

العولمة والديمقراطية والتنمية  
في أفريقيا  
تحديات وآفاق

تحرير  
طابع آصيفا



**إهداء 2005**

**مركز البحوث العربية و الإفريقية**

**القاهرة**

منظمة العلوم الاجتماعية  
لشرق وجنوبي أفريقيا  
(أديس أبابا)

مركز البحوث العربية  
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق  
(القاهرة)

## العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا تحديات وآفاق

تحرير  
طابع أصيفا  
سيفرين روجومامو  
عبد الغفار محمد أحمد

ترجمة  
سعد الطويل  
مصطفى مجدى الجمال  
يسرى مصطفى

هذا الكتاب مترجم عن اللغة الإنجليزية بعنوان:

**Globalization, Democracy and Development in Africa: Challenges and Prospects, Taye Assefa, et al (Editors), Addis Ababa, Organization for Social Science Research in Eastern and Southern Africa, 2001, 376P.**

اسم الكتاب: للعولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا: تحديات وآفاق  
المؤلف: طابع أصيفا، سيفرين روجومامو، عبد الغفار محمد أحمد  
ترجمة: سعد الطويل، مصطفى مجدى الجمال، يسرى مصطفى  
إعداد فنى: ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية - ١٠/٨ ش متحف المنيل - منيل الروضة

القاهرة - ت/ف: ٣٦٢٠٥١١

الناشر: مركز المحروسة ٤ شارع ٩ ب - قلعى - ت وفاكس: ٧٥٣٠٢٢٦

البريد الإلكتروني: [arc@ie-eg.com](mailto:arc@ie-eg.com)

الطبعة الأولى: ٢٠٠٣

رقم الإيداع: ٢٠٠٣/٧٤٧١

الترقيم الدولي: 977-313-0770

منظمة بحوث العلوم الاجتماعية بشرقى وجنوب أفريقيا (OSSREA)

ص.ب.: ٣١٩٧١، أديس أبابا، إثيوبيا.

E-mail: [ossrea@telecom.net.et](mailto:ossrea@telecom.net.et) Web: <http://www.ossrea.org>



## المحتويات

تقديم ..... ٧

طابع أصيفا، وسفرين م. روجومامو، وعبد الغفار محمد أحمد

### القسم الأول: القضايا السياسية والاجتماعية-الاقتصادية

الفصل الأول: إدارة الصراع في أفريقيا: التشخيص والعلاج ..... ٢١

سيفرين م. روجومامو

الفصل الثاني: التماسك الاجتماعي، وإدارة الصراع، والنمو الاقتصادي في أفريقيا..... ٥٩

إبراهيم البدوي

الفصل الثالث: العولمة وفقدان الأمن للبشر في أفريقيا ..... ٨٥

محمد صالح

الفصل الرابع: مواجهة تحديات الديمقراطية المستدامة: أفريقيا الجنوبية

في القرن الحادي والعشرين ..... ١٠٩

جون ك. أكوكباري

الفصل الخامس: العولمة والتنمية المستدامة في أفريقيا:

وضع خمر جديدة في قرية عتيقة؟ ..... ١٢٩

منايا م. مولنجا، ومارجريت م. منايا

الفصل السادس: العولمة والقدرة التنافسية للشركات الأفريقية ..... ١٤٩

كرامر روتندا

الفصل السابع: العولمة، والديون والتنمية في أفريقيا الجنوبية: مشكلات وآفاق ..... ١٧١

بورنويل تشيكولو

الفصل الثامن: العولمة، والتكيف الهيكلي، ومعضلة الأوضاع الاجتماعية

في زيمبابوي، ١٩٩٠-١٩٩٩ ..... ١٩٥

ألويس س. ملامبو، وإفلين س. بانجيتي

الفصل التاسع: الأبعاد العالمية للتجارة عبر الحدود الصومالية ..... ٢١٥

بيتر د. ليتل

الفصل العاشر: نتائج عولمة الاقتصاد العالمي: وأثر ذلك على الصناعات

التحويلية لإحلال الواردات في السودان ..... ٢٤٣

الخضر علي موسى



## القسم الثاني: القضايا البيئية

الفصل الحادى عشر: العولمة وإدارة البيئة: آفاق التنمية المستدامة فى شرق

وجنوبى أفريقيا ..... ٢٦٣

وليام روجوماسو

الفصل الثانى عشر: حماية الكوكب أم رفاهة البشر؟ أفريقيا الجنوبية

وقضايا التغير البيئى العالمية ..... ٢٩٥

رابان تشاندا

الفصل الثالث عشر: مواجهة التصحر: مقاربة جديدة للاستدامة البيئية ..... ٣١٩

إتش. إم. موشالا

الفصل الرابع عشر: العولمة والمعرفة البيئية المحلية فى إثيوبيا ..... ٣٢٢

وركينى كيبسا

القسم الثالث: القضايا الثقافية وقضايا التعليم والنوع الاجتماعى

الفصل الخامس عشر: الحركة القومية اللغوية الأفريقية وخطاب العولمة ..... ٣٧٥

إنيانى كى. سيبالا

الفصل السادس عشر: من بيانات إلى عاملات غير ماهرات

تثريب دور النساء فى بناء البيوت فى بوتسوانا ..... ٣٩٧

فوستين تى. كالابامو

الفصل السابع عشر: النحلى والكونى: إضفاء الطابع النوعى على التعليم

فى السودان ..... ٤٢٣

إبريس سالم الحسن

الفصل الثامن عشر: التعليم الخاص والاعتماد على الذات فى تنزانيا ..... ٤٤٧

جوزيفات م. روجيباليرا

قائمة مطبوعات المركز: ..... ٤٦٠



## تصدير

ما زال موضوع العولمة على جدول أعمال كثير من الهيئات العلمية والثقافية طالما بقيت آثار عملية العولمة مستمرة على حياة الشعوب، خاصة بعد وصولها لخطط الحرب والتدمير في مناطق مثل العالم العربي وآسيا، ناهيك عن الصراعات الأفريقية.

وها هي منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا ("أوسريا- أديس ابابا) تتعاون مع مركز البحوث العربية والأفريقية (القاهرة) لتضع أمام القارئ الأفريقي - العربي منتج بحوثها في هذا المجال والذي يأتي تفصيلاً عما اعتدنا إجماله تحت عناوين التنمية والتحول الاجتماعي والديمقراطية، وبما يدل عليه العنوان الأصلي العام للكتاب، لكن مضمونه في الواقع يشمل من العناوين ما يعتبر إغناء كبيراً للمكتبة العربية حول دراسات العولمة.

والكتاب الذي نقدمه اليوم، تمتد مادته إلى التحديات القائمة والآفاق المستقبلية بوجهات نظر متنوعة يتفق البعض معها أو يختلف، ولكنها تظل معبرة عن قطاع هام من المثقفين الأفارقة والعرب.

وفي تقديري أن المثقف العربي سيقراً هذه الترجمة بروح التعرف على آفاق الموضوع نفسه بقدر معرفته بوجهات النظر المتنوعة من حوله.

وأملنا في مركز البحوث العربية، وقد تابعنا هذا الموضوع في أكثر من إصدار هام يمكن للقارئ أن يلمسه في قائمة مطبوعاتنا، أملنا أن يتصل الجهد في المركز وخارجه على أفضل وجه.



لا نحتاج هنا لتكرار شكرنا للقائمين على منظمة "أوسريا" الذين تعاونوا لإتمام هذا العمل وإنجاز ترجمته إلى العربية بمعرفة نخبة متميزة من الأساتذة الذين لا يحتاجون لتقدير.

مركز البحوث العربية والأفريقية

يناير ٢٠٠٣



## تقديم

طابع أصيفا، سيفرين م. روجومامو، وعبد الغفار م. أحمد

ترجمة: سعد الطويل

### ١- تفسير العولمة

العولمة عملية معقدة، تتميز بمكوناتها الأصلية الثقافية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وقد تطورت في ارتباط وثيق مع تطور الرأسمالية، وتأثيرات الغرب عبر الحدود القومية، خلال فترة زمنية طويلة. ويذهب بعض الباحثين، في بحثهم عن الجذور التاريخية للعولمة، إلى الحروب الصليبية والرحلات البحرية في القرون ١٥ إلى ١٧، ويرسمون مراحلها المختلفة منذ تلك العصور. وعلى سبيل المثال، يذهب نابوديري (٢٠٠٠) إلى أن أسس التنمية الرأسمالية قد وُضعت أثناء الحروب الصليبية التي حاولت نشر الإيمان المسيحي في جميع أنحاء العالم، بإزاحة تأثير الإسلام عن مراكز الحضارة في تلك الفترة، وفي سبيل ذلك الاستيلاء على طرق التجارة إلى الشرق الأقصى والعالم الجديد. وهو يقول بأن ما دفع إلى الحروب الصليبية كانت "الأوامر البابوية" التي منحت التجار المسيحيين الإسبان والبرتغاليين صكوكاً لنشر المسيحية في أنحاء العالم، ويشرح العلاقة بين هذه المغامرات الدينية والاقتصادية بالعبارات التالية:

"لقد اتسمت التجارة التي ترتبت على هذه الأوامر البابوية بالتحويلات الثلاثة التي يقول ماركس بأنها تمثل "التراكم الابتدائي" لرأس المال، وكانت هذه التحويلات تتعلق بأوروبا في الداخل والخارج. ففي الداخل أدت هذه التحويلات إلى بروز المدن، والتدهور التدريجي "للاقتصاد الطبيعي" الأوروبي حيث فقد الفلاحون الأبقان أرضهم وكذلك الحق في استخدام الأراضي العامة. وفي الخارج، اتخذت شكل نهب مناجم الذهب والفضة للهنود الأمريكيين، وكذلك نهب جزر الهند الشرقية، وتحويل القارة الأفريقية إلى مباءة للتجار السود الذين ينقلون ضحاياهم من العبيد إلى العالم الجديد لاستغلالهم هناك"

(١٥، ٢٠٠٠).

أما المراحل الأخرى للعولمة، طبقاً لرأي نابوديري فهي عصر العلم (الذي يتميز بالاكشافات العلمية والتحويلات الفلسفية للقرن السابع عشر)؛ والثورة الصناعية (التي نشطت كذلك الثورة الرأسمالية في المجالات الأخرى مثل المصارف والتجارة ووسائل



النقل، وكذلك الثورة السياسية التي أحدثت تغيرات جذرية في المجتمع الإقطاعي والدولة؛ وعصر الرأسمالية الاحتكارية، ونتيجتها الاستعمار؛ وأخيراً، "التدويل" (الذي أدى إلى تفكيك النظام الإمبريالي الأوربي، وزيادة سيطرة الشركات المتعدية الجنسية، والمؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد العالمي، وإزالة الحواجز الوطنية أمام التجارة).

أما من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩، ١)، فالعولمة تعني أكثر من مجرد التداول الحر لرأس المال والسلع عبر الحدود، فالعولمة تعني تكامل الاقتصاد، ولكن إلى جانبه الثقافة والتكنولوجيا ونظم الحكم. وسماتها الرئيسية هي: "تقلص المكان، وتقلص الزمان، واختفاء الحدود، مما يربط حياة الناس بشكل أعمق، وأكثر توثقاً وتقارباً من أي وقت مضى". ووفقاً لتقرير التنمية البشرية، فإن من بين عناصر العولمة التي تدفع عملية للتكامل هذه وتسهيلها، الآتي:

- الأسواق الجديدة: وهي الأسواق المالية، المرتبطة حول العالم، وتعمل على مدى الأربع والعشرين ساعة، وتتجزز للتعاملات عن بُعد.

- الأدوات الجديدة: وهي الروابط عبر الإنترنت، والتليفونات المحمولة، وشبكات الإعلام.

- اللاعبون الجدد: وهم منظمة التجارة العالمية، ذات السلطة على الحكومات الوطنية، والشركات متعددة الجنسية التي تمتلك من القوة الاقتصادية ما يتجاوز قوة الكثير من الدول، وتجمعات المنظمات غير الحكومية، وغيرها مما يتجاوز الحدود القومية.

- قواعد جديدة: اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة، والخدمات، والملكية الفكرية، تسند لها أدوات إجبار قوية، ملزمة للحكومات الوطنية مما يحد من قدرتها على اتباع سياسات وطنية (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٩، ١).

والعولمة خلقت، ولا تزال، فرصاً جديدة ومناخ للبعوض، وإن كانت تسببت، في الوقت نفسه، في ظهور تهديدات ومعاناة للبعض الآخر، فهي قد حققت تقدماً ووفرة لبعض البلدان التي لم تكن على درجة متقدمة من التصنيع مثل النمرور الآسيوية، ولكنها دفعت ببلدان أخرى مثل الدول الأفريقية جنوب الصحراء، نحو التهميش والفقر. فقد خلقت تهديدات جديدة لأمان المواطنين حيث أدت اضطرابات السوق إلى تهديد الأمن المالي والاقتصادي؛ وأدت إجراءات التكيف الهيكلي إلى تهديد فرص العمل والدخل للعاملين؛ وأدت سهولة المواصلات وانتشار وباء الإيدز إلى تهديد الصحة



العامة؛ وأدى الانتشار الواسع للثقافات الغربية عبر وسائل الاتصال العالمية وشبكات الأقمار الصناعية إلى تهديد الثقافة الوطنية؛ وأدى استخدام العناصر الإجرامية للأسواق المفتوحة، والمواصلات الميسرة، ووسائل الاتصال السهلة، إلى تهديد أمن المواطنين؛ وأدى التلوث وارتفاع درجة الحرارة عالمياً، وغيرها من أشكال تخريب البيئة التي تعود إلى قلة الموارد وسوء إدارتها، فضلاً عن زيادة التوترات الاجتماعية، وفقدان الاستقرار السياسي، إلى تهديد الأمن البيئي (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٩، ٣-٥)<sup>١</sup>

## ٢-العولمة وتهميش أفريقيا

يختلف أثر العولمة من فرد لآخر، ومن مجموعة لأخرى، ومن طبقة اجتماعية لأخرى، ومن بلد لآخر، فأثار التدفقات العولمية تختلف بالتأكيد وفقاً لما إذا كان الأمر يتعلق بالولايات المتحدة أو بشركة متعددة الجنسية، أو بعمال قبلي المهارة في أوروبا، أو ببلدان أفريقية تقف على الهامش من مجالات التجارة والاستثمار العالمية. إن ما يحدد حجم وطبيعة النشاط الذي يؤديه اللاعبون المختلفون، يتوقف على ارتباطهم غير المتساوي بالمنظمات السائدة أو الهيئات والعمليات اللصيقة بالنظام العولمي الجديد. وفي قلب هذا الارتباط غير المتساوي، نجد القدرة، بمعنى قدرتهم على تحويل الأوضاع المادية - اجتماعية كانت أم اقتصادية أم سياسية - وتحقيق أهداف مؤسسة على تعبئة الموارد، وخلق نظم للعمل، والتحكم في البنية التحتية والمؤسسات (١٩٧٧) ، وفي ظل هذه الأوضاع، تكثر فوائد التحرر من القيود والعولمة.

والعولمة، لذات طبيعتها، لا تمنح مزاياها للجميع بشكل متقارب، وإنما تحقق المكاسب للأقوى على حساب الأضعف، فانهدام المساواة بين اللاعبين، واختلاف القوى فيما بينهم، يؤدي إلى لا مساواة في الفرص، وفي القيود التي تؤثر عليهم. فالإلى جانب التوزيع غير العادل للثروة والسلطة، يعجز الفقراء والضعفاء عن التأثير على الشئون العالمية، حيث يحتكر الأقوياء عادة ساطة اتخاذ القرار. وكما قال ثوكيديس يوماً: "يفعل الأقوياء ما يستطيعون، ويتحمل الضعفاء ما يفرض عليهم" وتخلق العولمة، طبقاً للجدلية، المقاومة بالنسبة لقضايا مهمة مثل الدين، والاستقلال الثقافي، والبيئة، والأمن، والحقوق الفردية والجماعية، وتتعدى هذه المقاومة الحدود الوطنية.

وكما يلاحظ تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦، ٥٩) بحق، فإن العولمة ليست بالضرورة لعبة مجموع - موجب، وإنما هي "سيف ذو



حذرن، فهناك رايحون وخاسرون".<sup>١</sup> فمن جهة، وطبقاً لتقديرات موثوق بها، يُتوقع أن تزداد الدخول العالمية بمقدار ٢١٢ مليار دولار، لتصبح ٥١٠ مليار دولار، خلال فترة السنوات ١٩٩٥-٢٠٠١، كنتيجة لجولة مفاوضات اوروجواي، وذلك بفضل ارتفاع الكفاءة، وارتفاع مردود رأس المال، وكذلك التوسع في التجارة. ومن جهة أخرى، ينتظر أن تفوق الخسائر الاقتصادية تلك المكاسب، وذلك في البلدان التي لا تستطيع تحمل تلك الخسائر. فالبلدان الأقل نمواً، ينتظر أن تبلغ خسائرها ٦٠٠ مليون دولار في العام، والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء، ستبلغ خسائرها ١،٢ مليار دولار في العام (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٧، ٨٢). ومن وجهة النظر الاجتماعية، تخلق العولمة البؤس، والتهيش الاجتماعي، واللامساواة للنساء، وتغريب أعداد متزايدة من الناس في جميع أنحاء العالم.<sup>٢</sup>

وه من المهم أن نلاحظ أن التكيف الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الشمال الأساسية، كان في الغالب عملاً واعياً قامت به شركات بذاتها بتأييد ضمني، وتعاون مع حكوماتها، وعمالها، والهيئات الدولية (مثل الجات)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية). وبالعكس، كانت إجراءات التكيف في أفريقيا، وخاصة منذ الثمانينيات، مفروضة من خارج القارة. فالتكيف الاقتصادي، والتحرر السياسي لم يحدثا تحت ضغط قوى السوق، أو ضغط القوى السياسية الداخلية، بل تحت تأثير القسر والضغط الخارجي من جانب المقرضين الأجانب، والمؤسسات المالية (Aina، ١٩٩٦، و Ghai، ١٩٩٢).

وانتفسير السائد لضعف الأداء في أفريقيا هو اعتماد التنمية فيها على الدولة. وفي التقرير المعنون "الإسراع بالتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء: برنامج للعمل"، يجادل البنك الدولي بأنه وإن كانت هناك عوامل هيكلية وخارجية قد ساهمت في تفاقم أزمة المنطقة، إلا أن السياسات الحكومية غير المناسبة هي التي أثرت بشكل سلبي على عمل السوق. وتوصل البنك إلى نتيجة أنه بإزالة التشوهات الناتجة عن السياسات الحكومية، ورفع الكفاءة الاقتصادية المحلية، وخلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، يمكن للحكومات أن تفسح المجال لرفع الإنتاجية في المدى الطويل، وتوازن بذلك الظروف الدولية غير الملائمة. وبعد ذلك أصبحت وصفة "برنامج التكيف الهيكلي" هي الوصفة الثابتة لجميع البلدان، والتي يعطيها المانحون دعمهم النظري، والمالي والفني (مكنداويري، ١٩٩٥). وعملت هذه السياسة أساساً، على تصحيح تشوهات السياسة الداخلية دون أن تلقي بالاً للظروف الدولية السيئة السائدة.



وفي حين ركزت المؤسسات المالية الدولية بقوة على تصحيح انحراف التوازن في الاقتصادات الأفريقية (تخفيض العملة، التحكم في الائتمان وحجم النقود المتداولة، وسياسة الفائدة، والسياسة الضريبية، وتحرير التجارة ونظام المدفوعات، وخصخصة المؤسسات الحكومية)، كان لها أثر عميق في عولمة تلك الاقتصادات. ومنذ أوائل الثمانينيات، استولت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ونيواي لندن وباريس للدول المقرضة، عملياً على إدارة السياسات في أفريقيا، وفي الواقع فقد استأثرت المؤسسات المالية الدولية برسم السياسات الاقتصادية الكلية للدول الأفريقية، وتمويلها. وعلاوة على الشروط الاقتصادية التي فرضت على البلدان الأفريقية طوال الثمانينيات، فرضت عليها شروط سياسية مثل مراعاة الديمقراطية، ونظم الحكم السديدة، وحقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الأهداف، أهدرت سيادة أغلب الدول الأفريقية في جميع المجالات.<sup>١٧</sup> وكما يقول ريد (١٩٩٧، ١٩)، أصبحت سياسات التكيف الهيكلي أداة لفرض سياسات التعاون الدولي العالمي:

"لقد تجاوز أثر التكيف الهيكلي المجال القومي الذي كان مقدراً له، ولعب دوراً أساسياً في تكيف الاقتصاد العالمي. وقد أدت سياسة الإقراض الموجه، إلى جانب النظم التجارية الجديدة، دور القوة الموجهة لاقتصادات أجزاء كبيرة من العالم النامي، وكذلك بلدان وسط وشرق أوروبا، في علاقاتها مع البلدان المتقدمة، لفتح أسواق جديدة لرأس المال والسلع، وتعديل دور الدولة، وتغيير شروط بيع قوة العمل."

فما هو الخطر بالنسبة للبلدان الأفريقية؟ تتجه القارة الأفريقية، في مناخ التقسيم الدولي الجديد للعمل، وإعادة التنظيم الاقتصادي الإقليمي، إلى المزيد من التهميش. وكما يقول إيشيتو بايجاز (١٩٩٧، ١٢): "أيا ما كان الجانب للاقتصاد العالمي الذي ننظر إليه، سواء أكان الأمن، أو المساعدات، أو الاستثمار، أو التجارة، أو ثورة الإعلام، فإن مستقبل أفريقيا لا يدعو للاغتراب" وفي الواقع، لا تبدو القارة جذابة في أعين أي من اللاعبين المهمين في إطار الاقتصاد المعولم.<sup>١٨</sup> لقد فقدت أية قيمة سواء كتنبعية أيديولوجية، أو وزن استراتيجي، أو مجال الاستثمار. لقد أصبحت القارة الأفريقية مهمشة في أحسن الفروض، وبلا أهمية في أسوأها، من وجهة نظر المصالح القومية لدول الشمال. ولا يثير العجب أن القواعد العسكرية الأجنبية على أرض القارة تغلق أبوابها الواحدة بعد الأخرى، وتطالب الدول الاستعمارية السابقة الدول الأفريقية بأن تتشئ قواتها العسكرية لحفظ السلام والمساعدات الإنسانية (بوزان ١٩٩١، وروجوماو ١٩٩٤).



وفي حين تعمل بلدان المركز على التجمع على شكل كتل اقتصادية وسياسية وأمنية رئيسية، لا تظهر البلدان الأفريقية في أي من هذه الكتل، فلا توجد أفريقيا ضمن الاتحاد الأوروبي، ولا منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا، ولا ضمن دائرة آسيا/المحيط الهادي. ونجد نصيب القارة في تدفقات المساعدات الخارجية، والاستثمارات المباشرة، والتجارة في انخفاض مستمر منذ الثمانينيات (روجومامو، ١٩٩٧).

والدراسات بشأن أثر سياسات التكيف الهيكلي والعولمة على البلدان الأفريقية، تعطي نتائج ملتبسة، ففي حين سجل القليل من البلدان بعض التحسن الاقتصادي في التسعينيات: فعاد الاقتصاد للنمو، وانخفض معدل التضخم كثيراً، كما انخفض العجز في الميزان الحسابي بشكل ملحوظ، إلا أن عدد البلدان الأفريقية الأقل نمواً زاد من ٢١ إلى ٣٢ في عام ١٩٩٥. وبصفة عامة، أصبحت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، منذ سيادة العولمة، علماً على النكبات، فقد حلت بها الحروب الأهلية، وانهيار الدول، وجيوش من اللاجئين والمشردين، وعدم كفاية الغذاء، بل والمجاعات المتكررة، ومعدلات البطالة المرتفعة، واتساع دائرة الفقر، وانخفاض قيمة الصادرات، وارتفاع عبء الديون، والمزيد من التهميش بالنسبة للاقتصاد العالمي المعولم. ولم تنجح سياسات "البعد الاجتماعي للتكيف الهيكلي"، ولا "مبادرة تخفيف ديون البلدان الأكثر فقراً" لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تخفيف متاعب الفقر في أفريقيا.<sup>٧</sup> والأسوأ أن الظروف الإنسانية قد تدهورت إلى مستويات غير مقبولة، والفقر يزداد عمقاً، ويشمل أعداداً متزايدة منذ بداية الثمانينيات. وفي الواقع يعيش أكثر من نصف سكان أفريقيا تحت خط الفقر، ويُقدر أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فستكون أفريقيا هي القارة الوحيدة التي تدخل القرن الجديد وقد ازداد فيها الفقر بشكل نسبي ومطلق.<sup>٨</sup> وما ورد من أوضاع مثيرة للجزع عن القارة الأفريقية، يفرض على الباحثين في هذه المنطقة أن يولوا هذا الموضوع المزيد من الاهتمام.

### ٣- الطريق إلى الأمام

لقد اتبعت البلدان الأفريقية، خلال العقدين المنصرمين، سياسات تحرر اقتصادي وسياسي على نطاق واسع، وهذه العملية تثير الكثير من التحديات الخطيرة، كما تفتح الباب لبعض الفرص. ولكن، كما وضعنا سابقاً، فإن فرص القارة في تحقيق تنمية مستدامة، لا تستوقف فقط، على إصلاح سياساتها وبنائها الداخلي، وإنما على حدوث



تغيرات جوهرية في علاقاتها مع اقتصادات بلدان المركز في الشمال. وعلى هؤلاء الشركاء الأخيرين أن يعيدوا النظر في علاقاتهم بشركائهم من البلدان النامية، ولن تحصل أفريقيا على فرصة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا إذا حدثت تغيرات واقعية في إطار الاقتصاد العالمي، وكذلك في استراتيجيات التعاون للتنمية.

وإذا كان النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر هما أساس المبادرات الجديدة للتعاون من أجل التنمية، فلا بد من المواجهة الجدية للظروف التي تعمل على تفشي حالة الركود والتهميش. وليس من المنظر أن يتحقق النمو الاقتصادي، والاستثمار، والديمقراطية في أغلب البلدان الأفريقية، إلا إذا اتخذت قضية الديون المركز الرئيسي في التعاون للتنمية. وفي الوقت نفسه، لن تتحقق التنمية المستدامة في أغلب بلدان أفريقيا، إذا ما استمرت البلدان الرئيسية في النظام العالمي في عرقلة صادرات البلدان النامية، خاصة في القطاع الزراعي، عن طريق رفع رسوم الجمارك، ووضع العراقيل، متمثلة في شكل قيود غير جمركية، في وجه تنويع قاعدة قطاع الإنتاج الصناعي لهذه البلدان.

وقد اقترحت عدة استراتيجيات للتعاون من أجل التنمية تسمح بدعم التنمية المستدامة، فيجادل آكه (١٩٩٦)، أنه على أفريقيا، بدلاً من الصراخ والعويل للشكوى من التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي تسببه العولمة، أن تعمل على وضع برنامج محلي للتنمية الاقتصادية يعبر عن تطامع الجماهير الشعبية، وبذلك يحوز تأييدها. وباختصار، يقوم نموذج التنمية هذا، على أساس التراكم المحلي من أجل التنمية المستدامة، وعلى أساس قاعدة اجتماعية وطنية موسعة. ويقترح آكه، مثله مثل مركز الجنوب (١٩٩٦)، أن أفضل سياسة يمكن أن تتبناها البلدان الفقيرة بالنسبة لموضوع التحرير والعولمة، هي ألا تتعجل الاندماج الوثيق، وإنما أن تضع سياسات مدروسة بعناية لتحقيق التكامل الانتقائي، أي ما يسمى عادة "بالتكامل الاستراتيجي". كما ينادي بالأحقيق هذه البلدان التكامل إلا في الاتجاه، وبالقدر الذي يحقق مصالحها، وهذا الاقتراح ذو أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأقل تطوراً في أفريقيا التي لم تحقق إلا تنمية بدائية في الصناعة والزراعة، والتي لا تستطيع وحداتها الإنتاجية مواجهة المنافسة الأجنبية. وتحتاج هذه الرؤية سياسة خلاقة للتعاون من أجل التنمية، تعمل على مواجهة مشاكل رفع الإنتاجية، والكفاءة، والتنويع.

واقترح جريفيين وماكنلي (١٩٩٦)، استراتيجية ثانية لسياسة التنمية، وهما يقترحان تدابير متدرجة للتعاون من أجل التنمية، تصلح، في نهاية المطاف، كشبكة



لوقاية الضعاف والمنكشفين عند اندماجهم في الاقتصاد العالمي المعولم. ويقول الاقتراح بأن جهود التكيف الهيكلي لن تحقق نتيجة ثابتة إلا إذا أنشئ صندوق دولي للتنمية يحل محل المساعدات الأجنبية. وهما يقترحان فرض ضريبة تصاعدية على الدخل القومي الإجمالي للبلدان الغنية، يوزع على البلدان النامية بالنسبة العكسية لمتوسط الدخل الفردي بها. كذلك يقترحان إنشاء آلية للتعويض عن أية أضرار يسببها بلد لبلد آخر، ويمكن أن يتخذ التعويض شكل غرامة توقع على البلدان التي لا تلتزم بقواعد السلوك الدولي السليم المتعارف عليها، مثل قيام بلد غني بفرض قيود على صادرات البلدان الفقيرة. وأخيراً يقترحان إنشاء إطار للتعاملات المالية بين البلدان خارج نطاق السوق، وهذا يشمل إنشاء آلية لتيسير قيام بلد ما بدفع مبالغ لبلد آخر نظير خدمات مؤداة خارج نطاق تعاملات السوق، مثل خدمات بيئية، أو لمحاربة تجارة المخدرات، أو مقاومة بعض الأمراض المعدية. وتوجه أموال هذه الصناديق المختلفة إلى مجالات للتنمية متفق عليها مسبقاً. والسؤال هو مدى جدية هذه الاقتراحات في إطار الاقتصاد السيادي العولمي البارغ.

#### ٥- برامج البحث

حاولنا فيما سبق إثارة ما يمكن اعتباره أهم القضايا التي يجب دراستها بشأن العولمة في أفريقيا، وهذا التقديم هو مجرد نقطة البداية لموضوعات تحتاج إلى مزيد من التفصيل والتعميق على المستويين الميداني والمفاهيمي. والمنتظر أن تتجاوز النتائج في دراسة المشاكل التي تثيرها العولمة، الأساليب أحادية النظرة، والإيديولوجية، والنظرية، مما يعني دراسة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية للعولمة. وهذه الدراسات ستسهم في رفع درجة فهم العولمة بصفة عامة، وأثرها على أفريقيا بصفة خاصة. ودراسة الحالات الخاصة لشرق أفريقيا وجنوبها ستساعد على رسم السياسات المناسبة للإقليم.

بناءً عليه طلبت منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق أفريقيا وجنوبها دراسات تقدم لمؤتمرها السادس الذي عقد في دار السلام ببنزانيا في أبريل ٢٠٠٠. وكان مجموع الدراسات التي قدمت للمؤتمر وبحوث خلاله ٤٥ بحثاً، اندرجت تحت الموضوعات العامة الآتية:

- العولمة والتنمية الاقتصادية في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة والتنمية المستدامة بيئياً في شرق أفريقيا وجنوبها



- العولمة وعدم المساواة بين الجنسين في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة ونظم الحكم والديمقراطية في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة والتعليم والمعرفة المحلية في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة والمواجهة الثقافية في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة والأمن القومي في شرق أفريقيا وجنوبها

وقد جمعنا في هذا الكتاب ١٨ من الأبحاث التي قدمت للمؤتمر، وقد قسمناها إلى ثلاثة أبواب رئيسية طبقاً لما ركز عليه كل منها، وهي: "القضايا السياسية والاقتصادية الاجتماعية"، و"القضايا البيئية"، و"قضايا الثقافة والتعليم والنوع الاجتماعي".

## الحواشي

(١) في العلوم الاجتماعية، تتعدد النظرات إلى العولمة بتعدد فروع المعرفة. ففي الاقتصاد، تشير العولمة إلى تدويل الاقتصاد، وانتشار علاقات السوق؛ وفي العلاقات الدولية يجري التركيز على زيادة الترابط في العلاقات الدولية، ومياداة سياسات العولمة؛ وفي العلوم الاجتماعية يجري الانشغال بالتداخل الاجتماعي المتزايد على مستوى العالم، وظهور 'مجتمع عالمي'؛ وفي الدراسات الثقافية يجري التركيز على شبكات المعلومات العالمية، وتزايد التمييط الثقافي عالمياً.

(٢) أفادت دراسة سابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٢، ٤٥)، بأن العولمة قد زادت الدخول بشكل غير متساوٍ في أنحاء العالم المختلفة، وقد قدر بأنه في حين كان متوسط دخل العشرين بالمائة الأكثر غنى في العالم يساوي ٣٢ ضعف متوسط دخل العشرين بالمائة الأكثر فقراً في عام ١٩٧٠، فقد تضاعفت هذه النسبة في عام ١٩٩١، وبلغت ٦١ ضعفاً.

(٣) حدد هاريل وود (١٩٩٥، ٤٥٦) أسباب الأثر غير المتساوي للعولمة كالآتي: "... إنها تؤثر على المناطق المختلفة من العالم بشكل مختلف، وهذا يعود جزئياً إلى عدم مساواة التدفقات والارتباطات، وكذلك انتشار التكنولوجيات، والتجارة، والمواصلات، وهي جميعاً أكثر كثافة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويختلف هذا الأثر كذلك بسبب الاختلافات السياسية على كل من المستويين الدولي والمحلي".

(٤) لقد صلب العدوان غير المعبوق على سيادة البلدان الأفريقية في أغلب الحالات، عودة ظهور الأجانب في مراكز الإدارة الرئيسية في مؤسسات الدول جنوب الصحراء، وذلك بصفتهم مستشارين، أو مديرين في البنوك المركزية، ووزارات الخزانة والتخطيط.



(٥) قيل إن عدم الاستقرار السياسي، والصراعات المسلحة، وانخفاض معدلات الاستثمار المحلية، والتغيرات الكثيرة في السياسات الاقتصادية والتي تؤثر على حسابات الأخطار المحتملة والعوائد المتوقعة، هي من بين العوامل التي تقلل من جاذبية أفريقيا. ولمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير الأمم المتحدة (١٩٩٧).

(٦) تقول دراسة لجمعية أكتيفام (١٩٩٨، ١) إنه في حين استطاع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعبئة ١٠٠ مليار دولار خلال بضعة أشهر لبلدان جنوب شرق آسيا، وذلك بعد الالتزام بتطبيق قواعد الصندوق في كل الاتجاهات المتصورة لضمان سرعة تسديد الأموال، فإنه من الواضح أنهما لم ينجحا في تجميع سبعة مليارات لتمويل مبادرة البلدان الأفريقية الأكثر استئانة.

(٧) يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٥٤ بالمائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في فقر مدقع. لمزيد من التفاصيل ارجع لتقرير عام ١٩٩٤، ١٦٥.

## المراجع

Aina, T. 1996. Globalization and social policy in Africa CODESRIA Working Paper No. 6. Dakar: CODESRIA.

Ake, C. 1996. The New World Order: A view from the South. Lagos: Malthouse Press.

Buzan, B. 1991. New patterns of global security in the twenty-first century. International Affairs 67, no. 3:431-452.

Eshetu Chole. 1997. Prospects for economic recovery in Africa. Eastern Africa Social Science Research Review 13, no. 1:1-16.

Ghai, D. 1992. Structural adjustment, global integration and social democracy. Discussion Paper no. 37. Geneva: UNRISD.

Griffin, K., and T. McKinley. 1996. New approaches to development cooperation. New York: UNDP.

Held, D. 1997. Democracy and globalization. Governance 3, no. 3:251-265.

Hurrel, A., and N. Wood. 1995. Globalization and inequality. Millennium 24, no. 3:451-467.



---

Mkandawire, T. 1995. Adjustment, political conditionality and democratization in Africa. In *Democratization process in Africa*, edited by E. Chole and J. Ibrahim, 81-99. Dakar: CODESRIA.

Nabudere, Dani W. 2000. Globalisation, the African post-colonial state, post- traditionalism, and the New World Order. In *Globalisation, the post-colonial African state*, edited by Dani W. Nabudere, 11-55. Harare: African Association of Political Science (AAPS).'

Oxfam International. 1998. *Making debt relief work: A test of political - will*. Oxfam:London.

Reed, D., ed. 1997. *Structural adjustment, the environment and sustainable development*. London: Earthscan.

Rugumamu, S. 1994. *Security threats in Africa: An overview at the end of the millennium*. Working Paper Series. Centre for Foreign Policy Studies, Dalhousie University.

\_\_\_\_\_. 1997. *Lethal aid: The illusion of socialism and self-reliance in Tanzania*. Trenton, N. J.: Africa World Press.

South Centre. 1996. *Liberalisation and globalization: Drawing conclusions for development*. Geneva: South Centre.

United Nations (UN). 1997. *World investment report*. New York: UN.

United Nations Development Program (UNDP). 1992. *Human development report*. New York: UNDP.

\_\_\_\_\_. 1994. *Human development report*. New York: UNDP.

\_\_\_\_\_. 1996. *Human development report*. New York: UNDP.

\_\_\_\_\_. 1997. *Human development report*. New York: UNDP.

\_\_\_\_\_. 1999. *Human development report*. New York: UNDP.

World Bank. 1981. *Accelerated development in sub-Saharan Africa: An agenda for action*. Washington, D.C.: World Bank.







## القسم الأول

القضايا السياسية والاجتماعية. الاقتصادية

---







## الفصل الأول

### إدارة الصراع في أفريقيا

#### التشخيص والعلاج

سيفرين م. روجومامو

جامعة دار السلام- تنزانيا

ترجمة: سعد الطويل

#### ١- تقديم

شاهدت حقبة التسعينيات تغيرات عميقة في مجال السلم والأمن في أفريقيا، فبانتهاء مرحلة الحرب الباردة، خفت حدة التوترات بين الشرق والغرب حول ميادين الحرب الأفريقية بشكل ملحوظ. وقامت حكومات منتخبة ديمقراطياً في جنوب أفريقيا وناميبيا، وحل السلم والاستقرار بشكل نسبي في موزمبيق بعد ثلاثة عقود من الصراع بين الأطراف المتحاربة، وأجريت انتخابات ديمقراطية في عشرات من البلدان الأفريقية. وهذه ولا شك، خطوات إيجابية في اتجاه السلم والاستقرار والتنمية، ولكن، في حين اتجه كثير من أنحاء العالم نحو المزيد من الاستقرار، والتعاون السياسي والاقتصادي، بقيت أفريقيا بؤرة لعدم الاستقرار. وأصبح فقدان الأمن السياسي، والصراعات المسلحة العنيفة، علامة على مسرح التنمية في أفريقيا، فظهرت النزاعات الداخلية، ذات الجذور التاريخية العميقة على السطح في الكثير من بلدان القارة. ومما يدعو للسخرية، أنه مع تراجع اهتمام المجتمع الدولي بمشاكل الأمن في أفريقيا، لم تتوسع القدرات التنظيمية المؤسسية الأفريقية على إدارة صراعاتها المزمنة بما يتمشى مع تفاقم هذه الصراعات. وأمام هذه الخلفية، يصبح تحقيق السلم في أفريقيا وتدعيمه من القضايا الحرجة بالنسبة للسياسات العالمية.



تدور الصراعات الاجتماعية في أفريقيا عادة، أمام خلفية من الفقر المدقع، والامية. ونظم الحكم الضعيفة. ولم تتمكن أغلب الدول الأفريقية من مواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لمواطنيها بسبب تأثير شروط التجارة غير العادلة، وتراكم الدينون، والقصور الإداري، ووصل الأمر في أسوأ الحالات، إلى صدمات بلغت حد انهيار الدولة. وعادة ما ترتبت حالات الانهيار على سياسات طويلة المدى من فقدان السيطرة على المجال السياسي والاقتصادي، وكثيراً ما أدت هذه الانهيارات إلى تأثيرات على البلدان المجاورة. فكثيراً ما كلفت طوابير اللاجئين، وازدياد حدة التوترات العرقية، وما ترتب عليها من صراعات دبلوماسية، البلدان المستقرة المجاورة الكثير من الموارد والجهد (زارتمان، ١٩٩٥، ١-٥). ووصل الأمر إلى أن ما كان يعتبر يوماً مجرد صراع داخلي، لا يدخل في نطاق اهتمامات المنظمات الإقليمية كالأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، قد أصبح صراعاً دولياً، وتورط لاعبون خارجيون في التدخل لتحقيق السلم والأمن فيما بدأ كحرب أهلية. وقد أصبح واضحاً أن على أفريقيا أن تتعلم كيف تتغلب على مشاكل أمنها المحلي.

وسنحاول في هذا الفصل أن نحقق عدة أهداف: أولاً وصف الصراعات الأفريقية وتوضيح طبيعتها؛ ثانياً وصف السياق الوطني والدولي المتغير الذي تجري فيه إدارة هذه الصراعات؛ ثالثاً دراسة عدد من استراتيجيات تدخل أطراف أخرى لإدارة الصراعات وخلق البيئة المناسبة لبناء سلام حقيقي.

## ٢- ماهية الصراع ورسم خريطة مساره

منذ قديم الزمان وحتى اليوم، يُنظر إلى المنافسة والصراع بصفتها زواهر أصيلة في الطبيعة والمجتمع، وكثيراً ما اعتبرت المواجهات الاجتماعية المحرك الرئيسي للتغير الاجتماعي والتحول. ولدعم هذه الفرضية يؤكد أن المنافسة والصراع لا مناص من وجودهما باستمرار في جميع المجتمعات، وفي أحسن الفروض يجري تحديدهما وتخطيطهما. وتتغصن الجماعات والأمم المتنافسة في صراعات عنيفة إما بسبب توجيه تحدٍ لمصالحها وقيمها، أو لعدم إشباع احتياجاتها، فالمساس (الواقع أو المحتمل) بأية قيمة أساسية يؤدي إلى الإحساس بالخوف، والتهديد، وعدم الرضا. وإذا ما تحددت الجماعات المتواجهة في مجتمع معين على أساس العرق، أو الدين، أو الإيديولوجية، أو النوع الاجتماعي، أو الطبقة، فإنه ستكون لها، بالضرورة، احتياجات مختلفة، وكذلك مصالح وقيم مختلفة، ودرجات مختلفة من الوصول إلى السلطة والموارد. ومن

المفهوم أن مثل هذه الاختلافات تخلق بالضرورة صراعات اجتماعية ومنافسة، والمهم هو معرفة كيفية إدارة الصراعات الاجتماعية الكامنة وحلها قبل أن تتحول إلى صراعات عنيفة وتخریب واسع النطاق.

لقد حدثت التحولات الرئيسية في تاريخ العالم، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، عن طريق حل الصراعات المستعصية إما بالعنف أو الحرب، وفي الواقع كانت الثورات الاجتماعية التي غيرت وجه التاريخ خلال القرون الماضية هي الطريقة الوحيدة لحل صراعات مستعصية بين تكوينات اجتماعية مختلفة. فقد قامت الثورات الاجتماعية بإتاحة فرص فريدة للمجتمعات لإقامة ترتيبات مؤسسية جديد تناسب الأزمنة الجديدة، على أنقاض التخریب الذي قامت به الأنظمة السابقة على الثورة. ومن وجهة النظر هذه، فالصراع ليس مكروهاً في حد ذاته.

ولكل صراع مهما كان صغيراً ذا طابع فردي عناصره المختلفة، أما الصراعات التي تشمل أطرافاً عديدة، وجماهير كبيرة من الناس، وتنظيمات معقدة مثل الدول، فيذه تكون على درجة كبيرة من التعقيد. وكل صراع له عناصره الأساسية التي تسمح للباحث برسم خريطة محتملة لمساره، ويبدأ الباحث عمله بجمع المعلومات عن تاريخ الصراع، وعن معطياته المادية والتنظيمية. وبالطبع لا ينشأ أي صراع في الفراغ، بل قد ينمو صراع في رحم صراع آخر. والخطوة التالية هي دراسة أطراف الصراع، هؤلاء يختلفون من حيث مدى انغماسهم فيه، ومدى تأثيرهم بنتيجته. فالأطراف الأولية في الصراع هي تلك التي تقف في مواجهة بعضها البعض، ولها مصلحة مباشرة في نتيجته، وتتخذ لذلك موقفاً عدائياً. أما الأطراف الثانوية فهي التي تؤثر فيها نتيجته بشكل غير مباشر، وهم عادة حلفاء للأطراف الأولية للصراع، أو متعاطفين معهم، ولكنهم ليسوا خصوماً مباشرين. أما الأطراف الثالثة فهم اللاعبون الآخرون مثل الوسطاء وقوات حفظ السلام أو فرضه، الذين قد يتدخلون لتسهيل التحكم في الصراع.

وليس من السهل دائماً التمييز بين أسباب الصراع ونتائجه، ففي الواقع، مع ظهور الصراع، تميل الأسباب والنتائج إلى التداخل معاً. والأعمال العدائية قد تكون نتيجة لمرحلة من مراحل الصراع، وسبباً لمرحلة تالية. ومن أهم الأسباب الأساسية لأي صراع اجتماعي، الهدف المنتظر منه وتضارب المصالح، ومن الأسباب المهمة كذلك، الدفاع عن الهوية، خاصة في عالم اليوم حيث تأخذ حقوق الجماعات المختلفة ووعيها بالذات دوراً بارزاً. وتلعب الاختلافات الثقافية، واختلاف اللغة دوراً في التفرقة بين



الجماعات، فهي تخلق وعياً بالذات، وبالذافع عن النفس، وهو ما قد يكون من الدوافع الأولية للصراع. ومن المهم تمييز مصالح كل طرف وأهدافه المبتغاة بوضوح. وعلاوة على ذلك فالصراع في حركة دائمة، وحتى عندما يكون أطراف الصراع في مآزق، وحالة توقف، فإن الظروف المحيطة تتغير. ويساعد رسم مسار الصراع على إبراز ردود الفعل المندفعة لأطرافه، فالاستقطاب والتصعيد المندفع يبعد أطراف الصراع عن إمكانية الحل بالتعاون، ويؤدي إلى المزيد من الأعمال العدائية. وتتغير نظرة الأطراف المتنازعة لبعضها البعض مما يدفع لمزيد من ردود الفعل المندفعة، ووصم الخصوم، واختبارهم الصورة المضادة في المرآة، وتحميلهم بدوافع خبيثة. وهنا تساعد خريطة مسار الصراع على توجيه المفاهيم نحو مزيد من الوضوح لطبيعة الصراع (فير، ١٩٩٥).

وبمجرد تحول الصراع إلى العنف، يصبح الشاغل الأهم للدول المجاورة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي هو التدخل في الصراع لتسييل عملية الوساطة، وتحويل النياكل التي تسبب العنف وانعدام الأمن نحو السلم الإيجابي. ونود هنا أن نوضح أن الصراعات التي تقوم فيها الدولة بدور الحكم النفعي لا تسبب مشاكل كثيرة لأنه من الممكن حصرها في الإطار القومي، ولكن المشاكل تثار عندما تكون الدولة ذاتها طرفاً في الصراع، لأن التدخل الخارجي يصبح ضرورياً في هذه الحالة. وسنحاول في هذا الفصل إثبات أن إقامة أساس متين لتنظيمات فعالة، وأنظمة للتمكين هو الشرط الضروري لإقامة سلام دائم وثابت. ونعني بالأنظمة، في هذا السبيل، وجود قواعد معتددة تحكم تصرفات الأفراد والمنظمات، وتشمل تفاعلات الأطراف المعنية، والتفاوض بين المشاركين. وبالتحديد، نقول إن البلدان، مثلها مثل المجتمعات تحتاج إلى أنظمة تدعم المنظمات، والحكم الجيد، إما عن طريق القوانين واللوائح، أو عن طريق التنسيق بين اللاعبين المختلفين، كما في حالة المعاهدات الدولية. والعمليات المبنية على قواعد مرعية تضمن شفافية السياسات الموجهة لتحقيق الأهداف المرجوة، والمنظمات المستخدمة لذلك (البنك الدولي، ٢٠٠٠، ٣).

### ٣- السياق الدولي لإدارة الصراعات في أفريقيا

في أثناء المرحلة الثنائية، كان التنافس بين كتلتين إيديولوجيتين في الحرب الباردة هو الذي يحدد البيئة الأمنية للدول الأفريقية. فهو من جهة، كان يدوّل الصراعات التي كان من الممكن أن تبقى محلية، فقد كان الصراع بين القوى العظمى من أجل النفوذ

العالمي يطيل أمد الصراعات المحلية والإقليمية، ويزيد من عنفها في إطار التنافس الثنائي. وكان كل من القوتين العظميين يعمل على دعم أحد طرفي الصراع خوفاً من قيام القوة العظمى الأخرى بتدعيم الطرف الآخر، وتحقيق بذلك، مكاسب سياسية. وبمنفس القدر، سمح الاستقطاب الثنائي للحرب الباردة، للمتصارعين المحليين باللعب على القوى العظمى لمساندة مصالحهم الخاصة (روجومامو، ١٩٩٧).

ومن الجهة الأخرى، كانت القوى العظمى تحد من الصراعات الأفريقية المحلية خوفاً من تصاعدها، فقد كانت كل منها تخشى أن الصراعات داخل مناطق نفوذها قد تسمح للطرف الآخر بفرص للتدخل في حديقتها الخلفية ذات الحساسية السياسية. وهكذا باشرت القوتان العظميان بكافة الوسائل نوعاً من أساليب إدارة الصراع لاحتوائه، ولمقاومة التوترات، بما في ذلك فرض التسويات في بعض الأحيان. واستخدمتا لاحتواء النظم العميلة وسائل متعددة منها وضع القوات الأجنبية، والتوسع في ضمانات الأمن، ورفض توريد الأسلحة الهجومية أو الحد منها، وفرض الضغوط السياسية، واستخدام المكافآت الاقتصادية، أو التهديد بعقوبات لضمان سلوك معين. وهكذا فرضت القوى الأجنبية نوعاً من الاستقرار المصطنع والشكلي بمساندة أنظمة من الدول العميلة، وهذه هي الطريقة التي نشأ بها عدد من الدكتاتوريين، وترعرعوا، و طال بقاؤهم في بلدان العالم الثالث، وأفريقيا بالأخص. وأدى الدعم الأعمى من جانب أطراف الحرب الباردة، للكثير من الأنظمة الأفريقية القمعية، والمكروهة، ببعض الجماعات المضارة إلى القيام بانقلابات، أو بحركات انفصالية متشددة، أو حركات تمرد أو عصيان ضد الدولة. وقد كانت تدخلات الحرب الباردة من القوة لدرجة أنها حركت صراعات داخلية استمرت طويلاً حتى بعد انتهاء الحرب الباردة ذاتها (ليك ومورجان، ١٩٩٧).

وبمجرد انتهاء الحرب الباردة، وزوال الشيوعية كخطر يهدد المصالح العالمية للغرب، فقدت أفريقيا أهميتها في نظر حلفائها السابقين نهائياً، وهذا أدى بدوره، إلى تراخي شبكات التحالفات والتعهدات والاتفاقات التي كانت تربط أغلب الدول الأفريقية بأنظمة الأمن العالمي المتنافسة. وأدى تحلل التحالفات، والمشاركات، وأنظمة الدعم الإقليمية، بالدول الأفريقية الضعيفة إلى حالات من فقدان النظام للاستقرار، فقد انكشفت الطبيعة الهشة للدولة الأفريقية، وعدم استكمال مهمات بناء الأمة والدولة. وبالتدريج بدأت القوى الأجنبية في سحب الدعم عن الأنظمة الأفريقية الأتوقراطية، وما رافقه من دعم مالي، وعسكري، وسياسي، وسرعان ما بدأت في التحلل الدول



التي كانت تعتمد بشكل مبالغ فيه على دعم «حرب جري»، وهي أنجولا، ومورمبين، وإثيوبيا، وزائير، والصومال، وليبيريا. كذلك لم تلبث صراعات قديمة كانت مختفية تحت غطاء الحرب الباردة، في الظهور مرة أخرى بعنف متزايد، مع تزايد ضعف الدول، وتوفر الأسلحة الصغيرة والمرتقة. وأدت الحقائق الجديدة ببعض القادة الأفريقيين، والمتقنين إلى دراسة قواعد السيادة والتدخل الخارجي كوسائل لتسوية المشاكل الداخلية (كيلر، ١٩٩٧، وهابن، ١٩٩٣، ونيانجورو، ١٩٩٩).

وإحدى القسّمات الأساسية لعصر ما بعد الحرب الباردة في أفريقيا، هي ازدياد عدد وحجم وضراوة النزاعات الداخلية التي عبرت الحدود إلى الدول المجاورة، أو التي تهدد بذلك. وفي كثير من الأحيان، تحدث هذه الأزمات عندما تكون الدول المهددة قد فقدت سيطرتها على أجزاء كبيرة من إقليمها، ولم تعد تحتكر أسلحة القسر. وإلى جانب العدد الكبير من القتلى، تؤدي الصراعات الحنيفة في أفريقيا كثيراً، إلى نتائج مرعبة بما فيها تشريد أعداد كبيرة من السكان، وازدياد اللاجئين والهجرة. وتثير بعض الإحصاءات الفرع، ففي عام ١٩٩٧، كان عدد اللاجئين في العالم حوالي ١٣ مليوناً، وقدر عدد المشردين داخل حدود بلادهم بحوالي ١٧ مليوناً. وكان نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من هؤلاء ٣٥ بالمائة، أي حوالي ٧,٥ مليون (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ١٩٩٧). وأدى تدخل المجتمع الدولي في مواجهة المأسى المتزايدة الناتجة في الأشاب، عن صراعات داخلية، إلى تآكل قواعد السيادة، وعدم المساس بالتراب الوطني، والتدخل في الشئون الداخلية، بما يسمح بالتدخل الدولي للوصول إلى الجماهير المتضررة داخل حدود الدول.

ومن المهم أن نلاحظ أنه خلال مرحلة الحرب الباردة، كان تقسيم الأدوار بين المنظمات الدولية، والإقليمية، وتحت الإقليمية واضحاً. ففي حين كان دور الأمم المتحدة تقليدياً، هو القيام بعمليات حفظ السلام، والمهمات السياسية، فإن دور المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية، كان يركز على الدبلوماسية الوقائية. وكانت هذه العمليات قليلة ومتباعدة، ولكن منذ التسعينيات، شاركت الأمم المتحدة في عدد متزايد من العمليات الكبيرة في الوقت نفسه، مثل عمليات أنجولا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وموزمبيق، والصومال. وكان للعبء الكبير الذي تحمّله الأمم المتحدة من ناحية التمويل، وتوفير العاملين، والتوقيت لهذه العمليات الكبيرة والعاجلة، أثر سلبي في قدرتها على توفير إجراءات تدخل فعالة وعاجلة. وزادت الشكوك في قدرة مجلس

الأمن على مواجهة التهديدات للسلام الدولي والأمن، كما بدأ التساؤل حول مصداقية المجلس بصفته السلطة السائدة لضمان السلام الدولي والأمن.

وبدا في الظهور، في السنوات الأخيرة، معيار جديد لإدارة أزمات الأمن الدولي، يتلخص في تحمل الأقاليم وما تحتها نصيباً من المسؤولية، والمشاركة في أعباء حفظ النظام لديها، وبذلك تخفف من أعباء الأمم المتحدة في هذا الشأن. وكما سنرى فيما بعد، تقود هذا الاتجاه الولايات المتحدة، التي تطالب الآخرين بالمشاركة في تحمل الأعباء. وأحدث دليل على هذا الاتجاه هو مساندة الولايات المتحدة لدور أكبر "مسئولية الدفاع الأوروبية"، في مقابل "مسئولية الدفاع الأطلنطية"، وهذه هي المقدمة لمبدأ الأمن العالمي المنتظر. ويتفق مع هذا الاتجاه الجديد ما تكرر سماعه مؤخراً من عبارة "حلول أفريقية لمشاكل أفريقيا".

وغنى عن الذكر أن أهمية أفريقيا ضمن الشواغل السياسية-الاستراتيجية العالمية للغرب قد تراجعت بشكل ملحوظ منذ نهاية الحرب الباردة، وكما يقول بوزان بحق (١٩٩١، ٤٣٥)، لقد أصبح الدور الجيو-استراتيجي لأفريقيا هامشياً من وجهة نظر المصالح الغربية. ويبدو أن أوروبا بالذات قد بدأت توجه اهتمامها إلى مناطق من العالم لها معها ارتباطات ثقافية، واقتصادية، واستراتيجية أوثق. ولعل الاهتمام الشديد الذي يبديه الاتحاد الأوروبي بمشاكل أمن يوغوسلافيا السابقة، في الوقت الذي لا يبدي فيه اهتماماً مماثلاً لأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، ورواندا، وبوروندي، والصومال، وغينيا، وسيراليون شاهد على ذلك. وبالمثل، يتوقع أن تحصل دول البحر المتوسط على مزيد من اهتمام الاتحاد الأوروبي والموارد خلال السنوات القادمة، وبالطبع فهذه الدول جيران أقرب من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. والاتحاد الأوروبي يخشى على أمنه من المهاجرين غير الشرعيين من شمال أفريقيا، ومن شبح الإسلام السياسي في الجزائر ومصر. وليس من الغريب إذن أن نجد القواعد العسكرية الأوروبية في أفريقيا جنوب الصحراء تغلق أبوابها الواحدة بعد الأخرى، ويطلب من الأفريقيين أن يدافعوا عن أنفسهم (روجومامو، ١٩٩٩).

وعلاوة على ذلك، فقد تدهورت قيمة أفريقيا السياسية كتابع إيديولوجي أو دبلوماسي بالنسبة للغرب، وكانت الحرب الباردة قد أوجدت في الماضي مجالاً دبلوماسياً وإيديولوجياً للدول الأفريقية لتعبر عن مصالحها القومية الخاصة. فقد كان الاتحاد السوفيتي حليفاً للدول الأفريقية يعتمد عليه نسبياً في الصراع العالمي ضد الاستغلال الإمبريالي، وفقدان العدالة، والسيطرة الأجنبية. وبالتحالف مع البلدان



الاشتراكية في الأمم المتحدة وغيرها من المنابر العالمية، أمكن الاستماع إلى الأصوات الأفريقية، وأصبح لتصويتها قيمة تطلب لذاتها. وفي السنوات الأخيرة، تبلور اتجاه نحو عزل القارة الأفريقية، وكان هذا واضحاً في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية؛ وفي المفاوضات من أجل التعاون والتنمية بين الاتحاد الأوروبي، وبلدان أفريقيا، والكاريبي، وبلدان المحيط الهادي؛ وفي دورة أوروغواي للتجارة، حيث لم يجرِ الالتفات إلى احتياجات التنمية الأفريقية بالقدر الكافي. وفي جميع الحالات المذكورة، لم تحظ قضايا رئيسية — مثل فقدان الأمن السياسي، والتخلص من النفايات السامة، والنيون الخارجية، والوصول إلى السوق، وأسعار السلع، والمساعدات الخارجية، والآثار العالمية للعولمة، والتصحر — إلا باهتمام عابر. ويلاحظ فانتو تشيرو أن ما زاد من تهميش أفريقيا في تلك الاجتماعات المهمة، كان عجز مندوبيها عن التجمع في شكل مشترك للتعبير عن مطالبهم (تشيرو، ١٥٠، ١٩٩٦).

وبعد انتهاء الحرب الباردة، ازداد الأمل في أن تتخذ الأمم المتحدة دوراً أكثر توازناً ونشاطاً كصانع للسلام وحافظ له. وقد قدم الأمين العام في ذلك الوقت بطرس بطرس غالي تقريره المعنون "برنامج من أجل السلام" (١٩٩٢)، وبه توصيات طموحة بشأن دور الأمم المتحدة للتدخل في الصراعات الداخلية، والمساعدات الإنسانية. وفي الواقع، كانت الأمم المتحدة قد تدخلت في العراق لحماية الأكراد من عمليات الإبادة الجماعية من جانب الرئيس صدام حسين، وكانت هذه أول مرة منذ أزمة الكونغو، التي تتخذ فيها الأمم المتحدة موقفاً باعتبار مشكلة داخلية في بلد ما قضية أمن دولي. وبعدها اتخذ مجلس الأمن قراراتين بإنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين لمحاكمة المسؤولين عن جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم إبادة جماعية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. كذلك، أجاز المجلس في ١٩٩٩ إقامة ما يعتبر محميتين في كوسوفو، وتيمور الشرقية لحماية السكان المحليين.

ولكن فشل مهمة الأمم المتحدة في الصومال، التي انتهت في أكتوبر ١٩٩٣، غيرت سياسة الغرب بشأن التدخل في أفريقيا بشكل جذري. فمنذ ذلك التاريخ، دعت الولايات المتحدة وغيرها من الدول المانحة لمجلس الأمن إلى اتخاذ مواقف أكثر انتقائية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتدخل في الصراعات الداخلية التي سببت الكثير من الدمار في أفريقيا. وبعد الخبرة المؤسفة في الصومال، انسحب الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، بالتدريج من أية جهود لإدارة الصراع في أفريقيا، بل لقد ساد شعور "بالتشاؤم من أفريقيا"، و"الإعياء من الصراع". ومن حينها، كان رد الفعل الضعيف

والمتراسي لمجلس الأمن في مواجهة الصراعات الداخلية في بوروندي، ورواندا، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، انعكاساً لمواقف الولايات المتحدة المتحفظة. وعلاوة على ذلك، فقد أظهر الغرب استعداداً لترضية جوناثان سافيمبي عندما رفض نتائج الانتخابات في أنجولا؛ كما اتخذ موقفاً سلبياً من الإبادة الجماعية في رواندا؛ وتردد في مواجهة أزمة اللاجئين في الكونغو الديمقراطية؛ وتمنع عن التدخل عند حدوث انقلابات ضد الحكومات المنتخبة في الكونغو (برازافيل)، وساحل العاج. كذلك، تقبل الغرب حكومات مشكوك في صحة انتخابها، وذات سجل سيئ لحقوق الإنسان، طالما أنها حققت استقراراً مقبولاً من وجهة نظره، مثل إثيوبيا، وأوغندا، والجابون (أوتاواي، ١٩٩٩).

وكما أشرنا من قبل، بدأت في الثمانينيات سياسة ضمنية تشجع ما سمي "الاستجابة في طبقات"، للصراعات الأفريقية. تقوم المنظمات المحلية والوطنية بالاستجابة أولاً، ثم تتبعها الهيئات تحت الإقليمية ثم الإقليمية، وفي النهاية تأتي استجابة المجتمع الدولي.<sup>١</sup> وبحسب واضعي هذه السياسة، فإن الهدف منها هو تشجيع المبادرات الأفريقية لوضع حلول أفريقية للصراعات الأفريقية، وبناء عليه اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية مؤخراً خطوات جريئة لتطوير قدراتها التنظيمية على إدارة الصراعات الإقليمية. ولذلك، فليس من الغريب أن نرى قوات حفظ السلام في سيراليون تعمل تحت علم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدلاً من القبعات الزرق للأمم المتحدة. وبنفس المنطق، اجتمعت الأطراف المتحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في لوساكا بزامبيا، في يوليو ١٩٩٩، لتوقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار كانت جماعة التنمية لأفريقيا الجنوبية هي التي توسطت من أجلها، وبمبادرة منها، مع دور ثانوي للأمم المتحدة. وفي الواقع أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي يطلب منها حلفاؤها السابقون في الحرب الباردة أن تنشئ قواتها الخاصة لحفظ السلام والمساعدات الإنسانية (كليفر و ماي، ١٩٩٥).

وتحت تأثير الضربة التي تلقتها الولايات المتحدة في الصومال، ولكي تقلل من تكلفة عمليات التدخل في أماكن غير استراتيجية من العالم، اقترحت الولايات المتحدة فكرة "مبادرة الرد على الأزمات الأفريقية" كاستجابة لما اعتبرته "اضطراباً سياسياً مزمناً في أفريقيا"، وتقضي المبادرة بتدريب وتسليح قوة أفريقية تضم من خمسة إلى عشرة آلاف جندي للتدخل السريع في الأزمات الأفريقية. وليس المطلوب تجنيد جيش دائم، وإنما قوات جاهزة للتدخل يمكن جمعها بسرعة تحت راية الأمم المتحدة أو



منظمة الوحدة الأفريقية، ومهمتها العامة هي القيام بمهام المساعدة الإنسانية، أو حفظ السلام. وهدفها بالتحديد هو توفير القوات لحماية "مناطق آمنة" في مناطق الصراع، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، تحت مهام الباب السادس من الميثاق. وتعهدت الولايات المتحدة بتوفير المعدات والتدريب، وكذلك مهام النقل الجوي لضمان سرعة التدخل، وكذلك لرفع كفاءة الاستخبارات والإدارة (فرازير، ١٩٩٧، ١٠٩-١١٠)

ورحبت بالاقتراح بحرارة القوى الأوروبية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، وكذلك بعض الدول الأفريقية، وكلفت القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي بالقيام ببرامج التدريب العسكري في أفريقيا جنوب الصحراء. وكان الهدف رفع القدرة العسكرية لقوات أفريقية مختارة حتى تتمكن من القيام بعمليات حفظ السلام في حالات الأزمات. ولهذا الغرض أقر الكونجرس قانون حل الصراعات الأفريقية في عام ١٩٩٤، والذي يتعهد بتقديم المساعدة المادية والفنية لإعطاء القدرة الأفريقية على حل الصراعات الطابع المؤسسي، على أن توضع الموارد تحت تصرف منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية. وكانت الدول المنتظر اشتراكها في هذه القوات هي السنغال، ومالاوي، وأوغندا، وإثيوبيا، ومالي، وغانا. وكان المأمول أن يخلق قيام هذه القوات، الشعور بين الأفارقة بأن الدول والمنظمات الأفريقية باتت تلعب دوراً نشطاً في إدارة الصراعات وحلها، وأن الغرب لن يتورط، بعد ذلك، في صراعات أفريقية معقدة بلا نهاية. وشككت بعض البلدان الأفريقية، ومن بينها جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وتانزانيا، في جدوى المبادرة، باعتبارها مجرد وسيلة لحث الأفارقة على تنفيذ سياسات وقرارات ليست من صنعهم.

وبنفس الطريقة، تنسحب فرنسا ببطء، ولكن بتصميم من أفريقيا. وقد كانت إحدى المهام الاستراتيجية التاريخية لفرنسا هي توفير الدعم العسكري للبلدان الأفريقية التي نتحدث بالفرنسية. وقد قامت فرنسا بدور "الشرطي" في القارة، وذلك بإقامة اتفاقيات دفاع ووضع قوات في عدد من البلدان الأفريقية، منها جمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وجيبوتي، وجابون، والسنغال. واستخدمت فرنسا قواتها في تشاد، والصحراء الغربية، وزائير. وبهذه الترتيبات استطاع الجيش الفرنسي التدخل في أفريقيا، فيما لا يقل عن ثلاثين مرة خلال العقود الأربعة الأخيرة. ولكن، مع توقف الحرب الباردة، لم تعد فرنسا تفضل استخدام قواتها في حل مشاكل أفريقيا الداخلية، بل لعلها كانت من أوائل أعضاء الاتحاد الأوروبي التي اقترحت تكوين قوات تدخل

أفريقية خاصة تقوم أوروبا والولايات المتحدة بتجهيزها، وتدريبها، وتمويلها (جي، ١٩٩٥). وباختصار، تركت أفريقيا للاعتماد على نفسها، وهذا الأمر مطلوب بالتأكيد، إذ يجب على أفريقيا أن تمتلك الشجاعة والثقة بالنفس التي تمكنها من وضع حد للشلل الذي تعاني منه بعض بلدانها واقتصاداتها، وذلك عن طريق تبني مفهوم التغيير الهيكلي الجماعي.

ولهذا المفهوم الجديد للإدارة الدولية للأمن عدة مزايا، ولو نظرياً. أولاً أن الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية هي التي ستعاني بشكل مباشر من انعدام الاستقرار في منطقتها، إذ ستتحمل تكاليف العناية باللاجئين، وتوفير مناطق آمنة للثوار، كما ستضطر لزيادة الإنفاق العسكري، والمعاناة من انخفاض النمو الاقتصادي. أي أنه من مصلحة المنظمات الإقليمية أن تحافظ على السلام، والأمن، والاستقرار في إقليمها، وهذا يقتضي العزم والإرادة على المحافظة على الاستقرار. ثانياً، أن أعضاء منظمة إقليمية معينة، يكونون عادة، أقرب إلى تفهم ظروف الصراع في إقليمهم، لأن لهم نفس الخلفية الثقافية، وقد يتحدثون نفس اللغة، بل قد تكون لهم علاقات شخصية بالقادة المعنيين مما يؤدي لمزيد من التفهم، وقد يؤدي لحوار بناء على أساس من الثقة الشخصية. ثالثاً، أن المنظمات الإقليمية لما لها من معرفة بأوضاع إقليمها، قد تستجيب لأزمة ما وهي في مراحلها البدائية وقبل أن تتعد الأمور. ومع ذلك، فالرغبة في ضمان الأمن الإقليمي قد لا تقتصر دائماً بالتدرة على تحقيقه.

#### ٤ - إدارة الصراع في أفريقيا

##### ١/٤ أسباب الصراع ودوراته

كما بينا فيما سبق، تثبت أغلب الصراعات الحالية في أفريقيا أن التهديد الأمني للدول والسكان في الوقت الحالي مصادره اقتصادية، وبيئية، واجتماعية أكثر من كونها عسكرية، أو من خارج القارة. ومنذ بداية التسعينيات أحرزت القارة اللقب المشكوك فيه وهو أنها صاحبة المركز الأول في عدد الصراعات المسلحة، والأزمات المعقدة. وفي التقرير المرفوع لمجلس الأمن عام ١٩٩٨، شكك الأمين العام كوفي أنان من أوضاع الأمن في أفريقيا، قائلاً:

تشببت أكثر من ٣٠ حرباً في أفريقيا منذ عام ١٩٧٠، ووقعت أغلبها داخل الدول. ففي عام ١٩٩٦ وحده، كانت ١٤ دولة من بين ٥٣، تعاني من صراع مسلح، وفقدت أكثر من نصف عدد القتلى بسبب الحرب في العالم، وبلغ عدد اللاجئين،



والمشردين، والعائدين أكثر من ٨ ملايين شخص. وعرقلت هذه الصراعات كل الجهود الأفريقية لضمان الاستقرار طويل المدى والرخاء والسلام لشعوب القارة.... إن منع هذه الحروب لم يعد مجرد هدفه حماية الدول أو الحلفاء، وإنما حماية الإنسانية جمعاء" (أنان، ١٩٩٨).

وكما وضع الأمين العام، لا يمكن اعتبار الصراعات داخل الدول في أفريقيا كأنها مجرد انحرافات عابرة عن حالة الاستقرار العادي في المنطقة، ويرى بعض المراقبين أن حالات الصراع المعقدة تنشأ عن مشاكل مزمنة وغير قابلة للحل. ولا ننوي هنا أن ندخل في أسباب الصراعات العنيفة في أفريقيا، وكفي القول إن مصادر الصراع في القارة معقدة ومتعددة الأوجه، ويتدخل فيها الكثير من اللاعبين، وبذلك يتعذر نسبتها لمصدر وحيد، وقد ساهمت قوى محلية، وقومية، وإقليمية، ودولية في إنكاء كل حرب في المنطقة تقريباً. وتميز أغلب النظريات بين الأسباب الهيكلية للصراعات ("الجزور"، أو "فقدان التوازن")، وبين العوامل المساعدة، أو الدافعة. والعوامل الهيكلية تشمل الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية مثل قمع الدولة، وانعدام المشاركة السياسية، ونظم الحكم السيئة، وانعدام المساواة في توزيع الثروة، والتكوين العرقي للمجتمع، وتاريخ الخلافات بين الجماعات، وهي جميعاً تزيد من قابلية المجتمع للوقوع في الصراع. أما العوامل المساعدة أو الدافعة، فكثيراً ما تكون عبارة عن أحداث أو تطورات سياسية تدفع التوترات الكامنة للظهور والتفاقم، ويمكن أن تتضمن ظهور إيديولوجيات جذرية جديدة، أو قهر جماعات سياسية، أو صدمات اقتصادية حادة، أو تغيرات في السلطة السياسية أو انهيارها، أو سياسات جديدة متحيزة، أو تدخل خارجي، أو انتشار التسلح (أزار، ١٩٩٠، أزار وبيرتون، ١٩٨٦، وديفيز وجور، ١٩٩٧).

من المفيد أن نوضح أن الصراعات تنتج عن عدد كبير من العناصر المترابطة، ويشارك في إنكائها لاعيون كثيرون، وقليلاً ما تسير وفق نموذج ثابت يمكن التنبؤ به، ولكن لتسهيل الدراسة، تبني فريق العمل التابع للجنة مساعدات التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١٩٩٨)، نموذجاً لدورة الصراع يحتوي أربع مراحل. والمرحلة الأولى تسمى "الوضع الطبيعي والسلام"، حيث يبدو البلد في حالة استقرار ظاهري، مع أنه قد يكون معرضاً لنشوب الصراع، وفي هذه المرحلة، يمكن لدراسات تقييم المخاطر أن ترسم السياسات لاتخاذ إجراءات لدعم الاستقرار على المدى الطويل. وتسمى المرحلة الثانية "التوترات المتزايدة"، إذ يبدأ الصراع في الظهور،

فتزداد التوترات، والشكوك المتبادلة، ولكن أعمال العنف لا تحدث إلا بشكل متقطع، وهنا يكشف التحليل العوامل الدافعة، ويشير إلى المبادرات الوقائية الممكنة في المدى القصير. وتسمى المرحلة الثالثة "الصراع المكشوف"، وفيها يتخذ العنف مستوى مرتفعاً، وتتدخل (مؤقتاً) الاختيارات السلمية، وتتخذ إجراءات رد الفعل للحد من العنف، وحماية السكان المدنيين. كما تتخذ إجراءات توقعية لتجديد فرص إعادة السلام، ومواجهة عوامل إدامة الصراع. أما المرحلة الرابعة فتدعى "الانتقال لما بعد الصراع"، وفيها تتوقف أعمال العنف، ولكن تسود الوضع شكوك سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وفيها يحتاج الأمر إلى تحليل التوترات الهيكلية، القديم منها والجديد، ومواجهتها ببرامج إعادة الإعمار، والتنمية طويلة المدى.

ولنا بعض الملاحظات على هذا الإطار شائع الاستعمال. أولاً، من النادر أن يجري الانتقال من مرحلة لأخرى بشكل محدد، حتى إن بدا ذلك معقولاً، فأغلب الصراعات تتأرجح بين مرحلة وأخرى على مر السنين. ثانياً، قد تدفع الطبيعة المحددة للدورة، حسب النموذج، إلى التركيز على "معالجة الأحداث" بدلاً من البحث عن بدائل هيكلية لكسر الدورة. ثالثاً، يبعد الشكل المحدد ظاهرياً للدورة الانتباه عن مراحل التحرك من مرحلة لأخرى. ومع ذلك، فالنموذج أداة جيدة لتوضيح ديناميات وضع الصراع بتحديد العوامل الهيكلية الفاعلة، ووضع خطة متكاملة تواجه جميع مراحل دورة الصراع بشكل منظم (كوستي وجلبرت، ١٩٩٨).

#### ٢/٤ سجل منظمة الوحدة الأفريقية

على الرغم من أن أحد الأهداف الأولية لمنظمة الوحدة الأفريقية هو التعامل مع الصراعات بين الدول الأعضاء، فإن دورها كان على الأرجح كنوع من ردود الأفعال عند التعامل مع التهديد للأمن القومي أو الإقليمي. ولمدة طويلة امتنعت المنظمة، طبقاً لميثاقها، عن التدخل في الصراعات الداخلية، فالميثاق بتكريسه لمبدأ سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أكد عجز المنظمة عن معالجة أوضاع الحكم السيئ، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فالهيئات الواردة في ميثاق المنظمة، كانت إما غير معنية، أو عاجزة عن وضع حد للصراعات المسلحة، أو معالجتها، فلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التي أنشئت في الستينيات، كان مقضي عليها من البداية، حيث لم يكن مقرراً لها أن تعالج الصراعات الداخلية. كذلك لم يكن من صلاحياتها منع تفجر الصراعات. فهذه الآلية القانونية كان دورها أن تشجع الدول



الأعضاء على التقدم للتحكيم لحل الخلافات بينها، ولكن طول الإجراءات القانونية وارتفاع تكلفتها جعل الكثير من الأعضاء يحجمون عن الالتجاء إليها، وبالتالي لم تُستخدم على الإطلاق، وقد حُلَّت في عام ١٩٧٧، وفصلت المنظمة اتباع إجراءات أخرى لحل الخلافات. وعلاوة على ذلك فلجنة الدفاع التي وردت في المادة ٢٠ من الميثاق، لم تنشأ على الإطلاق.

وعلى ذلك، فقد قامت مفوضيات ولجان محددة المهمة من أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، بمسئولية إدارة الصراعات في أفريقيا، لمدة تزيد عن ثلاثة عقود. وقد استخدمت المنظمة، وبعدها تجمعات تحت الإقليمية، المساعي الحميدة لبعض رؤساء الدول، والأمين العام، وبعض الساسة المخضرمين، للوساطة لحل الصراعات، وذلك من باب الدبلوماسية الوقائية. ومن بين هذه الحالات، الوساطة حول خلافات حول الحدود، والمزاعم حول حدوث أعمال تخريبية من بعض الدول ضد دول أخرى، وفي بعض الحالات القليلة، في حروب أهلية. ومن حالات الوساطة الناجحة، كان حل الخلافات بشأن الحدود بين الجزائر والمغرب، وبين الصومال وإثيوبيا، ومؤخراً بين إثيوبيا وإريتريا. ومع ذلك، فكثير من هذه الجهود، لم يكن له أثر فعال، وذلك يرجع جزئياً إلى أن المنظمة لا تملك آليات إجبار، وكل ما تملكه أن تدعو الأطراف المتنازعة أن تحافظ على مبادئ المنظمة. فهي لا تستطيع أن تكون قوات فعالة لحفظ السلام، أو فرض السلام، كما بينت بوضوح حالة أزمة تشاد في الثمانينيات. وتأكد ذلك من عجزها عن منع أوغندا ورواندا من الاستمرار في احتلال الولايات الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أواخر التسعينيات.

كان نشاط منظمة الوحدة الأفريقية في مجال حفظ السلام محدوداً خلال الستينيات والسبعينيات، ولكنها قامت بدور ملحوظ في تعبئة المساهمات العسكرية الأفريقية لقوات حفظ السلام أثناء حملات الإبادة الجماعية في رواندا، وبعدها، قامت المنظمة بإرسال مراقبين عسكريين إلى بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والحدود الإثيوبية الإريتريّة. وقامت كذلك، بإرسال مراقبين للانتخابات في عشرات البلدان، بما في ذلك استفتاءات حول حق تقرير المصير، والإصلاحات الدستورية. وتقوم المنظمة بدور مهم لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا بدعمها للعمليات الديمقراطية التي تضمن حل الخلافات داخل المجتمعات المختلفة بطريقة سلمية، وآليات مؤسسية نظامية.

ومع تزايد الصراعات بين الدول بشكل كبير خلال التسعينيات، أصبح من الواضح أن أسلوب السبعينيات والثمانينيات لحل الصراعات بشكل عرضي لم يعد

مجدياً، ولذلك أقرت قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في القاهرة عام ١٩٩٣، إنشاء آلية منع الصراعات، وإدارتها وحلها. وكانت مهمة هذه الآلية أن تتوقع حدوث الصراعات وتحاول منعها، وأن تشارك في أنشطة تحقيق السلام وبناءه. وفي حالات الصراع العنيف، اتفق على تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة في وضع استراتيجيات تحقيق السلام. ورغم إعادة التأكيد على مبدأ احترام سيادة الدول، وسلامة أراضيها، ورفض التدخل في الشئون الداخلية، كلفت الآلية بالتعامل مع الصراعات الداخلية في حالة وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو فظائع مرتكبة. وكان الهدف من التركيز على الإجراءات المسبقة والوقائية هو محاولة الاستغناء عن إجراءات حفظ السلام الأكثر تعقيداً، والأكثر كلفة، وكما قال أمين عام المنظمة سالم أحمد سالم: "نظراً لأن كل أفريقي مسئول عن أمن شقيقه، ونظراً لأن الحدود بين بلداننا مصنوعة في أغلب الأحوال، فإن علينا، نحن الأفارقة، أن نستخدم علاقاتنا الثقافية والاجتماعية لتفسير مبدأ عدم التدخل بشكل يسمح لنا باستخدامه لصالحنا لمنع الصراعات وحلها (سالم، ١٩٩٢، ١١-١٢).

وتقوم آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، حول جهاز مركزي يعتبر الأمين العام والأمانة العامة للمنظمة ذراعه العاملة، وهو يتكون من مكتب (من الرئيس الحالي للمنظمة، ورئيسها السابق، ورئيسها القادم)، وثلاثة أعضاء من الأقاليم الخمس الكبرى في القارة، وهؤلاء يتغيرون سنوياً. وينعقد هذا المكتب دورياً مرة كل شهر على مستوى السفراء، ومرتين في العام على مستوى وزاري، ومرة كل عام على مستوى الرؤساء. وعلى خلاف مجلس الأمن، لا تعكس قرارات الجهاز المركزي القوة النسبية لأعضائه، وإنما تتخذ بالتوافق العام، كذلك لا تأخذ الآلية بمبدأ الأعضاء الدائمين (أي القوى الإقليمية الرئيسية) والأعضاء غير الدائمين، فمبدأ المساواة المطلقة في السيادة هو السائد. وعلى الرغم من قيامه بمهام مثل مجلس الأمن في مراقبة أوضاع الأمن في القارة، واتخاذ القرارات المناسبة للمحافظة عليه، فإن الجهاز المركزي لا يملك القوة الجماعية لتنفيذ قراراته أو فرضها. ويتضح الضعف المؤسسي للجهاز المركزي عندما نجد أن تدخل منظمة الوحدة الأفريقية في بوروندي فشل لمعارضة حكومتها له، وأن منظمة يونيتا لم تنفذ اتفاق السلام الذي وقع في لوساكا، وأن جزر القمر رفضت توقيع العقوبات التي فرضتها المنظمة على العصابة الانفصالية في أنجوان. وفي نظرة عامة على الأمور، نجد أن النجاح المحدود لآلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها، يعود إلى الضعف



الهيكلي للدول الأفريقية مجتمعة ومنفردة، وكذلك للضعف التنظيمي للجهاز المركزي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

نجحت أغلب مبادرات الأمن الجماعي المتكاملة في أنحاء العالم المختلفة، اعتماداً على وجود قيادة قوية وذات عزيمة، وهي ما يصفه روبرت كيوهانه (١٩٨٠) "بنظرية الاستقرار السيادي"،<sup>٦</sup> بمعنى وجود نواة إقليمية يمكن أن تعمل كقوة دافعة لتطوير ترتيبات أمنية مستقرة، و يكون القادة على أعلى المستويات، على استعداد لتحمل العبء الأكبر في برنامج الأمن الجماعي، وفي ضرب المثل في الامتثال لقواعد النظام وإجراءاته، حيث يكون ارتباطهم بهذا النظام، وقدراتهم، ووثوقية الاعتماد عليهم بلا مطعن. وفي المستوى الأدنى، تعني القيادة السيادية الاستعداد والقدرة على تقديم مزيج من الحوافز الإيجابية والسلبية لأعضاء النظام الأمني بما يضمن امتثالهم. وتدعم القوة الاقتصادية والاستقرار السياسي للقائد السيادي، على سبيل المثال، الحيوية الاقتصادية للإقليم واستقراره السياسي، كما تنمي روح التعاون بدفع البلدان الأضعف أو الأقل رغبة مع الجماعة، لأن البعض قد لا يكونون قادرين على السير مع البقية بنفس السرعة. ويمكن افتراض أن مجموعة إقليمية، أو تحت إقليمية تكون أكثر كفاءة وفاعلية في ظل قيادة سيادية من جماعة أكثر عنداً، فهي توفر ظروف "توافق القيادة" حول القضايا الحساسة مثل "نقط التدخل" في إدارة الصراع، وأساليب التحرك، والتعاون والتنسيق مع بقية الشركاء من أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية. ومثل قواعد التحرك هذه، تضمن كفاءة الجماعة الأكبر (أيوب، ١٩٩٥، وكوبشان وكوبشان، ١٩٩١).<sup>٧</sup>

ومن الناحية العملية، فإن المساواة بين كيانات كاملة السيادة، كانت دائماً أسطورة مرحب بها في مجال العلاقات الدولية، ولكنها لم تكن حقيقة أبداً، لأن هنالك دوماً قوى أكثر سيطرة من غيرها، ولذلك كانت مكلفة، صراحة أو ضمناً، بمسؤولية فرض الامتثال للنظم المتفق عليها. ومن الأمثلة البارزة على نظم للتعاون المبني على القيادة السيادية الناجحة في أيامنا هذه، دور الولايات المتحدة في الناتو، وألمانيا في الاتحاد الأوروبي، وجنوب أفريقيا في الاتحاد الجمركي لبلدان أفريقيا الجنوبية. وبنفس المنطق، يمكن لجنوب أفريقيا، ونيجيريا، ومصر، وأنجولا أن تلعب هذا الدور الاستراتيجي في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية، بصفتها أعضاء دائمين في الجهاز المركزي، وكذلك في أجهزة الأمن والدفاع المناظرة في المنظمات تحت الإقليمية

الخاصة بكل منهم. ومن المنطقي أن الدول التي تتحمل عبء عمليات السلام، يكون لها وزن أكبر في اتخاذ القرار بما يتناسب مع هذا الدور.

ومن المفهوم، أنه في ظل غياب إرادة جماعية قوية، وقدرة كافية على التدخل في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية، قامت بعض المنظمات تحت الإقليمية، بل بعض الحكومات الأفريقية، بتخطي آلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها. والتدخلات التي حدثت مؤخراً من جانب بعض الحكومات الأفريقية في بلدان مجاورة لإعادة الحكومات الدستورية، أو وقف التهديدات للسلام، أو لفرض السلام دليل على العجز المؤسسي لمنظمة الوحدة الأفريقية.<sup>vi</sup> وعلاوة على ذلك، ففي غياب جهاز قوي لاتخاذ القرارات داخل المنظمة، عجزت عن التدخل الفعال في بعض البلدان الكبيرة مثل أنجولا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل لقد عجزت حتى عن وضع خطط فعالة لإدارة الصراع في هذه البلدان الثلاثة الموبوءة به.<sup>vii</sup>

يقوم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومركز إدارة الصراع بدور السكرتارية للآلية، كما يقومون بدور وكالة التنفيذ. وقد أنشئ مركز إدارة الصراع ليقوم بدور جهاز الدراسة للآلية، وإلى جانب ذلك، وبصفة خاصة ليزيد من فعالية المنظمة. وفي هذا السبيل، استخدم المركز عدداً من المستشارين لرفع قدراته التحليلية، وذلك من خلال بعض البرامج الممولة من الخارج. وفضلاً عن ذلك، ولتسهيل عمل مركز إدارة الصراع، سمحت آلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها بإنشاء نظام للإنذار المبكر يغطي القارة بأكملها، وينتظر أن يقوم هذا النظام، عند اكتماله، بتوفير معلومات مبكرة دقيقة وموثوقة عن أي صراعات محتملة، ويساعد الخبراء على اقتراح الردود الممكنة المختلفة. ويجب التنسيق بين نظام الإنذار المبكر والمعلومات هذا وبين ما يماثله في التجمعات تحت الإقليمية، كما يجب أن تبنى شبكات التحكم في الصراعات على مستوى القارة بشكل يسمح بضبط الجهود الجماعية، والتنسيق بينها. ولكن يجب أن نؤكد أن التجاوب السريع والحاسم مع الأزمات في أفريقيا، سيتوقف لحد كبير، على تكوين الجهاز المركزي وهيكله.

وإلى جانب مركز إدارة الصراع، أنشأت آلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها صندوقاً للسلام تابعاً لمنظمة الوحدة الأفريقية، لدعم جهود المنظمة لإدارة الصراعات، ويمول الصندوق بنسبة خمسة بالمائة من ميزانية المنظمة، إلى جانب التبرعات الطوعية من الدول الأعضاء، ومن المصادر داخل أفريقيا.<sup>viii</sup> كذلك يمكن للأمين العام أن يقبل تبرعات من مصادر خارج أفريقيا بعد موافقة الجهاز المركزي، ووفقاً لمبادئ



الميثاق. <sup>ix</sup> ويحتاج الأمر إلى النظر على وجه الاستعجال في موضوع صندوق السلام حتى يمكن وضع استراتيجية لتعبئة الموارد، كما يجب أن تتضمن الخطط المستقبلية دراسة شاملة لتكلفة أنشطة تسوية المنازعات، وإعادة التعمير، وهي غير واضحة في الصلاحيات الحالية لصندوق السلام.

وفضلاً عن ذلك فالآلية تتطلب من منظمة الوحدة الأفريقية أن تتسق جيداً مع الأمم المتحدة في المحافظة على السلام، والأمن، والاستقرار في القارة. وهناك عدد من الاقتراحات العملية للتعاون والتنسيق بين المنظمتين، ومن بينها المساعدة الفنية، وتبادل الموظفين، ومكاتب الاتصال، والمهمات المشتركة، وتدريب القوات، وخزن المهمات مسبقاً. ومع ذلك، كما يقول ريتشارد جوزيف (١٩٩٧)، فإنه بالرغم من العبارات الدبلوماسية المنمقة التي تحفل بها أغلب الوثائق، لا توجد حتى الآن، رؤية مشتركة، متفق عليها لمشاركة نشطة، وتعاون، وتنسيق في الاستجابة للصراعات المسلحة في أفريقيا. وفي حين يثق الطرفان على "التشاور، وتبادل المعلومات، وتنسيق التحرك المشترك"، فإن هناك حاجة للاتفاق على تفاصيل تحقيق هذه الأهداف، وعلى أفريقيا أن تتخذ المبادرة، ولا تتوقع أن تصلها هذه الهدايا "على طبق من الفضة". وعلى أفريقيا أن تتجنب القيام بتوزيع أدوار ومهام على المنظمات الإقليمية، وتحت الإقليمية، تكون غير واقعية من ناحية، ومن الناحية الأخرى تعفي المجتمع الدولي من مسؤوليته الأساسية عن الأمن والسلام العالميين.

ومنذ إنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية عدداً كبيراً من الإجراءات التمهيدية والمبادرات تهدف إلى توقع الصراعات في القارة الأفريقية، ومنعها، ومن بينها وضع نظام الإنذار المبكر (ما زال في المراحل الجنينية)، وقدرة على التحليل تمكن المنظمة من الإلمام مبكراً بمواقف الصراع المحتملة. وكذلك، جرت عدة جهود دبلوماسية وقائية بإرسال مبعوثين خاصيين لمناطق أزمات (مثل جزر القمر في عام ١٩٩٧، والكونغو برازافيل في عام ١٩٩٣، وإثيوبيا-إريتريا عام ١٩٩٨، وساحل العاج عام ٢٠٠٠)، وكذلك عدد من التحركات المحدودة لاحتواء صراعات. ولكن، كما أوضحنا من قبل، فنظراً لضعف المنظمة تنظيمياً وهيكلية، لم يتحقق نجاح كبير. وبأسف أمين عام المنظمة لهذه الأوضاع قائلاً: "...كثيراً ما بحثنا عن منظمة الوحدة الأفريقية لتتدخل بطريقة بناءة في موقف صراع، فلا نجدها، فإذا وجدت، نتيبن أنها غير مجهزة للتدخل الفعال" (سالم، ١٩٩٢).

وقد قام عدد من الدول الأفريقية، والجماعات المدنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، منذ التسعينيات، وقد شعرت بالإحباط بسبب سجل الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية، في حفظ السلام، بتولي مزيد من المسؤولية عن إدارة الصراعات، بهدف خلق بيئة يكون فيها السلم والاستقرار، والديمقراطية هو القاعدة. وعلى المستوى تحت الإقليمي، قامت بتنظيمات التعاون والتكامل الاقتصادي مثل "إيكواس"، و"سادك"، و"إيجاد"، بمزيد من التعاون من أجل الأمن، وإدارة الصراع، وقد عدلت معاهدات وبروتوكولات تكوينها بالتدريج، لتشمل تدابير لضمان السلم والاستقرار الإقليمي. وكما حدث في حالة منظمة الوحدة الأفريقية، تحولت المنظمات الاقتصادية تحت الإقليمية، من تدابير إدارة الصراع الفردية، إلى التوجهات والتدابير النظامية، وهي تختلف كثيراً فيما بينها من حيث الاستعداد والقدرة على لعب دور أمني جماعي. وهكذا، ففي عملية تعلم، ومراعاة للظروف السياسية الدولية، أضيف كثير من القضايا السياسية الخلفية، إلى مجال التعاون والتكامل، الأمر الذي أطلق عليه أساتذة التكامل الوظيفي الجديد تعبير "النتائج الجانبية" (كابورازو، ١٩٧٠).

وكانت أول التدابير المؤسسية لضمان الأمن تحت الإقليمي في غرب أفريقيا، هو بروتوكول بشأن التعاون المتبادل في شئون الدفاع وقع في ١٩٨١، وجاء تكوين فريق إيكواس للرصد "إيكوموج"، في أغسطس ١٩٩٠، كاستجابة مباشرة للوضع الأمني المتدهور في المنطقة. وفي أقل من عقد من الزمان، استدارت "إيكوموج" من حفظ السلام وفرضه في ليبيريا، إلى التدخل الإصلاحي في سيراليون وغينيا بيساو. وفي يونيو ١٩٩٦، أضيف إلى معاهدة "سادك"، جهاز السياسة والأمن والدفاع، وتحت هذه المظلة قامت جنوب أفريقيا وبوتسوانا بإفشال انقلاب في ليسوتو باستخدام الضغط الدبلوماسي، والتبديد بالحقوقبات الاقتصادية، والقيام بعملية تدخل لمدة سبعة أشهر، لوقف التدهور الأمني في هذه الدولة العضو في "سادك". وتدخلت زيمبابوي، وأنجولا، وناميبيا تحت نفس هذه المظلة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن دون تحقيق نفس النجاح. وتولت هيئة التنمية بين الحكومية "إيجاد"، دور إدارة الصراع بالوساطة بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. ولكن، كما لاحظ بعض المراقبين، فإن التدخلات تحت-إقليمية في اتجاه السلام والأمن في أفريقيا، لا تضيق إلا القليل من الإمكانيات لإدارة الصراع، فالتحالفات الإقليمية وتحت الإقليمية بين الدول ذات القدرة والإرادة لا تملك ما يمكنها من تحقيق الأمن في القارة دون



الدعم المستمر من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، والمجتمع الدولي (هتشفول ١٩٩٩، وأنج ١٩٩٩).

#### ٥- الطريق إلى الأمام

وكما أشرنا من قبل، ففي حين نشبت في أفريقيا، في الفترة بعد نهاية الحرب الباردة صراعات أكثر من أي منطقة أخرى بالعالم، فإن اهتمام الولايات المتحدة وأوروبا بها قد غدا هامشياً، فما الذي تستطيع أفريقيا أن تحققه لنفسها؟ وكيف يمكن لمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة تحقيق رؤية مشتركة لمشاركة فعالة، وتعاون وتنسيق في الاستجابة لحاجات القارة من أجل السلام، والأمن، والمساعدات الطارئة، والتعمير، والتنمية؟ وما هو الدور التكميلي الذي يمكن للمنظمات تحت الإقليمية أن تلعبه للمحافظة على السلام والاستقرار في منطقتها؟ وكيف يمكن للمنظمات تحت الإقليمية أن ترفع من قدرتها الداخلية على الاستجابة المسبقة والفعالة للصراعات المسلحة؟ وسنحاول فيما يلي الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها.

#### ١/٥ إشارات الإنذار المبكر والتحريك الوقائي

يمكن نظرياً تحديد دورة الصراع بالتعبير: سلام - صراع - حل، ولكن الأمور تكون، في الواقع، أكثر تعقيداً مما يظهر عادة. وكما سبق أن أشرنا، فحتى في وقت السلم النسبي، يمكن أن تتدهور الأوضاع في بعض البلدان إلى احتمال انفجار الصراع العنيف، ورغم أن هناك مراحل واضحة للصراع إلا أنه ليس من الضروري أن تسير بالترتيب النموذجي. وهناك عدد من العناصر التي تحدد ما إذا كان الصراع في تزايد، أو في تناقص، أو أنه يسير بوتيرة ثابتة، مما يعني أن انتقال الصراع من مرحلة لأخرى ليس بالضرورة نتيجة لحدث محدد في لحظة الانتقال.

ومنع الصراعات هو بالأساس عملية طويلة المدى، وهي تحتاج إلى استراتيجيات وسياسات طويلة المدى تمنع ظهور الظروف التي أدت لتفاقم الصراع في المقام الأول. واتساع هذه السياسات والاستراتيجيات أمر جوهري للبلدان والمجتمعات التي تريد الحد من فرص تفاقم الصراعات في المدى البعيد، ومن المهم التأكيد على بناء التحركات المخططة جيداً لمواجهة الأسباب العميقة للصراع، على أساس تحليلات مسبقة دقيقة، ويمكن الوثوق بها. والإنذار المبكر الفعال يجب أن يبنى على المعلومات التاريخية، والاجتماعية، والسياسية، والإنسانية، حتى يمكن التنبؤ بدinamيات الصراع

المعين، والوسائل اللازمة لمواجهته بفعالية قبل أن يصل إلى مرحلة الأزمة. ونظام الإنذار المبكر الفعال يحتاج إلى التغلب على مشكلتين أساسيتين وهما: مشكلة المعلومات، وتعني الحصول على المعلومات الموثوق بها كما وكيفاً في الوقت المناسب، والتحليل السليم الذي يتجنب إساءة الفهم، أو إساءة تقدير احتمالات تفاقم الصراع أو تراجع، أو أثره على مصالح الأطراف المختلفة، أو المخاطر المحتملة في حالة التحرك أو اتخاذ موقف سلبي. وتظهر الحاجة إلى المتخصصين والتكنولوجيات الملائمة (جورج وهول، ١٩٩٧)، وهذا يعني أنه على منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك المنظمات تحت الإقليمية، أن تعين باحثين لهم القدرات المناسبة للمراقبة والتحليل، وكذلك توفر التكنولوجيات التي تسمح بالوصول إلى المعلومات المتاحة على نطاق العالم.

وتحليل الإنذار المبكر يتيح نظرة متعمقة للصراعات النامية، ويقترح أساليب المواجهة، ويحول هذه التحليلات، والتدخلات المقترحة، إلى الأجهزة الحساسة المكلفة بالقيام بالتحرك الوقائي. والأهمية الاستراتيجية لمنع الصراعات، تجعل من الأفضل المشاركة في تحليل أهم القضايا محل النزاع، بين عدد كبير من الأطراف المعنية. ويلعب الإنذار المبكر دور التحرك الوقائي، عندما يُشرك فيه أطراف الصراع بهدف استخدامه كوسيلة لحثهم على التخفيف من حدة تصرفاتهم المثيرة للنزاع، أو عندما تُشرك فيه هيئة سياسية من سلطتها اتخاذ القرار، بحيث يمكنها البدء فوراً في تحرك وقائي.

عندما يتماسك الأفراد أو الجماعات في وضع صراع خطير، ويعتقدون أن الخلاف بينهم غير قابل للحل، تسود بينهم مستويات عالية من التوتر وعدم الثقة، وتمنع مشاعر القلق والغضب أي حوار بناء، أو تقارب. وفي هذه الحالة، يمكن لتدخل طرف ثالث أن يؤثر على مسار أي صراع حاد منظم بأكثر من طريقة، وفي هذه المرحلة المتقدمة، يجب أن تستدعي الدبلوماسية الوقائية لتحول بين تحول الخلافات القائمة من التحول إلى صراع حاد، أو منع هذه الصراعات من التوسع إذا بدأ. وكما يلاحظ جورج وهول، فإن الدبلوماسية الوقائية هي آلية حفظ السلام المطلوبة أكثر من غيرها، والأقل تكلفة:

قد يثور الخلاف بشأن "تحديد مجال الدبلوماسية الوقائية"، وكذلك حول مدى فائدة هذه الآلية أو الاستراتيجية أو تلك المستخدمة في موقف معين... ولكن لا خلاف حول



الأهمية المركزية للحصول على إنذار في الوقت المناسب بشأن الأزمات البادئة أو التي تتطور ببطء، إذا ما كان للدبلوماسية الوقائية أن تؤثر" (جورج وهول، ١، ١٩٩٧).

ولكن عندما تصبح أوضاع الأزمة واضحة، يجب النظر في التدابير الوقائية وتنفيذها على وجه السرعة، فالتدابير المناسبة وفي الوقت المناسب، قد تنجح في وقف العوامل الدافعة نحو المواجهة المفتوحة، والصراع الكبير. ويدخل عدد كبير من الأدوات للوساطة وحل الصراعات، تحت باب التحرك الوقائي، ومنها الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، والتدخل العسكري. وهنا من الضروري تدخل طرف ثالث، وسيط من خارج البلاد، رجل حكيم يقبله الجميع، ويحسن هنا، اللجوء للمساعدات الإنسانية إذا أمكن للمساهمة في دفع الجهود. وفي بعض الحالات الخطيرة، يحتاج الأمر إلى فرض وقف شامل لإطلاق النار حتى يمكن وصول المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب، والمشردين. وعلى الرغم من أهمية الإجراءات قصيرة المدى وضرورتها، فلا بد من التركيز على التدابير طويلة المدى لبناء السلام، ويجب التنسيق بدقة بين تدابير منع الصراعات، ومبادرات حل الصراع، وإقامة السلام، إذا كان ليا أن تلعب دورها في مساندة الجيود الأخرى. وفي التحليل الأخير، يجب أن نتجه جميع الجيود نحو الجذور العميقة المسببة للصراع.

ويمكن النظر إلى عملية الوساطة كأحد أشكال عملية بناء الثقة. وتتبع ثقة المتخاصمين من توقع الحياد والعدالة من جانب الوسيط. ويجب إشراك أفراد من المجتمع المدني في جميع مراحل المفاوضات بقدر الإمكان، على أن يشتركوا في جميع الإجراءات، فوزنهم الأدبي قد يلعب دوراً مهماً في النتيجة النهائية للمفاوضات، وكذلك في تنفيذ الاتفاق. ويجب أن تكون أي وعود مقبولة، أو مكافآت للأطراف، أو تأكيدات، مقبولة على علاقتها. وعندما يبدي الوسطاء تحيزاً لمصلحة طرف ما، أو ضد طرف آخر، فإنهم يفقدون الثقة الواجبة، ويخربون العملية. وكما تثبت الخبرة فإن الوساطة عملية محفوفة بالمخاطر وليس هناك ضمان للنجاح، وما يتحقق بجهود مضنية قد يتبدد في لحظة كما حدث في جهود الوساطة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، في قضية رواندا في أروشا في أوائل التسعينيات. فجيود منع الصراع وبناء السلام يجب أن تكون متماسكة، وشاملة، ومتكاملة، وموجبة نحو جذور الصراع، لكي تكون فعالة، ودائمة الأثر. وتكامل جميع الأدوات السياسية (دبلوماسية، وعسكرية، وتعاون في التجارة، والتنمية) بناء على أهميتها النسبية، شرط لضمان التماسك والتنسيق. وعلاوة على ذلك فمحاولات منع الصراع يجب أن تأخذ في الاعتبار

إمكانيات التعاون الدولي ونقاط ضعفه، فأجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية، والبلدان المجاورة، لها جميعاً أدواراً مهمة تلعبها.

يقول جنرلسون (٢٠٠٠، ١): "لا يمكن التشكيك في دور الدبلوماسية الوقائية... تتحرك مبكراً لمنع الخلافات من التفاقم، أو المشاكل من التعمد. تخفف التوترات التي قد تؤدي إلى الحرب إذا تعقدت. تتعامل مع خلافات اليوم قبل أن تصبح أزمت الغد." ومع عدم التشكيك في دورها، فإن سجل الدبلوماسية الوقائية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان، في أحسن الفروض، غير مشجع. <sup>x</sup> ويجب أن نؤكد أنه حتى عندما كانت المعلومات والتحليلات متوفرة لدى راسمي السياسات، فإن الاستجابة السريعة لم تحدث، فالمعرفة بقرب حدوث صراع لم تؤدي دائماً إلى الإرادة السياسية للتحرك. وتدل الخبرة الأخيرة بوضوح، أن القرار بالتدخل في صراع معين، كان في الأغلب، مبنياً على حسابات الدول الأعضاء عما يحقق لها المصلحة الوطنية الأكبر. <sup>١٢</sup> والإرادة السياسية الكافية هي الرباط الضروري بين المعرفة والتحرك، وهكذا، فالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لم تتمكن من تعبئة القوة الدولية لمنع تفاقم الصراع في الكونغو برازافيل وجزر القمر رغم وجود علامات إنذار موثوق بها. فلكي يكون الإنذار المبكر مجدياً، يجب أن يساعد على خلق الإرادة السياسية، والقدرة على التحرك على المستويين الوطني والدولي. وهناك عدد من التدابير السياسية التي يمكنها أن تضمن فعالية التحرك السياسي العاجل، ومنها تدعيم التنسيق والتعاون، ووضع إجراءات للطوارئ، وتسهيل إجراءات الميزانية لتمويل التحركات الوقائية.

## ٢/٥ الصراع العنيف، والوساطة، وحفظ السلام

وعند تحول الصراع إلى مرحلة المواجهة العنيفة، يجب بذل الضغط الدبلوماسي وغیره من الموارد، لتحقيق التخفيف العاجل والفعال للصراع والسلام، وشرط النجاح لتدخل طرف ثالث هو حدوث درجة معينة من "النضج" للصراع، بمعنى أن الصراع قد غدا ناضجاً للحل. وهذا يحدث عادة عندما يصل الوضع إلى ما تدعوه الأدبيات مرحلة مازق التوقف المؤلم، حيث يشعر كل من الطرفين أنه لن يستطيع كسب أية ميزة باستخدام القوة، ويبدأ في دراسة الاختيارات الأخرى. وتتميز هذه المرحلة بشعور الجانبين بأن تكلفة المواجهة المستمرة تزيد عن تكلفة الوصول إلى حل بالتفاهم. ويعني النضج الوصول إلى حالة من التساوي في القوة بين الطرفين، حتى إذا كانت مصادر القوة لديهما مختلفة، فعندما تمنع قوة كل من الطرفين الهزيمة، ولكنها لا



تحقق النصر، يتحقق مأزق التوقف المؤلم الذي يساعد على حل الصراع. وهذا شرط ضروري، ويجب أن يستغله طرف ثالث يأمل التدخل لحل الصراع بنجاح (زارتمان، ١٩٨٩)، ولكنه يضيف أن مأزق التوقف المؤلم، يصبح ملتبساً في حالة الصراع متعدد الأطراف والأبعاد، مثل ما حدث في الصومال، وفي الكونغو الديمقراطية، حيث قد يشجع على التخلي، وقد ثبت أن المفاوضات الجادة، تصبح ممكنة عندما يفوق الخوف من استمرار القتال الخوف من الوصول إلى اتفاق.

وبعد الاتفاق على السلام، تغدو المهارة في التنفيذ، والمرونة السياسية، أكثر حيوية. ومن المفهوم، أن المخاوف الأمنية تصل إلى قممها في مرحلة التنفيذ، فالاتفاقيات التفاوضية كثيراً ما تكون هشّة، وصعبة التنفيذ، ويخشى كل من أطراف الصراع الغش من جانب الطرف الآخر، ولذلك، يجب على الوسطاء أن يتصرفوا بحيال واسع لتشجيع جميع الأطراف على الحفاظ على الاتفاق، وذلك يخلق بيئة تدعم ارتباط كل من الجانبين بتعهداتهما.

وقد أدخلت دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (١٩٩٥) تعبير "إطار المعنيين" إلى أدبيات إدارة الصراع، وهذا الإطار يوفر خريطة للمعنيين الأساسيين، وعلاقتهم بجذور الصراع، والعلاقات فيما بينهم، وبرنامج كل منهم وقدراته، والجهود الجارية لإقرار السلام. والتحليل المبني على هذه الخريطة، يبين النقاط المناسبة للتدخل من أجل بناء السلام، وكذلك الأخطار المحتملة، و"المفسدين"، وهي تشير أيضاً، إلى الجماعات التي قد تحتاج إلى دعم أو مساعدة. وهذا يمكن من وضع استراتيجية مشاركة لبناء السلام مؤسسة على مصالح المعنيين الأساسيين وقدراتهم، وتعطيهم أدواراً ملموسة. وبعد الوصول إلى الأسباب العميقة للصراع، واتجاهاته، واللاعبين المعنيين، يجب تحديد الأهداف لاستراتيجية لبناء السلام. ويحتاج الأمر لمواجهة الأسباب العميقة للصراع بطريقة شاملة تأخذ في الاعتبار الترابط بين الأدوات الأساسية وهي الدبلوماسية، والتعاون من أجل التنمية، والتجارة، والمالية، والعسكرية، والهدف هو تحقيق أكبر قدر من التماسك والانسجام بين الأنشطة المختلفة. وبعد عملية التخطيط، تبرز استراتيجية للصراع للبلد المعني، وهي تبين القضايا الاستراتيجية الرئيسية، وتحدد الأهداف المتتابعة، من المستوى الكلي إلى الجزئي، ومن المدى القصير إلى المدى الطويل. وتحدد هذه الاستراتيجية كذلك، الأدوات الأساسية، واللاعبين المهمين، كما تحدد إطاراً زمنياً واقعياً، والموارد اللازمة. وقبل كل شيء،

يجب أن تحدد استراتيجيات منع الصراع وبناء السلام، برامج ومشروعات ملموسة وقابلة للتنفيذ، موجهة لحل مشاكل معينة.

وعمليات حفظ السلام هي آليات عملية الغرض منها التدخل لمنع الصراع من التفاقم، وخلق بيئة مناسبة للتسوية السياسية. ووفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تتخذ عمليات حفظ السلام أحد شكلين: إما مهمة مراقبة عسكرية، وإما قوة حفظ السلام الكاملة. وفي الحالة الأولى، ترسل قوة عسكرية غير مسلحة لمنطقة الصراع لمراقبة وقف العمليات العسكرية بعد اتفاق الجانبين على وقف إطلاق النار. وفي الحالة الثانية، تستخدم قوات عسكرية، أو شبه عسكرية، لأداء مهمات موسعة لحفظ السلام، وتقوم هذه القوات، التي قد تضم آلاف الجنود المسلحين، بفرض السلام عن طريق إقامة مناطق عازلة لفصل القوات المتحاربة، والإشراف على انسحاب القوات الغازية من المناطق التي احتلتها أثناء القتال. وفي بعض الحالات يكفي التهديد باستخدام القوة لوقف القتال، كما حدث في حالة قوات المهمات المتحدة في تدخلها المبكر في الصومال.

وعلاوة على ذلك، فعمليات حفظ السلام تحتاج إلى صلاحيات دقيقة ومحددة للعمليات يمكن ترجمتها إلى أعمال محددة على الأرض لتحقيق أهداف واضحة، وتأخذ هذه الصلاحيات في الاعتبار ضرورة أن تنفذ القوات مهمتها بشكل محايد، وأن تعمل بموافقة جميع أطراف الصراع. كذلك يجب أن تحدد هذه العمليات في إطار الموارد التي يرتبط المجتمع الدولي بتوفيرها. وقبل كل شيء يحتاج حفظ السلام إلى مجموعة من المهارات والخبرة، من بينها ضبط النفس، والقدرة على التفاوض، والوساطة والارتباط.

ولا توجد خطط جاهزة لبناء المجتمعات بعد الحرب، فعلى الرغم من التشابه الكبير للتحديات التي تواجه أغلب المجتمعات بعد الحرب، فإن السياق السياسي، وتركيب القوى المؤثرة، والمؤسسات، فريدة في كل حالة. وليس من الممكن تكرار سياسات ثبت نجاحها في حالة معينة، على حالة أخرى، ولكن من الممكن بالطبع، تعلم دروس النجاح والفشل السابقة. وعملية بناء السلام الشاملة، يجب أن تبدأ عادة بمناقشة الخلفيات لمحاولة الوصول إلى الجذور العميقة للصراع، ثم يرسم إطار استراتيجي للبلد و/أو الإقليم يحدد التوجه طويل الأمد لمواجهة دورة الصراع الكاملة. وهذا الإطار يبين علامات الطريق لعملية تحويل الصراع على المدى الطويل، وهو يحدد مجموعة كاملة من الأنشطة الهادفة لإقرار السلام والمحافظة عليه، عن طريق وضع



التدابير لدعم اتفاق سلام بعد انتهاء الصراع. وهو يعمل على تغيير المناخ السياسي، والمؤسسي، والاجتماعي، والاقتصادي الذي قام فيه الصراع العنيف. وبعد الاتفاق على السلام والتوقيع على ذلك، يحتاج الأمر إلى المساعدة الدولية المنسقة لمراقبة وقف إطلاق النار؛ وتسريح القوات المتقاتلة؛ وإنشاء شرطة مدنية؛ وإعادة بناء الإدارة المدنية، وخلق آليات للمشاركة في الحكم؛ وإعادة سلطة القانون، وسلطة قضائية فعالة وشرعية؛ وتدعيم المجتمع المدني؛ وإعادة التعمير الاقتصادي والنفسي. وفي القلب من عملية بناء السلام، إقامة حوار سياسي وطني واسع القاعدة ومستدام، يحاول الإجابة على القضايا الحساسة المتعلقة بأشكال التمثيل السياسي، واقتسام السلطة، وتضميد جراح المجتمع، وأخيراً أبنية الحكم والمجتمع.

### ٣/٥ التصالح، وإعادة التعمير، وبناء السلام

عادة ما تكون عملية المصالحة وإعادة التعمير طويلة، وشاقة، ومكلفة، فالحكومة الجديدة ستحكم شعباً مصدوماً، واقتصاداً مدمراً، مع توافر الأسلحة الصغيرة، وجهاز حكومي مفكك، وإقليماً مزروعاً بالألغام الأرضية. وينظر إلى إصلاح العلاقات، وإعادة الثقة بوصفهما من أول التحديات التي يجب مواجهتها في مجتمعات ما بعد الحرب، فالعلاقات يجب علاجها حتى لا تكون نكريات الماضي المرة، عقبة في سبيل بناء المستقبل. وهذا لا يعني إعادة الماضي، وإنما يعني تحديد أدوار جديدة، وعلاقات سليمة بين الناس، وبين الجماعات العرقية أو الدينية، وبين السلطات والجماهير، وهو يعني كذلك، الاتفاق على نظام جديد للعلاقات والقيم الاجتماعية. إذا ووجه تحدي إعادة بناء المجتمع لنفسه كمهمة مشتركة، فإنه سيشفى العلاقات الجريحة، ويعيد الكرامة والثقة، والثقة في المستقبل، حيث يتعلم الناس سوياً كيف يتعاملون مع إرث الماضي.

والمصالحة فكرة ملتبسة لحد كبير، فقد تعني أموراً مختلفة للأفراد المختلفين، ومع ذلك فقد ارتبطت هذه الفكرة بأنشطة محددة في أفريقيا. ففي موزمبيق أظهر القرويون قدرتهم على بناء ثقافة السلام، وفي جنوب أفريقيا ورواندا، أجريت تجارب مختلفة حول كيفية التعامل مع جرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي مجال المصالحة "التقليدية"، وتقنيات حل الصراع، استخدمت أنشطة اجتماعية من بينها جلسات الاستماع العلنية، والمباركات التقليدية المشتركة، والتعبير الرمزي عن المغفرة، والعقوبات البدنية، ودفع تعويض للأطراف المتضررة على حساب "المذنب"، وقد ساهمت هذه الإجراءات، في بعض الحالات، في تسهيل بناء التفاهم والوفاء،

ولكن في حالات أخرى، لم يستفد منها إلا الممسك بالسلطة، وعائلته، والقريبون منه. وما يثير الكثير من القلق بشأن ممارسات المصالحة التقليدية هو أن الممسكين بالسلطة هم في الغالب الأعم من الرجال، وحيث نجحت هذه الممارسات، فإنها تستبعد النساء عادة، وتعني ببناء السلام بين الرجال، ويجري تجاهل احتياجات النساء واستبعادها بالكامل. وهناك حاجة عاجلة لإدماج احتياجات النوع الاجتماعي في جميع عمليات بناء السلام في أفريقيا في المستقبل.

والتحدي الصعب الآخر الذي يواجه بناء السلام، هو كيفية التعامل مع قضايا البراءة والذنب، والعدالة والإفلات من العقاب، وفكرة الغفران والتصالح، فهذه القضايا ضرورية لموافقة الكثير من الناس على السلام المستقر. وفي بعض الأحوال تكون رغبة الناس في تحقيق العدالة أقوى من الرغبة في الحصول على مجرد السلام السلبي، وقد يكفي الاعتراف بالجرائم التي ارتكبت في أثناء الصراع في بعض الحالات، ولكن كثيراً ما لا يجري هذا الاعتراف بشكل مرضٍ عند انتهاء الصراع. إن ما يتفق عليه في التسوية السلمية، بل ويعزز في المدى القصير، قد يضر بفرص بناء سلام إيجابي على المدى الطويل، فالتفاقيات السلام التي توقع بتعجل، وتحتوي الكثير من إجراءات العفو، والقليل من لجان كشف الحقيقة، قد تضر بفرص الوصول إلى تصالح، وحل الخلافات على الأرض (بانكهرست، ١٩٩٨).

كذلك من المهم التأكيد على أن مرحلة إعادة التعمير بعد الصراع تكون هشة بالضرورة، ويصعب التنبؤ بها، وغير مستقرة، وهذا يعني أن تكون عمليات التأهيل، وإعادة التعمير، والمصالحة بعد انتهاء الصراع، مستمرة ومرنة. والظروف يمكن أن تتغير بسرعة في سياق الصراع، ويحتاج الأمر إلى تعديل المشروعات والبرامج بعد بدئها، وبعض فرص السلام قد لا تظهر إلا بعد العمل مع السكان المحليين لفترة طويلة من الوقت. وفي حين نجحت جهود تحويل الصراع في بعض الحالات، في المدى القصير، فقد فشلت في وضع البلدان التي تحتدم فيها الصراعات على طريق الاستقرار طويل المدى، والتنمية المستدامة، ويتضح هذا من تكرر عودة بعض البلدان التي تلقت مساعدات دولية ذات قيمة إلى حالة فقدان الاستقرار. والتعامل مع احتمال تجدد الصراع يحتاج إلى فهم شامل وعميق للخلفيات والأسباب العميقة. والتدابير المتخذة لمواجهة نتائج الحرب، مثل برامج التأهيل وإعادة التعمير، يجب أن تركز، في نفس الوقت، على منع احتمالات العودة إلى المواجهات العنيفة.



وصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، لا يهتم كثيراً بأنشطة إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع، فالمنظمة تركز، في الواقع، على تقديم الحماية، والمساعدات الإنسانية للاجئين والمشردين داخلياً. وكان هناك إهمال عملي للمصالحة وإعادة التعمير في ليبيريا، ورواندا، وبوروندي، وموزمبيق. وحتى إذا اهتم الصندوق بهذه الأنشطة، فلا يتوقع أن يكون له دور مؤثر دون تعبئة المساعدة الدولية المالية والفنية. وكما تظهر خبرة ما حدث في كوسوفا، فقد كلف مجلس الأمن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بتنسيق الجهود الدولية لمساندة أعمال إعادة التعمير، وطبقاً لهذا التكليف أصبحت المؤسستان مسئولتين عن "تنسيق الأمور المتعلقة بعودة الاقتصاد إلى طبيعته، والإصلاح، وإعادة التعمير، في منطقة جنوب شرق أوروبا"، بما في ذلك تعبئة دعم المانحين، وتقديم التحليل الاقتصادي، وتطوير الشروط المناسبة، وتنفيذ الخطط والبرامج. ولتنفيذ هذا التكليف، أنشئ مكتب مشترك بين الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، في بروكسل، وافتتح موقع على الإنترنت لتقديم المعلومات عن البلدان. ويقول التقرير الأولي "إن استجابة المجتمع الدولي لل أزمة، كانت سريعة" (البنك الدولي، ١٩٩٩). وبالمقارنة كانت خبرة أفريقيا لما بعد الصراع أقل من ذلك بكثير، فالمساعدات الضرورية لم تصل، وعندما تقدم تعهدات، يجري دفع المساعدات ببطء لا يسمح بتخفيف آثار الصراع على الأفراد ولا بتسهيل الانتقال من مرحلة المساعدات إلى مرحلة إعادة التعمير.

وكما حدث في كوسوفا، على مؤسسات بريتون وودز أن تنظر في تبني برامج للإصلاح الاقتصادي في أفريقيا تكون داعمة لسلام، بما في ذلك إجراءات فعالة لتخفيف عبء الديون، وتعزيز المساعدة والاستثمار الأجبيين، لتدعيم جيود التنمية طويلة المدى، واستعادة العافية الاقتصادية بعد الصراع. وبنفس الروح يجدر بمنظمة التجارة العالمية أن تنظر في تبني تلك المعاملة الخاصة والمميزة للبلدان الأفريقية في نظام التجارة العالمي، وفي هذا المجال، يجب أن تكون المادة ٣٤ (٨) بشأن التجارة والتنمية من اتفاقية الجات، والتي تسمح للبلدان النامية بمرونة عدم الارتباط بمبدأ المساواة في المعاملة مع البلدان المتقدمة، جزءاً لا يتجزأ من المادة ٢٤ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وفضلاً عن ذلك، يجب تشجيع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تقديم ضمانات جديّة للاستثمار للشركات القائمة في بلدانها والتي قد ترغب في الاستثمار في إعادة التعمير في أفريقيا، ومثل هذه التدابير قد

تساعد على قيام عملية إعادة تعمير وتنمية مستدامة في أفريقيا بعد الصراع (جريفين وماكنلي، ١٩٩٦، روجومامو، ١٩٩٩).

ومن المهم أن نشير إلى ضرورة الربط بين الحلول العاجلة التأثير مثل دنيين البنية التحتية، والاستثمار الاجتماعي و/أو توزيع العدد والأدوات الزراعية، وبين البرامج طويلة المدى، لتأكيد الاستدامة. ولضمان الامتثال، يجب أن تتضمن اتفاقيات السلام بوضوح حوافز إيجابية وأخرى سلبية، فتوسع البرامج وتحسينها يجب أن يُربط بالتنفيذ الدقيق لكافة تفاصيل الاتفاقية. ومن المفهوم أن انتهاء الحرب الباردة قد سهل توقيع العقوبات على الدول والأنظمة المارقة، فلم يعد هناك "فرسان سود" لا يمكن المساس بهم، ويمكن تجميع تحالفات دولية واسعة لمساندة العقوبات مثلما حدث في حالة العراق (١٩٩٠)، وهايتي (١٩٩١-٩٤)، ويوغوسلافيا (١٩٩٢-٩٥).<sup>xii</sup> وإلى جانب الدول والمنظمات الدولية، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً قانداً في إدارة الصراعات في أفريقيا. وقد لعبت هيئات المجتمع المدني المحلي، مثل مجالس الشيوخ، ورجال الصناعة، وجماعات النساء دوراً حيوياً في بناء السلام في أغلب البلدان الأفريقية، فقد ساعدت على ملء الفراغ المؤسسي، خاصة في الأماكن التي كانت فيها المؤسسات الحكومية إما ضعيفة أو غير موجودة. فالنساء اللاتي يمثلن، بلا شك، أغلبية المجتمع المدني المستهدف في أثناء الصراع المسلح، لم يعدن مجرد ضحايا للحرب، بل قد أصبحن من اللاعبين المهمين والمساهمين الرئيسيين في عمليات بناء السلام في القارة.<sup>xiii</sup> فضلاً عن ذلك، تقوم منظمات كثيرة للمجتمع المدني، متخصصة في إدارة الصراع، بخدمات جليلة في التدريب، والوساطة، وتحليل الصراع، على المستويين الإقليمي والقاري. وقد كانت الجماعات المناضلة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا من العوامل المساعدة المهمة لإحداث تغييرات اجتماعية في تلك البلاد، كذلك عملت المنظمات الدينية بدأب على تعزيز السلام والديمقراطية، في كينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان. وهناك توافق متزايد على الحاجة إلى مشاركة قوية بين منظمة الوحدة الأفريقية، والحكومات الأفريقية، ومنظمات المجتمع المدني، والمسامول أنه في خلال عمليات التجديد الاجتماعي والمؤسسي الجارية حالياً، ستعيد منظمة الوحدة الأفريقية، والحكومات الأفريقية تعهداً بإقامة مشاركة نشيطة مع منظمات المجتمع المدني في تعزيز وبناء ثقافة السلام في القارة. وهذا يعني، قبل كل شيء، خلق بيئة تمكن من تعبئة قدرة



الجماهير على التنظيم الذاتي، أي بعبارة أخرى، منح منظمات المجتمع المدني الأفريقي القوة للعمل من أجل السلام، والأمن، والتنمية.

## ٦- الخاتمة

يتسق الاتجاه الحديث نحو الإقليمية الأمنية مع الرؤية التالية للحرب الباردة، عن المسؤولية المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية، فقد أقامت الأمم المتحدة وعدد من المنظمات تحت الإقليمية آليات مؤسسية لإدارة الصراعات في أقاليمها. وعلى الرغم من أوجه القصور لمثل هذه المبادرات في بدايتها، فإنه يجب النظر إليها على أنها المؤشر إلى الأشكال الجديدة لعمليات حفظ السلام على المستوى الإقليمي، وهي تحتاج إلى أكبر دعم ممكن. والمؤسسات تحتاج وقتاً لتنمو وتتضج، وتستمر. وإذا ما قسنا على سجل الأمم المتحدة بشأن مبادرات السلام، يمكن القول إن جهود حفظ الأمن الأفريقية الحالية تسير في الطريق الصحيح. وكما قلنا من قبل، فإنها تعطي العمليات الاجتماعية قدراً من القدرة على التنبؤ، وهي تحدد، كذلك، القواعد والحدود، وتشجع على الامتثال، وترسم الطرق لمعاقبة المخالفين. ولهيكلة هذه المنظمات الأمنية الجماعية، وتقويتها، نقترح إجراء مناقشة واسعة في كل إقليم أفريقي لتحديد مصادر الخطر على أمنه، واقتراح الاستراتيجيات الملائمة لمواجهتها، والآليات المؤسسية لحسن إدارتها. وللوصول إلى ذلك، يجب الوصول إلى توافق بشأن أنواع وطبيعة التهديدات الوطنية والإقليمية للسلام، والأمن. وهذه الاستراتيجية ستوسع نظام إدارة سياسة الأمن، وتحققها، وتجعلها أكثر ديمقراطية، مع أنها كانت عادة مشوبة بالسرية. وسيكون من الأصوب أن يبدأ برنامج الأمن الجماعي الواقعي بأهداف محدودة، ثم تتوسع وتتقوى مع مرور الزمن، فمثل هذه الاستراتيجية ستمنع السياسيين المتحمسين من الجري وراء أهداف غير مناسبة، وخيالية إلى حد بعيد (مالان، ١٩٩٩).

ولتدعيم قدرة إدارة الصراع لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأقاليمها، اقترح أن هناك حاجة لإعادة تحديد هيكلها التنظيمية، وكذلك التنسيق بين شبكات إدارة الصراع المختلفة في القارة، كما لوحظ أن المحافظة على السلام الجماعي والأمن في أفريقيا أكثر حساسية من أن يترك للسياسات القديمة بشأن المساواة بين الدول الأعضاء، والتوافق الشعبي. وعلى الرغم من أن مبدأ المساواة بين الدول، من المبادئ المهمة للسيادة بين الدول، فإنه كثيراً ما عطل عملية اتخاذ القرارات في مجال السلام والأمن

في أفريقيا، ولذلك اقترحنا إعادة هيكلة الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية على غرار مجلس الأمن، لضمان مبدأ العضوية الدائمة لعدد مختار من الدول الأعضاء الرئيسية، التي ستحمل العبء الأكبر للمحافظة على السلام والأمن في القارة في إطار ترتيبات الأمن العالمية البازغة. وكذلك اقترح أن إجراءات اتخاذ القرار وتنفيذه للجهاز المركزي يجب أن تعكس عدم التساوي بين أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، وقد لوحظ أن المخاوف، والحساسيات، والشكوك من تطلعات الهيمنة للأعضاء الأكثر قوة في المنظمة، واحتمالات تحيزهم، سيجري موازنتها بالتدرج، ولكن بالضرورة، بوزن بقية الأعضاء غير الدائمين.

وقد قيل كذلك، إنه حتى في ظل المشاركة في تحمل مسؤوليات الأمن، فإن الأمم المتحدة تحتفظ بمسؤوليتها الرئيسية في المحافظة على سلام العالم وأمنه، وفي ذات الوقت، على منظمة الوحدة الأفريقية أن تتفاوض على آليات واقعية، ومتفق عليها، لتنسيق الردود على الصراعات الأفريقية مع الأمم المتحدة ومنظماتها تحت الإقليمية. ويبدو من العملي والواقعي، أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بمعالجة عدد محدود من مناطق المسؤولية الحرجة، مما يمنع بعض الزعماء المتحمسين من الاندفاع وراء أهداف خيالية، وغير ملائمة. وفي هذا المجال على المنظمة القارية أن تعي مقدماً مجموعات مشتركة منها ومن الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبناء السلام، وخدمته، لمناطق المشاكل في أفريقيا، وهذه المجموعات تحدد أساليب المشاركة في حفظ السلام، وتحدد المسؤوليات وتوزعها، بحسب المميزات المختلفة لكل من اللاعبين بما فيهم مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات تحت الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. ومن المفهوم أن هذه المجموعات ستستفيد من القوى من خارج المنطقة، بالاستناد إلى وزنها الأدبي، وقدراتها العملية، ومصداقيتها، وشرعيتها، ومواردها. وبالمثل، على منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظماتها تحت الإقليمية، لكي تستطيع المشاركة بفاعلية في حفظ السلام على نطاق واسع في أفريقيا، أن تنشئ قوة حفظ السلام السريعة التي كثر الجدل حولها مؤخراً. وحفظ السلام في أفريقيا مستقبلاً، سيحتاج إلى تحريك قوة لها من العدد والمعدات ما يسمح لها بفرض وقف إطلاق النار على الفرق المتحاربة.

كما يجب التأكيد أنه على الرغم من أهمية تدابير الأمن الجماعي الإقليمية وتحت الإقليمية، فإن الدول تبقى هي مكونات أنظمة الاقتصاد والأمن الدولية، ومكان اتخاذ القرارات بشأنها، ويشترط التعاون الدولي أن تمتلك الدول الأعضاء كل على حدة،



الحد الأدنى من التماسك المؤسسي، والاقتصادي، والاجتماعي. ولتحقيق ذلك، تحتاج أفريقيا لنظام من الحكم الديمقراطي يسمح للاعبين المختلفين بالنقاش الحر، والتفاوض، حول رسم اتفاق اجتماعي واقعي للتنمية الوطنية، والتعاون الدولي. وكما يقول بوزان: بدون دول قوية ذات كفاءة، لن يوجد أمن أصلاً (١٩٩١). وهذه الرؤية المتشائمة، تتسق مع تأكيد لزلبي براون الذي يقول: "إن تجميع الضعف لا يؤدي إلى القوة" (براون، ١٩٨٦)، وتدابير الأمن الجماعية الأفريقية، هي، في أغلب الأحوال، تجميع للضعف. وكما وضحنا من قبل، فإن عملية بناء الدول في أفريقيا، وكذا بناء الأمم، والحكم الديمقراطي، لم تؤدي إلى إنشاء قواعد متينة يمكن بناء تدابير أمن أوسع على أساسها.

أخيراً، وينفس المنطق السابق، فإن ضمان استدامة السلام والأمن في أفريقيا، يستلزم أن يجري التركيز في مجال السياسة الأفريقية والعلاقات الدولية، على بناء الأمة، والحكم الجيد، إذ لا بد من إقامة السياسة الوطنية وتحت الإقليمية من خلال التعددية والمشاركة الشعبية. وهذا الشرط الديمقراطي، الضروري بل الحيوي، يقتضي لا أن تكون الحكومات شرعية فحسب بل أن تكون لها السلطة والقدرة على الحكم كذلك. وهذه الحكومات ينتظر منها أن تعزز احترام جميع الحريات الأساسية، وأهم من ذلك، أن تخلق الشروط الملائمة للسلام والأمن المستدامين.

وعلى الدولة التي تريد أن تحافظ على الاستقرار الأساسي، والقانون والنظام لدى جيرانها، أن تحافظ عليهما داخل بلادها أولاً. وتشجيع دول غير ديمقراطية ضعيفة أن تساند دولاً مثلها غير ديمقراطية وضعيفة على تحقيق الأمن، لن يؤدي إلا إلى انحطاط أفريقيا، وكما يخلص هتشفول (١٩٩٩، ٨١) إلى النتيجة: "بدون أنظمة حكم مقبولة في المنطقة... تتحول آلية الأمن الإقليمي إلى عملية حماية لعصابات من الأوتوقراطيين". وبهذا المعنى الواسع، تستحق عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية الجارية حالياً في أفريقيا التأييد السياسي الدولي.

الحواشي

---

(١) يفرق جوهان جالتونج بوضوح بين السلام "الإيجابي" و "السلبي"، فالسلام الإيجابي يعني كل ما يجب أن يكون عليه المجتمع. فهو يفترض أن تكون كل أنواع العنف في حدها الأدنى، أو غير موجودة، ولكن كذلك، ألا توجد أي أسباب محتملة للعنف في المستقبل. أما السلام السلبي فيصف

الحال بعد توقف أعمال عنف واسعة النطاق، مرتبطة بحالة الحرب، وقد يحتوي حالات العنف الاجتماعي، والعنف الهيكلي بشكل منتشر. للتفاصيل، انظر جالتونج (١٩٩٥).

(٢) تضع المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على عاتق مجلس الأمن مسؤولية... "المحافظة على السلام والأمن الدوليين، وفي هذا السبيل، اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمنع وإزالة التهديدات للسلام، ووقف أعمال العدوان أو غيرها مما يخرق السلام، وأن يعمل، بالوسائل السلمية، وفي اتساق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي، على حل أو تسوية الخلافات الدولية، التي قد تؤدي إلى خرق السلام."

(٣) كان معهد الولايات المتحدة للسلام هو الذي اقترح هذه الفكرة أولاً، وجاء ذلك في الورقة المقدمة في الندوة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ تحت العنوان "مساهمة الولايات المتحدة لمنع الصراع، وإدارته وحله".

(٤) تقول النظرية إن هناك شرطين ليتبوأ نظام ما القيادة، وهما: قدرته على التحرك بالنظر لحجمه، وقوته، وقدراته الاقتصادية، وكفاءته الإدارية. والثاني هو تجاوبه، بمعنى قدرة نظامه السياسي على التحكم في تصرفاته، وتوجيه اهتماماته. وللمزيد انظر دويتش وآخرين، (١٩٥٧، ٤٠).

(٥) قد تشمل بعض التدابير الأولية المرنة استخدام بعثات تقصي الحقائق، وفرق المراقبة العسكرية، لتجنب تفاقم الصراع، ويتعهد جميع أطراف ترتيبات الأمن باستقبال هؤلاء المبعوثين، والتعاون الكامل معهم لأجل تحقيق مهمتهم، وأخيراً، إذا حدث الصراع المسلح، يكون الجهاز على استعداد للتحرك بحزم لتحقيق وقف إطلاق النار.

(٦) ساعدت القوات المسلحة لأوغندا ورواندا الحملة العسكرية للوران كابيلا من أجل الإطاحة بنظام موبوتسو العسكري في زائير عام ١٩٩٧. وبعدها بقليل، ساعدت حكومة أنجولا قوات دنيس ساسو انجيسو عسكرياً لقلب حكومة الرئيس باسكال ليسوبا. ومن المهم أن نلاحظ أن العمليتين جرتا دون أخذ الإنز من مجلس الأمن.

(٧) وبالتحديد لم تستجب منظمة الوحدة الأفريقية بشعور بالمسؤولية، لتقرير روبرت فاوهر عن انتهاك عقوبات مجلس الأمن ضد أونيتا. بل انتخبت الرئيس جلاسيني إياديما، رئيس توجو لرئاسة المنظمة للعام ٢٠٠٠-٢٠٠١، على الرغم من أنه، للأسف كان متورطاً في انتهاك العقوبات ضد أونيتا.

(٨) حتى سبتمبر ٢٠٠٠، كان صندوق السلام لمنظمة الوحدة الأفريقية قد بلغ رصيده ٣٦ مليون دولار، منها ٢٢،٧ مليوناً أي ٦٣ بالمائة، وردت من مصادر خارج أفريقيا وهو دليل على مدى اعتماد المنظمة على الموارد المالية الأجنبية.



(٩) منذ إنشاء آلية منظمة للوحدة الأفريقية عام ١٩٩٣، كانت الولايات المتحدة من أكبر المانحين للآلية. وخلال ١٩٩٤-١٩٩٥، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدات بلغت قيمتها ٥ ملايين دولار لشراء معدات للاتصال، وكمبيوترات، واتصالات، وخدمات استشارية.

(١٠) ويعود هذا الأداء السيئ إلى أن الحروب الداخلية أصعب في حلها من الحروب بين الدول، عندما يتم اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية الرسمية. ولمزيد من المناقشة، انظر بيلار (١٩٩٣)، وستيمان (١٩٩٥).

(١١) هناك ثلاثة أمثلة واضحة: في الوقت الذي كان فيه الصوماليون يموتون قتلاً ومن الجوع عام ١٩٩٠ وأوائل ١٩٩١، كان الاهتمام العالمي مركزاً على غزو صدام حسين للكويت؛ وفي الوقت الذي كانت يوغوسلافيا تتفكك أواسط عام ١٩٩١، كان الاتحاد السوفيتي يتفكك هو الآخر؛ وأغرقت أصداء عملية مقنشيرو الفاشلة في أكتوبر ١٩٩٣، صراعاً أفريقياً ثانياً في رواندا.

(١٢) يستطيع المجتمع الدولي أن يستخدم العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية لمنع الصراعات الداخلية، إذا تمكن من التبرؤ بقيام حرب أهلية، وضغط على أحد الطرفين أو كليهما لاتباع طريق أكثر سلمية. ويمكن إجبار الحكومات على القيام بإصلاحات يمكن أن تمنع قيام عصيان متوقع، ومن هذه الإصلاحات تحقيق تغييرات ديمقراطية؛ أو منح حكم ذاتي، أو تقاسم السلطة مع أقلية عرقية؛ أو القيام بإصلاح زراعي؛ أو إعادة توزيع الثروة؛ أو الامتناع عن نشر الدعاية للكرادية. ولمزيد من الأفكار بشأن استخدام العقوبات، انظر ستريملاو (١٩٩٦).

(١٣) في عام ١٩٩٧، أنشئ الاتحاد النسائي من أجل السلام، وأمانته مقرها كيجالي، وتشمل الجهود المحلية في رواندا، برنامج النساء في حالة الانتقال، ومبادرة نساء رواندا، وهي تعمل على توفير التدريب، وكذلك المنازل البديلة للعائلات المشردة.

## المراجع

Annan, K. 1998. Report on the causes of conflict and the promotion of durable peace and sustainable development in Africa. New York, UN.A/52/871-S/1998/318.

Anning, K. 1999. Peacekeeping under ECOMOG: A sub-regional approach. In From peacekeeping to complex emergencies: Peace support missions in Africa, edited by J. Cilliers and G. Mills, 75-96. Johannesburg and Pretoria: South African Institute for International Affairs (SAIIA) and Institute for Security Studies (ISS).

---

Ayoob, M. 1995. *The Third World security predicament: State making, regional conflicts and the international system*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Azar, E. 1990. *The management of protracted social conflict: Theory and cases*. Aldershot, Hampshire: Dartmouth.

Azar, E., and J. Burton. 1986. *International conflict resolution: Theory and practice*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Boutros Ghali, B. 1992. *An agenda for peace: Preventive diplomacy, peacemaking and peacekeeping*. New York: UN.

Brown, L. 1986. Regional collaboration in resolving Third World conflicts. *Survival* 28, no. 3:208-220.

Buzan, B. 1991. New patterns of global security in the twenty-first century. *International Affairs* 67, no. 3:431-452.

Caporaso, J. 1970. Encapsulated integrative patterns versus spillovers: the case of agricultural and transport integration in EEC. *International Studies Quarterly* 14, no. 4:43-82.

Cheru, F. 1996. New social movements: Democratic struggles and human rights in Africa. In *Globalization: Critical reflections*, edited by J. Mittelman, 145-164. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Clever, G., and R. May. 1995. Peacekeeping: The African dimension. *Review of African Political Economy* 22, no. 66:485-495.

Costy, A., and S. Gilbert. 1998. *Conflict prevention and the European Union: Mapping the actors, instruments and institutions*. London: International Alert.

Davis, J., and R. Gurr. 1997. *Preventive measures: Building risk assessment and crisis early warning systems*. Boulder, CO: Rowman and Littlefield.

Deutsch, K. et al. 1957. *Political community and the north Atlantic area: International organizations in the light of historical experience*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Frazier, J. 1997. The African crisis response initiative: Self-interested humanitarianism. *The Brown Journal of World Affairs* 4, no. 2:23-41.

Galtung, J. 1995. Twenty-five years of peace research: Ten challenges and responses. *Journal of Peace Research* 22:2-18.



---

George, A., and J. Holl. 1997. The warning-response problem in preventive diplomacy. Washington, DC: Carnegie Commission for Preventing Deadly Conflicts.

Griffin, K., and T. McKinley. 1996. New approaches to development cooperation. New York: UNDP.

Guy, M. 1995. Continuity and Change in Franco-Africa Relations. *Journal of Modern African Studies* 33, no. 1:1-20.

Hutchful, E. 1999, The ECOMOG experience with peacekeeping in West Africa. In *Whither peacekeeping in Africa?* Edited by M. Malan, 61-85. ISS Monograph. Series 36. Pretoria: SAIIA.

Hyden, G. 1993. Sovereignty, responsibility and accountability: Challenges at the national level in Africa. In *African reckoning: A quest for good governance*, edited by F. Deng and T. Lyons, 37-66. Washington, DC: Brookings.

Jentleson, B. 2000. Preventive diplomacy in the post-Cold War world. New York: W.W.Norton.

Joseph, R. 1997. International community and armed conflict in Africa: Post-Cold War dilemmas. In *Out of Conflict: From War to Peace in Africa*, edited by G. Sorb0 and P. Vale, 9-21. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

Keller, E. 1997. Rethinking Africa's regional security. In *Regional orders: Building security in a New World*, edited by D. Lake and P. Morgan, 296-317. University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

Keohane, R. 1980. The theory of hegemonic stability and changes in international economic regimes. In *Change in the international system*, edited by O. Holis and A. George, 131-162. Boulder, CO: Westview Press.

Kupchan, C., and C. Kupchan. 1991. Concerts, collective security, and the future Europe. *International Security* 16, no. 1:114-161.

Lake, D., and P. Morgan. 1997. The new regionalism in security affairs. In *Regional orders: Building security in a new -world*, edited by D. Lake and P. Morgan 3-19. University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

---

Malan, M. 1999. Debunking some myths about peacekeeping in Africa. In *From peacekeeping to complex emergencies*, edited by J. Cilliers and G. Mills, 9-26 Johannesburg and Pretoria: SAIIA and ISS.

Nyang'oro, J. 1999. Hemmed in? The State in Africa and global liberalization. In *State and sovereignty in the global economy*, edited by D. Smith et al., 264 - 277. New York: Routledge.

Organization of Economic Cooperation and Development (OECD). 1998. *Conflict, peace, and development cooperation on the threshold of the 21 century*. DA Task Force on Conflict, Peace and Development Cooperation. OECD: Paris.

Ottaway, M. 1999. *Africa's New leaders: Democracy or State reconstruction?* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Pankhurst, D. 1998. Issues of justice and reconciliation in complex political emergencies. *Third World Quarterly* 20, no. 1: 239-256.

Pillar, P. 1993. *Negotiating peace: War termination and bargaining process*. Princeton, N.J: Princeton University Press.

Rugumamu, S. 1997. *Lethal aid: The illusion of socialism and self-reliance in Tanzania*. Trenton, N.J: Africa World Press.

\_\_\_\_\_. 1999a. Globalization, liberalisation and Africa's marginalization. AAPS. Occasional Paper 4, no. 1.

\_\_\_\_\_. 1999b. EU-ACP partnership: An appraisal. *Cooperation South* 2 (December): 45-56.

Salim, A. 1992. *OAU report of the Secretary General on conflicts in Africa*. OAU Secretariat, Addis Ababa.

Stedman, S. 1995. Alchemy for the New World order: Overselling preventive diplomacy. *Foreign Affairs* 74:16-32.

Stremlau, J. 1996. *Sharpening international sanctions: Toward a stronger role for United Nations*. Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict.

United States Institute of Peace. 1994. *The US contribution to conflict prevention, management, and resolution*. A report of a USIP Symposium, 28 September.



---

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 1997. The state of the world refugees: A humanitarian agenda. New York: Oxford University Press.

Wehr, P. 1995. Conflict mapping. Boulder, CO: University of Colorado.

World Bank. 2000. World development report. New York: Cambridge University Press.

World Bank. 1999. World Bank response to post-conflict reconstruction in Kosovo: General framework for an emergence assistance strategy.

<http://www.worldbank.org/html/extdr/kosovo/kosovo st.htm>. 15 July.

Zartman, I. W. 1995. Introduction to Collapsed States: The disintegration and restoration of legitimate authority, edited by I. W. Zartman, 1-7. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Zartman, I. W. 1989. Ripe for resolution: Conflict and intervention in Africa. New York: Oxford University Press.

## الفصل الثاني

### **التماسك الاجتماعي، وإدارة الصراعات**

### **والنمو الاقتصادي في أفريقيا**

إبراهيم أ. البدوي

البنك الدولي

ترجمة: سعد الطويل

#### **١- تقديم**

في الخمسينيات والستينيات عندما حصلت أغلب البلدان الأفريقية على استقلالها، كانت شعوب القارة، وزعمائها تغلب عليهم الأحلام والتطلعات الوردية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العاجلة، مما يؤدي إلى تحريرها السياسي في النهاية. ومن المؤسف أنه اليوم، وبعد نصف قرن، نجد أفريقيا (وخاصة البلدان جنوب الصحراء، وهي التي نعنيها عندما نقول أفريقيا) لا تتميز إلا بالوصف: "أخطر تحدٍ للتنمية في القرن الجديد"، وفي الواقع فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين، للتدهور الاقتصادي المؤسف لأفريقيا. وقد دفع البحث عن فهم أفضل لفشل التنمية الاقتصادية لأفريقيا، وخاصة انعدام الاستقرار المستمر، وانهيار النمو الاقتصادي العام، الاقتصاديين، مؤخراً، إلى التركيز على العوامل الأساسية، بدلاً من الاكتفاء، ببساطة، على دور سياسات إدارة الاقتصاد، والهيئات القائمة عليه. وقد أبرزت الدراسات الحديثة، بصفة خاصة، دور التماسك الاجتماعي، والجغرافيا في تشكيل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بصفتها من محددات عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، يدعو بلوم وماكس، في دراسة حديثة مهمة (١٩٩٨، ٢٧١)، الاقتصاديين إلى "أن يرفعوا نظرتهم إلى أبعد من مجرد السياسات الاقتصادية الكلية، وتحرير السوق، حتى يفهموا بعمق



الارتباطات بين البيئة الحقيقية والنتائج الاجتماعية، ثم أضافا: "من أجل تنمية أفريقيا... يحتاج الأمر إلى أدوات أفضل في مجال دراسة ما يحسن تسميته بالبيئة الإنسانية، التي تضع النشاط الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية بشكل أكثر تركيزاً في إطار البيئة الحقيقية". وبعدها، تبرز دراسات مهمة بشأن النمو الاقتصادي، أهمية الصفات المميزة للأمم والمجتمعات مثل التفرق العرقي، وتطور المؤسسات الاجتماعية، في تحديد كيفية تطور الأمم (مثلاً إيسترلي، ٢٠٠٠، وكولبير، ١٩٩٩، ورودريك، ٢٠٠٠).

وهذا النوع الجديد من دراسات اقتصاديات التنمية، يقرب ما بين الاقتصاديين وبين أساتذة العلوم الاجتماعية الأخرى. وقد وضع ابن خلدون، في "مقدمته" الشهيرة، منذ أكثر من خمسة قرون، نظرية متماسكة ومتقدمة نسبياً، تربط بين الجغرافيا والقسمات الاجتماعية - التي تحددها الجغرافيا جزئياً - وبين ظهور الحضارات واضمحلالها. ومن بين الدراسات الحديثة للمؤرخين الاقتصاديين وغيرهم من علماء الاجتماع، حول الارتباطات بين الجغرافيا، والبيئة، و التفرق الاجتماعي، وبين التنمية الاقتصادية، نشير إلى دراسات دياموند (١٩٩٧)، ولانديس (١٩٩٨)، وخاصة سويل (١٩٩٨) الذي يجد أن جغرافية أفريقيا، باستبعادها لتنمية كثافات سكانية عالية، والتجارة، خاصة التجارة البينية، والتجارة البحرية مع القارات الأخرى، قد جعلت التفاعل أصعب بين سكان القارة وبين العالم الخارجي، وكذلك فيما بينهم. ويصل إلى النتيجة الأساسية: "لقد كان لمجموعة القسمات الجغرافية، في أغلب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، نتائج غير مساعدة - إن لم تكن مدمرة - للتنمية الاقتصادية والثقافية، وكذلك نتائج مأساوية بالنسبة لتعرض الأفريقيين السود للسقوط أمام الغزاة" (ص ١٠١).

وإذا كانت الأدبيات الاقتصادية الحديثة، قد أعادت اكتشاف كتابات علماء الاجتماع السابقين والمحدثين، مع ما تثيره من خلافات، فإنها، مع ذلك، قد أضافت أكثر من مجرد "إعادة اختراع العجلة". فالتحليلات النظرية الصارمة، وكذلك التجريبية، في الدراسات الاقتصادية الحديثة، لا تؤيد وحسب، التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية والنمو، الناتجة عن الانقسامات الاجتماعية والتجزئة الجغرافية، التي أشير إليها في الأدبيات السابقة، ولكنها تلقي الضوء على طرائق تأثير هذه العوامل. وهذا يوسع من مجال رسم سياسة التنمية الملائمة لمواجهة القيود على التنمية التي تفرضها الظروف الجغرافية السيئة، أو فقدان التماسك الاجتماعي. وفي حين أدى عدم وضع سياسة التنمية في إطار "البيئة البشرية"، إلى "رسم بياني للتعليم" كلف الكثير في

خلال عقدي "التكيف الاقتصادي"، فإن تطوير أدوات عمل للتعامل مع البيئة البشرية غير المواتية، ضروري الإفلات من النتائج المنطقية والضارة للأوضاع الجغرافية والعرقية المفروضة. وهذا النوع الجديد من الأدبيات الاقتصادية يؤذن بعملية توسيع سياسة التنمية في هذا الاتجاه.

وتساهم هذه الدراسة في هذه الأدبيات بتحليل عملية النمو عن طريق عينة عالمية من البلدان. ويركز التحليل على الدور المشترك للصراع الاجتماعي، وقدرة المجتمعات على التوسط في الصراعات وحلها، في تحديد النمو طويل المدى، وعلى تأثير هذين العاملين على هشاشة النمو بعد الصدمات الخارجية. وفي حين أن النمو الاقتصادي الكلي جوهري لتخفيض الفقر بشكل مستدام، فإن استقرار النمو له نتائج مهمة من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، في عالم غير مكتمل التأمين، ولا المستويات التجارية (رودريك، ٢٠٠٠). وهكذا سنحاول أن نصل إلى ما ينتظر لأفريقيا من استقرارنا لعملية النمو على مستوى العالم. وفي هذا السياق، سأحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل تستطيع الديمقراطية (بوصفها الإطار القياسي للتنظيم الاجتماعي لحل الصراعات الاجتماعية) أن تخفف من أثر النتائج السلبية للتجزئة العرقية على النمو في أفريقيا؟ ماذا كان دور الجغرافيا في تعميق النتائج السلبية المحتملة للتجزئة العرقية في أفريقيا؟ وأخيراً، هل التجزئة العرقية في أفريقيا عائق مهم للنمو بغض النظر عن نوع النظم السياسية؟

والتحليل الوارد أدناه يؤيد نتائج دراسة سابقة لكولبير (١٩٩٩، ٢٠٠٠)، تفيد بأن التجزئة العرقية في أفريقيا ستعوق النمو فقط في حالة النظم الأوتوقراطية، لأنها تعطل التفاعل بين الجماعات، وحل الصراعات سلمياً. ومن هنا فالقضية الأساسية في هذه الدراسة هي أن أفريقيا تحتاج إلى ديمقراطيات فعالة لضمان تحقيق نمو مرتفع ومستدام على المدى الطويل. وبصفة خاصة، ففي إطار اقتصاد عالمي يزداد عولمة وسيولة، لا تستطيع أفريقيا أن تسأمل في تحقيق ثمار العولمة (التوسع في التجارة العالمية، والتحويلات التكنولوجية والمالية اللازمة للتنمية)، دون إقامة آليات فعالة لحل الصراعات الاجتماعية. واستناداً لدراسات موجودة (كولبير وبنسوانجر، ١٩٩٩)، أقول بأن التنوع العرقي في أفريقيا، ليس بالضرورة عائقاً لظهور ائتران اجتماعي لازم لظهور المؤسسات الديمقراطية للتوسط في حل النزاعات. كذلك تبين هذه الدراسة أن التجزئة العرقية قد تضر بالتنمية عندما تكون الجماعات الاجتماعية مجزأة ومعزولة جغرافياً.

٥



والقسم الثاني يحتوي نظرة عامة على الأدبيات التي تبرر التحليل التجريبي، المبنية على بيانات عالمية عن ٩٠ بلداً نامياً خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٧. ويقدر تحليل النمو تأثير الصراعات الاجتماعية (مبنياً على التجزئة العرقية، والأوتوقراطية، والتجزئة الجغرافية) على النمو طويل المدى، وكذلك تأثير الصراعات الاجتماعية على عدم استقرار النمو بعد الصدمات الخارجية. وبناءً على النتائج التجريبية لتراجع النمو، نقوم في القسم الثالث ببعض نماذج المحاكاة، ونخرج منها بالنتائج المحتملة لأفريقيا. والنتائج في القسم الرابع.

### التنوع العرقي، والجغرافيا والنمو الاقتصادي

سنستعرض الأدلة العالمية على الآثار الاقتصادية للتنوع العرقي، وهو أهم مظاهر التجزئة الاجتماعية في أفريقيا. ويُعبر عن مستوى التجزئة العرقية بما يسمى مؤشر التجزئة العرقية-اللغوية (ت ع ل)، وقد قام علماء الأنثروبولوجيا الروس بقياسه في الستينيات، ويتحدد باحتمال انتماء أي شخصين يختاران بشكل عشوائي، في بلد معين إلى جماعتين مختلفتين لغوياً أو عرقياً. وتتراوح قيمة المؤشر، الذي يُعبر عنه بنسبة مئوية، بين الصفر (في حالة التجانس الكامل)، و١٠٠ (في حالة التجزئة المطلقة). وتدل الشواهد التجريبية القديمة بشأن العلاقة بين السياسات الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، والتنوع العرقي، لأول وهلة، على صحة الاعتقاد السائد بأن التنوع العرقي يؤدي إلى سياسات سيئة. وعلى سبيل المثال، يثبت إيسترلي ولفين (١٩٩٧)، أن التنوع العرقي يؤدي إلى سياسة سيئة، ونمو بطيء، وبشكل قوي، بل يؤكدان أن النمو البطيء لأفريقيا إنما يعود إلى التنوع العرقي. كذلك لوحظ أن التنوع العرقي قد أدى إلى فشل الحكومي في كثير من مجالات السياسة الاقتصادية، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وعلى سبيل المثال، فالحكومات المركزية أو المحلية على السواء، في المجتمعات المتنوعة عرقياً، تميل إلى التقليل من الإنفاق على الخدمات العامة والتعليم (ألسبنا، وبكير، وإيسترلي، ١٩٩٩؛ وجولدن وكاتس، ١٩٩٧، ١٩٩٨)؛ أو تنتج خدمات سيئة النوعية (ماورو، ١٩٩٥؛ ولا بورتا وآخرين، ١٩٩٨)؛ أو تنتج مزيداً من عدم الاستقرار السياسي (ماورو، ١٩٩٥؛ وأنيت، ١٩٩٩)؛ أو تسبب استخدام المساعدات الأجنبية، وتحولها إلى الفساد (سفنسن، ١٩٩٨). كذلك تجد الأدبيات المخصصة لأفريقيا، وعلى أساس بيانات عمليات المسح، أدلة على فشل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، فمثلاً نجد كولبير وجارج (١٩٩٩) أن منح

الوظائف في القطاع العام في غانا، حيث يسود التنوع العرقي، يتوقف على العلاقات الخاصة وليس الكفاءة، ولكنهما لا يجدان أدلة مشابهة في حالة العمل في القطاع الخاص. كذلك يشير ميجيل (١٩٩٩) إلى مثل آخر من غرب كينيا، حيث يلاحظ أن المدارس في المناطق التي يسودها التنوع العرقي، لا تحصل على الموارد الكافية، ومنشأتها سيئة.

ولكن، على المستوى الكلي على الأقل، لا نجد للتجزئة العرقية هذا التأثير المستقل المعرقل للنمو، عندما تجري المحاسبة في إطار اللعبة السياسية التي يجري داخلها النزال بين الأعراق، أو بشأن المؤسسات التي تتوسط في التعامل مع آثار التنوع الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يوضح كولير (١٩٩٩، و٢٠٠٠) أنه بمجرد إدخال عنصر حقوق الإنسان، تتغير الصورة. وبالتحديد، تحتاج المجتمعات ذات التنوع العرقي العالي إلى ديمقراطية فاعلة بدرجة أكبر بكثير من المجتمعات المتجانسة عرقياً، وهو يبين أنه في المجتمعات المتجانسة، لا تؤثر حالة الحقوق السياسية على معدلات النمو، وفي المقابل، ففي المجتمعات حيث تصل التجزئة العرقية إلى أقصى درجاتها، نجد معدلات النمو في ظل الدكتاتوريات تقل كثيراً عنها تحت الديمقراطيات. وتشير دراسات كولير إلى أن الجمع بين التنوع العرقي الكبير والدكتاتورية يخفض معدل النمو بثلاث نقاط كاملة بالمائة بالمقارنة بالمجتمعات المتجانسة عرقياً، في حين أن المجتمعات ذات التنوع العرقي التي تتمتع بالديمقراطية الكاملة تنمو بنفس معدل المجتمعات المتجانسة عرقياً. وهكذا يجادل كولير بأن الديمقراطية الكاملة يمكن أن تلغي بالكامل عراقيل النمو المرتبطة بالتنوع العرقي. وبين إيستلي (٢٠٠٠)، مستخدماً مقياساً لنوعية المؤسسات – يتعلق بالإدارة الاقتصادية أكثر من نظم الحكم السياسية<sup>٣</sup> – أن المؤسسات الجيدة يمكن أن تخفف بقدر ملحوظ من التأثير السلبي على معدل النمو، وكذلك على الكثير من السياسات الكلية الاقتصادية. كذلك يجد رودريك (١٩٩٩) أن المؤسسات الاقتصادية أو السياسية الجيدة تعمل على تخفيف آثار التنوع العرقي على استمرار النمو بعد حدوث صدمات خارجية. وأخيراً، يجسد البدوي ورندا (٢٠٠٠) أن التجزئة العرقية لها تأثير سلبي (إيجابي) ولكنه ليس وحيد البغمة على مستوى (تغير) النمو، وأن آثاره السيئة على النمو تعادلها عملياً المؤسسات الاقتصادية والسياسية.

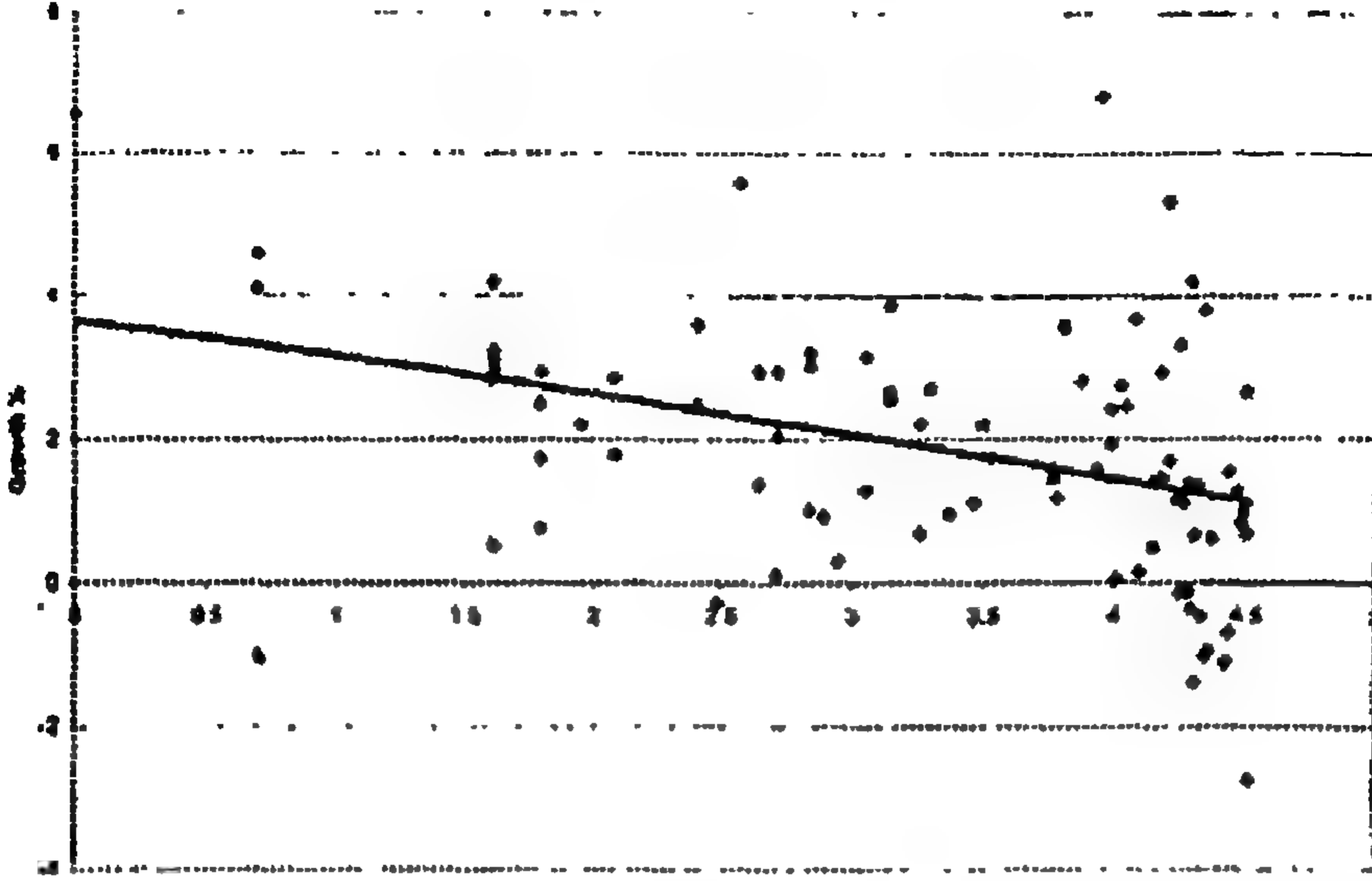


## ١٠٢ الصراعات الاجتماعية والنمو على المدى الطويل

أفسر هنا نموذجاً للنمو المبني على عوامل داخلية لعينة من ٩٠ بلداً نامياً منها ٣٢ من أفريقيا جنوب الصحراء، على أساس متوسطات ثمانية مراحل زمنية: ١٩٦٠-٦٤ ، ١٩٦٥-٦٩ ، ١٩٧٠-٧٤ ، ١٩٧٥-٧٩ ، ١٩٨٠-٨٤ ، ١٩٨٥-٨٩ ، ١٩٩٠-٩٣ ، ١٩٩٤-٩٧. ونظراً للتركيز على متغيرات الصراعات، سندرس أولاً الترابط الجزئي بين النمو وبين كل من مؤشر التجزئة العرقية-اللغوية (ت ع ل)، ومقياسين للصراع: الصراع ١ (ت ع ل × أتوقراط)، والصراع ٢ (ت ع ل × ت ج) حيث ت ج هو مؤشر التجزئة الجغرافية، التي تعرف بأنها، احتمال أن يكون أي فردين تم اختيارهما بشكل عشوائي في أي بلد معين، من مكانين جغرافيين مختلفين. أي أنه مؤشر مماثل لمؤشر التجزئة العرقية اللغوية، ويتغير بين الصفر (التركيز الجغرافي الكامل)، وبين ١٠٠ (التجزئة الجغرافية الكاملة أي أن كل فرد يأتي من مكان جغرافي مختلف). أما الأتوقراطية فهي مؤشر على الحقوق السياسية وتتغير من صفر (أعلى حقوق سياسية) إلى ١٠ (أقل حقوق سياسية).<sup>٧</sup>

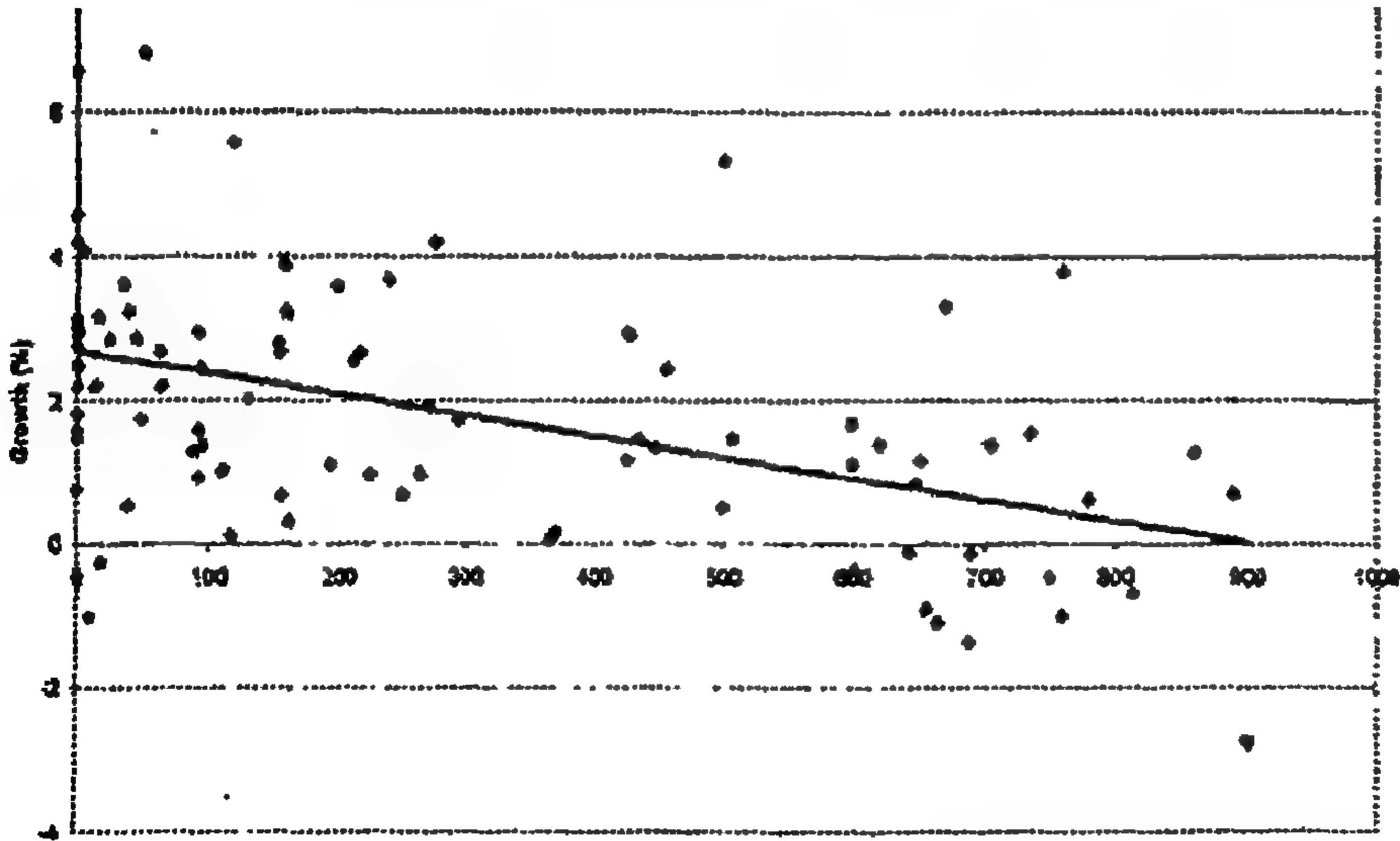
وتمثل الأشكال ١١-١٢ رسوماً بيانية لجميع البلدان في العينة، بأخذ المتوسط خلال المدة الكاملة (١٩٦٠-٩٧). وعندما تكون العلاقة بين كل من المتغيرات الثلاثة والنمو سالبة، يكون أثر المؤشر "ت ع ل" على النمو ضعيفاً جداً، وهذا يؤيد الدرس المستفاد بأن التجزئة العرقية لا تعرقل النمو طويل المدى إلا في غياب الديمقراطية. وهذا الدليل المبدئي يتمشى كذلك مع ما تصورناه من أن التداخل الشديد جغرافياً بين الجماعات العرقية، قد يخفف من الأثر السلبي المحتمل للتجزئة العرقية على النمو. ومع ذلك فالاختبار الدقيق لهذه النظريات يحتاج إلى وضع نموذج كامل للنمو.

الشكل ١- أ النمو والتجزئة العرقية



ن ط م (التجزئة العرقية) النمو %

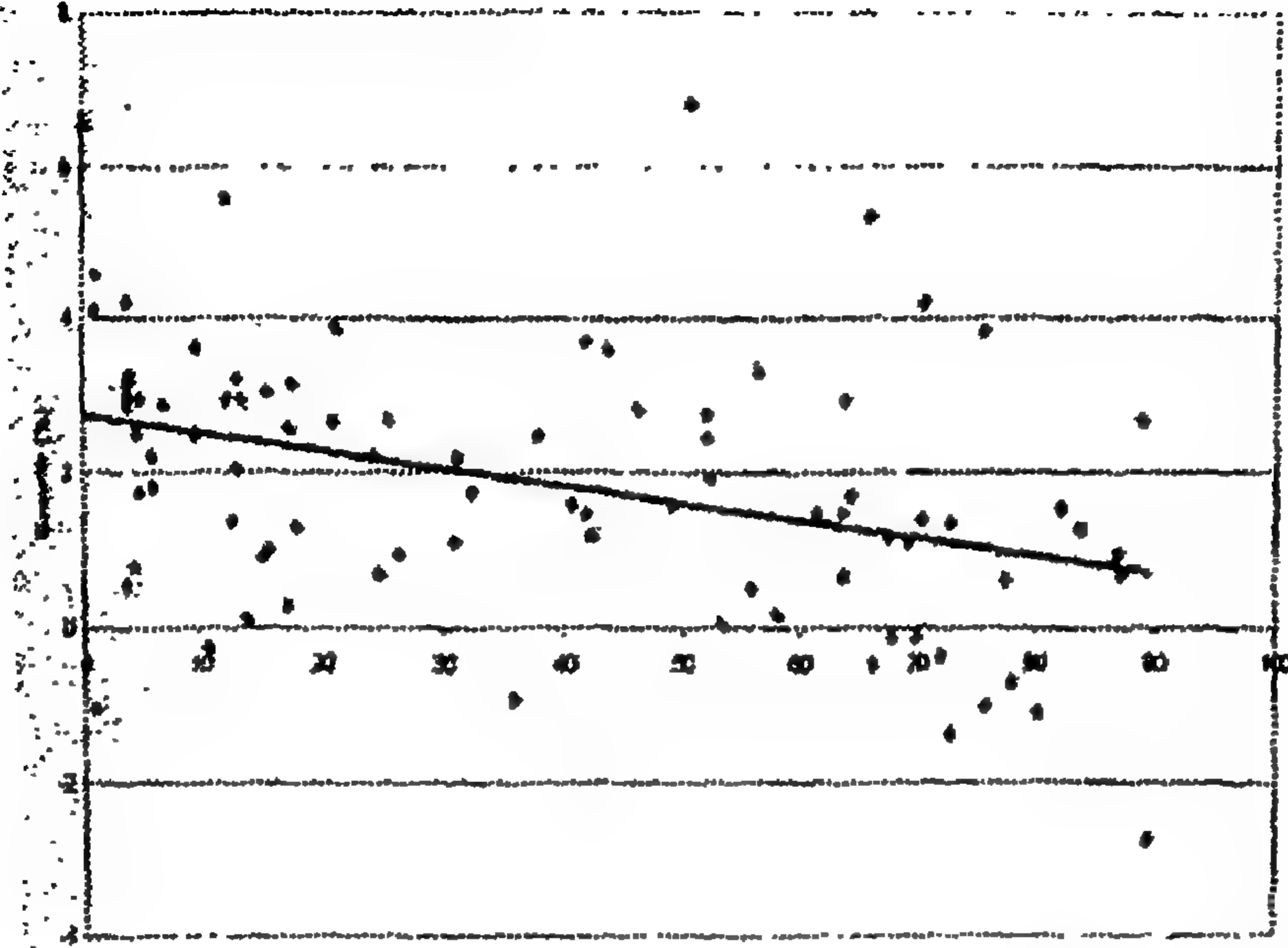
الشكل ١- ب النمو، والتجزئة العرقية، والأتوقراطية حسب البلد \_ ١٩٦٠-١٩٩٧



ت ع ل × الأتوقراطية النمو %



## الشكل ١ ج-النمو والتجزئة العرقية والجغرافية



ت ع ل × الجغرافيا النمو %

والى جانب آثار التجزئة العرقية والمتغيرين المرتبطين بالصراع، يفسر النموذج كذلك، الدخل الابتدائي بما يعكس تأثير الاقتراب الشرطي، الذي يعكس احتمالات النمو لدى البلدان الفقيرة للحاق بالبلدان الغنية عن طريق النمو المتسارع الذي يرجع لقدرتها الأكبر على توليد رأس المال بالنسبة لتلك الأخيرة. وطبقاً لنظرية النمو، فإن تأثير النمو الابتدائي سلبي ومؤثر جداً. وتستبعد المتغيرات الأخرى المرتبطة بالنمو الداخلي الدافع لأنها مرتبطة داخلياً بمتغيرات الصراع. وهذا الإطار التجريبي يستند إلى النموذج النظري السابق تطويره بمعرفة البدوي وراندا (٢٠٠٠)، وقد بدأ بالتدقيق الأولى لنموذج إيسترلي (٢٠٠٠)، الذي يتوقع أن التجزئة العرقية قد تقلل النمو لأن "الجماعات - التي تتميز بالاختلافات الطبقية أو العرقية - قد تقل الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية عندما يكون هناك "تسرب" لجماعات أخرى". والتقليل من الخدمات العامة مبني على افتراض أن الأفراد يحققون فوائد إيجابية فقط من "رأس المال العرقي" الذي تنتجه جماعتهم الخاصة. ويفترض نموذج البدوي وراندا أن

الديمقراطية الفعالة، أو التداخل الجغرافي الشديد بين الجماعات العرقية المختلفة، سيُنتج نمو التوسع في رأس المال العرقي، وذلك يسمح للأفراد بتحقيق فوائد إيجابية من "رؤوس الأموال العرقية" المتاحة داخل جماعتهم وخارجها.

وتدعم النتائج توقعات نموذجنا بقوة (الجدول رقم ١). أولاً، الصراع ١ (ت ع ل × أتوقراطية) ذو علاقة سلبية بالنمو، حيث يقل النمو بمعدل أكبر مع انخفاض مستويات الديمقراطية (ت ع ل × أتوقراطية<sup>٢</sup> له أثر سلبي). ثانياً، الصراع ٢ (ت ع ل × جغرافيا) له تأثير سلبي ولكنه ليس وحيد النغمة على النمو طويل المدى، بما يوحي بأنه في مجتمعات التجزئة العرقية، يعمل التركيز الجغرافي على زيادة النمو حتى نقطة معينة، يمكن بعدها أن تؤدي زيادة التركيز الجغرافي إلى التقليل من النمو. وفي الواقع قد يؤدي الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية، إلى أن قيام صراع على الموارد المحدودة يلغي الأثر الإيجابي الراجع لتزايد كثافة التفاعل بين الجماعات. وهذه النتيجة تتماشى مع العلاقات العرقية الصراعية غير السلمية في رواندا وبوروندي حيث توجد كثافة سكانية من أعلى المعدلات في العالم. ثالثاً، تشير العلاقة السلبية غير وحيدة النغمة بين "ت ع ل" والنمو، إلى أن المجتمعات المجزأة عرقياً بشكل كبير، مثل المجتمعات المتجانسة عرقياً، ستحظى بنمو مرتفع بعد التخلص من نوعي الصراع الآخرين. ولكن هذه النتيجة تشير إلى أن المجتمعات حيث يوجد استقطاب عرقي، معرضة لتحقيق معدلات نمو أقل في المدى الطويل، بغض النظر عن النظام الاجتماعي أو الجغرافيا.

الجدول رقم ١: الصراعات الاجتماعية والجغرافيا والنمو طويل المدى

المتغير	المعامل	الإحصاءات
النمو طويل المدى (الدخل الأولي)	-٣,٤٧٤١	-٥,١٣١
ن ط م (ت ع ل)	-١٧١,٥٢٣٢	-٢,١٤٥
(ن ط م (ت ع ل)) <sup>٢</sup>	١٢٩,٣٢٩٣	٢,١٧٣
ت ع ل × أتوقراطية <sup>١</sup>	-٠,٠٢٣٨٧	-١,٦٦٥
ت ع ل × (أتوقراطية <sup>١</sup> ) <sup>٢</sup>	-٠,٠٠٠٧٣٤	-٢,٢٦١
ت ع ل × جغرافيا	-٤٧,٦٥٣٠١	٢,٢٤٠
ت ع ل × (جغرافيا) <sup>٢</sup>	٢٦,٨١٤٩٩	٢,٢٤٩



ت ع ل × أتوقراطية × جغرافيا	٠٠٠٣٣١١	٢٠٤٥٢
ثابت	٣٤٠٢٧٨٢٩	٦٠٣٠١
R2	٠٠٤٩٧٨	٠٠٤٤٤٣
F	٥٠١٥	
N	٥٩٥	

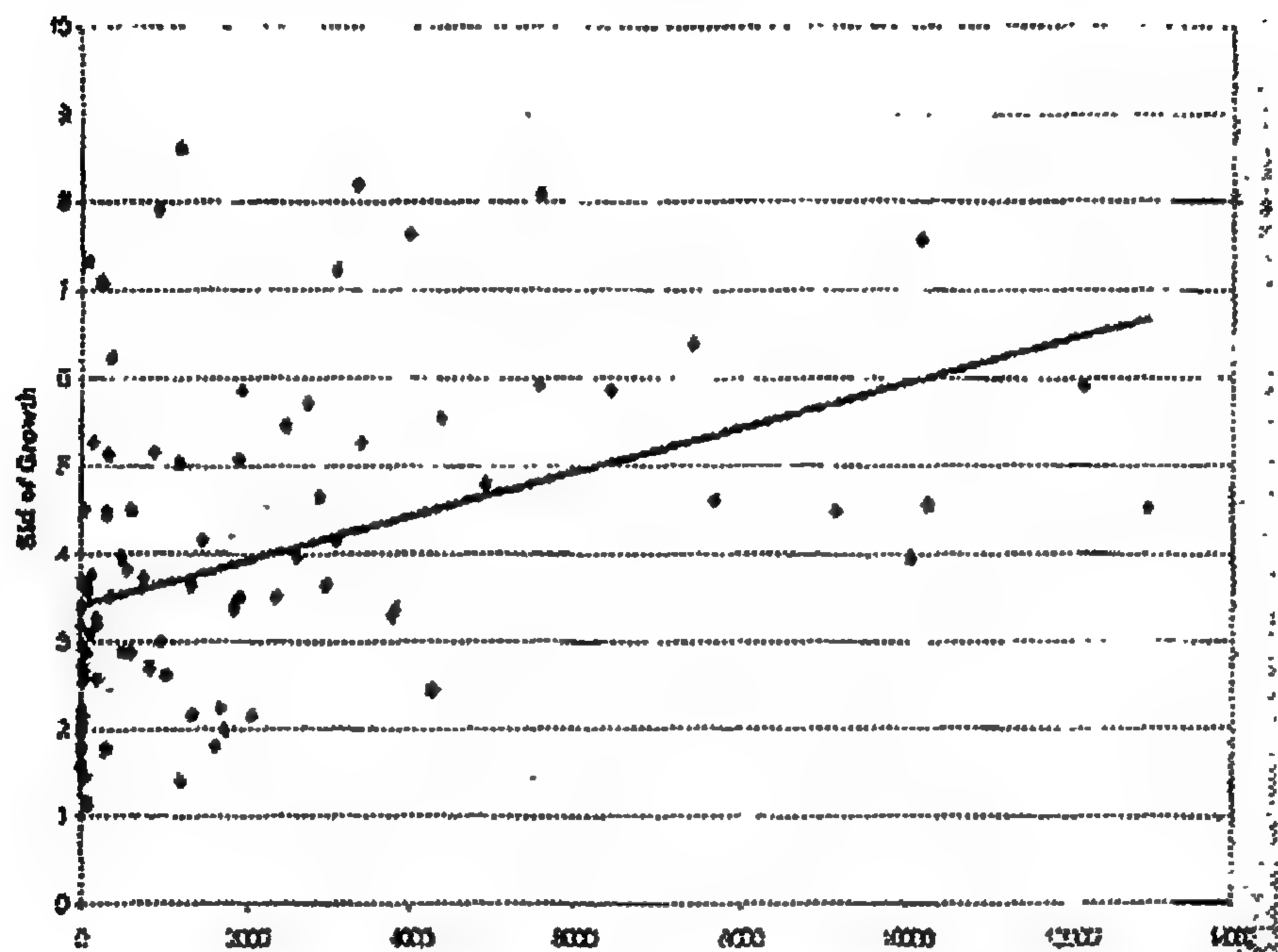
#### ملاحظات:

١. المتغير التابع: نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد
٢. التقدير الأدنى لمربع المتغير الهدف. فترات القياس: ١٩٦٠-١٩٦٤، و ١٩٦٥-١٩٧٠، و ١٩٧٤-١٩٧٩، و ١٩٨٠-١٩٨٤، و ١٩٨٥-١٩٨٩، و ١٩٩٠-١٩٩٣، و ١٩٩٤-١٩٩٧.
- ٣-البلدان الداخلة في العينة: جمهورية الكونغو الديمقراطية، النيجر، زامبيا، سيراليون، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، السنغال، تشاد، غانا، زيمبابوي، رواندا، بنين، بروندي، مالي، غامبيا، كامبيون، نيجيريا، جنوب أفريقيا، بوركينا فاسو، ساحل العاج، توجو، ملاوي، كينيا، جمهورية الكونغو، موريتانيا، سوازيلاند، غابون، موريشوس، ليسوتو، بوتسوانا، هايتي، فنزويلا، بيرو، نيكاراغوا، جامايكا، إلفادور، بناما، هندوراس، الأرجنتين، أوروغواي، غواتيمالا، كوستاريكا، باراغواي، كولومبيا، ترينيداد وتوباغو، جمهورية الدومينيكان، البرازيل، شيلي، إكوادور، الفلبين، إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، جمهورية كوريا، إيران، الجزائر، الأردن، المغرب، سوريا، تونس، مصر، نيبال، بنغلاديش، الهند، سري لانكا، باكستان، الصين، سويسرا، أستراليا، هولندا، الدنمارك، فرنسا، بلجيكا، أيسلندا، النمسا، إيطاليا، فنلندا، النرويج، إسبانيا، اليونان، البرتغال، إيرلندا، اليابان.

٢/٢ الصراعات الاجتماعية، والصدمات، وفقدان الاستقرار قصير المدى للنمو .  
يجادل رودريك (١٩٩٨، ٢٠٠٠) بأن الصدمات الخارجية قد تكلف الاقتصاد غالباً، عندما تكون هناك انقسامات اجتماعية عميقة (راجعة للانقسامات العرقية مثلاً، أو التباين الكبير في الدخل)، ومؤسسات إدارة الصراع ضعيفة. بناءً عليه، يشير الأثر الإيجابي للمتغيرين الصراع ١ × الصدمة (ت ع ل × أتوقراطية × صدمة)، والصراع ٢ × الصدمة (ت ع ل × أتوقراطية × صدمة) على فقدان الاستقرار للنمو (مقاساً بالانحراف عن المعدل المعتاد خلال الفترة)، إلى أن اجتماع الصراع الاجتماعي العميق مع وجود مؤسسات اجتماعية وسياسية ضعيفة، أو أوضاع جغرافية معاكسة، سيعمل على مضاعفة تأثير الصدمات الخارجية على النمو، بدفعه إلى اتخاذ

سياسات اقتصادية معوقة. ويبين الشكلان ١٢ و ٢١ العلاقة الجزئية بين فقدان استقرار النمو والمتغيرين. ويؤيد الشكلان النتائج التي توصل إليها روبريك سابقاً (٢٠٠٠)، بوجود علاقة طردية جزئية بين فقدان استقرار النمو وكل من المتغيرين، وفضلاً عن ذلك، تثبت الاختبارات المبنية على تراجع panel (الجدول رقم ٢)، أن متغيري الصراع مرتبطان بعلاقة طردية قوية بفقدان استقرار النمو.

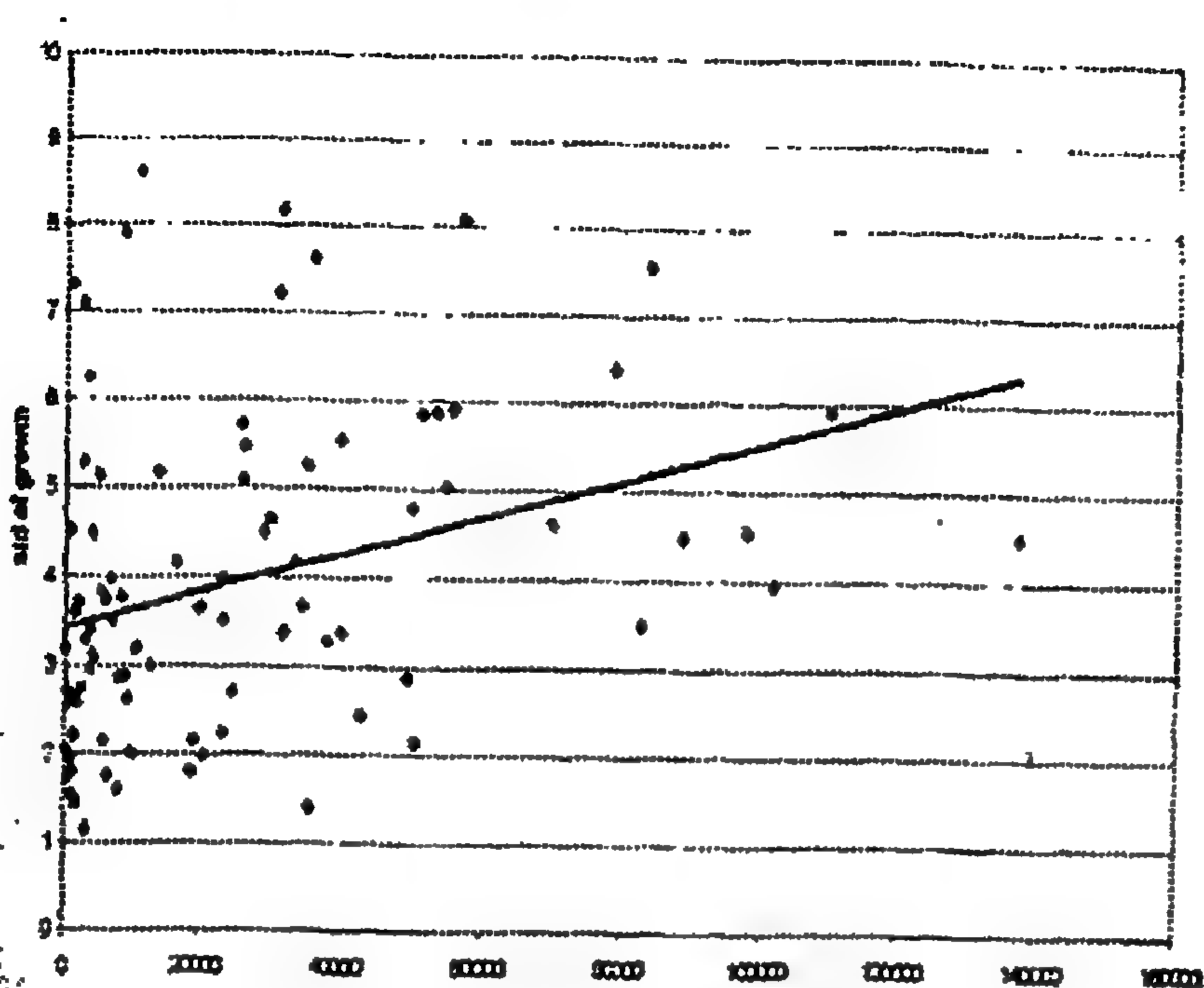
الشكل ٢-أ فقدان استقرار النمو، والصدمات الخارجية، والصراع الاجتماعي



ت ع ل × أتوقراطية × صدمة النمو المعتاد



الشكل ٢ ب- فقدان استقرار النمو، والصدمات الخارجية، والتجزئة الاجتماعية والجغرافية



ت ع ل × جغرافيا × صدمة  
النمو المعتاد

الجدول رقم ٢: انصرافات الاجتماعية، والصدمات، وفقدان الاستقرار المؤقت للنمو

المتغير	المعامل	الإحصاءات
ت ع ل × اتوقراطية × صدمة	٠,٠٠٠٤٤	٢,٤٦٦
ت ع ل × جغرافيا × صدمة	٠,٠٠٠٠٢	٢,٦٧١
ت ع ل × اتوقراطية × جغرافيا × صدمة	٠,٠٠٠٠٤٦٩-	٢,٥٨٠-
الثابت	٤,٩٤٣	٥,٥٩٩
R <sup>2</sup>	٠,٤٧٥١	
F	٨,٥٧	
N	٥٩٥	٥٩٥

وتركيزاً على دور الديمقراطية، قدم رودريك (٢٠٠٠) ثلاثة تفسيرات نظرية محتملة للنتائج التي توصل إليها. أولاً، أن الديمقراطية قد تدفع إلى التعاون بين الجماعات الاجتماعية، والتوصل إلى حلول وسط فيما بينها، لا عن طريق وضع القيود على التصرفات الانتهازية، بل عن طريق تعزيز التشاور حيث يفهم الناس وجهة نظر بعضهم البعض، وينمون الشعور بالألفة، ويعترفون بقيمة الاعتدال، ويستوعبون المصلحة المشتركة، ويبعدون عن المصلحة الذاتية الضيقة" (ص ٣). ومن المناسب أن نلاحظ أن هذه النتيجة تتوقف لحد كبير على عدم وجود تجزئة جغرافية مطابقة للحدود العرقية. ثانياً، قد يكون الدافع للتعاون، فرض قيود على إعادة التوزيع الممكنة، وذلك عبر طريقين: والطريق الأول الواضح هو أن حماية حقوق الأقليات في الديمقراطية الفعالة، يضع قيوداً على تصرف الأغلبية. أما الطريق الثاني، الأقل وضوحاً، هو أنه بافتراضات معقولة نسبياً، فهذه القيود تقلل من الفوائد المتوقعة من التصرف غير المتعاون، كما تقلل من التكلفة المتوقعة من التصرف المتعاون. ثالثاً، يوضح رودريك أن التعاون يمكن دعمه عن طريق التفاعل المتكرر بين الجماعات السياسية بشرط توفر الشروط الآتية: يجب توفر احتمال تداول السلطة بين الجماعات، وأن تتميز هذه الجماعات بقدر من الرغبة في توقي المخاطر. ومن نتائج نموذج رودريك، أنه طالما كانت الجماعات تتوقى المخاطر، وبقدر ما تختلف تفضيلات كل جماعة عن الأخرى، بقدر ما تزيد فرص وصولها إلى حلول وسط مستقرة. وتوحي هذه النقطة الأخيرة، بأن الاختلافات بين ما تفضله الجماعات المختلفة (النانجة عن التجزئة العرقية، مثلاً)، تزيد من فرص الوصول إلى حلول وسط في ظل الديمقراطية، ولا تقلل منها.

### ٣- ما يعنيه ذلك بالنسبة لأفريقيا

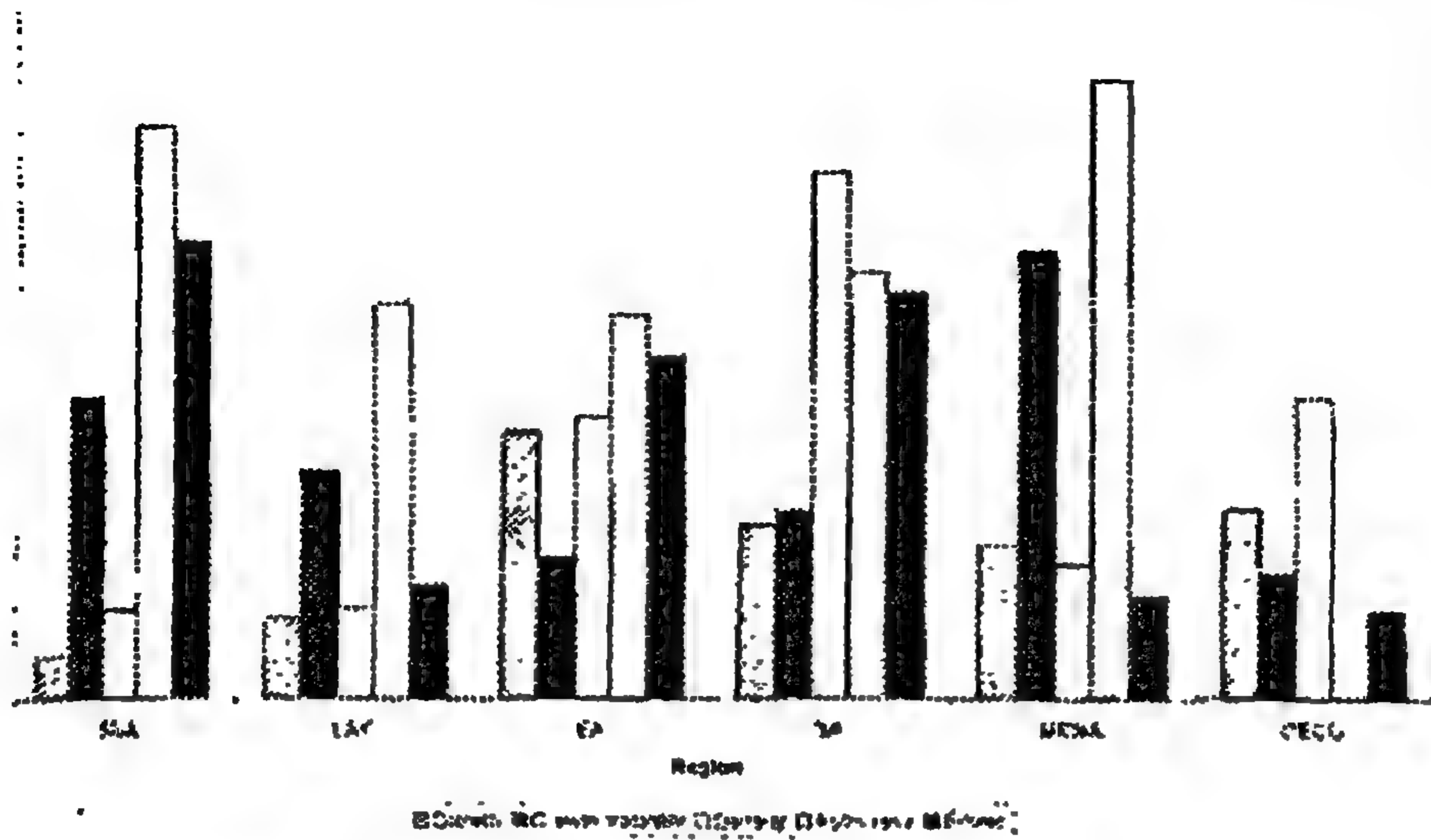
تبين النظرة العابرة على مؤشرات النمو، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة، في أفريقيا وغيرها من المناطق (الشكل رقم ٣)، بعض القسمات المهمة لأفريقيا بالمقارنة بغيرها من المناطق، يمكن أن تعطي بعض المؤشرات المفيدة لاستخلاص معاني النتائج التي توصلنا لها بالنسبة لأفريقيا. أولاً، نجد أن النمو على المدى الطويل كان ضعيفاً، فخلال الفترة ١٩٦٠-٩٧ كان متوسط النمو السنوي مجرد ٠,٧ بالمائة، مقارنة بمتوسط ١,٣ بالمائة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، و٢,٧ بالمائة لجنوب آسيا، و٢,٤ بالمائة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و٣,٠ بالمائة لمنظمة التعاون الاقتصادي



والتنمية، و ٤,٢ بالمائة لشرق آسيا. وبغض النظر عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي سجلت معدلاً سنوياً لعدم استقرار النمو قدره سبعة بالمائة، فقد بلغ معدل عدم استقرار النمو في أفريقيا ٤,٧ بالمائة، وكان بذلك أكثر من ضعف مثيله لبلدان شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأكثر من مثيله لبلدان شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

وبين الشكل كذلك، أنه إلى جانب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن أفريقيا تتخلف كثيراً فيما يتعلق بمستويات الديمقراطية. فإذا بدأنا ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث توجد ديمقراطية فعالة (مستوى الأتوقراطية صفر)، نجد مستويات الأتوقراطية تتراوح في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشرق آسيا، وجنوب آسيا بين ٦ و ٧، في حين يبلغ مستواها في أفريقيا حوالي ٩. وتقل كثافة السكان في القارة الأفريقية، مما يشير بأن الجماعات الاجتماعية منعزلة جغرافياً على الأغلب. ويبلغ متوسط كثافة السكان في أفريقيا (وكذلك في أمريكا اللاتينية والكاريبي) ٢٨ فرداً في الكيلومتر المربع، مقارنة بحوالي ٤٣ في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ٨٨ لشرق آسيا، و ٩٤ لمنظمة التعاون، و ١٦٠ لجنوب آسيا. وأخيراً، فإفريقيا بها أعلى مستوى للتنوع العرقي، حيث يبلغ مؤشر "ت ع ل" بها ٧٢، بالمقارنة بمؤشرات ١٨ لأمريكا اللاتينية والكاريبي، و ١٦ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ١٤ لبلدان منظمة التعاون الأوروبي، وهذه المناطق الثلاث تتميز بمجتمعات متجانسة عرقياً. أما شرق آسيا (ت ع ل ٧٢)، وجنوب آسيا (ت ع ل ٦٤)، ففيها حالة استقطاب عرقي.

الشكل رقم ٣. النمو، وكثافة السكان، والأتوقراطية، والتجزئة العرقية



الإقليم حسب الترتيب من اليسار: أفريقيا جنوب الصحراء، أمريكا اللاتينية والكاريبي، شرق آسيا، جنوب آسيا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية  
الأعمدة حسب الترتيب من اليسار: النمو — عدم استقرار النمو — كثافة السكان — الأتوقراطية —  
التجزئة العرقية

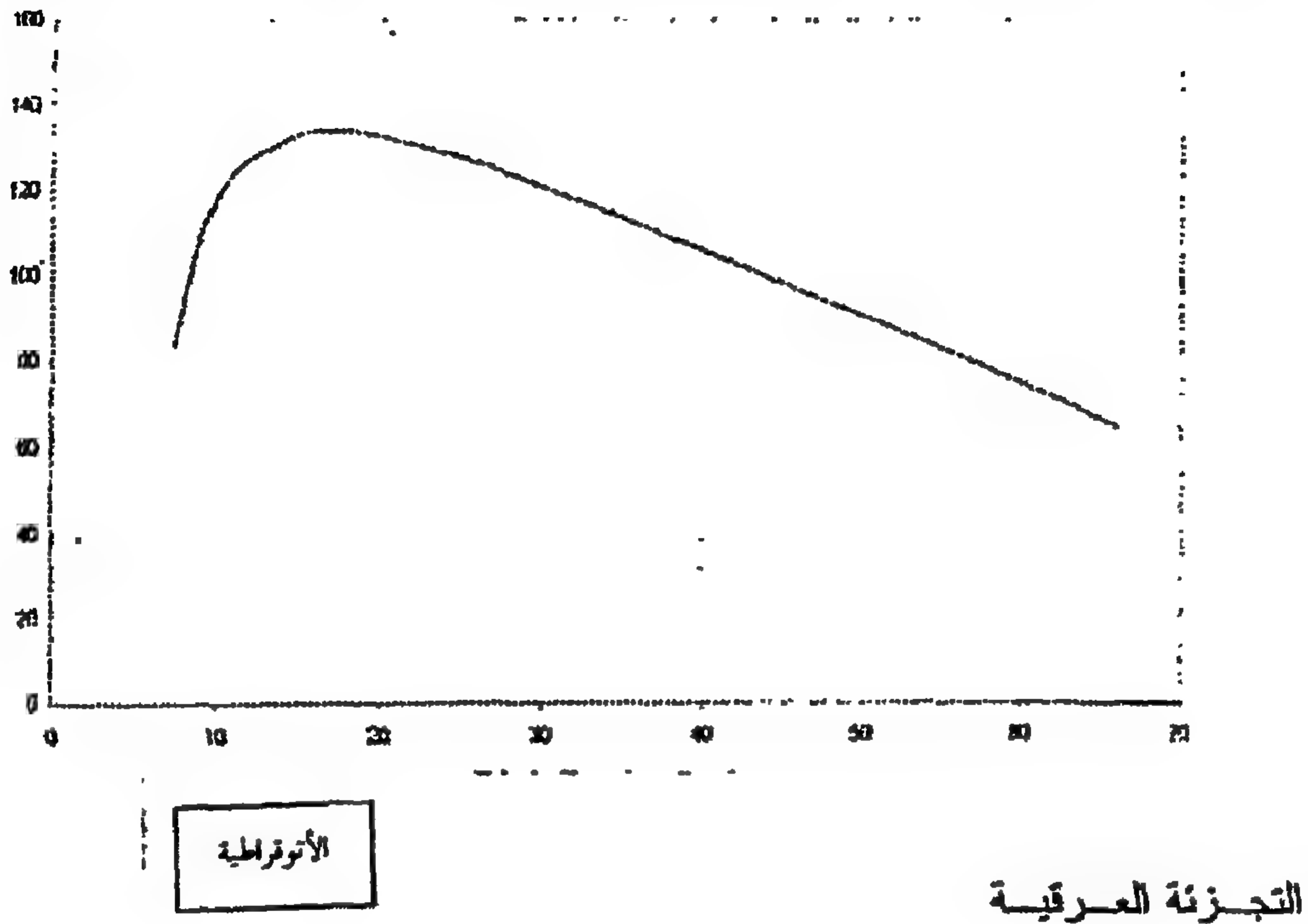
والنتيجة الرئيسية للتحليل السابق هي أن أفريقيا بها أكبر تنوع عرقي، كما أن الجماعات العرقية المختلفة متباعدة جغرافياً الواحدة عن الأخرى، وبها كذلك أدنى مسنوى من تقاليد الديمقراطية. وأخذين هذه الحقائق في الاعتبار، سندرس فيما يلي حجم الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازم تحقيقها حتى تتمكن أفريقيا من أن تأمل في تحقيق درجة كافية من النمو طويل المدى يسمح لها بتحقيق تخفيض مستقر، وذي مغزى في مستوى الفقر.

يمكننا منحنى التراجع في الجدول رقم ١، من عمل محاكاة لمختلف التوافقات بين مستويات "ت ع ل"، والأتوقراطية التي تتسق مع مستوى معين لمعدل النمو طويل المدى، مع تثبيت المتغيرات الأخرى عند متوسطاتها في العينة. والأشكال ٤أ إلى ٤ج تمثل منحنيات المحاكيات للأتوقراطية و"ت ع ل" لمعدلات نمو عند الحد الأدنى، والمتوسط، والحد الأعلى على الترتيب. ويبين الشكل ٤أ، أن أفريقيا بمعدل تنوعها العرقي المرتفع (٧٢)، يمكن أن تحقق معدلات نمو قريبة من معدلها المتوسط وقدره أقل من ١ بالمائة، عند مستوياتها المنخفضة من الحقوق السياسية (٩،١). ولكن —

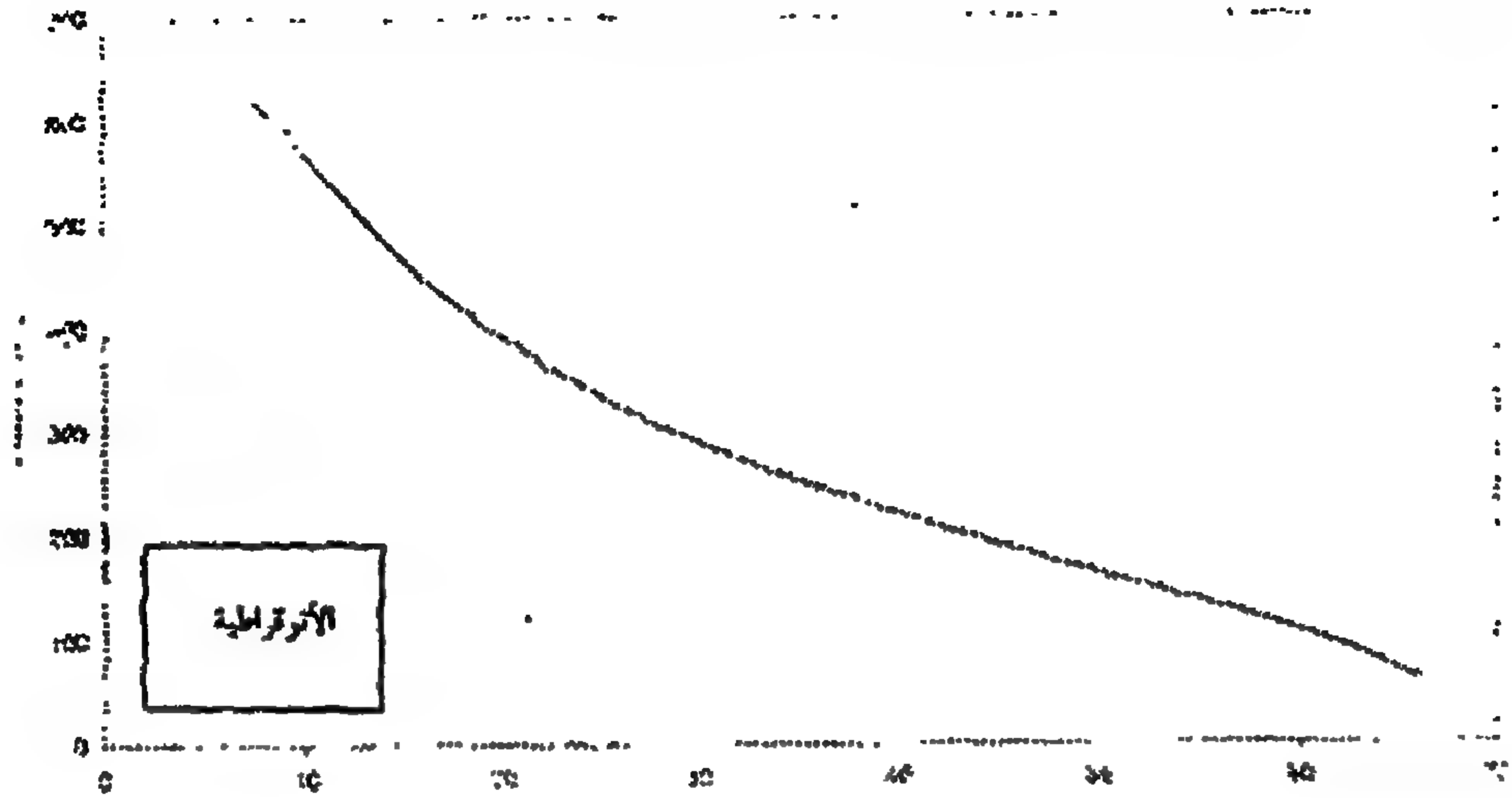


محاولة رفع المعدل السنوي للنمو طويل المدى إلى المتوسط العالمي (٢,٥%)، أو إلى الحد الأعلى العالمي (٣,٥%)، يحتاج إلى تحسين كبير في معايير الحقوق السياسية، أي أن مستوى مؤشر الأنوقراطية يجب أن ينخفض بمقدار ٢,٦، و ٣,٠ نقط على الترتيب.

الشكل ٤أ: محاكاة التجزئة العرقية والأنوقراطية (المتغيرات الأخرى في الربع الأدنى)

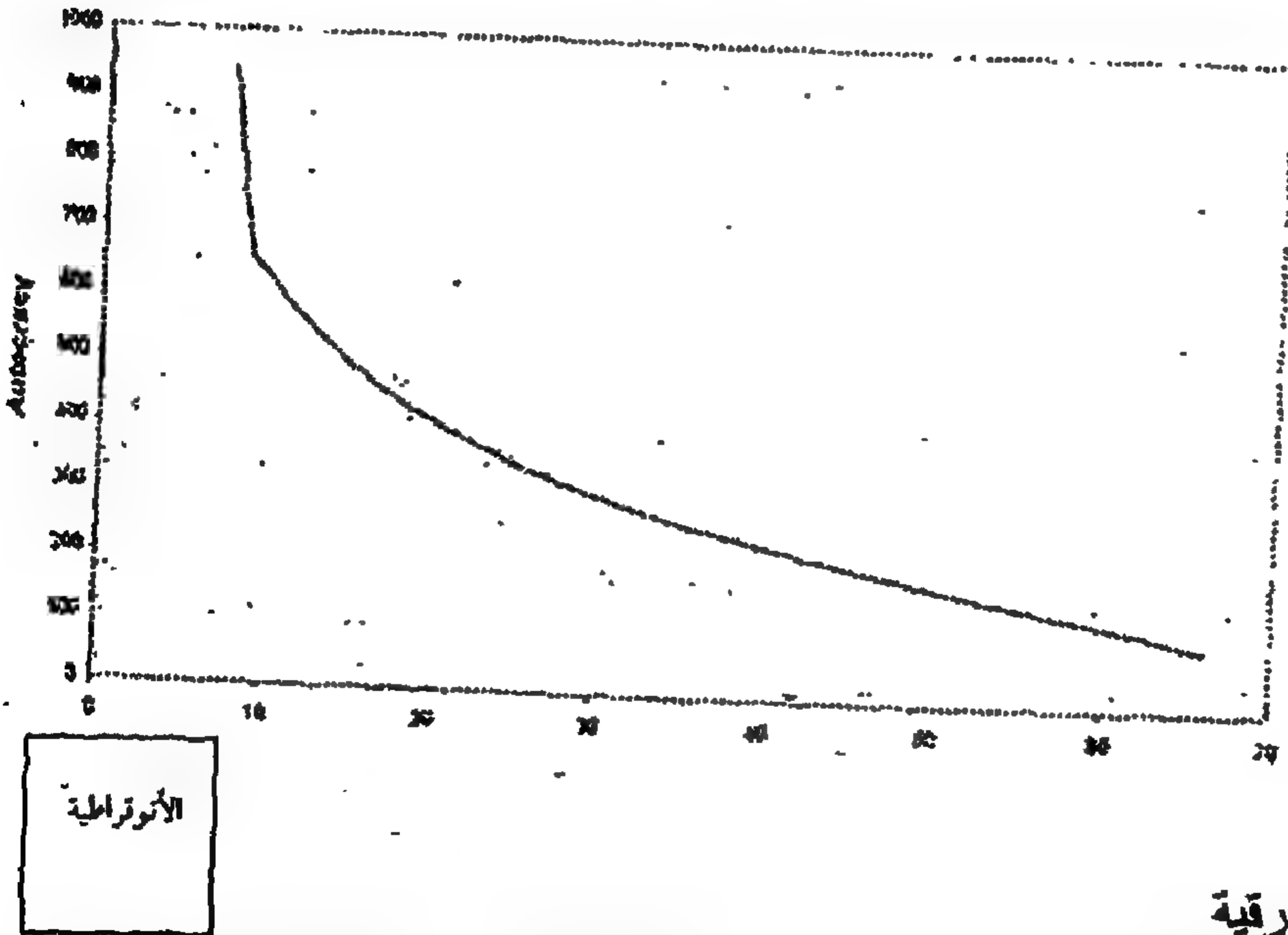


الشكل ٤ب: محاكاة: التجزئة العرقية والأتوقراطية (المتغيرات الأخرى في المتوسط)



التجزئة العرقية

الشكل ٤ج: التجزئة العرقية والأتوقراطية (المتغيرات الأخرى في الربع الأعلى)



التجزئة العرقية

وعلى الرغم من أنه ليس من المستحيل إقامة المؤسسات الديمقراطية المناسبة، أو تحقيق السياسات التي تؤدي إلى تغيير الاقتصاد، وكثافة السكان، فإن كلا من المهمتين شاقة وتستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقها. ولكن سيكون تحليلنا ناقصاً إذا لم يدرس



قضية ما إذا كان التنوع العرقي في أفريقيا سيعرقل تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية من النوع الضروري لتحقيق ديمقراطية فعالة. وحتى دون القيام بمحاكاة من نوع توافقات (ت ع ل، جغرافيا) المناظرة لمستويات نمو معينة، يمكننا لأن نتوقع بأن التحليل سيبين أنه ستكون هناك حاجة لإحداث تغير اقتصادي استراتيجي طويل المدى، يؤدي إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد (في مجالي الكثافة السكانية والاقتصاد مثلاً)، حتى تتمكن أفريقيا من تحقيق مستوى أعلى مستدام من النمو طويل المدى. وعلى هذا الأساس، فإن القضايا التي نعتمد التعامل معها في بقية الدراسة يجب أن توجه أسئلة مثل: ما نوع أنظمة الحكم المطلوبة لأفريقيا ذات التنوع العرقي، فيما عدا مجرد الحصول على الديمقراطية، أو حرية سياسية أكبر؟ ما نوع مؤسسات إدارة الاقتصاد (خاصة بالنسبة لدور الدولة) تكون أكثر ملاءمة، مراعاة للتنوع الاجتماعي في المنطقة؟

١/٣ هل يمكن ظهور دول متجهة للنمو في أفريقيا ذات التنوع العرقي؟  
يذهب أحد الآراء السائدة بشأن تكون الدول — وهو مبني أساساً على التطور التاريخي للدول الأوروبية الحديثة — إلى أن النجاح في تكوين الدولة محكوم بعملية المساومة بين الجماعات (انظر على سبيل المثال تيلي ١٩٩٠، وساندبروك ١٩٨٦، وفيلدت وبارنيت ١٩٩٣، وبيكر ١٩٨٣). والمساومة عملية رئيسية في تكوين دولة مستقرة، لا تعتمد على القهر، ومتجهة للتنمية، ويمكن أن تحدث في ظل أوضاع ديمقراطية، أو غير ديمقراطية، وتجري المساومة حول توزيع المزايا المادية. ونخلق المساومة استحقاقات كثيرة بالنسبة لعملية المشاركة في السلطة داخل الدولة، والتعاون في برامج الدولة مثل فرض الضرائب لزيادة دخل الدولة، ودفع المعاشات للفقراء، والتعليم العام، وتخطيط المدن، وتنمية الريف والزراعة، والكثير غيرها. وتجري المساومة في الظروف الآتية: (١) عند اتخاذ قرار سياسي يؤثر على جماهير كبيرة. (٢) كل من المشاركين يفضل اتجاهاً يختلف عن الآخرين. (٣) لكل من المشاركين قوة محتملة كبيرة إما بصفقتهم قادة لمجموعات ذات مصلحة، أو لشغلهم وظائف معينة. (٤) تختلف شدة رغبات المشاركين بالنسبة لنتيجة المساومة. وتقود عملية المساومة بين الجماعات بمرور وقت طويل، إلى دولة متجهة للنمو، وهذه الدولة تتخذ من القرارات المتعلقة بالسياسة وتوزيع الموارد ما يخلق الحوافز والمؤسسات الفاعلة التي تحفز الاستثمارات الخاصة والعامة، ونمو الإنتاجية، وارتفاع الدخل بالنسبة للفرد، وهي

تتجنب القرارات التي تعرقل هذا النمو. وعندما تكون الظروف أكثر شدة، تتحول هذه الدولة إلى دولة متجهة للتنمية، وهذه تظهر عندما تكون قرارات الدولة لا تتجه نحو النمو فحسب، وإنما نحو النمو الذي يشارك فيه أوسع الجماعات. وهذا يعني تحسين رفاهية جميع الجماعات الاجتماعية، وضمان استدامة هذا النمو اقتصادياً وبيئياً.

والسؤال الآن هو كيف يؤثر التنوع العرقي في أفريقيا على بناء مساومة متوازنة في إطار عملية بناء المؤسسات أو تدعيمها؟ وتحاول دراسة كولبير وبنسوانجر (١٩٩٩) الإجابة عن هذا السؤال، وسنلخص فيما يلي أهم ما ورد في الدراسة.

الجماعات العرقية كأساس لعملية المساومة. كما هو الحال في الحروب الأهلية، يُنظر إلى التنوع العرقي في أفريقيا كتهديد لعملية المساومة السياسية التي تجري عندئذ على أسس عرقية. ولكن كولبير وبنسوانجر يريان أنه كما في حالة الصراع، يمكن أن يكون التنوع العرقي ميزة لأفريقيا، لأنه يجعل المساومة المتوازنة أسهل لا أصعب.

وهما يقولان إن إحدى السمات الأساسية للمساومة المتوازنة هي أن المجموعات ذات المصالح المختلفة ولكن المتساوية في القوة، ستتواجه وتفرض بذلك الوصول إلى حلول وسط بشأن سياسات تعزيز النمو، وهو ما يستفيد منه الجميع. والعائق الأساسي لهذه الأوضاع في ظل الديمقراطية، هو أن بعض الجماعات، وخاصة صغار الفلاحين، يصعب عليهم تكوين جماعات ضغط مثل جماعات أخرى كرجال الصناعة.

أما الولاءات العرقية فتكون أساساً جاهزاً للتنظيم السياسي، فالجماعات العرقية ستكون لها مصالح اقتصادية مختلفة نوعاً ما، على الأقل لأنها تعيش في أجزاء مختلفة من البلاد، وقد تكون تزرع محاصيل مختلفة، ولها أولوياتها بالنسبة لأماكن الإنفاق العام. ولا تنتج جميع أنواع الديمقراطيات مساومة متوازنة، والوضع الأمثل هو أن تكون الجماعات ممثلة بشكل نسبي بحيث لا يمكن تشكيل الحكومات إلا عن طريق تحالفات بين جماعات عرقية مختلفة، وفي هذه الحالات يكون التنوع العرقي المتعدد ميزة كبيرة. والمجتمع الذي ينقسم إلى عرقين فقط، مثلاً، وإحدى الجماعتين أكبر من الأخرى، ستكون فيه المساومة المتوازنة الموجهة للتنمية أكثر هشاشة من مجتمع يجمع بين عدة عرقيات لكل منها حزبها الخاص.

وضع قواعد لعملية المساومة بين الجماعات العرقية. ويجادل كولبير وبنسوانجر بأن التنوع العرقي الكبير في أفريقيا يساعد أكثر مما يعرقل تكوين تحالفات ثابتة تعزز التنمية، فإن تأكيد ارتباط الانتماء العرقي رسمياً بالعملية السياسية قد يعزز كفاءة ومصداقية مؤسسات الحكم فيها. وقد تبدو هذه فكرة خارجة عن المألوف، ولكننا

نرى أنها تستحق الدراسة بالنظر إلى واقع السياسة الأفريقية، ففي جميع البلدان التي جربت نظام الانتخابات المتعددة الأحزاب المتنافسة (بما فيها جنوب أفريقيا)، كان هناك ارتباط وثيق بين الولاء العرقي والارتباط الحزبي.<sup>٧</sup> وعلاوة على ذلك، يرى كولير وبنسوانجر أن هناك تعارضاً بين تعبير الناخب الأفريقي عن عرقته وبين الهياكل الدستورية التي لا تأخذها في الاعتبار بشكل بناء. وهما يدعوان، لذلك، بتغيير جذري في المواقف يسمح بتبني أنظمة محلية تستوعب الإثنيات، ويشيران إلى أمثلة ناميبيا (١٩٨٩)، وزمبابوي (١٩٨٠)، وخاصة جنوب أفريقيا، حيث جرى مثل هذا التغيير بنجاح ملحوظ.

اقتراحان للتخفيف من تأثير التنوع العرقي في أفريقيا. تدل النظرة العابرة على الخبرة الأفريقية في تكوين الدولة (مثلاً تشيغي، ١٩٩٩)، على أن النخب السياسية في عدد من البلدان الأفريقية قد حاولت بناء نوع السياسة الجامعة والتشاركية التي يحتاج إليها التنوع الاجتماعي في أفريقيا، ولكن هذه المحاولات كانت قصيرة العمر، وقابلة للانعكاس. كيف إذن يمكن لهذه الدول الخروج من المأزق؟ هل يساعد فهم أفضل لدور التنوع العرقي في التنمية الاقتصادية على التوجه لتحسين المبادئ العامة لأنظمة الحكم السياسي؟ واستناداً إلى الشواهد المأخوذة من بيانات المسح، يقترح كولير وبنسوانجر مجالين يمكن فيهما التحرك الاستراتيجي من جانب الدولة، وكذلك إعادة رسم الحدود للنشاط الاقتصادي لمصلحة القطاع الخاص يمكن أن تخفف من حالة الفشل الاقتصادي الراجع للتنوع الاجتماعي.

نحو حكومة أكثر تركيزاً في أفريقيا. إن جماعات ذوي القربى عبارة عن شبكات من التعهدات المتبادلة. وكان هذا دورها الأصلي، أي مواجهة احتياجات تأمين المجتمع، وبهذه الوظيفة، كانت هذه الجماعات، وما زالت، مفيدة للغاية. ولكن عندما تستقل هذه التعهدات إلى الاقتصاد الحديث، فإنها تؤدي إلى الفشل، فأى منظمة حديثة تعتمد على نظام للمستويات الوظيفية، حيث يكافأ الأداء الجيد ويعاقب التراخي، وهذه المكافأة والعقاب هي الحافز الذي يدفع الموظفين إلى الأداء الجيد. وهذه المكافأة والعقاب يقوم بها مديرون يقيمون الأداء، ولنجاح هذا النظام يجب أن يكون المديرون محايدين، ولكن المديرين يتعرضون في أفريقيا لضغوط ترجع للولاء للجماعات. وهذه الضغوط ليست أدبية فقط، فجماعات ذوي القربى، مؤسسات قوية، ممتدة عبر الزمن، ولها نظامها الخاص من الثواب والعقاب لفرض الامتثال. وهكذا يواجه المديرون مجموعتين من الضغوط: واحدة تعود إلى ضرورة الإدارة الجيدة لمؤسسة حديثة على



أساس الجدارة، والأخرى ضرورة إرضاء رغبات جماعتهم الخاصة. وبقدر إرضاء المديرين لرغبات أعضاء جماعتهم، فإن هذا يدمر الحافز لدى الموظفين، وبالتالي يدمر أداء المؤسسة. ومن الناحية الأخرى، فإن شدة المناقشة في السوق تحد كثيراً من محاباة نوي القربى في القطاع الخاص كما تدل الشواهد (كولبير وجارج، ١٩٩٩). وبناءً عليه فإنه من الأفضل إعطاء أولوية للقطاع الخاص على القطاع العام، بالمقارنة بالمناطق الأخرى.

على الحكومات أن تعمل على خلق طبقة من رجال الأعمال من السكان الأصليين. من القسّمات المميزة لأفريقيا أن هناك اتجاهاً لسيادة أقلّيات من غير السكان الأصليين على دوائر الأعمال الخاصة في القطاع غير الزراعي، مثل الأسويين في شرق أفريقيا، واللبنانيين في غرب أفريقيا، وهذا يفسر جزئياً استبعاد هذه الأقلّيات من ملكية الأرض. وفي هذه الحالات نجد أغلبية أعضاء الجماعة العرقية من السكان الأصليين تعمل بالزراعة، في حين تعمل أغلبية أعضاء الأقلية العرقية (من غير السكان الأصليين) في أعمال بعيدة عن الزراعة. وبدون قصد، يفيد هذا الأقلية العرقية لأن أي عضو منها سيجد الكثير من أعضاء جماعته يشتركون في نفس نوع نشاطه غير الزراعي، في حين أن رجل الأعمال من السكان الأصليين لن يجد إلا عدداً قليلاً من أعضاء جماعته يعمل في ذات نشاطه. ولكن من الممكن للتدخل الحكومي أن يخفف من التباين بين الجماعات العرقية المختلفة في مجالات النشاط، فالمجتمعات ذات التنوع العرقي تحتاج إلى دولة فعالة لتخفيف الآثار السلبية لهذا التنوع في هذا المجال بالمساعدة في خلق طبقة من رجال الأعمال من السكان الأصليين، وتوسيعها. وقد طغت هذه القضية على الجدل الدائر بشأن خصخصة الاقتصاد في أفريقيا، ويحتمل أن تكون لها أبعاد مهمة بالنسبة لقدرة أفريقيا على تحقيق تحول اقتصادي قابل للاستدامة سياسياً في القرن الواحد والعشرين.

#### ٤- النتائج

يساهم هذا الفصل في الدراسة الحالية بتحليله لعملية النمو، مع التركيز على دور الصراعات الاجتماعية، والمؤسسات المكلفة بالتعامل معها، في تحديد النمو طويل المدى، وعلى أثر هذين العاملين على فقدان استقرار النمو بعد الصدمات الخارجية. وفي حين أن النمو الاقتصادي الكلي أساسي للتخفيض المستدام للفقر، فإن استقرار النمو له آثار مهمة من وجهة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في هذا العالم الذي

ينقصه تأمين الاحتياجات، ومستويات التجارة. وباستخدام النتائج العالمية للتحليل، حاولنا تقييم الآثار بالنسبة لأفريقيا، التي تتميز بتجزئة عرقية كبيرة (المؤشر الرئيسي على غياب التماسك الاجتماعي)، وكثافة سكانية منخفضة، ومؤسسات سياسية ضعيفة بالنسبة لحل الصراعات الاجتماعية المحتملة. والاستنتاجات الرئيسية لتحليلنا تدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسات الاقتصادية الحديثة: أولاً، التنوع العرقي لا يسبب أضراراً للنمو الاقتصادي، إلا في وجود الأتوقراطية، أو عندما لا يتحقق تفاعل قوي بين الجماعات بسبب التجزئة الجغرافية. وفضلاً عن ذلك، فالتجزئة العرقية ليس لها أثر سلبي أصيل على النمو، وإن كان الاستقطاب العرقي يؤدي إلى خفضه.<sup>٧</sup> ومن هنا نصل إلى النتيجة أن أفريقيا تحتاج إلى ديمقراطية عاملة حتى تحقق التنمية، وأن للتنوع العرقي ليس السبب المباشر لنموها البطيء. وفي هذا المجال، تتفق نتائجنا مع كوليسير (٢٠٠٠) ولكنها تشير أيضاً، إلى أن التجزئة الجغرافية، مثلها مثل غياب الديمقراطية، يمكن أن تعرقل التفاعل الإيجابي بين الجماعات، ويمكن لذلك، أن يكون لها أثر سلبي على النمو طويل المدى في أفريقيا المجزأة عرقياً. وهذا الاستنتاج يتسق مع التأثير القوي لعدد من المتغيرات الجغرافية التي استنتجها بلوم وساكنس (١٩٩٨)، وجالوب وساكنس (١٩٩٨). وهذا يشير إلى أن تأكيد بلوم وساكنس على التوسع في سياسة التنمية لتشمل، ضمن أشياء أخرى، تدابير لزيادة كثافة السكان والاقتصاد على طول السواحل، وطرق التجارة، لن يزيد القدرة على المنافسة الاقتصادية وحسب، وإنما سيعزز من التعاون بين المجموعات عن طريق زيادة كثافة التفاعلات والمشاورات.

ويدعم تحليلنا لأسباب عدم استقرار النمو، تحليل رودريك (٢٠٠٠) بأن المجتمعات التي يسودها الصراع، يمكن أن تتعرض لعدم استقرار النمو بعد الصدمات الخارجية (مثل تلك الناتجة عن شروط التبادل). وقياسنا للصراع الاجتماعي باستخدام المتغير المشترك للتجزئة العرقية، مضروباً في مؤشر للأتوقراطية، أو مضروباً في مؤشر للتجزئة الجغرافية، يوفر نظرة متعمقة لما ينتظر أن يحدث لأفريقيا في العصر القادم الذي يزداد فيه تكامل الاقتصاد العالمي، وعولمته. والعولمة ينتظر أن تؤدي لمزيد من فرص التوسع في التجارة، ونقل التكنولوجيا، ولكنها ستكون مصدراً لمزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي. ولذلك يصل تحليلنا إلى أنه بدون ديمقراطية فاعلة، وبدون شبكات جغرافية واجتماعية أوسع وأقوى، ستكون فرص أفريقيا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في عصر العولمة القادم، أقل. وتحتاج أفريقيا إلى أكثر

بكثير من مجرد القدرة التنافسية لتحول العولمة إلى عامل حافز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

## الحواشي

- (<sup>١</sup>) لمزيد من المناقشة لهذا المؤشر، انظر تيلور وحسنون (١٩٧٢)، وماورو (١٩٩٥).
- (<sup>٢</sup>) انظر إيسترلي (٢٠٠٠ أ، ب)، وكولبير (٢٠٠٠، ١٩٩٩) لمزيد من المراجعة المفصلة.
- (<sup>٣</sup>) يضع إيسترلي (٢٠٠٠ ب) مؤشراً على نوع المؤسسات يعتبر متوسطاً لمؤشر ناك وكيفر (١٩٩٥)، مأخوذاً من دليل المخاطرة الدولية، ويشمل: أ. عدم إلغاء الحكومات للتعاقبات، ب. عدم المصادرة، ج. سيادة القانون، ٤. حالة البيروقراطية.
- (<sup>٤</sup>) مصدر البيروقراطية هو مجموعة بيانات السياسة لعام ٩٨، والبيانات عن التجزئة الجغرافية من كولبير وهيفلر.
- (<sup>٥</sup>) يقسم كولبير وبنسوانجر عدداً من الأمثلة: انتخابات مارس ١٩٩٩ في نيجيريا، كسبها حزب الشعب الديمقراطي بأغلبية وطنية (٦٢،٨ ٪)، ولكنه خسر الكثير من أصوات ولايات اليوروبا الستة الجنوبية التي يتركز فيها ثلث الأصوات. كذلك حققت حركة الديمقراطية التعددية الحاكمة في زامبيا الأغلبية في انتخابات ١٩٩١ و ١٩٩٦، على حساب تحالف الشمال والغرب، في حين تركزت المعارضة في الشرق المتحدث بالنيانجا. والأحزاب الخمسة المهمة في كينيا لا تحصل إلا على تأييد عرقي. ونفس الوضع لأحزاب ملاوي الثلاثة الرئيسية، والأحزاب القديمة في زيمبابوي.
- (<sup>٦</sup>) تحدث للسيادة العرقية عندما تسيطر جماعة عرقية واحدة، ولكنها ليست بالحجم الذي يعطيها أغلبية كاسحة (عادة أقل من ٧٥ ٪ من السكان. انظر كولبير ٢٠٠٠).

## المراجع

Alesina, Alberto, Reza Baqir, and William Easterly. 1999. Public goods and ethnic divisions. *Quarterly Journal of Economics* (November).

Annett, Anthony. 1999. Ethnic and religious division, political instability, and government consumption. IMF mimeo. March.

Becker, G. 1983. A theory of competition among pressure groups for political influence. *Quarterly Journal of Economics* 98, no. 3: 371-400.



---

Bloom, D., and J. Sachs. 1998. Geography, demography, and economic growth in Africa. *Brookings Papers on Economic Activity* 2: 207-273.

Chege, M. 1999. Politics of development: Institutions and governance. A background paper prepared for Africa in the 21<sup>st</sup> Century Project. World Bank, Washington, D.C.

Collier, P. 1999. The political economy of ethnicity. In *Annual Bank Conference on Development Economics*, edited by B. Pleskovic and J.E. Stiglitz. World Bank.

\_\_\_\_\_. 2000. Implications of ethnic diversity. A paper presented at the 31<sup>st</sup> Economic Policy panel meeting, Lisbon, April.

Collier, P., and A. Hoeffler. 2000. Greed and grievance in civil war. Mimeo, World Bank. Washington, D.C.

Collier, P., and H. Emswanger. 1999. Ethnic loyalties, state formation and conflict. A background paper prepared for Africa in the 21<sup>st</sup> Century Project. World Bank, Washington, D.C.

Collier, P., and A. Garg. 1999. On kin groups and wages in the Ghanaian labor market. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 61:133-52.

Diamond, J. 1997. *Guns, germs and steel: The fates of human societies*. W. W. Norton.

Easterly, W. 2000a. The middle class consensus and economic development. Mimeo. World Bank, Washington, D.C.

\_\_\_\_\_. 2000b. Can institutions resolve ethnic conflict? Mimeo. World Bank, Washington, D.C.

Easterly, W., and R. Levine. 1997. Africa's growth tragedy: Policies and ethnic divisions. *Quarterly Journal of Economics* CXII, no. 4 (November): 1203-1250.

Elbadawi, I., and J. Randa. 2000. Social fractionalization and economic growth. Mimeo. World Bank, Washington, D.C.

---

Galiup, J., and J. Sachs 1998. Geography and economic development. Mimeo. Harvard University.

Goldin, C., and L. Katz. 1997. Why the United States led in education: Lessons from secondary school expansion, 1910 to 1940. NBER Working Paper 6144, August.

Knack, S., and P. Keefer. 1995. Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative institutional measures. *Economics and Politics* VII: 207-227.

Landes, D. 1998. The wealth and poverty of nations: Why some are so rich and others so poor. W. W. Norton.

La Porta, Rafael, F. Lopez-de-Silanes, A. Schleifer, and R. Vishny. 1998. The quality of government. National Bureau of Economic Research Working Paper Series 6727, September.

Mauro, P. 1995. Corruption and growth. *Quarterly Journal of Economics* CX: 681-712.

Rodrik, D. 1999. Where did all the growth go? External shocks, social conflict and growth collapses. *Journal of Economic Growth* 4, no. 4 (December): 385-412.

\_\_\_\_\_. 2000. Participatory politics, social cooperation and economic stability. Mimeo, Harvard University.

Rodrik, D. Sandbrook, R. 1986. Hobbled Leviathans constraints on state formation in Africa. *International Journal* XLI: 707-733.

Svensson, J. 1998. Foreign aid and rent-seeking. World Bank, Development Economics Research Group Policy Research Working Paper.

Sowell, T. 1998. Conquest and cultures: An international history. Basic Books.

Taylor, C., and M. Hudson 1972. World handbook of political and social indicators. 2nd edition. New Haven, CT: Yale University Press.

---

Tilly, C. 1990. *Coercion, capital and European states, AD 990-1990*. Cambridge, MA: Basil Blackwell.

Wendt, A., and M. Barnett. 1993. Dependent state formation and Third World militarization. *Review of International Studies* 18, no. 2: 321-347.



## الفصل الثالث

### العولمة وفقدان الأمن للبشر في أفريقيا

م. أ. محمد صالح

معهد الدراسات الاجتماعية - لاهاي - هولندا

ترجمة: سعد الطويل

#### ١ - تقديم

لا تعد أفريقيا غريبة عن العولمة وتأثيراتها، فعلاقتها مع الإمبراطورية الرومانية، والعرب، ثم البرتغال وإسبانيا (أول تجار العبيد الأوروبيين في أوائل القرن الخامس عشر) استمرت قروناً طويلة. وكانت تجارة العبيد، وتقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين (نوفمبر ١٨٨٥)، علامات طريق بائسة في تاريخ أفريقيا. وفي هذه اللقاءات المبكرة مع العولمة، لعبت أفريقيا دور الشريك التابع في العملية العالمية لإنتاج وتجارة السلع والخدمات، مع أن أفريقيا ساهمت بعمل العبيد الذي ساهم بإنتاج الجزء الأكبر من ثروة الأمريكتين (ساساي ١٩٨٦؛ وأديسا وأباجاجي ١٩٨٦). ولم تظهر البلدان الأفريقية لا سياسياً ولا اقتصادياً على الحلبة العالمية، لأنها كانت مستعمرات للقوى الإمبريالية (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا وغيرها). وتكشف الأدبيات (باران ١٩٥٧؛ وألوكو ١٩٨٢؛ وصامويل ١٩٨٠؛ ورايت وبراونفوت ١٩٨٧) أن تطور القارة الأفريقية في القرن التاسع عشر قد حدد مصيرها، وعلاقتها لا بأوروبا وحدها، وإنما وضعها في هياكل اليوم الاقتصادية والسياسية العالمية. وليس من الغريب أن عولمة القرن التاسع عشر بنيت على التجارة الحرة الإمبريالية بين أعضاء نادٍ مقل على القوى الاستعمارية المتنافسة. وكما يقول

أكسفورد (١٩٩٥، ١٠١-٢)، ففي مرحلة لاحقة، وتحت سيطرة بريطانيا والولايات المتحدة، أصبح مثال الاقتصاد الحر الدولي بمثابة المرجعية الدينية. وقامت القوى العظمى بدور الضامن لهذا النظام المفتوح، وذلك باستخدام معيار الذهب في أواخر عهد السيطرة البريطانية، واتفاقية بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف إضفاء طابع مؤسسي على نظام للتجارة العالمية الحرة تحت سيطرتها. وفي حين أثر مؤتمر برلين على القارة وقسمها فيما بينهم، فقد تابع نظام بريتون وودز التأثير على القارة، وعلى ذات الدول التي أنشأها ذلك المؤتمر.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انتهى نظام التجارة الذي سيطرت عليه القوى الغربية المنتصرة إلى قيام الجات ومنظمة التجارة العالمية، وتطورها إلى المؤسسات المتعددة الأطراف لتعزيز مبدأ "التجارة الحرة" (هكمان وكوستيكي، ١٩٩٥). أما في أوائل القرن العشرين، في وجود الاستعمار للكثير من البلدان النامية، كانت أنظمة التجارة الحرة تحقق الفوائد لنادٍ مغلق تسيطر عليه القوى الاستعمارية، التي كانت تحمي مصالحها التجارية بتواجدها العسكري الكثيف فيما وراء البحار.

ومن القسمات الشائعة في عولمة القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، كان حدوث موجات كبيرة من الهجرة الأوروبية الاستيطانية إلى ما سمي بالعالم الجديد وخلق هذا الشكل من العولمة، فرصاً واسعة، وثروة ومستوى معيشة مرتفعاً لملايين من الأوروبيين الباحثين عن الثروة. ومع كل الجوانب السلبية لعولمة القرن التاسع عشر وأوائل العشرين من وجهة نظر شعوب المستعمرات، إلا أنها سهلت التحرك والاتصال، لأول مرة، بين الملايين من الشعوب والثقافات المختلفة حول العالم.

أما نهاية القرن العشرين، فقد شهدت تدهوراً نسبياً في نفوذ القوى الاستعمارية، ولكن دورها كلاعبين كبار في الحلبة العالمية لم ينخفض كثيراً. والعولمة وهي الشغل الشاغل لنا اليوم، هي نتاج الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وهي تظهر في أربعة مجالات: (أ) التجارة، (ب) الإنتاج، (ج) المالية، (د) التكنولوجيا، وبعكس عولمة القرن التاسع عشر، فهذه المجالات الأربعة يحكمها عدد من الاتفاقات والاتفاقيات. ولكن عولمة القرن العشرين ليست امتداداً لعولمة القرن التاسع عشر، وإنما هي أكثر صرامة، وقادرة على تحويل العالم إلى صورتها الخاصة (مستعمرات سابقة متخلفة، ومستعمرون سابقون متقدمون صناعياً). وفي المقابل، كانت عولمة القرن التاسع عشر تتميز بوجود دول فاعلة تتحكم في التجارة، وتقتن الأسواق. وعلى الرغم من أن عولمة القرن العشرين قد احتفظت بجزء من مؤسسات القرن التاسع عشر المسيطرة

والقاهرة (العسكرية)، إلا أنها تخلت عن الجزء الأكبر من دور الدولة في التدخل لتصحيح النتائج الضارة لتقلبات السوق، وتركها للمؤسسات المالية والشركات العالمية. ويشبه هارفي (١٩٩٥، ١٣١) الشركات العالمية بإمبراطورية عالمية ليس لها أي ولاء لمكان أو لجماعة، وتعمل على أساس الربح فقط، والتشابه بين "إمبراطورية رجال الأعمال" وبين الإمبراطوريات القديمة يثير الاهتمام رغم الفارق في المضمون والأهداف والوسائل.

وقرب أواخر القرن العشرين، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، كانت العولمة تتحرك تحت تأثير حرب صليبية تسير خلف راية الليبرالية الجديدة، وبذلت الكثير من الجهد من أجل تفكيك الدولة. وفي رأبي أن الاختلاف الرئيسي مع أنواع العولمة التي وجدت قبل التسعينيات هو أن الأخيرة لم تكن تحت سيطرة مصالح الشركات الخاصة، ولكن هذا لا يعني أن تدخلات تلك المؤسسات المالية العالمية قد نجحت في توفير الظروف الاجتماعية الاقتصادية، أو البيئية التي تؤدي إلى تحقيق الأمن البشري. وينطبق هذا بصفة خاصة في حالة البلدان النامية التي انتقلت من حالة القهر الاستعماري، إلى المنافسة بين القوى العظمى، ومنها إلى سيطرة العولمة النيو-ليبرالية. وهكذا ظهرت الرأسمالية الصناعية المتقدمة ذات الامتداد المالي والعسكري العالمي الكبير (أي السبعة الكبار، والناثو، وشبكة الأمم المتحدة الواسعة الانتشار). ويحافظ على نظام الأمن في الاقتصاد العالمي المعولم، الأذرع الآتية:

أ. حكم القطب الواحد العسكري

ب. تدعيمه أقوى المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)

ج. وتحت الحماية الاقتصادية لكتلتين إقليميتين للتجارة (الاتحاد الأوروبي، واتحاد

للتجارة الحرة لشمال أمريكا)

ويُعرف النموذج السائد للعولمة بأنه الشكل النيو-ليبرالي للاقتصاد السياسي، ولكنه يُطبق على مستوى العالم، ويقوم على أساس المبدأ القائل بأن الاقتصاد العالمي سيحقق أعلى كفاءة في المدى الطويل إذا سيطرت عليه قوى للسوق الحرة، وذلك بغض النظر عن أية آثار اجتماعية أو سياسية. وهو يشترك مع الفكر النيو-ليبرالي في أربع قسّمات:

١) التمسك الشديد بكفاءة السوق بوصفها أساس النظام الاجتماعي، واعتبار قيم

السوق أكثر موضوعية من القيم الاجتماعية؛



٢) عدم رضا واضح عن العدالة ، أو تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، باعتبارها تعرق حرية السوق؛

٣) نظرة انتقادية لتدخل الدولة لتصحيح أخطاء السوق، باعتبارها تحدياً من قوى السوق الأكثر كفاءة؛

٤) كراهية لسياسات الدعم، وتقبل بصعوبة لمراقبة أسعار الاحتياجات الأساسية، أو تحديد حد أدنى للأجور لحماية المهمشين والضعفاء.

وهكذا فالعولمة الليبرالية الجديدة حليف وثيق للقطاع الخاص، ومصالح الشركات، والمؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي تنادي بالمنافسة الحرة في السوق، مع أنها في الحقيقة، تحمي مصالح التكتلات التجارية الإقليمية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي، واتحاد التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وهذه المؤسسات تخضع لإشراف وتحكم السبعة الكبار، والناثو، والأعضاء المهمين في الأمم المتحدة الذين يملكون حق الفيتو والذين يطلق عليهم المجتمع الدولي. وهذه العولمة مبنية على الأيديولوجية النيو-ليبرالية ولهذا السبب نجحت في أن تحقق في الخارج ما لم تنجح في تحقيقه بين المجتمعات المدنية الديمقراطية الصناعية ذات الصوت السياسي المرتفع. والنتائج التي تفرضها على البلدان الفامية، وخاصة القطاعات الممثلة فيها، تماثل تلك التي فرضتها على المهمشين في المجتمعات الصناعية، مع وجود بعض الاختلافات.

ومع أن المظاهر الأكثر انتشاراً للعولمة النيو-ليبرالية اقتصادية الطابع، إلا أن نتيجتها الرئيسية هي التجميش الاجتماعي والثقافي. وفي حين اتخذت خطوات واسعة نحو التكامل الاقتصادي، مع ما له من نتائج سلبية، فإن النتائج الاجتماعية السلبية خطيرة جداً.

وفي المجال الاجتماعي، عبر مكلوخان وياورز (١٩٩٤، ٩٣) بسذاجة عن التشابه بين الصور التي تنقلها وسائل الاتصال الجماهيرية عبر العالم، ومفهوم "القرية الكونية":

"تحل وسائل الاتصال الإلكترونية محل الوسائط الفردية الطابع كالمطبوعات، والساعة والنقود وتعيد بذلك الثقافة الجماعية للقبيلة، ولكن على مستوى عالمي واسع، وأهم ما يميزها هي السرعة. ولما أصبح الاتصال الإلكتروني يتم في لحظة، فهو يجر الأحداث والأماكن معاً، ويجعلها مترابطة بالكامل. وكما كان أعضاء المجتمع القبلي

واعين بالترابط الكامل فيما بينهم كذلك يشعر أعضاء المجتمع الحديث بكامله بنفس الارتباط.

والمفارقة أن محرك العولمة النيو-ليبرالية هو المؤسسات والممارسات المالية التقليدية التي ما زالت مسيطرة على المجال الاقتصادي و السياسي. وتلعب التطورات التكنولوجية، خاصة في مجال الإعلام والاتصال دوراً محورياً في تعزيز سيطرة رأس المال، والشركات الكبرى هذه. وفي رأينا، أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي المكونات الإيديولوجية للعولمة النيو-ليبرالية، وحجر الأساس لها. وإضافة إلى ذلك، فإن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتبنى القيم الأساسية المرتكزة إلى تسهيل انتشار العولمة النيو-ليبرالية. ونضيف أن المؤسسات التابعة مثل تكنولوجيا الإعلام والاتصال تسهل وجود المالية/الشركات على المستوى العالمي، وهي تعمل، كذلك، كأبواب لاستيعاب الأسس الإيديولوجية للعولمة النيو-ليبرالية، وبذلك تزيد من الالتباس حول دور وسائط الاتصال كعامل محايد في هياكل السلطة العالمية.

إن العلاقة الثلاثية بين التقدم التكنولوجي، وقوة الشركات، والسيطرة المالية، قد حولت الأمن البشري إلى رهينة في يد حفنة من اللاعبين العالميين ذوي النفوذ، وهي التي حددت الإطار لوضع جدول الأعمال، وحل المشاكل بطريقة تجعلها تبدو كالأطار المؤسسي الوحيد الذي يمكن من خلاله مواجهة شواغل الأمن البشري. وبصفتها حجر الزاوية للعولمة النيو-ليبرالية، وضحت المصالح المالية والشركات نماذج للتهميش تدمر الأمن البشري سواء في البلدان المتقدمة، أو النامية.

ولكن النتائج السلبية للعولمة النيو-ليبرالية أسوأ في البلدان النامية، لأسباب تعود إلى التخلف، والفقر، وضعف القدرة التفاوضية التي تسمح لها بالتأثير على المؤسسات المالية، ومصالح الشركات، التي تضمن الأمن البشري لطبقة مغلقة من "المواطنين العالميين". وتتمحور روح هذه الطبقة حول خمسة محاور رئيسية: انعدام الارتباط الإقليمي، والتجارة الحرة، ورأس المال المالي سريع الحركة عن طريق مؤسسات وأسواق مالية ذات نفوذ، وتراكم مبني على المعارف والتكنولوجيا، بمساعدة ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتقدمة.

والسؤال الذي يرد على خاطر هو: ما هي القارات أو البلدان التي يمكن أن تستفيد من العولمة النيو-ليبرالية، وتحت أي ظروف؟ وفي رأينا، أنه في الظروف الحالية، لا تستطيع إلا البلدان التي استفادت من الموجات السابقة للعولمة أن تكون في وضع يسمح لها أن تجابه الضغوط الاقتصادية والسياسية للعولمة النيو-ليبرالية. ومع

ذلك، فحتى هنا، فإن النتائج السلبية للعولمة النيو-ليبرالية الراجعة للسيطرة المستمرة للمؤسسات المالية وسلطة الشركات، يمكن أن تكون خطيرة. وما نريد تأكيده، هو أن مناصري العولمة النيو-ليبرالية، يبدون اهتماماً بأمن المؤسسات المالية، ومصالح الشركات، أكبر من اهتمامهم بالأمن البشري. وقد تعرض الأمن البشري للضغط حتى في العالم المتقدم، بسبب الهجوم الشرس للحكومات على الرفاهية الاجتماعية، واعتبارها مسئولة عن ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد على مستوى العالم. وفي القسم التالي، سندرس نتائج العولمة النيو-ليبرالية بالنسبة لتدمير الأمن البشري للأفارقة.

## ٢- أفريقيا والعولمة النيو-ليبرالية

أفريقيا هي إحدى القارت التي بدأت تجارب العولمة النيو-ليبرالية تؤثر سلباً على اقتصادها ومجتمعاتها منذ الثمانينيات، وقد فرضتها المؤسسات المالية الأقوى في العالم وهما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وقد بررتا التدخل في أفريقيا بالوعد بإخراج أفريقيا من أزمتها الاقتصادية في الثمانينيات، وكانت القسمة الرئيسية لهذه الأزمة هي تدهور مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى الفقر وسوء التغذية. وكان من نتائج الأزمة كذلك، انخفاض الإنفاق على القطاع الاجتماعي، وانخفاض عدد المنضمين للمدارس، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال والأمهات (باسو وستيوارت، ١٩٩٥، ١٣٨). كذلك أدت الأزمة إلى انخفاض متوسط الدخل للفرد على نطاق واسع، وكذلك انخفاض الدخل الإجمالي الحقيقي للفرد، وانخفاض متراكم في الدخل المحلي الإجمالي، ومعدل سلبي لنمو الدخل المحلي الإجمالي (البنك الدولي، ١٩٨٠، و ١٩٩١).

استجابة للأزمة الاقتصادية في أفريقيا، لعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً وقائياً بوضع برامج تثبيت الاقتصاد، ثم تلتها برامج التكيف الهيكلي. وكان هدف برامج تثبيت الاقتصاد الحد من التضخم، وإعادة التوازن الضريبي، وتحسين التوازن المالي الخارجي. وخلال الثمانينيات، حصل حوالي ٣٤ بلداً أفريقياً على قروض التكيف من البنك الدولي، أو صندوق النقد، أو من كليهما. وكانت برامج تثبيت الاقتصاد تتضمن ما يلي، مع بعض التتبعات:

(١) تثبيت الأسعار، عن طريق رفع الدعم عن المواد الغذائية، وغيرها من الضروريات،



(٢) إعادة التوازن إلى ميزانية الحكومة، عن طريق رفع الضرائب، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وخفض نفقات القطاع العام،

(٣) تحرير التجارة الخارجية، عن طريق إلغاء نظام رخص التصدير والاستيراد،

(٤) تخفيض العملة المحلية، بمساواة قيمتها بالقيمة في السوق السوداء، كوسيلة لزيادة الصادرات.

وبعد فترة تحولت برامج تثبيت الاقتصاد إلى برامج تكيف هيكلي مكتملة، وهذه تتضمن: خصخصة الشركات الحكومية، وإصلاح قطاع المالية والبنوك، وإنشاء أسواق مالية، ومزيد من الاعتماد على السوق لتحديد أسعار السلع والخدمات التي توفرها الدولة والقطاع الخاص.

وبعد فحص المعايير الاقتصادية الرئيسية الأربعة (نمو الناتج المحلي الإجمالي، ودخل الفرد، والاستثمار، ومعدلات التبادل التجاري)، ونتائج البحوث الحديثة، أصبح من الواضح أن مكاسب أفريقيا من وصفة العولمة النيو-ليبرالية لا تذكر، فموزلي (١٩٩٤، ٧١)، مثلاً، يصل إلى النتيجة التالية:

"على الرغم من أن أداء البلدان القائمة بالتكيف، كان أحسن بالنسبة لجميع المؤشرات (فيما عدا الاستثمار)، عن أداء البلدان التي لم تقم بالتكيف من بين مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان جنوب الصحراء، فإن أداء معدل النمو والتصدير لدى البلدان التي لم تقم بالتكيف كان أفضل منه بالنسبة للبلدان التي أخذت قروضاً للتكيف."

وللأسف، فحتى أهداف تكامل السوق العالمي لم تتحقق، وأرجع البنك الدولي السبب في ذلك إلى الأوضاع السيئة التي تعمل الاقتصادات الأفريقية فيها. ويقول باسو وستيوارت (١٩٩٥، ١٤٢) إن التدهور في الأوضاع الخارجية التي تعمل الاقتصادات الأفريقية في إطارها، كان، بلا شك، أحد العوامل وراء الأداء الضعيف لهذه الاقتصادات. وقد جاء في تقرير البنك الدولي (١٩٩٤، أ)، أن البلدان الأفريقية التي قامت بالتكيف بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، قد عانت من انخفاض بمقدار ٢١ % من قيمة الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للفرد، كما جاء بالتقرير كذلك، أنه من بين ٣٥ بلداً، عانى ٢٧ بلداً من معدل سلبى لنمو الدخل المحلي الإجمالي، خلال نفس الفترة (البنك الدولي ١٩٩٤، أ، ١٣٨-٩).

وجاء في تقرير حديث لبنك التنمية الأفريقي (١٩٩٨، ١)، أنه حدثت، في عام ١٩٩٧، زيادة مجمعة قدرها ٣,٧ % في الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة عن متوسط النمو للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٥، وكان ١,٩ %. كذلك جاء في تقرير بنك التنمية الأفريقي، أن عدد البلدان التي حققت معدل نمو سلبي قد انخفض من ١٧ عام ١٩٩٠، إلى ستة عام ١٩٩٧، وكانت أغلبها بلدان تعاني من مشاكل اجتماعية سياسية (مثل الحروب الأهلية). ولكن رئيس بنك التنمية الأفريقي، عمر كياج (١٩٩٨، ١)، سارع إلى القول بأن "الانخفاض المتوالي للناتج المحلي الإجمالي طوال العقد والنصف السابقين، يعني أنه لا بد من الإسراع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتعويض الدخل المفقود، ولوقف انتشار الفقر المدقع، وعكس ذلك الاتجاه".

وفي نفس الاتجاه، أضاف أن اللامساواة قد ازدادت مما ضاعف من تركيز الثروة في أيدي القلة، والدليل ما جاء بتقرير بنك التنمية الأفريقي (١٩٩٨، ٢٨) من أن: "استمرت أفريقيا في التخلف وراء العالم النامي، فقدت نصيبها من السوق العالمي في الإنتاج والصادرات، والاستثمار المباشر. وقد انخفض متوسط دخل الفرد في البلدان الأفريقية، بشكل نسبي من ١٤ بالمائة عام ١٩٦٥، إلى ٧ بالمائة عام ١٩٩٥. وليس هناك تفسير واحد لهذه المشكلة، ولا يوجد حل سريع ليا.

وسمع اتفاقنا مع تقرير البنك من أنه لا يوجد حل سريع، إلا أننا لا نوافق على أنه ليس هناك تفسير واحد لهذا الوضع، فعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي عانت منها أفريقيا منذ الثمانينيات بما فيها أزمة الديون، فقد كان متوسط دخل الفرد في أفريقيا منذ عقد ونصف، أي قبل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، أعلى منه اليوم. ومن الحقائق الدالة، أنه بعد عقدين من الإدارة المباشرة للاقتصادات الأفريقية، يعترف المستر جايكوكس نائب رئيس البنك الدولي لشئون أفريقيا، أنه بالرغم من سياسات التدخل العنيفة للإصلاح، "لم يتمكن البنك من وضع حلول لمشاكل أفريقيا الاقتصادية".

يصف الكثير من المؤلفين برامج التكيف الهيكلي بأنها محاولة خاطئة من مؤسستين ماليتين قويتين، وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإنقاذ بعض البلدان من الأزمة، ولكننا نرى أن الهدف الرئيسي لهاتين المؤسستين كان إدماج البلدان النامية، بما فيها أفريقيا في مشروع للعولمة النيولبرالية. ونظراً لأن هذه البرامج المدفوعة من الخارج، للتكيف الهيكلي، واكبت ظهور عولمة القرن العشرين، فإنه يمكن استنتاج أن هذه المؤسسات هي أدوات لتوسع العولمة النيولبرالية. ومن هذا المنظور فقد وفرت أفريقيا حالة فريدة لفهم دور المؤسسات المالية، ذات النظرة

العالمية، في إدماج القارة في روح العولمة النيو-ليبرالية. بناء عليه نرى أن برامج التكيف الهيكلي، وما تلاها من صراعات اجتماعية واقتصادية وسياسية، هي نتيجة مباشرة لفرض نموذج للعولمة النيو-ليبرالية باستخدام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفي الحقيقة، فإن النتائج الضارة للعولمة النيو-ليبرالية على الأمن البشري في أفريقيا مترابطة ميكلياً، فالتغير المحدود لبعض الاقتصادات الأفريقية قد كلف غالباً من وجهة نظر البشر، ولا تشارك فيه أغلبية الشعوب الأفريقية. وفشل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقديم حلول مقنعة لأزمة أفريقيا الاقتصادية، أو في المساهمة في ضمان الأمن البشري، هو شهادة فشل للعولمة النيو-ليبرالية في حالة أفريقيا. وقد أدت الإصلاحات الهيكلية المبنية على روح العولمة النيو-ليبرالية إلى ازدياد مذهب في مستوى الفقر، وتدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لشعوب أفريقيا.

### ٣- العولمة النيو-ليبرالية وفقدان الأمن البشري

بالرجوع إلى تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يتعلق الأمن البشري بمفهومين يدعم كل منهما الآخر: (١) الخلاص من التهديد المزمن للجوع والمرض والقهر، و(٢) الحماية من الصدمات المفاجئة والمؤذية التي تؤدي إلى انقطاع نظام الحياة اليومي. وكلا المفهومين يعني التنمية البشرية عن طريق تمكين الأفراد من التوسع في اختياراتهم، وقدراتهم، والفرص المتاحة لهم بحرية بما يضمن لهم أن الفرص المتاحة لهم اليوم لا تختفي فجأة غداً (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٤، ٢٣١).

وتشمل الأمن الاقتصادي، والشخصي، والجماعي السياسي، وضمان الطعام، والصحة. ومن الواضح أن هذا المفهوم للأمن يتجاوز الفهم التقليدي للأمن العسكري، وهو في الواقع، جزء من مفهوم أوسع للأمن في العالم الثالث، يصفه أثناسيا (١٩٩٧، ٣٠١) بأنه يمثل تحدياً جدياً للمفهوم التقليدي للأمن. ويحدد أثناسيا أهمية الأمن البشري للبلدان النامية في تحدي النقاط الثلاث الآتية: (١) التركيز على أن التهديد من دولة لأخرى هو أساس التهديد للأمن، (٢) استبعاد الظواهر غير العسكرية من دراسات الأمن، (٣) الاعتقاد بأن توازن القوى العالمي هو الأساس الشرعي والفعال للنظام العالمي. ونضيف لهذا أن الأمن البشري أساسي بقدر ما يتعامل مع مفهوم



للأمن يركز على البشر، ويتناقض في أغلب الأحوال مع المظاهر الثلاثة للأمن التقليدي التي ينتقدها أنشارياء، والتي لا تتسق مع خصوصية العالم الثالث.

وأية محاولة للتوفيق بين الأمن البشري وبين روح العولمة النيولبرالية، مآلها الفشل لأن هذه العولمة تؤكد على الاقتصاد المجرد من أية مشاعر، وعلى الطمع الذي يحاربه الأمن البشري. وفي رأينا أنه يجب توفر ثلاثة شروط قبل أن يفكر أي بلد أو قارة في الانضمام إلى النادي المخلق للمشروع النيولبرالي العالمي، وهي: (١) مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية والصناعية تضمن لسكانه الاحتياجات الأساسية للحياة، (٢) تطوير اتصال عالمي اقتصادي وتكنولوجي، (٣) التمكن من تحقيق مستوى مناسب من القدرة التنافسية التجارية، والقدرة على مقاومة ضغوط قوى السوق الحر على مستوى العالم.

وأغلب، إن لم تكن جميع، المجتمعات والاقتصادات الأفريقية محرومة من هذه الصفات، وفي الواقع، لا يقترب أي من البلدان الأفريقية من تحقيق شروط الانضمام إلى النادي الذي يضم حفنة من اللاعبين العالميين بحق. وبالعكس، فقد أدى التقدم في طريق العولمة النيولبرالية إلى الإضرار بقدرة أفريقيا على تحقيق المتطلبات الأساسية للأمن البشري، وبعبارة أخرى، نبعيداً عن تحقيق الأمن العالمي الشامل، ساهمت العولمة النيولبرالية في تدهور المؤسسات الأفريقية التي توفر الأمن البشري، وأصبحت سبباً رئيسياً في فقدان أمن المعاش، والأمن الاجتماعي والشخصي. وهذه الشواغل الثلاثة للأمن البشري تدعم الواحد منها الآخر، وتتداخل مع ما بات يعرف اليوم بجدول الأمم المتحدة الزمني الجديد للأمن (أي الأمن الاقتصادي، والشخصي، والأمن السياسي للمجتمع، وأمن الغذاء والصحة).

وسنحاول في بقية هذا العرض المختصر، أن نشرح شروط مجالات الأمن البشري الثلاثة هذه، مع الإشارة خاصة إلى أفريقيا، وفي إطار العولمة النيولبرالية، والهدف هو توضيح كيف أضرت هذه الأخيرة بالأمن البشري في هذه القارة المنحوسة.

إن تحقيق أمن المعاش والأمن الاجتماعي يعكس اهتمام الدولة والمجتمع، وكذلك الوعي بنتائج التهميش الاجتماعي. وهناك شرطان لتحقيق القدرة على إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والأمن البشري، وهما: (١) الانشغال بقدرة الأفراد والجماعات على الحصول على الغذاء الكافي، والدخل المنتظم لضمان احتياجاتهم الأساسية، (٢) يجري إشباع الاحتياجات الإنسانية بتحقيق الأمن البشري عن طريق

امتلاك الموارد، أو الحصول على فرص العمل، و/أو شبكات الحماية الاجتماعية لمواجهة المخاطر والطوارئ. وضمان المعاش المستدام في إطار هذه الشروط، يحقق الأمن الاجتماعي والبيئي، وأمن المعاش، أي ثلاثة من أعمدة الأمن البشري في البلدان النامية وغيرها.

ولسوء الحظ، تحقق العولمة النيولبرالية العكس بالضبط، ويمكن قياس انشغال الدولة بآليات توفير المعاش والحاجات الاجتماعية بفحص وتحليل الاعتمادات المخصصة للتعليم والصحة، وكذلك تحقيق الأمن الغذائي. وطبقاً لما جاء بتقرير التنمية الأفريقية (١٩٩٨، ١٤٣)، تحسن وضع التعليم بشكل ملحوظ، حيث زاد قيد التلاميذ في التعليم الابتدائي، في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠، بمعدل سنوي ٦,٥ بالمائة، وارتفع هذا المعدل في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠، إلى ٨,٩ بالمائة. وخلال الثمانينيات انخفض معدل قيد التلاميذ بوضوح، فبلغ ٤,٢ بالمائة، وكان هذا انعكاساً للخفض في الإنفاق على التعليم العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في فترة التكيف الهيكلي. وبين ١٩٨١ و ١٩٩٠، شهدت أفريقيا هبوطاً في نسبة المخصصات الاجتماعية، وجاء في تقرير البنك الدولي (١٩٩٤ ب) أن المخصصات للتعليم والصحة انخفضت في عشرة من بين ١٣ بلداً تطبق برامج الهيكلية، وفي حالة التعليم خاصة، يقول البنك الدولي في نفس التقرير، إن الأزمة وما تبعها من سياسات قد أثرت سلباً على فرص التعليم. وخلال العقد والنصف السابقة على البدء في برامج التكيف الهيكلي، كان هناك ارتفاع ملحوظ في معدلات القيد في التعليم الابتدائي والثانوي، ولكن بنهاية الثمانينيات حدث انخفاض في معدل القيد في التعليم الابتدائي والثانوي في ٤٩ بالمائة من البلدان الأفريقية. ويرجع باسو وستيوارت (١٩٩٥)، (١٦١) الاتجاه السلبى للقيد في المدارس إلى انخفاض دخل الآباء، مما يعني أن عمل الأبناء أصبح حيوياً لبقاء الأسرة وتحمل النفقات. وقد عانت دخول العائلات من الارتفاع في رسوم التعليم، والتبرعات المطلوبة منهم، فضلاً عن التدهور في الموارد المتاحة للتعليم (أي الانخفاض في معدل الاعتمادات الاجتماعية).

ومن بين ٣٥ من البلدان التي طبقت برامج التكيف، رفعت ثلاث منها فقط مخصصات التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة المخصصات الاجتماعية. وفي مجال الصحة، خفضت ٢٠ من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، الإنفاق للفرد بنسبة ١٠ بالمائة. وتظهر الصورة الكلية التي خرج بها باسو وستيوارت (١٩٩٥، ١٥٧-٩)، أنه في المتوسط، كان إنفاق البلدان

على الصحة في سنوات التكيف أقل منه في السنوات الأخرى، ولكن لم تكن هناك علاقة إحصائية واضحة لذلك، ولا نرى مبرراً لإصرار باسو وستيوارت على وجود علاقة إحصائية لتفسير انخفاض مخصصات الصحة في أغلب البلدان التي طبقت برامج التكيف. فتخفيض مخصصات المجال الاجتماعي، وتخفيض الدعم للصحة، والغذاء، والتعليم، كانت من بين أهم مبادئ برامج التكيف الهيكلي وفلسفتها الليبرالية الجديدة. وطبقاً لليونيسيف (١٩٩٤، ٤) زاد عدد الأفراد لكل طبيب في أكثر من نصف عدد البلدان، وكذلك بالنسبة لعدد الممرضات بالنسبة لعدد السكان، الذي انخفض في ثلث عدد البلدان. وكان أثر الانخفاض في الأجور الحقيقية بسبب التضخم المرتفع، والتخفيض الكبير في مخصصات الدعم، هو المزيد من التدهور في قدرة الفقراء على الاستفادة من الخدمات الصحية التي تدهورت هي الأخرى. ويلخص تقرير التنمية في أفريقيا (١٩٩٨، ١٦١) المشكلة كالآتي:

"تفشل أنظمة الرعاية الصحية في كثير من البلدان الأفريقية في توفير الخدمات التي يمكن أن تؤثر على أهم مسببات الأمراض.... قلة الموارد والأدوية، ونقص خبرة الموظفين، تدفع السكان إلى التماس الرعاية الصحية الأولية من مستشفيات، ومراكز علاج متوسطة المستوى. وفي كثير من البلدان تعاني الجهود لإصلاح النظام من ضعف التنظيم، وفي أكثر البلدان فقراً، تعاني إلى جانب ذلك، من قلة الموارد". ونقص الموارد المالية، ونسبة المخصصات الاجتماعية، جاءت كما سبق أن ذكرنا، نتيجة مباشرة لبرامج التكيف الهيكلي، مما أدى إلى عودة الكثير من المشاكل الصحية التي كان الأفارقة يعتقدون أنها اختفت. وعلى سبيل المثال، فالمalaria تمثل ٢,٣ بالمائة من عبء المرض على نطاق العالم، ولكنها تمثل ٩ بالمائة في أفريقيا، حيث ما زالت من أسباب الوفاة الرئيسية. وطبقاً لتقرير بنك التنمية الأفريقي (١٩٩٨، ١٥٤) يصاب ما يقرب من ٣٠٠-٥٠٠ مليون شخص بالمalaria كل عام، ويموت منهم حوالي المليون، أغلبهم من الأطفال تحت الخامسة. وأصبح السل أكثر الأمراض المعدية انتشاراً، حيث يصاب به ١,٥ مليون شخص كل عام، ويموت حوالي ٦٠٠ ألف بهذا المرض سنوياً، ويمثل الوباء المشترك المسمى السل/الإيدز حوالي ثلث الحالات الجديدة. وجاء في تقرير منظمة الصحة العالمية (١٩٩٧، ٣٤) "على الرغم من تهديده لأفريقيا، لا يحظى السل إلا بأولوية منخفضة من اهتمام الحكومات ووكالات التنمية الدولية. ولا يمكن فصل شواغل الصحة عن الانشغال بالتعليم والأمن الغذائي".



وفي كتابي المعنون: "فقدان الأمن الغذائي: مستقبل سياسات الغذاء في شرق أفريقيا وجنوبها"، قلت إن سياسات الغذاء المتحيزة تتجاهل مصالح الفقراء، وتحرمهم من الحصول على الأرض والمدخلات الزراعية (صالح ١٩٩٤، ١٠). وبصفة عامة، تؤدي هذه السياسات إلى حرمان الناس من الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تمكنهم من إنتاج الغذاء الذي يكفي لتوفير حياة صحية منتجة. كذلك وضح الكتاب أنه كنتيجة لسياسات التكيف الهيكلي، يزداد عدد الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الغذاء اللازم لضمان حياة صحية، فقد ازداد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وبذلك زادت حالات سوء التغذية. لقد انخفضت القوة الاقتصادية للجماهير على المستوى الكلي، وبذلك انخفضت قدرتهم على شراء الغذاء أو إنتاجه، وذلك ساهم في انعدام الأمن الغذائي. وختم مؤتمر الفاو (١٩٩٦) بشأن الأمن الغذائي في أفريقيا تقريره المتشائم، بالعبارات التالية:

"يُقدر عدد الذين يعانون حالياً من نقص التغذية بحوالي ٣٥ بالمائة من سكان الإقليم، أي ما يقرب من ٢١٧ مليوناً، ويعيش ٢١٣ مليوناً في بلدان تعاني من دخل منخفض، ونقص الغذاء. وازداد عدد، واتساع، وشدة الطوارئ الراجعة للكوارث الطبيعية (خاصة الجفاف)، والمصائب التي يسببها الإنسان بما فيها الحروب والصراعات الأهلية. وقد أصبحت الحروب والعوامل المرتبطة بها، أخطر سبب وحيد لفقدان الأمن الغذائي في الإقليم، فمثلاً، في البلدان الداخلة ضمن الهيئة الدولية للجفاف والتنمية (الإيجاد) قدر أن حوالي ٤٥ مليون فرد (أي حوالي نصف السكان) يعانون من نقص الغذاء عام ١٩٩٦، وكان ٤٥ بالمائة من هؤلاء من اللاجئين أو المتأثرين بالحرب. وفي عام ١٩٩٤، كان ٢١,٥ مليوناً من بين ٣٢ مليوناً من ضحايا الكوارث في العالم الذين يتلقون المساعدات الطارئة من برنامج الغذاء العالمي، يعيشون في أفريقيا. ومن هؤلاء، كان الثلثان تقريباً، من ضحايا كوارث من صنع الإنسان، موزعين كالتالي: غرب ووسط أفريقيا (٤,٦ مليون)، والقرن الأفريقي (٣,٩ مليون)، وأفريقيا الجنوبية (٥,٦ مليون)."

يقرر سنس (١٩٩٨، ٣) أنه حدثت ١٨٧ حرباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان ١٢٩ (٦٩ بالمائة) منها حروباً داخلية، والبقية حروب بين الدول، وهو يصل إلى الاستنتاج:

"هذا يمثل تطوراً ذا مغزى في طبيعة الحروب، حيث يتحدى الآراء السائدة حول العلاقة بين الدولة والأمن. وكما قلنا من قبل، فإن المفهوم التقليدي عن الأمن

والحرب، يعتبر أن التهديد يأتي من خارج الدولة، أي من خارج حدودها، ولكن المصدر الرئيسي للحرب في نصف القرن الماضي كان أساسه الدول الضعيفة أو المنهارة. والمناطق التي توجد بها دول قوية، تعيش، بصفة عامة في سلام، في حين أن المناطق التي بها دول ضعيفة أو منهارة، حيث تسود أوضاع الفوضى، تعج بالحروب.

ولكنه من الصعب التمييز في أفريقيا بين الحروب الداخلية والحروب بين الدول، فالحروب الداخلية بسبب التطور غير المتوازن، وآليات تقاسم السلطة غير الكافية، كثيراً ما تتورط فيها الدول المجاورة، فميوعة الحدود بين الدول الأفريقية، والاختلاط العرقي فيما بينها، تجعل من شبه المستحيل تحديد إقليم أية دولة أفريقية بدقة. وفي الحروب في جنوب السودان، وأوغندا، وأنجولا، كان هناك بعض الانتقال عبر الحدود إلى دول مجاورة. وفي الصراع بين القوات الثائرة وبين حكومة الرئيس كابيلا في الكونغو الديمقراطية، تورطت بعض الدول المجاورة، وخاصة أوغندا، وزامبيا، وزمبابوي، ورواندا، والسودان، وقد تدخلت جميعها دفاعاً عن مصالح سياسية أو اقتصادية معينة.

وحتى في الحروب بين الدول (مثل الحروب التشادية- الليبية، والإثيوبية- الصومالية، والإثيوبية-الإريترية)، يوجد عنصر عرقي مباشر أو غير مباشر، مثل تورط الجزائر وموريتانيا في الحرب بين البوليساريو والمغرب حول الصحراء الغربية. كذلك حدث تورط مباشر أو غير مباشر لعدد من الدول الأفريقية في الصراعات في أنجولا وموزمبيق، أو بين حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي أثناء نظام الأبارتيد. ومثل آخر على تحول الصراعات الداخلية إلى مواجهة بين الدول، يتمثل في تدخل منظمة إيكواس في الحرب الأهلية في ليبيريا، أو إعادة الحكم المدني في سيراليون. وخلال هذا العقد فقط، حدثت عدة مناوشات على الحدود بين مصر والسودان، ونيجيريا والكاميرون، وجيبوتي وإريتريا، وموريتانيا والسنغال. ويلاحظ كوهين (١٩٩٧، ١٦٥)، الآتي:

"بحلول عام ١٩٩٢، أصبح من الواضح أن أي صراع داخلي في أفريقيا، يمثل تهديداً للسلام والأمن في دول الجوار المباشر بما يهدد بحرب أهلية، وتدفق اللاجئين، وانتقال الأسلحة عبر الحدود، وهي ليست مخاطر صغيرة... والحرب الأهلية، إلى جانب تدمير الأرواح والبنية التحتية، وخلق المجاعات، وتدمير استقرار مناطق

كاملة، تدمر القاعدة الاقتصادية للبلاد، بما في ذلك المصدقية المالية، التي بدونها تمتنع الاستثمارات.

ومن المهم أن نتذكر أن أغلب الحروب الأهلية، والحروب بين الدول في أفريقيا اليوم، هي من بقايا الحرب الباردة، وأن أسلحتها هي من بقايا تلك الفترة، ومن المؤسف أن من فكروا في تدمير أفريقيا خلال الحرب الباردة، وتغذوا ذلك، ما زالوا يشجعون الحقد في أفريقيا ما بعد الحرب الباردة. والواقع أن نتائج هذه الحروب بالنسبة للأمن البشري في أفريقيا مرعبة، على أقل تقدير.

وفي عام ١٩٧٠، كان عدد اللاجئين في أفريقيا مليونين، وفي تقرير المفوض السامي لشئون اللاجئين للأمم المتحدة (١٩٩٥)، جاء أن عدد المحتاجين للمساعدة في أفريقيا بلغ ٨ ملايين، وأن أفريقيا هي القارة التي تثير أكبر القلق لديه، وأن الوضع في بلدان مثل ليبيريا، والصومال، والسودان، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنجولا، تبقى هشة في أحسن الأحوال، وأن جماعات يبلغ عددها مليونين في هذه البلدان ما زالت تلجأ للبلدان المجاورة. ومنذ مايو ١٩٩٨، اندلعت الحرب في سيراليون، وتدفق آلاف اللاجئين إلى غينيا المجاورة، وفي أثناء هذا الصراع، أعيد الآلاف من اللاجئين إلى مالي، وإريتريا، وليبيريا، وغيرها. ويعتقد أن الحرب الدائرة بين إريتريا وإثيوبيا قد شردت حوالي نصف مليون شخص على الأقل. وفي يناير ١٩٩٨، كان عدد اللاجئين في أفريقيا ٣,٤٨ شخص، وهو ربع مجموع اللاجئين في العالم. ومن بين ٢٢,٤ مليون شخص في العالم، مشردين داخل بلدانهم، يوجد ٧,٤ مليون منهم في أفريقيا.

ومن الصعب أن نعزو استمرار الحروب الأهلية لما بعد الحرب الباردة، إلى سبب واحد، ومع ذلك فمن الواضح أن انتهاء الحرب الباردة لم يحقق السلام المنشود. وبالتأكيد ساهم فرض العولمة النيولبرالية في إضعاف الدول، وبالتالي قدرتها وتصميمها على فرض السلام والنظام (توماس وويلكن، ١٩٩٩). ويدل ظهور أمراء الحرب في الصومال، وليبيريا، وسيراليون، وغينيا بيساو، وغيرها، على فشل الدول الأفريقية في حفظ الأمن، وظهور قوات خاصة للقيام بهذه المهمة. ويظهر التحدي الذي يفرضه قيام أنظمة بديلة للأمن على المجتمع المدني، على شكل مزيد من الفقر، والتشرد، وتدمير الحد الأدنى من شروط الأمن البشري.

وحيث إن الأمن العسكري لا يمكن أن يحقق الأمن البشري، فقد عقد الأمور لرأس المال البشري المستنزف، واستخدمه لضمان السيطرة السياسية على مناطق نفوذ



قديمة، أو خلق مناطق جديدة. وعلى سبيل المثال، أدى تضارب المصالح السياسية من داخل المعسكر الغربي، المتحدثون بالإنجليزية ضد المتحدثين بالفرنسية، وإن كان الطرفان ينكران ذلك، إلى تفاقم الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى. كما أدت إعادة خلق أعداء جدد، خاصة الإسلام، إلى إساءة العلاقات بين دول القرن الأفريقي، وتحت تأثير نظرية هنتجتون (١٩٩٦) عن "صراع الحضارات"، اعتبر بعض المحللين الإسلام خطراً يهدد الأمن البشري، مع أن الحضارات لا تتصارع، بل المصالح البشرية هي التي تتصارع.

وباختصار، فإن برامج التكيف الهيكلي التي بدأتها أفريقيا منذ الثمانينيات هي جزء من العولمة النيولبرالية ومحاولاتها لخلق اقتصاد عالمي تسيطر عليه المصالح المالية للشركات العالمية، وهي وحدها، بما لها من نفوذ عالمي، القادرة على تحمل تحديات العولمة النيولبرالية. وهي، في هذا السبيل، تضعف استقلالية الدول الضعيفة، مثل الدول الأفريقية، وتضع عليها ضغوطاً لتخضع لإملاءات المؤسسات المالية العالمية أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشروطها الاقتصادية. وكما تظهر الخبرة الأفريقية، تدمر العولمة النيولبرالية أئمن قيم الأمن البشري، أي الحماية من التهديد بالجوع، والمرض، والقهر، وكذلك الحماية من الانقطاع المفاجئ لنمط الحياة اليومي. وهي تحرم الجماهير من الاستمتاع بأية خيارات في حرية وأمان، كما لا تضمن لهم أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع بالكامل غداً.

#### ٤- مقاومة الجماهير للعولمة النيولبرالية

أدى الانتقال من مواجهة الأزمة الأفريقية إلى مواجهة الأزمة الإنسانية المترتبة على العولمة النيولبرالية، إلى ظهور ثلاثة استجابات على الأقل، وهي:

(١) أخذت جماهير أفريقية كثيرة تتسحب من رعاية مؤسسات الدولة المفلسة، بإعادة اكتشاف آليات الرعاية التقليدية، وذلك بصفة خاصة في المناطق الريفية المنعزلة، التي تخرج، بانعزالها، من دائرة تدخلات الدولة من أجل التنمية.

(٢) كذلك أخذت تتحمل مسئولية مؤسسات الخدمات القائمة (المدارس، وخدمات الصحة، وماء الشرب، الخ)، وتنشئ وحدات صغيرة تحقق دخلاً في استقلال عن الدولة.

(٣) اللجوء إلى أعمال العصيان المسلح، والمقاومة بالعنف، تحت قيادة مغامرين عسكريين، يمنحون بعض الأمل للشباب الساخط في هذه الأيام الصعبة.

وقد تحدثنا في القسم السابق عن هذا الشكل الأخير من أشكال المقاومة، حيث ناقشنا انعدام الأمن البشري في المجتمعات الممزقة بالصراعات المسلحة، لذلك سنقتصر هنا على دور المنظمات المرتبطة بجماعات السكان، وكذلك المنظمات غير الحكومية الأفريقية ذات الطابع الحديث، في محاولاتها لتقديم البديل للعولمة النيو-ليبرالية. لقد اتخذت المقاومة الأفريقية غير الصريحة للعولمة النيو-ليبرالية إطارين مؤسسين هما: أولاً، إعادة اكتشاف المؤسسات الأفريقية التقليدية التي تتولى مسؤوليات التعاون، والعناية الجماعية، والمسؤولية الجماعية نحو أولئك الذين لا يستطيعون العناية بأنفسهم. ثانياً، عن طريق تكوين منظمات مرتبطة بجماعات السكان. وفي حين أن المؤسسات التقليدية ترتبط عادة بالمجتمعات الريفية، فإن المنظمات المرتبطة بجماعات السكان، والمنظمات غير الحكومية، تضم جماعات ومؤسسات مثل روابط الفلاحين، وجماعات الدفاع عن البيئة وحمايتها، ومنظمات الشباب والمرأة، والتعاونيات، والجمعيات الخيرية المستقلة دينية كانت أم علمانية. ويعرف بول وآخرين (١٩٩١) هذه المنظمات غير الحكومية، بأنها جماعات أو هيئات مستقلة عن الحكومة تماماً أو جزئياً، وذات أهداف إنسانية أو تعاونية غير تجارية، وهي أساساً تعمل على التخفيف من المعاناة، والأخذ بيد الفقراء، وحماية البيئة، والقيام بالتنمية المحلية، وسيكون المستفيدون أساساً منها الفقراء وغير المتعلمين، ممن لا يحصلون على المعلومات، أو الاحتياجات الأساسية (بريت ١٩٩٣، ٢٩٢-٣). ونتفق بصفة عامة، مع سميلي (١٩٩٥، ٦٤-٦)، بشأن التفرقة بين المنظمات غير الحكومية، التقليدية والحديثة، من حيث أن الأولى تتبع من قاع المجتمع، في حين أن الأخرى ذات طابع نخبوي، ولكن التمييز في الواقع الفعلي ليس بهذا الوضوح، نظراً لأن هناك الكثير من التكامل والتداخل بين الفئتين، وإن كانت المنظمات التقليدية أكثر عدداً وانتشاراً من الحديثة. ويرى شنايدر (١٩٨٨، ٨٥)، أنه بمجرد احتياج الأمر إلى الحوار مع أطراف خارجية، أو شركاء أجنب، في إطار برنامج مساعدة أو تنمية، فإن هذه الجماعات تتخذ طابع، وتسمية، المنظمات غير الحكومية.

وفي رأينا أن انتشار المنظمات غير الحكومية الحديثة في أفريقيا، يمكن إرجاعه إلى ثلاث أزمات مترابطة وهي: الأزمة الاقتصادية (ويطلق عليها الأزمة الأفريقية)، وأزمة المعاش، وأزمة نظم الحكم.

والأزمة الأفريقية هي أساساً أزمة تنمية، حيث إنه على الرغم من الجهود الصادقة لتحديث اقتصاد القارة، فما زالت أفريقيا صاحبة أقل دخل للفرد في العالم،

كذلك تضم أفريقيا ١٥ من بين ٢٧ بلداً الأكثر فقراً في العالم، وهي ذات تنمية تكنولوجية منخفضة، وعجز في إنتاج الغذاء، وأداء اجتماعي متخلف. وتشعر أغلب الشعوب الأفريقية أن التنمية النيولبرالية تحت إشراف الدولة، مركزية الطابع، وتحرمهم من أية سلطة، وأنها معادية للفقراء، بل وتزيد من حدة الفقر. وقوى من استجابة المنظمات غير الحكومية لهذه المظاهر المتنوعة للأزمة الأفريقية، حالة الفراغ الناشئ من غياب الدولة أو عدم قدرتها على قيادة التنمية، ومناداة العولمة النيولبرالية بإزاحة دور الدولة. ومن المهم ألا ننسى أن للعولمة النيولبرالية كل القسومات السلبية للتنمية الحكومية المشار إليها أعلاه، نظراً لأن مصادر تمويل هذه التنمية تأتي عادة تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولا يمكن الفصل بين أزمة المعاش وبين الأزمة الأفريقية وحالة العداء التي خلقتها بين الدولة والمجتمع المدني، ومن الناحية الأخرى، أدى سخط الجماهير على أداء الدولة، إلى تخليها عن أنشطة تنمية الدولة، بل وانسحابها منها في بعض الأحوال. وبسبب الأزمة الأفريقية، توصلت بعض المجتمعات الأفريقية، إلى أن أغلب الدول الأفريقية مفلسة، وغير قادرة أن تلعب أي دور مجدٍ في التنمية، وبدأت الجماهير تنظم نفسها بعيداً عن مؤسسات الدولة، وداخل المنظمات غير الحكومية المستقلة، والمنظمات القاعدية. وكما وضحنا من قبل، فإن الأمن البشري المتدهور، والظروف الاجتماعية الاقتصادية لأغلب الشعوب الأفريقية، هي نتيجة مباشرة للعولمة النيولبرالية، ولتدخلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إدارة الاقتصادات الأفريقية.

أما أزمة أنظمة الحكم فقد كانت الخلفية للأزمات الأخرى، أي الفوضى السياسية والحروب الأهلية التي فاقمت من أزمات المعاش، والأزمة الاقتصادية. ولا شك أن هذا قد أضعف كذلك من شرعية الدولة، ومن هنا الارتباط الملحوظ بين فقدان المحاسبة، والأتوقراطية، وتخلي الجماهير. والدول الأتوقراطية والشمولية لا يمكن أن ينتظر منها أن تعيد الديموقراطية، أو تحترم حقوق الإنسان، وهنا يبدأ كفاح الجماهير من أجل حقوق الإنسان. وبناء عليه لا يمكن الفصل بين انتشار المنظمات غير الحكومية الأفريقية في مجالات مثل محاربة الفقر، وحقوق الإنسان، والبيئة، في معزل عن كفاح الجماهير من أجل حكم شرعي ومستول.

ويؤدي الخراب الاقتصادي، وأزمات المعاش والحكم، إلى الكثير من المآسي، مثل قتل وتشويه المعارضين السياسيين، وانتهاك حقوق الإنسان، وانهيار نظم الإنتاج،



ير البيئة، والمجاعة والتشريد. وبسبب ذلك أخذت المنظمات غير الحكومية الأفريقية تعمل مستقلة، أو في تعاون مع مثيلاتها، للتخفيف من آثار هذه الأزمات. ويوجد الكثير من الأدبيات بشأن مساهمة المنظمات القاعدية، والمحلية في تخفيف المصاعب الناشئة عن الأزمة الأفريقية (برادرفاند، ١٩٨٩؛ وتشيرو، ١٩٩٢؛ وجونيرانتني ومبيليني، ١٩٩٢؛ وكونروي ولتفينوف، ١٩٨٨). والأمر المشترك بين هذه الدراسات، هو أن المنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية في المناطق الريفية، قد انبثقت عن تقاليد راسخة من التعاون داخل الجماعة، والمساعدة المتبادلة، ومؤسسات السكان المحليين لحماية الحقوق الاجتماعية والسياسية، والحق في المعاش، والحفاظ على البيئة.

ثانياً، يثبت ظهور المنظمات غير الحكومية كقوة اجتماعية وسياسية يعمل لها حساب، أن الدول التي تحكمها تحالفات من الجيش والبيروقراطية، ورجال الصناعة، والعرقيات السائدة، لا يمكن أن تكون حكماً محايداً في كفاح الشعب ضد القهر السياسي، والتدهور الاقتصادي. وفي هذه الأحوال، يمكن الوثوق في الروابط القاعدية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، لأنها تستطيع الاتصال بأكبر عدد من الجماهير المنكوبة. وفقدان ثقة الجماهير في الأنظمة الأتوقراطية قد أفسح المجال للمنظمات المستقلة لكي تصل لأولئك الذين أهملتهم سياسات الدولة ومؤسساتها. ولكن المنظمات غير الحكومية تعرف أنها لا تستطيع العمل بمفردها، ولذلك بدأت تتجمع إقليمياً وعالمياً (توماس وويلكن، ١٩٩٩). وهكذا بدأ تحالف مضاد للعولمة النيولبرالية في الظهور، على أساس مؤسسات جماعية عبر دولية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

ولا يمكن الفصل بين أتوقراطية الدول الأفريقية وبين الطبيعة غير الديمقراطية للمؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، التي فرضت برامج إصلاح اقتصادي سيئة السمعة، أساءت للوضع الاقتصادي بدلاً من أن تحسنه. ونفذ الجيل الأول من قروض صندوق النقد الدولي، وبرامج التكيف الهيكلي في شراكة بين دول أفريقية أتوقراطية وفاسدة، وبين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا الحلف غير المقدس يدفع إلى الاستنتاج أن كراهية الشعوب الأفريقية لهذا النوع من الدول إنما تعود مسئوليته إلى الشريكين. والمشكلة هنا، هي ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية الأفريقية، والمنظمات المحلية قادرة على تحمل صدمة الموجه الثانية للعولمة

النيو-ليبرالية، التي تتحول إلى برنامج تدعمه الحكومات، ويهدف إلى تدمير نفس الحكومات التي تنادي به.

#### ٥- النتيجة

لفهم الآثار المختلفة للعولمة على الأمن البشري، علينا أن نكشف مفهومها حتى ندرك جيداً نتائجها على الطبقات، والنوع الاجتماعي، والمواقع الجغرافية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ودراسة تأثير العولمة على الأمن البشري في أفريقيا، تكشف أن وضع افتراضات عامة قد يؤدي إلى فهم مغلوط، خاصة إذا ما نظرنا إلى العولمة كعملية موحدة في كل مكان وتحقق منافع متساوية للكل. ودراستنا تثبت أن العولمة في أفريقيا قد حققت نتائج سلبية، وأن البلدان التي استفادت من عولمة القرن التاسع عشر، بما في ذلك الاستعمار، هي المرشحة لتكون المستفيدة من عولمة القرن الواحد والعشرين. وحتى في دحل أفريقيا تتعرض الأسواق المالية لمخاطر الاندماج في المجال المالي العالمي، وحتى إذا اندمجت بشكل سليم، فإنها لن تخدم سوى حفنة من اللاعبين المحتملين على المستوى العالمي، والنتيجة النهائية لذلك، خاصة في حالة دولة مقطوعة الرأس، ستكون ضارة بالأمن البشري.

ومن هنا فإن إطلاق التعميمات عن العولمة، أو اعتبارها مجرد إلغاء خصوصية الإقليم، أو أنها توسيع المجال الاجتماعي والسياسي أمام فكرة مجردة اسمها الإنسانية، أو الاعتقاد بأنها ستختفي من تلقاء ذاتها، كل ذلك بعيد عن الحقيقة، ويقود في الاتجاه الخاطئ. وقد تكون العولمة ظاهرة لا فكاك منها، ولكن لا يمكن التعامل معها بنجاح إلا إذا أيقنا أنها غير محايدة، وأنها ليست خارج إطار المجتمع، بل إنها عملية مرتبطة بالقيمة، وأنها مرتبطة بروح العولمة النيو-ليبرالية.

وإذا كانت العولمة النيو-ليبرالية هيكلًا سياسيًا، ومفهومًا مرتبطًا بإيديولوجية معينة، فإنه لا يمكن تفكيكها بمجرد رفضها، أو القول بنسبية نتائجها فتختفي آثارها، وإنما يجب إبراز مفهوم آخر لعولمة اجتماعية، لها ارتباطاتها الإيديولوجية بروح المجتمع المدني كهدف بشري مطلوب، ونحن لا نرفض العولمة في حد ذاتها، ولكننا نرفض نموذجاً معيناً منها، وهو العولمة النيو-ليبرالية. وما ننادي به هو العولمة الاجتماعية، التي يمكن تعريفها بأنها عملية شاملة، يشارك جميع سكان العالم، وخاصة الضعفاء والمهمشين والفقراء، في المكاسب التي تحققها التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مستوى العالم. والعولمة الاجتماعية ذات طابع إنساني، لا

تضحي بالمحتاجين لتحقيق المكاسب لأولئك الذين لا يبدون أي ولاء للإقليم أو لرفاهية الضعفاء والمهمشين. وأحد الالتزامات الاستراتيجية للعولمة الاجتماعية هو المحافظة على الأمن البشري على المستوى العالمي، أي الاهتمام بالضعفاء من أبناء الجنس البشري، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف دون أن نوقن بأن العولمة النيو-ليبرالية تدفعها قوى اقتصادية وسياسية يمكن تغيير تركيبها بإرادة أولئك الواقعيين تحت نيرها. وباختصار، يمكن القول، طبقاً للمعلومات المتوفرة، وفي السياق الأفريقي، إن العولمة النيو-ليبرالية والأمن البشري لا يمكن التوفيق بينهما، وكذلك الحال في أغلب بلدان العالم النامي، بل حتى بالنسبة للجمادير المهمشة في العالم المتقدم، وهذه هي القوى التي يمكنها أن توقف الحرب الصليبية غير المقدسة للعولمة النيو-ليبرالية ضد الأمن البشري.

## المراجع

Acharya, A. 1997. The periphery as the core: The Third World and security studies. In: Critical security studies: Concepts and cases, edited by K. Krause and M. C. Williams. Berkeley: University of California Press.

Addisa, J., and A. Abagaje. 1986. Africa's strategic relationship with Western Europe: The dispensability thesis. In: Africa and Europe: From partition to interdependence, edited by A. Sasay. London: Croom Helm.

African Development Bank. 1998 Africa development report. Oxford: World Bank and Oxford University Press.

Aluko, O. 1982. Africa and the Great Powers. In: Africa and the international political system, edited by T. Shaw and S. Ojo. Lanhan, New York: University Press of America.

Axford, B. 1995. The global system: Economics, politics and culture. Cambridge: Polity Press.

Baran, Paul. 1957. The political economy of growth. London and New York: Monthly Review.



Basu, A., and Stewart, F. 1995. Structural adjustment policies and the poor in Africa: Analysis of the 1980s. In: Adjustment and poverty: Options and choices, edited by F. Stewart. London and New York: Routledge.

Brett, E. A. 1993. Voluntary agencies as development organisations: Theorizing the problem of efficiency and accountability. *Development and Change* 24, no. 2.

Buzan, B. 1995. Security, the state, the New World Order and beyond. In: *On Security*, edited by R. Lipschultz. New York: Columbia University Press.

Cheru, E. 1992. The silent revolution in Africa. London and New Jersey: Zed Press Ltd.

Cohen, J. Herman. 1997. Africa and the superpower: An agenda for peace. In: *Out of conflict from war to peace in Africa*, edited by G. M. Sorbo and P. Vale. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies.

Conroy, C., and M. Litvinoff. 1988. The greening of aid: Sustainable livelihood in practice. London: Earthscan Publications.

Food and Agriculture Organization (FAO). 1996. World conference on food security. Rome: FAO.

Goonerrante, W., and M. Mbilinyi. 1992. Introduction to Reviving local self-reliance: People's responses to the economic crisis in Eastern and Southern Africa. Nagoya: United Nations Centre for Regional Development.

Harvey, R. 1995. The return of the strong: The drift to global disorder. Basingstoke: Macmillan.

Hoekman, B. M., and M. M. Kostecki. 1995. The political economy of the world trading system: From GATT to WTO. Oxford: Oxford University Press.

Huntington, S. P. 1996. The clash of civilizations and the remaking of world order. New York: Simon and Schuster.

McLuhan, Marshall, and Bruce R. Powers. 1994. The global village: Transformations in world life and media in the 27<sup>th</sup> century. New York: Communication and Society.

Mosely, P. 1994. Decomposing the effects of structural adjustment: The case of Sub-Saharan Africa, In: Structural adjustment and beyond in Sub-Saharan Africa, edited by R. Van den Hoven and F. V. Kraaij. London: James Currey.

Paul, S., et al. 1991. Non-Governmental Organizations and the World Bank: Co-operation for development. Washington, D.C.: World Bank.

Pradervand, Pierre. 1989. Listening to Africa: Developing Africa from the grassroots. New York, Westport, Connecticut and London: Praeger.

Salih, M. A. Mohamed. 1994. Introduction to Inducing food insecurity: Perspectives on food policies in Eastern and Southern Africa, edited by M. A.

Mohamed Salih. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies.

\_\_\_\_\_. 1999. The Horn of Africa: Human security in the New World Order. In: Human security in the New World Order: The African experience, edited by C. Thomas and P. Wilkin. London: Lynne Rienner.

Samuel, M. A. 1980. Africa and the West. Boulder, Colorado: Westview Press.

Schneider, B. 1988. The barefoot revolution: A report to the Club of Rome. London: Intermediate Technology Publications.

Sens, Alien, G. 1998. International security in the 21 Century: The challenges confronting the UN. A paper presented at the United Nations Canada Conference on the United Nations and the New Security Agenda, May 8.

Sasay, A., ed. 1986. Africa and Europe: From partition to interdependence. London: Croom Helm. Smillie, Ian. 1995. The alms bazaar - Altruism under fire: Non-profit organisations and international development aid. London: Intermediate Technology Publications.

Stewart, F. 1995. Adjustment and poverty: Options and choices. London and New York: Routledge.

Thomas, C., and P. Wilkin, eds. 1999. Introduction to Human security in the New World Order: The African experience. London: Lynne Rienner

UNDP. 1994. Human development report. Oxford: Oxford University Press.

UNHCR. 1995. Refugees: A Yearly Review, no. 109.

World Bank. 1980. Poverty and human development. Oxford: Oxford University Press.

\_. 1994a. Adjustment in Africa. Oxford: World Bank and Oxford University Press.

\_. 1994b. Towards sustainable development in Africa. Washington, D.C.

World Health Organization (WHO). 1997. The world health report: Conquering suffering, enriching humanity. Geneva: WHO.

Wright, S., and J. N. Brownfoot, eds. 1987. Africa in world politics. London: Macmillan.



## الفصل الرابع

### **مواجهة تحديات الديمقراطية المستدامة أفريقيا الجنوبية في القرن الحادي والعشرين**

جون ك. أوكباري

قسم الدراسات السياسية والإدارية - الجامعة الوطنية - ليسوتو

ترجمة: سعد الطويل

#### **تقديم**

ترتب على الموجة الديمقراطية التي غمرت أفريقيا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، نتائج مختلطة، ففي حين نجحت بعض البلدان في التحول من الأنظمة الأتوقراطية إلى نظم أكثر تعددية، وعقدت منذئذ دورة ثانية من الانتخابات المتعددة الأحزاب، تذبذب البعض الآخر بين الحكم الدستوري والحكم الدكتاتوري. وفي بلدان أخرى، تعمق التوتر بين الدولة والمجتمع أو قامت حروب حقيقية، وتعمقت بذلك، أزمة الحكم فيها. ولا تختلف الصورة في أفريقيا الجنوبية عن ذلك كثيراً، فالحروب في أنجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخراً العصيان المسلح في ناميبيا، قد هددت أو خربت التجارب الديمقراطية في البلاد. وقد أضعفت هذه الاتجاهات موجة الفرح التي رحبت بما أطلق عليه "الاستقلال الثاني" لأفريقيا، بل قد أكدت الصعوبات القائمة في طريق الديمقراطية الثابتة والمستدامة في القرن المقبل.

وسنحاول في هذا الفصل أن نشرح هذه الديناميات، والتحديات الكبرى التي يجب التغلب عليها لاستدامة الديمقراطية، وسنرى كيف أن هذه التحديات تتبع من تجمع

عناصر وتناقضات داخلية وخارجية. وسنحاول أن نثبت أنه، في مقابل حالات شرق وغرب أفريقيا، فإن أفريقيا الجنوبية لديها فرصة أكبر لمواجهة تحديات الديمقراطية، وذلك بفضل التقاء عدد من العوامل، بما فيها الدور القيادي لجنوب أفريقيا. وسنحاول في القسم الأول وضع مفهوم الديمقراطية المستدامة في سياقها العام، عن طريق توضيح مفهومي الديمقراطية والاستدامة. وستعرض القسم الثاني التحديات التي تواجه عملية المقرطة في أفريقيا الجنوبية. ويشرح القسم الثالث ما يدعونا للتفاؤل باستدامة الديمقراطية رغم الصعوبات الكثيرة، أما القسم الرابع فيختتم الفصل بإبراز العناصر البارزة، ويقترح الاستراتيجيات لمواجهة التحديات للديمقراطية في المنطقة.

### ١- الديمقراطية المستدامة

لكي نضع مفهوم الديمقراطية المستدامة في سياقه التاريخي، يجب أن نتعامل مع قضيتين رئيسيتين وهما: الديمقراطية والاستدامة. وهذا التزاوج بين المفهومين منطقي، إذ أن إدخال ممارسات ديمقراطية شيء، وضمان استمرارها دون العودة إلى الممارسات غير الديمقراطية شيء آخر. لذلك سنشرح في هذا القسم المعاني الحديثة للديمقراطية، ثم نعالج موضوع تدعيم الديمقراطية واستدامتها.

### ١/٢ الديمقراطية

خضع مفهوم الديمقراطية منذ أيام اليونان إلى الكثير من التفسيرات المتنافسة، وحتى انتهاء الاتحاد السوفيتي، ظل التعبير محلاً للجدل لأن أية حكومة لم تكن لترضى بأن توصف بأنها غير ديمقراطية، وهكذا فدكتاتوران مثل صدام حسين وفيدل كاسترو يدعيان أنهما ديمقراطيان. وأصدقاء الديمقراطية وأعداؤها يدعون أنهم يحبونها، ولكن هذه الادعاءات المتنافسة تعتبر محاولة لفرض سياقات معينة على مفهوم الديمقراطية. وكثيراً ما تردد الحديث عن الديمقراطية الأفريقية، والديمقراطية الاشتراكية، والديمقراطية البرالية، والديمقراطية الموجهة، والديمقراطية بالتوافق العام، وغيرها كثير (سكلار، ١٩٨٣). ومن السخرية أن كلاً من هذه الأنواع ادعت أنها تمثل أفضل أشكال الحكم. ومنذ انهيار الكتلة السوفيتية، وسيادة الولايات المتحدة والإيديولوجية البرالية، بدأ يحدث التقاء على مفهوم للديمقراطية يرتكز إلى التعبير البرالي. وطبقاً لهنتنجتون (١٩٩١، ٧-٨)، يعتبر أي نظام ديمقراطياً:

بقدر ما يجري اختيار أقوى جهاز جماعي لاتخاذ القرار فيه عن طريق انتخابات دورية، نزيهة، وتنظيفة، يتنافس فيها المرشحون بحرية على الأصوات، ويحق لأغلب السكان البالغين التصويت فيها.

ومن حديث منتجتون نستنتج أن الديمقراطية تتضمن عمليات مثل سياسة المنافسة بين أحزاب متعددة، وانتخابات حرة ونزيهة ومتكررة بانتظام، وفيها مجال لمجتمع مدني، واحترام لحقوق الإنسان وحكم القانون. وعادة يركز أغلب المراقبين على المعايير المشار إليها - العملية الانتخابية، والحقوق الأساسية - بوصفها القسّمات المميزة الأساسية للديمقراطية. ودال، مثلاً (١٩٧١)، يعتبر أن الأنظمة الديمقراطية هي التي تجري انتخابات تتحقق فيها للمعارضة الفرصة أن تتجج وتتولى الحكم. ويرى آخرون منهم شميتس وجيليز (١٩٩٢)، وبيتهام (١٩٩٤) أن تعريف الديمقراطية في إطار العملية الانتخابية فقط، يعتبر شكلياً وإجرائياً أكثر مما ينبغي، وأنه يوحي بأن الانتخابات هي المؤشر الرئيسي للديمقراطية. ومضمون هذا النقد هو أن التعريف الذي يركز على الانتخاب/حقوق الإنسان يبدو أنه يعتبر الانتخابات هدفاً في حد ذاته، وبالتالي يقلل من أهمية مكونات أخرى للديمقراطية، وهي تحكم الناخبين في النواب الذين ينتخبونهم. وهذه الرقابة المدنية، تشمل كذلك القوات العسكرية التي تتسبب في الكثير من عدم الاستقرار في العالم النامي. وهكذا فالتعريف الشامل للديمقراطية يجب أن يشمل عقد انتخابات منتظمة حرة ونزيهة، واحترام حقوق الإنسان، وتعرض المنتخبين للمساءلة. وهكذا، فالطبيعة الديمقراطية لنظام ما يتوقف على الدرجة التي يربط بها أسلوب الحكم بهذه المبادئ (جوزيف، ١٩٩١؛ وأوساجاي، ١٩٩٩).

وعلى المستوى الرسمي، قام الكثير من الدول الأفريقية بعمليات مقرطة أو إعادة مقرطة، وإن كان البعض يسبدي تضسراً من ذلك، فمنذ أواخر الثمانينيات قامت الحكومات الأفريقية، تحت ضغط المجتمع الدولي المانع، بإضافة عناصر ديمقراطية إلى دساتيرها، أو أعادت كتابة تلك الدساتير لتعبر عن التحول باتجاه السياسات الديمقراطية. ولكن إضافة فقرات حماسية عن هذه الحقوق شيء، واستمتاع المواطنين بها في الواقع شيء آخر. وإذا أخذنا ثلاث دول كمثال، وهي كينيا، وغانا، والكاميرون، حيث نجح الحكام الدكتاتوريون قبل الانتخابات في تحويل أنفسهم إلى "ديمقراطيين"، فإن ممارسة هذه الحريات بعد الانتخابات تجري وفقاً لرغبات الرؤساء. فقد استمرت الاتجاهات الأتوقراطية في هذه البلدان، وإن كانت بشكل أقل



ظهوراً، بعد الانتخابات متعددة الأحزاب، فقد استمر إرهاب عناصر المعارضة، كما تتعرض الصحف المعارضة للمضايقات (أكوكباري، ١٩٩٦، ١٧٣-٤). وينطبق على هذا النوع من الأنظمة وصف دياموند (١٩٩٧، ٣) بأنها "ديمقراطيات زائفة"، بما يعني أنها ديمقراطية في الشكل، دون أن تتوفر أية فرصة لإبعاد حكامها الحاليين وأحزابهم عن الحكم.

## ٢/ الاستدامة

تبدأ مرحلة التدعيم بمجرد الانتهاء من الانتقال من النظام الأتوقراطي للحكم إلى الديمقراطية، وعادة ما تكون المحافظة على المكاسب، واستدامتها، أصعب بكثير من الحصول عليها، رغم ما يكتنف ذلك من صعوبة في بعض الحالات. وعندما مرت الموجة الديمقراطية فوق أفريقيا، شك عدد غير قليل من المراقبين في زيف العملية، فهل ينطبق على عملية المقرطة، تشبيه هنتجتون (١٩٩١، ١٢-٣٤)، بأنها مثل موجة مد لا يبقى وراءها على الشاطئ سوى الديمقراطيات الثابتة، في حين تسحب الموجة الآخرين معها عائدة إلى المحيط؟ وهذا السؤال ينطبق بصفة خاصة على بلدان أفريقيا الجنوبية، حيث يوجد الكثير من العوامل التي قد تدمر الديمقراطية أو تهددها. وليست جميع البلدان التي تقوم بتحول نحو الديمقراطية قادرة على المحافظة عليها، فنيجيريا حاولت الانتقال من الحكم الأتوقراطي إلى الديمقراطية، عام ١٩٩٣ ولكنها عادت إلى الممارسات الأتوقراطية فوراً تقريباً.

فماذا نعني إذن بتدعيم الديمقراطية أو استدامتها؟ ومتى يمكن اعتبار الديمقراطية مستدامة؟ تزخر الأدبيات بكثير من المعايير لاعتبار الديمقراطية مدعومة، ونستعرض هنا اثنين من أكثرها قبولاً. والأول هو اختبار الانتخابيين، الذي كثيراً ما يشار إليه بالتعبير "انتقال السلطة"، وهو يقضي، حسب قول هنتجتون (١٩٩١)، باعتبار البلد ديمقراطياً عندما يجري فيه انتخابان متعدد الأحزاب، دون حدوث انقطاع، أو عندما تهزم حكومة منتخبة في انتخابات حرة ونزيهة، ويقبل المهزومون نتائجها. وفي هذا الاختبار يجري التركيز على هزيمة الطرف الموجود في الحكم وقبوله الهزيمة، لأن ذلك دليل على استعداد اللاعبين للقبول بقواعد اللعبة. وعلى الصعيد العملي، هناك شكوك في فاعلية اختبار انتقال السلطة، بل في فساد، حيث لا يقدم أساساً واضحاً ومقنعاً للتخلي. فهو يعتبر أن زامبيا، مثلاً، قد دعمت ديمقراطيتها،<sup>١</sup> في حين يعتبر بوتسوانا، التي احتفظ فيها الحزب الحاكم، وهو حزب بوتسوانا الديمقراطي، بالحكم

منذ الاستقلال من خلال انتخابات متعددة الأحزاب (دو توا ١٩٩٩، ١٩٩٦-٧)، بلداً غير مدعم الديمقراطية، حيث لم تحدث هزيمة للحزب الحاكم، أو انتقال للسلطة. ويعتقد أغلب المراقبين أن ديمقراطية بوتسوانا أكثر استدامة من ديمقراطية زامبيا، بل يعتقد البعض منهم أن الكثير من العوامل، منها التحيز العرقي، وركود الاقتصاد تحت تأثير برامج التكيف الهيكلي، وإفلاس الدولة، تضعف من احتمالات تدعيم الديمقراطية في زامبيا (لونجو، ١٩٩٦). وهكذا، قد يكون اختبار انتقال السلطة مؤشراً مطلقاً على تدعيم الديمقراطية.

والمعيار الثاني الأكثر قبولاً هو اختبار "طول المدة البسيط"، وهنا يعتبر مرور عشرين عاماً من الانتخابات المنتظمة، والمتعددة الأحزاب دون اضطرابات، كافياً لاعتبار الديمقراطية مدعومة، وهذا الاختبار يبرز انتظام عقد الانتخابات دون التركيز على تغيير الأحزاب الحاكمة. وهو مثل اختبار انتقال السلطة، يشير عدداً من الأسئلة، فأولاً تدل الخبرة التاريخية، على أنه كلما طال بقاء النظام في السلطة، كلما قل مستوى التفريق بينه وبين جهاز الدولة، أو بعبارة أخرى، يزداد ميل الحزب الحاكم إلى الابتعاد عن الديمقراطية في هذه الظروف، ويصل في نهاية الأمر إلى ضمور حقوق الإنسان، وتدهور الديمقراطية بدلاً من تدعيمها. وثانياً، فهو لا يتنبأ بالاستعداد المستقبلي لنظام ديمقراطي عند مواجهة المصاعب، فهل سيصمد النظام أمام الصدمات والأزمات دون العودة إلى الممارسات غير الديمقراطية؟ وفي غياب قدر كافٍ من الاضطراب لاختبار قدرة نظام ديمقراطي على الصمود، فإنه يكون مما يدفع إلى الخطأ اعتبار هذا النظام مدعوماً بمجرد أنه استمر لعدد كبير من السنين. وكما يقترح بيتهام (١٩٩٤، ١٦٠-١٦١):

"يمكن اعتبار أن ديمقراطية ما ثابتة عندما يكون لدينا ما يدفع إلى الاعتقاد بأنها قادرة على تحمل الضغوط أو الصدمات دون التخلي عن العملية الانتخابية، أو الحريات السياسية التي تعتمد عليها، بما في ذلك حرية المعارضة".

وإضافة لذلك، فإنه طبقاً لاختبار طول البقاء، فإن أغلب بلدان أفريقيا ستفشل في اختبار الاستدامة، وقد يكون هذا صحيحاً لحد ما، إلا أنه يعتبر ظالماً لبلدان مثل بوتسوانا، وموريشيوس، والسنغال، التي امتدحت كثيراً لعقدها الانتخابات بانتظام، واستقرار النظام فيها دون هزات سياسية كبرى (ساندبروك، ١٩٨٨، ٢٤٣). ونحن، في هذا الفصل، سنعتبر أن الديمقراطية، والاستدامة، يفترضان الجمع بين المعيارين، وهما: عقد انتخابات حرة، ونزيهة، ومتعددة الأحزاب، وكذلك، استدامة هذه

الممارسات الديمقراطية لفترة زمنية طويلة، رغم الهزات. وسنتظر الآن في بعض العوامل التي تحاول عرقلة سير أفريقيا الجنوبية في طريق الديمقراطية المستدامة.

### ٣- تحديثات دعم الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية

#### ٣-١ الأزمة الاقتصادية والفقر

جاء في دراسة كلاسيكية لبريزفورسكي وآخرين (١٩٩٦)، أنه عندما يكون متوسط دخل الفرد في بلد ما في حدود ألف إلى ألفي دولار فإن احتمال أن تنوي الديمقراطية في حدود عام واحد تكون بنسبة ٠,٠٦، وعندما يرتفع متوسط الدخل إلى ما بين ألفين و٣ آلاف دولار، تهبط فرصة زوال الديمقراطية إلى ٠,٠٣، وتهبط إلى ٠,٠١، عندما يكون متوسط الدخل بين ٤ و٦ آلاف دولار للفرد. وبتحويل هذه النسب إلى سنوات، يمكن القول إنه عندما يكون متوسط الدخل أقل من ألف دولار، فإن الديمقراطية ستصمد في المتوسط لمدة ٥-٨ سنوات، وعندما يرتفع متوسط الدخل إلى ألف لألفي دولار، تعيش الديمقراطية لمدة ١٦ سنة؛ ومتوسط دخل ألفين إلى ٤ آلاف، تبقى الديمقراطية ٣٣ سنة، وتستمر لمدة مائة عام عندما يرتفع متوسط الدخل إلى ما بين ٤ و٦ آلاف دولار. وتصل الدراسة إلى أن حظوظ الديمقراطية في البقاء تكون هشة للغاية عندما يكون متوسط الدخل ألف دولار أو أقل، وتصل للنتيجة: "أنه عندما يكون للبلد غنياً بدرجة كافية، ومتوسط دخل الفرد فيه يتجاوز ٦ آلاف دولار في العام، فإن الديمقراطية ستثبت أمام جميع الظروف" (بريزفورسكي وآخرين، ١٩٩٦، ٤٩). وقد وضع ليبميت في دراسة سابقة (١٩٦٠)، الأساس لهذه الاستنتاجات حيث جادل بأن حدة الصراع على توزيع الثروات تكون أقل عندما ترتفع مستويات الدخل، وهذا يساعد على استمرار الديمقراطية.

والعائق الأساسي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية هو الأزمة الاقتصادية، وإذا أخذنا باستنتاجات بريزفورسكي، فإن الكثير من بلدان أفريقيا الجنوبية، باستثناء سيشل (متوسط دخل الفرد ٧٣٦٤ دولار في العام)، لن تحافظ على استدامة ديمقراطيتها. وأغلب دول أفريقيا الجنوبية يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار (سادك، ١٩٩٨، ٢٥).<sup>١</sup> وإضافة إلى زيادة حدة الصراع حول التوزيع، يحرك الدخل المنخفض مجموعة من التطورات المترابطة التي تخرب نظام الحكم، وتهز الاستقرار. والدخل المنخفض يعني احتياج البلد المستمر للاقتراض والمساعدات الخارجية، الأمر الذي يضاعف من عبء الديون. وفي بلدان مثل موزمبيق، وملاوي،



وتتراها حيث يصل الدخل بالكاد إلى ٢٠٠ دولار، ترتفع أرقام الدين الخارجي، وتصل نسبته إلى ٢٠٠ % من إجمالي الناتج القومي، وتصل هذه النسبة في موزمبيق، وهي من أفقر بلدان أفريقيا الجنوبية، إلى ٤٤٤ بالمائة (مبانك ١٩٩٨، ١٦٢).

تقلل الديون، وضرورة خدمتها، من قدرة الحكومات على تحسين ظروف الحياة، وتزيد بذلك، من ضغط الفقر على السكان. ويخرب الفقر عملية تثبيت الديمقراطية من عدة وجوه. <sup>٣</sup> حيث ينشغل الفقراء عادة بمجرد ضروريات البقاء، ولذلك يتخذون موقفاً لا مبالياً من نظم الحكم، وهم لا يعتبرون حقوق الإنسان، مثلاً، من الاحتياجات الضرورية، بل مجرد ترف. واللامبالاة، من ناحية أخرى، تعطي النخبة الحاكمة فرصة لاتباع ممارسات غير ديمقراطية (أكوكباري، ١٩٩٩).

وعلاوة على ذلك، فالفقر يجتذب المغامرين العسكريين الذين يقدمون للجماهير وعوداً جوفاء، ويجتنبون بذلك الفقراء للالتفاف حولهم في انقلاباتهم، وكذلك يدفع الفقر الجماهير إلى حركات احتجاج قد تصل في حدتها إلى تخريب أسس الدولة. كذلك قد يُنظر إلى الدولة على أنها مصدر لتراكم الثروة، تتصارع النخبة السياسية حولها، هذه جميعها من المؤثرات الضارة للاقتصاد الضعيف على استدامة الديمقراطية (سيفيني، ١٩٩٠؛ وبراون، ١٩٩٥؛ وسميث، ١٩٩٢). وهذا أحد التهديدات التي تواجه الديمقراطية الوليدة في جنوب أفريقيا، فالبطالة تخلق الجريمة والعنف، وكلاهما معاد لتطور الديمقراطية. وعندما لا يستطيع الإنسان في بلد يفترض أنه حر السير في الطريق بحرية، فإن هذا دليل واضح على أن الديمقراطية لا تقف على أسس سليمة. والتحدي الأكبر لأفريقيا الجنوبية، هو تنشيط الاقتصاد الوطني، وتخفيض البطالة، والتقليل من حالة الفقر، والمشاكل التي تخلق الجماهير، وبذلك تتجنب تهديد الاستقرار، الذي يتسبب فيه تدهور الاقتصاد.

### ٢-٣ الانشغافات الاجتماعية السياسية

إن مزاج دول أفريقيا الجنوبية، مثل بقية دول أفريقيا، يحمل إمكانية كبيرة لفقدان استقرار الحكومات، فباستثناء ليسوتو وسوازيلاند، فإن بقية بلدان أفريقيا الجنوبية غير متجانسة، وتشمل كيانات عرقية مختلفة يستريب الواحدة منها بالآخر. وفي جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من التشدد بالمصالحة، ومؤسسات التحرك الإيجابي، فإن التوتر العرقي، خاصة بين البيض والسود، واضح للعيان، ويظهر جزئياً في حالات القتل في الريف، والتي أغلب ضحاياها من البيض. <sup>٧</sup> والقتل العشوائي في المزارع، مجرد

مؤشر على التوتر بين البيض والسود، وممانعة بعض مدارس البيض أن تقبل طلبية من السود، والهدوء المشوب بالحذر في بعض المدارس التي تضم أعراقاً مختلفة، مؤشرات على العلاقات الهشة بين الأعراق الرئيسية في البلاد.

وإلى جانب التوترات بين البيض والسود، تتهدد الريب المتباعدة بين الجماعات المختلفة من السود الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وكما لاحظ أساجاي (١٩٩٩، ١٦)، فإن الجماعات التي كانت تتعرض للاضطهاد لم تعد وحيدة التركيب، فالأقليات العرقية مثل للفنداء، والسوثو، والتسوانا بدأت تشعر بالقلق مما يعتبرونه سيطرة الخوزا على سياسات ما بعد الأبارتيد. ولكن هذه المزاعم بسيطرة مجموعات عرقية معينة، ليست قاصرة على جنوب أفريقيا، ولكنها منتشرة في المنطقة. ففي بوتسوانا، تشكو الأقليات العرقية مثل الكالانجا، ولساراما، والكجالاجادي، الذي لا يمثلون مجتمعين أكثر من ٤ بالمائة من السكان، من سيطرة حزب بوتسوانا الديمقراطي الذي يضم في غالبيته المتحدثين بالتسوانا وهم يمثلون ٩٥ بالمائة من السكان. وبالمثل، بالرغم من الاتحاد عام ١٩٨٨ بين حزب اتحاد زمبابوي الأفريقي الوطني (زانو) الذي يسيطر عليه الشونا، مع حزب اتحاد زمبابوي الأفريقي الشعبي (زابو) المنتمي للتندبيلي، فهناك شكوى من سيطرة الشونا، بل وبدلت تظهر تشققات عرقية داخل قاعدة حزب زانو (ب ف). ولم تنجح قدرات الحركة الديمقراطية في زامبيا، في منع الاتهامات بالتحيز لمصلحة البسبا الذين كانوا يمثلون القاعدة الرئيسية لحزب الاستقلال الوطني المتحد حتى وقت قريب (دو توا، ١٩٩٩، ٢١١). والصراعات المتواصلة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقف وراءها مزاعم التوترسي بأن الجماعات الأخرى تهمش محاولاتهم للحصول على نصيبهم العادل من موارد البلاد الاقتصادية والسياسية. وبالمثل، اتهمت الجماعات العرقية في قطاع كابريفي في شمال نامبيا، منذ الاستقلال، الحكومة في وندهورك بالتحيز وتهميشهم. وهذا الإحساس بالاستبعاد يضر بروح الوفاق والحلول الوسط، وهي للمتطلبات الضرورية لثبات الديمقراطية.

وهذا لا يعني أن البلدان المتجانسة عرقياً لا توجد بها اتهامات مشابهة، فحيث لا تنقسم المجتمعات على أسس عرقية، نجد انقسامات على أسس دينية وسياسية، بنفس الدرجة من الخطورة على التماسك الاجتماعي. ففي سوازيلاند نجد الاستقطاب يحدث بين الملكيين، ودعاة الإصلاح، أي أولئك الداعين لسياسة التنافس بين أحزاب متعددة، وكثيراً ما تشتعل التوترات بين هذين النقيضين في فترات الانتخابات. وفي ليسوتو يحدث الانقسام بين الأحزاب المختلفة، وعلى خلفية من الاختلاف بين الكاثوليك

والبروتستانت، مع ميل الملكية للكاتوليك (سيكاتلي، ١٩٩٩)، وخلال ١٩٨٨، حدث صراع سياسي في ليسوتو هدد بتحطيم الديمقراطية الوليدة (مانلوزا، ١٩٩٩)، وكان الخطر الموجه لأمن المنطقة عظيمًا بدرجة دفعت جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية (سادك)، لإرسال قوات حفظ السلام للتدخل (ماكوا، ١٩٩٩). وهكذا تعمل القوى المقسمة، مثل العرق، والقبيلة، والدين، والارتباطات السياسية، على الانعزال، وهي تمثل تحديات لمنطقة أفريقيا الجنوبية في الألفية الجديدة.

### ٣-٣ الصراعات والحروب

وكما تهدد القوى الانقسامية الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية، يزداد خطر هذا التهديد بسبب الصراعات والحروب التي أصبحت تمثل كابوساً دائماً لبعض البلدان. والحرب التي لا تبدو لها نهاية بين الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا)، وبين حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا)، مثل واضح، وكذلك الحرب بين الثوار وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اتخذت هذه الصراعات بين أونة وأخرى أبعاداً فظيعة جداً، وأدت إلى تشرد السكان، وعمليات لجوء وهجرات. وفي بلدان أخرى مثل زيمبابوي، وزامبيا، وملاوي، وليسوتو، ثارت صراعات أقل حدة وضراوة، بين الحكومات وعناصر المعارضة.

وتتعدد الأسباب لهذه الصراعات الداخلية، وكما يقترح مانلوزا (١٩٩٩ب، ٧)، فاهم العناصر تشمل محاولات السيطرة على الدولة ومواردها؛ والصراعات حول الأقاليم؛ وانعدام الشفافية في المجال السياسي؛ والصراع حول الآمال المحبطة بعد مراحل التغيير السياسي؛ والصراع بسبب سيطرة الحزب الواحد. وقد لخص قضية الصراع بالملاحظة التالية: "لم يعد المحرك للصراعات في أفريقيا الجنوبية بعد انقضاء مرحلة الأبارتيد، والحرب الباردة، أية خلاقات أيديولوجية، وإنما تدور الصراعات العنيفة حول الموارد الغنية للمنطقة، بما فيها الماء، والماس، والأخشاب الخ". وينظر أكثر عمقاً، يمكن إرجاع هذه الاختلافات إلى قاسم مشترك، وهو تحيز الدولة في توزيع الموارد المحدودة الاقتصادية والسياسية، وبشكل محدد، يمكن القول إن دولة ما بعد الاستقلال لم تعطِ الفئات الكثيرة المختلفة المكونة لها فرصاً متساوية للحصول على الموارد الاقتصادية والسياسية المحدودة، كذلك لم تعطِ الفرصة للمنافسة النزيهة من أجل هذه الموارد (دورنبوس، ١٩٩٠؛ وليك وروتشيلد، ١٩٩٦؛ وأوكوباري، ١٩٩٨).



وهكذا فبدلاً من إعطاء فرص متساوية للفئات المختلفة المكونة لها داخل حدودها، تصير الدولة على متابعة برنامجها الخاص (وهو في أغلب الأحيان يساوي مصلحة بعض هذه الفئات)، أو تتحول إلى مجرد جهاز تنفيذي لمصلحة بعض هذه الفئات. وهذا يضع الدولة وعناصر المعارضة على طريق التصادم الدائم. وعلى سبيل المثال، فجذور الصراع القائم حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعود إلى سياسة الاستبعاد والتهميش للدكتاتور السابق موبوتو سيسي سيكو، ففي خلال سنوات حكم بيروقراطيته اللصوصية الاثنتين والثلاثين، لم تظهر أية نية للتوزيع العادل لثروات البلاد بين فئاتها المختلفة (سانديروك، ١٩٨٥). ولم يتعلم خليفته لوران كابيلا شيئاً من دروس التاريخ، وسادت خلال حكمه المزاعم بتهميش التوتسي، وأدى السخط بين المكونات الغاضبة إلى تكوين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذي يسيطر عليه التوتسي، والذي يحارب حكومة الكونغو حالياً. وبالمثل، فمع وجود أكثر من تفسير لعدم الوصول إلى تفاهم، فإن نقاعس حكومة أنجولا في التجاوب مع شواغل حركة يونيتا، يفسر جزئياً استمرار الحرب.

وقد انتشرت الصراعات والحروب في أفريقيا الجنوبية بحيث لم تعد مقصورة على أنجولا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، فحتى بعض البلدان التي كانت تتسم بالهدوء مثل ناميبيا، تضطر إلى تبديد الموارد لمحاربة العصيان، فقد انفجر العصيان المسلح في أغسطس في منطقة كابريف في شمال ناميبيا طلباً للاستقلال الذاتي. وتردد أن سبب هذا العصيان هو رفض حكومة ناميبيا أن تمنح سكان هذه الإقليم الحق في تقرير المصير وفقاً لوعده منح لهم عام ١٩٦٤<sup>٧</sup>. وعلى الرغم من أن حكومة ناميبيا قد نجحت في إخماد هذه العصيان، إلا أنه قد يعاود الظهور من جديد حيث إن أسبابه ما زالت قائمة. وقد عاد الهدوء إلى ليسوتو بعد الصراع العنيف عام ١٩٩٨، وقد اتفق بعدها على إجراء انتخابات في أبريل ٢٠٠٠، ويؤمل أن تتعاون الحكومة والمعارضة حتى لا تظهر الخلافات بعد الانتخابات. وهكذا تبدأ الألفية الجديدة والحروب والصراعات والتهديد بالانفصال تمثل شوكة في لحم الديمقراطيات الجديدة في أفريقيا الجنوبية.

### ٣-٤ برامج التكيف الهيكلي والتناقص

وفي حين تكافح المنطقة ضد التهديد بالعنف، يؤدي تنفيذ برامج التكيف الهيكلي المتبناة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في جميع دول أفريقيا الجنوبية تقريباً،

إلى ظهور تحديات جديدة تواجه الديمقراطيات الناشئة في المنطقة، وهي تحديات مرتبطة بطبيعة برامج التكيف الهيكلي ذاتها. فهناك أولاً، إن برامج التكيف الهيكلي بما تتضمنه من إلغاء القيود، والدعم، وتخفيض العملة، والخصخصة، تؤدي إلى معاناة للجماهير، ويحتاج تنفيذها لقدر من الأتوقراطية، وحتى نظام رولنجر في غانا، الذي عُرف بأنه "نجم التفاهم"، قد اضطر لاستخدام قدر كبير من الأتوقراطية لتنفيذ هذه الإصلاحات (كالاجي، ١٩٩٠؛ وأوكوباري، ١٩٩٦ ب). وفي المقابل، نظراً لتأخر حكومة الرئيس كاوندو في استخدام الأتوقراطية مثل رولنجر، واجهت زامبيا صعوبات في تطبيق الإصلاحات، وبسبب رفض الجماهير لرفع الدعم، اضطرت للتخلي عن البرنامج الأول عام ١٩٨٧. وتبين الاحتجاجات العامة ضد حكومة موجابي في زمبابوي مدى إفقار الشعب بسبب تأثير سياسات التكيف الاقتصادي عليه.

ثانياً، وكنتيجة لما سبق، تؤدي برامج التكيف الهيكلي إلى تناقضات تفرض على الدولة أن توازن نفسها على حبل مشدود، فالبرامج تفرض على الحكومات تنفيذ إصلاحات مكروهة شعبياً في مقابل المعونات. وهكذا فالدولة التي تطبق التكيف تجد نفسها في مأزق، فالتقدم للأمام صعب للغاية، والتراجع شبه مستحيل. فكيف يمكن السير ببرامج التكيف الهيكلي للأمام ضد رغبة الجماهير، وكيف يمكن للحكومة التراجع عنها وهي في حاجة ماسة للمعونة الخارجية؟ وهذه المعضلة المعقدة ستنتهي بتدمير الحكم الديمقراطي، لأن ضرورات التنمية الاقتصادية ستفرض على الحكومات اختيار برامج التكيف الهيكلي، وبهذا تتخلى عن مبادئ الديمقراطية.

ثالثاً، والتكيف يضر بالديمقراطية من حيث إنه يضع الدولة في مأزق، فتضطر للاستجابة للمؤسسات المالية الدولية، والمحاسبة أمامها بدلاً من المحاسبة أمام مواطنيها، فالدولة مدينة للمقرضين الدوليين الذين يفرضون عليها تفاصيل السياسات الاقتصادية، بما في ذلك ما يخص كل إدارة من بنود الميزانية الوطنية. ويخشى البعض من أن يكون هذا الفقدان للسيادة، منذراً بعودة فعالية لاستعمار أفريقيا لحساب الوكالات الدولية (مكاندوايسري، ١٩٩٥، ٨٥). وحيث تصدر القضايا الاقتصادية مركز الاهتمام في ظل التكيف، تقع الهيئات الحكومية ذات الصلة بالمالية كوزارة المالية، والبنك المركزي، تحت الإشراف الصريح للمؤسسات المالية الدولية. وهكذا تنعزل القضايا المالية والنقدية عن الممارسات الديمقراطية، بحيث تتعامل وزارة المالية والبنك المركزي مع المؤسسات المالية الدولية دون أن تتقيد بالمجتمع المدني واحتياجاته. وبهذا لا تؤدي برامج التكيف الهيكلي إلى المساس بالديمقراطية فحسب،

وإنما هي تضعف سيادة الدولة كذلك، والديمقراطية لا تكون حقيقية، ودع عنك استدامتها، عندما تكون هناك سياسات معينة خارج نطاق المناقشة والجدل، ومع الأسف، فهذه هي حقيقة الحال التي تواجه دول أفريقيا الجنوبية.

وهناك بعد ثالث في تأثير برامج التكيف الهيكلي على الديمقراطية في منطقة أفريقيا الجنوبية، وهو الدين الخارجي المتنامي. وبصفة عامة، ترتفع ديون بلدان العالم النامي، فخلال المدة بين ١٩٨٠، و١٩٩٥، ارتفعت ديون البلدان الأقل دخلاً من ٥٥، إلى ٢١٥ مليار دولار، وهو ما يساوي ثلاثة أضعاف قيمة صادراتها. ويستمر هذا الارتفاع في الارتفاع، خاصة في أفريقيا، حيث يقف الآن عند الرقم المذهل ٣٤٠ مليار دولار. ويشكو آكسه (١٩٩٦، ١٠٦)، من ارتفاع الدين قاتلاً: لقد بلغت ديون أفريقيا من الارتفاع، وقدرتها على الدفع من الضعف، ما يجعل من الضروري للتوقف عن التفكير في خدمة الدين، بنّ وخفض بعض الديون أو إلغاؤها. وفي أفريقيا الجنوبية، تخصص البلدان الأعلى ديناً، مثل زامبيا، وموزمبيق، وأنجولا، ٣١ بالمائة، و٢٣ بالمائة، و٢٠ بالمائة من قيمة صادراتها، على الترتيب، لخدمة الدين. وتدفع الحاجة للحصول على ديون جديدة لخدمة الديون القديمة، وضرورة التحقق من المصادقية المالية، الدول للسير في فلك للمؤسسات المالية الدولية، بدلاً من الاهتمام بالشواغل الداخلية للمواطنين.

### ٣-٥ ضرورات العولمة

وتزداد شدة الضغوط الناتجة عن برامج التكيف الهيكلي، بسبب تحكيمات العولمة، والتي لا تكتفي بإضعاف سيادة الدولة، بل تؤدي لظهور أزمات جديدة في الحكم. ففي ظل العولمة، أصبحت الأسواق الدولية، والرأي العام الدولي، هما المتخذين الرئيسيين للقرار، وهذا التطور يقيد حرية الدولة، كما يحد من اختياراتها. ويساعد الطريق السريع للمعلومات، على تقييد الدولة، فتسرب المعلومات عن مشاكل تواجه ميزانية بلد ما، مثلاً، تؤدي إلى رفع الأسعار ومعدلات الفائدة في بلدان أخرى، وهذه العوامل الخارجية تؤثر على الاقتصاد المحلي، وفي الوقت نفسه، تحد من قدرة الدولة وأجهزتها، على وضع الحلول الذاتية للأزمة المحلية. وهكذا ففي ظل نظام السوق العالمي، تتحدد الوصفات لعلاج وعكة اقتصادية داخلية، عن طريق أحوال السوق العالمي بدلاً من الهيئات المحلية.



وإضافة لذلك، فالعولمة زادت من أهمية قضايا الاقتصاد، وأصبحت القرارات الخارجية لحكومة ما، تقرر وفقاً للاعتبارات الاقتصادية أكثر من الاعتبارات السياسية. فالدول الأفريقية الغارقة في الديون، والواقعة تحت ضغط برامج التكيف الهيكلي، تؤثر عليها بشدة الحاجة لتلقي المساعدات (أجيما دواه، ودانييه، ١٩٩٤؛ وكراوس، ١٩٩٤)، وكذلك الحاجة لإعادة جدولة الديون. وكنتيجة لذلك فقدت وزارات الخارجية، التي كانت مهمتها العمل كحارس بين مجالات السياسة الخارجية والداخلية، فقدت هذه الوظيفة، وحلت محلها وزارات المالية، والبنوك المركزية. ونتيجة أخرى، هي ظهور مستشارين جدد للسياسة الخارجية، البعض منهم تكنوقراط من البنك المركزي، ولكن الأسوأ من ذلك، الموظفون التابعون للمؤسسات المالية الدولية. ولهؤلاء الأخيرين تأثير كبير على السياسة الخارجية في مواجهة الفاعليات المحلية، لأن التهديد بقطع المساعدات يجبر الدول الأفريقية على الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية. إن استمرار حاجة أفريقيا للمساعدات الخارجية، تعني استمرار التحكم الأجنبي في سياساتها الخارجية والداخلية.

وهكذا فموجة العولمة الحالية، توجه تحدياً كبيراً لأفريقيا الجنوبية، وبكل تأكيد يحوم شبح فقدان الدولة والقوى الديمقراطية للسيطرة الفعلية على اتخاذ القرارات المحلية، ومن باب أولى، على القضايا الدولية.

### ٣-٦ الضغوط البيئية

إن العلاقة بين قضايا البيئة واستدامة الديمقراطية، بصفة عامة، غير مباشرة، وغير بارزة، ولذلك فمن الصعب ملاحظتها، والسبب يعود جزئياً إلى النظر لقضايا البيئة على أنها لا علاقة لها بالسياسة، وبالتالي لا تؤثر على نظام الحكم، ولكن هذه النظرة التقليدية زائفة. ويمكن اعتبار أن قضايا البيئة تؤثر على استدامة الديمقراطية من جهتين على الأقل: أولاً، هناك ارتباط متبادل بين الفقر وتدهور البيئة، وكما جاء في تقرير اللجنة العالمية بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٠، ٢٨):

"كثيراً ما يقوم الفقراء والجوعى بتدمير بيئتهم المباشرة من أجل البقاء، فيقطعون الغابات، وتقوم ماشيتهم بالرعي الجائر في الأراضي المعشبة، ويسرفون في استخدام أراضٍ هامشية، وينتقلون بأعداد كبيرة إلى مدن مزحمة بالسكان. ولهذه التغيرات آثار تراكمية خطيرة بدرجة تجعل من الفقر ولاءً عالمياً رئيسياً."

وتستمر العملية، حيث يزداد فقر هذه الجماعات المفلسة بيئياً بسبب تخريب مصدر إعاشتهم. وهذه الأوضاع خطيرة بصفة خاصة في أفريقيا، حيث يعيش أغلب السكان في المناطق الريفية، وحيث يعتمدون بدرجة كبيرة على الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية كمصدر لمعاشهم. وقد لاحظنا من قبل أثر الفقر على الديمقراطية، ومن المهم أن نضيف أن الإفلاس البيئي، يضاعف من مصيبة الفقراء، ويبعدهم أكثر عن السياسة وعن العملية الديمقراطية.

ثانياً، وأكثر إيلاماً، إن تعثر الديمقراطيات في أفريقيا الجنوبية، راجع جزئياً للصراعات والحروب، فمن ناحية معينة، يمكن القول إن بعض الحروب في المنطقة مرتبطة بالبيئة. ففي أنجولا مثلاً، لا يدور الصراع بين يونيتا والمبلا من أجل السيطرة على الأرض فحسب، بل من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية، أي مناجم الماس الغنية، البترول، وبالمثل، فالسباق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجري، وإن كان بشكل غير معلن، حول الموارد المعدنية. وهكذا، فالأثر السيئ لقضايا البيئة على ثبات الديمقراطية، هو أنها تزيد من حدة الصراعات، خاصة عندما تكون الموارد الطبيعية ناضبة. ولكن، بصفة عامة، تتدخل قضايا البيئة ضمن الصراع الأكثر بروزاً من أجل السلطة، بحيث يصعب التفرقة بين الأسباب البيئية والأسباب السياسية الاقتصادية.

وهكذا، فمع الألفية الجديدة، تواجه أفريقيا الجنوبية، في سعيها نحو دعم الديمقراطية، تحديات ذات ارتباط بيئي. ولكنه من المعتقد، أن أفريقيا الجنوبية ما زالت تمتلك، رغم الظروف السيئة إمكانية تدعيم الديمقراطية. وهي القضية التي سنتحول إليها الآن.

#### ٤- التفاؤل باستدامة الديمقراطية

على الرغم من التحديات، فما زال هناك شعاع من الأمل في تنمية الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية، وهذا التفاؤل مبني على عدة عوامل: أولاً، على أساس الأداء الاقتصادي، فإفريقيا الجنوبية منطقة أفضل نسبياً من شرق أو غرب أفريقيا، مع أن بعض بلدانها أسوأ من ناحية متوسط دخل الفرد، فإحصائيات البنك الدولي تظهر صورة اقتصادية واعدة، ستدعم الديمقراطية في نهاية المطاف.

ثانياً، وبالعكس غرب أفريقيا، حيث أبدى الكثير من الدول معارضة في السير في طريق الديمقراطية، فقد أبدت دول أفريقيا الجنوبية، ربما باستثناء الكونغو تحت حكم

موبوتو، وسوازيلاند، الرغبة في اتباع الأشكال الديمقراطية، وهذا الحماس يدل على وجود الإرادة لدعم الديمقراطية. ونتحفظ بالنسبة للحرب في أنجولا، وإن كان الأمل، أن كلاً من يونيتا ومبلا سيصلان إلى التفاهم لوقف الحرب.

ثالثاً، يمكن أن يسهل وضع جنوب أفريقيا كقوة قائدة عملية تثبيت الديمقراطية في المنطقة، فبعد خروجها من حطام الأبارتيد، ولتاريخها المميز، تبدو جنوب أفريقيا مهيأة للمحافظة على الديمقراطية، وذلك ينعكس في موقفها من المصالحة في البلاد، ورغبتها في تصدير المثل الديمقراطية لبقية المنطقة. ولتأكيد هذه النقطة الأخيرة، فقد انتقدت الملكية في سوازيلاند للبطء في اتخاذ خطوات التحرر السياسي، كذلك حاولت، دون نجاح، أن تقنع الرئيس تشيلوبا، أوائل عام ١٩٩٦، بعدم منع الرئيس السابق كاوندنا من خوض الانتخابات، إعمالاً لحقوق الإنسان. كذلك، طلبت بريتوريا الإفراج عن الرئيس السابق كاوندنا عندما اتهم بالاشتراك في محاولة الانقلاب الفاشل (بريتوريا نيوز، ٩ سبتمبر ١٩٩٧، ٢). كذلك قامت جنوب أفريقيا بدور الوسيط النشط في الصراعات في المنطقة، فقد انغمست بعمق في الصراع في ليسوتو، وإن كان البعض قد جادل بأن تدخلها لم يكن عن إيمان عميق بالديمقراطية، بقدر ما كان لدواعٍ اقتصادية وجيو-سياسية (ماكوا، ١٩٩٩). وبالمثل فمنذ ١٩٩٩، ضاعفت جنوب أفريقيا من جهودها لحل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والصراع الوحيد الذي لم يكن لبريتوريا دور مؤثر فيه هو الحرب في أنجولا.

رابعاً، يمكن لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (سادك) أن تلعب دوراً في دعم الديمقراطية، ومثل بقية المنظمات الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة، تدخلت سادك في حل الخلافات، وإعادة الحكم الديمقراطي، وجهودها في هذا المضمار محدودة. ففي ١٩٩٤، تدخلت المنظمة لمنع انقلاب عسكري في ليسوتو، كما لعبت دوراً مؤثراً في التحولات المثيرة للخلاف في أنجولا وسوازيلاند. كذلك تدخلت سادك عسكرياً، تحت قيادة جنوب أفريقيا، لوقف الصراع في ليسوتو عام ١٩٩٨.<sup>٧</sup> ولكن القرار المبكر بالتدخل العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية عمق الاستقطاب داخل المنظمة.<sup>٨</sup> وهذا الانقسام يهدد مستقبل المنظمة، ولكن إذا تمكنت المنظمة، رغم الصعوبات، من حل الصراع في الكونغو، حتى دبلوماسياً، فإن ذلك سيزيد من مصداقية المنظمة كقوة محافظة على السلام كثيراً.



## ٥- مواجهة التحديات للديمقراطية

من الواضح أن تنمية الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية تواجه تحديات خطيرة في بداية الألفية الجديدة، وكما وضحنا في هذا الفصل، على الديمقراطية أن تتجاوز قسماؤها التقليدية، فتتبنى عمليات وآليات تضمن سيطرة الناخبين على النواب الذين اختاروهم. وكما أوضحنا، فالتحديات الخطيرة التي تهدد استدامة الديمقراطية، تشمل عوامل تعود للظروف المحيطة مثل الأزمة الاقتصادية، والانشقاقات الاجتماعية السياسية، والصراعات والحروب، وبرامج التكيف الهيكلي، والعولمة، والضغط البيئية. وهذه التحديات ذات الطبيعة الداخلية والخارجية، ستعرق ولا شك، دعم الديمقراطية في القرن الجديد.

ومع ذلك، فكما أوضحنا، لا تقضي هذه التحديات على الديمقراطية بالتدهور، بل بالعكس، فعلى الرغم من هذه الظروف السيئة، فهناك دواعٍ للتفاؤل. ومن بين هذه الدواعي، يمكن لجنوب أفريقيا وسادك أن تسندا الديمقراطيات الضعيفة والهشة في المنطقة. كذلك يمكن للتدابير التالية أن تخفف من تأثير التحديات التي تواجه الديمقراطية:

- تحسين الحالة الاقتصادية في المنطقة، وخاصة تخفيض البطالة والفقر،
- تخفيف آثار الانشقاقات الاجتماعية السياسية عن طريق نظم سياسية تؤلف بين الجماعات، وتحافظ على حقوق الأقليات والمعارضة،
- حياد الدولة في الوساطة بين الجماعات المختلفة، وتوزيع الموارد،
- اتخاذ سياسات توقف تدهور البيئة،
- وضع سياسات تمكن أفريقيا الجنوبية من مواجهة تحديات العولمة بنجاح.

## الحواشي

---

(١) جرت أول انتخابات متعددة الأحزاب في زامبيا عام ١٩٩١، حيث انتقلت السلطة من حزب الاستقلال الوطني المتحد إلى فريدريك تشيلوبا والحركة من أجل الديمقراطية التعددية. وقد اعترف كاوندونون اعتراض أو تردد بالهزيمة. وأدت انتخابات ثانية، اعترف المراقبون الدوليون بنزاهتها، إلى احتفاظ الحركة من أجل الديمقراطية بالسلطة. وهكذا نجحت زامبيا في اختبار الانتخابيين وانتقال السلطة.

- (١) الاستثناءات هي: بوتسوانا (٤٩٣٦ دولار)، وموريشيوس (٤١٧٢ دولار)، ونامبيا (٢٠٦٧ دولار)، و جنوب أفريقيا ( ٢٩٨٩ دولار)، وزامبيا (٤٠٢٧ دولار). انظر ساندك، ١٩٩٨، ٢٥.
- (٢) باستخدام مؤشر الحصول على مياه الشرب النقية، والصحة، والصرف الجيد، ومعرفة البالغين بالقراءة والكتابة، فُقد أن ٣٠ بالمائة من السكان في أفريقيا الجنوبية فقراء، ولا يتمتعون بهذه الميزات. وعلى ذلك فالعمر التقديري لهم لا يتجاوز ٤٠ عاماً. (ساندك، ١٩٩٨، ٥٣)
- (٣) جاء في تقرير أصدره اتحاد المزارعين في جنوب أفريقيا، أوائل عام ١٩٩٨، أنه حدث ٢٧٣٠ هجوم على المزارع خلال المدة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، كذلك قال التقرير إن ٦٤٦ فلاحاً، معظمهم من البيض، قتلوا في المدة من ١٩٩٤، إلى فبراير ١٩٩٨. وبتاريخ أغسطس ١٩٩٨ كان العدد قد ارتفع إلى ٥٥٤. ( إلكترونيك ميل أند جارديان، ٢١ أغسطس ١٩٩٨).
- (٤) قال السيد/ميشاكي مويونجو، زعيم جيش تحرير كابرني، في تصريح لمحطة تلفزيون جنوب أفريقية، إن شعب كابرني يحارب من أجل حقوقه الديمقراطية التي داستها حكومة وندهورك بالأقدام لسنوات طويلة. وأعلن تصميم الانفصاليين على "التضحية بحياتهم للحصول على الحرية". (الصندي تايمز، ٨ أغسطس ١٩٩٩، ٢٤)
- (٥) كجزء من التسوية لإنهاء النزاع، وافق مؤتمر ليسوتو من أجل الديمقراطية الحاكم، على تقصير مدة بقائه في الحكم من خمس سنوات لسنتين، حتى تجري انتخابات جديدة أوائل عام ٢٠٠٠، وفي المقابل وافق تحالف المعارضة على التنازل عن مطلبه الأول بحل الحكومة وإقامة حكومة تحالف وطني. وتضمن الاتفاق تكوين هيئة سياسية مؤقتة، مؤلفة من ٢٤ شخصية، لتمهيد الأوضاع للانتخابات العامة التالية.
- (٦) تشترك قوات من زمبابوي، ونامبيا، وأنجولا، في القتال إلى جانب قوات الحكومة، ضد قوات الثوار الذين تساعدهم قوات من أوغندا، ورواندا، وبنينا. ويؤيد أعضاء آخرون في ساندك، بما فيهم جنوب أفريقيا، الوصول إلى حل دبلوماسي لا عسكري.

## المراجع

- Agyeman-Duah and Cyril Daddieh. 1994. Ghana. In The foreign policies of ECOWAS, edited by Timothy Shaw and Julius Okolo. London: Macmillan.
- Ake, Claude. 1996. Democracy and development. Washington, D.C.: The Brookings Institute.

---

Akokpari, J. K. 1996a. Apparent contradictions in between economic and political liberalisation: A case study of debates in Ghana. Ph.D. Thesis, Dalhousie University, Halifax, Canada.

\_\_\_\_\_. 1996b. Structural adjustments in Africa: Rethinking Ghana's "success story". *International Insight* 12, no. 2:23-39.

\_\_\_\_\_. 1998. The state, refugees and migration in Sub-Saharan Africa. *International Migration Review* 36, no. 2: 211-231.

\_\_\_\_\_. 1999. The political economy of migration in Sub-Saharan Africa. *African Sociological Review* 3, no 1: 75-93.

Beetham, D. 1994. Conditions for democratic consolidation. *Review of African Politico/Economy*, no. 60: 157-172.

Brown, M. B. 1995. Africa's choices: After thirty years of the World Bank, Harmondsworth: Penguin.

Callaghy, T. M. 1990. Lost between state and market: The politics of economic adjustment in Ghana, Zambia and Nigeria. In: *Economic crisis and policy choice in the Third World*, edited by M. Joan, 257-319. Nelson Princeton: Princeton University Press.

Current UK and Ireland Headlines. 30 December 1997.

Dahl, Robert. 1971. *Polyarchy: Participation and opposition*. New Haven: Yale University Press.

Diamond, L. 1997. *Prospects for democratic development in Africa*. Stanford: Hoover Institution.

Doombos, M. 1990. The African state in academic debate; Retrospect and prospect. *Journal of Modern African Studies* 28, no. 2: 179-198.

Du Toit, P, 1999. Bridge or bridgehead? Comparing the party systems of Botswana, Namibia, Zimbabwe, Zambia and Malawi. In: *The awkward embrace: One- party domination and democracy*, edited by Hermann Giliomee and Charles Simkins, 193-217. Cape Town: Tafelberg Publishers.

Electronic Mail and Guardian. 21 August 1998.

Huntington, S. P. 199 1a. *The Third Wave: Democratization in the late twentieth century*. Oklahoma: University of Oklahoma Press.

\_\_\_\_\_. 199 1b. *Democracy Third Wave*. *Journal of Democracy* 2, no. 2:12-34.

Joseph, R. 1991. Africa: The rebirth of political freedom. *Journal of Democracy* 2, no. 4:11-24.

Kraus, Jon. 1994. The political economy of African regional policies: Marginality and dependence, realism and choice. In: *The foreign policies of*



---

ECOWAS, edited by Timothy Shaw and Julius Okolo, 245-283. London: Macmillan.

Lake, D. A., and Donald Rothchild. 1996. Containing fear: The origins and management of ethnic conflicts. *International Security* 21, no. 2 (Fall) 41-75.

Lipset, S. M. 1960. *Political man*. London: Heinemann.

Lungu, G. F. 1996. Zambia: Civil society in the aftermath of political transition. Paper presented at the conference on "Consolidating Democracy: What Role for Civil Society?" Cape Town, South Africa, August 14-15.

Makoa, F. 1999. Election dispute and external military intervention in Lesotho. Paper presented at the SARIPS regional conference on "The Lesotho Crisis", Maseru, Lesotho, 5-6 February.

Matlosa, K. 1999a. Conflict and conflict management: Lesotho's political crisis after the 1998 elections. Paper presented at the SARIPS regional conference on "The Lesotho Crisis", Maseru, Lesotho, 5-6 February.

\_\_\_\_\_. 1999b. Globalization and regional security: Southern Africa at the crossroads. Paper presented at the SARIPS annual colloquium on "Peace and Security in Southern Africa: Challenges and Opportunities", Harare, Zimbabwe, 26-30 September.

Mkandawire, T. 1995. Adjustment, political conditionality and democratization in Africa. In: *Democratization processes in Africa: Problems and prospects*, edited by Eshetu Chole and Ibrahim Jibril, 81-99. Dakar: CODESRIA.

Osaghae, E. 1999. Democratization in Sub-Saharan Africa: Faltering prospects, new hopes. *Journal of Contemporary African Studies* 17, no. 1; 5-28. Pretoria News. 9 September 1997.

Prezeworski, A., Michael Alvarez, Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongi. 1996. What makes democracies endure? *Journal of Democracy* 7, no. 1: 39-55.

SADC, 1998. SADC regional human development report 1998. Harare: SAFES Books.

Sandbrook, R. 1985. *The politics of Africa's economic stagnation*. Cambridge: Cambridge University Press.

\_\_\_\_\_. 1988. Liberal democracy in Africa: A socialist-revisionist perspective. *Canadian Journal of African Studies* 22, no. 2: 240-67.

---

Schmitz, G. J., and David Gillies. 1992. The challenge of democratic development: Sustaining democratization in developing societies. Ottawa: North-South Institute.

Sekatle, P. 1999. The political dynamics of the 1998 elections in Lesotho. Paper presented at the SARIPS regional conference on "The Lesotho Crisis", Maseru, Lesotho, 5-6 February.

Sevigny, T. P. 1990. From crisis to consensus: The United Nations and the challenge of development. New York: UN Department of Public Information.

Sklar, R. 1983. Democracy in Africa. *African Studies Review* 26, nos. 3-4: 11-24.

Smith, D. 1992. Conflicts and wars. In *The debt boomerang: How Third World debt harms us*, edited by S. George, 145-148. London: Pluto.

*The Sunday Times* (Johannesburg). 8 and 9 August 1999.

The World Commission on Environment and Development (WCED). 1990. *Our common future*. New York: Oxford University Press.

## الفصل الخامس

### **العولمة والتنمية المستدامة في أفريقيا وضع خمر قديمة في براميل جديدة؟**

---

منايا م. مولنجي، قسم علم الاجتماع- جامعة بوتسوانا  
ومرجريت م. مناي، مركز التعليم المستمر- جامعة بتسوانا  
ترجمة: سعد الطويل

"العولمة أسطورة تتناسب عالماً بلا أوهام، ولكنها تحرمنا من الأمل"  
(هيرست وطومسون، ١٩٩٦، ٦)

#### **١- تقديم**

لا شك أن العولمة أصبحت الكلمة المفتاحية للتسعينيات وما بعدها. ويعرفها جينز (١٩٩٠، ٦٤)، بأنها تعني "تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم بحيث تربط الأماكن المتباعدة بطريقة تجعل الأحداث المحلية تتحدد بناءً على أحداث تقع على بعد مئات الأميال، والعكس صحيح"، وهو يقول بأن العولمة هي نتيجة الحداثة. وهي تعني تنظيم العمليات المختلفة مثل الاتصالات والأعمال على مستوى عالمي، كما تعني "الوعي بالعلاقات المتبادلة بين الناس على الكوكب، والاعتراف بأن الكوكب محدود ومتناه". (بيرلي ١٩٩٦، ٩). وهي تعكس الاتجاه المتزايد للنظر إلى العالم بصفته مكاناً واحداً — أو ما يسميه روبرتسون (١٩٩٢، ٨)، بانضغاط العالم — والوعي المتزايد بأن الإنسانية تعيش في عالم واحد. وترتب على هذا انتشار تعبيرات على هذا النمط في أدبيات العلوم الاجتماعية، مثل المجتمع العالمي، والقرية العالمية، والاقتصاد العالمي، والمواطنة العالمية، وغيرها.



ونحلل في هذا الفصل عملية العولمة، مبرزين صفتين رئيسيتين، أولاً، أن العولمة في حد ذاتها ليست شيئاً جديداً، لأن نشأتها الأولى تكمن في ربط الاقتصادات الأفريقية بالنظام الرأسمالي العالمي عن طريق الاستعمار، ولعل الجديد هنا، هو المفهوم الجديد، والوعسى بعالم واحد. ويتسق مع هذا أن نقرر أن العولمة هي، بصفة عامة، مرحلة جديدة من الاستعمار، وأن الأمر لا يعدو تعبئة خمر قديمة في براميل جديدة، أي أن العولمة تعني مزيداً من القبضة الخانقة للغرب على الاقتصادات الأفريقية. وبهذا المعنى، يمكن اعتبارها المرحلة الثالثة للاستعمار، حيث كانت المرحلة الثانية هي الاستعمار الجديد. ثانياً، وبالنسبة لأفريقيا بالأخص، فإن هدفي العولمة، والتنمية المستدامة، يقفان على خطي تقبض، فنحن نجادل بأنه كما أن الاستعمار لم يحقق أية تنمية للمستعمرات السابقة، فإن مفهوم العولمة لا ينتظر منه تحقيق أية تنمية مستدامة لهذه الأمم المتخلفة. ويؤكد هذا أن عملية العولمة موجهة بحيث تدعم وتقوي نفس القوى، والعمليات، والأبنية، التي عرقلت تنمية أفريقيا تحت حكم الاستعمار. ونحاول في هذا الفصل إثبات هذه الأفكار، ولذلك نبداً الفصل بتلخيص أهداف الاستعمار، وكذلك الملامح الرئيسية للعولمة، ومن هنا نستنتج أن العولمة هي المرحلة الثالثة للاستعمار، وأنها لا تتفق وإنما تتناقض مع التنمية المستدامة.

## ٢- أهداف الاستعمار

تعرف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية (١٩٦٨، ١)، الاستعمار بأنه "فرض الحكم، لمدة طويلة، على شعب غريب، من قبل سلطة تختلف عنه وتخضعه". وكثيراً ما تطور الاستعمار، إلى استيطان سكان البلد الأم، بعد إخضاع السكان المحليين نتيجة الاحتلال بالقوة. ونحن نرى أن الاستعمار عملية تبدأ بغزو شعب ما، وتمر بمرحلة خضوع هذا الشعب للغزاة، ثم تستمر بعد منح "الاستقلال"، باتخاذ شكل جديد يسمى عادة الاستعمار الجديد.

والاستعمار هو أحد النتائج لحدث التاريخي، وهو الثورة الصناعية، الذي واكب ميلاد فكرة الرأسمالية، ولذا فالدافع إليه كان الربح الاقتصادي، أي ما يسميه نابوديري (١٩٨١، ٧) "إمبريالية التجارة الحرة". وبعبارة أخرى، كان التحول الاقتصادي الذي صاحب الثورة الصناعية هو الدافع وراء الاستعمار. فهذه الثورة حولت أسلوب الإنتاج من العمل الفني القائم في المنزل، إلى الاعتماد على العمل "الحُر" الذي لم يعد مرتبطاً بالأرض أو السيد الإقطاعي (نابوديري، ١٩٨١). وطريقة

الإنتاج الرأسمالية الجديدة هذه أدت إلى نقلة في النظرة للتجارة، وأدى التركيز على تنمية الإنتاج ذاتياً إلى تغير النظرة لأراضي ما وراء البحار (نابوديري، ١٩٨١، ٧). وهنا كانت الرأسمالية الأوروبية قد تقدمت إلى مرحلة تدفعها إلى البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها، ومصادر جديدة للمواد الخام (نابوديري، ١٩٨٢). وأدى الجري وراء هذه المصادر، إلى السباق بين القوى الأوروبية نحو أفريقيا الذي انتهى بمؤتمر برلين الدولي في أكتوبر ١٨٨٤، وتقسيمها إلى مناطق نفوذ، ثم استعمارها بالكامل.

وكان هدف الإمبريالية الأوروبية هو إدماج التوابع الأفريقية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو نتيجتها في الوقت ذاته (ريمر، ١٩٨٣، ١٤١). وحول الاستعمار الاقتصادي الأفريقية، مثل غيرها من البلدان النامية، إلى مصدر للخامات، ومواد الطعام، الرخيصة. وطبقاً للأراء الماركسية الجديدة (مثل فانون، ١٩٧٠؛ وروني، ١٩٧٢؛ وفالرشتاين، ١٩٧٤؛ وأمين، ١٩٧٦؛ ونابوديري، ١٩٨١، و١٩٨٢؛ وفرويد، ١٩٨٤)، كان ذلك الإدماج ضرورياً لضمان استمرار أدوات الإنتاج في اقتصاد الدول الإمبريالية. واستمرت هذه العملية في ظل الاستعمار الجديد الذي يتمثل هدفه الرئيسي في حماية المصالح الاقتصادية (والاستراتيجية) للمستعمرين السابقين.

وكانت ممارسات السلطة الاستعمارية تعمل على إقامة أبنية إدارية قوية لتحقيق هدفين، هما إدماج الشعوب الأفريقية في اقتصاد السوق، وتسهيل استغلال هذه الشعوب دون مقاومة تذكر. يقول نابوديري (١٩٨٢)، إن الاستعمار أقام مؤسسات سياسية إدماجية لتقوية قبضته على الشعوب المستعمرة. ولتحقيق ذلك لجأ البريطانيون إلى سياسة مزدوجة، أولاً الاعتماد على الرئيس الأفريقي، وإذا لم يوجد رئيس فلا مانع من خلقه. والرئيس يجب أن يكون شخصية سلطوية، تستطيع اتخاذ القرارات الحاسمة بسرعة، وتحافظ على النظام بفرض الاحترام، بل الخوف (ليونارد، ١٩٩١). وهو يضيف: "لم يشتهروا بالمحافظة على القانون، بل عُرفوا بالصرامة، والشجاعة، والحضور، والقدرة على السيطرة على الحشود" (ليونارد، ١٩٩١، ٢٨). ولم يكن حكم الرؤساء محبوباً، ولكنه استمد القوة من دعم الإدارة البريطانية التي منحتة الشرعية.

وكان الأسلوب الثاني الذي اتبعه البريطانيون لتقوية إدارتهم، هو سياسة "فريق تسد"، وذلك بإيجاد جماعة مهيمنة (أو قبيلة "متميزة")، تحصل على مزايا سياسية واقتصادية خاصة، ودفع المنافسة بين القبائل المختلفة، مع الاحتفاظ بولاء مجموعة واحدة، وقبل كل شيء، منع ظهور أي شعور بالاتحاد قد يهدد المصالح الاستعمارية وحكمها. وعلى سبيل المثال، تمتع بالامتياز، قبائل النجوند في نياسالاند — مالاوي

اليوم (كالنجا، ١٩٨٥)؛ والباجندا في أوغندا البريطانية (روبرتس، ١٩٦٢)؛ والتوتسي في رواندا وبوروندي البلجيكية (برونيه، ١٩٩٥؛ وفاسال أدامز، ١٩٩٤؛ ومازروي وتسايدى، ١٩٨٤)؛ والإيبو في نيجيريا البريطانية (هنت ووكر، ١٩٧٤)؛ والشونا في زيمبابوي (داي، ١٩٨٠). وكانت النتيجة هي شحذ المنافسة بين الجماعات للحصول على الموارد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، المحدودة التي تتحكم فيها الدولة.

### ٣- مكونات العولمة

كما ذكرنا من قبل، فالعولمة مفهوم جديد، يعكس "إحساس الناس بمرحلة تسارع التكامل الاجتماعي بحيث تشمل توثيق الارتباط بين الدول/الأمم" (كيلمنستر، ١٩٩٧، ٢٧٢). ويعتبر منظرو العولمة أن العالم يتجه نحو مرحلة جديدة، أو أنه دخلها فعلاً. يقول هيرست وطومسون "نحن نعيش في عهد تتحكم فيه العمليات العالمية في أغلب مظاهر الحياة الاجتماعية، وتتجه الثقافات الوطنية، والاقتصادات الوطنية، والحدود الوطنية، نحو الاندثار" (١، ١٩٩٦). وقبل أن ندرس كيف تكون العولمة مرحلة ثالثة من الاستعمار، يجب أن نحدد الأشكال المختلفة التي تعبر بها العولمة عن نفسها.

لقد واكبت العولمة انتشار تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي قضت على التباعد الاجتماعي بين المستعمرين ومستعمراتهم السابقة والذي ترتب على التحرر من الاستعمار. فقد حدثت ثورة في الإعلام والاتصال، بسبب التقدم التكنولوجي، جعلت المذيعين ورجال الإعلام يتخطون حدودهم القومية (قاسم، ١٩٩٧). وهكذا، فرغم تباعد المسافات، سهلت تكنولوجيا الإعلام والاتصال التقارب الاجتماعي. وقد لعب التلفزيون، بصفة خاصة، دوراً مهماً في تقديم صورة فورية لأحداث وشعوب بعيدة، وبذلك وسع من مدى الخبرات المحلية. ومع العولمة، لم تعد المسافة ذات أهمية في الالتقاء بين أمم العالم وأجزائه. ويعبر بيرلي عن ذلك ببلاغة بقوله: (١٩٩٦، ٥) إن العولمة قد حولت العالم إلى "مكان موحد، حيث يمكن الوصول إلى كل شخص، وحيث لا يرتبط الشعور بالتقارب بالمسافات المكانية، وإنما بالاتصال الإلكتروني.

والملمح الثاني للعولمة، هو نمو ثقافة مشتركة (بيرلي، ١٩٩٦)، فقد تطور سوق عالمي للموسيقى الشعبية، والسينما، والموضة، ووسائل الترفيه، وغيرها من سلع الاستهلاك. وتساعد هذه الوحدة على تعزيز السيطرة الثقافية عن طريق الاستمرار في عملية قلع جذور التقاليد، والممارسات، وأنماط الاستهلاك للسكان الأصليين، التي بدأت في عهد الاستعمار. وكما يقول بيرلي (١٩٩٦)، فكلما توحدت منتجات الثقافة الشعبية



في كل مكان، وكلما اعتبر الناس أنفسهم أعضاء في جماعة عالمية، كلما ازدادت فرص تأييدهم للمنظمات التطوعية العالمية مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة "السلام الأخضر" الدولية.

ويعود الملمح الثالث للعولمة إلى المجال السياسي، ويمكن أن نتحدث عن قيام هيئات (تنظيمات نضالية، وجماعات ضغط) تركز نشاطها على قضايا المرأة، والبيئة، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، وغيرها من القضايا الاجتماعية. ومن هذه الهيئات التي تنشط على المستوى العالمي: منظمة العفو الدولية، والصليب الأحمر الدولي، وجرين بيس الدولية، والشفافية الدولية. ومن التطورات ذات المغزى بالنسبة لعولمة السياسة، الضغط من أجل الديمقراطية التمثيلية في البلدان النامية، الأمر الذي اشتد بعد نهاية الحرب الباردة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي. وفيما يتعلق بأفريقيا، هناك اتجاه واضح نحو الديمقراطية منذ أوائل التسعينيات (أوتاواي، ١٩٩٧؛ وينتر، ١٩٩٧)، تحت تأثير بلدان الغرب، لا سيما الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والوكالات والهيئات المانحة، والمصلحين الأفريقيين.

والمقرطة تعني التحول إلى نظام حكم ديمقراطي، أي نظام للحكم تعود السلطة العليا فيه للشعب، الذي يمارسها بطريق غير مباشر من خلال نظام تمثيلي، تمنح فيه السلطة لممثلين ينتخبهم الشعب في انتخابات متتابة، حرة، ونزيهة. وفي ظل ديمقراطية تمثيلية حقيقية، يقوم مجتمع إنساني على جهود الشعب ذاته. ويجري قيام نظام ديمقراطي عن طريق انتخابات متعددة الأحزاب، بشكل منتظم (بنكني، ١٩٩٤؛ فان دي فاله، ١٩٩٧). وعلى هذه الحكومة مراعاة الحقوق الاجتماعية، والسياسية، وكذلك الحقوق والحريات المدنية، وحقوق الإنسان (سارنسين، ١٩٩١) لأغلبية السكان. وفي ظل نظام ديمقراطي، يجب أن يختفي الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإعدام خارج نطاق القانون، وأن يتوفر للمواطنين المساواة أمام القانون، والضمانات الدستورية لحقوقهم، وكذلك تجنب النتائج الباهظة للقرارات غير المدروسة لحكام مستبدين.

ومن أهم سمات العولمة، سرعة عملية العولمة الاقتصادية، ولعل هذا أهم سماتها، فهي المحرك نحو العولمة الثقافية والسياسية، وكانت بداية هذه العملية في سنوات السبعينيات المضطربة. ويجادل من يؤيدون هذا الرأي بأن قوى السوق المسيطرة، والشركات متعددة الجنسية حقيقة، قد أصبحت المسيطر الفعلي على ديناميات الاقتصاد العالمي. والشركات متعددة الجنسية لا تدين بالولاء لأي دولة معينة، وتقيم في أية بقعة

من السوق العالمي تحقق مصالحها، وهي حالياً اللاعب الاقتصادي الرئيسي، والمحرك الرئيسي للتغيير (هيرست وطومسون، ١٩٩٦). ويشرح بيرلي (١٩٩٦، ٦) الأمر قائلاً: "ساعدت كفاءة النقل الحديث، وقلة تكلفته، على توافر سلع متماثلة في جميع أنحاء العالم". وواكب هذا: التصنيع والمبيعات على مستوى العالم بأكمله، وذلك بعكس الأوضاع السائدة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان العالم تجمعاً من الاقتصادات الوطنية المرتبطة عن طريق التجارة، وحيث كانت الشركات تنتج أساساً للسوق الداخلي، وبشكل ثانوي من أجل التصدير، وحيث كان الإنتاج يجري داخل الحدود القومية، وحيث كانت الحكومات تحمي للصناعات الوطنية، وتدعمها، وتدافع عنها، وتضع القواعد للتجارة الدولية في المحافل الحكومية الدولية..." (قاسم، ١٩٩٧، ٢٠٤).

يقول هيرست وطومسون (١٩٩٦، ١٩٥): "لقد ظهر اقتصاد عالمي حقيقي، أصبح فيه الاقتصادات "الوطنية" المتميزة، واستراتيجيات إدارة الاقتصاد الوطني غير ذات صلة بشكل متزايد". ويضيفان (١٩٩٦، ١٠) أن إحدى السمات الرئيسية للاقتصاد الدولي حالياً، هي أن "العمليات التي تنقرر على مستوى الاقتصاد الوطني ما زالت سائدة، وأن الظواهر الدولية هي نتائج للأداء المتميز، والمختلف للاقتصادات الوطنية". ولكن العولمة تحاول أن تحرم الأمم من التحكم في هذه العمليات، عن طريق إعطاء الاقتصاد العالمي الاستقلالية، وخلعه من مقره الاجتماعي، بجعل عملية الإنتاج عالمية حقاً.

#### ٤- العولمة: مرحلة ثالثة من الاستعمار

نحن نجادل بأن عملية العولمة ليست جديدة بالمعنى الدقيق، إنما الجديد نسبياً، هو ازدياد وعي الناس بهوية عولمية، والتفكير في إطار عملية عولمية. وفي الواقع أن كلمة "العولمة" ظهرت لأول مرة في قاموس ويبستر عام ١٩٦١، بما يشير إلى "اعتراف صريح في المرحلة الحالية، بالمغزى المتراد للارتباط بين الأحداث والعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم" (كيلمنستر، ١٩٩٧، ٢٥٧). واتساقاً مع هذا المنطق، نعتبر أن عملية الاستعمار، كان لها نتائج عولمية، وأن الشعور المتراد حالياً بانكماش العالم، هو مجرد مرحلة جديدة من الاستعمار. وما قد يميز العولمة كشكل من أشكال الإمبريالية عن الشكل القديم (في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، هو أن القوى الاستعمارية الجديدة لم تعد تتنافس فيما بينها، وإنما تعمل بشكل موحد.

وقيام أوروبا الموحدة، ونهاية الانقسام الأيديولوجي بين الشرق والغرب، دلائل على التقارب بين ما كانت يوماً ما، قوى إمبريالية متنافسة في عصر الاستعمار.

ويمكن اعتبار أن عملية الاستعمار قد أدت إلى عولمة الثقافة، والسياسة، وأهم منهما الإنتاج والتجارة، وحدث هذا عن طريق الربط بين مصير البلدان المتخلفة، وتحركات البلدان المصنعة. وتؤكد نظرية النظام العالمي هذه النظرة، حيث تؤكد على علاقات الاستغلال بين المتقدمين والمتخلفين كنتيجة للاستعمار. وهذه النظرية، التي نادى إيمانويل فالرشتاين (١٩٧٩، ١٩٩١) بها، تحدثت عن تنمية بناء عالم ثلاثي مترابط - مركز، وأطراف أو تخوم، وشبه تخوم - وإيراز مركزية دور الشركات متعددة الجنسية، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود القومية، لفهم الوضع الاقتصادي للبلدان النامية. وهي تنادي بأن العالم الثالث لا يوجد في حالة الفقر بسبب عدم التنمية، وإنما بسبب الاستغلال، واستمرار تحكم العالم الصناعي في شروط التجارة والمالية في أثناء مرحلة الاستعمار الجديد.

وفي رأينا، أن ما يظهر من نموذج النظام العالمي، ما هو إلا عولمة للصناعة والأعمال، وهو ما سنعود إليه فيما بعد. وقد خلقت تحركات مثل إنشاء المزارع لتغذية الصناعات الأوروبية والأمريكية بالمواد الخام، والتدخل في اقتصادات بلدان العالم الثالث لضمان أسواق للسلع الغربية، خلقت اقتصادات مترابطة. يقول فالرشتاين (١٩٩٠)، إن الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، قد رافقه أساساً خلق اقتصاد عالمي، وبناءً عليه يمكن القول إن ما يسمى الاقتصاد العالمي، هو مجرد امتداد للاقتصاد الدولي الذي نشأ في أوائل القرن العشرين بعد ضم المزيد من الأمم واللاعبين الاقتصاديين إلى علاقات السوق العالمي (هيرست وطومسون، ١٩٩٦).

ولفهم كيف تعيد العولمة بناء الاستعمار، يجب أن نفحص مكوناتها أو ملامحها، لنقارنها بأهداف الاستعمار. وأول هذه المكونات هو عولمة الاتصالات، وباستبدال التقارب الاجتماعي بالتلامس الفعلي في عهد الاستعمار، فقد مكنت العولمة، في رأينا، المستعمرين القدامى من استعادة السيطرة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، على المستعمرات السابقة، من أفريقية وغير أفريقية، وتدعيمها. فالمستعمرون السابقون يستطيعون الاتصال بسهولة بأتباعهم السابقين، رغم المسافات التي تفصل بينهم، ويقومون بالكثير من الصفقات الاقتصادية (خاصة الصناعة والتجارة)، والاجتماعية، بل والسياسية معهم. وعلى الرغم من أن المستفيد الرئيسي من عولمة الاتصالات هو عالم الأعمال، وعالم العلم، فإن ترايد الاتصال بين الأفراد عبر الإنترنت يتسع اليوم



للمواطن العائدي (بيرلي، ١٩٩٦). والتوسع في الاتصال عبر الإنترنت، يزيد من فرص انتشار الثقافة الغربية في القارة الأفريقية، وهذا معناه أن يستمر الفرنسيون في تحويل رعاياهم المستعمرين السابقين إلى فرنسيين، كما يستطيع البريطانيون الاستمرار في "تحضير السكان الأصليين" دون الحاجة لاتصال مباشر.

كذلك يمكن القول بأن عملية العولمة تقلل من المسافة الفعلية والنفسية بين القوى الاستعمارية وتوابعها السابقة، ويؤدي الإحساس بانكماش العالم إلى إعطاء المستعمرين السابقين شعوراً بالتقارب والتحكم في ممتلكاتهم السابقة. بل إن المستعمرين السابقين يجدون أنه من المناسب، والأجدى اقتصادياً، أن "يديروا" مستعمراتهم السابقة من مكاتبهم ومنازلهم.

وجادل بعض الدارسين مثل سكوت (١٩٧٧)، وروبريسون (١٩٩٢)، وآرتشر (١٩٩٠)، أن العولمة تختلف تماماً عن التحديث، فسكوت (١٩٩٧، ٣) يقول: "إن مفهوم العولمة لا يعني مجرد مرحلة جديدة من التحديث، أو السير وراء الغرب". وفي حين نتفق مع سكلير (١٩٩١) بأن العولمة لا تعني مجرد الأمركة، إلا أننا نعتقد بأن للفرق بين العولمة والتحديث ليس كبيراً بهذه الدرجة، فالعولمة امتداد للتحديث. وللحديث عن الثقافة العالمية مغزى معين، خاصة عند النظر فيه من وجهة الملكية، ففي رأينا أن ما يسمى ثقافة العولمة هو جوهرياً الثقافة الغربية. أما الثقافة العالمية الحقيقية، فيجب أن تكون حصيلة اندماج ثقافات عالمية مختلفة. ولكن بالنسبة لأفريقيا بوجه خاص، فإن عولمة الثقافة كان معناها أن تغطي الثقافة الغربية على الثقافة الأفريقية، وبناءً عليه، فإن محاولة فرض ثقافة عولمية لا يختلف كثيراً عن مهمة الاستعمار البريطاني في تمدين السكان الأصليين بفرض العادات والممارسات الثقافية البريطانية عليهم، أو سياسة الاستعمار الفرنسي للاستيعاب التي حاولت تحويل الأفريقيين إلى فرنسيين عن طريق تعليمهم قواعد السلوك الفرنسية.

وبالنسبة للمكون السياسي للعولمة، نرى أن الضغط من أجل مقرطة الدول الأفريقية، محاولة متجددة من الغرب لخلق أنظمة من الحكم تساعد على استغلال الموارد الأفريقية (بشرية، وطبيعية)، لمصلحة البلدان الصناعية الغربية. فالغرب يأمل أنه بإقامة أنظمة من الحكم الديمقراطي الشكلي في أفريقيا وغيرها، سيستعيد ما يشبه أشكال الإدارة القوية للاستعمار. أي بعبارة أخرى، أن الحكم الديمقراطي في أفريقيا وغيرها، يُنتظر منه تحقيق التحكم الإداري الذي كان سائداً قبل الصراع من أجل الاستقلال. وبالضغط من أجل الديمقراطية، تأمل القوى الاستعمارية أن تلتف حول

أوضاع عدم الاستقرار السياسي التي ابتليت بها أغلب أجزاء القارة منذ الاستقلال، والتي تهدد فرص اعتصار الحد الأقصى من المكاسب الاقتصادية من المستعمرات السابقة. ومن أهم معوقات الديمقراطية التي يأمل الغرب في إزاحتها، غياب ثقافة الديمقراطية (فريمبونج، ١٩٩٩)، وغياب المؤسسات الديمقراطية (جوردون، ١٩٩٧؛ وبنكي، ١٩٩٧)، بما في ذلك الإطارات الدستورية، وغياب مجتمع مدني قوي، وأحزاب سياسية قوية، وبرلمانات، ونظم قضائية مستقلة، وقوات عسكرية وأمنية ذات كفاءة مهنية (أوتواي، ١٩٩٧؛ وبنكي، ١٩٩٧؛ وهوب، ١٩٩٧).

والمكون الأخير لعملية العولمة هو عولمة الاقتصاد، ونحن نرى أن تدويل الاقتصاد (التجارة، وتحركات رؤوس الأموال، والنظم النقدية)، لا يمثل ظاهرة جديدة، أو فريدة من نوعها. ونحن نتفق مع هيرست وطومسون (١٩٩٦)، في أن مظاهر تزايد تدويل العلاقات الاقتصادية منذ السبعينيات، لا يعني في حد ذاته ظهور هياكل اقتصادية عولمية متميزة، فهما يقرران أن الاقتصاد الحالي المدول، مجرد "واحد من عدد من الحالات للاقتصاد الدولي التي نشأت منذ بدء تعميم الاقتصاد المؤسس على التكنولوجيا الصناعية الحديثة منذ ستينيات القرن التاسع عشر" (هيرست وطومسون، ١٩٩٦، ٢). وظهور هذا الاقتصاد هو الذي أدى إلى استعمار أفريقيا وبقية العالم. وبهذه النظرة، يمكن اعتبار عولمة الاقتصاد محاولة لدفع مفهوم السوق والاقتصاد العالميين اللذين نبتت جذورهما مع الاستعمار، إلى آفاق جديدة.

##### ٥- العولمة والتنمية المستدامة: كشف التناقضات الكامنة

اكتسب تعبير "التنمية المستدامة" وفكرة الاستدامة التي تصاحبه، اهتماماً عالمياً بعد نشر تقرير يرونتلاند (المفوضية العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ١٩٨٧)، وبعد قمة الأرض عام ١٩٩٢، (بارتيلموس، ١٩٩٤). والتعبير يشير إلى "شكل من أشكال التقدم الاجتماعي الاقتصادي يمكن أن يستمر بلا نهاية، دون أن يستهلك الموارد العالمية، أو أن يضعف من قدرة الأنظمة الطبيعية على التعامل مع التلوث" (بيرلي، ١٩٩٦، ١٣١). فهي التنمية التي تغطي احتياجات الأجيال الحالية، دون أن تضر بفرص الأجيال القادمة في تحقيق احتياجاتها هي الأخرى. ولا يجب احتساب التنمية على قدر النمو الاقتصادي الكمي فحسب، وإنما بقدر الفوائد التي يحققها لحياة المواطنين، فالتنمية الحقيقية يجب أن تؤثر إيجاباً على حياة المواطنين، لا مجرد أن

تزيد من ثروة الأمة. فالمشاركون في عملية التنمية، يجب أن يشاركوا في الانتفاع بفوائد التنمية، كما شاركوا في إنتاج تلك الفوائد (جيليز وآخرين، ١٩٩٦).

وسندرس في هذا الفصل، التنمية المستدامة في أفريقيا على مستويين: أولاً، على المستوى الأوسع حيث نفحص بعض العوامل العامة التي تعرقل التنمية. ثانياً، نركز على التناقضات الكامنة في عملية العولمة التي تجعل استدامة التنمية مهمة شاقة بالنسبة لأغلب البلدان الأفريقية.

ولفهم عملية التنمية في البلدان الأفريقية يجب أن نأخذ في الاعتبار المراحل المختلفة التي ميزت العملية، والأشكال المختلفة التي اتخذتها خلال كل مرحلة. أي أن علينا أن نفحص التنمية في عهد الاستعمار، وفي المرحلة التالية للاستقلال، والمرحلة من أوائل التسعينيات وما بعدها.

في المرحلة الاستعمارية، كانت التنمية، على أقل تقدير، غير متوازنة، وتهدف للاستغلال، وكانت تعني تعبئة العمل والموارد الأفريقية لخدمة البلدان الغربية، ولم يقدم إلا أقل القليل لرفع الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للشعوب الأفريقية. ولم يحصل الأفريقيون إلا على الحد الأدنى من التعليم والرعاية الصحية التي تسمح لهم بتحقيق الأهداف الاقتصادية للسلطة المستعمرين، الذين لم يعطوا اهتماماً كبيراً لاستئصال الفقر بين السكان الأفريقيين. وهذا هو ما دفع الدول الأفريقية المستقلة حديثاً إلى اتباع سياسات التنمية المتجهة لتحقيق "الرعاية". فمن أجل ضمان الرعاية الاجتماعية الاقتصادية للشعب، اتبعت بعض الحكومات الأفريقية بعض أشكال الاشتراكية مثل "الاشتراكية الأفريقية" لجومو كنياتا، و"أوجاما" جوليس نيريري، و"إنسانية" كينيث كاوندا. وتعهدت الحكومات الجديدة جميعاً تقريباً، باستئصال الفقر، والجهل، والمرض، وأن توفر مياه الشرب النقية للجميع.

وهناك عدد من العوامل التي تمنع التنمية من التعمق في أغلب البلدان الأفريقية، ومنها النظام الاقتصادي السابق فيها، وغياب تقاليد التنمية، والانهيار الاقتصادي الذي يعم أفريقيا اليوم. أما بشأن النظام الاقتصادي السابق، فيجب أن نلاحظ أن أغلب الأنظمة الأفريقية عند الاستقلال، ضحت بالاستثمار لمصلحة الاستهلاك، فاخترت استراتيجيات للتنمية تركز على تحقيق مكاسب للجماهير، وأصيب أغلب هذه الاستراتيجيات بالفشل، وأغرقت اقتصاد البلدان المعنية في الوحل.

وتنقد أغلب البلدان الأفريقية تقاليد التنمية (على الطريقة الغربية)، ومثل هذه التقاليد ضرورية لتحقيق تراكم الثروة التي يمكن إعادة استثمارها لرفع مستوى معيشة



السكان. وتتجه البلدان الأفريقية نحو العولمة، وهي مكبلة بديون خارجية ومحلية هائلة تستهلك الموارد المحدودة التي كان من المفترض أن تستثمر لتحقيق مناخ الإنتاج الذي يمكن أن يرفع مستوى معيشة الشعب. ويتخذ الموقف أكثر بتفشي الفساد الذي أصاب كل الجهاز السياسي، وجميع مؤسسات المجتمع من عامة وخاصة، حكومية أو غير حكومية (مولنجي ولستيدي، ١٩٩٨، ١٩٩٩؛ وهوب، ١٩٩٧؛ ولوسوبا، ١٩٩٦). والفساد يعرقل تطوير الحكم الجيد، والشفافية، والمحاسبة، وهو يضر بالكفاءة الاقتصادية، ويخنق روح المبادرة المحلية، ويبدد الموارد اللازمة لتثبيت دعائم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحيث يتفاقم الفساد، تكون النتيجة هي الانهيار الكامل للاقتصاد، ولأداء الخدمات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.

وإضافة لغياب تقاليد التنمية في أغلب البلدان الأفريقية، هناك غياب لطبقة أصحاب الأعمال، أو لطبقة متوسطة بشكل عام، فلم تنشأ في أفريقيا طبقة متوسطة يمكنها الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية.

وزاد من تعقيد الوضع، عملية هجرة العقول، إلى جانب تخفيض عدد موظفي الدولة ودخولهم، تحت تأثير برامج التكيف الهيكلي (أوتاواي، ١٩٩٧). ويجب ألا ننسى أن عملية التنمية في أفريقيا ذات توجه أجنبي، حيث تقوم الشركات الأجنبية بتصنيع منتجات تستهلك بعيداً عن البلدان الأفريقية.

وثمة عامل آخر يعرقل قدرة أفريقيا على تكوين طبقة من رجال الأعمال، وهو عامل تجاهلته أدبيات التنمية بشكل كامل، هو عملية الإعالة على المستوى الصغير المستندة إلى المفهوم الأفريقي للعائلة الكبيرة، فمن الشائع في كثير من البلدان الأفريقية أن نجد ٣٠ شخصاً يعتمدون في معاشهم على فرد عامل واحد. ومع أن دارسي أوضاع الإعالة قد تجاهلوا هذه الظاهرة، إلا أننا نعتقد أنها تلعب دوراً كبيراً في تأكيد تخلف التنمية. إذ إنها تخلق إمكانيات للتنمية الذاتية، عن طريق امتصاص الموارد التي كان من الممكن أن توجه إلى الانخار، ومن ثم للاستثمار في مشروعات منتجة. فحل مشكلة الفقر عن طريق توزيع المساعدات لعدد كبير من الأقارب، ضيع على الكثير من رجال الأعمال الأفريقيين المحتملين، فرصة للمشاركة في حل مشكلة الفقر التي خيمت على أغلب بلدان القارة. وهذه المساعدات التي توزع على الأقارب الكثيرين، كان من الممكن أن تتحول إلى استثمارات تخلق فرص عمل، وبالتالي دخلاً لهؤلاء

الأقارب ذاتهم. ولهذا السبب، تستمر الأموال والاستثمارات الأجنبية كالمصدر الوحيد للتنمية.

وهناك معوق آخر للتنمية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا في ظل العولمة، وهو الانهيار الاقتصادي الذي أصاب أغلب بلدان القارة. فاليوم، تواجه معظم البلدان الأفريقية أزمة اقتصادية حادة بلا أمل في تغير سريع يحقق معدلات نمو مرتفعة باستدامة، فأغلب هذه الاقتصادات تكاد تكون لا وجود لها، حيث يسود العجز الفادح، والتضخم المنفلت، وهروب رؤوس الأموال، وانهيار البنية التحتية (فان دي فاله ١٩٩٧). وهي تتصف بتدنى متوسط الدخل الفردي بانتظام، وتدهور خدمات الرعاية الصحية، وارتفاع نسب الأمية، وتزايد إفقار أعداد كبيرة من السكان، وارتفاع خطير في نسب البطالة. وتتعدّد الأزمة في بعض البلدان بسبب تكاليف الانتقال إلى برامج التكيف الييكالي، طبقاً لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وحيث طبقت هذه البرامج، فقد صاحبها هبوط الإنفاق الحكومي على برامج الرفاهية الاجتماعية، مثل الغذاء، والتعليم، والإسكان، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى انكماش القطاع العام، وهو القطاع الأكثر توفيراً لفرص العمل. وانكماش القطاع العام، اتخذ شكل التقاعد المبكر، وتوفير العمالة، ووقف التوسعات، والتعيينات الجديدة.

وقد اقترن تزايد الفقر في أفريقيا بتزايد "الثقافة القدرية" (المرتبطة بالشعور بالإحباط واليأس)، التي تعطل عملية التفكير الإنساني الرشيد، خاصة بين أفقر الفئات. وهي تقلل من الدور الإنساني الفاعل، وتزيد من الاعتماد على القوى الخبيثة. ومن الحوادث ذات المغزى في هذا الصدد، حادث قيام القرويين في أغسطس ١٩٩٩، في أوغندا، بقتل ثلاثة سحرة لطلبهم من عملاتهم تقديم ضحايا بشرية حتى يحققوا لهم الثروة على الفور. ويمكن الإشارة إلى مثال آخر وهو استعانة بعض الجماعات، مثل الأكامبا في كينيا، بالجنس لتحقيق الثروة! وازدياد حالات الفقر، يؤثر كذلك على مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية.

وتزيد بعض خصائص عملية العولمة من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة، فأولاً، كما عمل الاستعمار على تهميش العالم الثالث عامة، وأفريقيا بصفة خاصة، تقوم العولمة بنفس الشيء بعدم إحداث أي نقل للاستثمارات وفرص العمل من البلدان المتقدمة للبلدان النامية. فباستثناء بعض البلدان القليلة حديثة التصنيع، يستمر تهميش العالم الثالث بالنسبة للاستثمار والتجارة (هيرست وطومسون، ١٩٩٦). وفي الواقع،

فإن الاقتصاد الدولي المعاصر، أبعد ما يكون عن "العالمية" الحقيقية، فهو واقع تحت سيطرة العالم المتقدم، خاصة أوروبا الغربية واليابان وشمال أمريكا. وهذه البلدان قد تزايد وزنها النسبي في التجارة والاستثمار في الأعوام الأخيرة (هيرست وطومسون، ١٩٩٦، ١٩٩٦)، وفي تدفقات رؤوس الأموال، ويمكن اعتبارها أعضاء نادي الاقتصاد "العولمي". أما البلدان الأقل نمواً، وحتى تلك الحديثة التصنيع، فلا تمثل إلا نسبة صغيرة جداً من الاقتصاد الدولي، وهي لا تزال تلعب ذات الدور الذي كانت تؤديه في ظل الاستعمار، ولم يتغير موقعها منذ عشرات السنين. أي أنها ما زالت المنتجة للمواد الخام وهي ما زالت تابعة للبلدان المصنعة فيما يتعلق بالأسواق والاستثمار (هيرست وطومسون، ١٩٩٦).

ثانياً، تمثل عولمة الاقتصاد توسعاً وتقوية لعلاقات الاستغلال بين أفريقيا والغرب من خلال الاستعمار، فالمشاركة في الاقتصاد العالمي لا تحدث على قدم المساواة، كما أن السوق العالمي لا يضم فرقاً متساوين. وبعض هؤلاء الفرقاء — البلدان الغنية (وأغلبها من القوى الاستعمارية السابقة) — يتمتعون بأفضلية نسبية على الآخرين، أي البلدان الفقيرة وخاصة البلدان الأفريقية. وفي هذا السوق، تفرض البلدان القوية اقتصادياً أسعار السلع، وشروط التجارة، وهكذا يستمر تعرض البلدان الضعيفة اقتصادياً لاستغلال البلدان القوية. وهكذا فالعولمة لن تحقق أبداً التنمية المستدامة للعالم الثالث عامة، وأفريقيا خاصة، وكل ما قد يحدث، هو ازدياد علاقة التبعية (المركز-التخوم) سوءاً، حسب رأي المنظرين، حيث تتطور البلدان الأوروبية (المركز)، باستغلال المواد الخام التي توفرها البلدان النامية (التخوم).

ومع العولمة، سادت في أفريقيا "عقلية التسول"، أو الشعور بالحاجة إلى الاعتماد على الغرب عن طريق مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمات المساعدة الدولية، مثل وكالة التنمية الدولية الأمريكية، والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل، في الحقيقة، كأماكن لتشغيل بعض العمالة الغربية. وفي ظل هذا الجو من الشعور بالتبعية، أقنعنا الغرب بأننا نحتاج إليهم أكثر من حاجتهم إلينا، مع أنهم يعتمدون على أفريقيا من نواح كثيرة. ولعل الحقيقة هي أن كلا من الطرفين في حاجة إلى الآخر.

وعلاوة على ذلك، فعولمة الأعمال، تعني الاعتماد في التنمية على الشركات متعددة الجنسية، فبفضلها استطاعت الشركات الرأسمالية الضخمة أن تتوسع في نشاطاتها التجارية والصناعية على نطلق العالم بهدف تعظيم الربح، مستفيدة من



العمالة الرخيصة، وغياب القيود المتشددة لحماية البيئة، والسيطرة على أسواق البلدان النامية. وهذا الشكل من التنمية لا يحقق سوى القليل من الفوائد للبلدان النامية، حيث تذهب أغلب الفوائد للبلدان الصناعية، ويستمر مسلسل استغلال البلدان الأفريقية الذي بدأ مع الاستعمار. ولعل الإغلاق المتوقع لمصنع سيارات هيونداي في بوتسوانا، مثال لذلك، فالخاسر في هذه الحالة ليس الشركة الكبرى، وإنما العمال الذين سيفقدون عملهم. ولعل الإغلاق لم يكن الحل الأخير المناسب فيما لو كانت الشركة تهتم حقيقة بمصالح بوتسوانا.

وعلى الرغم من ادعاء أنصار العولمة أنها قد فتحت الطريق لظهور الشركات متعددة الجنسية فإن هذه مبالغة، والشركات متعددة الجنسية العالمية حقاً نادرة نسبياً، وأغلب الشركات الناجحة ما زالت تعمل من قواعد وطنية محددة. وهذا يعكس حقيقة أن التنمية عن طريق الشركات متعددة الجنسية، قد وُضع أساسه في الحقبة الاستعمارية، ولتطويره بلد المنشأ للشركة، وأهدافها الاستغلالية، تجري هذه الشركات نوعاً من تقسيم العمل الدولي، حيث يتخصص كل بلد في صنع أحد مكونات المنتج، وبذلك لا ينتمي المنتج النهائي لأي بلد محدد. وإضافة لذلك تلجأ الشركات لإدخال اسم البلد الذي تعمل فيه في اسمها (مثل شركة التبغ البريطانية الأمريكية، كينيا ليمتد، وشركة ديلمونتي كينيا ليمتد)، وذلك لخلق الشعور بالمحلية لدى المواطنين، وأن الأمر ليس مجرد خدمة مصالح الشركة الأم.

يقول سكيلير (١٩٩١، ١٣١): "إن الهدف المحدد للنظام الرأسمالي المعولم في انعالم الثالث هو تنمية روح الاستهلاك لدى الجماهير دون النظر إلى قدرتها على إنتاج ما تحتاج إليه، وباهتمام غير مباشر بقدرتها على دفع ثمن ما تستهلكه." وهذا مؤشر آخر على أن العولمة الاقتصادية لا ينتظر منها أن تؤدي إلى تنمية مستدامة في أفريقيا. ويمكن القول إن "عقلية الاستهلاك" التي تبشر بها العولمة، إنما هي محاولة لتوسيع دور بلدان العالم الثالث، بما فيها أفريقيا، كأسواق لمنتجات البلدان الصناعية. وعلاوة على ذلك، فالعولمة تضعف من التأثير السياسي للعمال المنظمين، وقدرتهم على المساومة (هيرست وطومسون، ١٩٩٦)، فالأسواق العالمية، والشركات متعددة الجنسية، سيقابلها سوق عالمي للعمل، مفتوح بحيث يستطيع رأس المال المتحرك اختيار الموقع الذي يحقق له أفضل الصفقات من ناحية توافر العمالة وانخفاض أجورها. وهذه النتيجة للعولمة تعني، في رأينا، محاولة جديدة لاستغلال العمل

الرخص في أفريقيا وغيرها في البلدان النامية، وهو تكرار لأهداف الاستعمار لاستغلال العمل الرخيص والمواد الخام الرخيصة.

## ٦- خاتمة

أصبحت العولمة تعبيراً شائعاً في العلوم الاجتماعية، وهي تعبر عن وضع انكمش فيه العالم بفضل تغلب الإلكترونيات على المسافات، وبفضل التقارب الثقافي الذي يعود لصناعة الترفيه العالمية. كما تعني ارتفاع الوعي بالانتماء إلى مجتمع عالمي، وبالتالي تنامي التأييد لمنظمات تطوعية مثل منظمة العفو الدولية، وجرين بيس الدولية.

وهذا الفصل يجادل بأن العولمة لا تمثل جديداً، وإنما هي امتداد للعملية التي بدأت في الحقبة الاستعمارية، واستمرت في عهد الاستعمار الجديد. وعلى سبيل المثال، فالدول الصناعية، بنشرها للشركات متعددة الجنسية في مستعمراتها، وتحويلها لأسواق لها، كانت تبني أساساً نظاماً رأسمالياً عالمياً، وتنتشر ثقافة الاستهلاك العالمية. وهكذا فالحديث اليوم عن اقتصاد عالمي، إنما يعود إلى الحقبة الإمبريالية، كذلك يثبت الفصل أن عملية الاستعمار كانت تهدف، إلى عالمية السياسة والثقافة.

وبعد هدوء الضجة المثارة حول العولمة، ثمة بعض الحقائق التي يجب أخذها في الاعتبار عند البحث عن التنمية المستدامة في أفريقيا، وهي أولاً، أن العولمة، مثل سابقها الاستعمار، ليست الحل لمشكلة التخلف، وخاصة وهي تؤكد نفس أنواع الارتباط الاستغلالي، والهياكل بين الدول الصناعية والبلدان الأفريقية. ثانياً، على أفريقيا، لكي تحقق التنمية، أن تختار الأولويات الصحيحة، فالإكتفاء الغذائي يجب أن يأتي قبل مجرد التفكير في التصنيع. أما مجارة العادات والممارسات الغربية فقد أدت إلى تبني أنواع من الغذاء لا تناسب الطقس في أغلب أجزاء القارة. وقضية الذرة (الشامية) مثال على ذلك: فقبل عملية "التمدين"، لم تكن الذرة من الأغذية الشائعة في أفريقيا، وكان الناس يأكلون الذرة السكرية، والدخن وغيرها من النشويات، إلى جانب أغذية أخرى مثل اللبن، والفول الغني بالبروتينات وزبدة الفول السوداني (تشييفاكاشا، ١٩٩٨).

ثالثاً، على أفريقيا، لكي تحقق التنمية، أن تستفيد إلى الحد الأقصى من أهم مواردها، وهو البشر، وهذا يقتضي تغذية جيدة كأولوية أولى، ويجب وضع حد لاستنزاف العقول الذي أصاب أغلب البلدان الأفريقية.

رابعاً، على جميع البلدان الأفريقية أن تُقدّر الدور المركزي للقطاع الزراعي (سواء الزراعة، أو تربية الماشية) في سعيها وراء التنمية المستدامة. وتدل الدراسات الحديثة أن الدخل من الزراعة يمثل دوراً متناقصاً من الدخل الكلي للعائلات الريفية (هاي، ١٩٩٨)، وكذلك بالنسبة للاقتصاد الوطني لأغلب البلدان الأفريقية. وإذا كانت الصناعة ستتشط على طول القارة الأفريقية، فلا مناص من أن تركز إلى الزراعة.

## المراجع

Amin, S. 1976. Unequal development: An essay on the social formations of peripheral capitalism. New York: Monthly Review Press.

Archer, M. 1990. Theory, culture and the post-Industrial society. In: Global culture: nationalism, globalization and modernity, edited by M. Featherstone. London: Sage Publications.

Bartelmus, P. 1994. Environment, growth and development: The concepts and strategies of sustainability. London: Routledge.

Chipfakacha, V. 1998. Weaning practices in the Kgalagadi District: A KAP survey. In: From food security to nutrition security in Botswana, edited by M.

Mugabe, K. Gobotswang and Holomboe-Ottesen. Gaborone: University of Botswana and University of Oslo.

Day, J. 1980. The insignificance of the tribe in the African politics of Zimbabwe Rhodesia. In: From Rhodesia to Zimbabwe, edited by W. H. Morris-Jones.

Fanon, F. 1970. The pitfalls of national consciousness in Africa. In: Imperialism, and under development: A reader, edited by R. I. Rhodes, 302-322. New York: Monthly Review Press.

Freund, B. 1984. The making of contemporary Africa: The development of African society since 1800. Bloomington: Indiana University Press.

Frimpong, K. 1999. Some pitfalls in Africa's quest for democratic rule and good governance. In: Corruption, democracy and good governance in Africa:



Essays on accountability and ethical behavior, edited by K. Frimpong and G Jacques, 31 -39. Gaborone: Lentswe La Lesedi Publishers.

Giddens, A. 1990. The consequences of modernity. Cambridge: Polity Press.

Gillis, M., D. H. Perkins, M. Roemer, and D. R. Snodgrass. 1996 Economics of development. New York: W. W. Norton and Company.

Gordon, D. F. 1997. On promoting democracy in Africa: The international dimension. In: Democracy in Africa: The hard road ahead, edited by M. Ottaway, 153-164. London: Lynne Rienner Publishers.

Hay, R. 1998. Public spending priorities for better nutrition in Sub-Saharan Africa. In: From Food Security to Nutrition Security in Botswana, edited by M, Mugabe, K. Gobotswang and Holomboe-Ottesen. Gaborone: University of Botswana and University of Oslo.

Hirst, P., and G. Thompson. 1996. Globalization in question: The international economy and the possibilities of governance. Cambridge, MA: Polity Press.

Hope, K. R., Sr. 1997. African political economy: Contemporary issues in development. London: M. E, Sharpe.

Hunt, C, L, and L. Walker. 1974. Ethnic dynamics: Pattern of inter-group relations in various societies. Homewood, Illinois: The Dorsey Press.

International Encyclopedia of the Social Sciences. 1968. Vol. 3 and Vol. 7, edited by David L. Sills. The Macmillan Company and the Free Press.

Kalinga, O. J. M. 1985. Colonial rule, missionaries and ethnicity in the North Nyasa District, 1891-1938. African Studies Review 28, no. 1: 57 -72.

Kassim, H. 1997. Air transport and global ization: A sceptical overview. In: The limits of globalization: Cases and arguments, edited by A. Scott. London: Routledge,

Kilminster, R. 1997. Globalization as an emergent concept. In: The limits of globciliation: Cases and arguments, edited by A. Scott. London: Routledge.

Krymkowski, D. H., and R. L. Hall. 1990. The African development dilemma revisited: Theoretical and empirical exploration. *Ethnic and Racial Studies* 13, no. 3:315-344.

Leonard, David K. 1991. African successes: Four public managers of Kenyan rural development. USA: University of California Press.

Leys, C. 1975. Underdevelopment in Kenya: The political economy of neo-colonialism. Berkley: University of California Press.

Mazrui, A. A., and M. Tidy. 1984. Nationalism and new states in Africa from about 1935 to the present. New Hampshire; Heinemann Educational Books Ltd.

Mulinge, M. M., and G. N. Lesetedi, 1999. The genesis and entrenchment of corruption in Sub-Saharan Africa: A historical and international contextualization. In: *Corruption, democracy and good governance in Africa: Essays on accountability and ethical behavior*, edited by K. Frimpong and G. Jacques, 20-30. Gaborone: Lentswe La Lesedi Publishers.

Mulinge, M. M., and G. N. Lesetedi. 1998. Interrogating our past: Colonialism and the birth and entrenchment of corruption in Sub-Saharan Africa. *African Journal of Political Science* 3, no. 2: 15-28.

Munya, M. M., and M. M. Mulinge, 1999. The centrality of a historical perspective is in the study of modern social problems in Sub-Saharan Africa: A tale from two case studies. *Journal of Social Development in Africa* 14, no. 2: 51-70.

Nabudere, D. 1981. *Imperialism in East Africa: Imperialism and exploitation*. London; Zed Press.

Nabudere, D. 1982. *Imperialism in East Africa: Imperialism and integration*. London: Zed Press.

Osoba, S. O. 1996. Corruption in Nigeria: Historical perspectives. *Review of African Political Economy* 69: 371-386.

Ottaway, M. 1997. From political opening to democratization? In *Democracy in Africa: The Hard Road Ahead*, edited by M. Ottaway, 1-14. London: Lynne Rienner Publishers.

Pinkney, R. 1994. *Democracy in the Third World*. Buckingham: Open University Press.

Prunier, G. 1995. *The Rwanda crisis 1959-1994: History of a genocide*. London: C. Hurst.

Rimmer, D. 1983. The economic imprints of colonialism and domestic food supplies in British tropical Africa. In: *Imperialism, colonialism and hunger: East and central Africa*, edited by R. I. Rotberg, 141-166. Massachusetts, D.C.: Heath and Company.

Roberts, C. 1962. The Sub-Imperialism of the Baganda. *Journal of African History* 3, no. 3:435-450.

Robertson, R. 1992. *Globalization: Social theory and global culture*. London: Sage Publications.

Rodney, W. 1972. *How Europe underdeveloped Africa*. London: Bagle-L'ouverture Publications.

Scott, A. 1997. Introduction - Globalization: Social process or political rhetoric? In: *The Limits of Globalization: Cases and Arguments*, edited by A. Scott. London: Routledge.

Sklair, L. 1991. *Sociology of the global system*. London: Harvester Wheatsheaf.

Serensen, G. 1991. *Democracy, dictatorship and development: Economic development in selected regimes of the Third World*. London: Macmillan Press.

Van de Walle, N. 1997. Economic reform and the consolidation of democracy. In: *Democracy in Africa: The Hard Road Ahead*, edited by M. Ottaway, 15 - 42. London: Lynne Rienner Publishers.

Vassal-Adams, G. 1994. *An agenda for international action - Rwanda*. Oxfam: United Kingdom and Ireland.



Wallerstein, M. I. 1974. *The modern -world system* New York: Academic Press.

\_\_\_\_\_. 1990. Societal development or development of the world system? In: *Globalization, Knowledge, and Society*, edited by Martin Albrow and Elizabeth King, 157-171. London: Sage Publications.

Widner, J. A. 1997. Political parties and civil society in Sub-Saharan Africa. In: *Democracy in Africa: The Hard Road Ahead*, edited by M Ottaway, 65 -82. London: Lynne Rienner Publishers.

World Commission on Environment and Development. 1987. *Our common future. The Brundtland Report*. Oxford: Oxford University Press.

Yearley, S. 1996. *Sociology, environmentalism and globalization: Reinventing the globe*. London: Sage Publications.

## الفصل السادس

### **العولمة والقدرة التنافسية للشركات الأفريقية**

كرانمار روتيهندا

كلية التجارة والإدارة- جامعة دار السلام- تنزانيا

ترجمة: سعد الطويل

#### **١- تقديم**

مر الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي بعدد من التغيرات الأساسية خاصة في مجال التجارة الدولية، فقد ارتفعت معدلاتها، وزاد معدل التفاعل الاقتصادي بين شعوب البلدان المختلفة، مما أدى إلى تغير كفي في العلاقة بين الدول، والاقتصادات الوطنية، والمؤسسات الدولية، ومؤسسات الأعمال. وحدث هذا التحول نحو عولمة الاقتصاد العالمي، كنتيجة لخمس أحداث رئيسية: نهاية الشيوعية والحرب الباردة بين حلفي الناتو ووارسو؛ ووضع قواعد جديدة للتجارة العالمية كنتيجة لجولة أوروجواي للجات، ولمنظمة التجارة العالمية؛ وبرامج التكيف الهيكلي؛ والتقدم المذهل لتكنولوجيا الاتصال؛ ونمو الشركات متعددة الجنسية.

وزاد اختفاء الشيوعية من الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية، من سرعة العولمة، بفتح أسواق أوروبا الشرقية التي كانت بمعزل عن المنافسة العالمية. وساعدت هذه التطورات على حدوث التوافق العالمي على تحرير التجارة، فانتهت جولة أوروجواي للجات بإنشاء منظمة التجارة العالمية، التي تضمن حرية التجارة عن طريق زيادة الشفافية في السياسات التجارية للدول. وقد خلقت هذه الاتفاقات الظروف لمزيد من تحرير التجارة، وضمان الاستقرار في العلاقات التجارية الدولية، ومشاركة

المزيد من البلدان في الاقتصاد العالمي. كذلك زادت من مجالات وصول الشركات للأسواق الدولية، وحماية حقوق الملكية الفكرية لها.

كذلك لعبت برامج التكيف الهيكلي، التي دفع إليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل نمو الناتج المحلي الإجمالي، دوراً في تطور العولمة. وقد استلزمت برامج التكيف الهيكلي تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود على الأسواق المالية، وسوق العمل في الداخل، وترشيد الضرائب، وخصخصة الشركات الحكومية، وتخفيض تدخل الدولة. وأدى تحرير التجارة الخارجية عن طريق خفض التعريفات الجمركية أو إلغائها، وإلغاء دعم الصادرات، إلى فتح هذه الأسواق أمام الواردات الأجنبية الرخيصة، وبذلك زادت من ضراوة المنافسة الخارجية. وشجعت خصخصة الشركات الحكومية، وخفض التدخلات الحكومية، وتحرير الأسواق المالية، الشركات الأجنبية على دخول تلك الأسواق بشراء الشركات التي خصصت.

وساعد النمو المذهل لتكنولوجيا الاتصال والإعلام على التفاعل بين الشعوب بغض النظر عن المسافات الجغرافية، فالتكنولوجيا والأخبار تتدفق بلا عائق عبر الحدود الوطنية، وتنمو الأسواق للمنتجات المختلفة في كل مكان في العالم، وتتشابه احتياجات الزبائن بسبب تداخل الثقافات. ونمت الشركات متعددة الجنسية، والاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل كبير خلال العقد الماضي.

وعلى الرغم من أن العولمة قد وفرت للبلدان المختلفة الحرية في اختيار الاستراتيجيات التي تسمح لهم بالاستفادة مما يدعم قدراتهم التنافسية، وفي الأسواق التي يختارونها، فإن أغلب البلدان النامية، وخاصة الأفريقية، لم تتمكن من الاستفادة من الفرص التي أتاحتها هذه العملية. وفي أفريقيا بالذات، لم تحقق العولمة التغير المطلوب في هياكلها الاقتصادية، بل ربما تكون قد زادت ضعفها. ويشار إلى عدد من العوامل بصفتها المتسببة في نقص القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية، ومنها: السياسات الاقتصادية الكلية غير المناسبة، الميل ضد التصدير، السياسات الضريبية التي تعرقل التصدير، غياب التكنولوجيات المتقدمة، وطرق الإنتاج العتيقة، وهياكل التوزيع والتسويق غير المتطورة، ونقص العمالة الماهرة، والبنية التحتية المتخلفة، والبيئة غير المناسبة، وغياب آليات التمويل القادرة (ECA، ١٩٩٩).

وعلى الرغم من أن العولمة قد شجعت الباحثين في الأعمال الدولية على دراسة دور الشركات في الأسواق العالمية، فإن أغلب البحوث في هذا المجال قد ركزت على دور الشركات متعددة الجنسية الكبرى، مع إهمال دور الشركات في البلدان النامية، بل



قد جادل البعض بأن الشركات الأفريقية ليس لها دور ذو مغزى في السوق العالمية. وعلى هذا الأساس، فليس أمام الشركات الأفريقية إلا الاستسلام والبيع للشركات متعددة الجنسية، وبناءً عليه سارعت البلدان الأفريقية ببيع شركاتها للشركات متعددة الجنسية، بافتراض أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا تستطيع البقاء في وجه المنافسة العالمية المتصاعدة.

وسنحاول في هذا الفصل مد الثغرة للمشار إليها أعلاه، بالتركيز على القدرة التنافسية للشركات الأفريقية في السوق العالمية. وبالتحديد، سنحاول هنا معالجة قضية وضع الشركات الأفريقية الاستراتيجية في السوق العالمي بما يخدم مصالحها.

## ٢- الخيارات الاستراتيجية للشركات الأفريقية في السوق العالمي

والإطار الذي اخترناه لتحليل القدرة التنافسية للشركات الأفريقية في هذا الفصل، هو صورة الشركة على أساس الموارد، ونظرية الشبكة/التفاعل للتسويق الصناعي (انظر الشكل رقم ١). وقد وردت صورة الشركة على أساس الموارد، أصلاً في نظريات الربح والمنافسة كما وردت في كتابات ديفيد ريكردو، وجوزيف شومبيتر، وفيليب سلزنيك، وإدبث بنروز، وألفريد تساندر (ولبحث أكثر تفصيلاً، انظر فوس، ١٩٩٨). وقد أدمجت هذه الأبحاث مع اقتصاديات التنظيم، ونظريات التنظيم، لوضع أساس متين لاستراتيجيات النمو. وفي عام ١٩٨٤، ظهر مقال بيرجر فيرينفيلد المعنون: "صورة الشركة على أساس الموارد"، ودراسة ريتشارد روميلت المعنونة: "نحو نظرية استراتيجية للشركة"، وعلى أساسهما ظهرت هذه النظرية بشأن الاستراتيجية، بشكل يجتذب مديري الشركات.

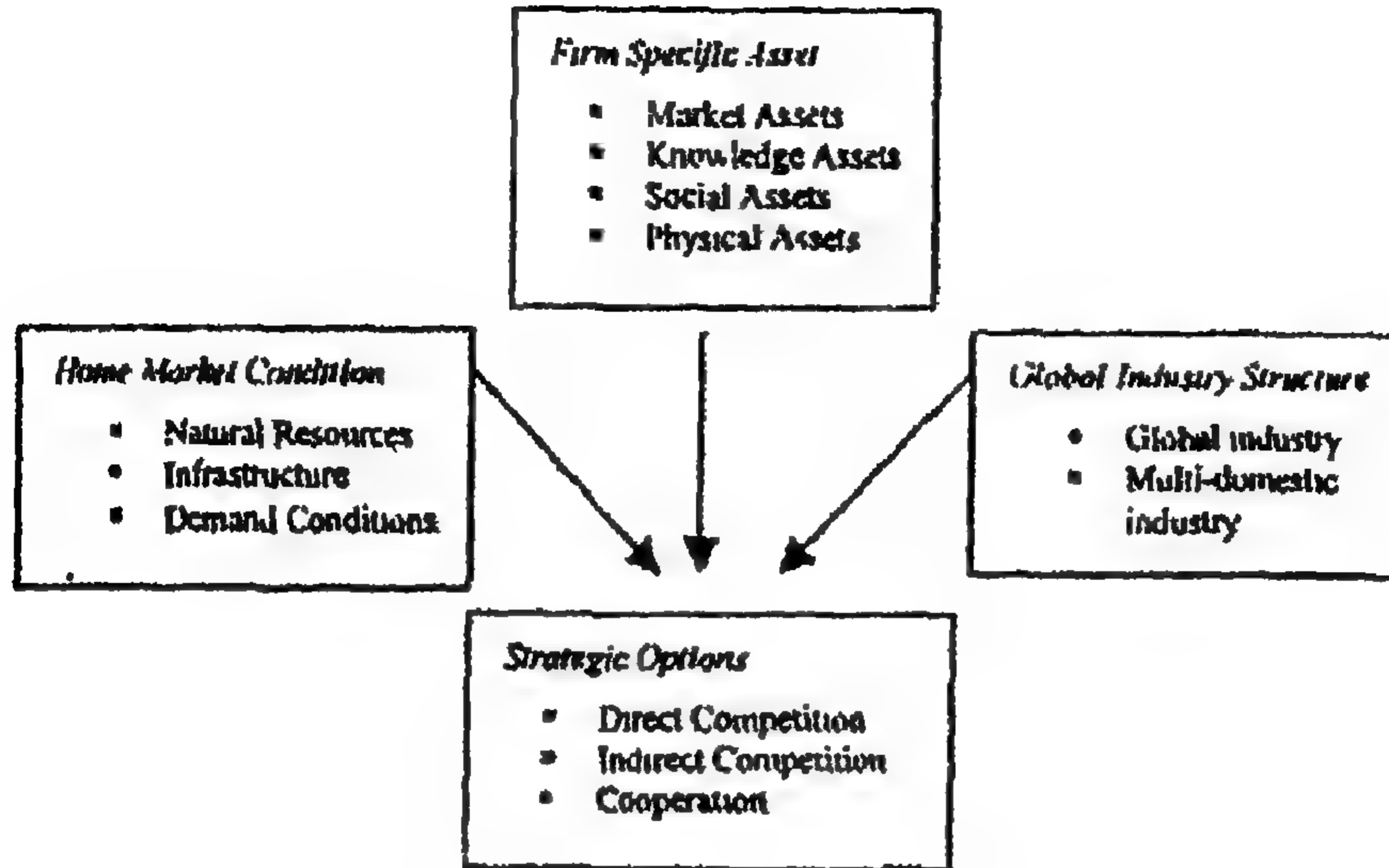
وتنطلق صورة الشركة على أساس الموارد، من الفرض بأن القدرة التنافسية للشركة مبنية على مجموعة موارد الشركة لا على السوق المتوفر لمنتجاتها، وهناك أربعة افتراضات أساسية: أولاً، أن هناك اختلافات أساسية بين الشركات فيما يتعلق بالموارد التي تسيطر عليها واللازمة لتحديد استراتيجيتها. ثانياً، وهذه الاختلافات ثابتة لحد كبير. ثالثاً، أن الاختلافات بين ما تمتلكه الشركات من موارد، تؤدي إلى اختلافات في الأداء. وأخيراً، أن الشركات تعمل على رفع أدائها الاقتصادي إلى الحد الأقصى. وهذا يعني أن الشركات يمكن أن تحسن أداءها بتجميع، أو امتلاك موارد معينة. فهي تركز الاهتمام على خلق واستمرار القدرة التنافسية على أساس الموارد المتاحة للشركة.

ولكي تحقق موارد شركة ما ميزة تنافسية، يجب أن تستوفي أربعة معايير أساسية، وهي: التنوع، وحدود سابقة للمنافسة، وحدود تالية للمنافسة، وقابلية حركة ناقصة (بتيراف، ١٩٩٣). والتنوع يعني أن المورد يجب أن يكون نادراً حتى تكون له ميزة تنافسية تؤدي إلى فرق في الكفاءة، ومن ثم تحقيق ربح. والحدود السابقة للمنافسة، تعني أن ثمن الحصول على المورد يجب أن يكون أقل من القيمة الحالية الصافية له، بعد الخصم، حتى يمكن أن يحقق ربحاً، وإلا فإن ثمن المورد سيستوعب الربح المنتظر من المورد. والحدود التالية للمنافسة، تعني أنه سيكون من الصعب، أو المستحيل، على المنافسين أن يقلدوا موارد تحقق ربحاً، أو أن يستخدموا موارد يذيلة. وقابلية الحركة الناقصة، تعني أن المورد يجب أن يكون مرتبطاً لحد ما بالشركة، وإلا فإن قيمة المساومة الأعلى الناتجة من عدم الارتباط بشركة معينة، يستغلها المورد في الاستحواذ على الربح الذي يحققه.

ونظرية الشبكة/ التفاعل للتسويق الصناعي (هاكانسون، ١٩٨٢؛ وفورد، ١٩٩٠)، تعتبر أن الشركة بمثابة عقدة، أو نقطة التقاء في خريطة دائمة التوسع من التفاعلات مع المشاركين على اختلافهم، وهي مؤسسة على معطيات النظرية الاقتصادية المؤسسية الجديدة، والتسويق الصناعي، وأدبيات المشتريات. والفرض الأساسي في هذا التوجه، هو اعتبار الشركة نظاماً من الموارد يتفاعل مع البيئة المحيطة بهدف المحافظة على بقائه. والقدرة التنافسية للشركة تتحدد بقدرتها على الحصول على موارد من الشبكة وليس مجرد البقاء بفضل الموارد التي تمتلكها. وفي الشبكة، يرتبط الزبائن، وزبائن الزبائن، والموردون، وموردو الموردين، والموزعون، والماليون،... الخ. مع بعضهم البعض، بروابط مباشرة وغير مباشرة. وتقوم نظرية الشبكة/ التفاعل لاستكمال صورة الشركة على أساس الموارد، بتوسيع مجال موارد الشركة ليشمل الشبكات والعلاقات القائمة مع المشاركين المختلفين. ولكي تتسق مع صورة الشركة على أساس الموارد، فإن علاقات الشبكة ذات المغزى بالنسبة للميزة التنافسية، يجب أن تكون ذات قيمة، ونادرة، ولا يسهل على المنافسين تقليدها، أو تكرارها.

والحجة الرئيسية لهذا الفصل قائمة على الافتراض بأن الخيارات الاستراتيجية للشركات الأفريقية في السوق العالمي، تتوقف على الأصول الخاصة بها، والهياكل العالمية السائدة للصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك للظروف السائدة في سوقها المحلي.

الشكل رقم ١. أسس الميزة التنافسية للشركات الأفريقية في الأسواق العالمية



ويمكن تلخيص الخيارات التنافسية الاستراتيجية للشركات الأفريقية في السوق العالمي في خيارات رئيسية ثلاث:

- المنافسة المباشرة ضد الشركات متعددة الجنسية، أي المنافسة المباشرة
- المنافسة غير المباشرة بالتحصن في ركن منعزل من السوق، أي المنافسة غير المباشرة
- التعاون مع الشركات متعددة الجنسية، بعقد تحالفات استراتيجية معها

### ٣- المنافسة المباشرة

وهذا الخيار يعني أن الشركة الأفريقية، تستطيع في مواجهة المنافسة العالمية، أن تختار المنافسة وجهاً لوجه ضد الشركات متعددة الجنسية التي تدخل السوق المحلي، وبدلاً من التراجع أمام المنافس الخارجي، تستطيع الشركة الأفريقية اختيار البقاء مستقلة، وتدعم أصولها القائمة لتتغلب على الشركة الأجنبية. وهذه الاستراتيجية تتطلب من الشركة أن تنافس على أساس تكلفة الإنتاج، والبيع بأسعار تقل عن أسعار الشركة متعددة الجنسية، أو أن تنافس على أساس نوعية المنتج. وقدرة الشركات الأفريقية أن



تنافس وتتصدر على الشركات متعددة الجنسية، ستتوقف على قدرتها إما أن تنتج بأسعار تقل عن المنافسة العالمية، أو أن تنتج منتجات فريدة في نوعها تتمشى مع أذواق أغلب المستهلكين في السوق.

وخيار المنافسة المباشرة يصلح في الأسواق العالمية عندما لا تستطيع الشركات متعددة الجنسية الاستفادة من مزاياها العالمية، أو عندما يكون للشركة الأفريقية ميزات معينة خاصة بها، مرتبطة بأوضاع مناسبة للسوق المحلي.

#### ٤- المنافسة غير المباشرة

المنافسة ضد الشركات متعددة الجنسية، غير مجدية بالنسبة للكثير من الشركات الأفريقية، خاصة في مواجهة ما للأولى من ميزات تعود للحجم الكبير والتكنولوجيا المتقدمة. والخيار البديل للكثير من الشركات الأفريقية، خاصة المتوسطة والصغيرة، هو تجنب المنافسة المباشرة مع الشركات متعددة الجنسية. والمنافسة غير المباشرة قد تتخذ أكثر من وسيلة: أولاً، تستطيع الشركات الأفريقية تجنب المنافسة المباشرة بالتركيز على العمل في الصناعات المجزأة، حيث لا تستطيع الشركات متعددة الجنسية الكبيرة الاستفادة من ميزة الإنتاج كبير الحجم، وهي لذلك لا تفضل العمل في مثل هذا السوق، فتترك بذلك، فجوة يمكن للشركات الأفريقية ملؤها. ولتحقيق النجاح، يجب على الشركة الأفريقية أن تختار ركناً يتفق مع قدراتها، وخاصة مع الميزات الخاصة بها.

ثانياً، تستطيع الشركات الأفريقية تجنب المنافسة المباشرة مع الشركات متعددة الجنسية، بالتركيز على تلك الأركان من السوق التي لا تهتم بها هذه الأخيرة، مثل الإنتاج حسب الطلب لتلك الشريحة من المستهلكين القادرة على دفع فرق مقابل الحصول على منتج خاص، والراغبة في ذلك. والشركات متعددة الجنسية قد بنت نشاطها على أساس طلب الزبائن الميسورين، ويعمل مديرو فروعها الأجانب، في البلدان الأفريقية في مكاتب فخمة، مكيفة الهواء، ويسكنون في منازل فخمة مما يرفع تكلفة إنتاجهم في البلدان الأفريقية بما لا يسمح لهم بتلبية احتياجات الطرف الفقير من السوق. ولما كانت الشركات الأفريقية قادرة على الإنتاج بتكلفة أقل نسبياً، فهي تستطيع التركيز على هذا الجانب الفقير من السوق، وهو عادة الأغلبية من السكان، وتتجنب بذلك الصدام المباشر مع الشركات متعددة الجنسية.

ثالثاً، تستطيع الشركات الأفريقية أن تستفيد من وجود الشركات متعددة الجنسية، بتوفير منتجات تكمل منتجات هذه الشركات، أو تجعلها تتمشى مع الأذواق المحلية. وعلى سبيل المثال، استطاعت شركة تنزانية لصناعة الزجاج، وهي كيو ليمتد، أن تستفيد من وجود الشركات متعددة الجنسية مثل كوكا كولا، بتوريد الزجاجات لمنتجاتها، ولمواجهة طلبها لنوعية متقدمة من الإنتاج، اضطرت شركة كيو إلى تحديث التكنولوجيا المستخدمة، كما رفعت حجم الإنتاج من ٦٠ إلى ١٧٠ طناً في اليوم. وبالمقارنة بالأوضاع قبل عشر سنوات، أي قبل تحرير الأسواق، تحسنت نوعية الإنتاج، وارتفعت المبيعات.

رابعاً، تستطيع الشركات الأفريقية أن تتجنب المنافسة المباشرة مع الشركات متعددة الجنسية، بالتصدير إلى أسواق لم يصل إليها اللاعبون العالميون، فهي تستطيع الخروج إلى أسواق تحقق لها ميزات خاصة فيها دخلاً أكبر، وميزات الإنتاج الكبير، وخبرات جديدة ثمينة. ويمكن تحقيق ذلك بالبحث عن أسواق مشابهة لأسواقها المحلية من ناحية أنواق المستهلكين، أو القرب الجغرافي، أو شبكات التوزيع، أو القيود الحكومية. فيمكن لرجال الأعمال النيجيريين مثلاً، التصدير للمملكة المتحدة بتوجيه منتجاتهم للنيجيريين المقيمين هناك. وبالمثل، يمكن للشركات الأفريقية أن تصدر إلى أسواق تتشارك معها في الإرث الثقافي أو اللغوي، مثل الأمريكيين من أصل أفريقي.

وقد يكون التصدير هو الطريق الوحيد للتوسع أمام الشركات الأفريقية التي اختارت التركيز على أركان ضيقة خاصة من السوق. وعلى سبيل المثال، فشركة كيو ليمتد، في ركنها الخاص، توفر ٩٥ بالمائة من احتياجات سوق الزجاجات في تنزانيا، والخمسة بالمائة الباقية تستورد من كينيا والهند. ومن أجل النمو والتوسع، فهي تورد الزجاجات حالياً لريونيون، ومدغشقر، وموريشيوس، وسيشل، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي، وجنوب أفريقيا.

#### ٥- التعاون مع الشركات متعددة الجنسية

وبدلاً من المنافسة ضد الشركات العالمية الكبرى، يمكن للشركات الأفريقية أن تختار التعاون مع الشركات متعددة الجنسية، عن طريق التعاقدات طويلة الأجل، أو المشروعات المشتركة، أو اتفاقات التعاون، أو استخدام العلامات التجارية، أو الإنتاج لحسابها، أو حتى عقود الإدارة، أو اتفاقات التجارة المتبادلة.

وتستطيع الشركات الأفريقية أن تتعاون مع الشركات العالمية على توريد مكونات للشركات العالمية، وتحقق هذه العقود المشتركة، عدداً من الفوائد للشركات الأفريقية:

أولاً، فهي تحمي الشركة الأفريقية من المخاطرة؛ ثانياً، وهي تخفض من تكلفة التسويق بشكل ملحوظ؛ ثالثاً، إذا كانت للشركة العالمية متطلبات متشعبة، فإن الشركة الأفريقية ستكتسب المزيد من المعرفة، وبالتالي الكفاءة، في محاولتها الاستجابة لهذا التشدد.

وإلى جانب التعاقدات، تستطيع الشركات الأفريقية الاندماج مع شركة عالمية لتكون شركة مشتركة مملوكة للطرفين. ولن تقبل الشركة العالمية مثل هذا الاتفاق إلا إذا كانت هناك فائدة تحققها منه، ولذلك فمن واجب الشركة الأفريقية أن تفهم الدافع الذي يجعل الشركة العالمية تقبل تكوين شركة مشتركة، وذلك بالقراءة بين السطور. وإذا كان هدف الشركة الأفريقية من الشركة المشتركة هو اكتساب المعرفة من الشركة العالمية، فيجب أن تجهز آلية لاكتساب تلك المعرفة، أي أن تنظم بشكل منهجي عملية التعلم بين الشركاء (هامل، ١٩٩١). والفشل في التعليم من الشريك العالمي، يجعل الشركة الأفريقية في البداية تابعاً، ثم لا تلبث أن تصبح زائدة عن الحاجة داخل الشركة المشتركة، وفي وضع ضعيف تنافسياً خارجها. ويجب على الشركات الأفريقية، عند الدخول في شركات مشتركة، أن تكون حذرة إزاء التنازل عن ميزات الخاصة، لأن ذلك سيدفع الشريك العالمي إلى التخلي عن الشركة المشتركة، بمجرد الحصول على المنافع التي كان يعمل على الوصول إليها.

ويمكن للشركات الأفريقية أن تدخل في مشروعات مشتركة مع شركة عالمية بهدف تحقيق مشاركة في المخاطرة بالنسبة لمنتجات جديدة، أو أسواق جديدة، فهي بمشاركة شركة عالمية، ستصل إلى شبكة السوق العالمي للشركة العالمية، وهذا يحقق لها خبرة دولية، وخبرة مواجهة الأسواق الأجنبية، وكذلك المزايا الأخرى للشركات الكبرى، دون المخاطرة بفقد هويتها أو مرونتها.

ولعل الأشكال الأخرى من التعاون مثل الإنتاج بترخيص، أو بامتياز، هو أسرع طريقة للشركات الأفريقية للتحويل إلى لاعبين عالميين. وهذه الاتفاقات تناسب الشركات الأفريقية التي لا تملك أصولاً أو مزايا تتعلق بالمعرفة، فعندما تتفق على الإنتاج بترخيص من شركة عالمية تمتلك تكنولوجيا متقدمة مثلاً، فإنها ستحصل على تلك التكنولوجيا مقابل أجر. أما الحصول على امتياز، فهو وسيلة مفيدة للحصول على أصول معرفية خاصة في مجال الإنتاج، أو الإدارة، أو التسويق. فعند الحصول على امتياز، تحصل الشركة الأفريقية على مزايا معرفية استغرق منح الامتياز وقتاً طويلاً في جميعها، ومع أن الحصول على امتياز ما هو وسيلة مفيدة جداً للشركات الأفريقية



للحصول على التكنولوجيا المتقدمة من الشركات متعددة الجنسية، إلا أنه يسير ببطء شديد في أفريقيا مقارنة بأوروبا والولايات المتحدة، وآسيا.

٦- الأصول ذات الارتباط بالشركة، والقدرة التنافسية للشركات الأفريقية هناك عدد من المصادر للمزايا التنافسية المستدامة، والمزايا التنافسية الأكثر أهمية هي تلك المرتبطة بالمجموعة الفريدة من الموارد العينية وغير العينية للشركة. وتنقسم هذه الموارد إلى أصول مرتبطة بالسوق، وأصول متعلقة بالمعرفة، وأصول اجتماعية، وأصول مادية أو عينية.

#### ٦-١ أصول متعلقة بالسوق

والأصول المتعلقة بالسوق، مبنية أساساً على العلاقات بين الشركة وزبائنها وموزعيها من خلال التفاعل فيما بينهم، وهذه العلاقات لا تعتبر من الأصول الاستراتيجية للشركة إلا إذا بنيت على ارتباط خاص بتلك الشركة ذاتها. وهذه العلاقات الخاصة مع اللاعبين المختلفين في السوق تسهل وصول منتجات الشركة إلى الزبون بشكل متميز يعطيها قيمة أكبر في نظره. فالتعامل طويل المدى للشركة الأفريقية مع العملاء المحليين، مثلاً، يخلق نوعاً من الولاء من العميل للشركة، وهذا الولاء يخلق عائقاً (مورد متعلق بالموقع)، في وجه المنافسين القادمين. وعلى المنافسين الأجانب دفع ثمن أكبر للحصول على ولاء الزبون، ومجرد حيازة الشركة الأفريقية لهذه الأصول المتعلقة بالسوق، يعطيها ميزة تنافسية بالنسبة لأي شركة عالمية تحاول الدخول إلى سوقها المحلي.

وكثيراً ما تكون حيازة شبكة توزيع ذات كفاءة، أمراً جوهرياً لنجاح أية شركة في أسواق البلدان النامية. والأصول المتعلقة بالسوق تتوقف على المسار، وهي صعبة التحقق، ولكن عند تحققها، يصعب على المنافسين قهرها أو تقليدها.

والشركات الأفريقية التي حققت أصولاً متعلقة بالسوق، تجد نفسها في وضع جيد جداً لمنافسة المنافسين العالميين مباشرة، وهذه الأصول الوثيقة الارتباط بالشركة، تعتبر شرطاً للنجاح في المنافسة المباشرة مع الشركات العالمية. وبهذا الصدد، تزداد أهمية العلاقات الثابتة مع الموزعين والوكلاء لنجاح المنتج في السوق المحلي. والشركات الأفريقية التي لها شبكات توزيع قوية في أنحاء البلاد، قد تنجح في إنشال شركات متعددة الجنسية بمنعها من الوصول إلى الزبائن المحتملين، وهذا الوضع

صحيح بصفة خاصة في أفريقيا حيث تتميز معظم الأسواق بقلّة عدد الموزعين الأكفاء الذين يستطيعون التعامل بكفاءة مع كميات كبيرة من المنتجات. وإذا استطاعت الشركة ربط هؤلاء الموزعين بطريقة لا تسمح للمنافسين بالوصول إليهم، عندئذ لا تستطيع الشركات الأجنبية التي تحاول الدخول لهذه الأسواق، استخدام نفس قنوات التوصيل، وبذلك لا تصل إلى العملاء المستهدفين. وفي تنزانيا على سبيل المثال، تمكنت شركة البيرة التنزانية من المنافسة المباشرة ضد الشركات الأجنبية ببناء شبكة من الموزعين، وعقد اتفاقات مانعة للغير مع عدد كبير من باعة التجزئة المهمين في طول البلاد وعرضها. ونظراً لقلّة عدد الموزعين الموثوق بهم في السوق، فقد كان من الصعب على الشركات الأجنبية أن تصل إلى معظم المستهلكين.

ومن الأصول المتعلقة بالسوق كذلك، اسم ماركة محلية شهيرة، وهذه تسمح لشركة أفريقية بأن تتف بشكل مباشر ضد منافسين محليين في السوق المحلي، نظراً لأن أسماء الماركات تأخذ وقتاً لتُعرف بالسوق، وبعد ذلك تكتسب ولاء العميل. وللتغلب على هذا الولاء تحتاج الشركة الأجنبية لتحمل تكلفة قد لا تكون مستدامة خاصة بالنظر لحجم أسواق أغلب البلدان الأفريقية. والقوة الشرائية لأغلب البلدان الأفريقية منخفضة جداً بحيث لا تستحق أن تتحمل الشركات متعددة الجنسية التكلفة المرتفعة لتثبيت أسماء الماركات الخاصة بها. كذلك تستطيع الشركات الأفريقية أن تستغل ما لها من أصول متعلقة بالسوق في التفاوض على تحقيق تحالفات استراتيجية مع الشركات متعددة الجنسية، للوصول إلى الأسواق العالمية، أو الحصول على المعرفة التكنولوجية.

## ٦-٢ أصول متعلقة بالمعرفة

وهي أصول مبنية على ما تجمع لدى الشركة من معلومات، ومعرفة فنية، أي ما لدى الشركة الأفريقية من معلومات، ومعرفتها لكيفية اقتناص الفرص، وحل المشاكل. والمعرفة الفنية تكمن أساساً في الأفراد العاملين بالشركة، وهي معرفة ضمنية تُكتسب بعد فترة من التعلم، وهي المعنية بتحقيق ميزات استراتيجية. وقضية كيفية استجابة الشركة لمشكلة معينة، أو لفرصة سائحة، تتوقف على مجموع كفاءة الأفراد (معرفة شخصية) في المؤسسة، و/أو المعرفة المخزنة (المعرفة المكوّنة) فيها، مثل كتيبات التشغيل، والهيكل، والأنظمة، والعمليات، والرسومات، والوصفات، والثقافة، الخ. والأصول المتعلقة بالمعرفة، هي أهم الأصول التي تحدد القدرة التنافسية للشركة.

والمعرفة المرتبطة بالوطن هي من الأصول المتعلقة بالمعرفة التي ينتظر أن تتميز بها الشركة الأفريقية في مواجهة المنافسين الأجانب الوافدين، وذلك لصعوبة حصول الشركة الأجنبية عليها بسبب "التبذير بسبب عدم انضباط الوقت" (ديركس ومول، ١٩٨٩). فالمعرفة المرتبطة بالوطن تضع الشركة الأجنبية في وضع غير موات بسبب كونها أجنبية (هايمر، ١٩٧٦).

والشركات الأفريقية التي حققت النجاح في سوقها الداخلي، قد نمت بعض الأصول المتعلقة بالمعرفة، والمرتبطة بذلك السوق الداخلي، وهذه قد تأخذ شكل تكنولوجيات الإنتاج، أو المعرفة التسويقية المناسبة لأذواق ورغبات المستهلك المحلي. والشركات الأفريقية التي لها مثل هذه الأصول المتعلقة بالمعرفة، يمكنها استخدامها للمنافسة المباشرة ضد الشركات متعددة الجنسية تلك المنتجات أو الخدمات.

وعلى سبيل المثال، فقد تمكنت شركة البيرة للتانزانية، بمعرفتها لأذواق المستهلكين المحليين، من الصمود في السوق التانزانية على الرغم من توافر الماركات الأجنبية في تلك السوق. فمعرفة الشركة بخصوصيات السوق المحلي، وممارساتها الإدارية الحديثة، والتدريب الذي تمنحه لفريق البيع بها، قد مكنتها من إنتاج ماركات ذات سوق واسع، وتكلفة منخفضة، نجحت في التغلب على المنافسة المتنامية من الماركات المستوردة.

### ٦-٣ الأصول الاجتماعية

ونعني بالأصول الاجتماعية لشركة ما، العلاقات المباشرة وغير المباشرة باللعبين في غير نطاق السوق، وتشبه هذه الرؤية للأصول الاجتماعية، تلك المتعلقة برأس المال الاجتماعي (باكستون، ١٩٩٩)، والسلوك السياسي (بوديوين وبروير، ١٩٩٤). والأصول الاجتماعية هي الارتباطات بين الشركة وبين أفراد أو جماعات معينين في المجتمع، وهي عادة، متبادلة، وقائمة على الثقة، وتحمل مشاعر إيجابية. وهذه الارتباطات تمكن الشركة من تحقيق بعض أهدافها الاستراتيجية. فالعلاقة مع أعضاء مجلس إدارة شركة تطرح أحد العطاءات، مثلاً، قد تزيد من فرص حصول الشركة على العطاء، فالعلاقة الاجتماعية بين موظفي الشركة وعضو مجلس الإدارة، قد تكشف بعض المعلومات الإضافية، ذات الأهمية في دراسة العطاء، مما يمكن الشركة من وضع عطاء مناسب، ومن ثمّ ناجح.



والأصول الاجتماعية، تعطي ميزة تنافسية للشركات الأفريقية ضد الشركات العالمية في السوق المحلي، بعدد من الوسائل: أولاً، يمكن للممارسات الحكومية مثل سياسة التصنيع، أن تخلق مناخاً يعطي ميزة تنافسية للشركة الأفريقية، فسياسة الحكومة قد تضع بعض الشروط لمصلحة الشركات المحلية، أو تقيد بعض الشركات الأجنبية في القيام بعمليات معينة، أو الحصول على موارد معينة، وهذه الإجراءات الحمائية تعطي ميزة تنافسية ضد الشركات الأجنبية التي قد لا تحصل على هذه الموارد، أو تحصل عليها بثمن أعلى. وعلى سبيل المثال، في إندونيسيا يقصر التعامل في بعض المجالات على المواطنين فقط. ثانياً، لا تقتضي الأصول الاجتماعية بالضرورة، تكلفة مالية، فإجراءات الحماية التي تفرض ضد الشركات الأجنبية، تعطي الشركات المحلية ميزة تنافسية ضدها بلا تكلفة. واستعداد أعضاء مجتمع ما أن يساندوا شركة معينة لمجرد أنها تدار بمعرفة أفراد من جماعتهم الإثنية، أو يعملون بها، لا يحتاج لأي استثمار مقدماً. ثالثاً، الأصول الاجتماعية ليست متاحة بسهولة لشركة أجنبية جديدة، فالأصول الاجتماعية تنتج من تفاعل اجتماعي يأخذ وقتاً لينضج. وكون شركة ما محلية يشجع أعضاء الجماعة على الشعور بمزيد من الولاء لها، لمجرد أن الشركة المحلية أكثر ارتباطاً من الشركة الأجنبية التي قد ترحل في أي وقت.

وعلى الرغم من أن هذه الأصول الاجتماعية متوفرة للشركات الأفريقية، فإنها نادرة ما تستفيد منها. والشركات المحلية التي تحافظ على الاتصال مع المشاركين المختلفين في البلاد، يمكنها بناء أصول اجتماعية. وأحد الأمثلة الجيدة على هذا هو شركة IPP Media ، التزانية، فمديرها المستر ريجنالد منجي يظهر كثيراً في وسائل الإعلام، وتحدث عنه الصحف عندما يشارك في الكثير من القضايا التي تهم الرأي العام مثل بعض الأعمال الخيرية، والحملات دفاعاً عن البيئة، والندوات العامة، وغيرها، وهذا منح الشركة روابط ممتازة مع المسؤولين بالحكومة، وغيرهم من المشاركين في الحياة العامة.

ويمكن للشركات الأفريقية أن تستفيد من أصولها الاجتماعية لتتمكن من المنافسة المباشرة مع الشركات متعددة الجنسية، فبتمية العلاقات مع المشاركين المختلفين في البلاد، يمكن للشركة الأفريقية الحصول على التراخيص، وعقود الامتياز، التي تستخدم لاستبعاد المنافسين الأجانب من دخول السوق المحلي، وقد تستطيع الشركات متعددة الجنسية أن تدخل السوق، ولكنها تعمل بتكلفة أعلى من الشركات الأفريقية التي

استفادت من أصولها الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، قد تضطر الشركة العالمية لإنفاق ما يزيد عن المتوسط للدعاية والإعلان لتحقيق نتيجة مماثلة لما تحققه الشركة المحلية بفضل أصولها الاجتماعية، وشركة البيرة التانزانية قد استغلت أصولها الاجتماعية من أجل المنافسة المباشرة ضد الماركات الأجنبية المستوردة باستخدام أسماء سواحيلية لمنتجاتها مما قربها لجمهور المستهلكين، وكذلك أسماء تدعو إلى الفخر القومي مثل "كليمنجارو" (وهو أعلى جبل في أفريقيا)، و"تدوفو" (وهو ناب الفيل بالسواحيلية)، و"سافاري" (ويعني الرحلة بالسواحيلية)، و"بنجوا" (البطل).

والشركات متعددة الجنسية التي تريد أن تتجح في أسواق استطاع منافسها المحلي أن ينمي فيها أصولاً اجتماعية، قد تحتاج إلى الاتفاق على ترتيبات تعاونية لتضمن الوصول إلى السوق وهذا يعطي الشركة الأفريقية المحلية وضعاً تفاضلياً جيداً يسمح لها بالمساومة على وضع مناسب ضمن هذه الترتيبات التعاونية. وكانت الأصول الاجتماعية هي العنصر الحاسم الذي أدى إلى دخول شركة أجنبية متعددة الجنسية مع رأسمالي تنزاني محلي، في مشروع مشترك لتأسيس شركة كيبو للبيرة، كبديل للحصول على أصول اجتماعية لتلك الشركة الأجنبية.

#### ٦-٤ الأصول العينية

والأصول العينية هي الموجودات العينية التي تملكها الشركة وتستخدمها لإنتاج دخل جديد، وهي تشمل المعدات الرأسمالية، والمصانع، والمواد، والأراضي، والمباني، والموارد المالية، الخ. واستحوذت الشركة على أصول عينية مثل مصدر وحيد للمادة الخام، أو مصانع عالية الإنتاجية، قد يسمح لها بتحقيق ربح اقتصادي ناتج عن تلك الأصول، بشرط ألا تكون تلك الأصول ميسرة للمنافسين، أو يسهل استبدالها. والشركات الأفريقية، خاصة تلك التي كانت مملوكة للدولة من قبل، تملك أصولاً عينية غير متاحة للآخرين، وهذا يعطيها فرصة أفضل للمنافسة أمام المنافسين الأجانب الذين يدخلون سوقها المحلي. وبعض هذه الشركات كانت تملك من مقومات الإنتاج ما يسمح بتغطية الطلب الخاص بالبلاد بأكملها، والشركات الأفريقية التي تملك مثل هذه المصانع، يمكنها أن تضع عوائق تمنع الشركات الأجنبية من الدخول، لأنه ليس من الرشاد الدخول إلى سوق تؤدي زيادة الإنتاج فيه إلى منافسة قاتلة وبالتالي نقص الأرباح. وهذه الشركات المحلية التي تملك مثل هذه الموارد العينية التي تقتضي استثمارات ضخمة، قد تمنع الشركات الأجنبية من المخاطرة بمثل هذه الاستثمارات.

## ٧- هياكل الصناعة العالمية وقدرة الشركات الأفريقية على المنافسة

و"هياكل الصناعة العالمية" تعني مدى التفاعل بين الموردين، والمتنافسين، والزبائن أو العملاء عبر الحدود الوطنية. وهياكل الصناعة العالمية لشركة أفريقية له تأثير كبير على الخيارات المتاحة للشركة في مواجهة الشركات الأجنبية، فلكي تستطيع الشركة الأفريقية المنافسة في السوق العالمي، يجب أن تعرف جيداً الهياكل العالمية لصناعاتها، وتقيم مدى تلاؤم أصولها الخاصة مع الضغوط من أجل العولمة. ويفرق بورتر (١٩٩٠)، بين نوعين من الهياكل الصناعية، على أساس ملامح للصناعة العالمية، وهما: هياكل الصناعة العالمية، وهياكل الصناعة المتعددة/المحلية.

### ٧-١ هياكل الصناعة العالمية

"الصناعة العالمية" هي صناعة تتنافس فيها الشركات على مستوى العالم، حيث يؤثر ما يحدث في هذه الصناعة في بلد ما، يؤثر على مثيلاتها في البلدان الأخرى، ويتأثر الوضع التنافسي للشركة في بلد ما، بالمنافسة في البلدان الأخرى. وعلى سبيل المثال، فالمنافسة في صناعات السيارات، والصناعات الإلكترونية، وصناعة الاتصال، تجري فيها المنافسة عبر الحدود الوطنية.

وهذا يعني أن الشركات الأفريقية في الصناعات العالمية، تواجه منافسة عالمية أقوى من تلك التي تواجهها في الصناعات المتعددة/المحلية، ففي النوع الأول يحتاج الموردون إلى ربط الأسواق بعضها ببعض حتى يتمكنوا من تحقيق أرباح تزيد عن الربح الحدي. وفي هذه الصناعات، يجب اللجوء إلى استراتيجيات التكامل العالمي لتحقيق خفض التكلفة بفضل الإنتاج الكبير على مستوى العالم. وحقيقة أن الشركات العالمية لها عمليات حول العالم، وتستفيد من البنية التحتية العالمية للحصول على موارد أرخص من المدخلات الجيدة من جميع أرجاء العالم، تجعل من الصعب جداً على الشركات الأفريقية أن تدخل في منافسة مباشرة في مثل هذه الصناعات مع الشركات متعددة الجنسية. وهنا تظهر الميزة التنافسية للشركات متعددة الجنسية أمام الشركات المحلية، خاصة عندما نذكر المزايا التي تتمتع بها الأولى على أساس حجم الإنتاج ومداه.



ولذلك فالمنافسة المباشرة ضد الشركات العالمية متعددة الجنسية، في الصناعات العالمية، لا يمكن أن تكون الخيار المناسب لمعظم الشركات الأفريقية، والخيار الوحيد المتاح للشركات الأفريقية في هذه الصناعات هو التعاون مع شركة عالمية متعددة الجنسية، أو تجنب المنافسة المباشرة باختيار ركن لا تعمل فيه الشركات متعددة الجنسية. وفي الصناعات العالمية، حيث تمتد سلسلة قيم الشركات متعددة الجنسية في مناطق متفرقة من العالم، يمكن للشركات الأفريقية التركيز على الانضمام إلى الشبكة العالمية للشركة العالمية متعددة الجنسية، بالدخول في ترتيبات تعاونية معها. فبالمشاركة في شبكة التوريدات الخاصة بالشركة متعددة الجنسية، لا تجد الشركة الأفريقية سوقاً لمنتجاتها وحسب، وإنما تصبح كذلك، لاعباً في السوق العالمي، عن طريق توريد المكونات للشركات التابعة الأخرى للشركة متعددة الجنسية. وهذه الاستراتيجية تنمي كذلك قدرات الشركة الأفريقية باكتساب المهارات بشأن المعايير الجديدة للتكنولوجيا، والاحتياجات الجديدة للعملاء. ومثال طيب على هذه الاستراتيجية، هو شركة صناعة الشمال الكهربائية بأروشا بتزانيا، التي توصلت إلى اتفاق للتعاون مع شركة إلدون وهي شركة لمعدات محطات الكهرباء باسكندينايا، وتأتي في المرتبة الثانية بعد شركة أسيا-براون-بوفيري.

ويمكن للشركات الأفريقية العاملة في الصناعات العالمية أن تتجنب المنافسة المباشرة، بأن تختار ركناً متميزاً من السوق تستطيع الدفاع عنه. وهذا يحدث باختيار قطاع ضيق جداً من السوق لم يدخله المنافسون العالميون بعد، وهذا يقتضي من تلك الشركات الأفريقية الكبرى أن تعيد هيكلة نشاطها لتركز على هذا القطاع المعين، بالتخلي عن جزء من إنتاجها، والحصول على بعض المكونات من موردين آخرين بدلاً من صناعتها داخلياً، والاستثمار في منتجات جديدة، وعمليات جديدة.

#### ٧-٢ هياكل الصناعة المتعددة/المحلية

و"هياكل الصناعة العالمية المتعددة/المحلية" هي الصناعات الدولية التي لا يحدث فيها التنافس بين الشركات إلا على مستوى السوق المحلي، والصناعة موجودة في جميع البلدان، ولكن المنافسة تجري في كل بلد على حدة، وما يحدث في بلد ما، لا يؤثر على الصناعات المماثلة في البلدان الأخرى. ونظراً لأن المنافسة محصورة في داخل البلد الواحد، فلكي تحقق الشركات ربحاً اقتصادياً، عليها أن تتفوق في مواردها على الموردين أو المنافسين المحليين. وفي هذا النوع من الصناعات، ينتج الربح

الاقتصادي من الإنتاج فوق التكلفة الحدية الوطنية. والاتجاه هو تلبية الاحتياجات المحددة للبلاد، أو الاحتياجات المحلية.

والشركات المحلية في الصناعات المتعددة/المحلية، تجد نفسها في وضع أفضل بكثير تجاه الشركات الأجنبية التي تحاول الدخول إلى سوقها، ففي الصناعات المتعددة/المحلية، توجد ضغوط قوية تعمل على التجزئة، الأمر الذي يفرض على الأجنبي الدخول إلى السوق أن يتجاوب مع الظروف المحلية. وهذا يقتضي من الشركة الأجنبية بذل الكثير من الموارد والوقت حتى يتسنى لها الاستيلاء على السوق المحلي، أما الشركة المحلية فلا تحتاج إلى بذل ذلك الجهد لأنها تمتلك الخبرة بالأنواق والاحتياجات للسوق المحلي.

والاختيار الاستراتيجي للشركات الأفريقية بالمنافسة المباشرة ضد الشركات متعددة الجنسية، يصبح أكثر جدوى في حالة الصناعات العالمية المتعددة/المحلية. ونظراً لأن الأنواق والأفضليات في هذه الحالة تكون محلية وليست عالمية، فإن الشركة الأفريقية تكون في وضع أفضل بكثير لتقدم الأنواق المناسبة، لأنها أدرى بالثقافة المحلية، والأنواق الخاصة بهذا السوق. ولكن، من أجل أن تتمكن الشركات الأفريقية من أن تتنافس مباشرة مع الشركات العالمية، فإن عليها أن توفر لنفسها الوسائل للنجاح في هذه المنافسة، بتعبئة ما تملكه من أصول متميزة خاصة بها.

وحيث إن الصناعات المتعددة/المحلية تعطي أفضلية للشركات الأفريقية ضد الشركات متعددة الجنسية، فإنها يجب ألا تنتظر في الخيارين الخاصين بالمنافسة غير المباشرة، أو التعاون، إلا في الحالات التي تشعر فيها أنها لا تمتلك الأصول المتميزة الخاصة بها التي تسمح لها بالمنافسة. أما الشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة، فإن الخيار الأفضل لها قد يكون ركناً خاصاً في السوق المحلي، خاصة إذا كان هذا الركن مكماً للسوق بالنسبة لبعض اللاعبين الكبار. وعلى سبيل المثال، يمكن لشركة صغيرة في القطاع الغذائي أن تخصص في توريد "عيش الغراب" لفروع الشركات متعددة الجنسية في الفنادق والمطاعم.

## ٨- أوضاع السوق المحلي، والقدرة التنافسية للشركات الأفريقية

### ٨-١ الموارد الطبيعية

تقول نظرية العناصر الطبيعية لهيكر (١٩١٩)، وأولين (١٩٣٣)، إن الميزة النسبية لبعض البلدان في مجال التجارة العالمية، تعود إلى الاختلاف بين العناصر

الطبيعية المستوفرة لها، وهذا الاختلاف يؤدي إلى أن الشركات في البلدان التي تملك عناصر أقل تكلفة تحقق ربحاً اقتصادياً أكبر من المتوسط. أي أن الربح الناتج من الموارد، يتحقق بسبب الفرق بين تكلفة الموارد في بلد ما بالنسبة لتكلفة الموارد البديلة. والبلدان الأفريقية التي تملك موارد طبيعية وافرة، أو قوة عمل رخيصة، توفر لشركاتها ميزة التكلفة القليلة في مواجهة الشركات الأجنبية فحصلت الشركات على الموارد الأقل تكلفة، يسمح لها بالإنتاج بتكلفة تقل عن الصناعة العالمية، والبيع بأسعار السوق الدولي. وأحد الأمثلة الجيدة في هذا المجال هو شركة كيات الإندونيسية للورق التي تصل تكلفة الإنتاج بها إلى ما يقرب من نصف تكلفة الإنتاج لمنافساتها في أمريكا الشمالية والسويد.

وفي بعض البلدان تكون الموارد الطبيعية متوفرة في مكان معين، وهذا يعطي وضعاً احتكاريّاً للمورد الوحيد، وهذا ينطبق على صناعات مثل البترول، والتعدين، والطاقة، حيث يتمتع أول من يصل بدور خاص. وتستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل تطوراً أن تحتفظ بوضعها الاحتكاري في مواجهة المنافسة العالمية، فالشركات الأفريقية التي تمتلك مثل هذه الموارد الفريدة يمكنها منافسة الشركات متعددة الجنسية مباشرة.

وستكون هذه الشركات في وضع أفضل للمساومة، إن هي اختارت التعاون والشركات متعددة الجنسية كشركاء استراتيجيين، فهي تستطيع أن تستفيد من وضعها الاحتكاري في المبادلة مع الشركات متعددة الجنسية، مقابل الحصول على مدخل إلى السوق، أو تكنولوجيا فريدة تمتلكها هذه الأخيرة.

كذلك تجد الشركات الأفريقية التي تسيطر على موارد مدخلات ذات تكلفة منخفضة، نفسها في وضع أفضل عندما تنافس شركات أجنبية تحاول الدخول إلى سوقها، فهي تستطيع عرض منتجاتها بأسعار تقل عن أسعار الشركات متعددة الجنسية العالمية. ولما كان أغلب المستهلكين في البلدان الأقل نمواً يعطون اهتماماً خاصاً للسعر، فإن الشركة الأفريقية، ستكون في وضع أفضل تنافسياً من الشركة العالمية، التي تدفع تكاليف أكبر في الغالب.

## ٨-٢ البنية التحتية

لا تمتلك أغلب البلدان الأقل نمواً بنية تحتية تسمح بالوصول بسهولة للسوق الوطني بالكامل، فالبنية التحتية فيها تتميز بعدم كفاءة شبكات التوزيع، وتدني الخدمات



البنكية، وعدم كفاءة النظم الإدارية، وشبكات الطرق الرديئة، وشبكات الاتصال الضعيفة، وكثرة انقطاع الكهرباء. وهذا بعكس البنية التحتية في الغرب، حيث تتوافر المتاجر المتعددة الأغراض، والسوبر ماركت، وبطاقات الائتمان، والموزعون، والعملاء. وعلى الرغم من كبر حجم السوق المتوفر فإن الوصول إليه قد يحتاج إلى استثمارات كبيرة من الشركات الأجنبية من البلدان المتقدمة لتتمكن من العمل بكفاءة في هذا السوق، أما الشركة الأفريقية فهي تعمل دائماً في ظل هذه الأوضاع، وقد تعلمت كيف تتغلب على المشاكل الناتجة من البنية التحتية.

وفي هذه الظروف، قد تكون للشركات الأفريقية، أوضاع تنافسية أفضل، ضد الشركات الأجنبية في هذه الأسواق. وفي بعض البلدان النامية، عمل المنتجون والموزعون معاً لوقت طويل، وقد نمت الثقة فيما بينهم بما يسمح للصناعيين أن يحتفظوا بعدد من الشبكات "على بياض"، صادرة من الموزعين، وبمجرد إرسال شحنة جديدة، يضعون القيمة على أحد الشبكات، ويرسل إلى البنك. وهكذا تحل الثقة المتبادلة، محل النقص الواضح في البنية التحتية المالية، والنقص في رأس المال العامل، وتستفيد الشركات الأفريقية من خبرتها في التغلب على هذه النقص في البنية التحتية، في المنافسة المباشرة ضد الشركات متعددة الجنسية العالمية التي تدخل سوقها المحلية، دون أن تكون لديها خبرة سابقة بهذه البيئة.

إن غياب بنية تحتية جيدة في معظم البلدان الأفريقية، تسمح للشركات متعددة الجنسية بالعمل بنفس الكفاءة التي تعمل بها في أسواقها المتقدمة، يعطي ميزة للشركات الأفريقية عند الدخول في ترتيبات تعاونية والشركات متعددة الجنسية التي ترغب في العمل في البلدان الأفريقية، ولكنها تجد العراقيل من النقص في البنية التحتية. وللحصول على نتيجة طيبة عند المساومة مع الشركات الأجنبية، على الشركة الأفريقية أن تبرز الميزة التي تمتلكها وهي "الطريق إلى السوق".

كذلك يمكن للشركات الأفريقية التي لها هذه الخبرة، أن تستخدمها للدخول إلى بلدان نامية لها بنية تحتية مماثلة، خاصة إذا كان البلدان لهما خصائص ثقافية متشابهة.

## ٨-٢ أوضاع الطلب

نظراً للدخل المنخفض جداً لأغلبية السكان في معظم البلدان الأفريقية، يتعرض الطلب المحلي لقيود بسبب القدرة الشرائية المنخفضة. والطبقة المتوسطة التي يمكنها دفع أثمان مرتفعة صغيرة جداً، وهم الأغلبية هو مجرد سد الاحتياجات الأساسية.

ولذلك فأغلب المستهلكين الأفريقيين يبحثون عن المنتجات طويلة العمر، ومنخفضة السعر، والتي لا تحتاج إلى نفقات صيانة مرتفعة. ولذلك فأغلب السكان في البلدان الأفريقية يركزون على معادلة الأداء السعرية بخلاف نظرائهم في الاقتصادات المتقدمة.

وتعمل أوضاع الطلب هذه، على تحقيق ميزة تنافسية واضحة للشركات الأفريقية ذات الأسعار الأقل، في أسواق تسود فيها منافسة حامية الوطيس. وستضطر الشركات الأجنبية إما إلى التركيز على الطبقة الوسطى الصغيرة جداً، أو البيع نقداً بالأسعار الأقل، الأمر الذي قد يكون قليل الجدوى بالنسبة للشركات الأجنبية. وتستطيع الشركات الأفريقية أن تستفيد من أوضاع الطلب المحلية، وتتنافس الشركات متعددة الجنسية العالمية، بالتوجه إلى الطرف الأدنى من السوق حيث توجد أغلبية المستهلكين. وقد استطاعت شركة البيرة التنزانية مثلاً، أن تستفيد من أوضاع الطلب المحلي، باتباع سياسة تسويقية هجومية، تقدم المنتجات التي تغطي احتياجات السوق بالكامل، وبذلك لم تترك إلا القليل للشركات الأجنبية المنافسة. وشركة البيرة التنزانية تعرض بيرة من نوع جيد، بسعر منخفض، للسوق الواسع من المستهلكين منخفضي الدخل، وفي الوقت نفسه، تعرض ماركات أخرى بأسعار مناسبة للجزء الصغير من السوق حيث تنافس ماركات عالمية مثل "هاينكن" و "جينييس". ولضمان كسب المنافسة ضد المنافسين الأجانب، جددت مصانعها، ونشطت أسطول البيع، ونوعت إنتاجها، فبدلاً من إنتاج ماركتين فقط، أصبحت تنتج سبع ماركات متنوعة، وهي تسيطر الآن على ٩٠ % من السوق المحلي، ولا تترك للمنافسين الأجانب سوى العشرة بالمائة الباقية.

ولمقابلة طلب أصحاب الدخل المنخفض في تنزانيا، وهم الأغلبية، اضطرت شركة "دار برو" وهي شركة خمور محلية، إلى التخلي عن العبوات الكبيرة من حجم ٢٠ لتراً، واستخدمت عبوات صغيرة من حجم لتر واحد ونصف لتر، حتى تستطيع الأغلبية شراءها، كذلك توقفت عن البيع بالنقد فقط، وسمحت بالبيع المؤجل لتكسب أكبر عدد من الزبائن، بل قد استغنت عن بعض المكونات مثل بعض الغازات الحافظة لخفض الثمن، مما خفض من مدة التخزين المسموح بها.

## ٩. خاتمة

أدت العولمة إلى مزيد من التكامل في السوق العالمي، وتتعرض الشركات الأفريقية إلى المزيد من المنافسة العالمية. وقد افترضت الكثير من الأدبيات في عالم

الأعمال، أن العولمة قد وضعت الشركات الأفريقية في وضع تنافسي سيئ بالنسبة للشركات العالمية الكبرى. وقد قدم هذا الفصل إطاراً مختلفاً على أساس النظرة إلى موارد الشركة، لتحليل الخيارات التنافسية المتاحة للشركات الأفريقية في السوق العالمي. وهذا الإطار يشير إلى أن الأصول المرتبطة بالشركة، وأوضاع الصناعة العالمية، والسوق المحلي للشركة الأفريقية، ستؤثر على الخيارات التنافسية للشركات الأفريقية.

وقد جادلنا بأن الشركات الأفريقية، معتمدة على الأصول الخاصة المرتبطة بها، يمكنها الوقوف والمنافسة ضد الشركات العالمية الداخلة إلى سوقها المحلية، خاصة في حالة هياكل الصناعات المتعددة/المحلية، حيث تقل الضغوط من أجل العولمة. كذلك تستطيع الشركات الأفريقية تجنب المواجهة المباشرة مع الشركات العالمية باختيار أسواق ركنية تستلزم أصولاً مرتبطة بالشركة، أو أسواقاً مجزأة لا تجتذب الشركات العالمية. أما خيار الاتفاقات التعاونية مع الشركات العالمية، فيفتح أمام الشركات الأفريقية أبواب السوق العالمي، كما يتيح لها التعلم من الشركات العالمية.

وهذه الدراسة تعتبر فاتحة لنقل التركيز من الشركات متعددة الجنسية، إلى تحليل المنافسة العالمية من وجهة نظر الشركات الأفريقية، كذلك يمكن للدارسين الأكاديميين استخدام الإطار المقترح لرسم خريطة للخيارات الاستراتيجية المتاحة للشركات الأفريقية في أسواق مختارة. ومن الناحية الأخرى، يمكن اختبار الإطار بشكل علمي مدقق للتأكد من صحة الحجج المقدمة.

ولراسمي السياسات، تتجاوز هذه الدراسة فكرة الحمائية، وتفتح آفاقاً بديلة للدور الذي يمكن للشركات الأفريقية المحلية أن تلعبه في السوق العالمي. وهي تشجع راسمي السياسات على توفير الحوافز التي تدعم شركاتهم الوطنية دون تجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية بالضرورة. ومع الترحيب بالاستثمارات الأجنبية، فيجب ألا تتم على حساب تدمير الشركات المحلية، فيمكن لكل من الشركات الأجنبية والمحلية أن تنمو معاً ولمصلحة الطرفين.

ومن وجهة نظر مديري الشركات الأفريقية، يساهم هذه الفصل في تغيير نمط تفكيرهم من وضع اللاعب الضعيف، إلى وضع اللاعب القادر على المنافسة في السوق العالمي، فقد أبرز نقاط القوة التي يمكن للشركات الأفريقية أن تستخدمها لتبني قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.



## المراجع:

Boddewyn, J., and T. L. Brewer. 1994. International-business political behaviour: New theoretical directions. *Academy of Management Review* 19, no. 1:119- 143.

Dierickx, I., and K. Cool. 1989. Asset stock accumulation and sustainability of competitive advantage. *Management Science* 35: 1504-14.

Economic Commission for Africa (ECA). 1999. Aid Memoire: Ad Hoc Experts Group meeting on Africa in the Post-Uruguay round: Raising Africa's competitiveness in the changing global economy of the twenty-first century.

Addis Ababa, October. Ford, D. 1990. Understanding business markets'. Interaction, relationships, networks. London: Academic Press.

Foss, Nicolai J. 1998. Resources, firms and strategies: A reader in the resource- based perspective. Oxford University Press.

Hakansson, H. 1982. International marketing and purchasing of industrial goods: An interaction approach. Chichester: John Wiley.

Hamel, Gary. 1991. Competition for competence and inter-partner learning within international strategic alliances. *Strategic Management Journal* 12: 83-103.

Hecksher, E. 1919. The effect of foreign trade and the distribution of income. *Economist Tidskrift* 21.

Hymer, S. H. 1976. The international operations of national firms: A study of direct foreign investment. Cambridge: MIT Press.

Dhlin, Bertil. 1933. Interregional and international trade. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Paxton, Pamela. 1999. Is social capital declining in the United States? A multiple indicator assessment. *American Journal of Sociology* 105, no. 1: 88-127.

Peteraf, M. A. 1993. The cornerstone of competitive advantage: A resource-based view. *Strategic Management Journal* 14: 179-191.

Porter, M. E, 1990. *Competitive advantage of nations*. London: Macmillan Press.

Rumelt, P. Richard. 1984. Towards a strategic theory of the firm. In: *Competitive strategic management*, edited by R. B. Lamb.

Wemerfelt, Birger. 1984. A resource-based view of the firm. *Strategic Management Journal* 5.

## الفصل السابع

### **العولمة والديون والتنمية في أفريقيا الجنوبية - مشكلات وآفاق -**

---

بورنويل سي. تشيكولو  
قسم دراسات التنمية - ممبائو - جنوب أفريقيا  
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

#### **١- خلفية**

تشكلت أزمة الديون الخارجية بالقارة إبان الأحداث الكبرى التى هزت الاقتصاد العالمى فى أوائل السبعينيات. فقد نتج عن الحرب العربية- الاسرائيلية زيادات هائلة فى الأسعار العالمية للنفط، مما خلق أزمات خطيرة فى موازين مدفوعات البلدان المستوردة للنفط، وكان من ضمنها بالطبع معظم البلدان الأفريقية حيث عانت من اختلال كبير فى موازين مدفوعاتها بسبب اعتمادها أيضاً على تصدير المواد الخام. وجاءت الصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩ بمزيد من الاختلال فى البلدان المستوردة للنفط (Hope 1997, Boorman 1992, Sangowawa 1992). وهكذا فإن الأزمة كانت بالأساس أزمة مالية، وبالأحرى أزمة فى النقد الأجنبى، فلم يكن لدى معظم البلدان المضارة موارد مالية كافية لتسيير اقتصاداتها وتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، حيث إن الركود العالمى الذى أعقب أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ قد قلص جزئياً من الطلب العالمى على صادرات المواد الخام، كما زادت النزعة والسياسات الحمائية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان.



وتتسم البنية الاقتصادية لبلدان أفريقيا الجنوبية بتمحورها حول التصدير، حيث تعتمد على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، مثل السلع الزراعية والمعدنية. وهكذا فإن صادرات هذه البلدان تتكون أساساً من المواد الخام أو للمنتجات نصف المصنعة، بينما تتمثل وارداتها بشكل أساسي في السلع الاستهلاكية والرأسمالية. بل وأكثر من هذا فإن القطاعات التصديرية في معظم تلك البلدان يهيمن عليها صنف واحد من الصادرات. وإذا استثنينا جنوب أفريقيا وزيمبابوي اللتين تملكان أكثر اقتصادات الإقليم تنوعاً، نجد أن بلدان أفريقيا الجنوبية تعتمد اعتماداً قوياً على السلع الأولية، المنجمية والزراعية، ونتيجة لهذا أصبحت اقتصادات بلدان الإقليم شديدة الانكشاف بفعل تقلبات الأسواق العالمية.

وقد أدى انخفاض أسعار الصادرات غير النفطية وارتفاع أسعار الواردات إلى حدوث عجز كبير في مولزين مدفوعات أغلب بلدان الإقليم. وأفضى التدهور الحاصل في شروط التبادل إلى تدهور قيمة معظم العملات الأفريقية. ونتيجة للزيادات المتواصلة في عجز الحسابات الجارية، وبالتالي الانخفاض الكبير في الدخول الحقيقية، اضطرت بلدان أفريقية كثيرة - ومن بينها بالطبع بلدان أفريقيا الجنوبية - إلى الاستدانة من الخارج كوسيلة لسد العجز في ميزان المدفوعات. وكان هذا كما يقول "سانجواوا" (Sangowawa 1992: 84) هو الخيار الأسهل أمام معظم البلدان الأفريقية، والتي لقيت التشجيع في هذا بسبب "الاحتياجات المفهومة لدى مختلف البيوت المالية الدولية. لإعادة تدوير الفوائض المالية للضخمة للبلدان المصدرة للنقط، كما شجعها أيضاً على الاقتراض تلك الشروط الميسرة التي وضعت لمنح القروض". وهكذا اندفعت حكومات كثيرة نحو التفاوض من أجل الحصول على قروض من المؤسسات التجارية والمصارف الأجنبية والبنك الدولي، وبصورة غير مسبقة حيث فاقت بكثير قدرتها الفعلية على السداد. ومن ثم وجدت تلك البلدان نفسها مواجهة في الثمانينيات ليس فقط بانخفاض أسعار صادراتها من السلع الأولية، وإنما أيضاً بتصاعد معدلات الفائدة على القروض. وبالطبع فقد أفضت أزمة الديون الخارجية إلى أزمات اجتماعية - اقتصادية عنيفة.

وكان لابد للأزمة الاقتصادية في السبعينيات والأزمات التي عانت منها تلك الدول أن تحض على البحث عن استراتيجيات تنموية قابلة للحياة، شرط الاحتفاظ بالدور المركزي للدولة في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقام البنك الدولي بتقديم تشخيصه لتفاقم الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، كما

تفضل بتنفيذ الحل أيضاً، وذلك في تقريره المعنون "التنمية المتسارعة في أفريقيا جنوب الصحراء: أجندة للعمل" (World Bank 1981) وهو التقرير الذي يشار إليه عادة بـ "تقرير بيرج". وقد طرح التقرير رؤىة للإصلاح تتضمن حزمة من إصلاحات التكيف الهيكلي، من أهمها التقليل الجذري لدور الدولة والمناصرة للوجمائية لقوى السوق. وكان الهدف الرئيسي من وراء هذه الإصلاحات الاقتصادية هو لبرلة (تحرير) هذه الاقتصادات وإمراجها في الاقتصاد العالمي، ومن ثم إنشاء اقتصادات سوقية نشطة تكون قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين شروط الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي للسكان.

وفي مسعى منها لتحقيق هذه الغاية، اندفعت كل بلدان أفريقيا الجنوبية تقريباً في تطبيق برامج للتكيف الهيكلي تحت إشراف ورعاية كل من صندوق النقد والبنك الدوليين (Hope and Kayira 1997). وقد تضمنت حزمة سياسات الإصلاح تلك مركباً من نوعين من السياسات: سياسات التثبيت وتدخل في اختصاص صندوق النقد الدولي، وسياسات التكيف الهيكلي التي يختص بها البنك الدولي. وتمثلت الأدوات السياسية المبدئية التي استخدمت لتحقيق برامج التكيف الهيكلي في الآتي: تكيف معدلات صرف العملة الوطنية - وبالأساس تخفيضها -؛ التحكم في المعروض النقدي والمقوف الائتمانية؛ سياسة في معدلات الفائدة تستجيب بمرونة لمتغيرات قوى السوق؛ إعادة جدولة الديون؛ سياسة مالية تشتمل على إجراءات لتقليل الإنفاق العام ولتعبئة الموارد؛ إنهاء سياسات التحكم في أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛ تحرير التجارة وإجراءات الدفع، وأخيراً - وليس آخراً - إصلاح المؤسسات القائمة في إطار رؤية تشدد على بناء القدرات في مجال تحليل السياسات وإدارة الاستثمارات العامة وخصخصة الأصول المملوكة للدولة (Hope 1998, Chikulo 1997).

كانت الأهداف الرئيسية لبرامج التكيف الهيكلي هي: تثبيت الاقتصادات المحلية، وحفز النمو الاقتصادي، وضمان قدرة هذه البلدان على الحصول على النقد الأجنبي.

## ٢- نظرة عامة على الأداء الاقتصادي

لتسم الأداء الاقتصادي في أفريقيا الجنوبية بالضعف حيث لم يتخط متوسط معدل النمو نسبة ٢% في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤ (أنظر الجدول رقم ١) غير أن الإقليم سجل معدل نمو قدرة ٣,٤% عام ١٩٩٧، مع ملاحظة أن الأداء الاقتصادي

لجمهورية جنوب أفريقيا كان العامل الرئيسي في التحسن المتواضع الذى طرأ على مجمل الأداء الاقتصادى للإقليم.

يتكون إقليم أفريقيا الجنوبية من ثلاث مجموعات مختلفة من حيث مستوى الدخل الفردية. تضم المجموعة الأولى اقتصادات ذات دخل فردية عالية تزيد ٢٠٠٠ دولار فى السنة، وهى بالأساس سيشل وموريشيوس وجنوب أفريقيا وبوتسوانا وناميبيا. وتتكون المجموعة الثانية من بلدان يتراوح متوسط الدخل الفردية فيها بين ٦٠٠ و ٢٠٠٠ دولار، وهى زيمبابوى وسوازيلاند وأنجولا. أما المجموعة الثالثة فتشمل اقتصادات يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار، وهى موزمبيق ومالاوى وتنزانيا وزامبيا وليسوتو (ADB 1998, UNDP, SADC, SAPES 1998).

جدول رقم (١)  
معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى (%)  
فى أقاليم أفريقيا  
١٩٩٧-١٩٩٠

الإقليم	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
وسط أفريقيا	٤,٠-	٣,٤-	٣,٦	٣,٢	٢,٦
شرق أفريقيا	٤,٣	٣,٤	٥,٦	٦,٦	٣,٩
شمال أفريقيا	٢,٨	٣,١	١,٥	٥,٤	٣,٨
أفريقيا الجنوبية	٠,١	٣,٠	٣,٨	٤,٧	٣,٤
غرب أفريقيا	٥,٢	٢,١	٣,٤	٣,٧	٣,٨

Source: ADB 1998.

ويوضح الجدول رقم (٢) أن النمو الاقتصادى قد أصبح متخبطاً بعض الشيء فى معظم بلدان الإقليم.



جدول رقم (٢)  
معدلات النمو الاقتصادي في بلدان جماعة تنمية  
أفريقيا الجنوبية (١٩٩٧-٩١)

البلد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
أنغولا	٢,٥-	٦,٩	٢٤,٧	٢,٥	١١,٢	١٢,١	٥,٩
بوتسوانا	٨,٩	٦,٣	٠,١-	٤,١	٣,١	٧,٠	٦,٩
الكونغو الديمقراطية	٨,٤-	١٠,٥-	١٣,٥	٣,٩-	٠,٦-	١,٣	-
ليسوتو	٠,٧	٣,٥	٤,٠	١٢,٩	٩,١	١٢,٧	٣,٥
مالاوى	٧,٨	٧,٩-	١٠,٨	١١,٦	١٣,٤	١٢,٠	٥,٣
موريشيوس	٤,٣	٦,٤	٤,٩	٥,٣	٥,٦	٥,٨	٥,٠
موزمبيق	٤,٩	٠,٨-	١٩,٣	٤,٤	١,٤	٦,٤	٧,٩
ناميبيا	٧,٤	٨,٢	١,٩-	٦,٥	٤,١	٣,٠	٣,٠
سيشل	٢,٦	٧,٠	٥,٩	١,٧-	١,٧-	١,٧	-
جنوب أفريقيا	١,٠-	٢,٢-	١,٣	٢,٧	٣,٤	٣,٢	١,٧
سوازيلاند	٠,٩-	١,٠	٣,١	٣,٥	٢,٧	٣,٩	٣,٨
نترانيا	٤,٣	١,٨	٠,٤	١,٤	٣,٦	٤,٢	٤,٠
زامبيا	٠,٤-	١,٨-	٦,٨	٨,٦-	٢,٣-	٦,٤	٣,٥
زيمبابوى	٥,٦	٦,٨-	٤,٢	٥,٣	٣,٢-	٧,٢	٣,٧

Source: UNDP, SADC, SAPES 1998.

هذا ويتطلب تحقيق للتنمية المستدامة إنجاز مستويات مرتفعة في الادخار المحلي والاستثمارات الخاصة. ومع ذلك فإن معدل كل منهما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالى قد استمر في للتدهور خلال التسعينيات إلى ما هو أدنى بكثير مما تحقق في الثمانينيات. فمثلا كان معدل الادخار ١٦,٢% من الناتج المحلي الإجمالى عام ١٩٩٦، مقارنة بـ ٢٧% عام ١٩٨٠، أما معدل الاستثمار فقد بلغ ١٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالى مقابل ٢٣,٣% عن نفسى سنتى المقارنة. كما أخذت حصة أفريقيا في التجارة العالمية تتناقص، حيث انخفضت من ٥% عام ١٩٨٠ إلى ١,٣% عام ١٩٩٦. وفي الاتجاه نفسه خبرت أفريقيا انخفاضاً في نصيبها من الاستثمار الأجنبى المباشر. ففي عام ١٩٧٠ حصلت القارة على أكثر من ١٦% من إجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة التى اجتذبتها البلدان النامية، مقارنة بـ ١٠% عام ١٩٨٠، و ٥% فى سنوات

التسعينيات ورغم حقيقة الزيادة المطلقة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من ٢,٩ بليون دولار إلى ٥,٥ بلايين دولار في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، إلا أن نسبتها في البلدان النامية قد تدهورت من ١١% إلى ٦% عن نفس الفترة (ADB 1997: 11-12).

ومصادقاً لذلك، فقد عجزت بلدان أفريقيا الجنوبية عن اجتذاب القدر الذي تحتاجه أشد الاحتياج من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة. وإن كانت جمهورية جنوب أفريقيا وحدها تلقت ٦% من إجمالي تدفقات ١٩٩٦ إلى أفريقيا (UNDP, SADC, SAPES 1998: 31). وبالنسبة للتجارة فقد صدر إقليم أفريقيا الجنوبية في هذا العام سلعاً وخدمات قيمتها ٤٤,٧٣٨ بليون دولار مقابل واردات تقدر بـ ٤٥,٧٨٥ بليون دولار، أي أن هناك عجزاً قدره حوالي ٩٨٥ مليون دولار. إلا أن التجارة البينية في بلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية - وعددها ١٤ بلداً - لم تتجاوز ٤% من صادراتها. ويفترض 'كيليك' (Killick 1995) وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق برامج التكيف الهيكلي وإنهاء مستويات الاستثمار. إذ إنه نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة أصبحت بلدان كثيرة تعتمد بشكل متزايد على المساعدات الرسمية للتنمية. فعلى سبيل المثال زاد نصيب أفريقيا جنوب الصحراء إلى نسبة ٣٠% عام ١٩٩٤. وبالمثل شهدت أفريقيا الجنوبية اعتماداً متزايداً على مساعدات التنمية الرسمية. وبين الجدول رقم (٣) نصيب الفرد من هذه المساعدات في الإقليم.

**جدول رقم (٣)**  
**التغير في صافي ونصيب الفرد**  
**من مساعدات التنمية الرسمية**

البلد	صافي مساعدات التنمية الرسمية بالمليون دولار		نصيب الفرد من هذه المساعدات بالدولار	
	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥
أنجولا	٥٣	٤٢٤	٧	٣٨
بوتسوانا	١٠٦	٩١	١١٨	٦١
الكونغو الديمقراطية	٤٢٨	١٩٥	١٦	٤
ليسوتو	٩٤	١١٥	٧٠	٥٨
مالاوى	١٤٣	٤٣٤	٢٣	٤٣
موريشيوس	٢٣	٢٢	٣٤	٢٠
موزمبيق	١٦٩	١١٠٣	١٤	٦٦
ناميبيا	-	١٨٧	-	١١٧
نيجل	٢٢	١٣	٣٤٩	١٣٠
جنوب أفريقيا	-	٣٨٦	-	٩
سوازيلاند	٥٠	٥٦	٨٩	٦٢
زامبيا	٣١٨	٢٠٣٥	٥٥	٢٢١
زيمبابوى	١٦٤	٤٨٩	٢٣	٤٤
جماعة سادك	٢٢٥٩	٦٤٣٢	٢٥	٢٤

Source: UNDP, SADC, SAPES, 1998.

بيد أن منظمة الأمم المتحدة للأطفال (UNICEF 1996) تشير إلى أن معظم هذه المساعدات جاءت في صورة إعفاء من الديون أو اعادة جدولتها، وهو ما يجعل مستويات المعونة تبدو مرتفعة ظاهرياً ودون تكلفة إضافية، على عكس حقيقة الأمر. وعلى أية حال فإن هذه المساعدات لم تقدم أموالاً جديدة للتنمية، إذ إن الإعفاء من الديون يشكل الآن ما يتراوح بين ١٠% و ٢٠% من المعونة، مما يفيد أن قسماً كبيراً من معونات التنمية الرسمية لا يعنى خروج أية أموال من خزانات الدول المانحة.



وهكذا فإن كلاً من الديون وتناقص المساعدات وعدم القدرة على اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة تمثل معاً مظاهر جلية للصعوبات التي ينطوي عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من أن برامج التكيف الهيكلي قد أنتجت أثراً إيجابياً أولياً على الأداء الاقتصادي في عدد من بلدان الإقليم، فإن المعاناة الاقتصادية ما زالت بعيدة المنال، كما يوجد عدد من الجوانب المتعلقة بالسياسات المتبعة لا يزال بحاجة إلى إيجاد الحلول قبل النظر فيما إذا كانت هذه البلدان ماضية في طريق التنمية المستدامة. وحسبما يشير 'هوب' (Hope 1998: 28) عن حق فإن النمو في أغلب هذه البلدان لا يكفي للحديث عن إمكانية تقليص الفقر. فالصورة العامة للبادية الآن هي صورة التراجع والتفسخ: عجز ميزان المدفوعات، تدهور الإنتاجية وزيادة عبء الديون، زيادة البطالة والمظالم الاجتماعية- الاقتصادية، تدهور البنية التحتية المادية، اتساع التدهور البيئي، وتفاقم النزاعات السياسية والحروب الأهلية. وبايجاز يمكن القول إن برامج التكيف الهيكلي قد ولدت أثراً اجتماعية ضارة وألحقت الأذى بالدولة الأفريقية وأضعفت الأبنية الوطنية.

هكذا يتجلى بوضوح أن عملية العولمة قد قوضت النمو الاقتصادي في أفريقيا الجنوبية، ومن ثم فإن الميزات المقارنة النسبية للإقليم أضعف بكثير من أن تواجه المؤثرات الاقتصادية للعالمية. ومع هذا فإن ما يثير الدهشة ادعاء البنك الدولي (World Bank 1994, XI) بنجاح سياسات التكيف الهيكلي مثل إشارته إلى "أن هناك ثماراً للتكيف، فالبلدان التي مضت إلى أبعد حد في تطبيق سياسات جيدة- وبخاصة على مستوى الاقتصاد الكلي- قد تمتعت بانبعاث النمو فيها". ومع هذا فقد أوضح المعارضون أن الإصلاحات الاقتصادية لم تؤد إلى نتيجة في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ إن اتباعها لبرامج التكيف الهيكلي لم يؤد إلى تحسين الأداء الاقتصادي (Hellinger and Hammond 1994, Mosley and Weeks 1994, Loxely and Seddon 1994, Noula 1995). وأشار إلى أنه إذا كانت الإصلاحات قد أحدثت تحسناً هامشياً في الحساب الخارجي، فإن أثرها في النمو الاقتصادي لم يكن كافياً. ونتج عن هذه الإصلاحات الاقتصادية انخفاض أسعار الصادرات وتقلص صافي التدفقات المالية اللازمة لخدمة الديون الخارجية- بما فيها المدفوعات لصندوق النقد والبنك الدولي- دون أن يصحب ذلك أي خفض في حجم عبء الدين الخارجي. وتعتبر أفريقيا هي القارة الوحيدة التي تتدهور فيها باستمرار مستويات المعيشة.

جدول رقم (٤)

الترتيب	البلد	الحرمات من البقاء (%)	الحرمات من التعليم والمعرفة (%)	الحرمات الاقتصادية (%)			الحرمات الكلية	مؤشر الفقر البشري (%)
HPI		نسبة من لا يتوقع لهم البقاء حتى سن الأربعين (١٩٩٠)	معدل أمية البالغين (١٩٩٤)	نسبة السكان بدون مياه آمنة (٩٠-١٩٩٠)	نسبة السكان بدون خدمات صحية (٩٠-١٩٩٥)	نسبة الأطفال تحت الخامسة دون الوزن الطبيعي (٩٠-١٩٩٦)		
١٣	موريشيوس	٦,٢	١٧,٦	١	-	١٦	٦	١٢,٥
١٧	زيمبابوي	١٨,٤	١٥,٣	٢٣	١٥	١٦	١٨	١٧,٣
٢٩	بوتسوانا	١٥,٩	٣١,٣	٧	١١	١٥	١١	٢٢,٩
٣٥	ليسوتو	٢٣,٩	٢٩,٥	٤٤	٢٠	٢١	٢٨	٢٧,٥
٤٥	زامبيا	٣٥,١	٢٣,٤	٧٣	٢٥	٢٨	٤٢	٣٥,١
٥٠	تنزانيا	٣٠,٦	٣٣,٢	٦٢	٥٨	٢٩	٥٠	٣٩,٧
٥٢	زائير	٣٠,٠	٢٣,٦	٥٨	٧٤	٣٤	٥٥	٤١,٢
٥٩	ناميبيا	٢١,١	٦٠,٠	٤٣	٤١	٢٦	٣٧	٤٥,١
٦٠	مالاوي	٣٨,٣	٤٤,٢	٦٣	٦٥	٣٠	٥٣	٤٥,٨
٧٢	موزمبيق	٤٣,٨	٦٠,٥	٣٧	٦١	٢٧	٤٢	٥٠,١

Source: Moyo 1998.

وكما قال سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (15: 1992) فإن "الأزمة الاقتصادية تهدد بالإطاحة بكل المكاسب الاجتماعية التي تحققت في الستينيات والسبعينيات عندما كانت أفريقيا تحقق نمواً جديراً بالتقدير". غير أن الحقيقة المحزنة

اليوم نقول بأن معظم البلدان الأفريقية تعاني أوضاعاً أسوأ من عقدين سبقا. وما هو تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونسيف) يرسم اللوحة المحيطة التالية:

"لأول مرة في العصر الحديث ينزلق إقليم فرعى بأكمله إلى الفقر مرة أخرى. ففي أفريقيا جنوب الصحراء تضاعف خلال عقد واحد عدد الأسر العاجزة عن تلبية احتياجاتها الضرورية، وانخفض متوسط الدخل بمقدار الثلث، وارتفعت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية" (UNICEF 1992: 51).

وفي الحقيقة أن غالبية المراقبين والباحثين والمنظمات غير الحكومات في أفريقيا، وحتى بعض هيئات الأمم المتحدة (خاصة اليونسيف)، يحدوها قليل من الأمل لتحقيق أي تحسين ذي شأن في الأوضاع الاقتصادية لأفريقيا، ما لم يحدث تحول جذري في اتجاه الإصلاحات الاقتصادية ونمط المساعدات التنموية. وفوق هذا فإن البنك الدولي نفسه قد أمل في تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين ٢,٤% و ٣,٩% في الاقتصادات الأفريقية في أواخر الثمانينيات، أي ما يقل بكثير عن معدل النمو الذي تحقق في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٣ والذي لم يقل عن ٥%. أضف إلى هذا أن الناتج القومي الإجمالي في أفريقيا قد كان عام ١٩٩٢ أقل من نظيره عام ١٩٧٢. وتكشف بيانات أحدث أن معدل النمو السنوي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ قد بلغ ١,٢% مقابل ٢% عن الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ (Mosley, Subastat and Weeks 1995). وإذا أخذنا في الحسبان عامل التضخم ونمو السكان فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الإقليم قد تراجع بنسبة ٤٢,٥% في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠. وطبقا لتقديرات البنك الدولي فإن من المنتظر أن يزيد إجمالي الناتج المحلي في أفريقيا بنسبة ٤,١% في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار الزيادة السكانية المتوقعة فإن معنى هذا تحقق معدل نمو سنوي حوالى ١%. وهكذا بينما تتقدم البلدان النامية الأخرى بصورة حثيثة نجد أفريقيا تتراجع اقتصاديا. صحيح أن أفريقيا تتأصل من أجل استعادة النمو الذي كانت تحققه في الستينيات وأوائل السبعينيات، إلا أنه كما أوضح "سامبوما" بجلاء (Samboma 1995: 23) فإن "الشئ الوحيد الذي يمكن أن تجنيه أفريقيا من التزامها العقدي بإملاءات الغرب سوى عبء الديون الخالد". وفي الاتجاه نفسه يرى "كارمودي" (Carmody 1998) أن توجهات برامج التكيف الهيكلي لم تكتف بزيادة الديون الخارجية، وإنما تكفلت أيضاً بتقويض الإنتاج.



### ٣- أزمة الديون الأفريقية

لاحظ الباحثون عن حق: المفارقة في أن جهود الإصلاح الاقتصادي في أفريقيا قد مضت يداً بيد مع ارتفاع عبء الديون. فمثلاً لاحظ "تريبا" (Teriba 1992: 175) أن "عدم كفاية المعونة وتدفقات موارد الاستثمار الخاصة اللازمة لتمويل النمو والتنمية في أفريقيا، قد أجبر الإقليم على الاعتماد الزائد على القروض الخارجية، والتي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة الديون. ولا شك أن مقصلة الديون تعتبر الآن أخطر مسألة تواجه تمويل التنمية في أفريقيا. وهي الظاهرة التي تمثل التهديد الأكبر لجهود استعادة أفريقيا لعافيتها الاقتصادية، وأصبح واضحاً بشكل متزايد أنه لا يمكن تحقيق أدنى تقدم بدون حل أزمة الدين الخارجي، فليس هناك أي مخرج أمام أفريقيا إذا ظلت رهينة خدمة ديونها الحالية لأنه لن يتبقى لها موارد لتحقيق التنمية".

لقد ارتفع إجمالي الدين الخارجي لأفريقيا من ٨ بليون دولار فقط عام ١٩٧٠ إلى ٣٢١ بليون دولار عام ١٩٩٦، ومعظمها ديون رسمية باتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. ووصل عبء الديون إلى معدل ٥٧% من إجمالي الناتج المحلي، وتستهلك خدمة الديون ٢٥% عل الأقل من قيمة الصادرات (ADB 1998, Patel 1992) وهو ما يبين كيف تفاقم أزمة الديون بشكل حاد في غمار الأزمة. وطبقاً للجدول رقم (٥) يتضح لنا أن معدل الديون إلى الصادرات قدر عام ١٩٩٥ بحوالي ٢٨٤,٧% بعد أن كان ٢٢٣,١% عام ١٩٩٠. أما في أفريقيا جنوب الصحراء فقد كان الوضع أكثر سوءاً حيث ارتفع من ٣٢٧,١% إلى ٣٨٤,٥% وبالنسبة لخدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات فهي تدور الآن حول ٢٥% كما أسلفنا بعد أن كانت ١٣% عام ١٩٨٠. ويقدر إجمالي الدين الخارجي لإقليم أفريقيا الجنوبية عام ١٩٩٥ بحوالي ٥٥,٣ بليون دولار. ويشكل عبء الديون هذا نسبة ١٣٨% من إجمالي الناتج المحلي للإقليم. ومن بين البلدان التي لم تكن ذات عبء ديون مزمن ثم دخلت مصيدة الديون: زامبيا (٦,٩ بليون دولار)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣,١ بليون دولار)، مالاوي (٢,١ بليون دولار)، أنجولا (١٠,١ بليون دولار). ونتيجة لهذا "أصبحت أزمة الديون في معظم هذه البلدان مظهراً وسبباً رئيسياً في أن واحد لتوليد الأزمات" (UNDP, SADC, SAPES 1998: 31) وهكذا فإن أفريقيا عامة، وأفريقيا الجنوبية خاصة، تعاني وضعاً أسوأ من أي إقليم آخر، أياً كان المؤشر المستخدم في هذا.

**جدول رقم (٥)**  
**هيكل الديون في بعض بلدان جماعة**  
**تتمة أفريقيا الجنوبية SADC عام ١٩٩٦**

بيان	موزمبيق	جمهورية الكونغو الديمقراطية	زامبيا	تنزانيا	مالاوي	أنجولا	زيمبابوي
إجمالي الديون (بليون دولار)	٥	١٠,٦	٢,٣	٧,٤	٢,٣	١٠,٦	٥
إجمالي خدمة الديون (مليون دولار)	١٧٧	٤٨	٣٢٤	٢٥٨	٨٩	٦٩٤	٦٦٤
نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات (%)	١٠٧٩	٦٣٨	٥٣٩	٥٣٦	٤٨٥	٢٠٣	١٦٠
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الناتج المحلي (%)	٣٧٨	٢١٢	٢١٥	١٢٩	١٠٧	٣٠٧	٦٩
نسبة إجمالي خدمة الديون إلى حصة الصادرات (%)	٣٢,٢	٢,٤	٢٤,٦	١٨,٧	١٨,٦	١٣,٣	٢١,٢

٢,١	٥,٢	-,٥	١,٤	١,٣	٢,٠	٠,٥	-صادرات السلع والخدمات (بليون دولار)
٧,٢	٣,٤	٢,٢	٥,٧	٣,٣	٦,٠	١,٥	-إجمالي الناتج المحلي (بليون دولار)

Source: Kamidza 1998.



**جدول رقم (٦)**  
**مؤشرات الديون في البلدان المستوردة (رؤوس الأموال) (١٩٩٤-٨٥)**

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	بدا
نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي										
٣٧,٠	٣٧,٥	٣٨,١	٣٩,٥	٣٩,١	٤٠,١	٤٣,٨	٤٩,٣	٤٧,٠	٤٤,١	- كل بلدان
٧٦,٤	٧١,٠	٦٩,٧	٧٢,٤	٧٦,٤	٧٣,٦	٧٢,٠	٧٢,٨	٦٦,٧	٥٧,٨	- أفريقيا
١٣٥,٨	١١٤,٢	١٠٨,٣	١٠٣,٠	٩٨,٩	٩١,٣	٨٦,٩	٨٧,٠	٧٧,٧	٧٥,٩	- أفريقيا جنوب الصحراء
٢٨,٥	٢٨,٦	٢٧,٩	٢٧,٨	٢٧,٦	٢٦,٦	٢٦,٣	٣٠,٤	٢٨,٦	٢٦,٠	- آسيا
٣٧,١	٤٠,٠	٤٢,٧	٤٥,٥	٤٤,٩	٥٠,١	٥٦,٧	٦٥,٧	٦٣,٧	٦٢,٢	- أمريكا اللاتينية
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات										
١٢٢,٨	١٣٠,٢	١٣٢,٤	١٣٨,٩	١٣٨,٩	١٤٣,٢	١٥٨,٦	١٨٥,٦	١٩٨,٨	١٧٩,٩	- كل بلدان
٢٤٨,٧	٢٣٢,٩	٢١٨,٧	٢٢٩,٥	٢٢٣,١	٢٥٢,٤	٢٦٣,٩	٢٧٣,١	٢٦٢,٣	٢٠٨,٩	- أفريقيا
٣٨٤,٥	٣٨٦,٠	٣٥٦,٦	٣٢٥,٠	٣٢٧,١	٣٢٠,٧	٣٢٧,٧	٣٢٨,٨	٣٠٢,٥	٢٥٩,٧	- أفريقيا جنوب الصحراء
٦٧,٧	٧١,٨	٧٣,٥	٧٦,٧	٧٧,٤	٧٨,٠	٧٨,٠	٩٤,٠	١٠٥,٦	١٠١,٩	- آسيا
٢٥٨,٤	٢٧٤,٥	٢٧٦,٠	٢٨١,٨	٢٧٧,٣	٢٩٣,٢	٣٣٢,٥	٣٨٤,٧	٣٩٢,٧	٣٢٦,١	- أمريكا اللاتينية
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات										
١٢,٩	١٤,٦	١٤,٥	١٤,٦	١٥,٧	١٧,٣	١٩,٩	٢١,٨	٢٤,٥	٢٣,٥	- كل البلدان
١٩,٠	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٣,٢	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٦,٠	٢٣,٨	٢٩,١	٢٦,١	- أفريقيا
١٦,٧	١٤,٤	١٥,٣	١٧,٦	١٧,٧	١٩,٣	٢٢,٣	٢٣,١	٢٤,٨	٢١,٣	- أفريقيا جنوب الصحراء
٨,١	٩,٢	٨,٦	٨,٨	٩,٩	١٠,٧	١١,٧	١٥,٤	١٥,٥	١٥,٢	- آسيا
٢٧,٥	٣٠,١	٢٨,٩	٢٦,٢	٢٦,٣	٣٢,١	٣٩,٦	٣٨,٢	٤٤,٤	٣٨,٦	- أمريكا اللاتينية

Source: UNDP 1999, 61

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توجد ثلاث وثلاثون بلداً من أفريقيا جنوب الصحراء فى قائمة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية والتي يبلغ عددها إحدى وأربعين بلداً. وهو ما يوضحه الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧)

الإقليم	عدد البلدان المدرجة بالقائمة	نسبة سكانها إلى سكان العالم	حصتها من الدخول الخارجية (%)	حصتها من إجمالي الناتج المحلى (%)	حصتها من المصادر (%)
أفريقيا	٣٣	١٠,٦	٨,٨	٢,٣	٣,٣
آسيا	٤	٢,٨	١,٩	٠,٨	١,٠
أمريكا اللاتينية	٤	٠,٤	٠,٨	٠,٢	٠,٣
إجمالي	٤١	١٣,٨	١١,٥	٣,٣	٤,٧

Source : UNDP 1999: 22

وجدير بالملاحظة أن خمسا من بلدان أفريقيا الجنوبية مدرجة فى هذه القائمة، وهى أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالاوى وموزمبيق وزامبيا. ويتضح المدى الذى وصلت إليه أزمة الديون فى أفريقيا جنوب الصحراء من حقيقة أنها تمثل الحصة الأكبر فى ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية. وإذا كنا قد أخذنا فكرة عامة عن ضخامة المديونية الأفريقية، ننطلق الآن نحو لقاء الضوء على مدى إحكام دائرة الديون الجهنمية التى تحيط بالقارة. فعلى سبيل المثال كان متوسط المقرر أن تدفعه أفريقيا لخدمة ديونها الخارجية ٢٠ بليون دولار سنويا (UNICEF 1992: 52) ولا شك أن هذا التدفق إلى الخارج لموارد تحتاجها القارة أشد الاحتياج يضر أبلغ الضرر بإمكانية شفاء أفريقيا من مرضها الاقتصادى. هذا وقد ذكر محافظ بنك التنمية الأفريقى فى الاجتماع السنوى للبنك عام ١٩٩٣ أن "عدداً من بلدان أفريقيا الأقل دخلاً وذات المديونية الثقيلة يواصل تحمل عبء من الديون لن يؤدي فحسب إلى توليد عدم اليقين فى القدرة على خدمة الدين، وإنما سيؤدي أيضاً إلى إتهاك مالية الحكومات وإعاقة تكون لاستثمارات خاصة جديدة".

وهكذا فإن زمن التكيف الهيكلي قد شهد زيادة متسارعة في الديون، وأيضاً صعوبات شديدة في خدمة الديون. ولقد أصبح الدين الخارجى عبئاً شديداً الوطأة بسبب حقيقة أن القروض لم تؤد إلى زيادة مناسبة في القدرة الانتاجية تسمح بالمضى في خدمة الديون. ومرة أخرى نقول إن أزمة الديون كانت سبباً ونتيجة لأزمات كبيرة في بلدان أفريقية كثيرة. ويرجع هذا إلى حقيقة أن كميات هائلة من الموارد المالية أصبحت تخصص لخدمة الديون في وقت تحتاج هذه البلدان إلى تلك الموارد أشد احتياج. ونتيجة لهذا سيواصل عبء الدين الخارجى دوره كخطر رئيسى يهدد التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

#### ٤- الديون والتنمية المستدامة

سبق أن ذكرنا أن ارتفاع مديونية بلدان أفريقيا الجنوبية، وبالتالي ارتفاع أعباء خدمة الديون، يؤدى إلى نقصان حاد في الموارد المتاحة للاستثمار في التنمية المستدامة. جملة القول أن من الصعب الحفاظ على تنمية مستدامة في ظل الشروط الاقتصادية السائدة في الإقليم.

#### ١/٤ التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية

تفتقر معظم بلدان الإقليم إلى الموارد المحلية اللازمة للاستثمار، نظراً للاستنزاف الواقع على موازناتها بفعل عبء الديون. ومن ثم تعاني هذه البلدان من نقص رأس المال المالى الضرورى لحفز النمو الاقتصادى وتحقيق التعافى من الأزمات الاقتصادية. وقد كان للمشكلات الاقتصادية الراهنة مضاعفات خطيرة على كل من التنمية البشرية، والأداء التنموى فى الإقليم، وعلى الاستقرار والحكم. كما أن الاختلالات الحادة فى الموازنة تحول دون تحول هذه البلدان صوب توجيه موارد كافية لبرامج التنمية البشرية. إذ إنها مضطرة إلى إنفاق موارد أقل بكثير على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم الأساسى والصحة وإصحاح البيئة وتخطيط الأسرة والغذاء. وهكذا فإن البلدان الأفريقية تدخل الألفية الثالثة فى ظل واقع اجتماعى يتسم بتخفيضات حادة فى الإنفاق الاجتماعى، رغم أن التنمية البشرية الفعالة تحتاج إلى استثمار مستدام، ولكن العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة تظل متمثلة فى عبء الديون. فالديون كما يقول "أوباسونجو" لا تزال "أخذه بخناقنا مثل طائر البطريق



حينما يصاد، فنظل متعثرين وعاجزين في مساعيها لمواجهة التحديات النواقفة بوجه نمونا" (Obasango 1991: 44).

بل إن البنك الدولي ذاته لم يستطع أن يتجاهل دور العبء الثقيل للديون في إعاقة للتنافى والسئو الاقصادى للبلدان الأفريقية. فى عام ١٩٩١ نقل عن نائب رئيس البنك الدولي "إلوارد جاىكوكس" E. Jaycox تشديده على حقيقة خاصة ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وهى "أن تكلفة خدمة الديون سوف ترتفع من ٩ بلايين دولار سنوياً إلى ١٥ بليون دولار سنوياً خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة القادمة. ولا يجوز السماح للأمور بأن تصل إلى هذا الحد، لأنه إذا حدث فسوف يؤدى إلى تحطيم كل خطط للتنمية فى أفريقيا. ومن ثم فلا مناص من الإعفاء من الديون" (Loxley and Seddon 1994: 492).

#### ٢/٤ المقرطة والحكم غير الرسمى

تقتضى المقرطة للتوافق الوطنى ومشروعية الحكومة ومساءلتها أمام الناخبين. غير أن عبء الديون والشروط المرتبطة بإيرامها قد وضعت تهديدات حادة على قاعدة التأييد السياسى للنظم الأفريقية الجديدة. فى الحقيقة أن مقاومة الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل مشروطيات الديون، قد اتخذت فى بعض البلدان صورة ما تسمى انتفاضات الطعام. ومن ثم فإن النظم الحاكمة مطالبة بمراعاة توازن دقيق وصعب بين الشروط المرتبطة بالديون والمفروضة من جانب المؤسسات المالية الدولية، وبين الاحتياجات الضرورية لمواطنيها. إذ إن المؤسسات المالية الدولية قد استطاعت اختراق السيادة الوطنية للدول الأفريقية، وذلك من خلال عملية "الحكم غير الرسمى" (Mkandawire 1991: 40). واتسمت عملية إدارة الدين بالطابع الفنى (التكنوقراطى) بدلاً من الطابع الديمقراطى. وفى الحقيقة أن النمط التكنوقراطى، من أعلى إلى أسفل، الذى ساد عمليتي إدارة الديون والمفاوضات بشأنها، قد سد الطريق أمام ما تتطلبه الديمقراطية من نمط تشاركى وشفاف وقابل للمساءلة (Sandbrook 1997: 482) ومن ثم فإن الإدارة الكفؤة للديون تقتضى المتابعة والتحكم الفعلى من جانب وزارات ومؤسسات الدولة لضمان أن تراعى ركائز السياسة المحلية. وقد لاحظ "مكاندويرى" أن "عمليات التكيف الهيكلى هى عمليات ذات طابع سياسى واضح، وأن محاولة التفاوض عن هذا الطابع لا تمثل نوعاً من خداع النفس فحسب، وإنما تعتبر أيضاً وقوعاً فى أسر مفهوم المؤسسات المالية الدولية عن الإدارة الديمقراطية للشئون

الاقتصادية. حيث يظل الوضع النموذجي في نظرها هو عزل وزارة المالية عن العمليات الديمقراطية، وقيامها بإدارة الحوارات حول السياسات مع العالم الخارجي دون أى معيق أو معقب من السياسة المحلية". (Mkandawire 1991: 40).

ويضيف "هيلينر" أن "الضغط المتواصل للمفاوضات المالية المتعلقة بالديون يحرف أنظار صناع السياسات بعيداً عن أنشطة ضرورية وأكثر فائدة من الناحية الاجتماعية بالنسبة لاتخاذ قرار اقتصادي ذي توجه تنموي. وهكذا فإنها تصرف انتباههم عن الحكم الاقتصادي الفعال، كما تقلل من قدرتهم الاستيعابية على الانتفاع بالموارد العامة" (Helleiner 1992: 99).

صفوة القول أن المشروطيات والسياسات المتصلة بإدارة الديون من جانب المؤسسات المالية الدولية - وبالأخص البنك وصندوق النقد الدوليين - قد أضحت في أعين الكثيرين معادية بشكل واضح للديمقراطية والشعب والتنمية.

#### ٥- مبادرات إعادة هيكلة الديون والإعفاء منها

يتضح من المناقشة السابقة أن الديون تظل مسألة حاسمة بالنسبة للتنمية، خاصة فيما يتعلق بكيفية التخفيف من عبئها الثقيل الذي يرهق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وهو ما يكشف عن حاجة ماسة إلى التحكم في الديون وإدارتها على النحو السليم. ولهذا نشأت بعض المبادرات في هذا الاتجاه.

#### ٥/١ مبادرة الإعفاء من الديون المصرفية

التجارية: من خطة "بيكر" إلى خطة "برادى"

في أعقاب الأزمة النقدية الخطيرة التي ضربت المكسيك في سبتمبر ١٩٨٥ اجتمع في نيويورك قادة البلدان الصناعية الخمس الكبرى للتوصل إلى خطة منسقة للتعامل مع هذه الأزمة. وبرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية طرحت "خطة بيكر" في إطار اجتماع "بلازا" للدول الخمس، والتي قدمت فيما بعد بشكل مفصل في الاجتماع السنوي اللاحق للبنك وصندوق النقد الدوليين في "سيول" عاصمة كوريا الجنوبية. وتضمنت الخطة توفير مبلغ ٢٩ بليون دولار لإقراض البلدان المدينة في السنوات الثلاث التالية. وقد قام البنك الدولي و"بنك انترميكان دفلوبمنت" بتدبير ثلث هذا المبلغ، بينما ترك الثلثان لتدبيرهما بواسطة قطاع البنوك التجارية. وتميزت خطة بيكر بسمات هامة ثلاث: الالتزام بحل الأزمة من خلال المزيد من الإقراض الخاص (من المصارف

التجارية)، وضرورة أن تكون العموم - متعددة الأطراف جزءًا من الحل الشامل ويخضع المدينون لشروط هذه المؤسسات (مثل إجراء إصلاحات هيكلية، وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، وإصلاح مشروعات الدولة)، أما التسمية الثالثة فهي أن الخطة كانت اختيارية. وتمت محاولة ثانية لتقليص الديون التجارية عام ١٩٨٩، وذلك من خلال ما سمي "خطة برادى". ومنذ ذلك الوقت بدأ البنك وصندوق النقد الدوليان يلعبان دورًا أكثر مركزية في إعادة جدولة الديون، غير أن بؤرة اهتمامها تركزت على البلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية والوسطى. وبوجه عام حاولت الخطة اللجوء إلى استراتيجية لفتحامية وأكثر مرونة، وذلك من خلال تدابير ترمى إلى حث البنوك التجارية على إعادة صياغة عقودها الحالية لمبادلة الديون مقابل أصول قابلة للتسييل. فعلى سبيل المثال سمحت الخطة بإبدال ديون كبيرة "بسندات برادى" ذات القيمة الاسمية الأقل وجدول أطول للسداد (UNDP 1999). غير أنه منذ عام ١٩٨٩ حدثت عملية إعادة هيكلة ديون البلدان النامية للبنوك التجارية وفي أغلب الأحوال من خلال إعادة شراء هذه الديون في إطار "برنامج تسهيلات خفض ديون البلدان منخفضة الدخل" للمدعوم من "رابطة التنمية الدولية" IDA.

## ٢/٥ الإعفاء من الديون الثنائية:

### نادى باريس

نادى باريس هو منظمة عرضية للبلدان الدائنة، ويستهدف للنظر في طلبات الإعفاء من الديون وإعادة جدولتها من خلال قروض حكومية وبضمان للصادرات. وإذا تواجبه بلداننا عجزًا كبيرًا، فإن السبب الرئيسى فى ذلك يرجع إلى عبء خدمة الديون المضمونة بإيرادات الصادرات. ولا تنظر الدول الدائنة إلا للطلبات المقدمة من تلك البلدان التى تطبق برامج للتكيف الهيكلى مدعومة من صندوق النقد الدولى. هذا وقد بلغ متوسط عدد الدول التى تقدمت بطلبات لنادى باريس ١٨ دولة سنوياً خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٣، وجدير بالذكر أن النادى يعقد اجتماعاً شهرياً.

ويتفاوض الدائنون فى اجتماعهم الشهرى حول فترة سماح يطلق عليها فترة التعزيز. ويقررون شروط إعادة الدفع (الإعفاء وأقساط إعادة الدفع) على الديون المعززة، كما يقررون أى الديون التى سيتم تعزيزها (تواريخ إعادة الضمان الحالية، والمتأخرات والديون السابق جدولتها). وعادة ما تتم إعادة هيكلة دفع الأقساط والفوائد، ولكن قد لا يتقرر فى بعض الأحوال سوى إعادة جدولة أصل الدين. أما فائدة الديون



فلا تدخل فى مفاوضات النادى، وإنما تتفاوض بشأنها الأطراف على انفراد لأن كل وكالة مقرضة تفرض نسبة فائدة تعكس تكلفة الإقراض بالنسبة لها.

وهكذا يمنح نادى باريس لبلدان موصفة ذات مديونية ثقيلة تخفيضاً أو إعادة جدولة للديون. ويتم ذلك وفق معايير صارمة، ولكن إذا اعتبر البلد مؤهلاً لشروط النادى فإنه يحصل على خفض قدره من ٦٧% إلى ٨٠% على جزء من ديونه وفق شروط "ليون" (UNDP 1999). هذا وقد جزم بعض المراقبين بعدم كفاية هذه المبادرات فيما يتعلق بتصفية مشكلة الديون. فمثلاً يقول "مستري" بوضوح: "إن الواقع يظل مؤسسا بالنسبة لأفريقيا، وخاصة فقراتها، وهو أن ما تم إنجازه ما زال تشديداً هامشياً للفروع الناتئة للمشكلة ولا يمثل اختلافاً لجذورها. ورغم أن تخفيف الديون يظل أمراً مقدراً ويجب تشجيعه، إلا أنه يتم وفق قاعدة تقديم القليل جداً وفى وقت متأخراً جداً بالنسبة لظروف أفريقيا. فهو ليس كافياً لمساعدة خطط التكيف المطلوب تطبيقها، ولا لتخفيف مشكلات الائتمان التجارى بالنسبة لأفريقيا، ولا فيما يتعلق بأقساط الواردات التى ينبغى على أفريقيا أن تدفعها فى السوق المفتوحة" (Mistry 1992: 121).

وفى الحقيقة أنه ما لم يتم اتخاذ إجراء جذرى لرفع عبء الديون - مثل الإلغاء التام لديون البلدان الأقل نمواً - لا يجب توقع حدوث تقدم كبير فى هذا الصدد. وما لم يتم العلاج الجدى لهذه المسألة، فإن آفاق التنمية المستدامة أمام أفريقيا ستصبح بالغة القتامة. ومما يؤسف له أن النتائج المتحققة فى هذا الشأن لم تكن واعدة بالمرّة، ولا توجد أية شواهد على رغبة البلدان المصنعة فى المساعدة لإنقاذ أفريقيا بشكل جذرى من هذا المصير. بل إن انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وتبلور "شرق أوربا" جديد قد ساعد فى المزيد من تهميش أفريقيا. فمثلاً قالت مجلة الإيكونوميست إنه "مع تبخر المصالح المرتبطة بالحرب الباردة أصبح نسيان أفريقيا أمراً مغريباً. إذ إن شرق أوربا ومتعاونين آخرين ما زالوا مفيدين - مثل مصر - يستصرخون طالبين العون، فضلاً عن أن الكساد فى العالم الغنى يزيد من صعوبة الاستمرار فى كرم الماضى. أضف إلى هذا وذاك: السجل المحيط لما أثمرته المعونة فى أفريقيا السوداء. ففى عقد الثمانينيات اتهم هذا الإقليم أكثر من مائة بليون دولار، ومع ذلك أصبح أكثر فقراً وربما يكون من الأفضل إنفاق النقود فى شرق أوربا" (Economist, 2 Feb. 1991).

وقد انعكس تهميش أفريقيا أيضاً في الاجتماعات الأخيرة لمؤسسات "بريتون وودز"، وحيث تتركز معظم المناقشات حول شرق أوروبا وكيفية تعميق ودعم عمليات المقرطة الجارية هناك. وإذا كانت هذه المؤسسات تتصلب أمام أى اقتراح بتخفيض دين أفريقيا تحت زعم أنه "سيكون من العبث الأخلاقي مكافأة أولئك الذين لا يسددون ديونهم" (UNICEF 1992: 52)، إلا أنها لم تتردد في إلغاء جميع الديون الحكومية على بولندا. وكذلك بعد حرب الخليج لم يعدم الحلفاء للغربيون السبل لحذف نصف ديون مصر البالغة ٤٠ بليون دولار. وهى للتصرفات التى أثارت المزيد من الشكوك لزاء مدى التزام الغرب بتخفيف عبء ديون أفريقيا. هذا وقد اقترح البنك الدولي عام ١٩٩٥ خطة لتخفيف ديون البلدان الأكثر فقراً (Business Day 1995)، وطبقاً لهذه الخطة تنشأ آلية لسطب ديون قدرها ١١ بليون دولار مستحقة للمؤسسات الدولية مثل البنك نفسه وصندوق النقد الدولي. ولكن هذه الخطة تم سحبها للأسف بسبب معارضة صندوق النقد الدولي (Sunday Times 1995).

### ٣/٥ مبادرة "البلدان ذات المديونية الثقيلة"

فى سبتمبر ١٩٩٦ أطلق مجلسا محافظى صندوق النقد والبنك الدوليين مبادرة من أجل "البلدان ذات المديونية الثقيلة" HIPC، ورصد لها مبلغ ٧,٤ بليون دولار. وكان الرئيسى من هذه المبادرة هو مساعدة ٤١ بلداً من البلدان المصنفة كبلدان ذات مديونية ثقيلة على تحقيق مستوى محدد من المديونية خلال ست سنوات وتوفير مخرج من عملية إعادة جدولة الديون.

وتقع معظم هذه البلدان - فيما عدا ثمانى - فى أفريقيا جنوب الصحراء. وتمثل صادرات هذه البلدان ١٢% من ديون البلدان النامية، وأقل من ٥% من صادرات البلدان النامية، و٣% فقط من الناتج الوطنى الإجمالى للبلدان النامية.

وبمقتضى هذه المبادرة يجب أن تمر البلدان المستفيدة بفترة ثلاث سنوات من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلى والهيكلية والسياسات الخاصة تحت إشراف البنك وصندوق النقد الدوليين. وتتحدد أحقية بلد ما فى طلب المساعدة بما يقرره البنك والصندوق على أساس تحليل ثلاثى للديون تشترك فيه معهما حكومة البلد المعنى. وقبل نهاية فترة السنوات الثلاث يتم إجراء تحليل لتحديد ما إذا كان من الممكن تحقيق تصحيح لمسار الديون بعد ثلاث سنوات أخرى. وعند نقطة اكتمال السنوات الثلاث

الأخيرة يقوم المقرضون الجماعيون بتقديم إعفاءات من الديون إذا كانت جميع التخفيضات الأخرى غير كافية للوصول بمديونية البلد إلى حد الأمان. أما البلدان التي لا تنجح الآليات القائمة لتخفيض الديون في تحقيق مستوى البقاء بعد السنوات الثلاث الأخيرة فإنها قد تحصل على إعفاء كبير من الديون بمقتضى هذه المبادرة. وتطبق فترة السنوات الست تلك على أساس من قاعدة المرونة. فتتلقى البلدان قروضاً أثناء تطبيق برامج السنوات الثلاث الأولى، وفي حالات استثنائية قد يتم اختصار فترة السنوات الثلاث الثانية بالنسبة للبلدان التي تحقق أداء قوياً.

#### ٦- حملة "التنازل عن الديون"

نظراً لاستمرار المستويات المرتفعة من المديونية، وما يصاحبها من أزمات اجتماعية-اقتصادية، وكذلك لثبوت عدم فاعلية الإجراءات الخاصة بتخفيض الديون من جانب بلدان مجموعة الثماني، فقد أدى هذا إلى ارتفاع صوت المطالبات "بالتنازل عن الديون" أو "إلغاء الديون" في العالم المعاصر. وقد أصبحت مسألة "التنازل عن الديون" أو "الاستعباد بالديون" مسألة مسببة للغاية، وحيث شرع ملايين البشر يشكلون حملة دولية آخذة في الانتشار بسرعة من أجل مناهضة الديون. ويقف في مقدمة هذه الحملة: الكنيسة وجماعات دينية أخرى، ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية في بلدان الشمال الغنية.

وقد انتشرت حملة الأنسية الجديدة لإلغاء ديون العالم الثالث في جميع أنحاء الأرض، وحققت بعض المكاسب المهمة، وخاصة التغطية الإعلامية لأحجام وآثار الديون. كما حققت بعض تلك الجماعات مكاسب خاصة من خلال تعديل مواقف حكومات بلدانها إزاء مستحققاتها لدى بلدان الجنوب. وقد اضطرت الحملة صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إجراء تعديل ما على موقفهما المتصلب ضد إلغاء الديون. ونتيجة لهذا وتحاشياً للتعرض للمزيد من النقد المتنامي للرأي العام قامت هاتان المؤسساتان بالتعاون مع مجموعة الثماني مؤخراً بدعم خفض ديون البلدان ذات المديونية الثقيلة.

#### ٧- ملاحظات ختامية

ما زال عبء الديون يمثل العقبة الكأداء أمام تعافى أفريقيا اقتصادياً. وتتوقف قدرة القارة في تحقيق الشفاء الاقتصادي على التخلص من القبضة الرهيبة لأعباء الديون. وليس هناك حل أمام أفريقيا بدون إلغاء الديون، وإن كان هذا لا يعني



بالضرورة نهاية جميع الآلام الاقتصادية في القارة. وبدون حدوث تخفيض كبير في الديون ستظل الموارد المتاحة مرهونة لخدمة الديون. وبعبارة أخرى، فإن العائق الكبير أمام تحقيق القارة أهدافها الاقتصادية هو نقص الموارد المالية الضرورية لإدراك التعافى الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

## المراجع:

African Development Bank (ADB). 1997. African development report 1997. Oxford: Oxford University Press.

\_\_\_\_\_. 1998. African Development Bank report 1998. Oxford: Oxford University Press.

Boorman, J. 1992. A view from the International Monetary Fund (IMF). In: Policies for African development: From the 1980s to the 1990s, edited by I. G. Patel. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Carmody, P. 1998. Constructing alternatives to structural adjustment in Africa. Review of African Political Economy 25, no. 75: 25-46.

Chikulo, B. C. 1997. Structural adjustment and the new conditionalities: Towards development in Africa. In: Structural adjustment, reconstruction and development in Africa, edited by K. R. Hope, Sr. Aldershot: Ashgate.

Heclinger, D., and R. Hammond. 1994. Structural adjustment: Debunking. Africa Report 39, no. 6: 52-56.

Hope, K. R. Sr. 1998. Beyond structural adjustment and economic recovery: Development prospects and policy for Africa. Regional Development Dialogue 19, no. 2: 19-20.

Killick, T. 1995. International Monetary Fund programs in developing countries: Design and impact. New York: Routledge.

Loxely, J., and D. Seddon. 1994. Editorial: Stranglehold on Africa. Review of African Political Economy, no. 62: 485-493.

Mkandawire, T. 1991. North - South links and democratization in Africa. Development: Journal of the Society a/International Development, no. 3/4:39-41.

Mistry, P. S. 1992. Africa's adjustment and the external debt problem. In: Policies for African development, edited by I. G. Patel. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Mosely, P., T. Subasat, and J. Weeks. 1995. Assessing adjustment in Africa. *World Development* 23, no. 9: 1459-73.

Mosely, P., and J. Weeks. 1994. *Adjustment in Africa*. Reading, University of Reading.

Noula, A. G. 1995. Adjustment structural et development en Afrique: L'experience des annees 80. *Africa Development* 20, no. 1:5-36.

Obasango, O. 1991. Towards the new age of economic and political democratization in Africa. *Development: Journal of the Society of International Development*, no. 3/4: 42-45.

Patel, I. G., ed. 1992. *Policies for African development: From the 1980s to the 1990s*. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Samboma, J. 1995. Africa's crippling debt burden. *New Africa* (September).

Sandbrook, R. 1997. Economic liberalization versus political democratization: A social-democratic resolution? *Canadian Journal of African Studies* 31, no. 3: 482-516.

Sangowawa, A. 1992. A view from the African Development Bank, edited by I. G. Patel. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Sunday Times. 1995. Report of 10<sup>th</sup> October

Teriba, O. 1992. A view from the UN Commission for Africa. In: *Policies African development*, edited by I. G. Patel. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

UNDP. 1999. *Debt and sustainable human development*. New York: UNDP.

UNDP, SADC, SAFES. 1998. *SADC regional human development report, 1998*. Harare: SAFES Books.

UNICEF. 1992. *The state of the world's children*. New York: Oxford University Press.

World Bank. 1981. *Accelerated development in Sub-Saharan Africa: An agenda for action*. Washington, D.C.: World Bank.

\_\_\_\_\_. 1994. *Adjustment in Africa: Reforms, results, and the road ahead*. New York: Oxford University Press.

## الفصل الثامن

### **العولمة والتكيفية الهيكلية ومعضلة الأبعاد الاجتماعية في زيمبابوي ١٩٩٠ - ١٩٩٩**

بقلم: أولويس إس ملامبو  
إيفلين إس باتجيتي  
قسم التاريخ الاقتصادي - جامعة زيمبابوي  
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

#### ١- مقدمة

ها هي عمليات العولمة والخصخصة والبرلة قد دخلت مرحلة حاسمة من تشكيل مجتمعات واقتصادات العالم. وإذا نظرنا إلى العولمة بشكل خاص فإنها تقتضي تدويل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وإزالة جميع الحواجز المؤسسية أمام التجارة ورأس المال، وفتح الأسواق. وهي عملية لبناء منظومة عالمية واحدة وذات طابع اقتصادي بالأساس (Rao 1998)، وقد أفادت هذه الاتجاهات الاقتصادية البازغة من نشأة منظمة التجارة العالمية WTO، وكذا التجديدات والمبتكرات التقنية في مجالات الإنتاج والتوزيع والاتصال. وتعتبر الخصخصة أحد المكونات الجوهرية في عملية البرلة، حيث يتصاعد دور القطاع الخاص والسوق في وقت تتسحب الدولة من الاشتراك المباشر في الأنشطة الاقتصادية.

أما نظرية العولمة فتبذل الوعود بأن لديها الحلول للمشكلات الاقتصادية التي يواجهها العالم، وذلك من خلال تعزيز النمو والتنمية المستدامة. ويعتبر من الأمور



الأساسية للعولمة زيادة وتحسين القدرات الإنتاجية، والاستفادة من الفرص المتزايدة للتسويق على مستوى العالم. غير أنها عملية غير متساوية وغير متوازنة من حيث اشتراك الشعوب والبلدان والمنظمات فيها، فبينما تخلق فرصًا هائلة للتوسع الاقتصادي، تتسبب في المقابل بخلق مصاعب للبعض، وخاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة في العالم الثالث، حتي أن أحد المحللين أطلق عليها — أي العولمة — وصف "عدم المساواة الديناميكي" (Soros, quoted in Rao 1998:3).

هذا وقد قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالعمل على نشر وتشجيع للعولمة في أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال فرض إصلاحات اقتصادية حادة تحت مسمى برامج التكيف الهيكلي. وقد انبثقت هذه البرامج من الاعتقاد بأن المشكلات الاقتصادية للبلدان الفقيرة هي من صنع أيديها، ونتيجة لتشوهات في السياسات المحلية. وتتجاهل هذه الرؤية الدور السلبي الكبير الذي تلعبه العوامل الخارجية مثل تدهور شروط التبادل، وانهار أسعار السلع الأولية والزراعية، وارتفاع تكلفة ومستويات الديون، فضلاً عن الارتفاع الباهظ في تكلفة الحصول على الطاقة. وبعد العنصر الأساسي في برامج التكيف الهيكلي هو "انفتاح" الاقتصادات الفقيرة على السوق العالمية من خلال استراتيجيات النمو المتوجهة نحو التصدير. وتلقي هذه الاستراتيجيات العون من إنهاء القيود المؤسسية، وإيقاف التحكم في الأسعار وشتي صور الدعم الاجتماعي، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وخصخصة مشروعات الدولة، وإجراء تخفيضات حاسمة على الإنفاق الحكومي بما فيها خفض حجم أجهزة الخدمة المدنية. ومن الطريف أن تأتي هذه الدعوة في وقت أصبحت فيه البلدان الصناعية المتقدمة أكثر ميلاً نحو السياسات الحمائية رغم قيام منظمة التجارة العالمية، وحيث أصبحت التحسينات التقنية (وهي من أسباب نجاح العولمة) تضع صادرات البلدان الفقيرة في وضع غير مناسب للسوق العالمية، وخاصة من خلال إنتاج المواد الاصطناعية المخلقة وغيرها من البدائل.

وبوجه عام، أدت العولمة وبرامج التكيف الهيكلي إلى تعميق الهوة بين البلدان المختلفة وداخل البلد الواحد، حيث وقع العبء الأكبر لهذه العمليات على عاتق الفقراء، إذ تميل العولمة إلى تحقيق مكاسب كبرى للأقوياء على حساب الفقراء، بينما تزيد من عجز الفقراء عن التأثير في شئون العالم. وتتبنى الدعوة لتعزيز السوق العالمية من افتراض خاطيء بالمساواة بين المتنافسين فيها، غير أن الواقع يجزم بوجود علاقة غير متكافئة بين الأطراف المتنافسة، وأن السوق العالمية لا تعمل بحرية فالتجارة

الحرية ليست حرة حقًا، كما أن عملية تحرير التجارة لا تعني أوتوماتيكيًا أن النفاذ إلى السوق العالمية سيصبح أسهل. إذ إن هناك قواعد تحكم التجارة، إلى جانب معايير السلامة والصحة والجودة والبيئة التي تحدد إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية. كما تسيطر على السوق العالمية بضع من الشركات العملاقة عابرة للقوميات، وهي التي تتحكم في أسعار معظم السلع الأولية التي تمثل أغلب صادرات البلدان النامية.

إن البلدان الفقيرة - وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء - لديها القليل جدًا من إمكانيات النفاذ إلى السوق العالمية. وتشكل السلع الأولية حوالي ٨٠% من صادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، أما حصتها في التجارة العالمية فحوالي واحد في المائة فقط (Adepoju 1996: 11 - 12) أضف إلى ذلك أن النمط السائد في هذه البلدان من مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية في الصغر لا يمكنها للوفاء بالشروط الصعبة لمعايير الصحة والجودة التي تتطلبها للسوق العالمية، ومن ثم فهي عاجزة عن المشاركة المؤثرة في السوق العالمية. ولا توجد أي ضمانات للزعم القائل بأن الليبرلة والخصخصة تعدان خطوة نحو المنافسة في الأسواق. وفي هذا الصدد يقول "ولتكنز" إن "صندوق النقد والبنك الدوليين قد ضغطا بحزم من أجل إلغاء القيود على الأسواق، باعتبار ذلك هو الحل للفقر. وهي مقاربة تتجاهل الواقع الفعلي في السوق، إذ إن البشر يدخلون السوق كمشاركين غير متساوين، ويخرجون منها بنتائج أعمال تعكس واقع اللامساواة هذا" (Watkins 1995: 73).

وفي سياق دفاع البنك الدولي عن برامج التكيف الهيكلي ورد الزعم بأن "الليبرلة سوف تلعب على الأرجح دورًا ملموسًا في تقليص الفقر، وذلك من خلال مساهمتها في استمرار النمو على الأمد الطويل" (WB 1997:2) حتى أنه في عام ١٩٩٧ ظل البنك على زعمه "بأن خسائر المخرجات التي يقاسيها الاقتصاد - نتيجة للتكاليف الاجتماعية للتكيف - من المتوقع أن تكون مؤقتة، وهناك شواهد عملية على اتجاهها نحو التكني، وخاصة بالنسبة إلى الفوائد المحققة" (WB 1997:2). هذا بينما أكدت دراسات ميدانية كثيرة أن سياسات التثبيت والتكيف قد أسهمت عمليًا في إعاقة النشاط الاقتصادي وتراجع النمو. وهناك توثيق جيد الآن لفشل التكيف الهيكلي في حفز النمو وتحقيق التنمية المستدامة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة إلى ما سبق أفضت برامج التكيف إلى تحطيم ما تبقى من آفاق وإمكانيات لشركاء هذه البلدان في السوق العالمية. هذا وقد أكدت وزراء الخارجية الدنماركية مثلًا في تقرير لها أن "برامج التكيف الهيكلي لم تؤد إلى حدوث تحسينات هامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في

أي من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء" (Danish Ministry of Foreign Affairs 1995) وأكثر من هذا قال التقرير إنه حتى في حالات حدوث نمو في الدخل القومي فإن هذا لم يفض آلياً إلى تحسين أحوال الفقراء، وذلك بسبب عدم عدالة توزيع الدخل. أما البنك الدولي فيفضل الإصرار على تأكيد أن التكيف قد ساعد الفقراء، انطلاقاً من الروابط القوية بين النمو وتقليص الفقر في أي مكان في العالم" (WB 1994: 37,163).

إن النموذج الكلي لبرامج التكيف الهيكلي قد بني على مقاربة ضيقة الأفق ومعادية (تدخل الدولة، وحيث تستهدف بشكل خاص تقليص النفقات الاجتماعية للدولة. فهي تركز على رفع الدعم عن المواد الغذائية، وإنهاء السيطرة على الأسعار، وتقليل النفقات العامة إجمالاً، وتقليص جهاز الخدمات المدنية من خلال برامج للتقاعد المبكر، وتثبيت الأجور، وأخيراً إدخال رسوم الاستخدام واسترداد التكاليف. وهكذا فإن برامج التكيف الهيكلي تستهدف التدمير العمدي للسياسات الاجتماعية للحكومات. وقد أوضحت دراسات كثيرة أن إدخال الأبعاد الاجتماعية في برامج التكيف قد جاء متأخراً وبشكل ثانوي، كما لم يؤد إلى تحقيق الكثير فيما يتعلق بتقليص الفقر.

ويحاول هذا الفصل تحليل تجربة زيمبابوي مع برامج التكيف الهيكلي في سياق العولمة، وبالأخص الأثر الاجتماعي للتكيف على الفقراء. ونزعم هنا أن اقتصاد زيمبابوي قد أدى أداء بالغ السوء في ظل برنامج الإصلاح، حيث تم تقويض كل من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في الفترة السابقة على الإصلاح، كما زادت أحوال الفقراء سوءاً. ففي رأينا أن التكاليف الاجتماعية للتكيف قد نشأت أساساً من الأداء السيئ للاقتصاد أثناء فترة الإصلاح. كما نرى أن التكيف الهيكلي قد أفضى في حالة زيمبابوي إلى تقويض إمكانيات التقدم على طريق النمو الاقتصادي والتنمية، كما دمر القاعدة الصناعية للبلاد، ومن ثم خرب جهود البلاد للاضطلاع بدور ذي مغزى في عملية العولمة. وبدون صد هذا الاتجاه ستكون زيمبابوي مرشحة لمزيد من التهميش في إطار الاقتصاد العالمي المعولم.

## ٢ - خلفية

حصلت زيمبابوي على استقلالها عام ١٩٨٠ وسط أجواء مشحونة بالأمل بعد حرب تحرير قاسية ومدمرة. وولجعت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس روبرت موجابي "خليطاً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحكومة



الاستيطانية. وقد اضطلعت وثائق مثل "النمو والمساواة" (١٩٨١) و"الخطة الانتقالية للتنمية الوطنية" (١٩٨٣) و "الخطة الخمسية الأولى للتنمية الوطنية" (١٩٨٦) بتوضيح الاستراتيجيات التنموية للحكومة الجديدة، والتي انعكست فيها إلى حد بعيد المشكلات الموروثة، وآمال الشعب في علاج حاسم للمظالم الاستعمارية. ومن هنا كانت الجهود المبذولة لإعادة توزيع الموارد والدخل.

وحققت الحكومة نجاحًا نسبيًا في توفير الوظائف وزيادة الدخول والحصول على مختلف الخدمات أمام الأغلبية السوداء من شعب زيمبابوي. وقد زادت فرص العمل أساسًا من خلال توسيع جهاز الخدمة المدنية، كما أدى وضع حد أدنى للأجور إلى تحسين القدرة الشرائية ومستويات معيشة الأغلبية. وتحققت نجاحات مؤثرة في قطاعي الصحة والتعليم، ففي عام ١٩٩٠ سجلت زيادة في عدد المدارس الابتدائية والثانوية قدرها ٨٠% من عددها عام ١٩٨٠. كما صاحب هذا التوسع نمو سريع في معدلات إعداد المدرسين وحملة قوية للقضاء على أمية البالغين. وأيضًا سجل نمو ظاهر في التعليم المهني. وهي الإنجازات التي اعترفت بها اليونسكو حيث ورد في تقرير لها عام ١٩٨٧ أن "التقدم الذي حدث مؤخرًا.. في المنظومة التعليمية في زيمبابوي التي لتصفت بالثورية والطموح، لم يكن نتيجة قصيره العمر للفترة المصاحبة للاستقلال، وإنما لأنها منظومة مبنية حقًا على المبادئ الحديثة والمستتيرة للتعليم مع الأخذ في الاعتبار الظروف والإمكانات والعوائق الخاصة بهذا البلد" (UNESCO 1987). وبالمثل اعترفت اليونسيف بالإنجازات التي حققتها زيمبابوي. حين قالت إن "زيمبابوي قد أثبتت — من خلال الالتزام السياسي القوي واشتراك المجتمع — أنه من الممكن لبلد نام جعل التعليم الأساسي متاحًا لأغلبية أطفاله" (UNICEF 1994: 58).

أما في قطاع الصحة فقد كان أداء زيمبابوي مؤثرًا تمامًا، مما دعا البنك الدولي إلى التعليق على هذا بقوله: "كانت إنجازات زيمبابوي في مجال الصحة في عقد الثمانينات مؤثرة للغاية، حيث تضاعفت نسبة الأطفال الذين تم تطعيمهم تطعيمًا كاملاً ثلاث مرات تقريبًا، من ٢٥% عام ١٩٨٠ إلى ٦٧% عام ١٩٩٢، كما ارتفعت نسبة النساء المستزوجات في سن الخصوبة اللاتي يستخدمن أساليب حديثة لمنع الحمل من ١٤% إلى ٣٦% خلال الفترة ذاتها، أما متوسط العمر المتوقع فقد ارتفع من ٥٥ سنة إلى ٥٩ سنة، بينما انخفضت وفيات الأطفال من ٨٢ إلى ٧١ في الألف، كما انخفضت وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى ٩٠ من كل مائة ألف. وهي جميعًا مؤشرات أفضل بكثير من المعدلات التي تسجل في أفريقيا جنوب الصحراء" (WB 1992: X).

وقد كان إنجازًا كبيرًا علي جميع المستويات أن يتم تصحيح أوجه عدم المساواة في الماضي وتوسيع الخدمات الصحية مع زيادة قدرة الأغلبية علي الحصول عليها. وهي الحقيقة التي اعتد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حينما ذكر: "أن تجربة زيمبابوي توضح زيادة معدل الإنفاق علي الجانب الإنساني. فقد نتج عن التزام الحكومة بأولوياته أن أصبح نصيب الفرد من النفقات الإنسانية أكبر من نظيره في بلدان أكثر غني، وهو ما تجلي في إنجازات مؤثرة لهذا البلد فيما يتعلق بالأمية ووفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع" (UNDP 1994).

بيد أن النجاحات المشهودة في توفير خدمات الصحة والتعليم قد تم إنجازها في بيئة اقتصادية تتسم بالنمو الاقتصادي البطيء وانخفاض عائدات الصادرات وانكماش الاستثمار والإدارة السيئة واستمرار التشوهات الموروثة، ومما زاد الوضع سوءًا تلك الرطانة الاشتراكية المتطرفة التي خالت دون قدوم أو ظهور مستثمرين جدد. وهكذا فإن سياسات إعادة التوزيع الشعبوية كانت تطبق في سياق أقرب إلي الركود الاقتصادي، مما خلق أزمة لاجتماعية اقتصادية كان من المستحيل تحاشي وقوعها.

لقد مر الاقتصاد بمراحل مختلفة من الفورات والأزمات، حيث حقق معدلات نمو مرتفعة تراوحت بين ١٠,٧% و ٩,٧% عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ علي التوالي، ثم تبع هذا ركود شديد عندما حقق كمعدلات سلبية عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وصلت إلي - ٢% و - ٣,٦% علي التوالي، ثم شهد الاقتصاد قدرًا من التعافي البسيط عام ١٩٨٤ ليندخل مرة أخرى مرحلة نمو سلبي عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، وبعد ذلك جاءت مرحلة أخرى من المعاناة عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (Government of Zimbabwe 1980 - 1987).

وقد أضررت القدرة الإنتاجية للاقتصاد من جراء تلك التقلبات الاقتصادية، إلي جانب الهبوط في الاقتصاد العالمي وضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعاقب سلسلة من المواسم الزراعية السيئة. وهكذا لم يعد ممكنا الوفاء بمتطلبات الإنفاق الاجتماعي إلا خارج قدرة الاقتصاد، مما أدى إلي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة من ٨% عام ١٩٨١ إلي ١٢% عام ١٩٨٤. وأصبح واضحًا عجز الاقتصاد عن تحقيق زيادة في الدخل وخلق فرص للعمل، بينما كان السكان يتزايدون بمعدلات أسرع من نمو الاقتصاد. وقد اعترفت الحكومة بذلك حينما صرحت عام ١٩٨٦ بأن "عدم التوازن بين الإنتاج المادي والإنتاج غير المادي سوف يؤدي - إن استمر - إلي آثار ضارة بنمو الاقتصاد علي المدى البعيد وتحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن الاستمرار في

توسيع الخدمات الاجتماعية علي الأمد المتوسط إلا إذا تحقق توسع كلي للاقتصاد بمعدلات أكبر بكثير من تلك التي تحققت خلال فترة السنوات الخمس أو الست الأخيرة" (Government of Zimbabwe 1985: 22).

هناك أيضاً عوامل أخرى أسهمت في الأداء الاقتصادي السيء، مثل ارتفاع أسعار النفط، وعدم الاستقرار الذي صاحب حملات حكومة جنوب أفريقيا العنصرية والتي دمرت بنيتها التحتية وأعاقت الإنتاج، ورفعت النفقات المخصصة للدفاع في ميزانية الدولة. أما الحرب الأهلية في موزمبيق، والتي تورطت فيها زيمبابوي بقوة دفاعاً عن ممراتها الآمنة إلي البحر، فقد أسهمت أيضاً في التهام الموارد وإعاقة النشاط الاقتصادي (Mlambo 1991 , Hanlon 1986). وكان كل هذه المشاكل لم تكن كافية، فقد شهدت زيمبابوي حربها الأهلية الخاصة في "مانبيلي لاند"، والتي تكلفت بتدمير صورة البلاد في أعين المستثمرين المحتملين. واجتمعت كل تلك العوامل لدفع الاقتصاد نحو الركود في منتصف الثمانينيات، وهو ما مهد المسرح لطلب العون من صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

### ٣ - اقتصاد زيمبابوي تحت الإصلاح

حصلت زيمبابوي فور استقلالها عام ١٩٨٠ علي عضوية البنك وصندوق النقد الدوليين، وفي وقت كانت البلاد في وضع نحسد عليه بسبب "انخفاض معدلات الاستدانة" فيها بالنسبة للمستويات الموجودة في البلدان الأخرى الفقيرة ووقعت زيمبابوي اتفاقية مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٣ ولكنها لم تدم طويلاً، حيث تدهورت العلاقة بين الطرفين عام ١٩٨٤ بسبب رفض حكومة زيمبابوي الانصياع لبعض إجراءات التثبيت غير المقبولة مثل خفض قيمة العملة الوطنية والتحرير الكامل لتداول العملات الأجنبية وخفض الدعم المقرر للسلع والخدمات الاجتماعية (Kadhani 1986: 112 - 113). وبدءاً من عام ١٩٨٦ بدأ البنك الدولي في محاولات إغراء حكومة زيمبابوي بالالتزام بتحرير التجارة، والاهتمام بتشجيع القطاع الخاص ورفع القيود الثقيلة علي حركته - خاصة في قطاع الصناعات التحويلية - ، وتقليل الإنفاق الاجتماعي. وزعم البنك أن ما يحتاجه اقتصاد زيمبابوي هو إطلاق قوي السوق وإزالة العراقيل من طريق رأس المال، وبدأت جولات من التفاوض انتهت عام ١٩٩٠ إلي اعتماد إصلاحات اقتصادية برعاية البنك والصندوق الدوليين تحت مسمى "برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي" ESAP. وبدأت عملية الإصلاح



بصورة معتدلة من تحرير التجارة، ثم تبع ذلك تطبيق الحزمة المتكاملة من سياسات التكيف الهيكلي، وهو ما تضمنته وثيقة حكومية تحت عنوان "زيمبابوي: إطار عمل للإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٥)".

كان الهدف الأساسي من برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي هو تحقيق مستوي مرتفع من النمو الاقتصادي بـمـسـمـح بتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، وخاصة وسط الجماعات الأكثر فقراً. وقد انطلق هذا البرنامج من الاستراتيجية الرئيسية للبنك والمتمثلة في "تصحيح الأسعار" من أجل تشجيع النمو وتقليل الفقر. وقد جمعت حزمة السياسات الجديدة بين سياسات للتثبيت وإنهاء القيود على مستوي الاقتصاد الوطني وتراجع البعد الاجتماعي.. ومن أهمها:

- خفض عجز ميزانية الحكومة المركزية من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥% مع مقدم السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥.

- إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي بهدف تقوية إدارة النقد.

- توفير الائتمان بهدف تقوية إدارة النقد.

- توفير الائتمان بهدف خفض الضغوط التضخمية وتحرير القطاع المالي.

- إصلاح جهاز الخدمة المدنية، وخفض العاملين فيه بنسبة ٢٥% ومن ثم تخفيض عبء الأجور الحكومية.

- إصلاح المشروعات العامة وإنهاء العبء الكبير لمخصصات الدعم الاجتماعي والواقع على ميزانية الدولة.

- إنهاء القيود المحلية وتشجيع الاستثمار، أي تحرير الاستثمار وإنهاء التحكم في الأسعار.

- حماية الجماعات الفقيرة والمنكشفة من خلال بعض الأبعاد الاجتماعية المتضمنة

في برنامج التكيف (3 - 1: Government of Zimbabwe 1990).

غير أن أداء الاقتصاد الزيمبابوي في ظل برنامج التكيف جاء شديد السوء، وهو ما يرجع إلى مجموعة من العوامل. من بينها الضعف الكامن في حزمة السياسات التي يعتمد عليها البنك والصندوق الدوليان، والتشوهات الموروثة في اقتصاد زيمبابوي، وتأخر البنك وصندوق النقد الدوليين في الوفاء بالتزاماتهما المالية لتطبيق برنامج التكيف، والدور الذي لعبته العوامل الخارجية. وكان من الحتمي نشوء مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة من جراء إنهاء الضوابط المحلية وإلغاء التحكم في الأسعار وعمليات تسريح العاملين. فقد أدى إنهاء التحكم في سعر صرف العملة الوطنية إلى

ارتفاع معدلات الفائدة، والذي أدى بدوره إلى عدم تشجيع الاستثمار. أما قطاع الصناعة التحويلية الذي علق عليه أمل أن يصبح القطاع للقائد للنمو فقد دخل عملياً في مرحلة تفكيك للصناعة، إذ انخفضت القيمة المضافة التي يسهم بها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,٥% عام ١٩٩٠ إلى ١٧,١ عام ١٩٩٦. وانخفضت الأجور الحقيقية في هذا القطاع بنسبة تزيد عن الثلث خلال الفترة نفسها، كما تم فقدان ١٢ ألف فرصة عمل أي بنسبة ٦% من إجمالي الوظائف. وكان السبب الرئيسي في هذا هو ارتفاع معدلات الفائدة وخفض قيمة الدولار الزيمبابوي. وأخذت معظم الشركات - وخاصة في قطاعي النسيج والملابس - تعاني منذ عام ١٩٩٢ من مشكلات لئتمانية. وبدءاً من عام ١٩٩٣ أصبح إفلاس الشركات من الأمور اليومية المعتادة، إلى جانب ضياع فرص العمل. فمثلاً أخبر في أكتوبر ١٩٩٤ أن ٨٧ شركة من إجمالي ٢٨٠ شركة في قطاع شركات النسيج قد أغلقت أبوابها بدءاً من عام ١٩٩٠، بينما تم إغلاق ٦٠ شركة في قطاع الملابس خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ (Government of Zimbabwe 1991 - 1996, Reserve Bank 1995).

ونجم عن تحرير التجارة عدد من الآثار السلبية. فقد أدى أولاً إلى نزيف النقد الأجنبي نظراً لانخفاض المستوردين نحو استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية. وقد نشأ هذا للطلب المتزايد على النقد الأجنبي قبل أن يتمكن الاقتصاد من تطوير قدرته على اكتساب النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات، ومن ثم فقد نشأت مشكلة خلل ميزان المدفوعات. ثانياً، أدى تحرير التجارة إلى زيادة الواردات دون زيادة مصاحبة في تصادرات، فبينما ارتفعت الصادرات بنسبة ٥% خلال السنوات الخمس الأولى من الإصلاح، زادت الواردات أكثر من الضعف، ونتيجة لذلك تحول الفائض التجاري وقدره ٢٠٣ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٩ إلى عجز قدره ٣٨٩ مليوناً عام ١٩٩٠ ثم ٥٦٠ مليوناً عام ١٩٩١. وخلال فترة تطبيق برنامج التكيف ارتفعت الصادرات بمعدل سنوي ٦% بينما ارتفعت الواردات بمعدل ١١% (Gibbon 1995). ثالثاً، نتج عن تدفق الواردات الرخيصة إلى البلاد قبل أن يتمكن المنتجون المحليون من تجديد جهازهم الإنتاجي وإعداده للمنافسة، أن تراجعت القدرة الإنتاجية والتصديرية للإنتاج المحلي وتزايد إفلاس الشركات وفقدان فرص العمل. وهكذا فقد أدى الفشل في زيادة حجم قيمة الصادرات إلى تقليص مشاركة البلاد في السوق العالمية وتقويض سياسة اللبرلة أو التحرير نفسها والتي تعتبر صلب برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي. ولم يتحقق الهدف المخطط له بتخفيض العجز الحكومي إلى نسبة ٥% مع نهاية

للسنة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥، حيث بلغ العجز ١٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان من المتصور تحقيق هذا الخفض من خلال تقليل عدد العاملين في جهاز الخدمة المدنية، وإنهاء أو تقليص دعم السلع والخدمات الاجتماعية، والإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع العام. غير أن تخفيضات الإنفاق الحكومي، وإنهاء التحكم في الأسعار والنقد الأجنبي، والتخلص من الدعم، تركت أثراً سلبياً على الفقراء. فقد نتج عن تحرير التعامل في النقد الأجنبي الاندفاع في استيراد السلع تامة الصنع - والكمالية أساساً - والتي يستهلكها الأغنياء، بينما أصبح من العسير على المنتجين المحليين الحصول على المخلات المستوردة للضرورة لإنتاجهم، الأمر الذي أضر بقدرتهم على الاستثمار وخلق فرص العمل. والأكثر أهمية هو أن إنهاء الضوابط في سوق العمل قد أضعف القوة التفاوضية للعمال في مواجهة عمليات التسريح، وفي الحقيقة أن للتعاقد الإيجاري المبكر قد أصبح مشكلة اجتماعية في حد ذاته.

أخيراً، أدى عدم وفاء المانحين بتقديم الأرصدة الكافية لدعم التكيف في الوقت المناسب إلى إجبار الحكومة على الإغراق في الاستدانة من السوق المحلية ورفع معدلات الفائدة، ومن ثم التضخم. وقد اعترف محافظ بنك الاحتياطي في أبريل عام ١٩٩٤ بأن الديون المرتبطة بالإصلاح قد جعلت من زيمبابوي ولحده من الدول الأكثر استدانة في أفريقيا، حيث أصبح الدين يمثل ٢١٧% من عوائد الصادرات (Economic Intelligence Unit 1994: 11). ورغم خفض قيمة دولار زيمبابوي فإن هذا لم يعط النتائج المتوقعة في مجال التصدير. وبدلاً من ذلك أدى إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، وخاصة السلع الرأسمالية والوسيطة، وكذلك زيادة تكلفة السلع المنتجة محلياً. كما أدى المعدل المرتفع للتضخم إلى تقليل القدرة التنافسية للصادرات.

ويتجلى الأداء السيئ للاقتصاد من خلال بعض الإحصاءات المختارة لهذه الفترة. فخلال السنوات الخمس (١٩٩١ - ١٩٩٥) كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حوالي ١% بينما كان المستهدف هو معدل ٥%، وارتفع دين الحكومة المركزية من ١١,٣ بليون دولار زيمبابوي عام ١٩٩٠ إلى ٤١,٣ بليوناً عام ١٩٩٥ وحيث مثلت مدفوعات فوائد الديون ٢٢% من إجمالي ميزانية ١٩٩٥ - ١٩٩٦. والأخطر من هذا أن نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي قد انخفضت من ٤٣% عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى ٤١% عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦. ونتيجة لهذا انخفض الإنفاق على الصحة من ٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢,١% في



نفس الفترة. كما انخفض مجموع الإنفاق علي الصحة والتعليم من ٧,٤% إلي ٥,٤%. فتراجعت حصة الإنفاق علي التعليم من الميزانية الكلية بنسبة ٣٠%، بينما انخفض حصة للصحة من ١٨% إلي ١٥% (Government of Zimbabwe 1996).

لقد فشل برنامج التكيف في القيام بمهمة الرئيسية، وهي زيادة النمو وتقليل الفقر. ففي عام ١٩٩٥ اعترفت الحكومة بأن "الفقر الذي يمثل العدو النهائي والأكبر للشعب لا يزال يضرب الكثيرين جدًا من أبناء زيمبابوي الذين لا يملكون الموارد ولا الفرص اللازمة لبناء حياة أفضل لهم ولأطفالهم" (Government of Zimbabwe 1996). إذ تدهورت مستويات المعيشة بشكل حاد من جراء الأداء السيئ للاقتصاد الكلي، وقدد الآلاف وظائفهم، وتراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٢٢٤٧ دولار زيمبابوي عام ١٩٩١ إلي ١٩٢٥ دولار زيمبابوي عام ١٩٩٦. وقد كشفت دراسة أجريت عام ١٩٩٣ في ضاحية "كمبوزوما" كثيفة السكان كيف اضطرت الأسر إلي إجراء خفض حاد في مشترياتها من الطعام بسبب التخلف الشديد لمستويات الأجور عن الارتفاع الكبير في تكلفة المعيشة. كذلك بينت دراستان أجريتا في ضاحية "تافارا" و "زيفارسيكو" كثيفتي السكان، أن متوسط دخل الأسر المعيشية كان أقل بكثير من خط الفقر الحضري الوطني المحدد في ١٥١١,٧٧ دولار زيمبابوي (Balleis 1992, Matshalaga 1993). كما انخفضت بشكل مؤثر إمكانيات الحصول علي خدمات الصحة والتعليم والإسكان والغذاء. فيقول مؤتمر نقابات عمال زيمبابوي عام ١٩٩٦ أن العمال - في المتوسط - قد أصبحوا أكثر فقرًا بنسبة ٣٨% عن عام ١٩٨٠ و ٤٠% عن عام ١٩٩٠. وقد كان أكثر المتضررين من حيث مستويات المعيشة هم العمال في جهاز الخدمة المدنية حيث كان مستواهم المعيشي (٦٥%) من مستويات ١٩٨٠، وعمال المنازل (٦٢%) وعمال البناء (٥٦%)، والمدرسون (٥٠%) وعمال المناجم (٢٠%)، والعاملون في الصناعات التحويلية (١٩%) (ZCTU 1996: 14) وقد كان التضخم ومعدلات الفائدة المرتفعة بمثابة العاملين الرئيسيين اللذين أضرا بالنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

لقد تأخر كثيرًا إجراء الإصلاحات علي كل من جهاز الخدمة العامة والقطاع العام، ولهذا فإن تنفيذها لم يكن يسيرًا في الممارسة. فلم يتحقق الهدف الخاص بتقاعد ٢٥% من إجمالي العاملين في جهاز الخدمة المدنية، ولم تبدأ خصخصة المشروعات العامة حتي منتصف ١٩٩٤ وحيث تمت تتجرة ثلاثة مشروعات فقط كمقدمة للخصخصة الكاملة. وفي الوقت نفسه واصل العجز في التزايد في مشروعات القطاع

العام، مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى مزيد من الاستدانة من السوق النقدية المحلية لتمويل هذا العجز. أما للمجالات الوحيدة التي حقق الإصلاح تقدماً فيها فهي تحرير التجارة والتنظيمات المحلية والسياسة النقدية والقطاع المالي. وكما أوضحنا سلفاً، ثبت خطأ تنبؤات البنك الدولي، حيث أدى الاقتصاد أداء سيئاً في ظل برنامج التكيف، كما تم الافتتاح على المكاسب الاجتماعية التي تحققت في الثمانينيات.

وبعد النتائج البائسة لبرنامج التكيف، جاءت المرحلة الثانية من الإصلاح ممثلة في "برنامج زيمبابوي للتحويل الاقتصادي والاجتماعي"، والذي صمم أساساً لمواجهة المهام التي فشل في تحقيقها برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي، وخاصة مشكلة الفقر. وقد تبين من دراسة ميدانية لتقدير الفقر أجريت عام ١٩٩٥ أن ٦٢% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وحيث يمثل الفقراء ٧٢% من سكان الريف و ٤٦% من سكان الحضر (Government of Zimbabwe 1995). وقد وضع برنامج التحويل من ضمن أهدافه تحقيق معدلات كافية ومستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتقليص الفقر وبناء الأسس التي تمكن مواطني زيمبابوي من "الحصول على حياة أفضل لهم ولأطفالهم" (Government of Zimbabwe 1996). وهكذا فإن الهدف الرئيسي لبرنامج التحويل كان هو نفسه الذي عبرت عنه سياسة "النمو والمساواة" عام ١٩٨١ والتي حاولت تحقيق "معدل نمو عال ومستدام وتنمية سريعة من أجل رفع الدخل ومستويات المعيشة"، وكذلك "توسيع الأنشطة الإنتاجية لخلق فرص العمل لفلاحي الريف وعمال الحضر" (Government of Zimbabwe 1981).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف طمح برنامج التحويل في تحقيق معدل نمو قدره ٦% سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق ٤٢ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً في القطاع الرسمي، وزيادة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ٣,٤% سنوياً، ومن الاستهلاك إلى ٤,٤% سنوياً. وتطلب تحقيق هذه الأهداف خفض عجز الموازنة العامة ليصبح ٥% من إجمالي الناتج المحلي بدلاً من ١٠% وخفض معدل التضخم إلى أقل من ١٠%، وزيادة الانخار والاستثمار، وتنمية الصادرات بنسبة ٩% في السنة (Government of Zimbabwe 1995). فقد كان من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى توفير فرص العمل. وقد قالت وثيقة برنامج التحويل وبوضوح أنه "لا يمكن النجاح في تحسين الشروط الاجتماعية والاقتصادية لشعب زيمبابوي بدون حدوث توسع سريع في فرص التوظيف" (ibid). ولا شك أن هدف خلق ٤٢ ألف فرصة عمل لا يتسق مع حقيقة أن فرص العمل الجديدة عام ١٩٩٥ بلغت ٣٤١٠٠

وظيفة، و ٣٢٦٠٠ وظيفة عام ١٩٩٦، ومع هذا يجب النظر إلى هذه الأرقام  
المتواضعة في سياق حقيقة أن ما يزيد على ثلاثمائة ألف من الخريجين والمتسربين  
من التعليم ينضمون إلى سوق العمل سنوياً، وكذلك في سياق المعدلات المرتفعة  
لحالات إفلاس الشركات وكذلك فقدان الوظائف في فترة برنامج التكيف.

لقد ظل برنامج التكيف يحاول عبثاً تحقيق أهدافه لمدة خمس سنوات، حتي كشف  
اللقاب رسمياً عن برنامج التحول في مطلع عام ١٩٩٨ والذي وضع الأمل في تحقيق  
أهدافه خلال ثلاث سنوات (١٩٩٨ - ٢٠٠٠). وحينما اقترب البرنامج من نهايته  
لتضح بجلاء أن الاقتصاد لم يبرأ من الكوارث التي تسبب فيها برنامج التكيف كما  
أصبح للفقر متوطناً. فمن الناحية الإحصائية كانت الصورة عام ٢٠٠٠ أسوأ مما كانت  
عليه إبان فترة برنامج التكيف. فلم يزد متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا بحوالي  
١% مما كان عليه أثناء فترة برنامج التكيف (١٩٩١ - ١٩٩٥)، حيث سجل ٣,٩%  
عام ١٩٩٦، صفر % عام ١٩٩٧، ١,٦% عام ١٩٩٨ كما كان المعدل المتوقع لعام  
١٩٩٩ هو ١,٢%. وهو ما يمثل أقل كثيراً من معدل ٦% المذكور في برنامج  
التحول (١٩٩٨ - ٢٠٠٠). كما زاد معدل التضخم، خاصة في الفترة منذ ديسمبر  
١٩٩٨، حيث بلغ ٤٤,٦%، ليصل إلى الذروة في أكتوبر ١٩٩٩ حيث وصل إلى  
٧٠,٤%. وأخفقت الحكومة في خفض نفقاتها، وداومت علي تمويلها بالافتراض من  
السوق المحلية وطبع النقود، فارتفع الدين العام المحلي إلى ٥٥,٨ بليون دولار  
زيمبابوي، أي ٩٨% من الناتج المحلي الإجمالي. ووصلت البطالة إلى حوالي ٦٠%  
من قوة العمل، وتناقص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٣٥ دولار  
أمريكي عام ١٩٩٤ إلى ٤١٣ دولار أمريكي عام ١٩٩٩ (Government of  
Zimbabwe 1995 - 2000). والخلاصة أن الاقتصاد أصبح مأزوماً.

لهذا يمكن الاستنتاج مما سبق أن الإصلاحات الاقتصادية قد أخفقت إخفاقاً عظيماً  
في حفز النمو والتنمية في زيمبابوي، وصحب هذا الفشل تفاقم مشكلات اجتماعية  
كبيرة. ويؤكد فشل عمليات الإصلاح في زيمبابوي وغيرها الاستنتاج القائل بأن  
اقتصاد السوق والنمو الاقتصادي أساسيان، ولكنهما لا يوفران الشروط الضرورية  
لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ولا لتقليل الفقر. وفي ظل هذا السياق يصبح ممكناً  
تحليل آفاق زيمبابوي في عصر العولمة والبرلة، وخاصة فيما يتصل بقدرتها علي  
تنليل مشكلة الفقر.



#### ٤ - العولمة ومعضلة الأبعاد الاجتماعية في زيمبابوي

حينما أدخلت الإصلاحات الاقتصادية عام ١٩٩٠ تم التشديد على موضوعين أساسيين هما النمو الاقتصادي وتقليص الفقر. كما كانت الحكومة علي دراية بالآثار السلبية للتكيف علي المجتمع، وبالأخص علي الفقراء، حيث أقرت الحكومة بأن "المشكلات الاجتماعية - وخاصة وسط الفئات المنكشفة في المجتمع مثل الفقراء والعاطلين - عادة ما تصاحب تطبيق برامج التكيف الهيكلي. فمع تحديد قوي السوق لمستويات الأسعار، لابد وأن يؤدي هذا علي المدى القريب إلي زيادة الأسعار لتصبح خارج إمكانيات الفقراء، وهو ما يمكن أن يؤدي إلي اضطرابات اجتماعية" (Government of Zimbabwe 1990). ومع هذا جري التأكيد علي الطابع الانتقالي لهذه التكاليف الاجتماعية، حيث وردت العبارة التالية المناقضة: "من المتوقع أن يؤدي برنامج التكيف في مجمله إلي تحسين الرفاه الاجتماعي. فستكون آثاره علي التوظيف إيجابية، كما أن الجماعات المحرومة منذ عهود طويلة سوف تحصل - في الأمد الطويل - علي فرص أكبر لتحسين مستويات دخولها ومعيشتها" (Government of Zimbabwe 1990).

وساد توقع أن الآثار السلبية للممكنة للتكيف سوف تتبع من تأثيره علي كل من التوظيف والتضخم وإدخال تدابير استرداد التكاليف في خدمات الصحة والتعليم. وكما رأينا في كل من برنامجي الإصلاح، انكشئت فرص التوظيف بسبب الأداء السيء للاقتصاد، وارتفاع التضخم إلي مستويات منذرة، بينما تقلص بشكل حاد تمويل الدولة لخدمات الصحة والتعليم، وذلك في إطار الاندفاع نحو خفض نفقات الدولة لتقليل عجز الميزانية.

وقد نشأت التكاليف الاجتماعية للتكيف أساسا من الفشل في إنجاز أهداف الإصلاحات علي مستوي الاقتصاد الكلي. هذا وقد فشل كل من برنامجي التكيف (١٩٩١ - ١٩٩٥) والتحول (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) في تحقيق أهداف التثبيت الاقتصادي والنمو وتقليص الفقر. وقد أدى تدهور الاقتصاد إبان فترة الإصلاح إلي التأثير السلبى علي الإنفاق الحكومي، وبخاصة في القطاعات الاجتماعية، إلي جانب فقدان فرص العمل وارتفاع معدلات الفائدة والتضخم. وهو ما أضر جميعا بدخول الأغلبية. ومع انهيار الدخول الفردية انخفض الطلب المحلي، الأمر الذي أضر بالانتاج والمنتجين المحليين.

وكان فقراء الحضر هم الأكثر تضررا من الأعباء الاجتماعية للإصلاح، وذلك

بسيحة فقدان الوظائف، وانخفاض الأجور الحقيقية، وارتفاع أسعار السلع والاحتياجات الضرورية، وانكماش الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم، فضلاً عن فرض رسوم جديدة على الخدمات (UNDP 1994, 1999). وقد أدى هذا كله إلى تآكل الكثير من مكتسبات التنمية الاجتماعية التي تحققت في الثمانينيات، وخاصة فيما يتعلق بإدخال رسوم الخدمات.

لقد احتوي كل من برنامجي الإصلاح المذكورين على خطة للتخفيف من الأعباء الاجتماعية للتكيف الهيكلي. ففي إطار برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي وضعت الحكومة برنامجاً جانبياً للأبعاد الاجتماعية للتكيف، وتم تمويله من صندوق الأبعاد الاجتماعية بهدف "حماية الجماعات المنكشفة والمجتمعات المحلية الفقيرة من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح". وقد تضمن برنامج الأبعاد الاجتماعية للتكيف مكونين، هما برنامج الرعاية الاجتماعية، وبرنامج التشغيل والتدريب. ونظراً لأن برنامج الأبعاد الاجتماعية قد حصل على تمويل ضعيف منذ البداية قدره ٢٠,٧ مليون دولار زيمبابوي، فقد عجز عن الوفاء بمهمة دفع الرسوم التعليمية والعلاجية للفئات الفقيرة والمنكشفة، وارتفعت ميزانية البرنامج إلى ١٥٠ مليون دولار زيمبابوي في السنة المالية ٩٣ - ١٩٩٤ لكنها انخفضت في السنة التالية إلى ١٠٠ مليون دولار زيمبابوي، لتصل إلى ٥٠ مليون دولار زيمبابوي عام ٩٥ - ١٩٩٦. وكان الهدف من برنامج الرعاية الاجتماعية هو تعويض الفقراء عن الرسوم المدفوعة في مجالي التعليم والصحة، وعن إلغاء الدعم عن الأغذية. واستهدف هذا البرنامج دفع مقابل للإعفاءات من الرسوم المدرسية والتكاليف العلاجية للأسر المعيشية التي تقل مداخيلها عن ٤٠٠ دولار زيمبابوي في الشهر، ودفع منحة غذائية قدرها ٤ دولارات زيمبابوية شهرياً للأسر المعيشية التي يقل مدخلها عن ٢٠٠ دولار زيمبابوي في الشهر. أما برنامج التشغيل والتدريب فقد وضع لتدريب ومساعدة العاملين المتقاعدين نتيجة تطبيق الإصلاحات، ولتزويدهم بمهارات جديدة قابلة للتسويق (Government of Zimbabwe 1990). ولكن المشكلة كانت - كما أوضحنا سابقاً - أن فرص العمل الجديدة لم تكن كافية حتي أمام الوافدين الجدد علي سوق العمل. ولذا كان من الطموح المبالغ فيه توقع أن يجد العمال المسرحون فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي بعد أن يعاد تدريبهم.

وبعد أن أدركت الحكومة مدى ضعف برنامج الأبعاد الاجتماعية، طرحت عام ١٩٩٤ "خطة العمل لتصفية الفقر"، وكان هدفها الرئيسي هو الحد من صور الفقر

والبطالة، وذلك من خلال تدخلات موجهة نحو الفقراء الذين يشكلون ٤٥% من السكان (Government of Zimbabwe 1995). وقد وضعت هذه الخطة لتطويع الموارد البشرية، وتمكين السكان اقتصادياً من خلال أساليب المشاركة في العمل، جانب استعادة استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق معدل نمو مرتفع.

غير أن الواقع قد كشف عن عدم قدرة كل شبكات الأمان الاجتماعي على العمل. ويرجع هذا بشكل أساسي إلى حقيقة النقص الفادح في الموارد المخصصة لها، إذ جانب سوء إدارتها. ومن ثم فهي لم تعد للفقراء عملياً، حيث ازدادت أوضاعهم سوءاً. فإلى جانب نقص أعداد السكان الذي يعودون العيادات والمستشفيات حدث ارتفاع كبير في معدلات التسرب من المدارس. ففي عام ١٩٩٧ وحده تسرب من العملية التعليمية ٢٣٧ ألف تلميذ بسبب عدم القدرة على سداد المصاريف المدرسية. وفي هذا الصدد يقول "لينوك": "علي النقيض من مزاعم البنك الدولي لم يستطع الإنفاق الاجتماعي في زيمبابوي حماية الفقراء من براثن التكيف.. فقد وقع العبء الأكبر للتكيف على عاتق الفقراء، سواء من حيث تناقص الدخل الفعلية أو تراجع فرص النفاذ إلى خدمات الصحة والتعليم" (Lennox 1994).

إن تحرير التجارة وارتفاع معدلات التضخم والفائدة قد عملاً معاً لصالح الأغنياء الذين يمكنهم الحصول على الكماليات المستوردة، ناهيك عن المنتجات المحلية. فيقدر أن شريحة الـ ١٠% العليا من السكان تستهلك ٣٤% من كل السلع والخدمات بينما شريحة الـ ١٠% الدنيا تستهلك ٣% فقط (UNDP 1999: 12 - 14). وقد انعكاس واضح للتفاوت الاجتماعي المتنامي، وقد دعا هذا أحد المعلقين إلى القول بأنه "بمراجعة الأدبيات الكثيرة التي كتبت حول برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي والجدل المثار حول آثاره على الجماعات المختلفة، ينشأ شعور بأن هذا البرنامج قد تسبب حتى اليوم في آلام كثيرة، ولم ينتج إلا مكاسب قليلة" (Mhone 1995: 108).

## ٥ - ختام

يعد من المفاهيم الرئيسية في العولمة والليبرلة: زيادة وتحسين القدرة الإنتاجية والتوزيعية بالاستفادة من الفرص المتوفرة في السوق العالمية. وقد بينت هذه الدراسة عن زيمبابوي أن الفقراء بدلاً من أن يقطفوا ثمار العولمة أصبحوا ضحاياها الأولى. كما أوضحت الدراسة فشل استراتيجية التكيف الهيكلي في تطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وأنها على العكس من هذا قد دمرت فرص تحقيق مشاركة كاملة في



المنظومة العالمية للتوزيع، ومن ثم تقاوم مشكلة عدم توازن ميزان المدفوعات. وفي الوقت نفسه أدى ذلك الفشل إلى خلق مشكلات اجتماعية كبيرة مثل تناقص فرص العمل وتدهور دخول ومستوى معيشة ونفاذ الفقراء إلى خدمات الصحة والتعليم، وخاصة وسط القطاعات الأكثر فقرًا في المجتمع. وهو ما يؤكد الاستنتاج الذي توصلت إليه منظمة "أوكسفام" بأن "الممارسة تكشف أن أعباء التكيف مازالت ملقاة على عاتق القطاعات الأكثر انكشافًا في المجتمع. وأكثر من ذلك، هناك القليل من الشواهد على صحة الادعاء بأن سياسات التكيف تخلق الإطار اللازم لتحقيق نمو متوازن وتقليص الفقر. فقد أثبتت تجارب بلدان كثيرة أن تلك السياسات قد أدت إلى العكس تمامًا" (Watkins 1995: 108).

وفي ضوء كل ما سبق تتضح الحاجة إلى مراجعة كل جدول أعمال الليبرالية الجديدة، وبالذات برنامج التكيف الهيكلي الذي يزعم تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي مع "إنهاء دور الدولة". ويتضح من دراسة تجربة زيمبابوي استحالة تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي دون تجديد القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وإنهاء التضخم وإفقار الأغلبية، ولا يمكن للسوق والقطاع الخاص أن يضمنوا عدالة توزيع الموارد والدخول، كما أنهما لا يكثران بتوفير خدمات اجتماعية رخيصة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان..إلخ. وهكذا يجب ترك المجال مفتوحًا أمام الدولة لتوفير هذه الخدمات، إذا أردنا المضي قدمًا وحقيقة في طريق تقليل الفقر.

## المراجع

Adepoju, A, 1996. Population, poverty, structural adjustment programmes and quality of life in Sub-Saharan Africa. PHRDA Research Paper, no. 1.

Balleis, P. 1992. Social costs of ESAP in Zimbabwe and the ethical dimension of a free market-based economy. In: On the road to a market-based economy, pp. 63-64. Proceedings of a conference held in Harare, Zimbabwe, 3-5 November. Harare: Konrad Adeneur-Stiftung and SAFER.

Danish Ministry of Foreign Affairs. 1995. Structural Adjustment in Africa: A Survey of the Experience. Copenhagen: Ministry of Foreign Affairs.

\_\_\_\_\_. 1996. Evaluation of poverty reduction in Danish development assistance: A country study, Zimbabwe. Vol. 1. Copenhagen: Ministry of Foreign Affairs and SAFER. Harare: Konrad Adenauer-Stiftung.

Economist Intelligence Unit. 1994. Zimbabwe country report. London: EIU.

Government of Zimbabwe. 1981. Growth with Equity: An Economic Policy Statement. Harare: Government Printer.

\_\_\_\_\_. 1983. Transitional National Development Plan, 1982/83-1984/85. Harare: Government Printer.

\_\_\_\_\_. 1986. First Five-Year National Development Plan, 1985-1990. Harare: Government Printer.

\_\_\_\_\_. 1990. Budget statement, 1991-1996. Harare: Government Printer.

Gibbon, P. 1995. Structural adjustment and the working poor in Zimbabwe. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

Hanlon, S. 1980. Beggar your neighbours: Apartheid power in Southern Africa. Bloomington: Indiana University Press.

Kadhani, X. 1986. The economy: Issues and prospects. In: Zimbabwe: The political economy of transition 1980-1986, edited by I. Mandaza, 99-122. Dakar:

CODESRIA.

Lennox, J. 1994. Paying for health: Poverty and Structural Adjustment in Zimbabwe. Oxford: Oxfam.

Matshalaga, N. 1993a. The Gender dimensions of urban poverty: The case of Dzivaresekwa. Harare: Institute of Development Studies.

\_\_\_\_\_. 1993b. The gender dimensions of urban poverty: The case of Tafara. Harare: Institute of Development Studies.

Mhone, G. 1995. The social dimensions of adjustment in Zimbabwe: A critical review and assessment. European Journal of Development Research 7, no. 1 (June): 105-110.

Miambo, N. 1991. The costs of re-opening Zimbabwe's trade routes through Mozambique. BA thesis, Economic History Department, University of Zimbabwe, Harare.

Rao, C. P. 1998. Globalization, privatization and free market economy. Westport, Conn: Quorum Books.

Reserve Bank of Zimbabwe. 1995. Quarterly Economic and Statistical Review 3, no. (March): 6; vol. 3, no 12 (December): 7-8.

UNDP. 1990. Human Development Report. New York: UNDP.

\_. 1998. Human Development Report, Zimbabwe. Harare: UNDP.

\_. 1999. Human Development Report, Zimbabwe. Harare: UNDP.

\_. 1994. Human Development Report. New York: UNDP.

UNESCO. 1987. Proceedings of the General Conference, Twenty-Fourth Session. Paris: UNESCO.

\_. 1994. The state of the world's children. Oxford: UNICEF.

Watkins, K. 1995. The Oxfam poverty report. Oxford: Oxfam.

World Bank. 1992. Zimbabwe: Financing health services. Washington, D.C.: World Bank.

\_. 1997. Global economic prospects and the developing countries.

Washington, D.C.: World Bank.

\_. 1994. Adjustment in Africa: Reforms, results and the road ahead. New York: OUP.

ZCTU. 1996. Beyond ESAP. Harare: ZCTU.





## الفصل التاسع

### الأبعاد العالمية للتجارة عبر الحدود الصومالية

بقلم: بيتر دي لينل

قسم الأنثروبولوجي - جامعة كنتكي - الولايات المتحدة

ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

#### ١- مقدمة

يناقش هذا الفصل أهمية ومغزي التجارة عبر الحدود في الصومال، وهي المنطقة التي لا تعرف سوى القليل من الضوابط<sup>(١)</sup>. وتغطي الأسواق الحدودية المذكورة في هذه الدراسة ثلاث مناطق ذات إمكانيات مختلفة في الماشية والإنتاج الزراعي. وهي أولاً منطقة حدود الصومال الجنوبية مع كينيا، والتي تتصف أساساً بتصدير رؤوس الماشية إلى مناطق بعيدة في كينيا، وخاصة سوق العاصمة "نيروبي". والمنطقة الحدودية الثانية هي منطقة الحدود الإثيوبية الشرقية مع الصومال الأوسط والتي تتركز تجارتها في رؤوس الماشية والحبوب. أما المنطقة الثانية فهي منطقة الحدود الإثيوبية الشرقية مع "أرض الصومال"، وهي تركز على تصدير رؤوس الماشية الصغيرة واستيراد السلع الغذائية والاستهلاكية. ويوجد في المناطق الحدودية أوبالقرب منها رؤوس أموال هائلة في صورة قطعان الماشية. ففي حالة جنوب الصومال (بالقرب من الحدود الكينية) يوجد عدد من رؤوس الماشية فاق السبعمئة ألف رأس في بعض السنوات، وربما كان هذا هو العدد الأكبر في القرن الأفريقي. وسوف تساعد نتائج الدراسة في وضع أسس التعميمات الإقليمية للمقارنة، وفي تقدير كيف يتم تسعير الماشية عبر مختلف الأسواق الحدودية في القرن الأفريقي. كما تقدم براهين عملية

دالة علي أهمية التجارة عبر الحدود بالنسبة لسكان الإقليم الحدودي وللمستهلكين والمنتجين الذين يوجدون علي بعد بضع مئات من الكيلو مترات من الحدود.

## ٢ - القنوات السوقية عبر الحدود

نقدم في هذا الجزء بيانات عن السوق في المواقع الحدودية الثلاث التي تغطيها الدراسة في الصومال (بما فيها "أرض الصومال")، وهي: حدود جنوب الصومال مع شمال شرقي كينيا، وحدود الصومال الأوسط مع شرق إثيوبيا، وحدود "أرض الصومال" مع شرق إثيوبيا. وتمثل البيانات المجموعة عن القنوات السوقية عن المنطقة الأولى صلب هذا القسم. وقد جمعت بيانات الدراسة علي مدي ثمانية أشهر في فصول الصيف بأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٨، ١٩٩٩. كما جمعت البيانات الثانوية، وتم تحليل إجمالي البيانات في يناير ١٩٩٩ وأغسطس - سبتمبر ١٩٩٩. ولما كان الباحث قد سبق له إجراء بحث للتجارة العابرة للحدود في أواخر الثمانينيات وقبل انهيار الدولة الصومالية، فقد كان بإمكانه ملاحظة التغيرات التي طرأت علي هذه التجارة بعد عشر سنوات وأكثر. وقد لتصفت الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ بانخفاض نسبي في تضخم الأسعار، حتي أن تكاليف النقل (بالمشاحنات مثلاً) والأسعار لم تتغير كثيراً خلال هذه السنوات، فيما عدا بعض الاستثناءات للقليلة. وقد قام الباحث خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ بإجراء مقابلات مقننة مع ٩٤ تاجرًا في سوقين حدوديين رئيسيين هما: "جارسا" و "مويالي"، وفي "إسيولو" وهي سوق ترانزيت هامة للتجارة، وفي سوقين استهلاكيين رئيسيين في كينيا هما "تيروبي" و "مومباسا". وتعتبر سوق "تيروبي" هي المستقبل النهائي لأكثر من ٧٥% من رؤوس الماشية التي تمر عبر المراكز الحدودية الكينية. ونظرًا لصعوبة فهم شبكات التجار وعلاقات التمويل غير الرسمي من خلال المقابلات المقننة وحدها، فقد عقد للباحث ٢٥ مقابلة حرة مع تجار يقيمون في كينيا.

كما يحتوي هذا الفصل علي تحليل للبيانات السوقية التي تجمعها أسبوعيًا شبكة من المنظمات غير الحكومية الناشطة في الصومال الجنوبي تحت إشراف مشروع "منظومات الإنذار المبكر بالمجاعة" FEWS الذي تموله "هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة" USAID بالصومال وباسم جماعة متعددة الوكالات مسماة "وحدة تقييم الأمن الغذائي" FSAU في الصومال، وقد ظل هذا النظام في جمع البيانات مستمرًا حتي أغسطس ١٩٩٩ ولكن لإخراج المنظمات غير الحكومية للجامعة للبيانات من المناطق



الحدودية في أواخر عام ١٩٩٨ قد اسر كثيرًا بجمع ودقة البيانات المجموعة عام ١٩٩٩. وتعد هذه البيانات أساسية لفهم الاتجاهات السائدة في الاقتصاد وأثار عمليات السوق العالمية، وخاصة التجارة عبر الحدود بين الصومال وكينيا وإثيوبيا. وتغطي البيانات وبشكل خاص بعض الأسواق الحدودية الهامة في الصومال مثل "بولو هاو" و "بيليت ويني"، وكذلك سوق "توجولجالي" في إثيوبيا، وسوق "بورلما" في أرض الصومال، وتتعلق البيانات بسلع رئيسية مثل الماشية والحبوب والطحين والسكر والحليب.

### ٣ - التجارة العابرة للحدود بين جنوب الصومال وشمال شرقي كينيا.

تهيمن تجارة الماشية علي هذه للقناة السوقية، حيث تصدر رؤوس الماشية من الصومال الجنوبي عبر الحدود إلي الأسواق الحضرية الكبيرة في كينيا. وعلي النقيض من المناطق الحدودية الأخرى في إقليم القرن الأفريقي، تتصف الحدود للصومالية - لكينية ببعدها عن المناطق الزراعية الخصبة، ومن ثم كانت ضالة حركة السلع الزراعية عبر هذه الحدود. وفي بعض الحالات تنقل كميات من الذرة ودقيق القمح من كينيا إلي الصومال حينما يوجد نقص في الغذاء أو عدم إمكانية إيصال المساعدات الغذائية إلي الصومال الجنوبي، وتنقل هذه الشحنات بكميات قليلة حيث تحمل فوق ظهر حمار أو يحملها تاجر معه في تاكسي، كما تنتقل الأقمشة والشاي والسكر بكميات صغيرة أيضًا من كينيا مع تجار الماشية العائدين منها إلي الصومال. وجدير بالذكر أن صغر الكميات المنقولة يرجع إلي الرغبة في تحاشي خطر المصادرة أو السرقة. كما تنقل كميات من "الميراه" (نبات مخدر خفيف) من "مانديرا" في كينيا إلي الصومال، ولكن معظم الكميات المنقولة من هذه السلعة تشحن بالنقل الجوي مباشرة من "تيروبي". ويوضح الجدول رقم (١) المنتجات الرئيسية التي يتم تبادلها بين الصومال وكينيا عبر هذه الحدود.

جدول رقم (١)

من الصومال إلى كينيا	من كينيا إلى الصومال
* الماشية * السلع الالكترونية الاستهلاكية * الأقمشة	* "الميراه" * الذرة (كميات صغيرة) * دقيق القمح (كميات صغيرة) * الشاي * السكر

ويقال إن كميات كبيرة من السلع الإلكترونية تشحن من الصومال إلى كينيا، ولكن ربما لا يلاحظ هذا في الأسواق الحدودية بسبب نقلها ليلاً ومباشرة إلى الأسواق الحضرية الداخلية في كينيا. وقد احتلت المنتجات الكينية مكانة أكثر أهمية بكثير في تجارة الحدود خلال الثمانينات عما هو الحال الآن. فوقتها كان تجار الماشية يبيعون الشللات الكينية التي يتحصلون عليها من هذه التجارة إلى مستوردين في الصومال الجنوبي يقومون بدورهم بشراء سلع استهلاكية كينية، (مثل الصابون والبطاريات الجافة والصنادل المطاطية والسكر والشاي... إلخ). غير أن نمط التجارة هذا قد توارى كثيراً مع عام ١٩٩٩ بسبب:

- (أ) زيادة عدم الأمان ومن ثم صعوبة الاتجار في السلع الاستهلاكية؛
- (ب) إمكانية الحصول على منتجات آسيوية (وخاصة صينية) من الأسواق الصومالية ذاتها.

وقد تركزت تجارة الماشية في المنطقة الحدودية بالصومال الجنوبي قبل ١٩٩١ على أربعة منافذ سوقية استوعبت حوالي ٩٠% من مبيعات المنطقة، تمثل أولها في التجارة المحلية بالمنطقة والتي تركزت في "كيسمايو" و "جمامي" و "جليب" داخل الصومال. وقد توجهت هذه التجارة نحو إشباع الاستهلاك المحلي أو إعادة بناء القطعان المحلية، واشتملت على الماشية والعجول والثيران الصغيرة (أقل من ٤ سنوات) منخفضة السعر والتنوعية. والسوق الثانية كانت السوق المحلية الوطنية الموجودة في "مقديشو" - كبرى مدن الصومال - والتي كانت تجلب الحيوانات من المنطقة الحدودية. أما القناتان السوقيتان الثالثة والرابعة فقد وجدت في "جوبا السفلي" و عملتا في الصادرات الخارجية. وفي إحداها كانت الحيوانات تنقل وتباع بشكل غير

رسمي" عبر الحدود إلى الأسواق الكينية، وخاصة سوق "جاريسا"، وهي التجارة التي شكلت ٢٥% من مبيعات الماشية. وتتسم هذه التجارة عبر الحدود مع كينيا بالموسمية، فائثناء فصل الجفاف (من يناير إلى مارس) لا يتم نقل ماشية من "جوبا السفلي" إلى شمال شرقي كينيا. وتشتمل هذه التجارة على الحيوانات للذكور والإناث متوسطة وعالية النوعية والتي تستخدمها المجازر في المركز الحضرية الأساسية في كينيا، وكذلك لأغراض استكمال للقطعان أو التربية في المزارع التجارية. وقد حازت هذه التجارة على معظم صادرات الماشية منذ انهيار الحكومة وكذلك التجارة الصومالية فيما وراء البحار.

وبالنسبة للسوق للربعة، أي للتصدير فيما وراء البحار، فقد كانت مختلفة تمامًا عن القنوات الثلاث السابقة، وخاصة من حيث الحجم الكبير للتجار والشركات الناشطين فيها. وقد اهتمت أساسًا بالتصدير إلى الشرق الأوسط. وتوقفت هذه التجارة في الصومال الجنوبي بشكل كامل تقريبًا منذ عام ١٩٩١ على الرغم من استمرار التصدير بكميات قليلة من "أرض الصومال" (الصومال الشمالي سابقًا). وتوضح الإحصائيات المأخوذة عن منظمة الأغذية والزراعة FAO تناقص صادرات رؤوس الماشية في الصومال من ١١٥,٦٠٠ ألف رأس عام ١٩٨١ إلى ٢٠ ألف رأس عام ١٩٩١، وأخيرًا ٩٧٠ رأسًا فقط عام ١٩٩٨ (Zaal and Polderman 2000:5).

ولقد كان للحرب في الصومال الجنوبي آثار كبيرة على أسواق الماشية بالمنطقة (Little 1996). فبينما كانت هناك أربع قنوات تسويقية قبل عام ١٩٩١، يبدو اليوم أن لتجارة عبر الحدود أصبحت القناة الوحيدة التي سلمت من التخريب الهائل. بل إنها هي الحقيقة قد نمت بدرجة كبيرة نتيجة لاستمرار الصراع في الصومال. وما زالت سوق المحلية الإقليمية موجودة في "جوبا السفلي" ولكن استمرار الصراع يؤدي إلى حاشي أصحاب القطعان الذهاب إلى سوق "كيسمايو". ففي بعض الأوقات تتعزل كيسمايو فعليًا عن الأراضي الداخلية المنتجة للماشية كما يتفادي تجار هذه المناطق ذهاب إلى سوقها. وهي عزلة سببها الأساسي السياسة والعلاقات العشائرية في منطقة، وخاصة التوترات بين عشيرة "لهارتي" (وبخاصة فرعي "الماجرتين" و "لدولبهانتسي") في "كيسمايو" وبين عشائر "الاجادين"، وأخيرًا بين "الماريهان" و "لهارتي" (Little 1992, 1996) وقد تفاقمَت هذه العلاقات المتوترة من جراء خللات زعماء الأجنحة المتصارعة في الإقليم. ونتيجة لهذا المناخ المضطرب خسرَت الأسواق وأسعار المواد الغذائية في "كيسمايو" أعظم الضرر، ففي بعض



لشهور تصبح أسعار الضروريات المحلية — مثل لبن الإبل — أكثر من ثلاثة أضعاف سعرها في الأسواق الريفية القريبة من "كيسمايو". كما قفزت أسعار الماشية في المدينة قفزات هائلة بالمقارنة بأسعارها في الأسواق الأخرى بالمنطقة الحدودية.

وبعد أن كان ٢٥% من التجار يشتركون في التصدير إلى ما وراء البحار، سواء كوسطاء أو كمصدرين بأنفسهم، في أولخر الثمانينيات، فقد أخبرنا ٤% فقط من أفراد العينة التي أجرينا عليها الدراسة أنهم قد مارسوا أنشطة تصديرية خلال الفترة ١٩٩١ — ١٩٩٨، غير أنهم قد مارسوا هذه الأنشطة من خلال ميناء "مومباسا" (في كينيا) وليس من خلال أي ميناء صومالي.

كذلك هبطت مكانة تجارة "مقديشو" في السوق الوطنية إلى مستويات منخفضة جدًا. وفي الماضي كانت "مقديشو" بمثابة منفذ هام للحصول على الماشية المجلوبة من أماكن بعيدة مثل "جوبا السفلي"، وخاصة في الأوقات التي يقل فيها نشاط السوق الكينية. وفي الفترة ١٩٨٧ — ١٩٨٨ كانت أسعار "مقديشو" تزيد عن أسعار أسواق الصومال الجنوبي بنسب تتراوح بين ٢٩% و ٥٥%، ومن ثم لم تسجل أية حركة لتجارة المواشي من "مقديشو" وإقليم "شبيلي السفلي" إلى الأسواق الحدودية، فلم يكن من المعقول أن يتم هذا بسبب الميزة السعرية التي يوفرها سوق "مقديشو" فضلاً عن مكانتها كسوق كبيرة، غير أن الأمر اتخذ الآن اتجاهاً مغلوباً، فيتم شحن الماشية من أقاليم "مقديشو" و "شبيلي السفلي" عبر مسافات طويلة (تزيد عن ٤٥٠ كيلو متر في بعض الحالات) إلى الأسواق على الحدود الكينية. كذلك تقلصت إلى حد كبير الميزات السعرية لسوق "مقديشو" عن الأسواق الصومالية الأخرى، ومن ثم انهارت مكانتها كقنوات تجارية مجزية بفعل نفشي أعمال العنف في المدينة وهو ما أدى أيضاً إلى التوقف التام للأنشطة التصديرية عبر المدينة وغيرها من الموانئ الموجودة بالمنطقة. فمثلما هو حال "كيسمايو" أدت الصراعات في "مقديشو" وحولها إلى إحباط التجارة مع المناطق المجاورة، وهو ما يفسر جزئياً الاتجاهات السوقية غير المتوقعة في الفترة ١٩٩٦ — ١٩٩٨.

وعلى الرغم من الأضرار التي لحقت بسوق الماشية في "مقديشو" من جراء أحداث ١٩٩١ وما بعدها، فإنه من الصعب تخمين مدى هذا الضرر بدقة مقارنة بالأسواق الصومالية الأخرى. غير أن هناك مجموعتين مختلفتين من البيانات يمكن أن تساعد في تقييم حجم هذه التغيرات. فأولاً يستنتج من البيانات المأخوذة من مقابلات الباحث مع التجار عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ أن أسعار الماشية في "مقديشو"

(بالدولارات) قد تلت "ضربة" حادة منذ ١٩٨٧ - ١٩٨٨؛ خاصة مع تزايد التضخم، وطبقاً للبيانات المرصودة في الجدول رقم (٢) أصبحت أسعار سوق "مقديشو" منخفضة عن أسعار سوق "أفمادو" وغيرها من أسواق المنطقة الحدودية (٢). وطبقاً لهذه البيانات ارتفعت الأسعار في الفترة من ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٩٩٨/١٩٩٦ في جميع مراكز التسويق الحدودية (أفمادو، بيلاس كوكاني، ليبوي) بينما انخفضت فعلياً في "مقديشو" (بالدولار). فبالنسبة لبلدة "ليبوي" تضاعفت الأسعار بالدولار خلال الفترة المذكورة، وجاء ذلك انعكاساً للنمو القوي في التجارة عبر الحدود مع كينيا. ولكن أسعار ١٩٩٨ أظهرت انخفاضاً عن أسعار ١٩٩٦، وهو نمط عام وجد وقتها في كينيا وسائر أنحاء القرن الأفريقي (Teka et al. 1999).

جدول رقم (٢)  
متوسط أسعار الماشية في أسواق مختارة

السنة	مقديشو	أفمادو	بيلاس لوكاني	ليبوي (١)	كيمسايو
١٩٨٨/٨٧ (٢)	١٢١	٩٤	٧٨	٨٠	٧١
١٩٩٦ (٣)	٩٩	١٢٨	٨٣	١٦٣	١٣٣
١٩٩٨ (٣)	١١٠	١١٧	١٥٤	٢	١٠٠

Source: Little 2000: 160.

### ملاحظات الجدول

- ١- تقع "ليبوي" على الحدود الكينية للصومالية.
- ٢- مبنية على تحليل بيانات السوق المجموعة شهرياً بواسطة مشروع المعونة الأمريكية لتسويق وصحة الماشية وهي تغطي الفترة من يناير ١٩٨٧ إلى فبراير ١٩٨٨، رغم أن البيانات لم تكن متاحة عن كل سوق شهرياً. وكان معدل التبادل السائد هذه الفترة هو: الدولار الأمريكي = ١٢٠ شلن صومالي.
- ٣- مبنية على البيانات المجموعة من المقابلات مع ٩٤ تاجراً، وتغطي الفترة من مارس ١٩٩٦ إلى يوليو ١٩٩٦، ومن يونيو إلى أغسطس ١٩٩٨، أما الماشية المشار إليها هنا فهي من الدرجة الثانية أي ذات النوعية المتوسطة (أبقار وثيران يزيد عمرها عن سبع سنوات).
- أما المجموعة الثانية من البيانات فهي مبنية على معلومات مستقاة من مشروع أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة FEWS، ومن برنامج الغذاء العالمي WFP. وهي لا تختلف كثيراً عن الصورة السابقة، حيث تكشف عن تقلص الميزة السعرية لسوق

"مقديشو"، ولكنها لم تذهب إلى الحد الموضح في الجدول رقم (٢). فهي توضح أنه في سنة واحدة علي الأقل من السنوات الثلاث (عام ١٩٩٧) كانت أسعار الماشية في سوق "مقديشو" أعلى بقدر معقول عن أسعارها في أسواق مختارة أخرى بالصومال الجنوبي، إلا أن الميزة السعرية الكبيرة في "مقديشو" (التي كان عدد سكانها مليون نسمة عام ١٩٨٩) لم تتوضح في هذه المجموعة من البيانات. فبينما نجد أسعار الماشية في "مقديشو" في أحدث بيانات مشروع أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة أعلى منها في الجدول رقم (٢)، إلا أنها تظل مع ذلك أقل من أسعار ٨٧ - ١٩٨٨ بالنسبة لمعظم أصناف الماشية. وهكذا فإن انهيار سوق "مقديشو" يعكس إلى حد كبير مشكلات السياسة الداخلية وما أدت إليه من عزل المدن عن بعضها البعض وعن المناطق الريفية.

لقد كانت الحرب الأهلية واقعاً مفيداً لتجارة الماشية عبر الحدود وللتجار المتعاملين فيها. فالماشية سلعة تتسم بالقابلية للتجارة عبر الحدود حتي في أحوال الاضطراب الواسع وعدم الأمان. وهي سلعة متقلة عالية القيمة علي الطرق وعبر الحدود، وهو النهج الذي دأب عليه للرعاة حتي بعد أن رسم المستعمرون الحدود لأول مرة. وهكذا تتصف الماشية بميزة لا توجد في معظم السلع الأخرى بالإقليم، حيث تتطلب الأخيرة وجود وسائل نقل حتي يتم تسويقها. وتتعرض "الفورة" المشهودة في تجارة الماشية عبر الحدود مع كينيا، في الإحصائيات الخاصة بمنطقة "جارسا" الحدودية الكينية، وكذلك في النتائج التي توصل إليها الباحث من المقابلات التي أجراها مع التجار. فقد تصاعدت قيمة مبيعات الماشية في "جارسا" بنسبة ٤٠٠% عن عام ١٩٩١، ٦٠٠% عن عام ١٩٨٩. ومن حيث عدد الرؤوس المباعة فقد ارتفع من ٢٤,٣٩٥ ألف رأس عام ١٩٨٩ إلي ١٠٠ ألف رأس عام ١٩٩٨. ويعترف التجار الكينيون بأن هذه الزيادة الكبيرة ترجع أساساً إلي النمو الملحوظ في التجارة عبر الحدود مع الصومال. ففي أغلب السنوات شكلت واردات الماشية من الصومال ما بين ٦٥% و ٧٠% من إجمالي مبيعات الماشية في "جارسا" (٣).

ونتيجة لزيادة أحجام الماشية الصومالية المسوقة في "جارسا"، زادت أهميتها جداً في هذه السوق. وبناء علي الدراسة التي أجراها الباحث عامي ١٩٨٨/٨٧ توصلنا إلي تقدير أن ما بين ٢٥ و ٣٠ ألف رأس يتم تسويقها سنوياً عبر كل الحدود الصومالية - الكينية، وأن هذا الرقم كان يمثل حوالي ٣٠% من أعداد الماشية المصدرة من الصومال. أما في عام ١٩٩٨ فإن الماشية المستوردة من الصومال قد مثلت حوالي



٦٥% (أو ٦٦ ألف رأس) من الماشية المباعة في "جاريسا" بكينيا. أما فيما يتعلق بـ "مانديرا" (في كينيا) التي توجد بها سوق ماشية أقل حجمًا وأصغر من حيث البنية التحتية من "جاريسا" فإن حوالي ٩٠% من الرؤوس المصدرة منها جاءت من الصومال، غير أن هذا الرقم يقدر بحوالي خمسة آلاف رأس فقط (أي أقل من ١٠% من العدد المباع في "جاريسا"). وهناك سوق هامة أخرى للماشية توجد في "واجير" بالقرب من الحدود الكينية - الصومالية ولكنه يستقبل سنويًا حوالي ألفي رأس فقط من الصومال. وباستبعاد رؤوس الماشية التي تدخل كينيا من خلال "هولوجو" (وتقع على بعد ١٢٠ كم جنوب شرق "جاريسا") أو عبر الساحل الكيني فإن حوالي ٧٣ ألف رأس تأتي إليها من الصومال سنويًا وحيث تنتهي رحلة ٧٥% من هذه الكمية للتسويق في سوق "تيروبي".

وتعتبر سوق "جاريسا" المفتوحة هي أكبر مركز لتداول الماشية حاليًا في كينيا، باستثناء السوقين الحضريتين الحديثتين في "تيروبي" و "مومباسا"، ومن ثم فهي أكبر سوق في مراعي البلاد. ففي عام ١٩٩٨ وحدها ولدت سوق "جاريسا" ٩٢٤,١ مليون شلن كيني (أي ما يعادل ١٥,٣ مليون دولار) من صفقات بيع الماشية وحدها. وتمثل هذه الإيرادات السنوية رقمًا يمكن مضاعفاته بالعائد الذي تحققه بعض المناطق الكينية الرئيسية المنتجة للبن وغيره من المحاصيل النقدية، غير أن هذه الظاهرة نادرًا ما تعترف بها التقارير الاقتصادية الرسمية في كينيا. إذ إن معظم التوجهات السياسية هناك تميل إلى التقليل أو إهمال أهمية القطاع الرعوي في الاقتصاد الوطني، نتيجة لسوء فهم هذا الدور، ولأنه لا يساهم كثيرًا في إمداد خزانة الدولة بالعملية الصعبة.

هذا وقد لاحظنا سابقًا أن أسعار الماشية في الصومال تزيد عامة كلما اقتربنا من الحدود الكينية، وهو النمط نفسه الذي كان قائمًا حتى قبل عام ١٩٩١ (Little 1992)، ولكنه أخذ يتضاعف أكثر في السنوات الأخيرة. أما على الجانب الكيني فإن الأسعار تزيد كلما اقتربنا من السوقين الرئيسيتين في "تيروبي" و "مومباسا". وقد يساعدنا في فهم هذا تقديم توضيح بسيط لإحدى قنوات التسويق الرئيسية، ألا وهي الخط التسويقي الذي يبدأ من "أفمادو" إلى "لييوي"، ثم إلى "جاريسا"، وأخيرًا إلى "تيروبي". فنقل أسعار الماشية في "أفمادو" بنسبة ٣٠% عن أسعار "لييوس" (مستوطنة سكانية على الحدود). أما على الجانب الكيني فإن نمط الأسعار يأخذ الشكل المعاكس، إذ توجد أقل الأسعار على الحدود وتزيد كلما انتقلنا إلى الداخل، وخاصة باتجاه "تيروبي" والمراكز الحضرية الأخرى القريبة منها. وفي عام ١٩٩٨ وجد أن أسعار "جاريسا" كانت أعلى

من أسعار "أفمادو" في الصومال بنسبة تتراوح بين ٤٥% و ٦٥% بالنسبة لأنواع خاصة، كما كانت أعلى من أسعار "ليبوي" (علي الحدود) بحوالي ١٥%. وبالنسبة للمسافة بين "جاريسا" و "أفمادو" فهي ٢٤٠ كيلومتر، أما المسافة بين "جاريسا" و "ليبوي" فهي ١٥٠ كيلومتر. ولكن في الحلقة الأخيرة من خط التسويق هذا يتم نقل الحيوانات بالشاحنات من "جاريسا" إلى "تيروبي" أو "مومباسا"، حيث تباع فيهما بأسعار تعادل مرتين ونصف أسعارها في "أفمادو".

هذا وقد نمت الفروق السعرية بين أسواق الصومال وكينيا بنسبة ٢٠% تقريباً، نظراً لزيادة المخاطر، وزيادة تكلفة الإكرايميات المدفوعة علي تجارة الماشية عبر الحدود، وفضلاً عن خسارة منافذ التصدير إلى الخارج والتسويق المحلي في الصومال. وقد تضمنت التكاليف الإضافية أعباء جديدة (من ٣% إلى ٦%) مقابل تحويلات العملة<sup>(٤)</sup>، بالإضافة إلى ارتفاع طفيف في تكاليف النقل بسبب الحاجة إلى حراس إضافيين لمصاحبة الحيوانات المنقولة. وتبدو مشكلة الأمن مرتبطة بشكل خاص بالمسافة بين "مقديشو" و "نصور" وبين المناطق الواقعة علي الحدود مع كينيا. أما علي الجانب الكيني فتتمثل المشكلة في المسافات بين "مانديرا" و "واجيرا" و "جاريسا". ورغم أن مستويات العنف في كينيا تعتبر أقل بكثير من الصومال، توجد مخاطر أمنية كبيرة في شمال شرقي كينيا علي وجه الخصوص، بيد أن ماثير الدهشة هو أن الفروق السعرية لم تعد تتزايد في ظل الظروف الحالية، وهي النقطة التي سنعالجها فيما بعد بشكل أكثر تفصيلاً.

يبين الجدول رقم (٣) فروق الأسعار بين مختلف الأسواق الصومالية والكينية النشطة في تجارة الماشية عبر الحدود. وهي معلومات مبنية أساساً علي المعلومات المستقاه من المقابلات مع التجار عن أسعار مشتريات ومبيعات الماشية. وكما ذكرنا سابقاً فإن أسعار الماشية عام ١٩٩٨ كانت أقل بشكل عام عن أسعارها عام ١٩٩٦. ومع بدايات عام ١٩٩٩ أخذت متوسطات الأسعار تتناقص بحوالي ١٠% أخرى في كثير من الأسواق الحدودية. وجدير بالذكر أن أسعار الماشية تنقسم ببيانات وتقلبات موسمية قوية حتي لتتراوح بين ٥٠% و ٦٠% خلال السنة الواحدة. ومع ذلك فإن أسعار الماشية في المناطق الحدودية قد أظهرت — وفقاً للبيانات المتاحة — تقلباً أقل بكثير من أسعار الحبوب ومنتجاتها، والتي تحصل عليها معظم الأسواق الحدودية من الخارج، فهي بشكل عام مناطق تعاني من نقص كبير في الحبوب. إذ إن أسعار الدقيق والأرز يمكن أن تتغير بنسبة تصل إلى ٢٥٠% خلال بضعة شهور في الأسواق التي

تتسم بمخاطر عالية مثل "كيسمايو" أو "نصور". فعلى العكس من تجارة الماشية التي يمكن أن تتحاشي الطرق والأسواق الرئيسية إبان الخطر، فإن تجارة السلع الغذائية يمكن إيقافها ببساطة من خلال المتاريس المقامة على الطرق والنهب وبفعل الصراع المسلح.

وتبين بيانات سوقية أخرى عن الصومال الجنوبي أن أسعار الماشية المصدرة تكون أعلى بوجه عام في الأسواق الحدودية، ولكن هذا ينطبق أيضاً على أسعار المنتجات الزراعية، وخصوصاً الأغذية المستوردة. فواردات الدقيق والأرز (التي تدخل البلد عادة عبر مواني قريبة من "مقديشو"، أو تأتي من كينيا) تبلغ أسعاراً أعلى بكثير بالقرب من الحدود الكينية عن أسعارها في أسواق "مقديشو". ولما كانت المناطق الحدودية (بما فيها للمناطق الكينية) تعاني بالأساس من نقص في جميع أنواع الغذاء وتتمتع في الوقت نفسه بفائض في رؤوس الماشية، فإن العلاقات السعرية بين الماشية المصدرة والمنتجات الزراعية غير متسقة. ويتلخص هذا في أن منتجي الماشية بالإقليم الحدودي يدفعون ثمناً أكبر بكثير للحصول على الغذاء (الذرة والأرز ودقيق القمح..)، ولكنهم يحصلون أيضاً على أسعار عالية نسبياً لماشيتهم<sup>(٥)</sup>.

وتلعب "أفمادو" كم منطقة كبرى لرعي الماشية دوراً بارزاً وبشكل خاص في التجارة عبر الحدود، حيث قدمت في الفترة ٩٦ - ١٩٩٨ حوالي ربع كميات الماشية التي أمد بها للتجار (وهذه النتيجة مستخلصة من المقابلات التي أجراها الباحث مع للتجار). وهناك نتائج أخرى جديرة بالذكر نحصلنا عليها من دراسة ٩٦ - ١٩٩٨ مثل النقص النسبي لماشية "كيسمايو" في التجارة عبر الحدود (٥,٢% من إمدادات الماشية)، وكذلك ضعف النسبة المقدمة من "مقديشو" و"نصور" و"بايدوا" (حيث شكلت معاً ٢٠% خلال الفترة المذكورة). وكما ذكرنا سابقاً، أدت السياسة والقتال الممتد حولي "كيسمايو" إلى الحد من اندماجها مع اقتصاد "جوبا السفلي"، ومن ثم أصبح من النادر انتقال الماشية منها إلى "جاريسا". وفي الوقت الذي ضاقت فيه منطقة التجميع في سوق حدودية مثل "كيسمايو"، فإنها قد امتدت إلى مناطق أخرى. ومع الانهيار الذي حدث في السوق المحلية والتصدير إلى ما وراء البحار، أصبحت المناطق الرئيسية المنتجة للماشية بالقرب من "مقديشو" و"بايدوا" أكثر اشتراكاً في التجارة عبر الحدود. كما سجل توسع مماثل في مناطق "جوبا العليا والوسطى" (بما فيها "بارديرا" و"ساكو") التي تمد الأسواق الكينية عبر محطتي "جاريسا" و"مانديرا". وقد حدث هذا التوسع في التجمعات التسويقية للتجارة عبر الحدود نتيجة للحرب التي



أجبرت التجار وأصحاب القطعان المحليين في الصومال علي السعي وراء التسويق في كينيا. وبالنسبة مثلاً لحالات "باردوا" و "نصور" و "مقديشو" فهي تشكل حوالي ٩ % من إجمالي المبيعات التي تمت في سوق "جارسا" عام ١٩٩٦، بينما لم تسجل أية تعاملات من هذا النمط الأخير في الدراسة التي أجريتها عامي ٨٧ - ١٩٨٨.

### جدول رقم (٣)

أسعار الماشية (بالدولار) <sup>(١)</sup> في التجارة عبر الحدود عامي ١٩٩٦ <sup>(٢)</sup> و ١٩٩٨ <sup>(٣)</sup>

الدرجة الثالثة	الدرجة الثانية	الدرجة الأولى	للسوق <sup>(٤)</sup>
٣٨/٦٠	١١٠/٩٩	١٢٤/٢	* الأسواق الصومالية: مقديشو <sup>(٤)</sup>
٥٤/٤٩	١٠٨/٨٩	١٦٤/٢٠٤	د نصور
٢/٣٦	٨٦/٨٩	١٣٦/١٧٩	بارديرا <sup>(٤)</sup>
٢/٥٧	١٠٠/٧١	٢٠٠/٢٤٣	كيسمايو
٢/٧١	١١٧/١٢٨	٢٠٠/١٩٨	أفمادو
٢/٧٧	٢/١٤١	٢/٢٠٥	دوبلي (الحدود)
			* الأسواق الكينية: ليبوي (على الحدود)
٢/٨٦	١٣٣/١٦٣	٢/٢٢٥	مويالي <sup>(٥)</sup>
١٠٩/٢	١٦٥/٢	٢٤٥/٢	جارسا
٩٣/١١٥	١٧٦/١٩٠	٢٩٢/٢٧٠	جارمن
٢/١٣١	٢/٢٠٨	٢٨٣/٢٥٦	مومباسا
١٨٣/١٦٨	٢٦٣/٢٤٤	٣٠٠/٣٢٨	نيروبي
١٨٣/١٥٦	٢٣٣/٢٣١	٣٠٣/٣٢٣	

Source: Little (2002: 16).

### ملاحظات الجدول

١ - للدرجة الأولى = حيوانات عالية النوعية (ثيران وأبقار صغيرة عمرها من ٤ - ٨ سنوات).

للدرجة الثانية = حيوانات متوسطة النوعية (أبقار وثيران أكبر عمراً).

الدرجة الثالثة = الحيوانات الصغيرة أو المسنة.

٢ - مبنية علي المسح الذي أجراه الباحث، مالم يشر إلي غير هذا.

٣ - مستقاة عن بعد من الأسواق في "تيروبي" و "مومباسا".

٤ - أسعار عام ١٩٩٨ مبنية علي قائمة بيانات منظومات الإنذار المبكر بالمجاعة FEWS

٥ - صنفَت هذه الأسواق في الدراسة الميدانية عام ١٩٩٨ كمناطق شراء بالنسبة لقلة من

التجار، ولكنها من الناحية الفعلية جزء من التجارة الحدودية بين جنوب إثيوبيا وشمال كينيا، وليس

كتجارة حدودية بين الصومال وكينيا. وقد أدرجت هنا علي سبيل للمقارنة.

والآن نتحدث عن الفوارق بين الشلن الصومالي في الثمانينات والتسعينيات. لقد كان الفرق بين معدلات التبادل الرسمية و "في الشارع" كبيرة في الثمانينات، حتي أنها وصلت إلي ٢٧٥% (Mubarak 1996 Abdurahman 1998). وخلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتي فبراير ١٩٩٩ تراوح سعر الشلن للصومالي بين ٦٣٠٠ و ٨٢٠٠ شلن مقابل الدولار الأمريكي، أي بفارق ٣٠% تقريبًا. وبالنسبة للفترة من ١٩٩٦ حتي فبراير ١٩٩٩ تفاوتت القيمة الدولارية للشلن بنسبة ١٠% في أي سوق. ونظرًا للاستقرار النسبي للعملة فقد ساعد هذا علي تسهيل التجارة عبر الحدود، وإن كان هذا أساسًا علي المستويات المحلية - وليس العليا - من سلسلة التجارة، وحيث يتم التعامل علي رؤوس الماشية بالشلن الصومالي. وكما هو معروف فإن "عديد" قائد الفصيل الرئيسي في "مقديشو" قد طبع خلال شهري مارس وأبريل عام ١٩٩٩ كمية كبيرة من أوراق العملة الوطنية مما أدى إلي انخفاض قيمة الشلن بنسبة ٢٥% خلال بضعة شهور. ومن ثم أدى التضخم إلي ارتفاع أسعار السلع الأساسية وغيرها بسرعة للصاروخ (FEWS 1999)، ومن الواجب تتبع أثر هذا التدهور في قيمة العملة علي كل من الأمن الغذائي والاستقرار في المناطق الحدودية بالصومال.

لقد كانت قيمة الشلن الصومالي (بالدولار) في "مقديشو" وخلال أية سنة من سنوات الدراسة أقل بنسبة ١٠% عن قيمته في السوقين الحدوديتين في "أفمادو" و "بولاهاو". ويرجع هذا الفارق إلي أن المعروض من الدولارات في "مقديشو" كان أكبر نسبيًا بسبب وجود المنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية الدولية والمشروعات التجارية فيها، ومن ثم ارتفاع تدفقات الدولار من الخارج. وفي الناحية المقابلة كانت الدولارات أكثر ندرة في البلدان الصغيرة بسبب قلة تدفقاته، ومن ثم كانت قيمة الشلن الصومالي هناك بالنسبة للدولار أعلي من قيمة في "مقديشو".

#### ٤ - الأسواق الحدودية الأخرى بالصومال

إن البيانات المتاحة من مشروع نظم الإنذار المبكر بالمجاعة وغيرها من البيانات الثانوية تتيح لنا - كما سبق الذكر - دراسة واستطلاع العلاقات السعرية بالنسبة لمراكز تسويقية حدودية أخرى. حيث تكون لدينا ما يكفي من البيانات الخاصة بالسلع الرئيسية لاستكشاف العلاقات السعرية على المسارات الثلاثة الأخرى للتجارة الحدودية، وهي:

\* منطقة جنوب غربي للصومال / شمال شرقي كينيا / جنوب شرقي إثيوبيا ("مانديرا" في كينيا و "بولا هاو" في الصومال).

\* الصومال الأوسط - الحدود الإثيوبية (منطقة "بيليت ويني").

\* أرض الصومال - حدود إثيوبيا الشرقية ("توجوالي" و "يوراما" و "أرض الصومال").

وتمثل هذه المسارات الثلاثة للتجارة عبر الحدود ثلاثة توجهات سوقية شديدة الاختلاف. فأولا: بالنسبة لمنطقة الحدود بين وسط الصومال وإثيوبيا نجدها تستهدف أساسا الأسواق المحلية والإقليمية، وإن كانت بعض رؤوس الماشية تقطع إثيوبيا كمعبر إلى موانئ في الصومال الشمالي (مثل "بوساسو"). ثانيا: بالنسبة للسوق الحدودية "بولاهاو" - "مانديرا" فإنها تستهدف في وقت واحد التوزيع المحلي والتصدير إلى الأسواق الرئيسية في كينيا.

ثالثا: أما بالنسبة للحدود بين "أرض الصومال" وشرق إثيوبيا فهي تستهدف التصدير من إثيوبيا إلى الشرق الأوسط عبر "بربرة" (أرض الصومال) واستيراد الأغذية وغيرها من المنتجات عبر "بربرة" ثم عبر الحدود إلى إثيوبيا.

#### ٥ - الحدود بين جنوب غربي الصومال وشمال شرقي كينيا

##### وجنوب غربي إثيوبيا

يقع مركز هذا المسار التجاري عبر الحدود في بلدة "مانديرا" الحدودية بكينيا، وهو مسار شديد التعقيد حيث يمثل نقطة للتقاء بين حدود متعددة: كينيا - إثيوبيا، كينيا - الصومال، والصومال - إثيوبيا. وحسبما أوضحت دراسة لمنظمة العلوم الاجتماعية لشرق أفريقيا حول الحدود الإثيوبية، فإن الماشية التي تعبر بلدة "مانديرا" الحدودية قد يكون مصدرها جنوب شرقي إثيوبيا (كمصدر أول) أو جنوب غربي الصومال (كمصدر ثان) (Teka et. al, 1999).

ويمكن أن تتجه الماشية عابرة الحدود في هذه النقطة إلى "واجير" أو "إيزيولو" أو



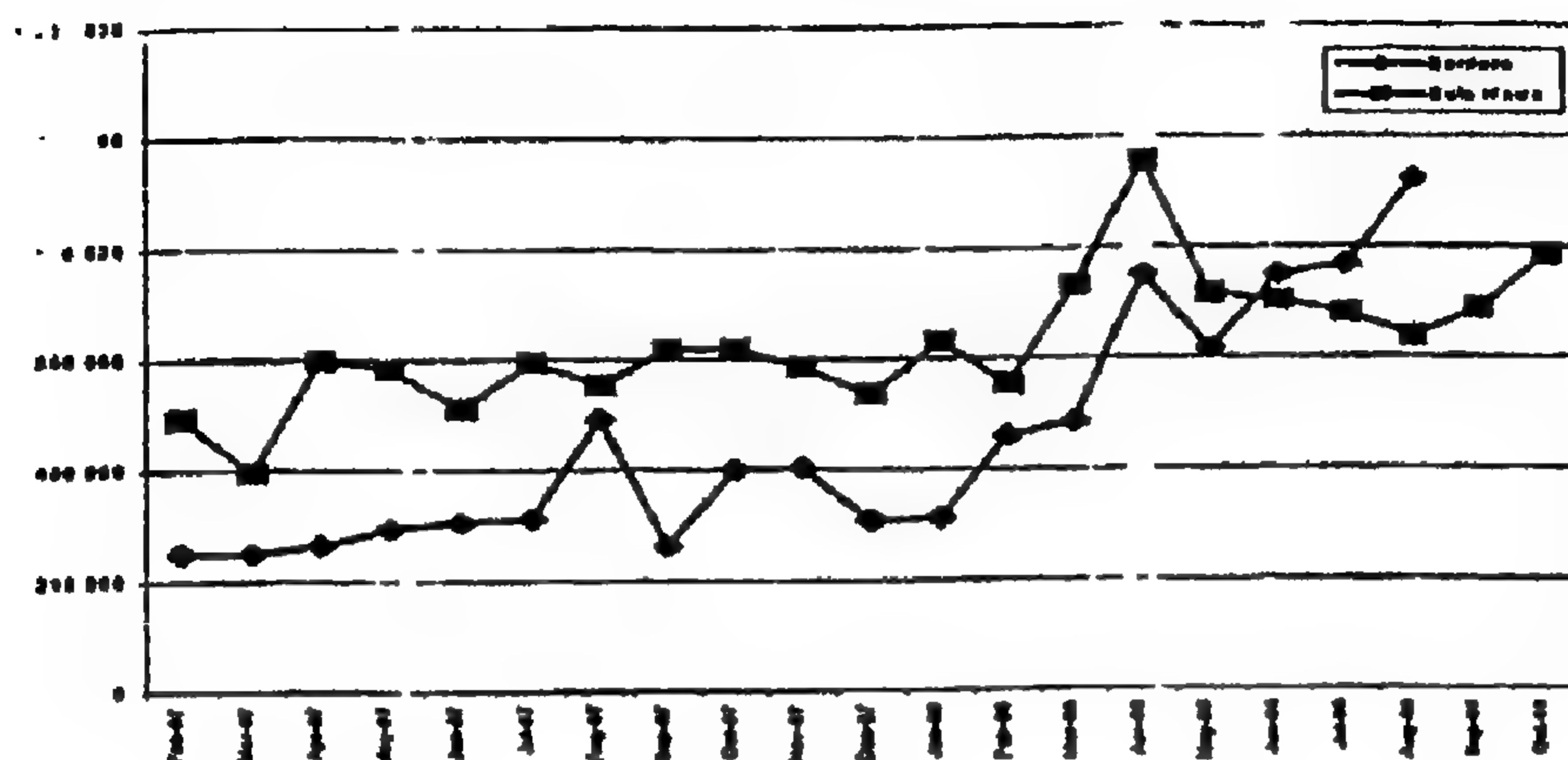
"مويالسي" أو "جاريسا" في طريقها إلى سوق "نيروبي". وتتفاوت أهمية هذه المسارات من سنة لأخرى. ولكن هذه الأهمية تتوقف على عاملين قصير الطريق إلى نيروبي وتكاليف النقل. فهي قد تتخذ مسارها عبر "واجير" إلى "إيزبولو" ثم "نيروبي"، أو عبر "جاريسا" أو "مويالسي" مباشرة إلى "نيروبي". وقد أوضحنا سابقاً أن المسار الحدودي من خلال "مانديرا" (كينيا) يشكل أقل من ١٠% من حجم الماشية المتعامل عليها في سوق "جاريسا".

ويوضح الشكل رقم (١) الأسعار الشهرية المقارنة للماشية بين "بولاهاو" على الحدود الكينية - الصومالية (على مبعده كيلومترات قليلة من "مانديرا" في كينيا) وبين منطقة توريد صومالية هامة هي "بارديرا" التي تقع داخل البلاد (وتبعد حوالي ٢٠٠ كيلو متر عن نقطة "مانديرا" للحدودية). وكما يتضح من الشكل فإن أسعار الماشية على الحدود تزيد بكثير عن أسعارها في "بارديرا"، فيما عدا استثناءات قليلة، وتصل هذه الزيادة في معظم الحالات إلى ٢٠% - ٣٠%، بل إن هذه النسبة تصل في بعض الشهور إلى ٤٠% - ٥٠%.

وكما أوضحنا سابقاً فإنه من المهم إدراك إمكانية حدوث تقلبات كبيرة في الأسعار خلال أيام قليلة إذا حدث ونشب صراع مسلح هنا أو هناك. ففي سوق "بولاهاو" الحدودية كثيراً ما تحدث تغيرات كبيرة في الأسعار بالنسبة لسلع أخرى غير الماشية بسبب الصراعات المزمنة التي تضر بالتجارة عموماً، ومع هذا تظل أسعار الماشية مستقرة نسبياً.

شكل رقم (١)  
مقارنة الأسعار المحلية للماشية في "بولوهاو" و"بارديرا"

**Figure 1. Local cattle: Bulo Hawo and Bardera**



فعلى سبيل المثال كان سعر دقيق القمح المستورد - والمشحون من منطقة "مقديشو" ومن ثم هو معرض للمشكلات الأمنية - قد وصل إلى الضعف في بعض الشهور في الفترة من ١٩٩٦ - ١٩٩٨. ومن الطريف أن البيانات المتوفرة عن الأسعار في هذا المسار التجاري عبر الحدود تبين أن أنواع الماشية المنتجة أساساً للسوق المحلية (الماعز) كانت الأقل تعرضاً للتقلبات السعرية، وخاصة إذا قورنت بأسعار سلع مستوردة مثل الأرز والدقيق والمكرونة. وقد بلغت التباينات بين أسعار الماشية والمنتجات الأخرى مستويات أعلى في المناطق المنكوبة بصراعات دامية مثل "بايدوا" و "نصور" في الصومال الجنوبي، حيث كان من الممكن أن تزيد أسعار السلع الغذائية ثلاثة أضعاف في شهور انقطاع التجارة ووسائل المواصلات. وكما سنوضح فيما بعد هناك نمط آخر مناقض في بعض أجزاء "أرض الصومال" حيث تختفي أو تخف فيها الصراعات المسلحة، ومن ثم فإن أسعار السلع الغذائية هناك أكثر استقراراً، بينما أسعار الماشية أكثر قابلية للتقلب بسبب عدم استمرارية التمكن من النفاذ إلى أسواق التصدير الدولية.

وتبين بيانات الأسعار المقارنة على طول الحدود بين "مانديرا" (كينيا) و "بولاهو" (الصومال) وجود فروق طقيفة بين أسعار الماشية في السوقين. فمثلاً اختلفت الأسعار

الشهرية عام ١٩٩٨ بنسب لم ترد عن ١٠% - ١٥% في أي شهر، باستثناء شهري مارس وأبريل. ونظرا لعدم وجود فوارق تذكر بين أسعار الماشية في هذين المركزين المتجاورين فإن هذا يعني أن وجود الحدود كان له أثر بسيط على أسعار الماشية في هذه المنطقة.

وإذا قمنا بفحص العلاقات السعرية في "بولا هاو" مع منتج غذائي هام هو الذرة للبيضاء يتجلى أمامنا نمط مختلف. وبين الشكل رقم (٢) سعر الذرة البيضاء في كل من الحدود الكينية ("بولا هاو") التي تعتبر منطقة عجز في هذا المنتج، وفي "بارديرا" وهي منطقة تنتج القليل من الذرة، وفي "مقديشو" القريبة من المناطق الرئيسية لزراعة الحبوب كما تستورد الذرة، وكما هو متوقع فإن أسعارها تسير عكس اتجاه أسعار الماشية، وحيث تبلغ أسعار الذرة أقصاها عند الحدود، كما تبلغ أدناها في المناطق الداخلية.

#### ٦ - حدود الصومال الأوسط لإثيوبيا

يقع مركز هذا المسار التسويقي في "بيليت ويني"، وهي منطقة زراعية - رعوية هامة في "وادي شيبلي" بالصومال الأوسط، ويربط هذا المسار التجاري تلك البلدة بمدينة "مقديشو"، وتبلغ المسافة بين الاثنتين حوالي ٣١٠ كيلو مترات، ويربطهما في معظم أجزاء المسافة طريق أسفلتي بلغ التدمير منه مبلغا كبيرا، وهو يعد أهم طرق المواصلات بين "مقديشو" والإقليم رقم (٥) في إثيوبيا ("الإقليم الصومالي"). ويتم تصدير القليل من رؤوس الماشية عبر هذا الطريق إلى إثيوبيا نظرا للانخفاض النسبي لأسعارها في إثيوبيا. ولما كانت "بيليت ويني" تقع على الحدود الإثيوبية - الصومالية أكثر منها على الحدود الكينية - الصومالية، ومن ثم اندماجها مع السوق الإثيوبية أكثر من السوق الكينية، فإن أسعار الماشية فيها منخفضة نسبيا عن أسعار الأسواق الأخرى. إذ إن أسعار السوق الإثيوبية أقل بكثير من أسعار السوق الكينية (قد تصل إلى ٤٠%)، وفي الحقيقة هناك إفادات أن كميات كبيرة من الماشية الإثيوبية (حوالي ٥٠ ألف رأس سنويا) يتم تصديرها بشكل غير رسمي إلى الأسواق الكينية، وخاصة "تيروبي" (Teka et.al. 1999). وهكذا فإن الحدود الإثيوبية - الصومالية لا توفر ميزات سوقية مماثلة لما توفره أية نقطة على المسار الكيني - الصومالي.



الماشية في "بيليت ويني" أقل بكثير من المناطق البعيدة عن الحدود (مثل "مقديشو")، وهو ما يؤكد أن موقعها قبالة الحدود الإثيوبية لا يشكل أي ميزة لتجارة الماشية. وإذا نظرنا إلى المنتجات الغذائية المحلية (مثل لبن الإبل والسورغوم الأحمر والسفرة) فإن الفروق لن تكون كبيرة، ويتم تصدير هذه المنتجات المحلية إلى إثيوبيا عبر الحدود. كذلك فإن أسعار المواد الغذائية المستوردة - مثل الدقيق والأرز - تكون أعلى أيضاً على طول هذه الحدود، ويتم استيرادها عبر "مقديشو"، كما يتم بيعها في بعض الأوقات إلى المناطق التي تعاني من نقص غذائي في إثيوبيا، مثل "الإقليم الصومالي" هناك.

#### جدول (٤)

##### سلع التجارة عبر الحدود بين الصومال الأوسط وشرق إثيوبيا

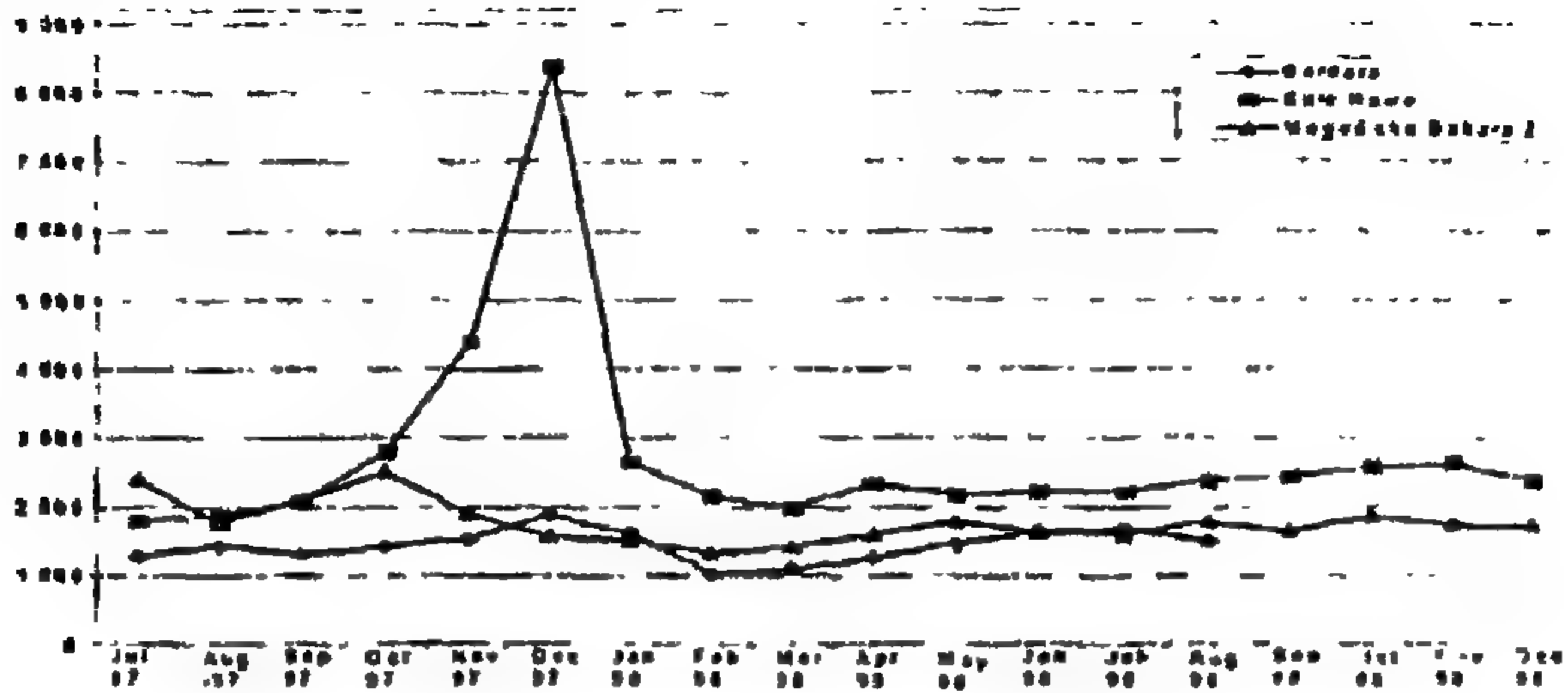
من الصومال إلى إثيوبيا	من إثيوبيا إلى الصومال
* الذرة والسورغوم (كميات قليلة)	* اللبن
* الدقيق والمكرونة (كميات قليلة)	* الماعز والأغنام
* السلع الاستيعابية المستوردة	* الإبل
	* الكيوسين

٧ - التجارة عبر الحدود بين "أرض الصومال" وشرق إثيوبيا  
يُقدر أن حجم الماعز والأغنام المجلوبة من إثيوبيا يمثل ما بين ٥٠% و ٦٠% من إجمالي صادرات "بربرة" ("أرض الصومال") من هذا النوع من الماشية. وتعتبر تجارة تصدير هذه الأصناف من "بربرة" والمواني القريبة أكبر بكثير مما كان عليه الحال في سنوات ما قبل ١٩٩١. ففي عام ١٩٩٨ بلغت صادرات الصومال (بما فيه "أرض الصومال") من الماعز ٨٥٠ ألف رأس ومن الأغنام ١,٢٥ مليون رأس تقريباً، أي أكثر من ٩٥% من إجمالي صادرات شرق أفريقيا من الماعز، و ٥٢% من صادرات الأغنام (Zaal and Poder man 2000: 17 - 18) وبناء على بيانات المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة فإن ميناء "بربرة" كان المنفذ لحوالي ١,٤ مليون رأس من الماعز والأغنام المصدرة سنوياً (EC- FAO 1995) كما أن ما يتراوح بين ٧٠٠ ألف و ٨٤٠ ألف رأس من هذه الكمية تأتي عبر الحدود من شرق إثيوبيا إلى "بربرة" فنظراً إلى أن "ولاية الإقليم الصومالي" (في إثيوبيا) تملك ثروة حيوانية كبيرة تبلغ تقريباً ٢,٣ مليون رأس من الأبقار والثيران، و ٨ مليون

## شكل رقم (٢)

الأسعار المقارنة للذرة البيضاء في "بارديرا" و"بولاهاو" و"مقديشو".

Fig 2 White maize Mogadishu to Bala Hawo



وقبل انييار الحكومة كانت الإبل والماعز والأغنام الإثيوبية موضع اتجار علي طول هذا للمسار كما يتم تصديرها عبر "مقديشو". أما الآن فإن جزءاً من هذه التجارة يتخذ طريقه صوب "بوساسو" و "أرض الصومال" حيث تصدر من هناك إلي الشرق الأوسط. وتعتبر أسعار الماشية في بلدة "بيليت ويني" (علي بعد ٢٥ كيلو متراً من الحدود الإثيوبية - الصومالية) هي أدنى الأسعار بين جميع أسواق الماشية التي غطتها للدراسة. ففي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ لم يتعد متوسط سعر رأس الماشية ذات الجودة المحلية رقم ٥٦ دولاراً. ومن ناحية فإن أسعار الحبوب المحلية (مثل الذرة البيضاء والصورجوم) كانت أعلى من أسعارها في أسواق حدودية أخرى مثل "بولاهاو" و "أفمادو". وعلي النقيض من المناطق الحدودية في الصومال الجنوبي، تتحرك تجارة الماشية هنا في اتجاه معاكس. أي من بلد مجاور (إثيوبيا) إلي الصومال وليس العكس. وجدير بالذكر مرة أخرى أن أسعار الماشية هنا غالباً ما تكون أعلى في منطقة الحدود الكينية - الصومالية منها في "مقديشو". بيد أن هذه الأسعار تقل بدرجة كبيرة علي طول الحدود بين إثيوبيا والصومال الأوسط (وفي "بيليت ويني") عن أسعار "مقديشو". فهذه السوق الحدودية بعيدة جداً عن الأسواق الكينية الكبرى، وهو الأمر الذي ينعكس في صورة انخفاض أسعار الماشية.

وإذا تمعنا في طائفة من السلع المختلفة المتعامل عليها في هذا المسار التجاري سوف نكتشف أنماطاً مثيرة (أنظر الجدول رقم ٤). ففي الواقع أن أسعار مختلف أنواع

رأس من الأغنام، و ٣,١ مليون رأس من الماعز، و ١,٣ مليون رأس من الإبل (Ogaden Welfare Society 1999: 8) فإنه لا يشير للدهشة أن يصدر عدد كبير من هذه الرؤوس من "الإقليم الصومالي" إلى "أرض الصومال" ومن ثم إلى أسواق الشرق الأوسط. ويوضح الجدول رقم (٥) بياناً بالسلع المتحركة عبر هذه الحدود.

#### جدول رقم (٥)

##### سلع التجارة عبر الحدود بين "أرض الصومال" وشرق أفريقيا

من شرق إثيوبيا إلى "أرض الصومال"	من "أرض الصومال" إلى شرق إثيوبيا
<ul style="list-style-type: none"> <li>* الماعز والأغنام</li> <li>* الذرة والصورغوم</li> <li>* الماشية</li> <li>* الإبل</li> <li>* الفحم البنائي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>* دقيق القمح والمكرونة</li> <li>* السكر</li> <li>* الأرز</li> </ul>

ولما كان متوسط سعر الماشية الصغيرة من (الماعز والأغنام) عام ١٩٩٩ هو ١٨ دولاراً للرأس، فإن التجارة في الماشية عبر الحدود كانت تحقق عائداً لشرق إثيوبيا يتراوح بين ١٢,٦ مليون دولار و ١٥,٢ مليون دولار سنوياً، وإن كانت هناك تقديرات أخرى بثلاثة أضعاف هذا الرقم بعد إضافة للصادرات من ميناء "بوساسو" (Shank 1997: 1) وتتمر الكثير من هذه الرؤوس عبر بلدات حدودية مثل "توجوالجالي" و"بوراما"، كما تعبر الواردات الغذائية في الاتجاه المضاد. وتبلغ المسافة بين الحدود ("توجوالجالي") وميناء "بربره" ٢٣٠ كيلو متراً تقريباً، ومن ثم بلغ للتباين بين أسعار الماعز والأغنام في الاثنتين حوالي ٦٣% في المتوسط خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وكما هو معروف فإن الأسعار علي هذه الحدود تكون أقل بكثير عند ميناء التصدير، ومن المفهوم أن تكون هناك "رسوم" عبور مرتفعة فضلاً عن ارتفاع تكلفة النقل عبر شريط "توجوالجالي" - "هارجيسا" - "بربره". ولعل هذا وذلك هما السبب الرئيسي في وجود فارق سعري كبير بين الميناء والمنطقة الحدودية، وذلك علي الرغم من "سفلتة" جزء كبير من الطريق المذكور.

ولما كانت "توجوالجالي" و "بوراما" تقعان في منطقتين منتجتين للحبوب، بينما تقع "بربره" في منطقة جافة وغير زراعية، فإن أسعار الحبوب (مثل الذرة والصورغوم)



تكون مرتفعة جدًا في "بربره" خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ كانت أسعار الذرة للبيضاء والصور غوم أعلى بنسبة ٥٩% و ٩٦% علي التوالي من أسعارهما علي الحدود. ولما كان الدقيق والمكرونة يتحركان في كلا الاتجاهين (أي من إثيوبيا إلي "أرض الصومال" وبالعكس) فإن أسعارهما في الأسواق الثلاث كانت متقاربة.

وقد أدى قيام المملكة السعودية بفرض حظر علي استيراد الحيوانات عام ١٩٩٨ إلي حدوث تراجع كبير في الصادرات، ومن ثم ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وخلال هذا العام تدهورت العملة في "أرض الصومال" بنسبة ٢٠%، كما زادت أسعار السلع الغذائية المستوردة بحوالي ١٥% (أنظر المناقشات التالية عن الأمن الغذائي). كما زادت أسعار واردات أخرى مثل الكيوسمين بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٢٥% خلال نفس العام. كما أدى انخفاض صادرات الماشية خلال ١٩٩٨ بنسبة ٣٠% إلي فقدان "ثمان أرض الصومال" لجزء كبير من قيمته (Steffen, Shirwa and Addon 1998) ولا يدعو للدهشة طبعًا أن أسعار صادرات الماشية قد تدهورت هي الأخرى خلال عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ وفي المراكز السوقية الثلاثة: ٤% في "بربره"، ٢٧% في "بوراما"، ٢٢% في "توجوالجالي". وفقدت الإدارة في "أرض الصومال" كمية كبيرة من حصيلة الضرائب والرسوم بسبب انخفاض الصادرات وتدهور أسعارها، هذا في الوقت الذي زادت أسعار ملح معينة مستوردة. وتقول التقارير الواردة عام ١٩٩٨ من هذه المنطقة الحدودية أنه حتي في المراكز الريفية الصغيرة كان للحظر آثار قوية ومحسوسة، حيث أصبح الأرز والدقيق غير موجودين أو يصعب الحصول عليهما بسبب تضخم الأسعار (Ahrens 1998).

لقد حققت "أرض الصومال" ومناطقها الحدودية الخاصة قدرًا من الاستقرار والمسلم للنسبيين منذ عام ١٩٩٧، علي عكس الموقف المضطرب في جميع أجزاء الصومال الجنوبي. كما كانت أسعار المواد الغذائية أقل اضطرابًا من الأسعار في المناطق الحدودية الجنوبية. وهو ما يتبين من تحليل بيانات الأسعار لبعض السلع والمنتجات الأساسية في "هارجيما" عاصمة "أرض الصومال" عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ . وتقع هذه المدينة علي بعد ٨٥ كيلو مترًا من الحدود، بيد أن أسعار السلع الغذائية بها قد ظلت في إطار حيز معقول من الحراك، حيث لم يزد تفاوت الأسعار خلال هذه فترة عن نسبة ٢٠%.

## ٨- الأمن الغذائي والتجارة عبر الحدود

تعتبر تجارة عبر الحدود بالغة الأهمية في فهم حالة الأمن الغذائي في إقليم شرق أفريقيا. فالتقديرات بشأن المنطقتين الحدوديتين الأكثر نشاطاً في هذه التجارة (منطقة حدود "أرض الصومال" مع شرق إثيوبيا، ومنطقة الحدود بين الصومال الجنوبي وشمال شرقي كينيا) تلقي الضوء الكافي على الدور المهم الذي تلعبه التجارة عبر الحدود في تحقيق الأمن الغذائي. وتشير معظم الرسوم البيانية إلى حوادث هامة أدت إلى إعاقة التجارة عبر الحدود، مثل قيام الحكومات بخلق للحدود، أو امتداد الصراعات إليها، أو موجات الطقس السيء، أو حتي خسارة الأسواق التصديرية (مثلما حدث في "أرض الصومال") فعلي سبيل المثال، ولثناء فرض المملكة السعودية الحظر علي صادرات الماشية إليها خلال عامي ٩٨ - ١٩٩٩ يقدر الانخفاض الذي حدث في التجارة عبر الحدود بين "أرض الصومال" وإثيوبيا بحوالي ٣٠% (Steffen Shirwa and Addou 1998). ومن ثم تراجعت صادرات الرؤوس الحيوانية والتي تتطوي علي أهمية بالغة بالنسبة لتمويل واردات الأرز والدقيق وزيت الطعام والمكرونة. وكان معني هذا أن المستهلكين الإثيوبيين علي الجانب الآخر من الحدود قد تضرروا كثيراً من ناحيتين: انهيار أسعار ماشيتهم إلي جانب ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة (والتي تمول أساساً من عوائد الصادرات).

ويوضح الجدول رقم (٦) القيمة التبادلية للماشية الصغيرة (الأغنام والماعز) خلال عامي ٩٧ - ١٩٩٨ في ثلاث أسواق مختلفة بالصومال تشترك كل منها بنشاط في التجارة عبر الحدود. وقد تم اختيار خمس سلع رئيسية في التجارة عبر الحدود لأغراض هذه المقارنة. وكما يوضح الجدول فإن شروط التبادل بين الماشية والسلع الغذائية قد جاءت في غير صالح الأولي في جميع الأسواق. وفي بعض الحالات انخفضت قدرة المربي أو تاجر الماشية علي شراء المواد الغذائية بنسبة وصلت إلي ٣٨% عام ١٩٩٨. فبالنسبة للمربي في "بوراما" مثلاً كانت الرأس من الماعز أو الأغنام تشتري ٧٩ كيلوجراماً من الدقيق عام ١٩٩٧ ولكنها تراجعت إلي ٤٩ كيلو جراماً فقط عام ١٩٩٨. وكانت أسعار السلع الغذائية في "بربره" (سوق للتصدير البعيدة عن الحدود) هي الأعلى، ومع ذلك فإن التغيرات في القدرة الشرائية لرأس الماشية كانت أقل من أي مكان آخر. فقد تغيرت شروط تبادل الماشية والسلع الغذائية المستوردة بدرجة طفيفة جداً في منطقة هذا الميناء خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بينما كانت الانخفاضات ملموسة في السوقين الحدوديتين في "توجوالجالي" و "بوراما".

وجدير بالذكر أن سوق "توجوالجالي" (وهي الأبعد عن ميناء "بربرة") قد عانت من الانخفاض الأكبر في شروط تبادل الماعز والأغنام بالنسبة للأسواق الثلاث، وخاصة فيما يتعلق بالقدرة على شراء الأغذية المستوردة. وتقع تلك السوق على الحدود الإثيوبية حيث تصل أسعار المواد الغذائية إلى الحد الأقصى بينما أسعار رؤوس الماشية تصل إلى الحد الأدنى. بيد أن أسعار الأغذية المحلية (مثل الذرة والصورغوم) تعتبر الأكثر انخفاضًا على الحدود، غير أن معظم للصوماليين يفضلون الأرز في طعامهم.

كما يبين الجدول رقم (٦) في حالة "بربرة" أن تلك الأغذية المحلية المجلوبة من المنطقة الحدودية أو من إثيوبيا قد أظهرت ارتفاعات نسبية في الأسعار عن الزيادات في أسعار الأغذية المستوردة. وكما ذكرنا من قبل فإن النمط المناقض قد وجد في السوقين للكائنيتين على الحدود الإثيوبية ("بوراما" و "توجوالجالي") حيث كانت الزيادات في أسعار الأغذية المحلية أقل نسبيًا من زيادات أسعار الأغذية المستوردة. وباختصار نقول إنه بينما أدى انقطاع صادرات الماشية في عامي ٩٨ - ١٩٩٩ إلى الإضرار بالإقليم كله، فإنه قد ألحق الضرر بشكل خاص بجميع المناطق الحدودية والتي عانت أكبر انخفاضات في أسعار الماشية مع أكبر زيادات في تكاليف استيراد الأغذية. فمع انخفاض الطلب على صادرات الماعز والأغنام، تناقصت كذلك تدفقات الواردات الغذائية إلى الإقليم الحدودي في إثيوبيا.

وتعتبر كارثة "النينو" التي وقعت أواخر ١٩٩٧ وأوائل ١٩٩٨ حادثة هامة لإلقاء الضوء على الدور الرئيسي الذي تلعبه التجارة عبر الحدود في تحقيق الأمن الغذائي على المستويين المحلي والإقليمي. ومرة أخرى يمكننا تحليل معدلات تبادل الماشية مع طائفة من السلع العابرة للحدود، وهي في حالتنا: الدقيق والذرة والأرز، ففي الفترة من سبتمبر ١٩٩٧ إلى ديسمبر ١٩٩٧ انخفضت شروط التبادل لأسعار الماشية مقابل الذرة والدقيق والأرز في الصومال الجنوبي بنسب ٢٩% و ٥٣% و ٦١% على التوالي. وهكذا فإن المربي الذي باع رأس الماشية في سبتمبر ١٩٩٧ كان بإمكانه استخدام الثمن في شراء ٢٩٨ كيلو جرامًا من الذرة، ولكن هذه القدرة انخفضت في ديسمبر من نفس العام إلى ٦٤ كيلو جرامًا فقط. كما انخفضت أسعار الماشية أيضًا مع الفيضانات وانقطاع طرق المواصلات في تلك الشهور. وقد أدى هذا التدهور إلى تدمير اقتصادات التربية في المنطقة، ومن ثم التعرض إلى النقص في الأغذية وحتى المجاعة. وحينما عادت الأمطار، ومع ورود مساعدات الأغذية من الخارج، بدأت



أسعار الأغذية تنخفض مرة أخرى منذ أوائل ١٩٩٨ وتمت عملية إبرار جوي مكثف بالأغذية في يناير وفبراير ١٩٩٨ في الصومال الجنوبي، ولكن بعد وفاة حوالي مائة فرد.

**جدول رقم (٦)**  
**القيمة التبادلية بين الماشية الصغيرة (نوعية التصدير)**  
**والمواد الغذائية في الأسواق الحدودية بأرض الصومال**  
**(١٩٩٧-١٩٩٨)**

نطاق التغيير (%)	توجولجالي (ك جم)		بورلما (ك جم)		بربره (ك جم)		العنصر الغذائي
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	
١٩٩٧-١٩٩٨	٨				٩٧		
٢١- إلى ٢٦	٥٢	٦٨	٦٦	٨٩	٥٣	٦٧	* الذرة
صفر إلى ٢٨	٣٠	٣٧	٤٩	٧٩	٥٤	٥٤	* الدقيق
صفر إلى ٢٨	٣٠	٣٧	٣٩	٥٤	٥٥	٥٥	* الأرز
١٥- إلى ٢٨	٥٥	٨٨	٥٨	٦٩	٥١	٦٠	* السورغوم
صفر إلى ٣٦	١٥	١٩	١٦	٢٥	٢٨	٢٨	* المكرونة

Sour: FEWS/ FSAU, 1997-1998.

#### ٩- خاتمة

يتضح من المادة المقدمة في هذا الفصل المدي الذي وصلت إليه التجارة عبر الحدود في قيادة اقتصادات المناطق والأقاليم الحدودية، بل وحتى المناطق الداخلية في إثيوبيا والصومال وكينيا. وتظل هناك مسألة تأثير انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في التجارة عبر الحدود الصومالية، وإن كان هذا لم يتعد المدي المتوقع. ففي الحقيقة أن التجارة عبر الحدود وخاصة في الماشية هي أفضل بكثير مما كان عليه الحال في سنوات ما قبل الحرب (أي قبل ١٩٩١)، إذ إن التجارة في الماشية مع كينيا مثلاً قد زادت بنسبة ٣٠٠% عن عام ١٩٨٩، وكذلك الحال فيما يتعلق بصادرات الرؤوس الحيوانية من "أرض الصومال" وشمال الصومال. فهل معني هذا أن المخاطر المرتبطة بالتجارة عبر الحدود قد تراجعت في التسعينيات؟ بالطبع ستكون الإجابة

بالنفي، إذ إن المشاكل الأمنية والسرقة مازلت تقصد الأنشطة التجارية، بل ومن المؤكد أنها قد ازدادت خلال التسعينيات. بيد أن هذا لم يثبط من حجم تجارة الماشية عبر الحدود، على الرغم من دوره في تقليص حجم التجارة في سلع أخرى. إن غياب أو حضور الدولة في الصومال لم يكن له أثر كبير على التجارة عبر الحدود، لسببين: أولهما أن هذه التجارة نشاط غير رسمي، وثانيهما أن النظام السياسي السابق لم يكن قابضاً بشكل جيد على الاقتصاد، ومن ثم فإن عدم استقرار معدلات الصرف قد زاد بالفعل من تقلبات ومخاطر السوق بالنسبة للمربين والتجار.

وتقدم نتائج الدراسة دليلاً قوياً على مدى أهمية التجارة عبر الحدود لكل من سكان المناطق الحدودية وكذا المستهلكين والمنتجين الموجودين على بعد مئات الكيلومترات من هذه الحدود. ومن ثم من الواجب اتباع سياسات تشجيع - لا تثبيط - التجارة الإقليمية عبر الحدود، وأن تعمل على الإفادة من الميزة النسبية المقارنة لمختلف الاقتصادات المحلية والوطنية، ودعم الأمن الغذائي المحلي، وزيادة القدرة على جمع موارد الدولة من العائدات، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية للأسواق، والمواصلات والطرق، وأخيراً الحد من التقلبات السعرية والاضطرابات السوقية. وقد تبين من الأمثلة الواردة في هذا التقرير الآثار الضارة لانقطاع التجارة عبر الحدود على كل من للدخول المحلية والأمن الغذائي ومصالح الرعاة والأسواق المحلية والإقليمية.

#### ملاحظات

١ - أجريت دراسة الحالة المعروضة هنا في إطار مشروع التجارة عبر الحدود والأمن الغذائي في القرن الأفريقي تحت رعاية كل من توسيع النفاذ إلى الأسواق ودعم مداخلات للنظم السوقية BASIS وبرنامج دعم البحوث التعاونية CRSP ومنظمة بحوث العلوم الاجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا (Tegegne, Alemayehu and Ayele 1998 and 2000) وقد جمعت المادة المقدمة في هذا الفصل بدعم من BASIS - CRSP والاتفاقية للتعاونية بشأن نظم للتوطن والموارد بين معهد أنثروبولوجيا التنمية وجامعة كلارك (١٩٩٥ - ١٩٩٦). ولود أن أعترف هنا بفضل الزملاء في OSSREA على مشروع التجارة عبر الحدود، وخاصة الأساتذة: عبد الغفار محمد أحمد و تيجيني تكا و أليمايهو عزيزي، وكذلك أعترف بفضل قبايب ستيفن من مشروع نظم الإنذار المبكر بالمجاعات، وأيضاً بريان داسيلفا من هيئة للمعونة الأمريكية. وبالطبع يعتبر المؤلف نفسه مسئولاً تماماً عن الآراء والنتائج المعروضة في هذا الفصل، وهي لا تعبر بالضرورة عن المؤسسات أو الأفراد المذكورين.

٢ - أعتمد هنا علي بيانات الأسعار المستقاة من تجار اشتركوا فعلاً في جلب حيوانات من منطقة "مقديشو" عام ١٩٩٦. وتعرض ماشية "مقديشو" بشكل ظاهر في سوق "جارسا" (كينيا) ويطلق عليها الماشية "الحمرء".

٣ - هذا التقدير مبني علي المبيعات المسجلة خلال المسح الذي أجراه الباحث في سوق "جارسا"، ومن تقديرات أخرى لأعداد رؤوس الماشية الكينية المباعة في تلك السوق. وقد حسبت الأخيرة باستخدام معادلة أن ١٠% من الماشية المباعة في سوق "جارسا" (كينيا) تأتي من مناطق كينية (مثل منطقتي "مانديرا" و "ولجير") والباقي يأتي من الصومال.

٤ - علي سبيل المثال يقوم تجار صوماليون كثيرون بتحويل مدخولاتهم من الشلنات الكينية إلي دولارات أمريكية من خلال بيوت صرافة غير رسمية في "نيروبي"، وحيث يدفعون نسبة قدرها ٣% مقابل تحويلها إلي الصومال. وحتى يتجنب تجار الماشية حمل نقود كثيرة أثناء سفرهم فإن معظمهم يقومون بالتخيير إلي دولارات يقبضونها في بلادهم عند العودة.

٥ - نظرا لاستمرار الصراعات في الإقليم أصبح ميناء "مقديشو" مغلقاً فعلياً لعدد من السنين، ونشط بدلاً منه ميناءان صغيران شمال وجنوب العاصمة، وتدار المواني بواسطة لجنة سياسية مختلفة.

## المراجع

Abdurahman, Mohamed D. 1998., Exchange rate policy, 1960-1990: The experience of Somalia. Toronto, Canada.

Ahrens, Joachim D. 1998. Cessation of livestock exports severely affects the pastoralist economy of Somali Region. Addis Ababa: Emergencies Unit for Ethiopia, United Nations Development Program.

Dietz, Ton, Abdirizak Arale Nunow, and Fred Zaal. 1999. Pastoral commercialization: A risky business? Three Kenyan case studies: The Pokot, the Maasai, and the Somali. Paper presented at the OSSREA and Institute of Social Studies (ISS) international conference on Resource Competition and Sustainable Development in Eastern Africa, Addis Ababa, Ethiopia, 21-24 October.

European Commission/Food and Agriculture Organization (EC/FAO). 1995.



Somalia: Livestock export market study. Nairobi: EC.

Famine Early Warning Systems (FEWS). 1999. August bulletin on Eastern Africa and the Horn. AFR/99-08. Washington, DC: Associates in Rural Development.

Little, Peter D. 1992. Traders, brokers, and market 'crisis' in Southern Somalia. *Africa* 62, no. 1:94-12.

\_. 1996. Conflictive trade, contested identity: The effects of export markets on pastoralists of Southern Somalia. *African Studies Review* 39, no. 1: 25-53.

\_, 1998. Cross-border trade and food security in Horn of Africa: A research proposal. Madison, WI: BASIS CRSP.

\_\_\_\_\_. 2000. Cross-border livestock trade and food security in the Somalia and northeastern Kenya borderlands. A research report of the Broadening Access to Markets and Input Systems-Collaborative Research Support Program (BASIS-CRSP) and OSSREA Project on Cross-Border Trade and Food Security in the Horn of Africa. Binghamton, NY: Institute for Development Anthropology.

Mubarak, Jamil A. 1996. From bad policy to chaos: How an economy fell apart. Westport, CT: Praeger.

Ogaden Welfare Society. 1999. Drought situation report in Somali National Regional State, September. Addis Ababa, Ogaden Welfare Society.

Shank, Robert. 1997. Livestock marketing in the southeast of Ethiopia. United Nations Development Programme - Emergencies Unit for Ethiopia, Addis Ababa.

Steffen, Phillip, A.H. Shirwa, and Sidow I. Addou, with contributions from Mahdi Gedi Qayad. 1998. The Livestock embargo by Saudi Arabia: A report of the economic, financial, and social impact on Somaliland and Somalia. Washington, D.C., FEWS Project.

Tegegne Teka, Alemayehu Azeze, and Ayele Gebremariam. 1999. Cross-border livestock trade and food security in the Southern Ethiopia

borderlands.OSSREA/BASIS CRSP Project on Cross-border Trade and Food Security in the Horn of Africa. Addis Ababa, OSSREA.

Zaal, Fred, and Annemarie Polderman. 2000. High risk, high benefits: International livestock trade and the commercial system in Eastern and Southern Africa. Paper presented at the OSSREA Sixth Congress on Globalization, Democracy and Development in Africa: Future Prospects, 24-28 April 2000, Dar es Salaam, Tanzania.

## الفصل العاشر

### **نتائج عولمة الاقتصاد العالمي علي الصناعة التحويلية لإحلال الواردات في السودان**

بقلم: الخضر علي موسي

معهد دراسات الإدارة - جامعة الخرطوم - السودان

ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

#### **١ - الاتجاه نحو التصنيع**

بعد أن نالت بلدان نامية كثيرة استقلالها السياسي اندفعت نحو التصنيع في مسعي جاد منها لإنجاز تنمية اقتصادية سريعة ومستدامة. وفي أكثر هذه البلدان بُني التوجه نحو التصنيع علي سياسات إحلال الواردات، واستخدمت المشروعات العامة كرافعة رئيسية لتطبيق هذه السياسة. ولقد برز هذا الاندفاع نحو التصنيع كعنصر متكرر في جميع الوثائق التي صيغت فيها سياسات البلدان النامية، وذلك نتيجة للاعتقاد بأن التصنيع هو الذي سوف يؤدي إلي تحقيق معدل في النمو الاقتصادي أسرع من أي نهج آخر (Knight 1989).

فعلي سبيل المثال بالنسبة للسودان - وهو بؤرة تركيز هذه الدراسة - نُظر إلي التصنيع كوسيلة لتنويع وتوسيع قاعدة النمو الاقتصادي في البلاد، وباعتباره الاستراتيجية الأكثر ملاءمة لتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية كما يتصورها صناع السياسات (Abu Affan 1985). وهذا وقد أصدرت الحكومات السودانية المختلفة القوانين الصناعية الضرورية للإسراع بعملية التصنيع، وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع التحويلي. ومنها قانون المشروعات المعتمدة لعام ١٩٥٦، وقانون تنظيم ودعم الاستثمار الصناعي عام ١٩٦٨، وقانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي عام ١٩٧٢، وقانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٨٠. وقد وعدت هذه القوانين بطائفة عريضة من الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية، وسهولة الحصول علي



الأراضي والطاقة ووسائل النقل بأسعار زهيدة، وإمكانية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى الخارج، وحماية استثماراتهم من التأميم والمصادرة. ونتيجة لهذا وصل عدد الشركات العامة والخاصة العاملة في الصناعة التحويلية (وبخاصة قطاع إحلال الواردات) إلى ٥٩٢ شركة من الحجم المتوسط والكبير (Abu Affan 1985). وهو ما مثل تقدماً كبيراً مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الاستقلال (يناير ١٩٥٦) حيث كان قطاع الصناعات التحويلية غير موجود تقريباً.

بيد أن التسعينيات شهدت تحولاً غير مسبوق فيما يتعلق بانطلاق القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع الصناعات التحويلية على وجه الخصوص. وجاء هذا نتيجة لصدور برنامج السنوات الثلاث للإنقاذ الاقتصادي (١٩٩٠ - ١٩٩٣)، والاستراتيجية الوطنية الشاملة لعشر سنوات (١٩٩٢ - ٢٠٠٢)، وبمقتضاها تم التحرير الكامل للمبادرة الخاصة في جميع قطاعات الاقتصاد، فيما عدا قطاع النفط. وكان الهدف من هذا هو إيقاف التدهور الاقتصادي عن طريق إطلاق طاقات لقطاع الخاص باعتباره محرك النمو، وصدرت قوانين للاستثمار في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ وفرت المزيد من المزايا لهذا القطاع. ورغم عدم توافر إحصاءات حديثة وموثوقة عن حجم القطاع التحويلي، وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، فمن الواضح أن الكثير من الشركات الكبيرة والصغيرة قد نشأت خلال التسعينيات في قطاع الصناعة التحويلية ويتبين من الإحصائيات الخاصة بالعاصمة الخرطوم (حيث نتركز معظم مشروعات هذا القطاع) وجود أكثر من ١٠٤٣ شركة يعمل بها عشرة عمال فأكثر (أنظر الجدول رقم ١). ومع هذا يظل السودان بلدًا زراعيًا بالأساس، حيث يعمل بقطاع الزراعة ٧٠% من قوة العمل القادرة. وبالمثل فإن مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز ١٥% (Economic Review 1997) وما زالت أقل من الأهداف الطموحة للاستراتيجيات الوطنية.

وينسب هذا الوضع إلى مجموعة من المشكلات تواجه الصناعة التحويلية في السودان، ومن بينها: —

**الجدول رقم (١)**  
**الوضع الحالي لمشروعات الصناعة التحويلية في الخرطوم**

القطاع	عاملة	غير عاملة	تحت البناء	مرخص لها ولم تبين	إجمالي
- الأغذية	٢٢٧	١٢٨	٣٦	٤٠	٤٣١
- النسيج	٥٢	٧٢	٩	١١٩	٢٥٢
- المنتجات الخشبية والمعدنية	٧٣	٢٤	٦	٤٦	١٤٩
- الورق والمنتجات الورقية والطباعة	٥٠	١١	٣	٢١	٨٥
- الصناعات الكيماوية	١٦٦	٧١	١٠	١٥٢	٤٠٤
- المنتجات المعدنية	٧٥	٣٥	٣	٦	١١٩
- الصناعات والتجهيزات المعدنية	٢٠	١٩	٣	٣	٤٥
- الآلات	١١	٩	٢	٦	٢٨
- الإجمالي	٦٧٤	٣٦٩	٧٢	٣٩٨	١٥١٣

Source: Industrial Survey, Khartoum State, 1998.

١ - المشكلات الضخمة في البنية التحتية (قصور الطاقة الكهربائية، مشكلات النقل الخ) التي تواجهها الصناعة التحويلية المحلية، وهي تزيد من تكاليف الإنتاج وتقلل من القدرة التنافسية.

٢ - معدل التضخم المرتفع في البلاد والذي يزيد من تكلفة الإنتاج، ويقلل من القدرة الشرائية للمستهلكين. وقد بلغ معدل التضخم حالياً ١٧,٣% في السنة (El - Rai El -Aam 1999).

٣ - الرسوم العديدة والعالية المفروضة من جانب الحكومة.

٤ - اعتقاد بعض المديرين وأصحاب المشروعات بأن منتجاتهم في مجالي الأغذية والنسيج يجب أن تتمتع بالحماية من المنافسة الأجنبية، نظراً لأنها تعتمد علي مواد خام محلية وتحقق قيمة مضافة عالية. وهو مطلب يمثل استمراراً للتقاليد الحمائية العريقة في السودان.

٥ - انخفاض الرسوم الحكومية (الجمارك) المفروضة علي السلع المستوردة

مقارنة بالرسوم المفروضة على إنتاج للصناعة التحويلية المحلية. وفي بعض الأوقات حصلت بعض السلع المستوردة (مثل الأحذية والملابس والحلويات) على إعفاء تام من الرسوم الجمركية، أو كانت تدخل البلاد عبر تجارة الشنطة أو التهريب بدون دفع جمارك أو بدفع رسوم زهيدة.

٦ - دخول بعض السلع المستوردة منخفضة الجودة (مثل البويات والأصباغ) وإغراقها للسوق بأسعارها المنخفضة، وذلك بسبب الاقتار إلى رقابة صارمة على الجودة في السودان. وهو ما قد يغري بعض المنتجين المحليين بخفض جودة منتجاتهم، ومن ثم خفض أسعارها من أجل الاحتفاظ بالقدرة على المنافسة.

## ٢ - السياسة الحمائية في السودان

حصلت الصناعة التحويلية المحلية - إلى جانب الحوافز التقليدية - على الحماية من المنافسة الأجنبية، والتي وفرتها جميع قوانين تشجيع الاستثمار التي صدرت في الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٨٠. وكان الهدف المعلن لسياسة الحماية مزدوجًا. أولاً: تمكين الصناعة التحويلية المحلية من تجاوز مرحلة الطفولة وإعطائها الوقت الكافي للصمود في وجه المنافسة الأجنبية لمنتجات الصناعات التحويلية العريقة في بلدان أخرى. ثانياً: اعتبرت السياسة الحمائية مناسبة نظراً للدعم الذي تحصل عليه الصناعة للتحويلية في البلدان الأخرى.

ومن ثم لا يدعو للدشة أن قانون توطيد التنمية والاستثمار الصادر عام ١٩٧٤ قد خول وزير الصناعة (بالتشاور مع وزراء آخرين) حق اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الصناعة المحلية. وقد اتخذت هذه الحماية صورتين: أولاًها للتقييد الكمي، أي تحديد كمية السلع المستوردة سواء بشكل كلي أو جزئي، وذلك وفق مستويات الإنتاج والاستهلاك المحليين. وثانيتهما للتقييد باستخدام التعريفة الجمركية، أي فرض رسوم جمركية أعلى على السلع المستوردة ولصالح السلع المنتجة محلياً. وحتى تحصل الصناعة المحلية على هذه الحماية، فإن عليها أن تحقق ثلاثة شروط، أولاً: يجب أن تكون جودة السلع المنتجة محلياً مماثلة لجودة السلع المستوردة، ثانياً: يجب أن يكون الإنتاج الصناعي المحلي كافياً لإشباع الاستهلاك المحلي، ثالثاً: ينبغي أن تكون أسعار السلع المنتجة محلياً أقل أو مساوية لأسعار السلع المستوردة، ولا يجب بحال أن تزيد بأكثر من ١٥% من سعر نظيرتها المستوردة.

بيد أن الصناع المحليين لم يكونوا قادرين على الوفاء عملياً بتلك الشروط،



ويسبررون هذا بالمشكلات التي تواجهها الصناعة التحويلية السودانية مثل نقص الطاقة الكهربائية ونسبة العمالة الصعبة وهجرة العمال المدربين ونقص المواد الخام وقطع الغيار. ويبدو أن المسؤولين في وزارة الصناعة يتساهلون مع هذه التقصيرات، انطلاقاً من الرغبة في تحقيق المصلحة الوطنية الممثلة في تنمية الصناعة التحويلية المحلية بغض النظر عن العواقب السلبية للسياسة الحمائية. ومما زاد المشكلة تعقيداً أنه لم يكن هناك إطار زمني محدد لفترة للحماية تلك، وقد أدى هذا عملياً إلى إطالة مرحلة الطفولة، وجعل المشروعات المحلية معتمدة ومدمنة على الحماية. بيد أن سياسات الليبرالية التي انتهجتها الحكومة مؤخراً قد أزلت الحواجز الكمية لكنها تركت قيود الرسوم الجمركية معمولاً بها.

### ٣ - سياسات تحرير التجارة

واجهت بلدان نامية كثيرة أزمة اقتصادية مزمنة أوائل الثمانينيات أوقفت تقريباً عمليات التنمية الاقتصادية فيها. وبالنسبة لأفريقيا كانت الثمانينيات بمثابة عقد التنمية للضائع. وقد قامت أدبيات كثيرة بتوثيق أعراض وأسباب هذه الأزمة على نحو مفصل، وحيث وجه اللوم الأكبر في هذا المرض الاقتصادي إلى السياسات الخاطئة التي لتبعتها الحكومات الأفريقية. فمثلاً أرجع البنك الدولي هذه الأزمة إلى أن "الحكومات الأفريقية قد تدخلت بشكل زائد من خلال تحديد الأسعار وتأمين المصارف، وتحديد معدلات صرف النقد الأجنبي، والاحتكارات الحكومية للصناعات الزراعية، وفرض نظم للتخصيص حالت دون اضطلاع القطاع الخاص بدوره، وإنشاء الكثير من المشروعات الحكومية التي أعطيت فرصاً خاصة للحصول على القروض والعملاء الأجنبية" (World Bank 1994: 33).

وإزاء تلك الأزمة الاقتصادية لم تجد بلدان نامية كثيرة مفرّاً من "التكيف" وذلك سعياً وراء إيقاف المنحني الكارثي. وهكذا قبلت ٧٨ بلداً في أوائل ١٩٩٢ برامج التكيف المدعومة من البنك الدولي، كما قامت بلدان عديدة أخرى بإدخال نفس تلك الأطر السياسية دون عقد اتفاقيات رسمية مع البنك" (Mosley and Weeks 1993: 1583). هذا وكانت إحدى وعشرون بلداً من أفريقيا جنوب الصحراء (شملت تقريباً كل بلدان شرق أفريقيا) قد اتجهت أو اضطرت إلى انتهاج سياسات التكيف خلال الفترة من يونيو ١٩٨٦ إلى يوليو ١٩٨٧، وسواء تم ذلك بضغط أو دعم من البنك وصندوق النقد الدوليين، أو من تلقاء نفسها. ورغم اختلاف خصوصيات برامج التكيف

الهيكلية من بلد لآخر، إلا أنها اتبعت جميعًا سياسات إلغاء الدعم الحكومي، وتقليص الإنفاق العام، وتسريح أعداد كبيرة من العاملين بالقطاع العام، والخصخصة، وخفض الرقابة على النقد الأجنبي، وزيادة معدلات الفائدة إلى مستويات واقعية، وسحب الإجراءات الحمائية، وإدخال رسوم المستهلك، والرقابة المحكمة على الائتمان، وزيادة أسعار المنتحات الزراعية (Stein 1992).

وبالنسبة للسودان، كانت أهم المشكلات الخاصة بالسياسات خلال السنوات العشر من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ هي تدهور النظام المالي، والذي تجلى بشكل ملحوظ في أواسط وأواخر السبعينيات ولكن لم تمتد يد الإصلاح إليه حتى اليوم. ونظرًا لهذا التدهور قامت الحكومة بتبني سلسلة من برامج التكيف الهيكلية بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك بعد أن شخص الصندوق مرض الاقتصاد السوداني على أنه اختلال جوهري. واتبعت الحكومة السودانية بدقة الاستراتيجية التي أوصى بها صندوق النقد والبنك الدوليان خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥. ومع ذلك واصل الاقتصاد السوداني تدهوره السريع طوال الأعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠. وقد زاد الوضع سوءًا وقوع فترة طويلة من الجفاف واندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان مع اتساع عدم الاستقرار السياسي. ونتيجة لكل هذا سجل النمو الحقيقي المتراكم لإجمالي الناتج المحلي رقمًا موجبًا بصعوبة خلال هذه الفترة. فكان معدل النمو الحقيقي المحسوب عن هذه الفترة ٣%، وارتفع إجمالي الدين السوداني إلى ١٣ مليار دولار أمريكي، كما قفز التضخم إلى ٨٠%. وفي عام ١٩٨٦ صنف صندوق النقد الدولي السودان كبلد غير مؤهل، ثم إلى بلد غير متعاون عام ١٩٩٠ (Riddel 1992).

وفي غمار هذه الأزمة الحادة استولت على السلطة حكومة عسكرية بعد انقلاب وقع في يونيو ١٩٨٩، وقد تبنت للحكومة الجديدة على الفور في أوائل التسعينيات ما أطلق عليه "سياسات التكيف الهيكلية السودانية". وحسبما توحي التسمية فإن هذه السياسات قد صيغت محليًا، أي أنها لم يجر التفاوض حولها مع البنك أو الصندوق الدوليين، ولم تلق دعمًا منهما. ومع ذلك فإن هذه السياسات كانت في مجموعها نسخة بالكربون من اتفاقيات التكيف النمطية التي وقعتها صندوق النقد الدولي مع بلدان أفريقية أخرى. بل في الواقع جاءت السياسات الحكومية السودانية أكثر قسوة مما يوصى به عادة صندوق النقد (Sudan Now 1992: 9 - 21).

وقد استخدمت هذه السياسات — بالرغم من عدم نجاحها — لاسترضاء الصندوق والحصول على دعمه لتعزيز ميزان المدفوعات في المفاوضات اللاحقة. بيد أن

المشكلة الرئيسية كانت مبلغ المليار ونصف مليار دولار أمريكي المستحقة للصندوق علي السودان. ويعتبر برنامج للتكيف الهيكلي السوداني جزءًا لا يتجزأ من البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (١٩٩٠ - ١٩٩٣). واستهدف البرنامج إيقاف التدهور الاقتصادي من خلال إعادة توجيه الموارد لصالح الإنتاج (بخاصة الإنتاج الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وفوائض للتصدير)، والارتقاء بدور القطاع الخاص، وإنهاء التحكم في الأسعار، وخصخصة المشروعات العامة، وتحقيق التوازن المالي. وبعد إنهاء التدخل في الأسعار مكونًا سياسيًا هامًا في برنامج التكيف الهيكلي السوداني، وقد تم تطبيق هذا علي مستوي كل من مستلزمات الإنتاج وسعر المصنع وسعر الجملة، وتم إطلاق قوي العرض والطلب في السوق لتحديد مستويات الأسعار في كل القطاعات. وكذلك تم رفع أسعار الخدمات العامة وبلغ معينة مثل السكر بدرجة كبيرة حتي تعكس قوي السوق. ونتيجة لسياسات تحرير التجارة تم رفع جميع القيود علي الواردات، وإن استمر الحظر علي سلع قليلة لأسباب دينية أو أمنية أو صحية، وتم إلغاء النظام البيروقراطي لرخص الاستيراد. أما علي جانب التصدير فقد تم رفع جميع القيود السابقة علي الاستيراد، فألغيت منظومة تصاريح التصدير، وكذلك أنهى تحديد حد أدنى لأسعار الصادرات، وذلك لصالح أسعار مرنة يتم وضعها من قبل لجنة يمثل فيها القطاع الخاص بشكل عادل. وأكثر من هذا تم خفض الضرائب علي التصدير إلي ٥% علي جميع الصادرات فيما عدا القطن والصمغ العربي. هذا وقد أدت سياسات تحرير الأسعار وللتجارة إلي زيادة كبيرة في حجم واردات وصادرات السلع المصنعة.

#### ٤ - السودان وعولمة الاقتصاد العالمي

هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن سياسات لبرلة الاقتصادات النامية والانتقالية (ممثلة في برامج التكيف الهيكلي) تمثل من الناحية العملية مقدمة لعولمة الاقتصاد العالمي. فمثلا يري التقرير الصادر عام ١٩٩٦ عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن "العولمة هي نتاج اللبرلة" (UNC TAD 1996:7). هذا وقد تم تعريف للعولمة بطرق مختلفة فيصف "ماكجرو" العولمة بأنها "بناء العديد من الروابط والصلات بين الدول والمجتمعات، وبما يشكل منظومة عالمية حديثة. وبمقتضي هذه العمليات يمكن للأحداث والقرارات والأنشطة التي تقع في جزء من العالم أن تكون ذات آثار ملموسة علي الأفراد والمجتمعات في أجزاء بعيدة جدًا من العالم"



(McGrew 1992: 262). ويعطى "فريد مان" تعريفاً أكثر اتساعاً من ذلك للعولمة بأنها "ذلك المركب للواسع من اتفاقيات التجارة الحرة وشبكة الانترنت واندماج الأسواق المالية، وهو ما يزيل الحدود ويوحد العالم ليصبح مكاناً واحداً ومربحاً ويعج بالمنافسة القاسية" (Friedman 1996). وهناك تعريف ملموس آخر للعولمة كظاهرة أكثر ارتباطاً بالاقتصاد، وهو تعريف "أومان" الذي يصف العولمة بأنها "النمو، أو علي وجه أكثر دقة، النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي عبر الحدود السياسية الوطنية والإقليمية" (Oman 1996).

وأما كان للتعريف فمن المؤكد أن عولمة الاقتصاد العالمي تؤدي إلى منافسة شديدة القسوة، وأصبح موضع الاعتراف في كل مكان أن "المسرح العالمي يمر بتغيرات عميقة تفتح السوق العالمية بشكل سريع أمام القوي المتنافسة" (Lall and Wangwe 1998) ومع ذلك لا يبدو أن هناك إجماعاً حول مضاعفات العولمة بالنسبة للصناعة التحويلية المحلية، إذ تنقسم الأدبيات بشأن آثار العولمة والمنافسة علي التنمية الصناعية في البلدان في البلدان النامية (O'Neill 1997:7).

فيحذر تقرير التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٦ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن "الخطر لا يتمثل فقط في أن فوائد العولمة سوف تتخطى هذه البلدان (النامية)، وإنما في أن تهميش هذه البلدان سيزداد مع استمرار تناقص حصصها في التجارة العالمية وتدفقات رأس المال الدولي" (UNDP 1996:103). وهو الموقف نفسه الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد)، حيث رأي أن "البلدان الأقل نمواً - وخاصة في أفريقيا وأماكن أخرى - ستظل مكبلة بنقص قدرات الإمداد، وغير قادرة علي الاستفادة من التجارة. كما تفاقم التهميش سواء لبلدان بأكملها أو داخل البلد الواحد" (UNCTAD 1996:3). واتخذ البعض الآخر مواقف أكثر تشاؤماً حيث اعتقدوا - علي العكس من اعتقاد ساد طويلاً - أن التصنيع الآن هو الطريق إلي التخلف والإفقار (EL - Aisawi 1998). ويعتقد الكثيرون في أفريقيا أن العولمة يمكن أن تدمر القاعدة الصناعية الضعيفة أصلاً وأن تحبط جهود التصنيع في بلدان كثيرة (Lall and Wange 1998). وبسبب من هذه الرؤي المتشائمة يعتقد البعض أن العولمة تمثل تهديداً خطيراً لأمن الاقتصاد الدولي. وقد عرف تقرير التنمية البشرية انعدام الأمن الاقتصادي بأنه يتضمن تهديدات بالبطالة والوظائف غير الآمنة وعدم عدالة توزيع الدخل والفقر والتشرد (UNDP 1996).

ويبدو من خبرة الاقتصادات المتكيفة في البلدان النامية وأوروبا الشرقية، والتي

تبنت سياسات تحرير التجارة في الثمانينيات والتسعينيات، أنها أقرب إلى تبرير المخاوف بشأن الأخطار الممكنة للعولمة. ودرس باحثون في جميع أنحاء العالم استجابة الصناعة التحويلية المحلية لزاء المنافسة للصعبة التي فرضتها عليها الحكومات كجزء من سياسات التكيف. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال تناول باحثون كيفية تفاعل مديري الشركات مع منافسة السلع المستوردة، حيث استخلصوا وجود أربع استراتيجيات لتحسين الكفاءة. أولها قيام الشركات بمواجهة منافسة المستورد عن طريق التخصص الأكبر في الإنتاج، وإجراء تحسينات على جودة المنتج. وثانيها تعزيز الإنتاج مع تقليص قوة العمل بها. والثالثة زيادة الاستثمار في الآلات الجديدة وتحديث خطوط الإنتاج. أما الرابعة فهي شراء التصميمات الأجنبية والتفاوض على اقتسام الأرباح وعقد اتفاقيات لترخيص بإنتاج الشركات الأجنبية" (Webster 1993).

وفي أفريقيا "وقع للمنظمون بين شقي ربحي لارتفاع تكاليف المدخلات وعدم القدرة على رفع أسعار المنتجات بسبب نهالك للطلب المحلي ومنافسة الواردات رخيصة السعر" (Steel and Webster 1990 Frischtak 1990). ومن خلال تحليل لأفاق للشركات الغانية أجري عام ١٩٨٩ تكشف أن عملية التكيف التي اضطلع بها صناع السياسة تجاه قطاع مشروعات الدولة كانت مماثلة تمامًا لما هو دائر في القطاع الخاص. فالشركات التي لم تستطع المنافسة في بيئة ما بعد الإصلاح كان مصيرها للفشل، أما الشركات المتمركزة في أسواق نائية فقد استطاعت للتوسع. وبالنسبة للشركات التي تنتج سلعًا غير مميزة وعلى أساس الإنتاج الكبير (مثل المنسوجات والملابس والمنتجات المعدنية البسيطة) فقد استطاعت المنافسة أو على الأقل حققت فضلًا جزئيًا في المنافسة مع المستورد (Steel and Webster 1990). وتنبأ آخرون بأنه ما لم يتم علاج السياسات الرديئة والآثار الجانبية السلبية لبرامج التكيف الهيكلي، فإن هذا قد يقضي إلى اقتلاع للتصنيع من القارة (الأفريقية) (Stein 1992).

وبالنسبة للسودان، فقد أوضحنا سابقًا أن سياسات الليبرلة التي اتبعت في التسعينيات قد أدت فعليًا إلى إجبار بعض شركات الصناعة للتحويلية إلى التوقف عن العمل أو العمل بقدرة أقل (انظر الجدول رقم ١) وبالإضافة إلى هذا فقد تبين من دراسة أخيرة أجراها الباحث أن أغلبية الشركات للمدروسة العاملة في مجال الصناعة التحويلية قد كانت شديدة البطء في صياغة وتطبيق استراتيجيات ملائمة لمواجهة المنافسة المفروضة عليها بفعل تدابير الليبرلة. ومن أسباب هذا الإبطاء أنها قد أجمعت

علي الحماية منذ زمن طويل (Musa 1999).

ويلخص الجدول رقم (٢) إجابات الشركات عن أسئلة صاغها الباحث حول خططها لزيادة قدرتها التنافسية في ضوء سياسات الليبرلة التي اتبعت في التسعينيات، وقد تبنت شركات مختلفة عددًا من الخطط لهذا الغرض. وهو ما يبين إدراك القائمين علي الصناعة للتحويلية أن الأمور قد تغيرت وألا بديل أمامهم سوى مواجهة المنافسة المتزايدة بهذه الطريقة أو تلك.

## جدول رقم (٢)

### خطط الشركات لمواجهة المنافسة المتزايدة

عدد الشركات	خطة الشركة
١٠	التوسع في دخول أسواق جديدة واعتماد استراتيجيات جديدة في التسويق
٩	إنتاج سلع جديدة تواجه منافسة أقل أو لا تواجه منافسة
١٤	إدخال تقنية جديدة لتحسين الجودة وتقليل التكاليف
١٢	الدخول في شراكة في مستثمرين أجانب من خلال الحصول على تراخيص إنتاج أو ترخيصات أخرى
٤	الإغلاق مؤقتاً

Source: Musa 1998.

بيد أنه من الناحية العملية يبدو من الصعب أن تتمكن الشركات من تنفيذ هذه الخطط. فمثلاً بعد إدخال آلات وتقنيات حديثة لرفع الكفاءة الإنتاجية خياراً صعب التحقيق، وذلك بسبب نقص العملة الصعبة وسوء الأداء المالي في كثير من الشركات. كذلك ليس سهلاً بالمرّة فتح أسواق جديدة أو اعتماد أساليب تسويقية حديثة. فكثير من هذه الشركات لا تملك إدارات للتسويق، ولا تملك حتي المعرفة بأصول التسويق، نظراً لاستمرارها لمدة خمسة عقود تقريباً في الإنتاج لسوق يهيمن عليها البائعون. أكثر من هذا، فرغم أن ١٢ شركة (بنسبة ٥٠%) قد وضعت خططاً لتقليل التكاليف من خلال إعادة التنظيم والبحوث والتطوير، فإن أياً منها لم تملك إدارة لهذه البحوث. فقط امتلكت المصانع الكبيرة معامل مجهزة فحسب لإجراء اختبارات الرقابة علي الجودة. ويرجع هذا النقص إلي سببين، أولهما أن بحوث التطوير لم تكن قط بمثابة تقليد مستقر بالنسبة لمعظم مديري الشركات العاملة بالصناعة التحويلية في السودان. وثانيهما أن



هذه تسببوت تتصّب إغراقاً كبيراً يتجاوز القدرة المالية لكثير من هذه الشركات. ومن تطرّف أيضاً معسرفة أن شركتين فقط هما اللتان ترعبان في البحث عن شراكة أحسية، إما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال الحصول علي رخصة إنتاج، وذلك بهدف مواجهة المنافسة. ومن أسباب هذا أن بعض تلك الشركات تعتبر شركات عائلية، ومن ثم فهي مترددة إزاء استكشاف هذه الإمكانيّة. وفوق هذا ليس من السهل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليّ للسودان في هذه الأيام. ويرجع هذا جزئياً إليّ المشكلات الحادة التي يعانيها قطاع الصناعة التحويلية. وقد أجاب مصنعان فقط (لايوأجهان منافسة تقريباً في الوقت الراهن) بأنه لا توجد لديهما أية خطط للتصدي لعواقب الليرة. وقد مرت أربع شركات بتجربة الإغلاق المؤقت أو هي بسبيلها إليه. فقد قررت هذه الشركات الاستسلام أمام المنافسة الأجنبية، وانتظار ما سوف تنتهجه الحكومة من سياسات لمساعدة الشركات المتوقفة أو المتعثرة، وقد حققت هذه الشركات خسائر مالية ضخمة كما تراكت عليها الديون عبر السنين.

وبصرف النظر عن أية عواقب للعولمة بالنسبة للصناعة التحويلية المحلية، فإن السودان ليس بمقنوره أن يبقى خارج الاقتصاد العالمي، ولذا فقد انتهجت الحكومة خطوات عملية منذ يونيو ١٩٩٤ تمهيداً للانضمام إليّ منظمة التجارة العالمية، فشكّلت الحكومة لجنة وطنية في وزارة التجارة لبحث آثار الانضمام للمنظمة علي الاقتصاد السوداني، وتوصلت الحكومة إليّ ضرورة الانضمام وتقدمت إليّ منظمة التجارة العالمية بطلب بذلك، وسمح لها بوضع المراقب. ثم قامت الحكومة بتسليم المنظمة تقريراً مفصلاً عن السياسات التجارية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية المعمول بها في السودان. وبعد دراسة سكرتارية المنظمة لهذا التقرير طلبت تقديم المزيد من المعلومات.

وفي فبراير ١٩٩٨ شكّلت لجنة وطنية جديدة مكونة من مسئولين كبار من وزارات مختلفة وجمعية رجال الأعمال السودانيين والنقابات، وقد تمكنت اللجنة في أغسطس ١٩٩٨ من إعداد تقرير إحصائي بالاشتراك مع مجلس الوزراء. كما تم في هذه الأثناء اتخاذ بعض الخطوات العملية للوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية، ومن أهمها إدخال ضريبة القيمة المضافة وتعديل الدستور. وفي الوقت نفسه شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية برئاسة وزير التجارة الخارجية للإعداد للمفاوضات مع المنظمة حينما يكون السودان قد أوفي بشروط الحصول علي العضوية الكاملة. وحتى الآن مازالت الحكومة السودانية في انتظار المزيد من استفسارات الدول الأعضاء في

المنظمة، رغم وفائها بهذه الشروط في ديسمبر ١٩٩٨.

#### ٥ - المكاسب المحتملة من العولمة بالنسبة للصناعة التحويلية المحلية

رغم عدم القدرة على الإجابة بالأرقام عن الأثر الراجح لعولمة الاقتصاد العالمي على الصناعة التحويلية المحلية، فإنه ليس من الصعب تصور هذا الأثر، وخاصة على أساس من الاستجابات المختلفة التي أبدتها الصناعة التحويلية تجاه سياسات الليبرلة التي اتبعت في التسعينيات، والتي ناقشناها في الجزء السابق. ومن ثم فبإمكان المرء أن يتوقع أن الصناعة التحويلية المحلية ستصبح أكثر وعيًا بمسألة التكلفة أكثر من أي وقت سابق، وذلك حتى تصمد في المنافسة الصعبة. وقد تجتهد أكثر من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وتحقيق أسعار تنافسية. وهو ما قد يدفع الشركات إلى تقليص التكاليف التي يمكن السيطرة عليها فيما يتعلق بعناصر المواد والعمل والنفقات العامة أو النثرية. وستكون الحاجة إلى هذا الوعي التكاملي حاسمة للشركات العاملة بالصناعة التحويلية إن أرادت لنفسها البقاء. وإلا فإن المستهلك المحلي - الذي تعدد أمامه الاختيارات الآن - سوف يتحول ببساطة إلى السلع الأجنبية المستوردة، والتي تتصف عامة برخص أسعارها. ومن المتوقع أن يكون لهذا أثر إيجابي بالمقابل على مستوى الاقتصاد القومي، حيث يضمن الانتفاع الكفؤ بالموارد الوطنية، غير أنه من الجدير بالملاحظة أن قدرة شركات الصناعة التحويلية على تقليل تكاليف إنتاجها تعتمد بدرجة كبيرة على الخروج من الأزمات وعنق الزجاجة الذي تمر به في الوقت الحالي. وهو ما يتطلب تطوير مجمل بيئة الأعمال.

ثانيًا، من المتوقع أن تفيد العولمة المشروعات التحويلية المحلية من زاوية تشكل الوعي بالجودة أيضًا لديها. وهذا لأن التمتع بمزايا سوق البائعين لردح طويل من الزمن، قد جعل المشروعات التحويلية السودانية غير مكترثة بقضية الجودة، حتى استجذبت سياسات الليبرلة في التسعينيات. وإذا فالتوقع أن الاندماج في العولمة سوف يضطر الصناعة التحويلية المحلية إلى المراعاة الدقيقة للمعايير الإقليمية والدولية في إنتاجها، وإلا سيكون عليها إخلاء الساحة أمام السلع المستوردة الأعلى جودة في معظم الحالات.

أما الفائدة الثالثة المتوقعة أن تجنيها الصناعة التحويلية المحلية فتتمثل في أرجحية أن تؤدي العولمة إلى تحسين ميزتها التنافسية. ومن الجلي أنه كلما استطاعت هذه الصناعة تحسين كفاءتها الإنتاجية وجودة منتجاتها وتذليل العراقيل التقليدية للعرض،

كنتم مسهت لها العولمة الوصول إلى السوق الدولية. وتبين التجارب أن المصنعين سودانيين قد أفدوا من تقليص القيود الحكومية على التصدير، واستطاعوا اختراق أسواق جديدة. كما أن هذا المكسب الإيجابي سوف يؤدي بدوره إلى آثار إيجابية جانبية أخرى، إذ إن زيادة صادرات السلع التحويلية سوف يزيد الطلب على المواد الخام المحلية - وبالذات الزراعية منها - وهو ما سوف يولد فرص عمل ودخولاً جديدة لكثير من سكان المناطق الريفية، فضلاً عن مكاسب أخرى، مثل استفادة الاقتصاد الوطني من زيادة الصادرات لتحسين ميزان المدفوعات، وإتاحة العملة الصعبة اللازمة لاستيراد مدخلات الإنتاج وتثبيت سعر الصرف، وتلك هي "الجزرة" التي تشجع الحكومات على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وجدير بالذكر أن الحكومة تخطط لزيادة الصادرات إلى بليون دولار عام ٢٠٠٠ (EL - Rai EL - Aam 1999).

وأخيراً، من المتوقع أن تساعد العولمة الصناعة التحويلية السودانية في تذليل أو على الأقل تلطيف حدة المشكلات الكبيرة (المذكورة سابقاً) والتي ظلت تعيق تطور هذه الصناعة لزمناً طويلاً. إذ إن انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية سوف يؤهله للحصول على المساعدات التقنية والمالية من المؤسسات الاقتصادية الدولية، وذلك للمساعدة في حل هذه المشكلات ذات الأثر السلبي على القدرة التنافسية للصناعة التحويلية المحلية. كما أن الأخيرة سوف تتمتع ببعض الإعفاءات خلال الفترة الانتقالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ (Osman 1998).

## ٦- أخطار ممكنة للعولمة

ليس الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أمراً خالياً من المتاعب بالطبع، إذ من المتوقع أن يكون لهذا الانضمام مضاعفات سلبية على الصناعة التحويلية السودانية، بل ومن قبيل المؤكد أن العولمة سوف تلحق بها خسائر محققة حيث ستضطر بعض المشروعات إلى الخروج من الإنتاج، بشكل مؤقت على الأقل. ويمكن أن يعزى هذا إلى سببين رئيسيين.

أولاً: عدم قدرة بعض المشروعات التحويلية على منافسة السلع المستوردة على المدى القصير، وسواء من حيث السعر أو الجودة، وتشير الدراسات إلى أن المشروعات التحويلية السودانية كانت بطيئة في صياغة وتطبيق استراتيجيات جديدة للسمود في المنافسة القوية التي نشأت مع تطبيق سياسات الليبرلة في التسعينيات



(Musa 1999). وفي الحقيقة أن تحرير التجارة (رغم تحرير القيود الكمية فقط) قد كان وحده تقيل الوطأة، حيث اضطر ٥٤,٧% من المشروعات التحويلية إلى إغلاق أبوابها مؤقتاً بسبب حملة من المشكلات التي تواجهها، بما فيها المنافسة (أنظر الجدول رقم ١). ومن المؤكد أن المنافسة السعرية سوف تصبح أكثر قسوة مع انتهاء الفترة الانتقالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ورفع القيود الجمركية نهائياً. ومن الأرجح أن تكون المعاناة كبيرة لصناعات مستقرة من زمن مثل الأسمدة والسكر والمنسوجات، وذلك لنقص قدرتها التنافسية (Osman 1998). وحتى تضرب مثلاً فإن سعر السكر الأبيض المكرر في المشروعات المملوكة للدولة يبلغ حوالي ٥٢٠ دولاراً للطن المتري مقابل سعره في سوق (لندن) العالمية وهو ٢٥٠ دولاراً.

ثانياً: ستواجه بعض المشروعات التحويلية موقفاً صعباً حيث سيتوجب عليها مراعاة أحكام اتفاقية "الجات" فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وتعد صناعة الدواء أوضح مثال في هذا الشأن، حيث إنه بمجرد انتهاء الفترة الانتقالية ومدتها عشرون عاماً لن يصبح بإمكان أي شركة دوائية إنتاج عقاقير - وبالذات المضادات الحيوية - بدون الحصول على رخصة مسبقة بذلك (Osman 1999)، وهو الأمر الذي كان موضع تسامح في الماضي على أسس إنسانية.

#### ٧ - مضاعفات العولمة من زاوية السياسات والبحوث

تبين المناقشات السابقة أنه من المتوقع لعولمة الاقتصاد العالمي أن تحمل فوائد - ومخاطر أيضاً - لصناعات التحويلية وسياسة إحلال الوارد في السودان وغيره من البلدان الأفريقية. ومن ثم فإن المسألة الملحة هي كيف يمكن تعظيم فوائد العولمة إلى أقصى حد وتقليل أخطارها إلى أدنى حد. ويستشف من الأدبيات المتاحة أن الحكومات وأرباب العمل والقائمين على الإدارة في المشروعات التحويلية قد أصبحوا الآن على دراية تامة بمضاعفات العولمة بالنسبة لهذه الصناعة، وهناك عدد من الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع الأخطار التي تحملها العولمة، فعلى سبيل المثال يستتج "لال" و"وانجوي" التحديات أو المهام الماثلة أمام السياسة الصناعية بفعل عملية العولمة (Lall and Wangwe 1998) ومن بينها:-

- زيادة القدرة التنافسية، وبخاصة تحسين القدرات التقنية في ظل اقتصاد السوق.
- تحويل نظام الحوافز بقوة نحو تشجيع الاتجاه للتصدير.
- مساعده صناعات إحلال الوارد على إعادة البناء والارتقاء بالتقنيات والمهارات

نمحوذة لديها.

- الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم والتدريب وخدمات المساعدة التقنية.

- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل توسيع الأسواق.

وقد عقد في العالم العربي العديد من الندوات لمناقشة استجابة الصناعة المحلية لراء المنافسة القوية المستوقعة، ففي البحرين مثلاً ناقشت مجموعة إقليمية الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية (ESCWA 1995). كما ناقشت ندوة عقدت مؤخراً في بيروت الاستراتيجيات التي يمكن للمشروعات الإنتاجية والخدمية تطبيقها لمواجهة العولمة (UNIDO 1998)، ومن بينها:-

\* الارتقاء بتصميم وجودة المنتج واحترام المعايير الدولية.

\* التطوير التكنولوجي لتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف.

\* تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والحوافز.

\* تشجيع البحوث والتطوير.

\* إقتهاج أساليب تسويقية إقتحامية للتوسع في السوقين العربي والداخلي.

\* تطوير التنظيم والإدارة لتحسين الكفاءة.

وقد شددت الندوتان علي دور جمعيات رجال الأعمال والحكومات في مساعدة المشروعات علي مواجهة تحديات العولمة. ومن ناحية أخرى، فقد حذرت بعض الدراسات من خسائر كبرى يمكن أن تلحق بالعالم العربي من جراء العولمة (Ben Hammouda 1996, Diwan and Walton 1998). وقد حذر "مراج الدين" بوجه خاص من الاستجابة البطيئة للاقتصادات العربية تجاه المخاطر والفرص التي تحملها العولمة أو مما أسماه "التغيير الخارجي السريع - الاستجابة الداخلية البطيئة". وهناك دور أيضاً يجب أن يضطلع به المجتمع الأكاديمي، فقد وضعت العولمة "أجندة بحثية هائلة" يجب إنجازها. وهناك في الوقت الراهن حاجة لتكوين شبكة بحثية لدراسة مسألتين هامتين:

أولاً: الأثر المرجح للعولمة علي الصناعة التحويلية المحلية.

ثانياً: استراتيجيات الصناعة التحويلية المحلية للتصدي للمنافسة الناشئة بسبب العولمة.

## المراجع

AbuAffan, B. O. 1985. Industrial policies and industrialisation in Sudan. Graduate College Publication no. 16. Khartoum: University of Khartoum.

Ben Hammouda, H. 1998. Globalisation and the crisis of the Tunisian textile industry. ERF Working Paper no.9815 (in French). Cairo: ERF.

Diwan, I., and M. Walton. 1998. Opening up and distribution in the Middle East and North Africa: The poor, the unemployed and the public sector. In: Opening doors to the world: A new trade agenda for the Middle East, edited by R. Safadi, 53-84. Cairo: The American University in Cairo Economic Review (1997), Ministry of Finance and Economy, Khartoum, Sudan.

ESCWA. 1995. Expert Group Meeting on Industrial Strategies and Policies under Conditions of Global and Regional Change, Bahrain, 20-23 November.

El-Aisawi, I. 1998. Industrialization: The road to development or underdevelopment. El-Ribat (Arabic). Newsletter of the Arab Society for Economic Research (Cairo). (April): 2-4.

El-Rai El-Aam (Arabic Daily). 1998. Khartoum, November 11.

\_\_\_\_\_. 1999. Khartoum, November 10 and 13.

Frischtak, C. 1990. Adjustment and constrained response: Malawi at the threshold of sustained growth. Industry Series Paper no.41. Washington, D.C.: World Bank.

Friedman, T. 1996. Revolt of the Wannabes: Globalisation suffers a backlash. New York Times, 7 February.

Knight, J. B. 1989. Public enterprises and industrialisation in Africa. University of Oxford England: Unit for the Studies of African Economies, Institute of Economics and Statistics.

Khartoum State Industrial Survey. 1998. Khartoum, Sudan.

Lall, S., and S. Wangwe. 1998. Industrial policy and industrialisation in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies 7, Supplement 1 (June): 70-107.



McGrew, A. 1992. The Third World in the new global order. In: *Poverty and Development in the 1990s*, edited by T. Alien and A. Thomas. Oxford: Oxford University Press in association with the Open University.

Mosley, P., and J. Weeks. 1993. Has recovery begun? Africa's adjustment in the 1980s revisited. *World Development*, no. 10:1583-1606.

Musa, E. A. 1999. Getting ready for liberalization: Response of the Sudanese manufacturing industry to increasing competition. Research Report prepared for the Arab Society for Economic research, Khartoum, June.

O'Neill, H. 1997. Globalisation, competitiveness and human security: Challenges for development policy and institutional change. *The European Journal of Development Research* (June): 7-37.

Oman, C. 1996. The policy challenges of globalisation and regionalisation. OECD Development Centre, Policy Brief no. 11. Paris: OECD.

Osman, A. S. 1998. The impact of globalization for the locally produced goods. A paper presented at the First Industrial Conference in the State of Khartoum, Khartoum, 12-13 December.

Sudanow. 1992. Sudan's structural adjustment policies: A step forward. (An English language magazine published monthly by the Ministry of Information.) (September): 22-26.

Steel, W., and L. Webster. 1990. Ghana's small enterprise sector: Survey of adjustment response and constraints. Industry Series Paper no.33. Washington, D.C.: World Bank.

Stein, H. 1992. Deindustrialisation, adjustment, the World Bank and the IMF in Africa. *World Development* 20, no.1: 83-95.

Sirageldin, I. 1996. Globalisation, regionalisation and recent trade agreements: Impact on Arab economies. ERF Working Paper 9817. Cairo: ERF.

UNCTAD. 1996. Promoting growth and sustainable development in a globalising and liberalising world economy. Pre-conference Text, TD/367, 3 April.

UNDP. 1996. Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.

UNIDO. 1998. Competitiveness of the Arab production and service enterprises within global and Arab trade agreements. Beirut, 20 October.

Webster, L. M. 1993. The emergence of private sector manufacturing in Hungary: A survey of firms. World Bank Technical Paper no. 229. Washington, D.C. World Bank.

World Bank. 1994. Adjustment in Africa: Reforms, results and the road ahead, A World Bank Policy Research Report. Oxford: Oxford University Press.

القسم الثاني

القضايا البيئية

---





## الفصل الحادى عشر

### **العولمة وإدارة البيئة آفاق التنمية المستدامة فى شرق وجنوبى أفريقيا**

بقلم: وليام روجوماو

قسم الجغرافيا جامعة دار السلام - تنزانيا

ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

#### **١- مقدمة عامة**

تمثل الزراعة فى جنوبى وشرق أفريقيا مصدراً أولياً لسبل المعيشة بالنسبة لأغلبية السكان من صغار الحائزين. ويعتمد هذا القطاع اعتماداً كبيراً على قاعدة الموارد فى البيئة الطبيعية، حيث تدار معظمها بالقليل من المدخلات الصناعية، أو بدونها على الإطلاق. ومنذ إدماج هذا الحيز الإقليمى - الفرعى فى الإطار العام للتقسيم العالمى للعمل فى حقبة الاستعمار، وقد تعرض دور القطاع الزراعى لتغيرات عميقة. فقد أصبح مصدراً للبقاء، نظراً لكونه مصدر للتشغيل والحصول على النقد الأجنبى، وكسوق للمدخلات والخدمات والسلع الاستهلاكية المنتجة فى قطاعات وبلدان أخرى وتستخدم لتنمية هذا القطاع.

وشهدت الحرب العالمية الثانية صغار ملاك وحائزين يفرطون فى استغلال الموارد البيئية من أجل تحسين نوعية حياتهم وحياة شركائهم فيما وراء البحار، حتى لو كان هذا على حساب قاعدة الموارد الطبيعية (Frobe, Heinrichs and Krenye 1988). وقد أدت هذه العلاقة إلى تدعيم التخصص والتبادل على نطاق عالمى. بيد أن هناك ما يشير إلى أن الانتفاع بالموارد كان يتم بشكل يضمن الاستدامة فى بعض

المناطق، بينما كانت علامات التآكل البيئي شديدة الواضح بالفعل في مناطق أخرى (Timberlake 1985, Juma and Ford 1992, Rugumainu 1993).

إلا أن التطويرات الحديثة في التكنولوجيا الزراعية في البلدان الصناعية قد أفضت - ولا تزال - إلى تطورات أساسية في الزراعة بالإقليم الفرعى الذى ندرسه هنا. فمع تسارع العولمة، وخاصة التقدم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تنتشر تلك التقنيات الحديثة تدريجياً في جميع أنحاء الكوكب، وهو ما يخلق بيئة تتسم بالتغيرات السريعة في الإقليم الفرعى (Ohiorhenun 1998). ولما كانت هذه العولمة تتمتع بدعم أنساق سياسية فوق قومية - مثل منظمة التجارة العالمية WTO والوكالة البيئية العالمية GEF- فهي تسعى إلى تنميط السياسات في عالمنا. وكذلك من خلال برامج التكيف الهيكلى SAPS التى يؤيدها البنك وصندوق النقد الدوليان، تسعى العولمة إلى تسهيل أنساق الإنتاج الزراعى الحديث من أجل إعادة الحيوية إلى الاقتصادات المعتلة (Brown and Tiffen 1993).

وفى ضوء كل ما سبق يجب تناول مسألة استدامة الزراعة والبيئة الطبيعية. وهو أمر هام للتنمية، ويجب مراعاته لدى مناقشة التنمية على جميع المستويات: الأسرة المعيشية أو المستوى المحلى أو الوطنى الفرعى أو الوطنى أو الدولى (Blaikie 1989). ولما كانت العولمة بمثابة إدماج انتقائى للعالم فى قرية أو سوق عالمية واحد، فإن الأمر لا يزال يقتضى فهما واضحاً لآفاق التنمية المستدامة - بيئياً واقتصادياً- فى المناطق الهامشية.

#### ١/١ الأهداف

يتمثل الهدف العام لهذا الفصل فى تحقيق فهم أفضل لعملية العولمة فى الاقتصادات النامية، باعتبار هذا الفهم هو أساس من أسس دعم التنمية المستدامة. أما الأهداف الفرعية فهي: (أ) إلقاء الضوء على العمليات الممكنة للعولمة وذات الصلة بالزراعة، (ب) تقييم الآثار المحتملة لتلك العمليات مع الإشارة الخاصة إلى النسق البيئى الهش من الناحيتين الإيكولوجية والاقتصادية (ج) تطوير مقاربة ممكنة لتحقيق الخير الاقتصادى والعدالة الاجتماعية من خلال أنساق استخدام على مستوى المجتمعات المحلية فى شرق وجنوبى أفريقيا.



## ٢/١ الفروض

نقدم هنا ثلاثة فروض تنبئية للغرض من الدراسة. أولاً: فرضية أن الفلاحين الحديثين من صغار الملاك يندمجون بشكل متزايد في الاقتصاديين الوطنى والعالمى على حساب الشروط الاقتصادية والإيكولوجية المحلية. ثانياً: أن صغار الملاك يحتاجون - كى يتمكنوا من الإدارة السليمة للاقتصاد والبيئة - التشجيع والدعم الضروريين لتطوير قدراتهم التجديدية والابتكارية. ثالثاً: أن الأنساق التقليدية للتقنية البيئية قادرة على قيادة عمليات التحول الزراعى.

## ٣/١ الإطار المفاهيمى

يتم تصور العولمة على أنها مجموعة من العمليات التى تجرى باتساع العالم وتسعى إلى ربط الاقتصاد العالمى فى قرية أو سوق عالمية واحدة. وترتبط هذه العمليات ارتباطاً قوياً بالتقدم السريع فى حقل تكنولوجيا المعلومات، والذي تضطلع به أساساً الشركات عابرة القوميات وفاعلون آخرون. وقد أدت هذه العملية إلى خلق فجوات جديدة بين البلدان المصنعة الغنية معلوماتياً، والبلدان النامية الفقيرة فى هذا المجال. وهكذا فإن بعض أطراف هذه اللعبة - ومعظمهم بالشمال - هم الرابحون، بينما الخسارة الأكيدة من نصيب الجنوب.

وفى الواقع أن تلك الروابط قد أسرع من اندماج نسقين اقتصاديين فى فضائين مختلفين، أى فضاء معولم فى البلدان النامية، وفضاء معولم فى مركز النظام الاقتصادى العالمى فى البلدان المتقدمة (Milton Santos pers. Com). وإن استقطاب التكنولوجيا من جانب المركز (من خلال الاستثمار الهائل فى نظم الاتصالات عن بعد ونظم الحاسب الآلى لإنشاء الشبكات وتوزيع البيانات باستخدام الأقمار الصناعية) لهو بمثابة عملية تؤدي إلى تقليص الأزمنة والمسافات، الأمر الذى يحول المركز إلى وضع الوصى على التكنولوجيا والقوة، أى يصبح المحرك لتغير عالمى أحادى الاتجاه.

وسوف تعمل المراكز الموجودة فى الفضاء المعولم - أى فى الأطراف - كمجرد مسهلة وموطدة للتكنولوجيا والقوة الآتية من المراكز الغربية، وليس العكس. وتتعرض مضار العمليات الكلية من خلال التآكل البيئى والتدهور الاقتصادى فى الفضاء المعولم. كذلك فإن العلاقات الديناميكية فى النسق العالمى سوف تفيد كمؤشر على سلوك لاعبي الأدوار الرئيسية فيما يتعلق بالموارد البيئية. ومن خلال هذا الإطار

يمكن السعى نحو تحقيق فهم أفضل للآليات الضرورية لتنظيم الإنتاجية المستدامة للموارد فى ظل العولمة، من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية فى الإقليم الفرعى موضع الدراسة.

وقد اخترنا عنصر الأرض ليكون المورد البيئى المعنى بالدراسة هنا. ويشير مفهوم "الأرض" من الناحية الجغرافية إلى منطقة معينة من سطح الكرة الأرضية، بجميع خصائصها التى تشمل السمات الدورية المستقرة أو يمكن التنبؤ بها عقلياً للمجال الحيوى القائم فعلياً فوق وأسفل هذه المنطقة، ومن ضمنها المناخ والتربة والجيولوجيا والمياه والنبات والحيوان، ونتائج النشاط الإنسانى عليها فى الماضى والحاضر، وكذا مدى تأثير هذه السمات على استخدامات الإنسان لهذه الأرض فى الحاضر والمستقبل (Smith 1972). وهكذا فهى تتضمن أيضاً النتائج الضارة المستحقة بفعل عمليات النشاط الإنسانى. ويتمثل الهدف الأساسى من إدارة مورد الأرض فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعدل الاجتماعى من خلال الانتفاع الرشيد بقاعدة الموارد.

هذا وقد كان لمفهوم التنمية المستدامة تفسيرات عديدة أن احتلت مكانة بارزة فى أدبيات التنمية بدءاً من الثمانينيات. فقد اجتذب التركيز على التنمية المستدامة الاهتمام أكثر من المظالم القائمة بين ووسط شعوب الشمال والجنوب. بل أكثر من هذا، قام هذا المفهوم بالتعمية على الاستخدام غير المتكافئ للسلطة والموارد داخل وبين الشمال والجنوب. فعلى سبيل المثال تشير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED 1987) إلى التنمية المستدامة بأنها "التنمية التى تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الافتئات على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها هى أيضاً". وقد نضيف هنا أن الانتفاع بالموارد لتلبية الاحتياجات يجب أن يتحدد بأسلوب ديمقراطى ومن خلال المشاركة. ومن ثم فإن الاستدامة ينبغى أن تسمح بالتقدم نحو التحسين الدائب لنوعية حياة الأمم والأفراد (The Independent Commission on Population and Quality of Life 1996). وفى ضوء تلك الخلفية ينظر هذا الفصل من الكتاب إلى الاستدامة كاستراتيجية لتوطيد الاهتمامات البيئية والتنمية سعياً وراء تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدل الاجتماعية، إلى جانب حماية البيئة للأجيال المستقبلية.

ويتم النظر إلى الإنتاجية المستدامة فى استخدام الأرض وقاعدة الموارد البيئية عند مستوى وحدة الإنتاج فى منطقة بيئية كبيرة معينة. إذ إن احتياجات المجتمع وكذلك مرونة الموارد تقتضى تحقيق أهداف إنتاجية. ولما كانت عملية الإنتاج مرتبطة

باحتياجات البلدان النامية، وعلى حساب اقتصاد البقاء في حقيقة الأمر، فإن الاستغلال الزائد للموارد سوف يفاقم التآكل البيئي. ولهذا السبب فقد حان الوقت لاستيضاح الآثار الناجمة عن عمليات النشاط الإنتاجي لمستخدمي الأرض، وعن التكنولوجيا المستخدمة، على إنتاجية الموارد البيئية في شروط قوى السوق العالمية.

إن التكنولوجيا، بوصفها أحد محركات التنمية، يجب النظر إليها من الناحية المفاهيمية الواسعة كمعرفة ونشاط وآليات متسقة تستخدم عادة في العمليات الصناعية، ولكنها قابلة للتطبيق على أي نشاط تجديدي. ولما كانت التكنولوجيا شديدة الارتباط بالعلم والهندسة، فإنها تتعامل مع الأدوات والمهارات والتقنيات الخاصة بتنفيذ الخطط (Muller 1980). وتعد التنمية للتكنولوجية بالغة الأهمية كعامل محدد رئيسي لمستوى ونمط التنمية الاقتصادية الوطنية، ومن ثم كمحدد رئيسي أيضاً للقدرة التنافسية على المستوى الدولي (Chungu and Mandara 1994). ويستخلص مما سبق وجود علاقة ارتباط إيجابي بين كل من التنمية الاقتصادية والارتقاء التكنولوجي. يتبنى هذا الفصل منهجية مبنية على تطبيق المبادئ الإيكولوجية في الأنشطة الزراعية. فهو ينظر بشكل تكاملي إلى الاحتياجات البشرية وطاقات المنظومة البيئية في إطار وضع اقتصادي دولي معين، وذلك من أجل فهم استدامة الصناعة. ومن ثم تهتم هذه المقاربة بسبل المعيشة في المجتمعات المحلية من خلال تقديم إطار أكثر شمولاً للتنمية في مجال الموارد البيئية للطبيعية والتنمية الثقافية والاقتصادية والمؤسسية. وعلى الرغم من أن عمليات العولمة وتأثيراتها قد تم توثيقها بمختلف الطرق على المستوى الوطني، فهناك ندرة في الدراسات المماثلة على المستوى المحلي. وتسعى هذه الدراسة إلى بحث آثار العولمة على البيئة والاقتصاد في المنظومة البيئية الهشة وشبه الجافة في وسط تنزانيا.

## ٢- تقييم نظم استخدام مورد الأرض في شرق وجنوبي أفريقيا:

دراسة حالة قرية 'باهي' - سوكوني في تنزانيا شبه الجافة

١/٢ مقدمة

كشفت الخبرة التاريخية في أفريقيا جنوب الصحراء عن التقليد العريق لممارسات متكيفة على نحو جيد في استخدام الأرض بشكل يضمن حق الإنتاجية المستدامة للبيئة، ذلك قبل مجيء الاستعمار (Ruthenberg 1980, Van de Welle 1972, Kjekshus 1977, Rodney 1980, Neriove 1980). فمثلاً يذكر "آلان" (Allan



(1965) أن الرعاية كانوا قادرين على تقييم الطاقة الغذائية للمراعى المختلفة، وقدرتها على تحمل القطعان في فصول السنة المختلفة. وقد كان "الباربايج" في شمال تنزانيا باع كبير في حماية أشجار العلف، كما حكمتهم قواعد عرفية فيما يتعلق باستغلال تلك الأشجار. ومن بين الرعاية - المزارعين وجدت بعض الجماعات المحلية التي طورت منظومة مستدامة للإنتاج الزراعى، بنيت على الجمع بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، وذلك قبل وصول طاعون الماشية (Kjekshus 1977).

وفيما يتعلق بالمهارات والقدرات التجديدية والإبداعية لمستخدمى الأرض هناك حديث "بوسيرب" (Boserup 1965) عن خبرة جزيرة "أوكيروى" فى "بحيرة فكتوريا" حيث دفعت زيادة الضغط السكانى إلى ممارسة التكثيف الزراعى من خلال ابتكارات تقنية أدت إلى التغلب على النقص الغذائى مع الحفاظ على إنتاجية التربة الزراعية. كذلك فإن توجه الفلاحين فى القرن التاسع نحو محاصيل جديدة مثل الذرة والأرز، وإدراجها بنجاح فى أنساق زراعاتهم، يمثل مؤشراً إيجابياً على براعة الفلاحين فى ممارسة استغلال سليم للأرض (Illife 1972). كذلك أشار البعض إلى أن سكان "سوكوما" جنوب "بحيرة فكتوريا" قد طوروا بالفعل - وقبل مجيء الاستعمار - تكنولوجيا خاصة لحماية التربة (Rounce and Thornton 1939) ولمعالجة مشكلة انخفاض منسوب المياه فى التربة وتراجع الخصوبة ونقص المحاصيل.

وعلى الرغم من الإمكانيات التكنولوجية القليلة المذكورة أعلاه، فإن عمليات تدهور الأرض قد استمرت حادة كما كانت من قبل (UNSO 1986) وقد ارتبطت المشكلة فى بعض المناطق بدورات الجفاف، والذي يشكل فى الحقيقة الأساس لهذا التدهور (Rugumamu 1993). وقد بينت دراسات حديثة أن تآكل الأرض فى تنزانيا لا يعرف حواجز بيئية (Rapp, Berry and Temple 1973, Amin 1986, GEO- SAREC 1990).

وقد لوحظ أن المناطق فقيرة الإنبات فى الأقاليم شبه الجافة بتنزانيا هى الأكثر عرضة لتآكل التربة (Van Rensburg 1955, Christianson 1988). وقد أدت هذه النظرة أحادية الجانب إلى أن يتعامل علماء مرموقون مع مشكلة تآكل التربة كمسألة تقنية (Morgan 1986, Stebbing 1935). فتنحصر حلولهم فى إقامة الحواجز والمصاطب وتثبيت التربة وزراعة الأشجار ... الخ. كإجراءات للحماية، بينما المشكلة فى جوهرها هى مشكلة اجتماعية - اقتصادية وسياسية وبيئية وتكنولوجية. وهى النظرة الشاملة التى تبناها علماء آخرون كثيرون (Blaikie

1985, Fierman 1990, Shiva 1991, Juma and Ford 1992, Rugumamu 1996).

ويعتد إخفاق السياسات والإجراءات الاستعمارية للتغلب على التآكل البيئي والاستغلال الزائد شهادة واضحة على غياب الرؤية الشاملة لحل تلك الأزمة. فمثلاً انصببت معظم الجهود على تحسين إنتاج المحاصيل التصديرية ولم تكن لها صلة مباشرة بالمحاصيل الغذائية أو حماية الماشية والغابات أو إدارة الموارد المائية، وهو ما يعكس درجة عالية من الانفصال بين القطاعات. وحسبما يرى "برى" و"تاونشند" (Berry and Townshend 1973) فقد فشلت الإدارة الاستعمارية في أخذ مواقف مستخدمى الأرض في الاعتبار لدى صياغة إجراءات حمايتها. وقد سبق أن أوضحنا أن مستخدمى الأرض لم يكونوا مدعويين للمشاركة في التخطيط لإدارة الأرض. وهكذا فإن الممارسات والممارسات الخاصة بصغار الفلاحين المحليين هي التى مثلت الأساس لاستدامة الزراعة والبيئة (Fierman 1990, Choucri 1998). ومن ثم فإن نمط المقاربة الاستعمارية لإدارة البيئة قد أثار استياء صغار الفلاحين والرعاة، وهو ما عرض استدامة الموارد لمزيد من الأخطار.

وإزاء تدهور إنتاجية الأرض اضطلعت الحكومة للتنزانية منذ الاستقلال بصياغة سياسات وبرامج عديدة من أجل تحسين الأوضاع، إلا أن حظها من النجاح لم يكن كبيراً (Berry and Townshend 1973, McAuslan 1980, DANIDA 1989, Rugumamu 1996). ومن ثم يجب أن نقترن صياغة مقاربة جديدة لتنزانيا في هذا الشأن بتقييم أثر العولمة على كل من البيئة والتنمية.

ويستهدف هذا القسم من الدراسة فهم للعلاقات الراهنة للبيئة والتنمية في الأقاليم شبه الجافة في تنزانيا. ومن المتصور أن حيازات الفلاحين تمثل أحد مكونات منطقة بيئية أكبر هي المنطقة شبه الجافة التى توفر شروطاً زراعية، وتنوعاً حيوياً أكثر موضوعية لعمل النسق الزراعى المعطى. وقد استخلص هذا الفصل بشكل أساسى من تقرير أعده الباحث (Rugumamu 1996) عن حالة البيئة في تنزانيا شبه الجافة. وهو يستكشف الأنماط الراهنة لاستخدام الأرض وأساليب إدارة البيئة - تقليدية كانت أم حديثة - واستخدام ذلك كأساس للتكهن بآثار العولمة على البيئة.

## ٢/٢ موارد قرية "باهى - سوكونى"

"باهى - سوكونى" قرية بالمنطقة شبه الجافة في وسط تنزانيا، وهى تقع في ناحية "باهى" بمركز "دودوما" الريفى، وهى تبعد حوالى ٦٠ كيلو متراً غرب بلدية "دودوما"،

كما تقع على خط السكة الحديدية المركزية وطريق "دوبوما - موانزا" السريع (أنظر الشكل رقم ١)، وعلى ارتفاع ٨٠٠ متر من سطح البحر. ولا تعرف مساحة القرية على وجه الدقة، وإن كانت السلطات المحلية تقدرها بحوالى ٩٠ كيلو متراً مربعاً.

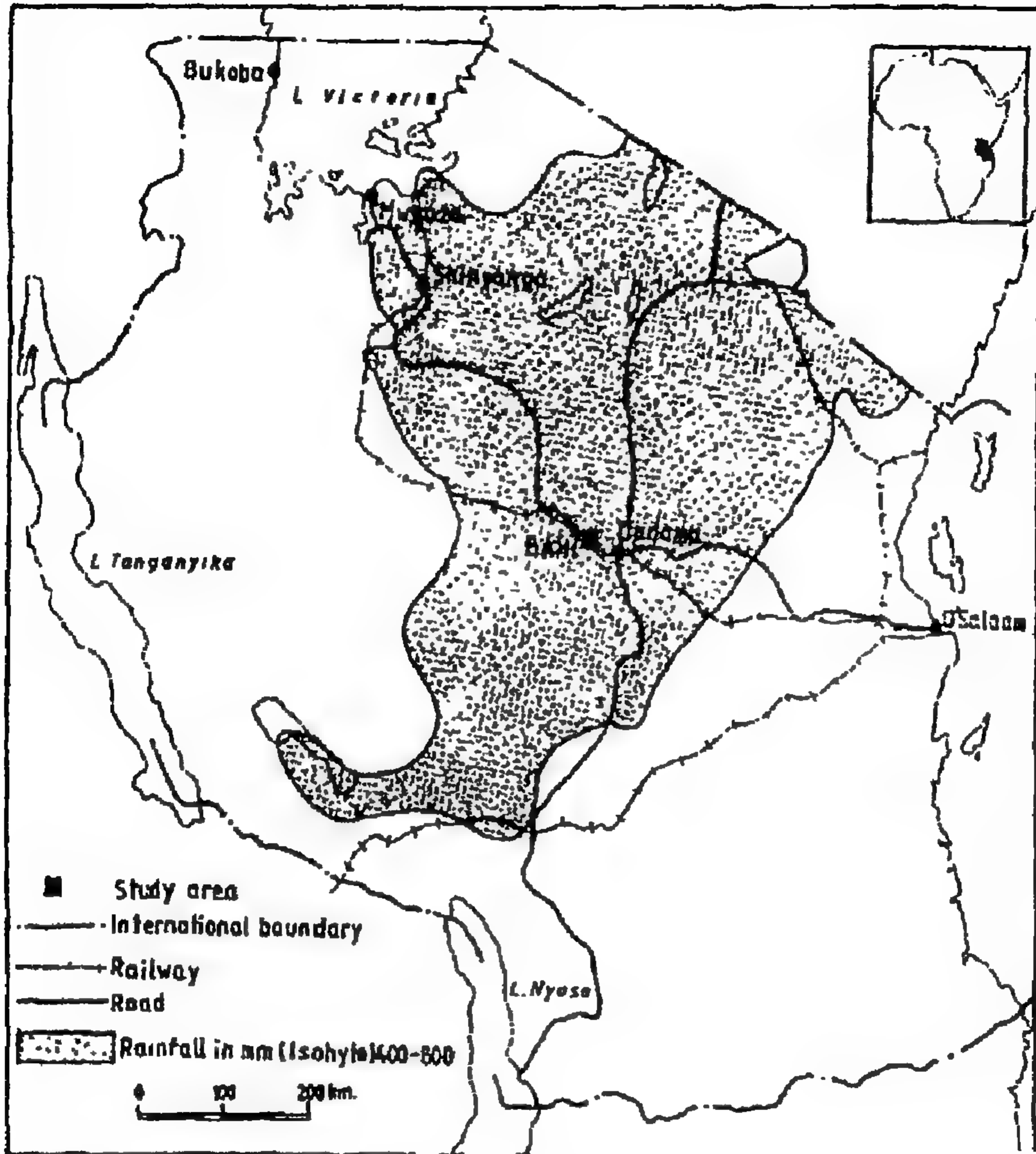
ومن الناحية الإدارية، يحكم القرية مجلس له رئيس، ويمثل السلطة العليا فى القرية. وتعتبر سكرتارية المجلس واللجان القروية المختلفة (خاصة المالية والتخطيط، الخدمات الاجتماعية، الدفاع والأمن) بمثابة الأذرع التنفيذية للمجلس وفق قانون اللامركزية الصادر عام ١٩٨٢. أما أدنى مستوى تنظيمى فيسمى "الخلية"، وتتكون من عشر أسر معيشة يرأسها قادة الخلايا. وتعتبر رئاسة الأسر المعيشية معقودة للرجال فى معظم الحالات. ويعيش فى "باهى سوكونى" رعاة فلاحون، مثلها فى ذلك مثل معظم للقرى الكائنة فى وسط تنزانيا شبه الجاف.

ومن الناحية المناخية تستقبل "باهى" أمطاراً بمتوسط ٥٢٠ ملمتر سنوياً. وخلال موسم الأمطار (من ديسمبر إلى مارس) تكون كثافة الأمطار عالية، غير أن الفرصة ضعيفة لاستقبال أكثر من مائة ملمتر فى الشهر. كما أن نوبات الجفاف ليست من الأمور النادرة. وتؤدى هذه الظروف إلى تقييد خيار استخدام الأرض، حيث أن هذا النمق البيئى يناسب تربية الماشية أكثر من زراعة المحاصيل. كما يؤدى عدم إمكانية الاعتماد على الأمطار إلى إنتاج محاصيل منخفضة ونفوق الماشية، إلى جانب التآكل الحاد للتربة بفعل المياه والرياح. ونظراً لموقع القرية فإنها تتسم بمناخ رطب مع درجة حرارة تبلغ فى المتوسط ٢٨ درجة فى أغلب فترات العام.

وتتمثل الموارد الرئيسية للمياه فى نهر "بوبو" وروافده، ونهر "كيجوى" الذى يصب فى السهول المنخفضة، وهما نهران موسميان ومياههما غير كافية وغير آمنة. ويوجد بالمنطقة على طول نهر "بوبو" والأهوار مياه جوفية ضحلة تستخدم فى الشرب من خلال الآبار والبرك. ولكن معظم هذه الآبار قد طمرت بسبب نقص الصيانة. وهو الوضع الذى يجعل القرية عرضة للمخاطر الصحية المنقولة عبر الماء. كذلك تمثل الموارد المائية مناطق ملائمة للصيد، وخاصة أثناء الموسم المطير، ومن ثم خلق أنشطة غير زراعية يقوم بها الرجال والنساء على السواء.



شكل رقم (١)  
موقع منطقة الدراسة



وبالنسبة للتربة فهي رملية طفالية بنية مائلة للاحمرار، وطفالية رملية، وطفالية رمادية. وتزيد ملوحة التربة مع الانحدار. ومن ثم فإن طاقة انتاج المحاصيل تتراوح بين منخفضة جداً ومنخفضة ومتوسطة، في ظل توافر مستوى منخفض من التكنولوجيا (Christiansson 1988, Rugumamu 1997). أما فيما يتعلق بوضعها كمراعى للماشية فإن طاقتها الانتاجية تتراوح بين متوسطة وعالية. وتغطي النباتات المائية المستنقعات وأراضي الأحراش في "باهي" العامرة بأشجار الأكاسيا والكومبيفورا التي تغطي التربة المعرضة لشمس قاسية. كما تنتشر أشجار

النخيل المفيدة في صناعة الحصر، وذلك في المسطحات ذات القدرة التصريفية العالية للمياه. وبالنسبة لنبات *Terminaria* الذي تستخدم جذوره في الأغراض الطبية ويتم تصديره الآن، فهو ينمو في مواقع تجمعات المياه. وهناك علامات الآن على القطع العشوائي للأشجار والرعى الزائد في "باهي" والقرى المجاورة.

وقبل عام ١٩٨١ لم يكن سهل تجمع مياه الفيضان في "باهي" يعتبر منطقة ذات إمكانية كبيرة لإنتاج الأرز الذي يحتاج الكثير من مياه الري، إلا أن هذا تم في ذلك العام من خلال استثمار أجنبي (هيئة المعونة الأمريكية) بهدف تطوير هذا الإنتاج في المنطقة (Rugumamu 1996). وقامت هيئة المعونة الأمريكية - بالتعاون مع "حملة للقضاء على الجوع" - بتوفير الآلات الزراعية الضرورية لإقامة مشروع رائد في منطقة مساحتها ٣٠ ألف هكتار، ولكن للمشروع توقف في العام التالي. وفي عام ١٩٩٠ استثمر "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية" IFAD بعض المبالغ في مشروعات لتنمية الحيازات الصغيرة "بوادي ريفت". وقد حان الوقت لأن يقوم علماء التنمية بدراسة "ثمار" هذا البرنامج.

### ٣/٢ تشخيص وتقييم الأنماط الرئيسية في استخدام الأرض

تتمثل الأنماط الزراعية في المجتمعات الريفية في: الزراعة المتداخلة للمحاصيل الغذائية، وبعض المحاصيل النقدية، وتربية الماشية على أساس الرعى الحر، وكذلك الانسحاق بالموارد الأخرى في أراضي المراعي والغابات والموارد المائية لتلبية احتياجات تلك المجتمعات. ولا شك أن هذا يجعل من قضايا إدارة الموارد عنصراً بالغ الأهمية لدى البحث في استراتيجيات للتنمية المستدامة. ويزداد الأمر أهمية مع بروز تناقضات إدارة الموارد المحدودة ذات الملكية المشتركة على المستوى المحلي والوطني والدولي (Rocheleau 1992, Report of ICPQL 1996, Shivji 1998).

وبناء على تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO 1983) أمكن التوصل إلى ستة أنماط رئيسية لاستغلال الأرض (Rugumamu 1996) وهي:-

- ١- زراعة الحيازات الصغيرة المبنية على تقنية محلية مطورة لزراعة الدخن والصورغوم والذرة والخروع باستخدام مياه الأمطار (مع تربية الماشية أو بدونها).
- ٢- زراعة الحيازات الصغيرة المبنية على تقنية محلية مطورة لزراعة البطاطس والتابيوكا والفول السوداني والبقوليات بمياه المطر (مع تربية الماشية أو بدونها).

٣- زراعة الحيارب الصغيرة المبنية على تربية ماشية مطورة وزراعة الارز بمياه الأمطار (مع تربية الماشية أو بدونها).

٤- زراعة الحيازات الصغيرة المبنية على تقنية وسيطة للرى لزراعة البصل والطماطم (وكذلك الكروم في قرية "ماكورو" المجاورة).

٥- زراعة الحيازات للصغيرة المبنية على تقنية وسيطة لزراعة الارز بالرى الميكانيكى (مع وجود تربية للماشية أو بدونها).

٦- حيازة صغيرة لقطعان ماشية مبنية على تقنية محلية مطورة، وخاصة تربية الأبقار والثيران والماعز والأغنام والحمير والدجاج وغيرها (نمط رعوى - زراعى).

## ٤/٢ توصيف الأنماط

إن الابتكار والمثابرة اللتين أدار بهما مستخدمو الأرض مواردهم الطبيعية عبر التاريخ قد يبدوان واضحين أيضاً الآن فى الأنماط الحالية لاستخدام الموارد. فقد استطاع مستخدمو الأرض - وبوجه عام - أن يرسوا ويطوروا أنماطاً خاصة فى استخدام الأرض فى مواقع معينة بنظام تسلسل الدورات (Conacher and Darlymple 1977)، وهو ملمح يشيد به توزيع المحاصيل فى منطقة الدراسة حيث يتم استخدام أنماط معينة فى وحدات خاصة من الأرض عبر الزمن.

فعلى سبيل المثال يتركز النمطان الثالث والخامس من الأنماط سالفة الذكر فى الأراضى الكائنة بجوار المجارى المائية وتغمرها مياه الفيضان. وقد بدأ النمط الخامس فى الظهور عام ١٩٨٠ بعد الجفاف الذى حدث فى منتصف السبعينيات. وقد تم تسليم المشروع للحكومة عام ١٩٨٥ حيث قامت بدورها بتقسيمه إلى قطع، مساحة الواحدة منها نصف هكتار، ووزعتها على الفلاحين القرويين والمقيمين بالقرى.

هذا وقد كان النمط السادس شائعاً فى الماضى، حيث تعتمد الماشية والماعز والأغنام على الرعى الطبيعى بشكل أساسى. ففى موسم الجفاف كان النشاط الرعوى يتم فى سهول المستنقعات المحيطة وما بعدها، أما فى موسم الأمطار فكان يتم فى المراعى القريبة من القرية والأرض المراحة وعلى متخلفات المحاصيل. وهو نوع من الإدارة للرعى يفتح جميع الوحدات تقريباً للنمط السادس، وإن كان على أساس دورى مع المحاصيل وغيرها من الاستخدامات الأخرى. ولقد كان هؤلاء الرعاة الزراعون يجوبون السبلد على المستوى الوطنى فيما عدا بعض الحواجز التى كان يمثلها الفلاحون المنشقون والجماعات الرعوية المنافسة.



وقد تغيرت الطبيعة العامة لإيجار الأراضي في تنزانيا منذ الاستقلال عام ١٩٦١ (Tanzania National Agricultural Policy 1983). وأصبح الملمح الأكثر بروزاً هو تناقص الحقوق العرفية وإلغاء العلاقات القديمة بين كبار الملاك والمستأجرين. فأصبحت جميع الأراضي مملوكة للدولة، وأصبحت سلطة القرية هي التي تدير أراضيها، بينما حصل الفلاحون الأفراد على حقوق انتفاع. وقد تم الحفاظ على هذه الأوضاع من خلال التوازي بين القوانين التقليدية والحديثة (Mbilinyi 1972, Sinare 1979, Shivji 1998).

وتتكون الحيازات الزراعية من تجمع قطع صغيرة من الأرض حجمها لا يتجاوز نصف الهكتار. ويبلغ متوسط حقل الأسرة المعيشية (كتجمع لحيازات فردية في الأسرة) حوالي ٣,٨ هكتار (Rugumamu 1998).

أما نمط الاستخدام الثاني فيوجد في قطع أراضي مساحة الواحدة منها ربع هكتار، ويتم تحديدها بشرائط وعلامات ارتفاعها قرابة النصف متر. وتأخذ هذه القطع شكلاً عشوائياً، ولكنها من بعيد تبدو متخذة طابعاً هندسياً منتظماً. ويبلغ متوسط مساحة قطعة الأرض في النمط السادس نصف هكتار. أما نمط استخدام الأرض الرابع الذي يعطى إنتاجاً عالياً القيمة فيقسم بحيازات صغيرة تصل إلى ثمن الهكتار.

## ٥/٢ التوجه السوقى

تعتبر زراعة محاصيل الكفاف هي الاتجاه السائد في المنطقة شبه الجافة. فقيم يتعلق بالنمط الأول، تشير التقارير (Rugumamu 1998) إلى أن أقل من ٥% من الإنتاج الكلى من فول العلف والبطاطا والدخن هو الذى يصل السوق. بينما يسوق أكثر من ٦٠% من إنتاج الذرة والفول السوداني والخضروات والفواكه. أما النمط الرابع الذى ينتج الطماطم والبصل والكروم فانتاجه مكرس كلية للسوق، وإن كان يتضرر كثيراً من عدم كفاءة السوق. وتعتبر الذرة هي المحصول الأساسى لأنه يباع في الحال بعد الحصاد، وقد يعاد شراؤه في الفترة السابقة مباشرة على الحصاد التالى، وذلك بسبب تناقص المخزون الغذائى عند الأسر المعيشية. كما تزرع محاصيل غير غذائية في داخل زراعات المحاصيل الغذائية، ومن أمثلتها الخروع وعباد الشمس، وهي تستهدف السوق بالدرجة الأولى.

وبالنسبة للنمطين الثانى والثالث اللذين طورا بشكل خاص من زراعات الأرز، فيسودهما التوجه نحو السوق وينتجان حوالي ٦٠% من إجمالى إنتاج أصناف الأرز.

وينتج النمط الأول للحوم ومنتجات الألبان للاحتياجات المنزلية، كما ينتج الماشية والجلود التي تتجه للسوقين المحلية والدولية. وللحيوانات فوائد أخرى مثل إنتاج السماد واستخدامها كوسيلة لحرث الأرض والنقل. وتعد الماشية (من الناحية الاجتماعية-الاقتصادية) نوعاً من الضمان أو التأمين في حالات الجفاف الذي يضرب المحاصيل، وفي المجاعات أيضاً بالطبع حيث يمكن مبادلة رؤوس الحيوانات بشراء الحبوب. كما تعد الماشية مهمة أيضاً في أداء الاحتفالات والطقوس التقليدية. وعلى ضوء هذا السياق يمكن فهم لماذا يفضل الرعاة الزراعون الاحتفاظ بقطعان "كبيرة الحجم"، ويستكفون عن خفض عدد رؤوس ماشيتهم حتى حينما لا يكون المرعى في منطقة معينة كافياً لهذه الأعداد، وهو ما يدفعهم إلى الرحيل سعياً وراء مرعى آخر. ولا شك أن بعض القيم والتقاليد الثقافية تأتي بآثار سلبية على كل من عمليات التجارة وكذلك على البيئة.

وتعتبر البنية التحتية الريفية في المنطقة المدروسة عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار البيئي. فأولاً على الرغم من انخفاض سعر المنتج فشلت مؤسسات التسويق الحكومية (مثل الاتحاد التعاوني بالإقليم الأوسط وشركة المطاحن الوطنية) في دفع ثمن ما تتسلمه من الفلاحين في الحال، وإنما يكون عليهم الانتظار حتى تتمكن من بيع المحاصيل، وخاصة عباد الشمس والأرز والذرة وزيت الخروع. وهو الوضع الذي يؤدي إلى وضع الفلاحين تحت رحمة رجال أعمال نهمين للربح تحت مظلة التحرير الاقتصادي. وليس من قبيل المبالغة التأكيد على أهمية تطوير السوق بالنسبة للاقتصاد وفي ضوء هذا كله يجب النظر إلى نقص الاستثمارات في قاعدة الموارد الطبيعية.

ثانياً: لا تكون الطرق الريفية صالحة لاستخدام الآليات أثناء موسم الأمطار، وهو ما يؤدي إلى نقص المناخ في القرى من المدخلات الزراعية وغيرها من الاحتياجات الأساسية. وهو ما يجعل الفلاحين عرضة لقوى سوقية موازية لا يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي يؤدي طبعاً إلى انخفاض إنتاجية العمل والأرض. وينطبق الشيء نفسه على تربية الماشية التي تقتصر إلى سوق رسمية ذات تسهيلات مصاحبة ضرورية مثل ممرات الماشية أو وجود مواقع سوقية أو ضمان الأمن. وجدير بالذكر أن معملاً لحفظ وتعبئة اللحوم قد أنشئ في "شينيانجا" في الثمانينيات، إلا أنه تحول فيما بعد إلى مبنى لمدرسة ثانوية. ولا شك أن قيام آليات تسعير واقعية سوف يشجع الرعاة الزراعيين على استثمار جزء من أرباحهم في حقولهم ويهدف رفع إنتاجيتها.

وقد كشفت إعادة فحص أنماط استخدام الأرض الأول والثالث والرابع والخامس والسادس عن موقف يتلخص في زراعة أنواع المحاصيل الغذائية الأساسية والنقدية في قطع تحوزها الأسرة المعيشية تحت المسؤولية المباشرة لرئيسها: الزوج. وحسب مشروع "تقييم المشاركة الريفية" PRA فإن قطع الأراضي هذه كانت تحتل الأولوية من حيث احتياجات العمل حيث تشكل أساس بقاء الأسر. ويتم تقسيم العمل في القطع التي تحوزها الأسرة المعيشية بين كل من المحاصيل الغذائية والنقدية.

## ٦/٢ الآثار البيئية لمختلف أنماط استخدام الأرض

نناقش هنا آثار كل من أنماط استخدام الأرض على إنتاجية الموارد في المنطقة شبه الجافة. ولا شك أن تقييم هذه الآثار سوف يشكل أساساً للبحث في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة واستراتيجيات حماية التنوع الحيوي في ظل نظام العولمة.

### ١/٦/٢ المحاصيل

إذا أخذنا في الاعتبار الدور الكبير الذي تلعبه النساء في المهام المنزلية والأشغال الزراعية في حدود أنساق التقنية التقليدية، فإن يكون من المستغرب معاناة الاقتصاد خاصة - وقاعدة الموارد الطبيعية عامة - من التراجع والتدهور. وإلى جانب انخفاض مستوى التقنية فإن إنتاج المحاصيل يتأثر أساساً بكمية وتوزيع الأمطار الساقطة خلال موسم النمو. فمثلاً إذا حدثت نوبة قصيرة من الجفاف بعد شهر واحد من البذار يمكن أن يؤدي هذا إلى ضياع كل محصول الذرة، أو إلى محصول ضعيف بالنسبة للدخن والسورجوم، ومن ثم وقوع مجاعة. كما يمكن أن تتخفض مردودات المحاصيل بسبب تدهور خصوبة التربة والناجم عن قصر فصل الأمطار. ومن ثم فإن مشكلة التدهور البيئي على المستوى المحلي بفعل الزراعة الزائدة قد تنسب جزئياً إلى الحقوق العرفية على الأرض والحقوق التي تضمنتها التشريعات في الماضي، إلى جانب هجرة الرجال إلى المدن في عصر العولمة.

وقد اتسم النمط الأول لاستخدام الأرض بانخفاض المحاصيل الزراعية عن المتوسط العام المتوقع. كما لوحظ أن إنتاج السورجوم والدخن والذرة قد ترواح بين معدلي ٥٠:١ في كل من سنوات الجفاف العادي والأمطار على التوالي. وحينما كان الانتاج يزيد بفعل جودة المناخ تم التوصل إلى إمكانية تذليل الحدود التي يفرضها



المطر والتقنية على نمط الاستخدام الأول. كما اتفق فريق البحث على أن الإنتاج في النمط الثانى من استخدام الأرض قد لبي الاحتياجات المعيشية للأعر.

أما فيما يتعلق بالنمطين الثالث والخامس فقد أشارت التقارير إلى أن متوسط المردود كان ١٦٢٠ كيلو جراماً للهكتار. وعلى سبيل المقارنة لوحظ أن فلاحى الحيازات الصغيرة فى هذا المشروع يحققون مردوداً قدره ٢١% من المتوسط العام (٢٨٠٠ كيلو جراماً/ للهكتار) المتحقق فى أماكن أخرى بشرق أفريقيا. أما الهدف الذى خطط فريق فنى للوصول إليه فى هذا المشروع (٨٠٠٠ كيلو جرام/ هكتار) فلم يحققه إلا قلة من الفلاحين المستخدمين للنمط الثالث، وحيث لم يتحقق فى سنوات الجفاف العادية سوى مردود ٩٨٠ كيلو جرام/ هكتار فى المتوسط. كما أخبر أنه فى السنة الجيدة - أى بعد فيضانات "حميدة" - يمكن تحقيق محصول بمعدل ١٨٠٠ كيلو جرام/ هكتار. ونظراً لانخفاض مستوى المدخلات بفضل فقراء الريف هذا النظام على النظام المستخدم للآلات والذى يسود عند أغنياء الحضر. ومما يؤسف له أن الفلاحين لم يستطيعوا الاستفادة من مخلفات الأرز وغيره كعلف مثلاً بفعل ملاك الماشية المدرّة للبن فى بلدية "دودوما".

أما بالنسبة للنمط الرابع فإن متوسط المحصول يتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ جوالاً (الجوال = ٢٠ كيلو تقريباً) ويوضح هذا النظام وجود مستوى عالٍ من الإنتاجية المستدامة للأرض من جانب فلاحين غير متعلمين فى بيئة شبة جافة، وهو يمثل نقطة هامة يمكن الانطلاق منها لتحقيق المزيد.

## ٢/٦/٢ تدهور الأرض

اتسمت الأنماط الأول والثانى والثالث فى استخدام الأرض بسمّة أساسية هى نقص أو عدم استخدام أى من محسنات التربة كالأسمدة الصناعية أو القروية (مثل مخلفات الحيوان والطيور). ويمكن لهذا التسميد الطبيعى أن يدعم إنتاج المحاصيل لمدة ثلاث سنوات متتالية بعدها تدخل التربة فى مرحلة الإجهاد. وتؤدى أنماط استخدام الأرض تلك إلى إطلاق سلسلة من عمليات تدهور الأراضى، ومن بينها: انكماش الغطاء النباتى، نقص تغذية النبات، تآكل سطح التربة وتدهورها، وتكون أوضاع تشابه التربة الصحراوية. وتكشف الخبرة الميدانية أن الأرض الجافة تتعرض دورياً لتأثير كامل للنحر بفعل الأمطار فى وقت الغرس والإنبات عادة.

وتتسم أنماط استخدام الأرض تلك بتغيير الزراعات، وكذا الزيادة المطردة للمسافات بين القرى والحقول، وذلك بدءاً من تنفيذ برنامج التوطين القروى فى منتصف الستينيات (Mascarenhas 1990). ولكن فشل هذه الأنماط فى الحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية الحيوية يفسح المجال أمام نقص إراحة الأرض وفقد التنوع الحيوى.

وبعد جمع المحصول تترك المخلفات عادة لتغذية الماشية. ويؤدى هذا الأسلوب إلى سحق التربة الزراعية وتدمير للجسور وزيادة فعل الرياح كأحد عوامل تعرية للتربة فى هذه المنطقة. فى حين أنه لو تركت هذه الأعشاب والمخلفات فى التربة لمساعدت على الإقلال بدرجة كبيرة من التعرية التى تقوم بها للرياح، فضلاً عن إضافة مواد عضوية إلى التربة.

وإنه لمن الأمور المعلومة جيداً عند الدوائر المهمة بحماية البيئة أن الآثار البيئية السلبية الناجمة عن مداومة إنتاج محصول غذائى لو نقضى عاماً وراء الآخر يمكن تقليلها من خلال أسلوب الزراعات المتداخلة. إذا إن الأرض المغطاة بالمحاصيل البقولية يمكن أن تقاوم التآكل، حيث تحافظ على المادة العضوية بالتربة من خلال تثبيت النتروجين بها. أما حرث البقايا فى الأرض - وخاصة وسط الفلاحين الذين لا يملكون ماشية - فإنه يرفع إنتاجية التربة ويحافظ على التنوع الحيوى إلى حد كبير.

وإلى جانب الرى الميكانيكى وزراعة الطماطم والبصل، فإن بقية أنماط استخدام الأرض تعتمد أساساً على تقنية محلية مطورة. إذ إن الأساليب الفنية السائدة التى يتبعها الفلاحون فى منطقة الدراسة للحفاظ على إنتاجية الأرض عديدة ومنها: إراحة الأرض، واستخدام البذور المحلية، وتربية الماشية، وتعددية المحاصيل، والإدارة المحلية للرعى التى تتبع أسلوب تغيير المرعى.

وفسيما يتعلق بحماية التربة، فإن نمطى استخدام الأرض الثالث والخامس قادران على تحويل الفيضان السنوى إلى وسيط لتحسين التربة، وذلك عن طريقين أساسيين: أولهما أن الأحواض تؤدى إلى الاحتفاظ بمياه الفيضان بما يسمح بترسيب الغرين الغنى بالمواد العضوية، ومن ثم زيادة خصوبة التربة. وثانيهما أن تغطية الأراضى بمياه الفيضان يخلصها من الأملاح الزائدة، وبالتالي تحسين جودة الأرض.

غير أنه جدير بالذكر أن التوسع فى زراعات الأرز باستخدام الميكنة يقلل من الرعى فى موسم الجفاف، خاصة مع تزايد أعداد الماشية بشكل متواصل. ويظل القحط هو العائق الرئيسى أمام فاعلية هذا النسق.

ويتسم النمط الخامس بالحرث العميق الذى ينهك الطبقة تحت السطحية المنخفضة أصلاً من حيث قيمتها العضوية، وهو الأمر الذى يتطلب كميات كبيرة من السماد وإلا جاءت المحاصيل ضعيفة. وفى بعض المواقع يؤدي نسق الإنتاج هذا إلى زيادة الملوحة وارتفاع منسوب المياه ومن ثم انخفاض جودة الأرض. كما أنه يؤدي أيضاً إلى صغر منطقة الرعى فى موسم الجفاف بسبب قنوات الري التى تعيق حركة الماشية.

أما النمط السادس فى استخدام الأرض فيقسم من الناحية البيئية بزيادة غير محدودة فى رؤوس الحيوانات، وممارسات غير محكومة فى الرعى على موارد رعوية محدودة. وهو ما أدى إلى الرعى الزائد وتآكل التربة وخرينة الموارد المائية وظهور وتفاقم الموصفات الصحراوية فى نسق بيئى يتسم أصلاً بالهشاشة. وهناك إفادات بأن الإدارة التقليدية لتربية الماشية قد أفضت إلى آثار بيئية عامة من خلال تغيير المراعى. وقد أسهم هذا النمط بدرجة كبيرة فى نشر الرعى الزائد وحرائق الأعراس وانتشار الأمراض خارج حدود القرية والناحية والإقليم. كما تتشب الصراعات بين الرعاة والفلاحين، وكذلك بين الرعاة وحراس المحميات، وهكذا فإن الرعى الزائد يتسبب فى نشوب صراعات أهلية متكررة.

فعلى مستوى القرية، عادة ما تلتهم الماشية مخلفات الزراعة دون موافقة مالك الأرض. وتأتى هذه التغذية كإضافة إلى رعى موسم الجفاف، وهى الممارسة التى يمكن أن تؤدي - إن لم يتم التحكم فيها- إلى تدهور الأراضي شبه الجافة بدرجة تهدد بالتصحر. ومن مظاهر تدهور البيئة فى المراعى زوال الأعشاب، وكثرة الحشائش غير المستساغة للحيوان، وتفتت سطح التربة وانتشار الحفر المتكونة بفعل دهس الماشية. وقد لوحظ أن الإنبات الثانى فى المناطق التى لا يتم فيها رعى هو بالأساس إعادة نمو للنباتات الباقية أكثر منه نمواً لنباتات جديدة.

وهناك ما يفيد (Rugumamu 1998) بأن أعراض ما يسمى الرعى الزائد قد كانت بمثابة آلية من جانب الحكومة لحماية الماشية من الأمراض والقحط. ويبدو أن مستقبلاً سيئاً ينتظر التنقل الرعوى فى صورته الحالية كأسلوب محلى لإدارة الرعى. وينسب فشل هذه المنظومة إلى انحياز الحكومة ضد الرعاة.

فلدى إدخال أفكار أو ممارسات (أى تكنولوجيا) جديدة هناك أهمية بالغة لأن يتقبل الناس بشكل ديمقراطى هذه المفاهيم باعتبارها تلبي لاحتياجاتهم (Bandyopadhy and Shiva 1989, Cooke 1991) وإذا لم تكن هذه الاحتياجات موضع شعور



عام يصبح من المهم توليدها من خلال العمل المخطط بوعي من جانب الممارسين. إذ إن المعتقدات غائرة الجذور لدى الخبراء الفنيين وصناع القرارات بالصحة المطلقة للمعرفة العلمية، تحول دون رؤيتهم الإمكانية القائمة في استخدام المعرفة البيئية التقليدية التي تراكمت لدى السكان المحليين عبر القرون (Biowman 1974, Peatti 1968, Blaike 1989) وهي الخلفية التي يمكن في إطارها توليد تكنولوجيات ما بعد الحداثة.

فعلى سبيل المثال فى إقليم "روكا" استقر هناك بشكل دائم بعض الرعاة الزراعون، الأمر الذى غير الشروط الإيكولوجية الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة، وهم يواجهون ضغوط السلطات الإقليمية للرحيل. فهم متهمون بإشعال الحرائق فى المحميات الوطنية والصيد فيها، ومن ثم تسعى "مصلحة الموارد الطبيعية" بالإقليم إلى تدمير المستوطنات التى أقامها أولئك المهاجرون.

هذا وقد تورط علماء تنمويون وباحثون ميدانيون فى استغلال ثقة بعض الفلاحين الصغار لإجبارهم على استخدام التقنيات الأجنبية. وفوق هذا فإن الأوضاع المادية قد أجبرتهم أكثر على هذا النهج، بصرف النظر عن استعدادهم من عدمه للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة (Rugumamu 1998). وكانت العاقبة هى فشل الفلاحين فى التعامل مع مشكلة التدهور البيئى، ونقص المحاصيل الغذائية، ومن ثم الفقر.

### ٣- بعض آثار العولمة على الاستدامة البيئية والاجتماعية - الاقتصادية

١/٣ مقدمة

يحاول هذا الجزء القاء نظرة على الآثار الممكنة لعمليات العولمة على نسق هامشى وهش بينيا واجتماعيا - اقتصاديا. وقد كان "كارسون" (Carson 1962) من أوائل الذين أرجعوا التدهور البيئى إلى سوء الإدارة البشرية. ولا يمكن أن نستثنى من ذلك عمليات الليبرلة الاقتصادية الحالية التى تدعمها مختلف أشكال التحكم السياسى وللشركات العابرة للحدود، وخاصة تلك المستثمرة فى الزراعة (Seidman and Anang 1992, Brown and Tiffen 1993). ولأغراض التحليل يركز هذا الفصل على الشواهد المتاحة بالمنطقة شبه الجافة فى تنزانيا، وهى تماثل بالقطع أى مكان آخر حيث يستخدم صغار الحائزين مستوى تقنياً منخفضاً فى الإنتاج والتخزين وفى صيانة وحماية الموارد البيئية.

بيد أن الخبرة التاريخية قد كشفت كيف أن الفلاحين يجرون "التجارب" في حقولهم، ويتكيفون ويجددون ويلاحظون نتائج جهودهم. ومن ثم فإن خلق المعرفة بهذه الطريقة يمثل جزءاً لا يتجزأ من استدامة الإنتاجية البيئية والزراعية في المنطقة المدروسة (Rugumamu 1993) وربما لاح واضحاً من البداية أن الاستغلال البشري الكثيف لأنساق هشة يمثل مجازفة استثمارية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. ولهذا فمن المتصور أنه يمكن فهم عمليات العولمة وآثارها البيئية والاقتصادية من خلال دراسة: (أ) الاستثمار المالي للشركات متعددة القوميات، (ب) نمو الصناعة التحويلية للآلات المتقدمة تكنولوجياً والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية، (ج) تسويق وإنتاج التكنولوجيا.

### ٢/٣ الاستثمار المالي للشركات عابرة القوميات

تعتبر الشركات الخاصة والمؤسسات المالية في مراكز البلدان المتقدمة صناعات من أهم وسائط الاستثمار المالي في البلدان النامية اليوم، وذلك تحت راية تحرير الاقتصاد العالمي. إذ إن بعض منظمى المشروعات الحضرية (والمدعومين من مستثمرين أجانب مثل الشركات متعددة القوميات) ينشئون شركات كبيرة للاستثمار في سلع عالية القيمة في القطاع الزراعي (Barracough and Finger- Stich 1996) الذي يلقي دعم منظمة التجارة العالمية.

ونظر للنفوذ الهائل للشركات متعددة القوميات، فإنها تملك بالفعل قدرة ساحقة على الحصول على الأراضي العامة والخاصة، والمياه، والاعتمادات، والأسواق، والاعفاءات الضريبية، والدعم، والنقد الأجنبي والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق معايير بيئية ضعيفة - نتيجة لسوء فهم الآثار البيئية - سوف يؤدي إلى تفاقم مشكلات التدهور البيئي. كما أن العوائد الضخمة بالنقد الأجنبي نتيجة الاستثمار في محاصيل عالية القيمة (مثل الخضروات والفواكه الاستوائية) تجعل هذه الأنشطة محل ترحيب كبير من حكومات البلدان النامية، مثلها في ذلك مثل البنوك متعددة القوميات.

وفي هذا السياق، تضطر الدولة إلى تحويل موارد متعددة الاستخدام والمستخدمين تاريخياً (من جانب الجماعات المحلية) إلى ملكية خاصة لشركات وطنية أو متعددة للقوميات، وهو ما قد يؤدي إلى استخدام عشوائي وغير كفؤ للموارد البيئية. وبمجرد نقل ملكية الأرض إلى الشركات متعددة القوميات تتحول المجتمعات المحلية إلى

جماعات لاجئين بيئياً. ولكن من المستفيد من تلك العوائد بالنقد الأجنبي ومن يدفع تكلفتها؟

وقد ينظر إلى سيطرة رأس المال الأجنبي على الموارد الطبيعية المحلية على أنه يمثل العملية الأولى للاندماج المنظم دولياً في صناعة الزراعة الحديثة وفي إطار العولمة، أي عمليات الليبرلة. وكثيراً ما عملت البيروقراطيات الوطنية المسيطرة على سلطة الدولة (Amin 1976, Adams 1991) على إدامة عمليات الاستثمار التي تفاقم من عدم المساواة بين الأقاليم، وهي العملية التي تمضي بدأً بيد مع التصنيع في البلدان المتقدمة، ومن ثم تعميق وتوسيع للفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

### ٣/٣ نمو الصناعة التحويلية للمعدات والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية عالية التقنية

أشرنا من قبل أن الصناعات التحويلية للمعدات والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية عالية التقنية قد أصبحت ومنذ أوائل الثمانينيات أكثر أهمية وبدرجة كبيرة في البلدان الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، وذلك بسبب الطلب السريع على المنتجات الزراعية الآتية من اقليمنا الفرعي، مع الاستثمارات الضخمة منذ أول الأمر. كذلك لا حاجة إلى الإشارة إلى النمو الواضح الذي حدث لبحوث التطوير في المراكز الرأسمالية. وكان تدفق مختلف المدخلات المصنعة كأدوات تقنية في الإدارة الزراعية أمراً جلياً، خاصة فيما يتعلق بتدفق الآلات الزراعية الثقيلة والخفيفة، والهندسة الوراثية (البذور)، والأسمدة، والمبيدات الحشرية والعقاقير البيطرية. وتتسع القائمة لتشمل أيضاً روابط إنتاجية فيما بعد الزراعة، مثل الصناعات الخاصة بالمزيد من تحويل المنتج.

إن منتجي هذه المدخلات (بوصفهم قادرين على تحديد أسعار سلعهم وخدماتهم) قد استطاعوا عبر الزمن زيادة أرباحهم الخاصة، خاصة على ضوء الدور الذي يلعبونه في تكثيف الزراعة بالبلدان النامية. وقد أصبح هذا الأمر أكثر يسراً من خلال سياسة الليبرلة التي تنتجها معظم البلدان النامية اليوم. بيد أنه من الجدير بالذكر أن عدداً قليلاً من الشركات متعددة القوميات هو الذي يملك سيطرة حقة على قطاع إنتاج التكنولوجيا. ولهذا فمن المتوقع أن يشهد هذا الاستثمار الهائل فورة اقتصادية في بلدان الشمال من خلال النمو الصناعي الذي يدفع إليه تعاظم الطلب على المدخلات في هذا المجال. وإن هذه العمليات التي تربط بين استغلال الموارد الطبيعية في البلدان النامية



وبين الصناعات في البلدان المتقدمة لتبين لنا عملية أخرى من عمليات العولمة، تلك التي يشار إليها باسم التسويق.

### ٤/٣ تسويق التكنولوجيا

تتضمن عمليات التسويق تلك تصدير المنتجات الزراعية واستيراد تقنيات إنتاج المحاصيل والماشية. ويقود هذه العملية وسطاء تسويق فيما وراء البحار تزايد دورهم كثيراً كلاعبين أقوى في سلسلة الإنتاج. إذ إن موردى هذه المدخلات (مثل تسهيلات التجميد) قد تمكنوا من تشجيع المنتجين المباشرين على توسيع وتكثيف إنتاجهم. وجدير بالذكر أن هؤلاء اللاعبين الأجانب في سلسلة الإنتاج وفي المنعطف الحالي قد أصبحوا يحصلون على دخول أكثر استقراراً، وذلك نظراً لحصصهم الهامة في مجمل السوق، والتي تغطي جميع البلدان تقريباً. وبناء على ما سبق، هناك اتجاه عام نحو التكامل الرأسى لسلسلة الإنتاج مع الشركات متعددة القوميات، بوصف الأخيرة موردة للتكنولوجيا والمدخلات والاعتمادات، ومن ثم فإن تحكمها آخذ في التزايد عبر جميع المراحل بدءاً من الإنتاج وانتهاءً بالتسويق في كل من البلدان المتقدمة والنامية.

### ٥/٣ الآثار العامة المحتملة

إن الألفية الجديدة يجب أن تشكل نقطة انطلاق للتحول من "طبيعة قابلة للتجديد الدائم إلى السمرد على الاستغلال الزائد لمواردها" (Report of Independent Commission on Population and Quality of Life 1996). فعلى سبيل المثال يبدو الاستثمار في المشروعات الزراعية ولأول وهلة محافظاً فعلياً على الحيوية الاقتصادية والاستدامة البيئية، خاصة في ظل التقدم التكنولوجى الحديث. غير أن هذا الوضع يبدو الآن آخذاً في التحدى أكثر من أى وقت مضى، وبالذات في سياق تفاعل أزمة الديون في الإقليم المدروس والتي شلت القطاع الاجتماعى إلى أبعد حد (التعليم، الصحة، البنية التحتية للنقل والمواصلات). (Adams 1991) غير أن القوة المحركة للمستثمرين تظل الربحية العالية للصناعة وليس دورها في تحقيق الاستدامة. وينبغي التشديد على أن الإقليم يجب حمايته من إفلاس الموارد الطبيعية وعدم الاحتفاظ بهما للأجيال القادمة، تلك الأجيال التي يجب أن تكون المستقبل الأول من كل ما نتجزه الآن.

فمثلاً تستخدم الشركات متعددة القوميات (التي تقوم بالاستثمار في منروعات بالبلدان النامية تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة) باستراتيجيات لتصفية الفقر (Frobe, Heinrichs and Kreys 1988, Brown and Tiffen 1993) ولكن فرص العمل المتاحة للعمال غير المهرة لا تتصف بالاستدامة. ومن بين أهم أسباب ذلك: أولاً عدم وجود إمكانيات تدريبية تسمح للعمال المحليين بالتأهل للعمل بتلك المشروعات، ومن هنا كان انخفاض معامل الأمن في استمرارية هذه الوظائف. ثانياً: أن عمراً هذه المشروعات قصير عادة حيث يتراوح بين خمس وعشر سنوات. وهي المشكلات التي ينبغي مقارنتها بالأنساق الأهلية أو الوطنية لاستخدام الموارد البيئية، والتي إن تم تحسينها يمكن أن تحقق الاستدامة والإنتاجية والعدالة (Rugunamu 1998).

وبناء على العرض السابق من تغيرات سريعة في الاحتياجات الغذائية وفقدان المعرفة الوطنية والتماسك الاجتماعي، غالباً ما يفقد الفلاحون الصغار ومجتمعاتهم الثقة بقدرتهم على التعديل والتجديد والإبداع (Muller 1980). وقد أسهمت هذه العوامل - مع غيرها - في تغيير عادات الاستهلاك الغذائي على المستويين المحلي والوطني، وما نتج عن هذا من النقص الغذائي وسوء التغذية وحتى المجاعة. ومع ذلك فإن أنساق التقنية البيئية التقليدية لم تعد في الغالب كافية لضمان التنمية المستدامة على الجبهتين الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية.

وفيما يتعلق بتحقيق الاستدامة فإن التحولات التكنولوجية الزراعية في الإقليم يجب أن تتضمن إدماج السكان المحليين في هذه العملية كفلاحين صغار متطورين وليسوا كمجرد عمال زراعيين أو حتى رؤساء عمال. وجدير بالذكر أن حيوية هذا القطاع لخلق فرص العمل في ظل برامج العولمة لتمكين المجتمعات المحلية، يجب أن تسير بدأً بيد مع الاستثمار الزراعي.

لقد لعبت الأسمدة والمبيدات الحشرية دوراً أساسياً - عبر التاريخ - في تحويل الزراعة. فكما سجل البعض (Altieri 1993) حدثت الزيادات الهائلة في إنتاج المحاصيل الزراعية - سواء في البلدان المتقدمة أم النامية - من خلال التطبيقات الكيميائية بالدرجة الأولى. بل إن "الثورة الخضراء" في الجنوب قد مكنت بعض دوله - على الأقل - من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

ومع تداعيات اللبرلة الاقتصادية أصبحت واردات الآلات والبذور والمبيدات والأسمدة عملية غير منظمة، وحيث يتم إغراق البلدان النامية بهذه السلع. وهناك أدلة قوية من البلدان النامية في الجنوب على أن استخدام المبيدات الحشرية لم يكن مناسباً

لبقاء الفلاحين فى الأطراف على أسس اقتصادية وبيئية (Altieri 1993). وعلى الرغم من الأسعار المرتفعة جداً للأسمدة والمبيدات، يتم إغراء عدد قليل نسبياً من الفلاحين القانرين على شرائها باستخدام المزيد والمزيد من الكيماويات ومن ثم يتم إهدار جزء ثمين من رأس المال مع التسبب فى التلوث البيئى.

ومن بين الآثار الكارثية لاستخدام تلك المدخلات فى بلدان الجنوب الفقيرة: زيادة الوفيات والأمراض، والارتفاع المتواصل لتكاليف الإنتاج، وزيادة اعتماد الفلاح على الواردات الغالية، وتلوث المياه، وتدمير التنوع الحيوى. أضف إلى هذا: ارتفاع ملحوظ الأرض بسبب عدم قدرة صغار الفلاحين فى أغلب الأحوال على قراءة التعليمات المكتوبة على تلك العبوات الكيماوية، وخاصة إذا تضمنت مواداً يحظر استخدامها فى بلدان الشمال (مثل "دى دى تى") لأسباب صحية، ومع هذا يستمر تصديرها إلى بلدان الجنوب.

أما الهندسة الوراثية للبذور فهى غير صديقة بالمرّة لكل من صغار الفلاحين وأنصار حماية البيئة. فعلى سبيل المثال يتم للقضاء على الممارسة الثقافية المحلية فيما يتعلق بأنظمة تنويع وتخزين البذور والتي تسهم فى خفض تكلفة المدخلات. ولقد وصل عدم الاستقرار فى أنساق التنوع الحيوى إلى مرحلة مزعجة لأنصار البيئة. وعلى العكس من إنتاج الحيازات الصغيرة (حيث يتم استهلاك المحاصيل والمنتجات الحيوانية فى إطار المجتمع المحلى) فإن العولمة تدفع السكان المحليين إلى الإنتاج المتوجه للتصدير. ويساهم تسويق المنتجات فيما وراء البحار فى إنهاك التربة. ويزداد الأمر سوءاً مع تكثيف الإنتاج، وزيادة المحتوى الغذى فى المنتجات، وجميع خصائص النظم الغربية فى استغلال الموارد. وهى الممارسات التى ينظر إليها أنصار البيئة المخلصون كنوع من العمل للأخلاقى (Lal, Miller and Logan 1988)، وهى الرؤية التى لا يمكن اتهامها بالمبالغة فى تقييم الآثار البيئية لتلك الممارسات.

وبالإضافة إلى ما سبق يجب على أنشطة المتابعة لتقييم الآثار البيئية أن تقدم حلولاً بديلة لمسائل مثل الصدمات الاجتماعية - الاقتصادية الحادثة فى السوق الدولية. وجدير بالذكر أن كثرة من المستهلكين فى بلدان الشمال أصبحوا أكثر اهتماماً بالطرق التى يتم بها إنتاج غذائهم، وهم مستعدون لدفع أموال أكثر مقابل الحصول على منتجات يتم الوصول إليها بأساليب أكثر ملاءمة للبيئة والإنسان والزراعة. ومن الأرجح جداً أن تمارس تلك القوى نفوذاً أكبر على الصناعات الزراعية، قد تصل إلى حد الوقف النهائى لبعض المنتجات.



ونظراً لأن طبيعة تقييم الأثر البيئي عند نهاية نظام الاستثمار لا يتم التعبير عنها في قوانين الاستثمار، فإن إنتاجية الأرض عند نهاية موسم الإنتاج تكون أقل من بدايته وهو الموقف الذى يتناقض ومبادئ التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم يمثل كارثة لكل من الاقتصاد والبيئة. وتتواكب المخاطر السابقة مع نشأة لاجئين بيئيين يتم تهميشهم بفعل الصناعات الجديدة، إلى جانب الآثار النفسية والاقتصادية والبيئية المحدقة بهم. من ثم يتوجب التأكيد على تلك الكوارث بشكل كلى، وبوصفها مترابطة ومتداخلة عبر الزمان والمكان. وهو ما يتطلب المزيد من البحث المعمق.

### ٦/٣ آفاق العولمة

نناقش هنا الفرص الديمقراطية للارتقاء بالاكثفاء الغذائى الذاتى لصغار الفلاحين والمقاربات التشاركية للاستدامة البيئية، وذلك كأساس للانتفاع ببعض الفرص التى جاءت بها العولمة. وقد سبق أن أوضحنا أن تمكين الفلاحين يجعلهم أكثر قدرة على الاستفادة من العولمة من خلال ممارسة نظم إنتاج صديقة للبيئة، وتلبى احتياجات الأسر الفلاحية فى نفس الوقت، إلى جانب إنتاج منتجات عالية القيمة للآخرين، أى للسوق. وقد تكرر القول حول ضرورة المشاركة الديمقراطية لجميع الأطراف فى عمليات تصميم وتطبيق ومتابعة وتقييم خطط وسياسات استخدام الموارد فى شرق وجنوبى أفريقيا.

إن تصفية الفقر وحماية النسق البيئى يتطلبان من حيث المبدأ: الاشتراك الفعال للسكان المحليين فى الانتفاع الكفؤ بمواردهم الطبيعية (Rugumamu 1999). إذ إن استثمار رؤوس الأموال فى عمليات استغلال مفرط للموارد يؤدي إلى إقصاء أو نفي السكان المحليين وخلق ظواهر اللجوء البيئى وتدهور الأرض والمياه، ومن هنا فإنه يؤدي إلى تفاقم الفقر أكثر من أى وقت مضى.

ومن أجل تحقيق العدل والاستفادة من عمليات العولمة هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر فى تقسيم العمل بين النوعين الاجتماعيين، وفى احتياجات الارتقاء بإنتاجية صغار الفلاحين فى سياق كل من الأسرة المعيشية والمجتمع والإقليم المحليين والبلد ككل وكذلك العالم، خاصة فيما يتعلق بالشروط البيئية والاجتماعية - الاقتصادية. ونقترح فى هذا الصدد ما يلى:-

١- ضبط عملية اللبرلة بما يلبي احتياجات استدامة البيئة وصغار الزراعة.

٢- التنفيذ إلى الموارد الضرورية لرفع الإنتاجية مثل الآلات والمبيدات والأسمدة والبذور وحتى مواعيد الطهي الجيد.

٣- التنفيذ إلى التعليم، وخاصة من زاوية تقسيم العمل بين النوعين الاجتماعيين، وكذلك الإدارة السليمة للموارد البيئية. وينبغي أن يتمتع بأهمية خاصة هنا: كيفية الحصول على البذور والأسمدة المناسبة والاستخدام الآمن للمبيدات والخدمات البيطرية والمياه والصرف... بما يحقق التنمية المتكاملة.

وهكذا ينبغي على الباحثين - ومن خلال مبدأ المشاركة - أن يدعموا عمليات التنمية المحلية بإجراء بحوثهم بالتعاون مع الفلاحين والتمتع في المشكلات التي يحدونها بأنفسهم (Rugumamu 1999). فعليهم مثلاً أن يشاركوا في الدراسات الخاصة بتقييم الوضع المحلي، وتقديم المشورة فيما يتعلق ببرنامج إنتاج البذور. ويجب على الباحثين أن يعملوا على جانب الفلاحين في متابعة وتقييم المبادرات البحثية في مجال وضع البرامج والسياسات. ونظراً لارتفاع تكاليف العمل البحثي يتوجب على القطاع الخاص والحكومة المركزية والمنظمات الدولية والمانحين أيضاً، أن يعملوا معاً على دعم هذه المبادرة الإصلاحية في الألفية الجديدة.

ومن ثم ينبغي توجيه اهتمام أكبر إلى أنساق التقنية البيئية التقليدية بهدف زيادة إنتاجية الموارد البيئية، وتحسين الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر الريفي. غير أنه تظل هناك نقطة فائقة الأهمية، وهي ضرورة تماشي البحوث الزراعية مع التغير الحادث في الأنساق الاجتماعية - الاقتصادية، ومن ثم التغير المتواصل في الأهداف والمستهدفات. ومع تطور واستخدام التكنولوجيا فإن إنجاز التنمية المستدامة وإنتاجية الموارد يجب بناؤها على الإدماج الديمقراطي للرجال والنساء كلاعبين مهمين في التخطيط بالمشاركة لإدارة الموارد الطبيعية، المتاحة منها والممكنة.

ومن ثم هناك حاجة ملحة الآن لتصميم تقنيات زراعية مطورة ومناسبة للحفاظ على الموارد وتطوير الزراعة، وخاصة رفع إنتاجية صغار الفلاحين وحماية أنساقهم البيئية في خضم الاندفاع العالمي نحو الاستثمار في البلدان النامية. ولا يمكن الوفاء بهذه الحاجة إلا من خلال إصلاح بحوث السياسات على المستويين الوطني والدولي، وبما يكفل خلق الشروط الضرورية للتنمية المستدامة في المجال الزراعي. وينبغي أن يصبح الحكم العالمي للديمقراطي المبني على منظمات مدنية قوية هو القوة القائدة لخلق فرص جديدة من وراء العولمة في شرق وجنوبي أفريقيا في القرن الحادي والعشرين.

- Adams, P. 1991. Odious debts: Loose lending, corruption and Third World's environmental legacy. London: Earthscan.
- Allan, W. 1965. African husbandman. Edinburgh: Oliver and Boyd.
- Altieri, M. A., ed. 1993. Crop protection strategies for subsistence/armors. London: Intermediate Technology.
- Amin, S. 1976. Unequal development. New York: Monthly Review Press.
- Amin, A. Z. 1986. Country profile, Tanzania. UNEP, Nairobi.
- Anderson, M. D., C. S. Hollingsworth, V. Van Zee, W. M. Coli, and M. Rhodes. 1996. Consumer response to integrated pest management and certification. Agriculture, Ecosystem and Environment Journal 60: 97 - 106.
- Bandyopadhyay, J., and V. Shiva. 1989. Political economy of ecology movement. Ifda Dossier 71 (May/June): 37 - 60.
- Barracough, S., and A. Finger-Stich. 1996. Some ecological and social implications of commercial shrimp farming in Asia. Discussion paper WWF & UNRISD.
- Berry, L., and J. Townshend. 1973. Soil conservation policies in the semi-arid regions of Tanzania: A historical perspective. In: Soil erosion and sedimentation in Tanzania, edited by A. Rapp, L. Berry, and P. H. Temple, 241 - 253. BRALUP Research Monograph No. 1. Dar es Salaam.
- Biowman, W.D. 1974. Research in natural resources: A review and commentary. Natural Resources Journal 4: 42-66.?
- Blaikie, P.- 1985. The political economy of soil erosion in developing countries. London: Longman.
- \_\_\_\_\_. 1989. Explanation and policy in land degradation and rehabilitation for developing countries. Land Degradation and Rehabilitation 1, 1: 23 -37.
- Boserup, E. 1965. The conditions of agricultural growth. London: Faber.



Brown, M. B., and P. Tiffen. 1993. *Short changed: Africa and world trade*. London: Pluto Press.

Carson, R. 1962. *Silent spring*. Greenwich Conn: Fawstt Publ. Inc.

Choucrist, N. 1998. Knowledge networking for technology "leapfrogging", cooperation South, UNDP. No. 2:40 - 52.

Christiansson, C. 1981. Soil erosion and sedimentation in semi-arid Tanzania. *Studies of Environmental Change of Ecological Imbalance*. Stockholm, Sweden: Scandinavian Institute of African Studies.

\_\_\_\_\_. 1988. Degradation and rehabilitation of agropastoral land: perspectives on environmental changes and ecological imbalance. *Ambio* 17, 2: 44 - 52.

Chungu, A. S., and G.R.R. Mandara. 1994. The Use of technology in alleviating poverty in Tanzania. In *Poverty' alleviation in Tanzania: Recent research issues*, edited by M.S. D. Bagachwa. Dar es Salaam: Dar es Salaam University Press.

Conacher, A. J., and J. B. Dalrymple. 1977. The Nine Unit Landsurface Model: An approach to pedogeomorphic research. *Geoderma*, Special Issue, no. 18.

Cooke, R. U. 1991. Common ground shared inheritance: Research imperative for environmental geography. *Transactions of the Institute of British Geographers* 17:131-151

Danish International Development Agency (DANIDA). 1989. *Environmental Profile: Tanzania*. Danish Foreign Affairs. Dar es Salaam: Dar es Salaam University Press.

FAO. 1983. *Guidelines: Land evaluation for rainfed agriculture*. *Soils Bulletin*, no. 53.

Fierman, S. 1990. *Peasant intellectuals: Anthropology and history in Tanzania*. Wisconsin, Madison: University of Wisconsin Press.

Frobe, F., J. Heinrichs, and O. Kreye. 1988. The new international division of labour: Structural unemployment in industrialized countries and industrialization in developing countries. Cambridge: Cambridge University Press.

GEO-SAREC. 1990. Relationship between land degradation and food security in Tanzania. University of Dar es Salaam, (mimeo).

Hudson, N. 1987. Soil conservation practices for the future. *Splash* 3, no. 3.

Illife, J. 1972. Agricultural change in modern Tanganyika. Nairobi: East Africa Publishing House.

Independent Commission on Population and Quality of Life. 1996. Caring for the future: A radical agenda for positive change. Oxford: Oxford University Press.

Juma, C., and D. Ford. 1992. Facing Africa's ecological crisis. In: *Twenty first century Africa: Towards new vision of self- sustainable development*, edited by A. Seidman and F. Anang, 183 - 201. Trenton, NJ: Africa World Press.

Kjekshus, H. 1977. Ecology control and economic development in Exist African History. London: Heinemann.

Lal, R., F. P. Miller, and T. J. Logan. 1988. Are intensive agricultural practices environmentally and ethically sound? *Journal of Agricultural Ethics* 1: 193 - 210.

Mascarenhas, A. 1990. Towards an understanding of the problems of population and human settlements in rural Tanzania in the context of conservation and development. Paper presented at the First Workshop on National Conservation Strategy. Dodoma.

Mbilinyi, M. 1972. The new women and tradition of norms in Tanzania. *Journal of Modern African Studies* 10, no. 1:57-72.

McAuslan, J. P. W. B. 1980. A National Environment Agency for Tanzania. UNEP Report.

Morgan, R. P. C. 1986. Soil erosion and conservation. London: Longman.

Muller, J. 1980. Liquidation or consolidation of indigenous technology. Development Research Series No. 1. Uppsala, Sweden: Aalborg University Press.

Neriove, M. 1988. Modernizing traditional agriculture. Occasional papers. No. 6. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Ohiorhenuan, J. F. E. 1998. The South in an era of globalization. Cooperation South, UTMDP.No.2:6-15.

Participatory Rural Appraisal (PRA). 1991. World Resources Institute, Washington, D.C.; Clark University, Worcester, USA; and Egerton University, Kenya.

Peatti, L. R. 1968. Reflections on advocacy planning. American Institute of Planners 34, no. 2: 69-76; 80-88.

Rapp, A., L. Berry, and P. H. Temple, eds. 1973. Soil erosion and sedimentation in Tanzania. BRALUP Research Monograph No. 1.

Rocheleau, D. E. 1992. Shared use of private and public property: The commons between. Graduate School of Geography, Clark. (mimeo).

Rodney, W. 1980. How Europe underdeveloped Africa. Oxford and New York: Oxford University Press.

Rounce, N. V., and D. Thornton. 1939. The ridge in native cultivation, with special reference to the Mwanza District. East African Agricultural and Forestry Journal IV: 352 - 5.

Rugumamu, W. 1991. Environmental impact assessment of indigenous and modern agricultural technology as a basis for technology policy design for semi-arid Tanzania. IDRC Report.

\_\_\_\_\_. 1993. Outline of an action programme to combat environmental degradation and increase food and energy production in Southern Africa. Desertification Control Bulletin, No. 22. UNEP.



\_\_\_\_\_. 1996. The state of the environment in semi-arid Tanzania: A strategy toward environmentally sustainable development. Report Series of UNESCO, No. 13.

\_\_\_\_\_. 1997 The impact of gender on land productivity in Tanzania. Institute of Southern African Studies, University of Lesotho. GHEC Working Papers, No. 13.

\_\_\_\_\_. 1998 The impact of agricultural technology on sustainable land resource utilization in Africa: The case of semi-arid Tanzania. In: Environment and sustainable development in Eastern and Southern Africa: Some critical issues, A. G. H. Ahmed, and W. Mlay, 144 -160. New York, N.Y.: Macmillan Press Ltd & St. Martins Press Inc.

\_\_\_\_\_. 1999. Gender dimension in relation to desertification control initiatives in the Southern African Community. Desertification Control Bulletin, No. 34 41-47. UNEP.

Rugumamu, C. P., and E. Mtumbuka. 1998. Efficacy of indigenous materials to insect pests of household stored crops: Strategy for food security in Tanzania. Research Report. Sida-Sarec.

Ruthenberg, H. 1980. Farming systems in the tropics. London: Clarendon Press.

Seidman, A., and F. Anang, 1992. Towards a new vision of self-sustainable development. Trenton, N.J.: Africa World Press Inc.

Shiva, V. 1991. Ecology and the politics of survival: conflicts over natural resources in India. Tokyo: United Nations University Press.

Shivji, G. S. 1998. Not yet democracy: Reforming land tenure in Tanzania. IIED/HAKIARDHI/FoL, UDSM.

Sinare, H. 1979. Women and the struggle for national liberation in Tanzania. Faculty of Law, University of Dar es Salaam.

Smyth, A. J. 1972. Interpretative classification of soil in land development. In: International Geography. Proceedings of 22nd International Geographical Congress. Toronto: University of Toronto Press.

Stebbing, E.P. 1935. The encroaching Sahara. Geographical Journal 85, no. 6:506-24.

Tanzania National Agricultural Policy, 1983. Dar es Salaam: Government Printers.

Timberlake, L. 1985. Africa in crisis: The causes, the cures of environmental bankruptcy. London: Earthscan. (JNSO. 1986. Assessment of the problem of desertification and review of ongoing and proposed activities to implement the plan of action to combat desertification in Tanzania. New York: UNSO.

Van de Welle, E. 1972. Implications of increase in rural density. In Population growth and economic development, edited by S. H. Ominde and C. N. Ejiogu, 117- 122. London: Heinemann.

Van Rensburg, H. J. 1955. Runoff and soil erosion test, Mpwapwa, Central Tanganyika. East African Agricultural and Forestry Journal 20, no. 4; 228-31.

World Commission on Environment and Development. 1987. Our common future. New York: Oxford University Press.





## الفصل الثاني عشر

### حماية الكوكب أمر فاهة البشر؟ أفريقيا الجنوبية وقضايا التغير البيئي العالمية

بقلم: رابان تشاندا

قسم العلوم البيئية - جامعة بوتسوانا

ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

#### ١- مقدمة

تعتبر مشكلة "الصوبة الزجاجية" (بأنارها المخيفة على المناخ) من بين أهم القضايا البيئية في عصرنا، مثلها في ذلك مثل تآكل طبقة الأوزون وتدهور التنوع الحيوى واقتلاع الغابات وازدياد التصحر. وقد ربط بعض العلماء ( Commoner 1971) بين تغير المناخ وتآكل طبقة الأوزون وبين انتشار تقنيات الإنتاج غير الصديقة للبيئة منذ بدء الثورة الصناعية. غير أن هناك علماء آخرين ( Ehrlich, 1977) أرجعوا عملية التصنيع غير الصحية هذه إلى المقتضيات التى فرضها النمو السكانى بمتواليه هندسية. ومع ذلك فهناك من ينسب مشكلات التلوث إلى صعوبة إدارة المناخ بوصفه ملكية مشتركة للإنسانية ( Vogler 1995) حيث هناك إمكانية لا محدودة للنفاد إلى وظائفه التمثيلية وغير المتجددة (Chanda 2002). ولهذا فإن التغير المناخى ينظر إليه من الناحية الأنثروبولوجية على أنه "تراجيديا المشتركة"، أى كم مشكلة يتطلب حلها بذل جهود دولية منسقة للتحويل نحو استخدام تقنيات إنتاج وأساليب حياة سليمة بيئياً. بيد أننا نوضح فى هذا الفصل أن إسهام بلدان العالم الثالث (وأفريقيا الجنوبية بشكل خاص) فى هذه الجهود سيكون بالغ المحدودية، على الأقل فى الأمدن القصير والمتوسط، وذلك لأن مواقف

هذه البلدان تجاه المشكلات البيئية العالمية تتأثر بعاملين أساسيين، أولاً: اقتناعها بدورها المحدود في خلق تلك المشكلات، وثانياً: انتشار الفقر والتخلف فيها.

من يجب أن يلام؟

-السياق العالمي

تقول الدراسات إن مناخ الأرض قد مر بحقب جليدية ومطيرة في العصر البليستوني وقبل أن يصبح الإنسان البدائي وسيطاً هاماً في التغير البيئي. وعلى الرغم من الاتفاق على أن الأسباب البيوفيزيائية هي التي كانت وراء التغيرات التي حدثت في عصور ما قبل التاريخ إلا أن الآليات الحافزة ما زالت موضع افتراضات كثيرة (مثل أطروحتي المضخة البيولوجية و"دوائر" ميلانكوفيتش ويعتقد الآن أن الأرض تمر حالياً بدورة ما قبل جليدية أو مطيرة. ولا يزال غير واضحاً حتى الآن المدى الذي يمكن تؤدي إليه ظاهرة الصوبة الزجاجية في تأجيل أو تعجيل عودة العصر الجليدي (Mannion 1991). ومع هذا فمن الجلي أن آثار الصوبة المعاصرة هي تعبير أو مظهر لخرق الإنسان للقوانين الطبيعية القائلة بأن المادة لا يمكن أن تستحدث أو تدمر في مسار الإنتاج أو الاستهلاك أو التحويل. ولهذا فإن زيادة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي تعد مؤشراً على زيادة الأنشطة الإنتاجية (والاستهلاك المرتبط بها) التي تولد هذا الغاز، أي أنه كلما اتسع حجم هذه الأنشطة كلما زادت كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. والشئ نفسه ينطبق بالقطع على الملوثات الأخرى الموجودة في البيئة. وبمجرد إدراكنا لهذه الحقيقة نقل صعوبة فهم من المعلوم على المستوى الوطني أو الإقليمي عن ظاهرة تأثير الصوبة. وقد وجهت أصابع الاتهام في السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى النمو السكاني السريع بوصفه العدو الأكبر للبيئة (Ehrlich, Ehrlich and Holoden 1977, Meadows et al. 1971). ولما كانت أعلى معدلات النمو السكاني هي تلك المتحققة في بلدان العالم الثالث، فإن الوصفة العلاجية العامة كانت ضرورة انتهاج إجراءات حازمة للسيطرة على النمو السكاني هناك. وإذا كنا لا ننكر أن مطالب الأعداد الزائدة من السكان تفرض الضغوط على الوظائف البيئية الرئيسية، بل وحتى تدميرها على المستوى المحلي، إلا أنه قد أصبح واضحاً للكافة أن القسم الأكبر من تشوش أو انقطاع التنوع البيئي قد تحقق أولاً بفعل انتشار تقنيات الإنتاج غير السليمة بيئياً منذ قيام الثورة الصناعية، وثانياً بفعل انماط الحياة والاستهلاك المرفهة وسط أعداد أصغر نسبياً من البشر وأقل نمواً من حيث التعداد السكاني في

البلدان المتقدمة صناعياً (Commoner 1971). ومن ثم فإن حصة الفرد الأمريكى أو الأوروبي من التأثير البيئى هى أكبر بكثير جداً من حصة الفرد الأفريقى أو الهندى. وحينما عبر "ديفز" (Davis 1971) عن هذا الرأى فى أواخر الستينيات لم يوافق عليه إلا عدد ضئيل من علماء الشمال. أما اليوم فقد أصبح هذا المنظور موضع اتفاق واسع، خاصة بعد أن حصل على أدلة وتوضيحات مقنعة من جانب علماء كبار (Parikh and Panuly 1994) كما تم تطويره وتقييمه على أيدى آخرين (Bruce, Lee and Haites 1996).

فعلى الرغم من أن سكان البلدان المتقدمة صناعياً يشكلون أقل من ٢٥% من سكان العالم، نجدهم يستهلكون ٦٠% من الأسمدة الكيماوية، ٥٢% من الأسمت، ٨٦% من النحاس، ٨٧% من الكيماويات غير العضوية، ٩٢% من سيارات الركوب، ٨٥% من المركبات التجارية، ٦٦% من الوقود الصلب، ٧٥% من الوقود السائل، ٨٥% من الغاز الطبيعى، ٨١% من الطاقة الكهربائية (Parikh and Panuly 1994: 434-5). وتؤدى مستويات هذا الاستهلاك الهائل (والانتاج له) إلى مستويات مماثلة من توليد التلوث، وخاصة من غازى ثانى أكسيد الكربون والميثان (أنظر الجدول رقم ١) وغيرهما من مصادر التلوث.

يتضح من الجدول أن المجتمعات الصناعية المتقدمة مسئولة عن حوالى ٨٤% من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون الصناعية، و ٦٨% من إجمالى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون خلال الحقبة من ١٨٠٠ إلى ١٩٨٨. أما إذا نظر للأمر من زاوية حصة الفرد من هذه الانبعاثات نجد أنها فى البلدان الأقل تقدماً (Parikh and Panuly 1994, Fuji 1990, Meyer 1995).



جدول رقم (١)

النسبة المئوية لحصة الأقاليم من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان

(١٩٨٨-١٨٠٠)

الاقليم	ثاني أكسيد الكربون الصناعي	إجمالي ثاني أكسيد الكربون	ثاني أكسيد الكربون والميثان
* بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: أمريكا الشمالية	٣٣,٢	٢٩,٧	٢٩,٢
* بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: أوروبا	٢٦,١	١٦,٦	١٦,٤
* شرق أوروبا	٥,٥	٤,٨	٤,٧
* الاتحاد السوفيتي سابقاً	١٤,١	١٢,٥	١٢,٤
* اليابان	٣,٧	٢,٣	٢,٣
* بلدان الأقيانوس	١,١	١,٩	١,٩
* الصين	٥,٥	٦,٠	٦,٣
* الهند	١,٦	٤,٥	٤,٨
* بقية آسيا	١,٥	٥,٠	٥,٢
* شمال أفريقيا والشرق الأوسط	٢,٢	١,٧	١,٨
* بقية أفريقيا	١,٦	٥,٢	٥,٢
* البرازيل	٠,٧	٣,٣	٣,٣
* بقية أمريكا اللاتينية	٣,٢	٦,٥	٦,٥
* البلدان المتقدمة صناعياً (الأقاليم الستة الأولى)	٨٣,٨	٦٧,٨	٦٦,٩
* البلدان النامية (الأقاليم السبعة التالية)	١٦,٢	٣٢,٢	٣٣,١
* العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source: Bruce, Lee and Haites 1996: 94.

وهكذا لا يصبح هناك مجال للشك في أن ظاهرة الصوبة الزجاجية هي نتيجة بالدرجة الأولى للأنشطة الصناعية الكثيفة والمفرطة في استخدام الوقود في الاقتصادات الأكثر تطوراً. وهو الشيء الذي ينطبق أيضاً على تآكل طبقة الأوزون

فى الغلاف الجوى، رغم للتغاضى عن ذلك بعض الشىء منذ توقيع بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧ (Bruce, Lee and Haites 1996). غير ان الانخفاض النسبى فى انبعاثات ثانى أكسيد للكربون من اليابان (وهى الاقتصاد الذى يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة) يشير إلى أن فرض سياسات حماية بيئية فعالة يمكن أن يحفز على اتباع تقنيات فى الإنتاج الصناعى صديقة للبيئة.

إن ظاهرة الصوبية الزجاجية وتآكل طبقة الأوزون مرتبطة بأنماط الحياة للمصرفة فى بضع من البلدان. ويرى بعض العلماء من البلدان الأقل نمواً أنه سيكون من العدل الاجتماعى أن يتحمل المسئولون عن خلق هذا الوضع عبء علاجه. فبالنسبة لظاهرة الصوبية الزجاجية تصاعدت مقولة "المتسبب يدفع"، وخاصة من خلال اقتراح (Parikh and Panuly 1994) "نظام حصص سنوى" لانبعاثات ثانى أكسيد للكربون بمقتضاه "تلتزم البلدان التى تنبعث منها كميات أكبر من المعدل العالمى بأن تدفع للبلدان التى تنبعث منها كميات أقل من المعدل العالمى". وهكذا فإن تحقيق العدل على مستوى الغلاف الجوى يؤدى إلى تصبح البلدان الصناعية المتقدمة هى "المدينة" أما البلدان الأقل نمواً فتصبح "دائرة".

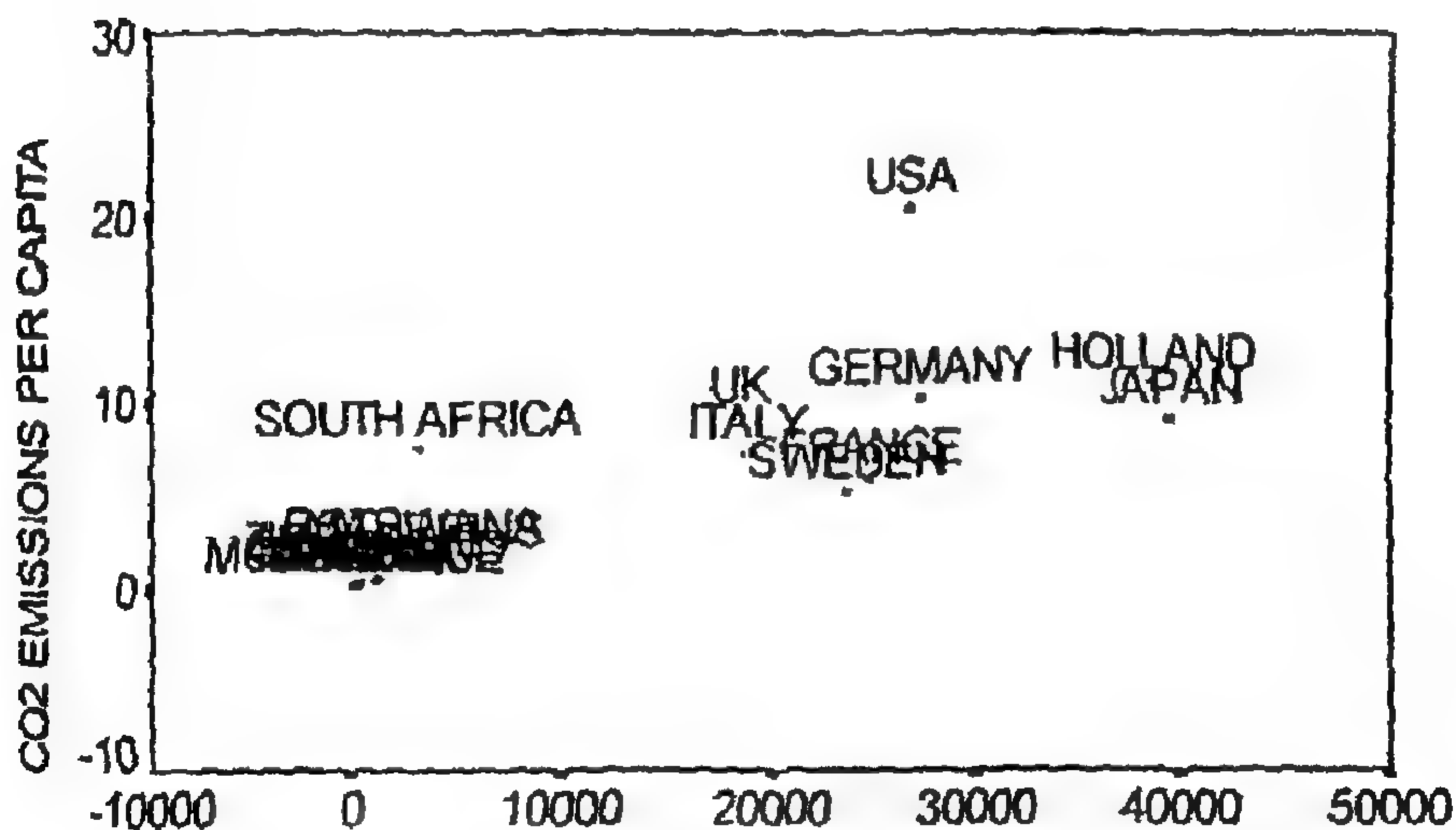
غير أن هذا الرأى لا يعنى البلدان الأقل نمواً إعفاء كلياً من مشكلة الانبعاثات الغازية المتسببة فى ظاهرة الصوبية الزجاجية. فكما يوضح الجدول رقم (١) تساهم هذه البلدان هى الأخرى فى صنع المشكلة وإن بدرجة قليلة الأهمية، خاصة إذا نظرنا للمشكلة من زاوية حصة الفرد من تلك الانبعاثات. ويقدم الشكل رقم (١) دليلاً قوياً على هذه النقطة حيث يبين الارتباط القوى بين حصة الفرد من الدخل الوطنى وانبعاثات ثانى أكسيد الكربون ( $r^2 = 0.61, p = 0.0001$ ) وذلك بناء على البيانات الخاصة ببلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية وثمانى اقتصادات متطورة. وفيما عدا جنوب أفريقيا نجد بلدان تلك الجماعة (المتجمعة معاً بالقرب من الركن الأيسر للشكل) متماثلة فى انخفاض دخولها وانخفاض انبعاثات ثانى أكسيد للكربون أيضاً مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً.

وهناك عامل آخر يجب أخذه فى الاعتبار، وهو أنه إذا كانت انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى البلدان الصناعية نتيجة بالدرجة الأولى لأنماط الحياة المرفهة، فإن الانبعاثات فى الدول الفقيرة تتم أساساً نتيجة لأنشطة بتصل بتلبية الاحتياجات الضرورية، مثل الزراعة من أجل للبقاء واستهلاك الطاقة المنزلية وغير التجارية (Bruce, Lee and Haites 1996, Parikh and Panuly 1994). وبالإضافة إلى

ما سبق فإن ظاهرة الصوبة الزجاجية لها نتائجها متعممة فتكثف الاجتماعي. فكما لاحظ "المعهد العالمي للموارد" WRI و"برنامج الأمم المتحدة للبيئة" UNEP و"البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة" UNDP فإن الشعور بنتائج هذه الظاهرة سيكون أكبر في البلدان الأقل نمواً بسبب نقص الموارد اللازمة للتكيف أو التغلب على آثارها. بينما البلدان المتقدمة - في الناحية الأخرى - تمتلك من الاقتصادات المرنة والامكانيات المالية والقدرات التقنية ما يكفي للتكيف مع التغير البيئي. وعلى العكس من البلدان النامية تستطيع الاقتصادات الصناعية - بل واستطاعت بالفعل منذ وقت طويل - تلبية الاحتياجات الرئيسية للتنمية، وتراكت لديها الموارد (هل نقول الرفاهية؟) الكافية للتعامل مع المشكلات البيئية فوق الوطنية مثل الصوبة الزجاجية وتآكل طبقة الأوزون.

### شكل رقم (١)

متوسط دخل الفرد (بالدولار) وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالطنان)  
من بلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية وبعض البلدان الصناعية الأخرى



١/٢ القضايا البيئية في أفريقيا الجنوبية:

السياق الاجتماعي - الاقتصادي

لاحظ "تقرير التنمية الأفريقي" عن عام ١٩٩٨ أن القارة الأفريقية دخلت القرن الحادي والعشرين في وضع يعاني نصف سكانها تقريباً من الفقر المطلق، ويصنف



٣٠% من السكان على أنهم فقراء فقراً مدقماً - أى يعيش الفرد على أقل من دولار واحد في اليوم\* (African Development Bank 1998: 163). ومن أجل علاج هذا الموقف يوصى التقرير باعتماد سياسات تسمح بتعزيز النمو الاقتصادي المتسارع وتنمية رأس المال البشرى، مع إعطاء الأولوية المطلقة لتقليص الفقر. وإذا أخذنا في الاعتبار المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية (تقرب من ٣% سنوياً) فإن القارة الأفريقية تحتاج إلى نمو اقتصادي مستدام بمعدل ٧% سنوياً حتى تتمكن من تحقيق تقدم يعتد به في القضاء على البطالة والفقر. وتتطلب تنمية رأس المال البشرى إنفاق استثمارات ضخمة على التعليم والتدريب والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية. ولأن تحقيق مستويات معقولة من النمو الاقتصادي وتنمية رأس المال البشرى لـ يتطلب - ضمن عوامل أخرى - وجود قاعدة جيدة للبنية المادية التحتية (ADB 1999) وهو ما يتطلب أيضاً استثمارات كبيرة. وفي حدود هذا السياق ينبغي تقييم وفهم موقف البلدان الأفريقية تجاه القضايا البيئية العالمية (وحتى الوطنية والمحلية). هذا وقد قدم التقرير الصورة السائدة في الإقليم بشكل واضح. ويوضح الجدول رقم (٢) السمات الأساسية لتلك البلدان من خلال مؤشرات اجتماعية - اقتصادية رئيسية مختارة:-

أ- الإقليم شديد الفقر، من حيث الناحية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية. إذ إن أعلى متوسط لحصة الفرد من الدخل الوطني في الإقليم (موريشيوس) يقل ١٣ مرة عن نظيره في سويسرا، وهي أغنى بلد في العالم من حيث نصيب الفرد من الدخل الوطني. وتنتمي ثلاثة أرباع بلدان الإقليم تقريباً إلى أدنى فئات مؤشر التنمية البشرية.

ب) الإقليم ريفي بالأساس، ويتزايد سكانه بمعدلات مرتفعة مع زيادة نسبة الشباب -سكان، ومن ثم فإن بلدان الإقليم لديها حافز قوى لتحقيق المزيد من النمو.

**جدول رقم (٢)**  
**المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان جماعة تنمية افريقيا الجنوبية**  
**وبعض البلدان الصناعية المتقدمة**

نسبة الدين الى اجمالي الناتج الوطني (%)	نسبة الفقراء (%)	نسبة نسبة المستعدين بصحة وقائية كافية (%)	نسبة التمتع بمياه آمنة (%)	معامل حسي	نسبة الأملال للكار (%)	معدل المسودة بالمرات	معدل الحضر (%)	معدل السكان	معدل عمومي	مصيب الفرد من اجمالي الناتج الوطني (بالدولار)	البلد
٣١٠	٢٤	١٦	٣٢	٢٤	٤٤,٧	٤٠	٣٢	٢,٤	٠,٤	٤١٠	أنغولا
٢٤	٣٤,٧	٥٥	٩٣	٠,٥٤	٤٨,٧	٥٦,٤	١٥	٣,٢	٧,١	٣٠٢٠	بوتسوانا
١٢٠	٢٤	١٨	٤٢	٢٤	٤٦,٠	٤٨	٢٩	٣,١	١,٥	١٢٠	الكونغمو الديمقراطية
٣٣	٥٠,٤	٢٨	٥٦	٠,٥٦	٤١,٩	٥١,٨	٢٦	٢,٤	٧,٠	٧٧٠	ليسوتو
٧٦	٢٤	٦	٣٧	٠,٦٣	٤٧,٥	٤٣,١	١٤	٢,٧	٢,١	١٧٠	مالاوي
٤٥	٢٤	٥٣	٩٩	٠,٣٧	٣٥,٦	٦٤,٩	٤١	٢,١	٥,٩	٣٣٨٠	موزمبيق
٤١١	٢٤	٥٤	٦٣	٢٤	٤٣,٤	٤٣,٥	٣٦	٢,٠	٥,٨	٨٠	موريشيوس
٢٤	٢٤	٣٤	٥٧	٢٤	٤٣,١	٥١,٣	٣٨	٢,٣	٣,٢	٢٠٠٠	ناميبيا

١٨	٢٣,٧	٥٣	٩٩	٠,٦٢	٤٠,٣	٥٥,٩	٥٠	٢,٦	١,١	٣١٦٠	جنوب أفريقيا
٢٩	٢٩	٢٩	٤٦	٢٩	٢٩	٤٥,٠	١٨	٢,٨	٣,٥	١١٧٠	سورينام
١١٤	١٦,٤	٨٦	٣٨	٠,٣٨	٤٧,٦	١٩,٠	٢٦	٣,٢	٣,٦	١٢٠	تنزانيا
١١٦	٨٤,٦	٦٤	٢٧	٠,٥٠	٤٩,٤	٤٩,٣	٤٤	٢,٢	٠,٥	٤٠٠	زامبيا
٦٧	٤١	٦٦	٧٧	٠,٥٧	٤٧,٩	٤٨,٥	٣٣	٣,٢	٢,١	٥٤٠	زيمبابوي
-	١,٤	٨٥	٩٠	٠,٣٨	٢٢,٥	٧٣,٢	٧٧	١,٣	٢,٥	٢٦٩٨٠	الولايات المتحدة
-	٠,٢	٨٥	٩٧	٠,٣٥	٢٣,٦	٧٥,٥	٧٨	١,٠	٢,٩	٣٩٦٤٠	اليابان
-	٠,٥	٦٩	١٠٠	٠,٣٢	٢٠,٩	٧٢,٨	٨٩	٠,٥	٢,٢	١٨٧٠٠	المملكة المتحدة
-	٢٩	١٠٠	٩٩	٠,٣٢	٢٢,٣	٧٣,٦	٦٧	٠,٨	٢,١	١٩٠٢٠	ايطاليا
-	٠,٨	٩٦	١٠٠	٠,٣٥	٢٢,٣	٧٣,٧	٧٥	٠,٥	٢,١	٢٤٩٩٠	فرنسا
-	٠,٧	١٠٠	١٠٠	٠,٣٢	١٨,٥	٧٢,٥	٨٧	٠,٦	٢,٢	٢٧٥١٠	النمانيا
-	٠,٣	١٠٠	١٠٠	٠,٣٢	١٩,٦	٧٥,٢	٨٣	٠,٨	١,٢	٢٣٧٥٠	السويد
-	-	-	-	٠,٢٧	٢٣,٥	٧٠,٦	٦٦	٠,٣	٠,٨	٣٨٧٠٠	هولندا

Source: Various UNDP's Human Development Reports, 1993-95:

World Bank's World Development Reports, 1992-99 African Development Bank's

African Development Reports, 1998& 1999: WRI UNEP, UNDP (1998).



ج- الإقليم يتسم بمستويات عالية جداً من عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية داخل بلدانه (حسب قيم "معامل جيني")، وهو ما يعنى تركيز الثروة فى أيدى فئة قليلة من السكان.

د- إن دول الإقليم ذات مديونية ثقيلة - فيما عدا استثناءات قليلة - وتعد حالة موزمبيق هى الأسوأ حيث تبلغ للقيمة الحالية لديونها الخارجية ٤١١% من الناتج الوطنى الإجمالى عام ١٩٩٦.

وإلى جانب تلك التحديات الاقتصادية الهائلة التى تواجهها بلدان الإقليم، فإنها تواجه أيضاً مشكلات بيئية عسيرة. ويوضح أول تقرير جماعى يصدر عن حالة البيئة فى الإقليم (SARDC, IUCN and SADC 1994) عدداً من أهم تلك المشكلات البيئية:-

(١) تلوث المياه، وخاصة من شبكات الصرف حول المراكز الحضرية الرئيسية، وكذلك من النفايات الصناعية والكيمائية الزراعية.

(٢) إزالة الغابات، نتيجة لمختلف ديناميات استخدام الأرض والضغط البشرية. ويوجد فى أفريقيا الجنوبية واحد من أعلى مستويات الاعتماد على الطاقة الحيوية، وخاصة أخشاب الوقود. وفى الحقيقة أن مساهمة معظم بلدان الإقليم فى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون تأتى أساساً من أنشطة استخدام الأرض التى تؤدى إلى إزالة الغابات (الجدول ٣). ومما يثير القلق بوجه خاص ذلك المعدل المرتفع لإزالة الغابات فى مالاوى ذلك البلد صغير المساحة.

جدول رقم (٣)  
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون  
في بلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية SADC  
مقارنة بأمريكا الشمالية  
(بملايين الأطنان)

مصدر الانبعاثات	البلد / الإقليم	
إزالة الغابات	حرق الوقود الحجري	
١٣	٥٥	أنجولا
٤	٧	بوتسوانا
٢	١٥٧	مالاوي
٣	٧٠	موزمبيق
٧٧٥	غ م*	جنوب أفريقيا
١٢	غ م	سوازيلاند
٦	٤٩	تنزانيا
٨	٤٢	زامبيا
٤٤	٤٢	زيمبابوي
٨٦٧	٤٢٢**	جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية
١٢٤٣٥	٢٥٠	أمريكا الشمالية

Source: SARDC 1994: 280.

\* غ م = البيانات غير متاحة

\*\* بدون سوازيلاند وجنوب أفريقيا

(٣) تدهور التنوع الحيوي، نتيجة للضغوط المتضاعفة على موارد الأرض، وهو ما يتسبب في التآكل التدريجي للموارد النباتية والحيوانية البرية في الإقليم. ومن الواضح أن تلك المشكلات البيئية شديدة التدخل فيما بينها. فقد كان لتدهور نوعية الأرض وتلوث المياه وإزالة الغابات آثار سلبية على الحفاظ على التنوع الحيوي للأنساق البيئية في الأرض والمياه. ولا شك أن هناك ارتباطاً أيضاً بين تلك المشكلات وبين السمات الاجتماعية - الاقتصادية سابقة الذكر. إذ إن التدهور البيئي

وتأكل قاعدة الموارد المتجددة يمكن ربطهما بالمحنة الاجتماعية - الاقتصادية التي تعاني منها دول وشعوب الإقليم. وفي الحقيقة أنها رابطة تتركها جيداً حكومات الإقليم، ولعل ما يشهد بذلك هو اعتماد "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" عام ١٩٩٦ ما سمي "سياسة واستراتيجية إقليمية للبيئة والتنمية" على طريق تطبيق "أجندة القرن الحادي والعشرين" في سياق الحقائق الاجتماعية - الاقتصادية لأفريقيا الجنوبية (SADC-ELMS 1996). وقد حددت هذه الوثيقة الكثير من التحولات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية التي يجب أن يضطلع بها الإقليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة (أنظر الملحق).

ومن الممكن بالطبع تنفيذ هذه الوثيقة بالدرجة الأولى على المستوى الوطني، رغم وجود عدد من المشكلات عابرة الحدود التي تتطلب حلاً جماعياً أو متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، أقرت الدول أعضاء الجماعة سياسات بيئية في صورة استراتيجيات وطنية للحفاظ على البيئة، وخطط عمل بيئية محلية، بالإضافة إلى وفرة من القوانين البيئية (SARDC, IUCN 1994, SADC-ELMS 1996, Dalal Clayton 1997). وفوق هذا قامت العديد من البلدان الأعضاء بالجماعة بالتوقيع على اتفاقيات بيئية دولية كثيرة، مثل تلك التي تتعلق بالتغير المناخي وتأكل طبقة الأوزون والتصحر. غير أن الدراسة الواقعية لمستوى تنفيذ السياسات والتشريعات البيئية في إطار الاستراتيجية المذكورة آنفاً، تبين أن الأداء التطبيقي يتراوح بين: غير كاف وسيء، بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء بالجماعة (SADC-ELMS 1996: 17).

## ٢/٢ الإخفاق وآفاق تنفيذ السياسة البيئية:

### محاولة في التفسير والتنبيه

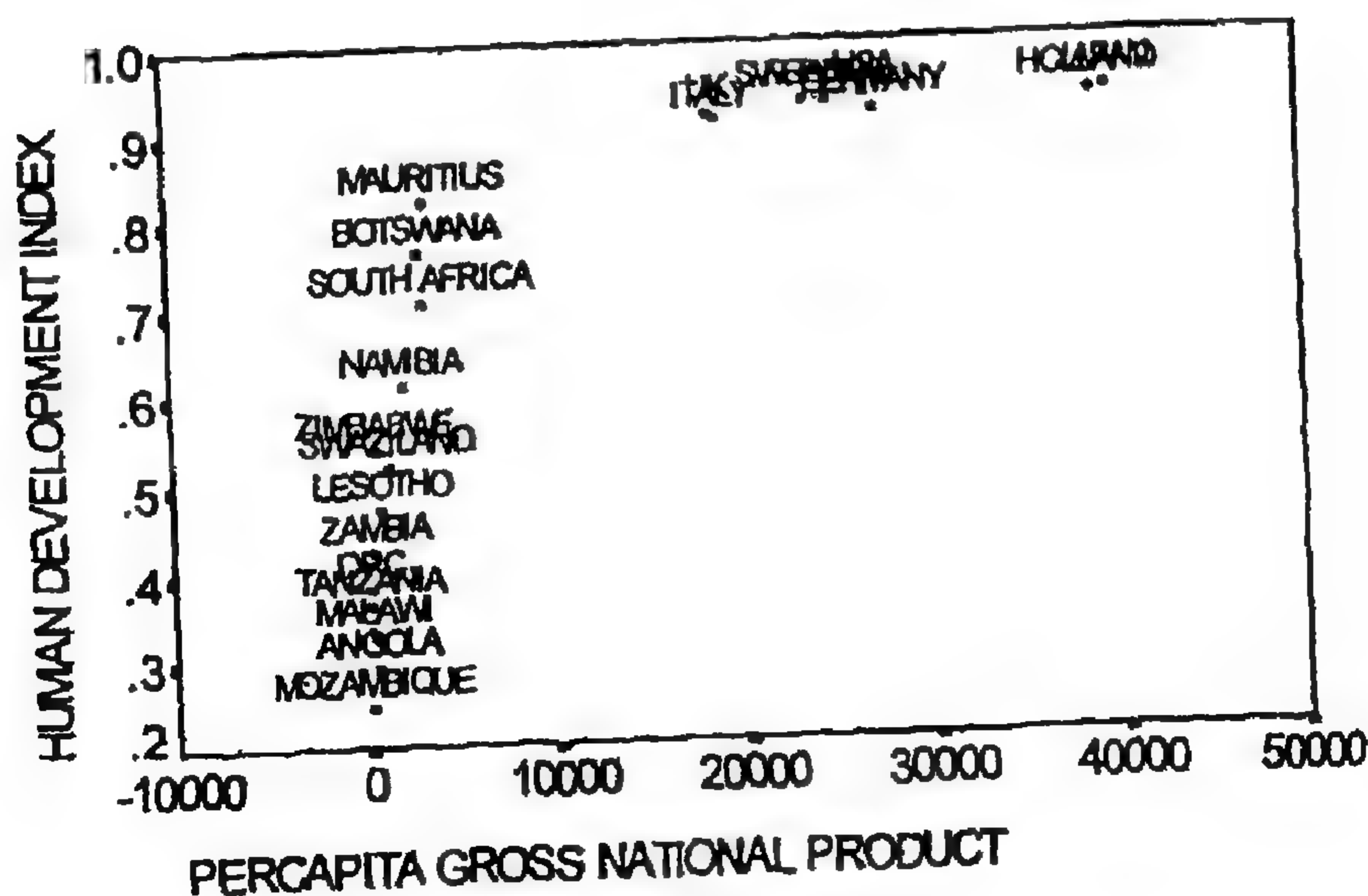
لم يتم إلا في وقت متأخر تبني "سياسة واستراتيجية جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة" (عام ١٩٩٦)، ومن ثم فإن محاولة تقييم نتائج هذه السياسة سوف تكون مبسرة إن لم تكن غير منصفة. وهو ما ينطبق بالمثل على "اتفاقيات أجندة القرن الحادي والعشرين" التي أقرتها بلدان الجماعة. إلا أن جميع تلك البلدان كان له بالفعل قبل ذلك سياساته وتشريعاته البيئية الخاصة به، ولكن أياً منها لا تستطيع الادعاء بالتطبيق الفعال لها، وإلا لما كانت تلك المشكلات البيئية المتفاقمة والمرصودة في دراسات وتقارير عديدة. فماذا كان السبب وراء هذا الإخفاق؟ إن علم النفس البيئي هو الذي يمكن أن يوفر الإطار الملائم للإجابة عن ذلك السؤال.



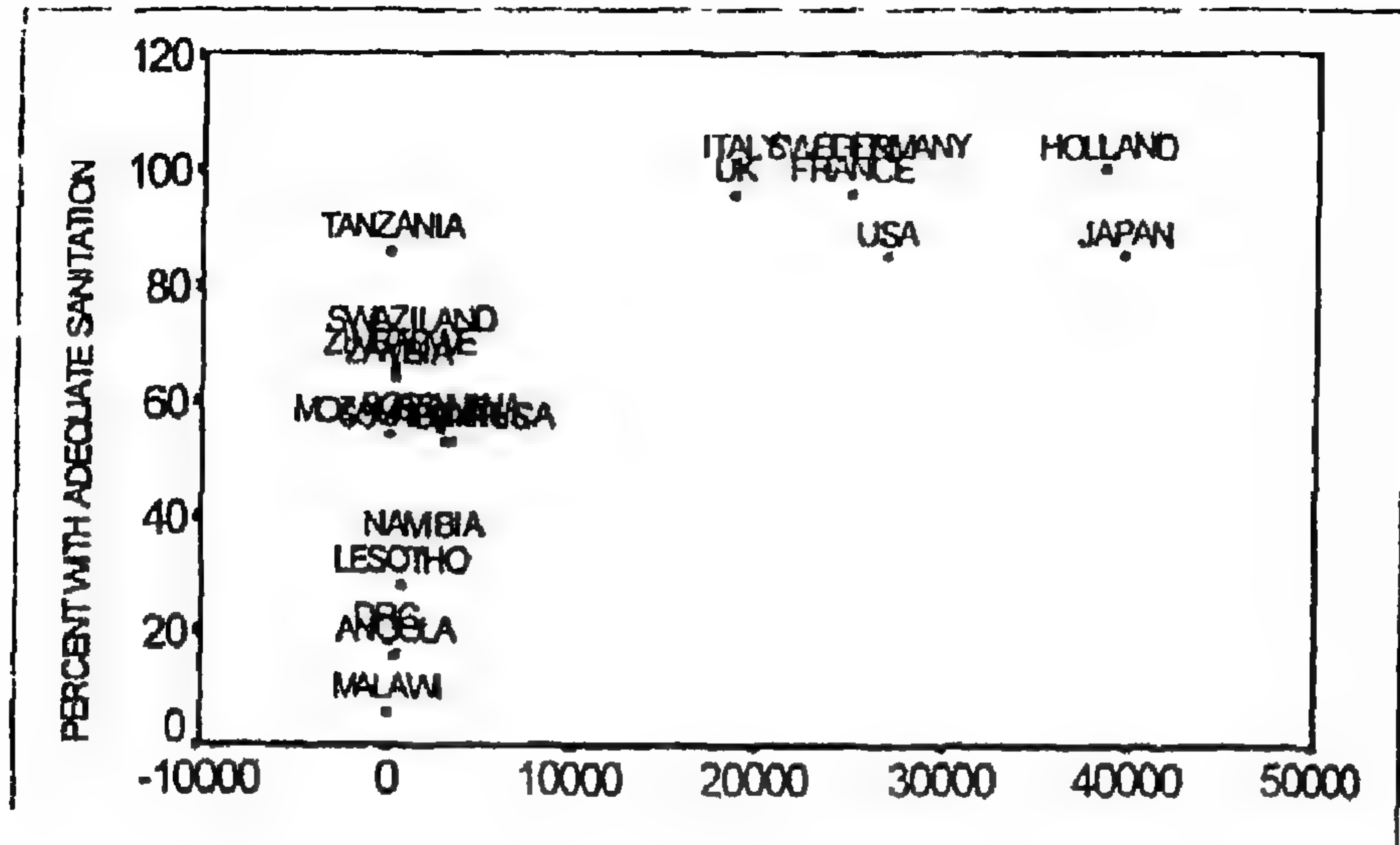
إذ إن المواقف الإنسانية تجاه البيئة يمكن أن تكون مركزية الأنا، أو مركزية الإنسان، أو مركزية البيئة. وتتصف مركزية الأنا بأنها تضع المصلحة الذاتية للفرد فوق كل القيم الأخرى فيما يتعلق بالعلاقات بين الإنسان والبيئة. أما المركزية الإنسانية فتحمي مصالح الجنس البشري، وعلى العكس من مركزية البيئة التي تهتم بحماية المجال الحيوي كله. وهي مواقف تراتبية يقف على قمته الموقف الأخير (Gardner and Stern 1996) وهو الأكثر تمسكاً مع أخلاقيات التغيير البيئي العالمي المنبعث من العالم الصناعي. أما الاهتمامات البيئية في البلدان النامية فتتصف بمركزية الإنسان إلى حد بعيد على المستوى الاجتماعي، ومركزية الأنا على المستوى الفردي، فكلاهما ينظر إلى البيئة من منظور الانتفاع على المدى القريب. وتتفق هذه الرؤية أيضاً مع فرضية "ماسلو" Maslow عن "الاحتياجات الأساسية" والافتراض ذي الصلة بها عن "تراتبية الاحتياجات" (Chanda 1999). وينطلق كلا الافتراضين من أن البشر المنشغلين بحل مشكلات البقاء، لا يرجح أن يعطوا اهتماماً كبيراً لأي أهداف أخرى، إذ إن قليلاً جداً منهم هم الذين ينظرون إلى المستقبل البعيد. وقد نالت هذه الرؤية تأييد الكثير من المحليين (Leonard 1989, Omar 1996, Bruce, Lee and Haite 1996, Blaikie and Brookfield 1987, Parikh and Painuly 1994, Chandah 1999, 2000). وربما كان من أوضح للكتابات حول هذه المسألة ما خطته "إنديرا غاندي" قبل ثلاثة عقود حين قالت: "إن الناس والبلدان شديدي الفقر يقومون بمجازفة كبرى حين يقبلون حدوث تدهور للبيئة على المدى البعيد لقاء تلبية لاحتياجاتهم الملحة إلى الطعام والمأوى" (Leonard 1989: 4). وقد صادقت "اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية" WCED على هذه الرؤية حينما لاحظت أن "الفقر هو السبب والنتيجة الرئيسيين للمشكلات البيئية العالمية. ولهذا أصبح من غير المناسب التعامل مع المشكلات البيئية بدون منظور أكثر اتساعاً يشمل العوامل المختلفة وراء الفقر وعدم المساواة العالميين" (WCED 1987: 3). وحتى المادة السابقة من "إطار اتفاقية التغير المناخي" FCCC تعترف بأهمية الفقر في تحديد الأولويات الفردية والوطنية، حيث إن ما يعانيه الفقراء أكبر بكثير من الأغنياء نظراً لضغوط احتياجات البقاء والتي تتطلب إشباعاً فورياً. وكما لاحظ البعض فإنه بالنسبة للناس الذين يعيشون عند مستوى الوجود الكفاي يصبح "الوقوف لحماية أو تجديد البيئة بمثابة انتزاع الطعام من أفواه الأسر الجائعة" (Leonard 1989: 4).

وتعد الأشكال من (٢) إلى (٥) والمبنية على الجدول رقم (٤) بمثابة توضيحات بيانية لكل من الفقر النسبي في إقليم "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية"، وأهمية النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية البشرية. إن التناقض بين بلدان الإقليم والبلدان الصناعية المتقدمة من حيث الدخل والتنمية البشرية، هو أمر واضح بنفس درجة وضوح العلاقة الإيجابية القوية بين الثروة والرفاه البشري (شكل رقم ٢) والنفوذ إلى الخدمات الأساسية (شكل رقم ٣) بالنسبة للصحة العامة، وشكل رقم ٤ بالنسبة للمياه النظيفة)، وكذلك الأثر السلبي للثروة على النمو السكاني (الشكل رقم ٥). كما تبين أن النمو الاقتصادي له أثر مفيد على الأمد الطويل على نوعية البيئة (الشكل رقم ٦) (World Bank 1992). وهكذا يصبح من المرشدة أن تركز بلدان "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" أولاً على دفع النمو الاقتصادي من أجل الارتقاء بالتنمية البشرية في الإقليم، وتضييق الفجوة بين بلدانه والعالم الصناعي. ومن غير المرجح في الحقبة الحالية أن تحتل الانشغالات البيئية مكانة أولى، وذلك إلى أن يتم الوصول إلى مرحلة متقدمة في التنمية البشرية. وهو المسلك نفسه الذي مرت به من قبل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

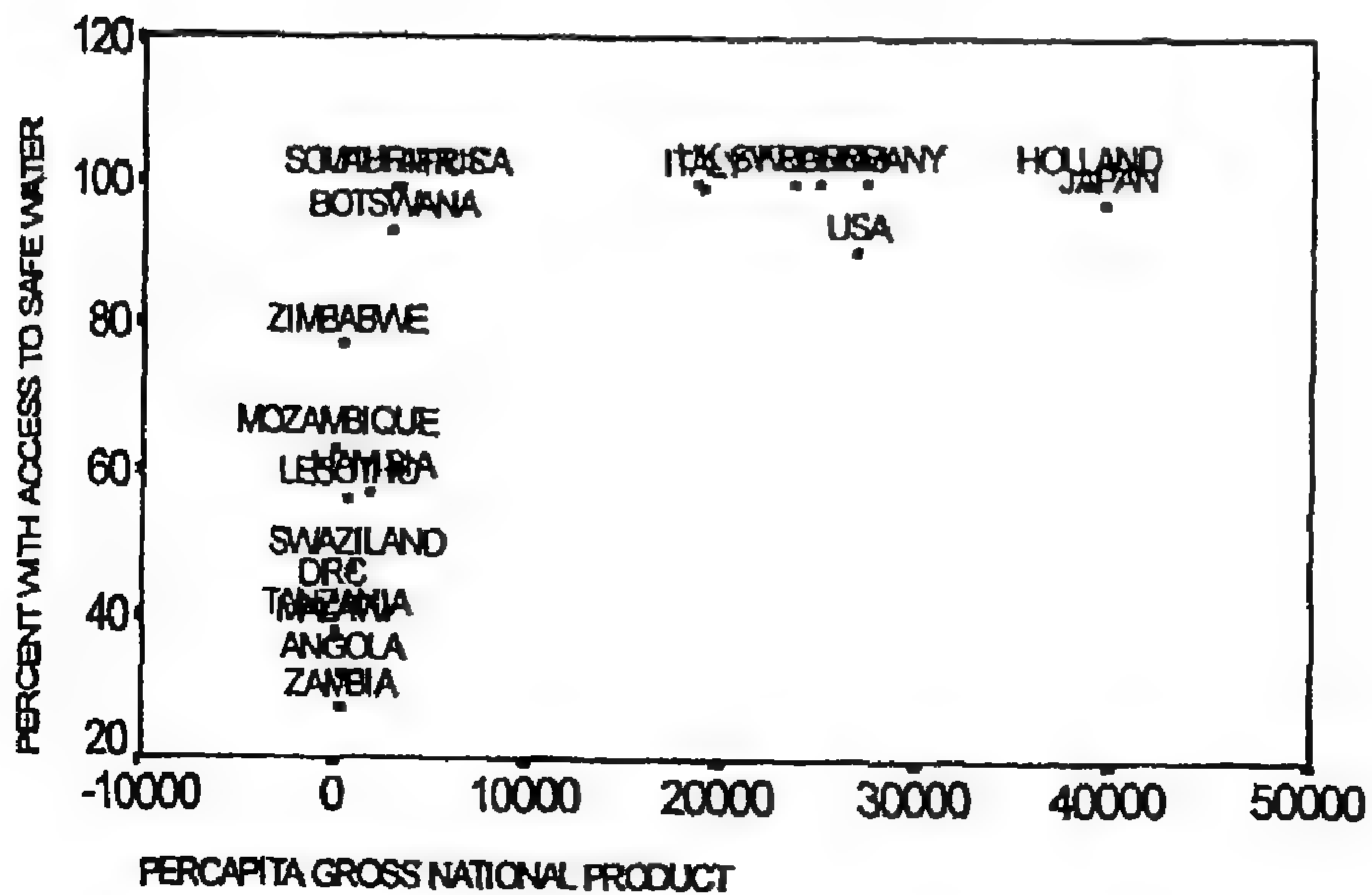
شكل رقم (٢)  
الدخل القومي والتنمية البشرية  
( $r^2 = 5068$ ,  $P = 0.0000$ )



شكل رقم (٣)  
الدخل القومي والنفوذ إلى الصحة العامة  
( $r^2 = 0.53$ ,  $P = 0.0002$ )

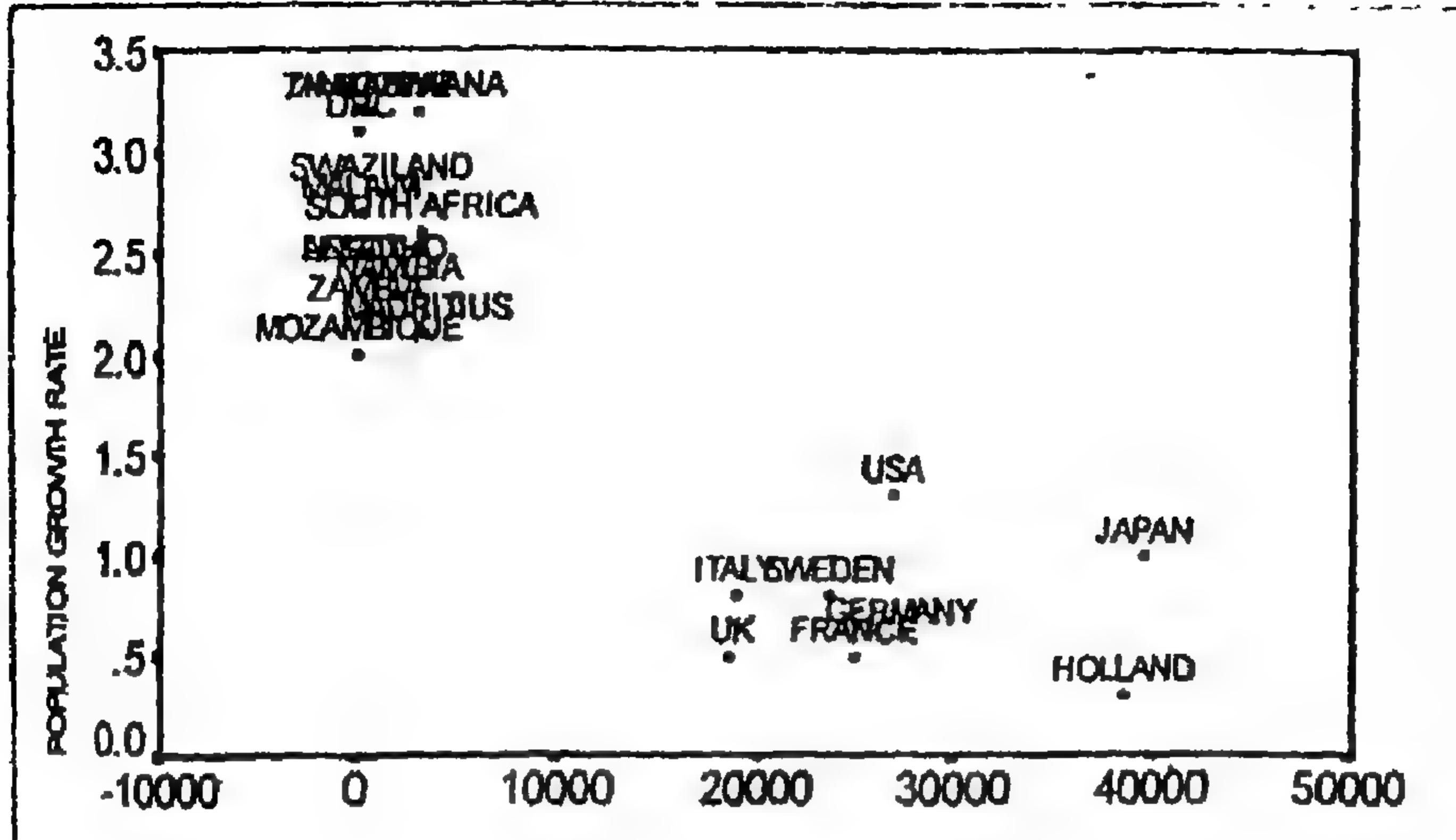


شكل رقم (٤)  
الدخل القومي والنفوذ إلى المياه الآمنة  
( $r^2 = 0.48$ ,  $P = 0.0005$ )

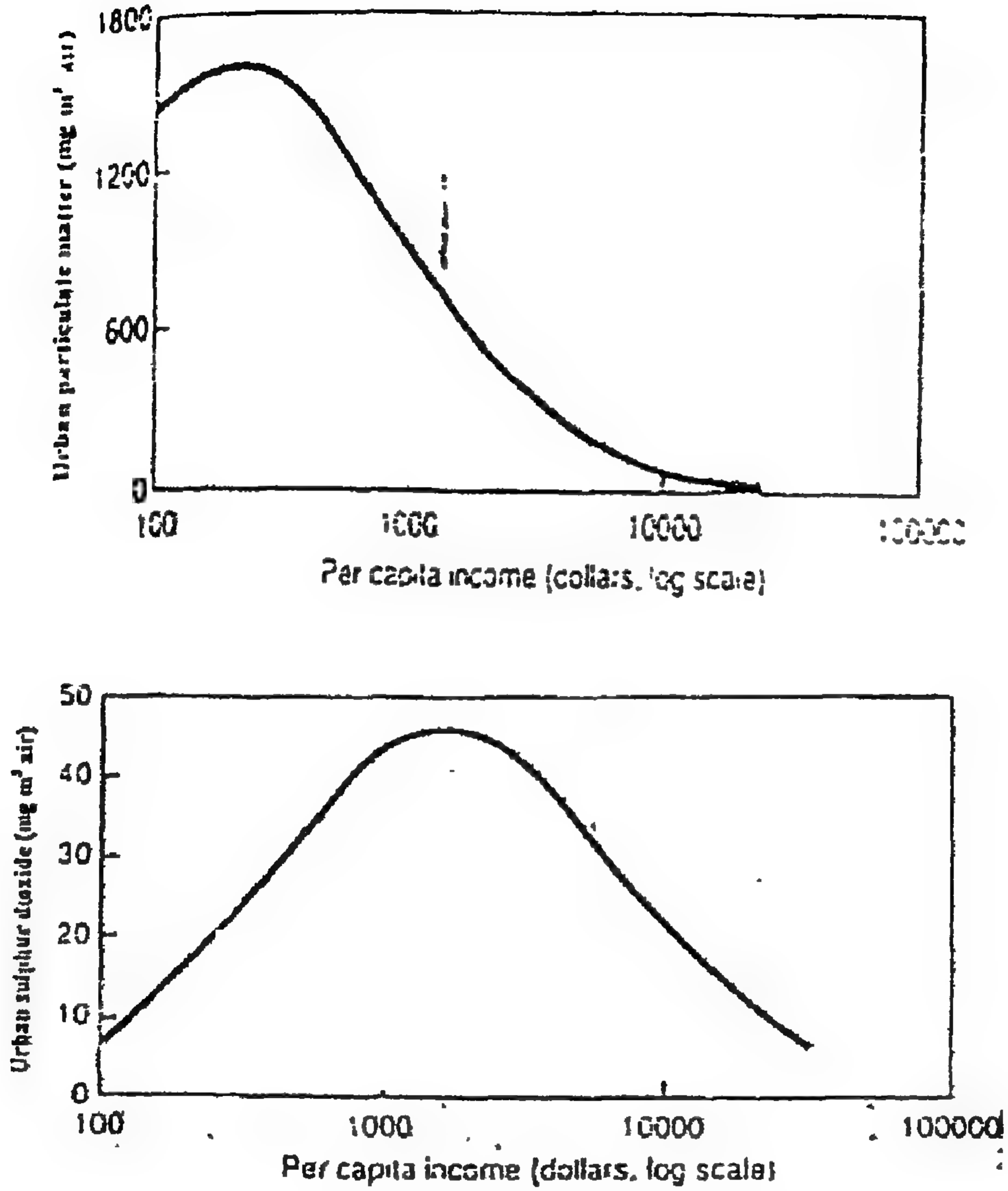




شكل رقم (٥)  
الثروة القومية والنمو السكاني  
( $r^2 = 0.0000$ ,  $P = 0.0000$ )



شكل رقم (٦)  
العلاقة بين الرفاه ونوعية الحياة الحضرية



**جدول رقم (٤)**  
**مؤشرات الرفاه الوطنى فى بلدان**  
**"جماعة تنمية افريقيا الجنوبية" SADC**  
**وبعض البلدان الصناعية المختارة**

البلد	نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (بالدولار)	نسبة من يحصلون على مياه آمنة (%)	نسبة من يتمتعون بصحة عامة كافية (%)	مؤثر التنمية البشرية	معدل نمو السكان (%)
أنغولا	٤١٠	٣٢	١٦	٠,٢٩	٢,٤
بوتسوانا	٣٠٢٠	٩٣	٥٥	٠,٧٦	٣,٢
الكونغو الديمقراطية	١٢٠	٤٢	١٨	٠,٨٣	٣,١
ليسوتو	٧٧٠	٥٦	٢٨	٠,٤٧	٢,٤
مالاوى	١٧٠	٣٧	٦	٠,٣٣	٢,٧
موريشيوس	٣٢٨٠	٩٩	٥٣	٠,٨٢	٢,١
موزمبيق	٨٠	٦٣	٥٤	٠,٢٥	٢,٠
ناميبيا	٢٠٠٠	٥٧	٣٤	٠,٦١	٢,٣
جنوب أفريقيا	٣١٦٠	٩٩	٥٣	٠,٧١	٢,٦
سوازيلاند	١١٧٠	٤٦	غ	٠,٥٢	٢,٨
تنزانيا	١٢٠	٣٨	٨٦	٠,٣٦	٣,٢
زامبيا	٤٠٠	٢٧	٦٤	٠,٤٣	٢,٢
زيمبابوى	٥٤٠	٧٧	٦٦	٠,٥٤	٣,٢
الولايات المتحدة	٢٦٩٨٠	٩٠	٨٥	٠,٩٤	١,٣
اليابان	٣٩٦٤٠	٩٧	٨٥	٠,٩٤	١,٠
المملكة المتحدة	١٨٧٠٠	١٠٠	٩٦	٠,٩٢	٠,٥
إيطاليا	١٩٠٢٠	٩٩	١٠٠	٠,٩١	٠,٨
فرنسا	٢٤٩٩٠	١٠٠	٩٦	٠,٩٣	٠,٥



٠,٦	٠,٩٢	١٠٠	١٠٠	٢٧٥١٠	ألمانيا
٠,٨	٠,٩٣	١٠٠	١٠٠	٢٣٧٥٠	السويد
٠,٣	٠,٩٤	١٠٠	١٠٠	٣٨٧٠٠	هولندا

Sources: Various UNDP's Human Development Report, 1993-95, World Bank's Development Reports 1992-99, African Development Bank's African Development Report , 1998 & 1999, WRI, UNEP, UNDP (1998).

وعلى الرغم من لتساع ظاهرة إقرار سياسات حماية البيئة وانضمام الدول الأعضاء في الجماعة إلى الكثير من الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة، فإن سيادة الفقر والديون في الإقليم ترجح الإبقاء على الفجوة الواسعة بين الوعي البيئي واتباع سياسة ملائمة في هذا الصدد من ناحية، وبين تطبيق هذه السياسة من الناحية الأخرى. وهو ما يمكن أن نطلق عليه الاصطلاح السيكلوجي عدم التوافق بين الإدراك والسلوك. ومن ثم فإن بوتسوانا وجنوب أفريقيا وموريشيوس هي فقط المرشحة على المدى المتوسط لتحقيق الحد الأدنى من التنمية المطلوبة لوضع حماية البيئة على رأس قائمة الأولويات، هذا بافتراض أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان سوف تستمر في التحسن دونما انقطاع.

### ٣- خاتمة

هناك ما يكفي من الشواهد لتأكيد أن البيئة العالمية تمر بتغيرات سلبية، وأنه على عكس الحال في العهود الجيولوجية الغابرة، أصبحت النشاطات البشرية هي القوة الأساسية وراء تلك التغيرات. وتركزت معظم هذه الأنشطة في بلدان الشمال، أما بلدان الجنوب فهي مسئولة فقط عن التدهور البيئي المحلي المرتبط بتحقيق البقاء والكفاف. ومثلها مثل بقية بلدان العالم الثالث، تواجه البلدان الأفريقية التحديين المتداخلين الكبيرين لتحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي وحماية البيئة. وعلى المدى القصير سيظل النمو الاجتماعي - الاقتصادي هو الشاغل الأول والأخير لبلدان الإقليم. ولقد أظهرت تجارب البلدان المتقدمة الآن أن النمو الاقتصادي هو الذي ينتج الخيرات الضرورية للإنسان. ومن ثم فإن الثروة التي تولدت لديها عبر فترات طويلة من النمو الاقتصادي المتواصل، يتم استخدامها الآن بشكل مباشر أو غير مباشر لتنظيف وحماية البيئة.

إن التنمية الاقتصادية وحماية البيئة لا تتفى إحداهما الأخرى، رغم أن الأمر قد يبدو هكذا للوهلة الأولى في المناطق التي ينتشر فيها الفقر. وكما لاحظ بعضهم فإن "أسوأ السيناريوهات بالنسبة للبيئة هو وجود مجموعة كبيرة من البلدان الفقيرة ذات النمو السكاني السريع والعاجزة عن زيادة دخولها بالمعدلات الضرورية للقضاء على مشكلات التلوث على المستوى الوطنى" (Omar 1996: 23). وينطبق هذا السيناريو على بلدان "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" - عدا استثناءات قليلة - ليس فقط فيما يتعلق بالتلوث، وإنما أيضاً بخصوص صور كثيرة لتدهور الأرض لأسباب تتعلق بسبل العيش، ومن أمثلة تلك الصور: تراجع التنوع الحيوى، والتصحر، وتآكل الموارد الطبيعية المتجددة. ولذلك فإن التحدى المائل أمام بلدان الإقليم على المدى القريب هو: كيف يمكن تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية التى تقضى على الفقر فى نفس الوقت الذى تنفذ سياسات الحفاظ على البيئة. ومن الأرجح ألا نتجح من استراتيجيات حماية البيئة سوى تلك المرتبطة - بشكل واضح - بالقضاء على الفقر، مثل سياسات إدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلى، وهى السياسات المدعومة فى العديد من البلدان (مثل بوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوى). ومن المتصور عقلياً أن الفقراء يسعون أولاً وراء ضمان سبل العيش وقبل أى شىء آخر. وسيكون من قبيل الشطط تصور أن الفقراء سوف تزعجهم القضايا البيئية العالمية، مثل تآكل طبقة الأوزون وظاهرة الصوبة الزجاجية، فهى تمثل انشغالات بعيدة ومجردة، مقارنة بالضغط الملموس لتحقيق البقاء والتنمية. كما أن الأمر يتطلب أيضاً معالجة مسألة المساواة الاجتماعية - الاقتصادية داخل بلدان الإقليم، وإنه سيبدو عملاً أخرق وغير أخلاقى أن تمارس الحكومات دور الواعظ البيئى للأغلبية الفقيرة والجائعة والذين لا يملكون بدائل أو خيارات ذات شأن، بينما ترفل الأقلية المترفة فى التمتع بثرواتها المشبوهة والانغماس فى أنماط حياتية معادية للبيئة.

#### ملحق: الانتقالات الحاسمة لبلدان "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية"

بعد عقود عديدة من النمو الاقتصادى الهامشى غالباً، وزيادة الفقر، وتفاقم التدهور البيئى، فإن بلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية تواجه ضرورة المرور بسلسلة مترابطة من الانتقالات الحاسمة حتى تتمكن من التحول من تنمية غير مستدامة إلى تنمية مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. ومن أهم تلك الانتقالات والتحويلات:-

\* انتقال سكاني للوصول إلى الحجم الأمثل للسكان، وتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق بقاعدة للموارد البيئية والطبيعية.

\* انتقال اجتماعي نحو التشارك العادل في فرص التنمية، مع إعطاء الأولوية للأغلبية الفقيرة.

\* انتقال نوعي اجتماعي نحو توسيع حقوق ومشاركة النساء في عملية التنمية.

\* انتقال اقتصادي نحو نمو تحذره العدالة مع إعطاء الأولوية للفقراء وحماية البيئة والموارد الطبيعية الضرورية للتنمية في المستقبل.

\* انتقال زراعي نحو استخدام أفضل ومستدام للأرض من أجل إنتاج غذائي أكبر وإنتاجية أعلى، مع إعطاء الأولوية للأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية والمستوى الإقليمي.

\* انتقال في الطاقة نحو الاستخدام الأكثر كفاءة والأقل تلويثاً لمصادر الطاقة. مع إعطاء الأولوية للتنمية المتسارعة للموارد المتجددة، وتوفير البدائل للوقود الخشبي الذي يستخدمه الفلاحون الفقراء.

\* انتقال تكنولوجي، مع إعطاء الأولوية للتقنيات التي تنتج فاقداً أقل وطاقة أكبر وكفاءة في استخدام الموارد.

\* انتقال مؤسسي باتجاه ترتيبات مؤسسية وطنية وإقليمية، مع إعطاء الأولوية لإمساك الجوانب الاقتصادية والاعتبارات البيئية في التخطيط لصنع القرار داخل وبين للوزارات والبلدان المختلفة.

\* انتقال أكبر في الحكم نحو تحقيق مساءلة عامة أكبر، وكذلك للمشاركة الشعبية مع إعطاء الأولوية لمشاركات التنمية المستدامة بين الحكومات والصناعات والمنظمات غير الحكومية.

\* انتقال في بناء القدرات نحو الاعتماد على الذات وطنياً وإقليمياً مع إعطاء الأولوية للتنمية المتسارعة، واستخدام المعارف والتكنولوجيا والخبرات المحلية.

\* انتقال للموازنة من الاعتماد على المعونات إلى الاعتماد على الذات.

\* انتقال صوب السلم والأمن، مع إعطاء أولوية للتسوية السلمية للمنازعات، وللنمو المنذور للمساواة لتحقيق التنمية وتطوير التنمية المعتدة بنفسها.



## المراجع:

African Development Bank (ADB). 1998. African development report 1998 - Africa in the world economy: Human capital development in Africa, economic and social statistics on Africa. New York: Oxford University Press.

\_\_\_\_\_. 1999. African development report 1999 - Africa in the world economy: Infrastructure development in Africa, economic and social statistics on Africa. New York: Oxford University Press.

Blaikie, P., and H. Brookfield. 1987. Land degradation and society. London: Methuen.

Bruce, J. P., H. Lee, and E. F. Haites. 1996. Climate change 1995: Economic and social dimensions of climate change. New York: Cambridge University Press.

Chanda, R. 1999. Dimensions and correlates of environmental quality concern among residents of an African subtropical city: Gaborone, Botswana. *Journal of Environmental Education* 30, no. 2: 31 -39.

\_\_\_\_\_. 2000. Towards contextualizing urban environmental quality in the SADC region; *The South African Geographical Journal* 82, no. 2: 43-50.

Commoner, B. 1971. The closing circle: nature, man and technology. New York: Alfred A. Knopf.

Dalal-Clayton, B. 1997. Southern Africa beyond the millennium: Environmental trends and scenarios to 2015. *Environmental Planning Issues* no. 13. London: IIED.

Davis, W. H. 1971. Overpopulated America. In: *Environmental: Essays on the planet as a home*, edited by P. Shepard and D. McKinley. Boston: Houghton Mifflin Co.

Ehrlich, P. R., A.H. Ehrlich, and J. P. Holdren 1977. *Ecoscience: Population, resources and environment*. San Francistown: Freeman.

Fuji, Y. 1990. An assessment of the responsibility for the increase of the CO<sub>2</sub> concentrations and intergenerational carbon accounts. IIASA Working Paper WP-05-55. Laxenburg, Austria: International Institute of Applied Systems Analysis.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 1990. Report of the special committee on the participation of developing countries. Geneva: IPCC.

Gardner, G. T. and P.C. Stern. 1996. Environmental problems and human behavior. Boston: Allyn and Spencer.

Hardin, G. 1968. The tragedy of the commons. *Science*, no. 162: 1243-1248.

Leonard, H. J. 1989. Environment and the poor: Development strategies/or a common agenda. US - Third World Policy Perspectives no. 11, Washington, D.C.: Overseas Development Council.

Mannion, A. M. 1991. Global environmental change: A natural and cultural environmental history. Essex: Longman Scientific Technical.

Meadows, D. H., D.L. Meadows, J. Randers, and W. W. Behrens. 1972. The limits to growth. Washington: Universe Books.

Meyer, A. 1995. The unequal use of the global commons. Paper presented at IPCC Workshop on Equity and Social Considerations, Nairobi, July.

Omar, N. 1996. Economic development and environmental policy. London: Kegan Paul International.

Parikh, J. K. and J. P. Painuly. 1994. Population, consumption patterns and climate change: A socio-economic perspective from the South. *Ambio* 23, no. 7: 434- 437.

Southern African Development Community-Environment and Land Management Sector (SADC-ELMS). 1996. SADC policy and strategy for environment and sustainable development: Towards equity-led growth and sustainable development in Southern Africa. Maseru, Lesotho: SADC-ELMS.

\_\_\_\_. 1997. Sub-regional action program to combat desertification in Southern Africa. Maseru, Lesotho: SADC-ELMS.

SARDC, IUCN, SADC 1994. The state of the environment in Southern Africa. Harare, Zimbabwe: SARDC.

Vogler, J. 1995. The global commons: A regime analysis. Chichester: John Wiley.

World Bank. 1992. World development report, 1992. Washington, D.C.: World Bank.

World Commission on Environment and Development. 1987. Our common future. London: Oxford University Press.

WRI, UNEP, UNDP 1998. 1998-99 World resources: A guide to the global environment environmental change and human health. New York: Oxford University Press.



## الفصل الثالث عشر

### مواجهة التصحر مقاربة جديدة للاستدامة البيئية

---

بقلم: إتش. إم. موشالا  
قسم الجغرافيا والعلوم البيئية - جامعة سوازيلاند  
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

#### ١- مقدمة

حسب المفهوم الذى أقره "مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية" UNCED عام ١٩٩٢ فإن التصحر هو "تدهور نوعية الأرض فى المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة، نتيجة لعوامل مختلفة تتضمن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية". وجاء الاعتراف الرسمى بالتصحر كمشكلة عالمية نتيجة فى آخر المطاف لمقررات "مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التصحر" UNCOD الذى عقد فى نيروبي عام ١٩٧٧. ومنذ هذا العام تولى برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة UNEP مسئولية تطبيق خطة عمل للقضاء على العوامل المؤدية إلى انتشار التصحر. وكان ينظر إلى الجفاف فى هذا الوقت باعتباره العامل المساعد على إظهار الآثار الضارة التى يلحقها البشر بالبيئة. وتم تحديد الأسباب الرئيسية فى الزراعة الزائدة ومشكلات الصرف بالأراضى المروية، والرعى الزائد، وإزالة الغابات. ولا شك أن التصحر وأسبابه قد أصبحت تخرق قطاعات الاقتصاد المختلفة، فضلاً عن الإضرار بالتنمية المستدامة. ومن ثم فإن الجدل بشأن التصحر قد مضى إلى ما هو أبعد من المسائل البيئية، حيث تم إدخال اعتبارات التفاعل بين البيئة والتنمية المستدامة.

ويتوخى هذا الفصل تحليل مشكلة التصحر مع الإشارة الخاصة إلى حالة سوازيلاند، وإعطاء خلفية موجزة عن هذا البلد. ووصف حالة التصحر به، وتحليل الجهود المبذولة لمواجهة التصحر في السياقين الوطنى والإقليمى فى عصر العولمة.

## ٢- خلفية عن سوازيلاند

تقع سوازيلاند فى أفريقيا الجنوبية بين خطى عرض ٢٥ و ٢٨ جنوب خط الاستواء، وبين خطى طول ٣٠ و ٣٣ شرقاً، وتبلغ مساحتها ١٧,٣٦٤ كيلو متراً مربعاً، وهى محاطة بدولة جنوب أفريقيا من جميع الاتجاهات فيما عدا جزء صغير بالشرق حيث توجد لها حدود مشتركة مع موزمبيق. وهى مقسمة إلى مناطق جغرافية طبيعية متوازية تقريباً من الغرب إلى الشرق وتعرف بـ "هاى فيلد"، "ميدلفيلد"، "لوفيلد"، "لوبومبو" على الترتيب (أنظر الجدول رقم ١).

## ٣- الإطار النظرى

دائماً يتم تصور التصحر بطرق مختلفة، وهذا نتيجة لاختلاف تعريفاته، والناجم عن تباين القيم والخبرات والمصالح والأهداف. ويعتبر تدهور نوعية الأرض هو المحدد الحاسم للتصحر، حيث ينطوى على انخفاض القدرة الإنتاجية للأرض. أما التدهور الصافى فهو حصيلة الفارق بين العمليات الطبيعية والتدخلات الإنسانية من ناحية، وبين العمليات الطبيعية والبشرية للاسترداد والتجديد من ناحية أخرى (Blaikie and Brookfield 1987). وهكذا فإن التصحر مفهوم اجتماعى يتضمن أحكاماً بشأن ما يشكل الإنتاج والإنتاجية، وهى أحكام قيمية تختلف من سياق اجتماعى إلى آخر. ومن المستحيل التوصل إلى تعريف للتصحر يسمح بتحقيق إجماع حول كيفية قياسه ومقارنته ومراقبته فى الأنساق البيئية والاجتماعية المختلفة. فتحديد وقياس تدهور الأرض هو - جزئياً - مسألة أيديولوجية وسياسية. وحسب "جرينجر": "يقف وراء انتشار التصحر أربعة أسباب مباشرة، هى الزراعة الزائدة والرعى الزائد وإزالة الغابات وسوء إدارة الأرض المروية المزروعة بالمحاصيل. وهذا لا يحدث عرضاً، وإنما يتأثر إلى حد كبير بالنمو السكانى والتنمية الاقتصادية والقرارات السياسية للحكومة والوكالات التنموية" (Grainger 1990).

ومن خلال تلك النظرة يمكن استخلاص أن جهود مواجهة التصحر ينبغى أن تنص على جوانب التنمية الاقتصادية التى تؤثر فى البيئة. إذ إن مختلف الجماعات

الاجتماعية تتأثر سلباً بالتصحر وتضطرب إلى التكيف مع الأوضاع البيئية المتدهورة أو تبحث عن سبل جديدة للمعيشة، وهي بالتأكيد جوانب ذات مضامين ودلالات سياسية. وبناء على تلك الافتراضات اعتمدت بلدان "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" SADC سياسة لتجميعها الاقليمي تهدف إلى حماية وتحسين أحوال الصحة والبيئة وسبل معيشة السكان في أفريقيا الجنوبية، مع إعطاء الأولوية في الاهتمام للغالبية الفقيرة. وتعد سوازيلاند من أكثر البلدان اهتماماً بمشكلة التصحر في السياق العام للمشكلات البيئية، ومن زاوية تأثيرها على التنمية المستدامة.

جدول رقم (١)  
المناطق الجغرافية الطبيعية في سوازيلاند

المنطقة	الارتفاع فوق سطح البحر	طبوغرافية الأرض	الطبيعة الجيولوجية	نمط الإنبات
"هاى فيلد" ٣٣ % من المساحة، (٥٦٨٠ كم <sup>٢</sup> )	٩٠٠-١٤٠٠ متر	تلال على أراض منحدرية	جرانيت، جبابيز، صخور بركانية، كولوتر	حشائش قصيرة مع غابات
"ميدلفيلد" العليا، ١٤ %، (٢٤٢٠ كم <sup>٢</sup> )	٦٠٠-٨٠٠ متر	تلال مع أطراف وأحواض الهضبة	جرانودوريت/جرانيت، جبابيز، طين صفحي	أعشاب طويلة مع أشجار وشجيرات متفرقة
"ميدلفيلد" السفلى، ١٤ %، (٢٤٢٠ كم <sup>٢</sup> )	٤٠٠-٦٠٠ متر	سهل متدرج مع أحواض وتلال منعزلة	جبابيز، جرانيت/جرانودوريت	سافانا ذات أوراق عريضة
"لوفيلد" الغربية، ٢٠ %، (٣٤١٠ كم <sup>٢</sup> )	٢٥٠-٤٠٠ متر	سهل متموج	حجر رملي/طيني، تداخلات لوريت متفرقة، جرانيت/جرانودوريت	سافانا مختلطة



لوفيلد <sup>٢</sup>	٢٠٠-٣٠٠ متر	سهل متموج يرقق	بازلت	سافانا أكاسيا
للشرقية، ١١ %، (١٩٦٠ كم <sup>٢</sup> )				
لوبيومبيو <sup>٢</sup> ، ٨ %، ١٤٨٠ (كم <sup>٢</sup> )	٦٠٠-٢٥٠ متر	هضبة متموجة مع تلال على لراض منحدره	صخور نارية	أحراش بجوار القتال، سافانا على الهضبة

### ٣- حالة التصحر في سوازيلاند

تتبدى أوجه التصحر في سوازيلاند في تدهور نوعية الأرض والتعرض لخطر القحط، ومن المتفق عليه أن هذا التدهور جاء نتيجة للرعى الزائد، وإزالة الغابات، والانخفاض الكبير في إنتاجية التربة بسبب الزراعة الزائدة (Mushala et al. 1997, ESC 1999). ولا شك أن عمليات الزراعة الزائدة والرعى الزائد وإزالة الغابات هي من نتائج الضغوط الكبيرة على أنساق الموارد البيئية بفعل عوامل محلية مثل زيادة أعداد السكان واحتياجاتهم، والفقر، وندرة الأراضي الزراعية، والسياسات الوطنية الرديئة (Darkoh 1998). وقد لوحظ في سوازيلاند أن المناطق التي تعاني من تآكل التربة (بوصفه الشكل الرئيسي لتدهور نوعية الأرض) تكاد تتطابق مع المناطق التي يكون فيها رعى الماشية هو النمط المهيمن في استخدام الأرض (Downing and Zuke 1996). كما لاحظ محللون آخرون (Jensen, Remmelzwaal and Dlamini 1994) أن تدهور نوعية الأرض يحدث أساساً في مناطق الرعى المشاعية الواسعة بسبب الافتقار إلى إدارة جيدة لاستغلال الأرض وغياب الإجراءات الضرورية للحفاظ على التربة والمياه، كما لاحظوا أن ذلك التدهور يتركز في المناطق المحيطة بالضفاف ومنابع المياه في جميع أنحاء البلاد. وقد كانت منطقة "ميدلفيلد" العليا ذات التربة الحمراء العميقة، و"ميدلفيلد" السفلى التي تعاني من الملوحة، هما أكثر المناطق تضرراً.

كما يمكن أن يأتي التصحر نتيجة استمرار الجفاف لفترة طويلة. إذ إن مفهوم التصحر يشير أيضاً إلى نقص في سقوط الأمطار لفترة طويلة من الزمن، وهو ما يضر بشكل خطير بكل من الأنماط البيئية والاجتماعية (Darkoh 1998). ويحدد مناخ التربة الزراعية إنتاج المحاصيل، وتنقسم المناطق وفق هذا إلى مناطق رطبة

وحارة. وتصنف المناطق الرطبة على أساس معدل الأمطار السنوية وطول فترة النمو. والأخير هو بمثابة ميزان مبنى على سقوط الأمطار والبخر وقدرة التربة على الاحتفاظ بالسداوة، ومن ثم فهو يقدم مؤشراً مفيداً على كمية المياه المتاحة لزراعة المحاصيل المختلفة.

وحسب خطة العمل البيئي في سوازيلاند (١٩٩٧) يمكن تقسيم البلاد إلى ست مناطق. أولاً: المنطقة الرطبة حيث يتراوح طول فترة النمو بين ٢٧٠-٢٩٠ يوماً، وهي ذات معدل سنوي للأمطار يمكن الاعتماد عليه حيث يبلغ من ١٢٥٠-١٤٥٠ ملمتر وتحتل هذه المنطقة ٣% فقط من مساحة البلاد وتوجد أساساً في الأجزاء العليا من شمال "هايفيلد". أما المنطقة الرطبة الأقرب للسداوة فتتراوح فترة النمو فيها بين ٢٢٥-٢٨٩ يوماً، ومتوسط الأمطار السنوي ١٠٠٠-١٢٥٠ ملمتر، وهي تغطي ١٥% من مساحة البلاد وتمثل الجزء الأكبر من "هايفيلد". وبالنسبة للمنطقة الرطبة الأقرب للجفاف فمتوسط فترة النمو ١٨٠-٢٢٤ يوماً، ومعدل الأمطار السنوي ٨٥٠-١٠٠٠ ملمتر، وتغطي ٢٧% من مساحة البلاد حيث تمثل الجزء الأكبر من "ميدلفيلد" العليا، وأجزاء من "لوبومبو" و"هايفيلد". أما المنطقة شبه الجافة فتصل فترة النمو إلى ما بين ١٥٠-١٧٩ يوماً ومتوسط أمطار سنوية ٧٢٥-٨٥٠ ملمتر، وتغطي ٢١% من مساحة البلاد وتوجد أساساً في "ميدلفيلد" السفلى وفي الأقسام الأكثر جفافاً في "لوبومبو" و"ميدلفيلد" العليا. وبالنسبة للمنطقة شبه القاحلة الجافة فمتوسط فترة النمو ١٢٠-١٤٩ يوماً، ومتوسط الأمطار السنوي ٦٢٥-٧٢٥ ملمتر، وتغطي ٢٣% من مساحة البلاد حيث توجد أساساً في الأجزاء الشمالية والغربية من "لوفيلد". وأخيراً المنطقة القاحلة وفيها يتراوح طول فترة النمو بين ١٠٠-١١٩ يوماً، ومعدل الأمطار السنوية بين ٥٥٠-٦٢٥ ملمتر، وتغطي ١١% من مساحة سوازيلاند حيث توجد أساساً في جنوب شرقي "لوفيلد" التي تعد أكثر المناطق جفافاً في البلاد.

وحسب تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP 1997) فإن ٢٨% من أراضي سوازيلاند توجد بها ظروف شبه جافة، بينما ٥٠% منها يمكن اعتبارها ذات ظروف رطبة أقرب للجفاف. كما يعيش ٢٢% من السكان في المنطقة شبه الجافة، بينما يعيش ٥٣% منهم في المناطق الرطبة الأقرب للجفاف. بيد أن مساحة الأرض المنتجة المعرضة للتصحّر تبلغ ٧٨% من مساحة البلاد، ويعيش عليها ٧٤% من سكانها. وكما يتضح من حالة سوازيلاند فإن التصحر يرتبط بالتغير المناخي، ولكنه

يسأتى أساساً كنتيجة للإخفاق فى إدارة الموارد. فحينما يؤدى سوء الإدارة البشرية إلى إضعاف النسق الطبيعى، غالباً ما يؤدى للجفاف إلى التصحر (Darkoh 1998).

#### ٥- سياسات المواجهة

وقعت حكومة سوازيلاند فى عام ١٩٩٦ على اتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة التصحر، وتسم التصديق عليها فى العام التالى. وتمت صياغة أطر سياسية عامة لمكونات قهر التصحر، كما صممت الاستراتيجيات الخاصة لتحقيق ذلك. وقد بنيت تلك الأطر والاستراتيجيات على أساس من تقرير اللجنة الوطنية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التصحر (١٩٩٩). ومن بين البرامج السابقة "برنامج تنمية المناطق الريفية" RDAP، وبرنامج مزارع تسمين المواشى، وبرنامج إدارة المراعى، وإنشاء "الهيئة المركزية للتنمية الريفية" CRDB.

وبالنسبة لبرنامج تنمية المناطق الريفية فقد بدأ عام ١٩٧٢ بهدف زيادة الدخول ورفع مستويات المعيشة فى المناطق الريفية، وذلك عن طريق التحويل التدريجى للزراعة من أجل الكفاف إلى الزراعة المتوجهة للسوق، ومن خلال توسيع الخدمات وتشجيع الزراعة وتربية الماشية ذات الطابع التجارى، وإقامة مستوطنات سكانية على أسس سليمة، وتطوير الأرض وصيانتها، وتوفير البنية التحتية والمساعدات التقنية وبناء القدرات.

أما مشروع التسمين فقد جاء لمعالجة الرعى الزائد على الأراضى السوازية والذي تسبب فى تدهور المراعى وتآكل التربة. وقد أنشأت الحكومة مزارع التسمين هذه لتخفيف الضغط الرعوى على الأراضى السوازية، وتمكين الفلاح من تحقيق عوائد اقتصادية جيدة عن طريق إدارة أفضل لتربية المواشى. فكانت الماشية تسمن وتباع بالنيابة عن الفلاح. وفى مزارع تسمين "سيسا" أصبح بإمكان الفلاحين مضاعفة أعداد الماشية التى يملكونها، بفضل الإدارة المطورة.

أما مناطق التحكم فى إدارة المراعى فقد أنشئت لتعليم الفلاح السوازى كيفية تبنى مواقف تجارية تجاه الزراعة. فبدلاً من إرسال إناث الماشية إلى مزارع "سيسا"، كانت الجماعات المحلية تحدد مناطق خاصة عندها لهذا الغرض. وتمكن أعضاء تلك المجتمعات المحلية من إدارة تلك المناطق بأنفسهم تحت الإشراف المباشر للمستولين الحكوميين.



بيد أن تلك المشروعات لم تتمتع بالشعبية وسط الفلاحين مربى الماشية، لأنها لم تنطرق إلى الأسباب الحقيقية التي تجعل الفلاح يحتفظ بالماشية. فمثلاً يحتفظ كثير من الفلاحين بماشيتهم لتوفير الحليب للأسرة، أو للمشاركة في أعمال الزراعة، أو لتوفير اللحم. وهى للفوائد التى كان يحرم منها الفلاح الذى يشترك فى أى من تلك المشروعات.

وقد أنشئت الهيئة المركزية للتنمية الريفية فى الخمسينيات لقيادة ومتابعة برامج إعادة التوطين على أراضى الأمة للسوازية، ولوضع ومتابعة برامج حماية التربة، ومراقبة سائر العمليات فى هذا الإطار، ولتشجيع مشاركة الرؤساء التقليديين فى برامج حماية التربة والتنمية الريفية.

ومن بين الخطط والاستراتيجيات الحالية: "استراتيجية التنمية الوطنية" NDS، "خطة العمل البيئى فى سوازيلاند" SEAP، "السياسة البيئية الوطنية" NEP، "قانون إدارة البيئة"، "أجندة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى" ESRA، "الإطار العام للسياسة الوطنية لمواجهة الكوارث"، "برنامج استدامة سبل المعيشة"، "برنامج تقليص الفقر"، و"الوحدة الوطنية للإنذار المبكر" NEWU.

أعلنت "استراتيجية التنمية الوطنية" فى أغسطس ١٩٩٩، وقد اهتمت أساساً بنوعية الحياة فى البلاد، مع التشديد بشكل خاص على استئصال الفقر وخلق الوظائف والمساواة بين الرجل والمرأة والاندماج الاجتماعى وحماية البيئة. وبالنسبة للانفعال الأخير أكدت الاستراتيجية أن إدارة البيئة يجب أن تتكامل تماماً مع التخطيط التنموى، مع ضرورة إشراك المواطنين فى إدارة البيئة، ومراعاة البعد الخاص بنوع الجنس الاجتماعى، والاهتمام بإيقاف ومنع تدهور التربة، وضرورة تطبيق "خطة العمل البيئى فى سوازيلاند".

وبالنسبة لاستراتيجيات تحقيق الاستخدام المستدام وردت التوصيات التالية لتحقيق رشادة استخدام الأرض: إجراء تغييرات فى أسلوب استخدام الأرض فى المناطق المتدهورة والأراضى المهددة بالقحط نتيجة الرعى الزائد أو إزالة الغابات، تكثيف الجهود لتعديل أنساق حيازة الأرض بما يضمن زيادة الإنتاج وفرص العمل، إعطاء الأولوية فيما يتعلق باستغلال الأرض إلى الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والسكانية والاجتماعية، تقديم الحلول الكفيلة بتحقيق استخدام رشيد للأرض فى القطاع الريفى، وصياغة سياسة سليمة لإنتاج المحاصيل والماشية.

ومن الواضح أيضاً أن النمو السكاني يمثل إحدى المشكلات الكبرى التي تلحز الأذى بالتنمية الوطنية. ومن ثم تدعو "استراتيجية التنمية الوطنية" إلى: إشراك قواع الجماعات المحلية في وضع وتطبيق سياسة مستدامة للسكان، إدراج قضايا السكان بشكل حامل في التخطيط للتنمية الوطنية، تدعيم برامج تنظيم الأسرة التي تشمل على مشاركة الذكور أيضاً، وصك تشريعات تشجع وتدعم مسئولية الآباء تجاه الأبناء.

وتتمشى السياسات الواردة في "استراتيجية التنمية الوطنية" مع وثيقة "السياسة البيئية الوطنية"، وخاصة المبدأ الرابع المتعلق بالتنمية المستدامة. فطبقاً لهذه الوثيقة تعتبر "حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية قضيتين متداخلتين ولا يمكن الفصل بينهما. ومن الأمور الجوهرية إدخال عنصر حماية البيئة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق نمو يحده العزل وإرساء التنمية المستدامة

ولما كانت التنمية المستدامة هي الهدف الأول لاستراتيجية التنمية الوطنية، فمعنى هذا أن على جميع المبادرات التنموية أن تلبي احتياجات الفقراء. ففي منظور تلك الاستراتيجية يمثل الفقر السبب الرئيسي للتدهور البيئي، وهو في الوقت نفسه من أهم عواقبه حيث يتكفل بتدمير قدرة الفقراء على البقاء والعيش.

إن الرابطة وثيقة جداً وشديدة التعقيد بين كل من الفقر وتدهور البيئة. إذ يعتمد الفقراء اعتماداً شديداً على قاعدة الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتهم الحياتية. وحينئذ يستنفدون إمكانية الاستمرار في تلك الاستراتيجيات والآليات، يجدون أنفسهم بلا خيار سوى إنهاك قاعدة مواردهم (Pinstrup- Andersen and Pandya- Lorch 1994). إن الافتقار إلى الفرص والاختيارات والوصول إلى الأصول المنتجة يمثل موقفاً يعجز فيه الناس عن تلبية احتياجاتهم الأساسية ويفقدون القدرة على الاستمرار، أي الفقر. وفي أغلب الأحوال يؤدي النمو السكاني إلى تفاقم التدهور البيئي، وخاصة في المناطق الهامشية والنائية. حيث يؤدي إلى تفتيت الحيازات الزراعية، ومن ثم يفضي في النهاية إلى خروج الناس من الأرض بحثاً عن أرض أخرى أو عن فرص العمل في أي مكان آخر.

يزيد السكان في سوازيلاند بمعدل ٢,٨% سنوياً تقريباً، وحيث تشكل الفئة الأقل من ١٥ عاماً ٤٩% من إجمالي السكان. ويعتبر النمو السكاني السريع عاملاً قوياً في انتشار الفقر في المناطق الريفية، وهو ما يؤدي عادة إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، والاستخدام الكثيف للأرض المتاحة مما يفضي إلى المزيد من تدهور الأرض الزراعية والمراعي، وهو من علامات التصحر.

وتمثل "خطة العمل البيئي في سوازيلاند" إطاراً كلياً للسياسات الخاصة بالتعامل مع القضايا البيئية في البلاد. ومن بين أهم أهدافها: إيجاد الحلول للمشكلات الملحة من خلال تصميم أنشطة وبرامج وتحديد الإصلاحات المؤسسية والقانونية المطلوبة، وتحديد المناطق والمجالات التي يجب أن تعطىها الحكومة الأولوية فيما يتعلق بحماية البيئة، وبما يشكل مؤشراً هادياً إلى التوجهات السليمة والملحة التي يجب أن يهتم بها الماسحون في تدخلاتهم. ولقد كانت عملية تطوير استراتيجية بيئية بمثابة منبر وسياق للجدل بشأن قضايا التنمية المستدامة وبلورة الرؤية الجماعية تجاه المستقبل، إلى جانب كونها آلية لتطوير القدرات التنظيمية والمؤسسات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة (SEA 1997: 3).

تركز "السياسة البيئية الوطنية" على المبادئ والمقاربات العامة التي ينبغي اعتمادها من جانب كل الدوائر الحكومية والبنية التقليدية - مؤسسات وأفراد - لدى الاضطلاع بأي نشاط يؤثر في البيئة. وتستهدف تلك السياسة تقليل تدهور التربة وإيقاف عملية التصحر. ومن المؤكد أن مسؤولية التحكم في تدهور الأرض تقع على عاتق كل من مستخدمي الأرض الأفراد والجماعات، كما تفرض تلك السياسة إرساء التخطيط لاستغلال الأراضي في المناطق غير الحضرية على أساس مراعاة الاختلاف في العادات والإنبات بين المناطق الزراعية - البيئية المختلفة. كما تلزم الحكومة بإشراك الجماعات المحلية في اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام الأرض، وفي صياغة البرامج البيئية.

أما "أجندة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي" فهي قائمة بأهداف محددة زمنياً تريد الحكومة إنجازها خلال السنوات الثلاث القادمة. وهناك افتراض بأن تحقيق تلك الأهداف على نحو ملموس سوف يعني أن سوازيلاند قد أنجزت نمواً اقتصادياً جيداً وحسنت الخدمات الاجتماعية. ومن المجالات التي نالت أولوية متقدمة في هذه الأجندة: تطوير زراعة الحيازات الصغيرة، وتشجيع قطاع المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتطوير البنية التحتية، حماية البيئة، وإصلاح القطاع العام والحكومي. وفي كل الحالات يعتبر برنامج العمل الوطني لمواجهة التصحر هو الإطار العام لمعالجة مشكلات تدهور الأرض الزراعية، وتعزيز سبل المعيشة المستدامة في المناطق التي تعاني من الجفاف. وفي هذا الصدد اعتبرت المسائل الآتية ذات طبيعة حاسمة: إصلاح وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، واستراتيجيات تخفيف



آثار القحط وتقليص الفقر، وتعزيز المشاركة النشيطة للمجتمعات المحلية والمستويات القاعدية فى برامج إدارة الأرض.

وتبين هذه الجهود توفر الإرادة السياسية - وإن على مستوى السياسات على الأقل - لإدراج قضية حماية البيئة فى إطار التنمية الوطنية. وهو ما يتسق مع الإعلان الصادر فى البرازيل عام ١٩٩٢ عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والذى دعا إلى إجماع الحماية البيئية فى عملية التنمية. وكما ذكرنا من قبل فقد بدأ هذا فى سوازيلاند من خلال إدخال بعض الأهداف البيئية فى إطار الأهداف القريبة لأجندة الإصلاح الاقتصادية والاجتماعى، ومن بينها العمل على حماية موارد الأرض وتحسين إدارة الموارد المائية.

## ٦- مناقشة

إن اتفاقيات دولية مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة التصحر" CCD تعطى سياقاً عالمياً لتناول ظاهرة التصحر - وفق التعريف العالمى - ولكن يظل تطبيق الاستراتيجيات أمراً محلياً فى النهاية. وتوفر المنابر الدولية آليات للمفاوضة الجماعية، وتعبئة الموارد من جانب المانحين لصالح الدول الأعضاء بتلك المنتديات. وقد وقعت سوازيلاند على تلك الاتفاقية التى تدعو إلى إعطاء أفريقيا الأولوية فى هذا الصدد، وشرعت سوازيلاند فعلاً فى تطبيق برنامج العمل الوطنى NAP وهو إطار عمل لمواجهة مشكلة تدهور الأرض وتعزيز استدامة سبل العيش فى المناطق الجافة. وتعتبر اتفاقية مواجهة التصحر بمثابة مظلة توفر أجندة جذرية لتنمية المناطق التى تعاني من الجفاف. فهى تدعو حكومات مختلف البلدان إلى إعطاء الأولوية لعلاج مشكلة تدهور الأراضى من خلال إجراء التغييرات على كل من السياسات والمؤسسات، واتخاذ الإجراءات الاقتصادية والمالية وتوفير الدعم التقنى لصالح هذه التغييرات. ومن المتصور أن تؤدى هذه الآليات إلى إرساء حقوق وحوافز أكثر وضوحاً لمستخدمى الأرض تمكنهم من إدارة أراضيهم والاستثمار فيها، وتحقيق الفوائد الاقتصادية وزيادة الدخول من جراء تحسين الإدارة والاستثمار، ودعم الفلاحين فى استخدام الأساليب الملائمة لاتباع ممارسات أكثر استدامة للبيئة ومبنية قدر الإمكان على الأنساق والمهارات والأولويات التقليدية (Toulmin 1998). وقد اتخذت بلدان نامية عديدة هذه المفاوضات فرصة لمناقشة القضايا المشتركة وتحديد سبل مقاربتها. وقد مثلت الاتفاقية قناة بديلة للحصول على تمويل المانحين لمشروعات التنمية.

وبمقتضى الاتفاقية تشارك الجماعات المحلية فى صياغة وتطبيق البرامج، أما بالنسبة للحكومات فهذا يوفر أساساً لتعبئة الموارد الشعبية، وهو الأمر الذى كان صعباً على للدول.

#### ٧-دروس من بلدان أخرى

إن سوازيلاند بلد صغير أثبت قدرة على التقدم فى مجال مواجهة التصحر، ولكنها تظل بحاجة إلى التعلم من الأمثلة الناجحة - وربما أيضاً من الأخطاء- فى بلدان أخرى تواجه مشكلات مماثلة. ولعل أفضل الأمثلة التى يعرفها الباحث تأتى من شرق أفريقيا، ومن تنزانيا خاصة. ولعل أكثر المشروعات شهرة ونجاحاً هناك هو مشروع "الحفاظ على أراضي دودوما" HADO وقد بدأ المشروع عام ١٩٧٣ فى إحدى مناطق إقليم "دودوما" فى وسط تنزانيا والتى كانت تعاني من تدهور حاد فى الأرض. وقد نفذ المشروع على مرحلتين. استهدفت المرحلة الأولى: تعزيز الاكتفاء الذاتى من احتياجات الأخشاب، تعزيز المشروعات الجماعية للغابات، تشجيع المناحل القروية، إقامة أحزمة حماية ومصدات رياح وستائر وممرات وأشجار فاكهة، حماية التربة والمياه، إصلاح الأراضي المتدهورة. أما المرحلة الثانية فقد خططت للتركيز على تقنيات الحفاظ على التربة، والمشاركة الشعبية. (Kikula 1999) وهناك فى تنزانيا برامج أخرى مشابهة مثل مشروع "الحفاظ على أرض شنيانجا" HASHI، وبرنامج السيطرة على تآكل التربة واستزراع الغابات SECAP، وبرنامج الحماية البيئية فى إقليم إيرنجا HIMA، وبرنامج إدارة الأراضي من أجل الحفاظ على البيئة LAMP فى مقاطعة "باباتى". ويمكن الإشارة إلى مشاريع مماثلة فى كينيا، وحيث كانت حماية التربة ذات أولوية متقدمة دائماً فى جميع البرامج الحكومية.

هذا ويعتبر مشروع "دودوما" من أهم قصص النجاح فى هذا المجال (Mushala 1999, Kikula 1996, Mbego 1996, Annersten 1989, 1986، وبالإمكان أن نستخلص منه الدروس الآتية:-

\* إن حل المشكلات البيئية يتطلب تشريعات مناسبة، والالتزام بتطبيقها، والمتابعة المنتظمة لها.

\* رغم أن تدهور الأرض يمكن اعتباره مشكلة تقنية تتطلب حلولاً تقنية، فإنه يتطلب أيضاً المشاركة الشعبية وبناء وبناء القدرات، وهما العنصران اللذان يتطلبان اهتماماً خاصاً.

\* إن نجاح برامج إعادة تأهيل الأرض يتطلب استخدام التكنولوجيا المناسبة مع مراعاة عنصر فعالية التكاليف.

\* يجب الاهتمام قبل بدء المشروع بوقت كافٍ ببناء الوعي وسط الجماهير وتفعيل المشاركة الشعبية.

\* إن مشاريع تجميع وتسمين الماشية تمثل مكوناً هاماً لعملية إعادة تأهيل أراضي الرعي المتدهور، إذ أنها تسمح بالشفاء السريع للغطاء النباتي، ولكنها في الوقت نفسه يجب أن تحظى أولاً بالتأييد التام من جانب الجماعات المحلية التي يمكن أن تتضرر من مشروعات كهذه. حيث من الممكن أن تتسبب هذه المشروعات في إنكار حقوق المربين في الحصول على احتياجاتهم الأساسية من اللحم والحليب والسماد العضوي وحيوانات الجر.

\* ضرورة اعتماد مقاربة متكاملة لعملية إدارة الأرض.

\* يجب استكشاف موارد بديلة لسبل المعيشة قبل إجراء أى تغيير في إدارة الأرض، وذلك لتوليد الدخول للجماعات المحلية المتضررة.

\* يمكن لإعادة تأهيل الأرض أن تصبح مصدراً للنزاعات على الأراضي، وذلك بمجرد استعادة زرع الأراضي التي كانت مضيعة. كذلك يجب توفر إرادة وعزم سياسيين.

وهكذا فإن مواجهة التصحر تقدم رؤية جديدة تكون فيها برامج التنمية مصاغة على أساس الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الجوهرية. وتمثل الأغلبية الفقيرة صلب مسألة التنمية، ومن ثم يجب مساعدتهم على تطوير أنفسهم خاصة إذا تم تمكينهم من خلال المشاركة الشعبية وإكسابهم مهارات وتقنية تنمية واقتصادية لازمة لتحقيق سبل العيش المستدام. وبهذه الطريقة أيضاً يمكن تحقيق الاستدامة البيئية.

\* استخلاصات

قد لا تكون مشكلة التصحر في سوازيلاند حادة بالدرجة الموجودة في بلدان أخرى. ولكننا إذا أخذنا الحجم الصغير للبلاد في الاعتبار لتجلى أمامنا الخطر الذي يمثلته التصحر، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة للتحكم في هذه الظاهرة. وحسب المفهوم السائد عالمياً فإن التصحر يأتي جزئياً بفعل تغيرات مناخية، ولكنه يأتي أساساً كنتيجة لسوء إدارة الموارد. ولما كان الأمر هكذا فإن المبادرات المقترحة لمواجهة التصحر في البلاد تكون مثالية حينما يتم إيماءها في إطار التنمية المستدامة وحماية البيئة. وتعتبر استراتيجية التنمية الوطنية مجرد آلية واحدة يمكن من خلالها تعبئة التأييد الشعبي لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد وضمان الاستخدام الكفؤ للموارد المتاحة. وحتى تتكامل استراتيجيات مواجهة التصحر بالنجاح هناك حاجة إلى



الصياغة والتنفيذ المعجلين لمسياسات جديدة فيما يتعلق بالسكان، وحيازة الأرض واستخدامها، والغابات، والطاقة، والماشية.. الخ. ومن الممكن الاستفادة بالدروس الكبيرة المستخلصة من تجارب بلدان أخرى، خاصة إذا تبلورت إرادة سياسية قوية. إن وضع السياسات ليس كافياً في حد ذاته لحل المشكلة، ما لم تصحبها استراتيجيات سليمة للتنفيذ والمتابعة، وهو ما يستدعي الاهتمام ببناء القدرات على جميع مستويات التنمية الوطنية.

## المراجع

Annersten, L. 1989. Soil conservation in the SADCC Region: An analysis of approaches to soil conservation. Uppsala: IRDC.

Blaikie, P., and H. C. Brookfield, eds. 1987. Land degradation and society. London: Routledge.

Darkoh, M. B. K. 1998. The nature, causes and consequences of desertification in the drylands of Africa. Land Degradation and Development 9: 1-20.

Downing, B. H., and S. Zuke. 1996. Review of drought and desertification in Swaziland: A background to the First National Forum. Prepared for the Government of Swaziland (Ministry of Agriculture and Cooperatives). Hassel and Associates, Mbabane.

Environmental Consulting Services. 1999. A study to define a sustainable land management programme countering land degradation in Swaziland. Commissioned by JICA, Mbabane.

Grainger, A. 1990. The threatening desert: Controlling desertification. London: Earthscan.

Jansen, L. J. M., A. Remmelzwaal, and Z. M. Diamini. 1994. Actual erosion and land degradation in Swaziland. FAO/UNDP/GOS Land Use Planning for Rational Utilization of Land and Water Resources Project SWA/89/001. Field Document 13. Mbabane.

Kikula, I. S. 1999. Lessons from twenty-five years of conservation and seven years of research initiatives in the Kondoa Highlands of Central Tanzania. Ambio 28, no. 5: 444 - 449.

Mbegu, A. C. 1996. The problems of soil conservation and rehabilitation: Lessons from the HADO project. In Proceedings, Dodoma Workshop on Man-Land Interrelations in Semi-arid Tanzania, edited by C. Christiansson, and I. S. Kikula, 147 - 157. Nairobi: RSCU. Mushala, H. M. 1986. An analysis of soil loss measurements on small agricultural plots and the implications for soil conservation in Kondoa District, Tanzania. Ph.D. Thesis, dark University.

Mushala, H. M., R. P. C. Morgan, T. Scholten, and R. J. Rickson. 1997. Soil erosion and sedimentation in Swaziland: An introduction. *Soil Technology* 11,no.3:219 - 228.

Pinstrup-Anderson, P., and R. Pandya-Lorch. 1994. alleviating poverty, intensifying agriculture, and effectively managing natural resources. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Swaziland Environment Authority (SEA). 1997. Swaziland Environmental Action Plan. Vol. 1. . Mbabane: Ministry of Tourism, Environment and Communications.

Toulmin, C. 1998. The 'convention to combat desertification: A code of good practice. *The Courier*, no. 172 (November/December): 66 - 68.

UNCCD National Steering Committee. 1999. First National Report to the Conference of Parties on the Implementation of the United Nations Convention to Combat Desertification. Mbabane.

UNPD. 1997. An Assessment of population levels in the world's drylands: Aridity zones and dryland populations. New York: Office to Combat Desertification and Drought (UNDP).

## الفصل الرابع عشر

### العولمة والمعرفة البيئية المحلية في إثيوبيا

بقلم: وركينى كيببسا

قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أديس أبابا، إثيوبيا.

ترجمة: يسرى مصطفى

#### ١- مقدمة

يجرى تفسير مفهوم العولمة بطرق متعددة. فكما لاحظ جان نيدرفين بيترس Jan Nederveen Pieterse فإن "الجدل الراهن حول العولمة أقل تعقيدا وأقل تطورا من الناحية النظرية، ولكنه بصورة أكبر يعد مجالا للتراشق الأيديولوجي وإلقاء الحجارة، وهو فائق التنوع وأحيانا متسامح مع التقييمات التي تثيرها هذه الجدالات" ( 1997, 370). ولكننا قد نعتبر العولمة عملية تشتمل على إعادة تنظيم لفضاء الإنتاج، وتداخل بين الصناعات عبر الحدود، وانتشار الأسواق المالية، والاتصالات العالمية، والاندماج الثقافي على مستوى العالم. وبصورة أكثر خصوصية، فإنها معنية باندماج الأسواق المالية، وزيادة سلطة وتوسع الشركات العالمية، وزيادة للتميط العالمي لأمكنة مثل الفنادق والمطارات، وزيادة الاتصالات العالمية من خلال الابتكارات التكنولوجية مثل الإنترنت، وزيادة استخدام اللغة الإنجليزية كلغة عالمية" (Attfield 1999, 196).

وبشكل خاص، شكلت تطورات الثمانينيات وبداية التسعينيات في العالم تحديا للنظام القائم، وأدت إلى بزوغ تكتلات اقتصادية إقليمية منافسة. وقد أدت رياح التغيير إلى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والأقطار التي كانت تدور في فلكه. وأثرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سماتيا المميزة، على تقسيم العمل الدولي بطرق شتى.



فقد حولت الشركات العظمى تجارتها من تبادلاتها الدولية للمنتجات المحلية إلى الانتاج للمعوق العالمى (Hamelink 1994, 104).

أيضاً، أصبحت المشكلات البيئية قضية رئيسية فى العالم. لقد أدى التركيز على المشكلات البيئية التى أعتقد أنها ذات تأثيرات كونية (تآكل طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية، والكوارث النووية، وإزالة الغابات) إلى تحويل الاهتمام عن المشكلات البيئية المحلية والتى تنجم إلى حد كبير عن الرأسمالية العالمية بصورة مباشرة " (Marshall 1999, 257). وقد حاول العديد من الكتاب و علماء البيئة إعادة الاعتبار للعلاقة بين الحضارة والبيئة الطبيعية. وكما لاحظ ديفيد سلاتر David Slater فإن "الركود الاقتصادى العالمى فى بدايات الثمانينيات، والخوف العميق من الحرب النووية والاهتمام المتزايد بالتدهور البيئى على مستوى العالم، كل هذا يميل إلى تأكيد الوعى بيزوغ حالة كونية" (Slater 1995, 370).

وبالتالى، فإن هدف هذا الفصل تقديم تقييم أولى للعلاقة بين الأقالمة Regionalization والعولمة، وبيان تأثيرها على المعرفة البيئية المحلية فى إثيوبيا، وتقديم اقتراحات قد تحث الجدل والنقاش حول هذا الموضوع. ومن خلال استخدام بعض الأمثلة، سوف تكون هناك محاولات لشرح كيف أثر التحديث على الفلاحين والرعاة الإثيوبيين. وثمة تحذير وحيد وهو أننى: لست معنياً مباشرة بتفاصيل عملية العولمة والأقالمة، ولا أدعى تقديم فهما شاملاً لتأثير عمليات العولمة على الفلاحين الإثيوبيين.

## ٢ - الأقالمة والعولمة

على الرغم من الإسهامات الفكرية للفلاسفة الأوربيين بشأن السمات الأساسية للبرالية منذ القرن السابع عشر، إلا أن الديمقراطية الليبرالية وصلت ذروتها فى أوروبا فى القرن التاسع عشر. لعبت الليبرالية خلال هذه الفترة دوراً كبيراً فى أوروبا. وبسبب التصنيع والتكنولوجيا العسكرية، غزت الدول-الأمة فى أوروبا العالم فى القرن التاسع عشر. وقد أطلق سلاتر على هذه الظاهرة "إدراكاً لحتمية جيوبوليتيكية، شكل الاعتقاد بضرورة مهمة هائلة لجعل الآخر متحضراً، وتحويل المجتمعات الأخرى إلى نسخ أدنى من النموذج ذاته، عدم احترام للاختلاف، وقبل كل شيء عدم احترام استقلالية الاختلاف" الذى استمر على مدار القرن التالى، (1995, 369). وكانت

انجلترا، في القرن التاسع عشر، زعيمة البلدان الرأسمالية. وفي بداية القرن العشرين امتلكت الولايات المتحدة وألمانيا زمام الأمور.

ومن ناحية أخرى، شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية منافسة شديدة بين للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فقد سعى كل منهما كقوة عظمى لكسب ولاء الدول النامية للحد من قدرة الخصم على فعل ذلك. فقد كانت نظرة كل من للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للبلدان النامية تقوم على أساس أن لهذه البلدان أهمية استراتيجية في الصراع العالمي.

ومع ذلك، ففي نهاية الثمانينيات انهار الاتحاد السوفيتي وبعض حلفائه تحت ضغط مزدوج، أي بسبب حرب فاشلة وخلاف داخلي. وبالتالي، اعتقدت البلدان للرأسمالية في انتصار للرأسمالية واقتصادات السوق حتماً.

وبعد انهيار السلطة الشيوعية، أحييت الأمم عددا من الاتفاقيات على الصعيد الإقليمي. فقد تم تشكيل عدة كتلات تجارية إقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وغيرها. كما سعت أقطار نامية أخرى، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، إلى التكيف مع الديناميات العالمية الجديدة، حيث بدأت تنكب على مصالحها الوطنية والإقليمية. نظر بعض الكتاب إلى هذا التحول على أنه يمثل نظاما عالميا جديدا. وجادلوا بأن الأقالمة الجديدة تسير عكس اتجاه الأقالمة القديمة. فالأقالمة الجديدة تعمل ضد الهيمنة العالمية. ويعلن هذا عن تحول العالم من هيمنة وبنية مرتكزة على الدولة إلى تعدد قطبي ونظام عالمي غير مركز سياسيا. كما أن الأقالمة الجديدة تمهد الطريق لتكامل اقتصادي وسياسي فعال. فضلا عن أنها تقلص من دور الدولة. فحسب ميس تري (1995, 21) Mistry، فإن الأقالمة الجديدة: تتحرك الآن من خلال الأسواق وليس السياسة، ومن خلال قوة أمرة أو مؤسسات متعددة الأطراف ذات المصالح المكتسبة (ربما فيما عدا أوروبا)،. كما أنها تتحرك من خلال قوى الشركات العالمية والتنافس العالمي، ومن خلال عولمة الأسواق المالية، وتدفقات رأس المال، وحاجة المستهلك، وعلامات المنتج/الخدمة؛ ومن خلال السهولة العالمية والتي بات من خلالها في مقدور التكنولوجيا والابتكارات أن تعبر الحدود رغما عن المطالب الجديدة بحماية حقوق الملكية الدولية.

ولكن على العكس، يجادل بعض الكتاب بأن الأقالمة القديمة كانت قد فرضت من أعلى، وكانت ذات طبيعة حمائية ومهيمنة وبيروقراطية. فقد سيطر الاستعمار على العديد من البلدان. وتدخلت البلدان الغربية، بين الحين والآخر، في الشؤون الداخلية

للبلدان النامية حتى تمتد سيطرتها على الأراضي، وتبقى على نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي على هذه البلدان.

تشجع الأقلمة الجديدة بزوغ تعددية قطبية جديدة. هكذا يجادل بعض الكتاب أن ثمة تأثيراً متبادلاً بين الأقلمة والعولمة. على أي حال، فإن الأولوية، في إطار التعددية القطبية الجديدة، للتكتلات التجارية الإقليمية. وقد كتب مستيري يقول: "سوف يجرى بناء التعددية القطبية الجديدة بواسطة تكتلات إقليمية تكون المستشار الرئيسي في بنى صنع القرار العالمي، وبواسطة دول-أمة لها رأي مباشر على المستوى الإقليمي أكثر من المستوى متعدد الأقطاب، كما يفعلون الآن" (22, 1995). يتضمن هذا أن النظام العالمي الجديد التفاعل بين العوامل الدولية والإقليمية. وباختصار فإن: "انتهاء للحرب الباردة، والعلاقات الجديدة بين القوى الرأسمالية المتقدمة، وزيادة عولمة التجارة والإنتاج، وتحول أنماط المعاملات المالية الدولية، والتيارات الأيديولوجية الجديدة تعد العناصر الخمس الرئيسية لما يسمى السياق الدولي للتنمية" (Stallings 2-22, 1995). ما يبدو واضحاً هو أن العولمة أفضت إلى نزوعين مترابطين وهما على صلة خاصة باستنزاف الموارد، والتلوث، والتنظيم. النزوع الأول، يتمثل في تقلص نفوذ الدولة في مقابل تزايد نفوذ الشركات عابرة القومية. النزوع الثاني، يتمثل في أن رأس المال عابر للقومية أصبح أكثر قدرة على التحرك بشكل متزايد، الأمر الذي يعنى تحرره من قيود المكان" (Marshall 1999, 259).

إن حالة العالم الحالية يجرى تخيلها بوصفها "قرية كونية". ويعلن أنصار هذا الخطاب أن العالم قد تم ضغطه أو تقليصه في المكان والزمان. ويؤكدون أن ثورة المعلومات تظهر أننا نعيش في "قرية كونية"، مثال ذلك الأخبار العالمية في التلفزيون. ولكن، كما أعلن هاملينك Hamelink بشكل مقنع، فإن "المثير بصورة خاصة حول تخيل القرية أن مؤلفيها لا يعرفون إلا القليل عن حياة القرية. ففي القرية، يعرف معظم الناس ما يجرى ويعرفون بعضهم بعضاً. أما ما يحدث في العالم الحقيقي فهو شيء مختلف. فثمة أشياء تحدث تفوق بكثير ما كان عليه الوضع في الماضي، ومع ذلك فإن معظمنا يعرف القليل عنها، وغالبية مواطني العالم ليس لديهم من المعرفة والفهم إلا القليل ببعضهم البعض. وحتى في المناطق الصغيرة نسبياً مثل أوروبا الغربية، ثمة اختلافات ثقافية لا تحصى تحول دون تواصل ذي معنى" (1, 1994). أيضاً يقول ستيفن بيرلي Steven Yearley: "حتى لو نظر المرء فقط إلى التمايزات الداخلية داخل البلدان الصناعية الغنية- مثل الولايات المتحدة وبريطانيا-



فسوف يجد أن السنوات الخمس عشرة الأخيرة قد شهدت تزايد الهوة بين الأغنياء والفقراء. إن العالم المعولم ليس عالما متناسقا" (23, 1996).

أما هيملنك فيعارض الرؤية التي تقول أن العالم قد تقلص، على الرغم من اعترافه بالإسهامات الإيجابية التي حظى بها العالم نتيجة تقدم تكنولوجيا الاتصال والنقل. وفي هذا الصدد يؤكد قائلا: "حقيقة قد اتسع العالم. فلم يوجد في التاريخ عالم أكثر مما هو الآن: مزيد من البشر، ومزيد من الأمم، ومزيد من الصراعات .... فغالبية البشر يعيشون حياتهم داخل حدود "القرية المحلية". وقد يكون لديهم "نافذة" تطل على العالم الخارجى من خلال الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات. تقدم هذه النافذة رؤية جزئية فقط وقد يحدث بالنسبة لمعظم البشر أن حتى هذا ليس متاحا بسبب أنهم يعيشون فى الفقر الريفي بدون مصادر كهرباء أو دور سينما أو أجهزة إرسال. وعندما يكونون أميين، لا يوجد صحف أو كتب (2, 1994).

وفى الحقيقة، لا تبدو العولمة وكأنها تضم غالبية البشر فى العالم. فنحن نشهد تزايد الفجوة بين الأقطار المتطورة والنامية. فما أطلق عليه بشكل واسع الاقتصاد العالمى قد يبدو بالأحرى تعبيرا عن اقتصادات قلة من الدول من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والبلدان المصنعة حديثا. وما يشار إليه "بالاتصال الكونى" هو فى الواقع تنامي عبر قومي لدعاية السوق وأدوات الاستمتاع الالكترونية المنتجة من قبل قلة من الشركات العملاقة" (2, 1994, Hamelink).

النقطة الأخرى الهامة هى أن المشكلات البيئية أصبحت هما كونيا للعديد من للكتاب والأمم. ففي الماضى كانت مشكلة بيئية ما مجرد قضية محلية تخص الدولة. "إن تزايد التنظيم البيئى الدولى - المطلوب بدافع حقيقة أن القضايا البيئية تتخطى الحدود الوطنية، وحقيقة أنها غير منفصلة عن القضايا الاقتصادية- يشكل تحديا للطريقة التى تقارب بها الدول توزيع الأعباء على المستوى الوطنى" (494, 1999, Yamin). وكان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والذي عقد فى ستوكهولم عام ١٩٧٢ قد أكد لأول مرة أن المشكلات البيئية تعد شواغل كونية ولا يمكن أن تحل من قبل دولة واحدة. وقد اتفق ممثلو الدول على نقاط عديدة وقدموا اقتراحات عدة لحماية الأنواع المعرضة للخطر، والاهتمام بتلوث الماء والهواء. (Kupchella and Hyland 1993, 543).

وقد عقد مؤتمر البيئة الثاني في نيروبي في مايو ١٩٨٢. وكان هدفه إعادة دفع التوصيات الصادرة عن مؤتمر ستوكهولم، وتسهيل الحماية البيئية والتخطيط لمؤتمر ريو اللاحق.

وكان على المؤتمر التذكير بأن بلدان الجنوب أعطت أولوية للتنمية بحيث تكافح للفقر وتعوض اللاتكافؤ الاقتصادي العالمي. فقد كانت هذا البلدان تعتقد أن الانشغال بالبيئة بمثابة ترف يمكن للبلدان الغنية فقط أن تتحمله (Weizsacker 1994, 3). وفي المقابل، فضلت البلدان المتطورة في الشمال حماية البيئة. وقد نصحوا الجنوب بأن يجاهد من أجل النمو الاقتصادي بوصفه السبيل الذي يمكنهم من الحصول على تكنولوجيا السيطرة على التلوث عالية الكلفة من الشمال (Weizsacker 1994, 4).

وفي عام ١٩٨٧ شددت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على أهمية مصطلح "التنمية المستدامة" من أجل تجنب الرؤى المتصارعة لبلدان الشمال والجنوب. (Weizsacker 1994, 5). إن دمج شواغل الاقتصاد والتنمية ضمن أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي بشكل دعماً "لأقطار النامية" بموقف أخلاقي مفاده أن صيانة الموارد والتنمية ينبغي أن تكون عمليات متوازنة، وأن مصالح وظروف البلدان النامية يجب أن توضع في حساب الشركات للدول من أجل حماية البيئة (Yamin 1999, 492). وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الافتئات على قدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها الخاصة.

وفي هذا الصدد، عقد عام ١٩٩٢ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعروف باسم قمة الأرض، في ريو دي جانيرو بالبرازيل. وفي هذا المؤتمر ركز ممثلو ١٧٠ دولة على التنمية المستدامة، والتغير المناخي، والتنوع البيولوجي، ومبادئ حماية الغابات، والعلاقة بين الدول المتطورة والنامية في قضايا البيئة (Homberg et al, 1993). وقد مهدت قمة الأرض الطريق للتعاون الدولي في مشكلات البيئة على نطاق العالم.

وقد صيغ مصطلح "التنمية المستدامة" ليشير إلى أن النمو الاقتصادي أساسي من أجل حماية بيئية فعالة. وفي ضوء هذه الرؤية، حاول بعض الكتاب التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. هذه المقاربة تعرف بالحركة البيئية للسوق الحر free market environmentalism. ويسعى أولئك الكتاب إلى البرهنة على وجود تكامل بين حماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وتفضل الحركة البيئية للسوق الحرة دولة الحد الأدنى. فقد افترضت ربط المصلحة الخاصة بحوافز السوق. فهي تشدد على أن مؤسسات السوق، إذا ما تركت لتعمل بمفردها، سوف تعزز النمو الاقتصادي، وتحسن السلع والخدمات المنتجة من حيث الكم والكيف، وسوف تصبح صديقة للبيئة. وحسب أندرسون Anderson وليل Leal "تعتمد الحركة البيئية للسوق الحرة على التبادل الطوعي لحقوق الملكية بين ملاك متوافقين، وتعزز التعاون والتفاهم. باختصار، إنها تقدم بديلاً يوجه الوعي البيئي الواضح نحو حلول لا مجال فيها للخسارة والتي يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي، وتزيد من القيمة النوعية للبيئة، وتعزز التناغم" (530, 1998). وقد شددوا على أن الأسواق في مقدورها إدارة الموارد بطريقة أكثر فاعلية من أي إدارة علمية مركزية. ووفقاً لبرينتون Brenton: "في ظل التجارة الحرة، يجري إنتاج السلع حيثما تكون عملية الإنتاج هذه فعالة بصورة أفضل من أن يتم إنتاجها من خلال الدعم المالي أو وفرض الرسوم. وهكذا فسيظل للتجارة الحرة، فإن مستوى مفترض من الإنتاج العالمي سوف يستهلك موارد أقل، وينتج تلوثاً أقل عنه في حالة تشويه التجارة" (1994, 264).

ويقترح البيئيون أنصار السوق الحرة، نظاماً لحقوق الملكية قابلاً للتجارة tradable property rights مقابل تلويث البيئة واستغلال الموارد الطبيعية النادرة (Anderson and Leal 1991). وهكذا يكون ارتفاع أسعار هذه الحقوق، باعثاً أكبر على عدم التلويث أو الاستغلال. ويؤكد مناصرو الحركة البيئية للسوق الحرة أنه بمعنى عديدة تعتبر التجارة الحرة مكتملة لحماية البيئة، ويجب تدعيمها من قبل أنصار البيئة. كما يؤكدون أيضاً أن التجارة الحرة يمكن أن تساعد البلدان على جعل التكاليف البيئية والاجتماعية شأناً داخلياً. هنا يجب ملاحظة أشياء مشتركة بين الحركة البيئية للسوق الحرة والليبرالية الجديدة تحرير الاقتصاد، التجارة الحرة، وهلم جرا.

وقد حاول أنصار الحركة تبرير موقفهم بالتأكيد على دور اتفاقية للتجارة الحرة (GATT) وغيرها من التكتلات التجارية الإقليمية. فمنذ تشكيلها عام ١٩٤٨، سعت الجات إلى خفض التجارة الدولية من خلال خفض التعريفات والحوافز التجارية. فالجات، إذا، تعتبر عملية تجنيس عالمي لمختلف الممارسات التجارية، ووضع معايير للقواعد التي تسمح بالاتجار بحرية بالنسبة إلى الـ ١٠٨ بلداً المشاركة في الاتفاقية. (Hawken 1993, 97).



أيضاً، ثمة مبادئ متشابهة تشترك فيها الحركة واتفاقية التجارة الحرة لأمريد الشمالية النافستا NAFTA. فقد أولى الموقعون على النافستا اهتماماً بلبرلة التجار والاستثمار. وعقدوا العزم على الحد من التدمير البيئي من خلال اتفاقيات تتعلق بالسياسة الاقتصادية. مثال ذلك، فرض الضرائب على الانبعاثات، وتحديد المسموح به تجارياً، وتراخيص استخدام الموارد وغيرها. ومع ذلك فقد جادل بعض الكتاب بأن "النافستا تسعى لتأكيد أن المعايير القائمة مصنونة، ولكنها لا تتضمن الشروط اللازمة لتطوير أعمال هذه المعايير، أو تبني معايير أكثر قيمة" (Hufbauer and Schott, 1993, 91).

كما يتضح من النقاش السابق فإن أنصار الحركة يعتقدون أن حماية البيئة ولبرلة الاقتصاد يمكن أن يسير جنباً إلى جنب. وهنا فإن السؤال الهام الذي يجب طرحه هو: ما هو المتضمن في الحركة بالنسبة لحماية البيئة؟

أكد حديثاً بعض رواد مجتمع الأعمال وكتاب آخرون أن بعض المشكلات البيئية تجد جذورها في التجارة العالمية. فلا يمكن حل بعض المشكلات البيئية مثل تأثير الصوبة أو ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال الحلول التي تقدمها السوق فحسب. لأن الحرية المطلقة لمؤسسات السوق يمكن أن يكون لها تأثيرات كارثية على البيئتين الطبيعية والبشرية (Weizsaker 1994, 99; Gray 1994, 62, 112 & 127). وعلى الرغم من أنني أقر بأن السوق الحرة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي في تطور بلد ما، إلا أنني ألتفق مع رؤى هؤلاء الكتاب وأضمر بعض الشكوك فيما يتعلق بإسهام التجارة الحرة من أجل البيئة. إن قابلية إنفاذ الأنظمة البيئية في البلدان المتقدمة يشجع الصناعات التي تستهدف الربح للانتقال إلى البلدان النامية حيث تكون المؤسسات المنظمة هشة وغير فعالة. ويمكن لهذا أن يؤدي بدوره إلى استغلال الموارد في هذه البلدان. "إن حركة رؤوس الأموال عابرة القومية في أن تذهب حيث تكون الأنظمة البيئية في أضعف صورها يعد أحد الأمور الأكثر تعبيراً عن حجم القلق الخاص بالتأثيرات السلبية للعولمة" (Newell 1999, 2). ومن ناحيتي فإنني أسلم بأن الاستغلال غير المحدود للموارد قد يقود إلى هبوط عائد الزراعة والفرد والمجتمع، الأمر الذي يفضي إلى زيادة الفقر وغياب مزمّن للأمن الغذائي، وزيادة في التنافس على الموارد النادرة قد يؤدي إلى صراع سياسي وربما القتل. ولذا فإن التجارة الحرة وحرية حركة رؤوس الأموال قد يكون لها تأثير شديد التدمير على الموارد الطبيعية.

ويذكرنا التاريخ أيضا أن المعاهدات البيئية الإقليمية والعالمية تحتوي على كثير من مواطن الضعف. فيمكن للدول الموقعة على هذه المعاهدات أن تخرقها وتستمر في تدمير البيئة (Weizsaker 1994, 165). وعلى الرغم من أن الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية قد تستخدم من أجل إجبار هذه الدول على اتخاذ تدابير بيئية، فإن البلدان الأخرى والبيئيين الآخرين ليس لديهم سلطة حقيقية لجعل هذه الدول تلتزم بالقانون. علاوة على ذلك، ترفض بعض البلدان، من أجل تحقيق مصالحها الأنانية، التعاون مع الدول الأخرى. على سبيل المثال، خلال مؤتمر ريو للبيئة والتنمية، عارضت الولايات المتحدة الأمريكية إقرار اتفاقية خاصة بالتنوع البيولوجي، حيث فضلت الحلول المعتمدة على السوق (Homborg et al, 1993). وذلك على الرغم من أن العديد من المشكلات البيئية الكونية سببها للولايات المتحدة الأمريكية. وقد وقعت الولايات المتحدة للاتفاقية مؤخرا.

إن حصيلة كل هذا: أن الحركة والاتفاقيات التجارية الإقليمية والعالمية ليس لديها ما تقدمه لحماية البيئة إلا النزر القليل. ويبدو أن مبادئ الحركة غير قادرة على دعم انبيئة. ويعرف أنصار الحركة المساواة البيئية بتعبيرات اقتصادية بدلا من أن تكون تعبيرات أخلاقية أو جمالية. وكما أعلن مارك ساجوف Mark Sagoff بصورة مقنعة فإن أندرسون وليل يعنيان "بالمساواة البيئية" و "وحسن السيطرة على الموارد" هذا النوع من السيطرة الذي يسمح بذلك القدر من استنزاف المناجم، وقطع الأشجار، والتعرية أو التآكل، والذي يدر فائدة تولد، إذا استثمرت، عائدا أكبر من صيانة هذه اموارد" (1998, 547). ويجادل توم اثاناسيو Tom Athanasiou بأن التجارة الحرة تدفع كل البلدان باتجاه أقل حد من المعايير البيئية المشتركة. "تثير التجارة الحرة حتما اقواء النسبية القوية الخاصة بالصحة والبيئة والرفاهية والعمل في الشمال مقابل المعايير الرخوة إلى حد بعيد التي يمكن أن توجد في مناطق أخرى- في آسيا، أو الكتلة الشرقية السابقة، أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. علاوة على ذلك، فإنه يجب عليها أن تفعل ذلك، وعلى وجه الدقة لأنها تفترض إلقاء الفقراء مع الأغنياء، والضعفاء مع الأقوياء في سوق وهمية ومشوشة وغير ومنظمة وهائلة" (1999, 501).

إن ما يقرر قيمة شيء ما في السوق العالمية هو المال. فعلى عكس ما تعد به حركة، فقد كان في مقدور الشركات الكبرى أن تتصل من التكاليف البيئية الاجتماعية. يقول هاوكن Hawken: "إنه بدون وجود وسائل فعالة لفرض ضرائب على التكلفة البيئية على المستوى الدولي يتحتم على الحملات أن تركز أكثر على

تداول النقود، مثل إنتاج السلع والخدمات" (95, 1993). وهكذا، "ففى ظل عالم الأعمال المعولم زادت القدرة على التنصل من التكاليف، وخاصة تلك الغير اقتصادية مثل التدمير البيئى. فالمدراء يخضعون لمحاسبة حاملى الأسهم والمستثمرين عوضا عن الخضوع لمحاسبة البشر الذين يعيشون فى المواقع التى يباشرون فيها أعمالهم. وتستشرشد قراراتهم غالبا وحصرها بالحاجة إلى جلب ربح مادي" (Glover 1999, 76).

وتعتبر قواعد وتطبيقات الجات غير مواتية للبيئة. ففى ظل قاعدة الجات الجديدة، مطلوب من قوانين ومبادئ البيئة أن تخضع لاتفاقية التجارة العالمية. كما أن الجات تتحدى ضوابط التصدير الحكومية. "إن محاولة حكومة ما الحفاظ على الموارد النادرة بالحد من تصديرها سوف يمثل انتهاكا للجات. إن تدابير الحفاظ على هذه الموارد مثل البرنامج البريطاني - الكولومبى لغرس الأشجار قد تم الإدعاء بأنها إعانة مالية حكومية "جائرة" لشركات الأخشاب الكندية (Hawken 1993, 100). أيضا فى ظل الجات لا يمكن استخدام العقوبات الاقتصادية من أجل حماية البيئة. فالمطلوب من الحكومات الوطنية إزالة شروط الاستثمار، وحصص التصدير، والمشتريات المحلية والمواصفات التكنولوجية. وحسب أثاناسيو Athanasiou: "تضمن الجات فى نهاية الأمر، بوصفها اتفاقية العولمة الاقتصادية، تحرير للتجارة بما قد يقيد قدرة الحكومات بما فى ذلك القوية منها على الوفاء بالمعايير الصحية والبيئية داخل حدودها.. ففى بداية التسعينيات، استخدمت الجات بالفعل لمواجهة القواعد الأوروبية إزاء اللحوم الملوثة بالهرمونات، وإجبار النمسا على التراجع عن خطط لفرض ضريبة تصل إلى ٧٠% على أخشاب الغابات، وإسقاط القيود التايوانية على التدخين لصالح شركات التبغ الأمريكية. فى هذه الحالة الأخيرة والأكثر شهرة، قضت الجات بأنه ليس فى مقدور أى بلد استخدام القيود التجارية بأعمال قوانين الصحة العامة ما لم يكن فى مقدورها البرهنة على أنها كانت الوسائل الأقل تقييدا للتجارة لهذا الغرض" (التشديد فى الأصل، 501, 1999).

وبالمثل، فعلى الرغم من أن النافقا تبدو المعاهدة التجارية "الأكثر اعتدالا" على الإطلاق، إلا أن مساهمتها فى حماية البيئة لا تذكر. "يجادل البيئيون أن النافقا ينبغى عليها أن تعلن صراحة أن القوانين البيئية الرخوة أو الممارسات الخاصة بإعمالها تشكل ممارسات تجارية جائرة، الأمر الذى يستوجب بدوره السماح للبلد الشريك أن يطالب باتخاذ تدابير تجارية لمعالجة هذا الوضع" (Hufbauer



and Schott) وفي السابق ، كان من المتوقع أن تكون النافذة مفيدة لاقتصاد وشركات الولايات المتحدة. ومع ذلك فقد سجل دالي أن "النمار الأولى للنافذة جاءت فاسدة" (1996, 15).

ووفقا لاقتصادي الكلاسيكية الجديدة، تعنى التجارة الحرة التخصص وفقا للفائدة المقارنة. وكما أكد بعض النقاد، فإن الفائدة المقارنة ضارة للبلدان النامية حيث تكون مجبرة على تصدير مواردها للبلدان المتقدمة. فلم تتمكن قوى السوق البلدان النامية من السيطرة على استغلال مواردها المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية. بل على العكس، انتقصت من قيمة مواردها.

وبالإشارة إلى أثر الأقلمة والعولمة على كل من البلدان النامية والمتقدمة، سوف أحاول بيان أثر عمليات العولمة والتحديث على المعرفة البيئية المحلية في إثيوبيا.

### ٣- العولمة وأثرها على إثيوبيا

لقد أثرت عمليات للعولمة أيضا على إثيوبيا، على الرغم من صعوبة الاحساس بأثر هذه العمليات حتى في السنوات القادمة. فقد أثرت وسائل الاتصال الحديثة، والأسواق، والانترنت، وغيرها من أوجه العولمة بشكل كبير على سكان الحضر أكثر من سكان الريف. وفيما يلي، سوف أنظر في كيفية تأثر الفلاحين ومجموعات أخرى في إثيوبيا بعمليات العولمة.

#### ٣-١ المعرفة البيئية المحلية والزراعة الحديثة

همشت عملية العولمة الفلاحين ودخلت في مواجهة مع الممارسات الصالحة بيئيا. إن عولمة الانتاج الرأسمالي وأنظمة السوق تعمل على تقويض وجود انتاج محلي وأنماط استهلاك محلية في البلدان النامية بشكل عام وفي إثيوبيا بشكل خاص. ويعمل التفاوت بين البلدان النامية والمتطورة في مجال التكنولوجيا والإنتاجية على عرقلة محاولة بناء تكنولوجيا على أساس الممارسات والقيم المحلية. فكما لاحظ أرنسن Arnesen بصورة مقنعة "بينما بات من الواضح أن الطابع المعقد لإعادة تشكيل الرأسمالية الصناعية خلال العقدين الأخيرين يشير إلى التطلعات الكوكبية المميزة لتدفق رأس المال والتوسع غير المسبوق للسوق العالمية، فإن خبرة معظم البلدان الأفريقية أقل من أن تدعو للتفاؤل سواء فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي ولكن أيضا وبصورة أكبر فيما يتعلق بمستقبل الدولة الأفريقية ذاتها (1996, 1-2).

تكشف بعض الأمثلة الواقعية التأثير السلبي على الفلاحين الإثيوبيين نتيجة الانقياد لاقتصاد السوق. فخلال خطة العام الثالث (١٩٦٨-٧٣) لحكومة هيل سلاسي Haile Sellassie (١٩٣٠-١٩٧٤)، كان هناك تأكيد ودعم للزراعة الموجهة للتصدير والإنتاج الزراعي التجاري الموسع على حساب قطاعات الإنتاج الصغير smallholder للفلاحين. علاوة على ذلك، تم الانتقاص من إنتاج المحاصيل الغذائية لصالح المحاصيل النقدية. وفي حين فرضت الحكومة الإمبراطورية ضرائب على أدوات الزراعة اليدوية مثل المنجل والمجراف، فقد تم إعفاء الجرارات وغيرها من المعدات الثقيلة ووقود المزارع (خلال عام ١٩٧٣) والمبيدات والأسمدة من رسوم الاستيراد وذلك من أجل تشجيع الزراعة الرأسمالية المكثفة. كما شجعت الحكومة ملكية المزارع التجارية الشاسعة من أجل استخدام الأراضي الخصبة في إنتاج محاصيل ترفية أو سلع غير غذائية معدة للتصدير للخارج (Cohen 1975, 348; Koehn 1982, 255-56). وهكذا بدأت الحكومة التغيير في الإنتاج الزراعي باتجاه الزراعة التجارية من أجل السوق العالمي.

وكانت المحصلة النهائية للإنتاج الزراعي التجاري مخيبة للآمال. فبفعل الزراعة التجارية تم ترحيل بدو عفار من مراعيهم التقليدية في وادي عواش، وأدى كفاحهم من أجل البقاء في المرتفعات إلى تدهور النظام البيئي مما أسفر عن موت الماشية والبشر جوعاً. أيضاً تدهورت صحة الرعاة والماشية في وادي عواش بسبب صرف مخلفات الصناعات الخاصة بالزراعات النقدية (مثل القطن) وصناعة السكر في نهر عواش، واستخدام المبيدات الحشرية في المزارع التجارية بدون ضوابط (Kohen 1982, 253-89).

ينبغي، في هذا الصدد، ملاحظة أن "الضغط من أجل سداد الديون دفع الدول المدينة إلى زيادة إنتاج وتصدير السلع النقدية (مثل منتجات الغابات، والبن، والسكر، والموز) وتقليل إنتاج المواد الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي.

في الاتجاه ذاته، كشفت المعلومات التي حصلت عليها من الرواة أن مئات من صغار الفلاحين قد تم إخلأؤهم عن منازلهم التقليدية في منطقة جومارو أبو Gumaro Abo في إلوبابور Ilubabor (غرب إثيوبيا)، بواسطة الحكومة من أجل إنشاء مصنع جومارو للشاي. وقد أنشأت الحكومة هذا المصنع لتفي بالاحتياجات المحلية والعالمية من الشاي. وقد انتزعت الحكومة أراضي الفلاحين لتررع الشاي وأشجار الأوكالبتوس

(المستعملة في إنتاج الأدوية) من أجل هذا المصنع. وهو الأمر الذي دفع العديد من الفلاحين إلى الإفراط في استغلال ما تبقى من الأراضي.

إلى جانب ذلك، شهدت السنوات العشر الأخيرة من الحكم الملكي محاولات من أجل تشجيع زراعة المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلي. وقد دعمت الحكومة خطط الزراعة المعتمدة على الميكنة في إنتاج الغذاء للأسواق المحلية. أدت هذه الاستراتيجية إلى إنشاء وحدة شيلالو للتنمية الزراعية Chilalo Agricultural Development Unit (CADU)، ووحدة وولامو (والاياتا) للتنمية الزراعية Wolamo Agricultural Development Unit (WADU)، ومشروع مقاطعة أدا للتنمية Ada District Development Project (ADDP)، ومشروع شاشاميني ونيجيلي للتنمية Shashamene and Negele Development Project (SNDP)، وذلك بمساعدة من الحكومة السويدية، والبنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية، والفاو على التوالي. وعلى الرغم من تسيير الزراعة المعتمدة على الميكنة من خلال سياسة محلية، فقد أدت إلى عدم استقرار أوضاع المستأجرين، والاستغلال، والطرد من الأراضي، وتآكل التربة ونزع الغابات (Stahl 1974, 75-7, 103-5, 126-67; Cohen 1975, 349; Koehn 1982, 256-57).

إن الحالة وثيقة الصلة بالموضوع تتمثل في الأثر السلبي لوحدة شيلالو للتنمية الزراعية (CADU) على فلاحي جماعة أورومو Oromo في شيلالو. فقد أنشأت الحكومة الإثيوبية هذه الوحدة في شيلالو بوسط إثيوبيا عام ١٩٦٧ (Negusse 1984, 49). ولم يكن لدى فلاحي شيلالو وغيرها من المناطق أية حماية قانونية فعالة ضد الطرد القسري والمفاجئ. ومع ذلك لم تجر دراسة منهجية لتوثيق مدى حجم القلاقل التي تعرض لها مستأجرو الأراضي ولا حجم عمليات الطرد من الأراضي في هذه المنطقة. وبمراجعة الدراسات والملاحظات المتاحة، ثمة افتراض بأن إجمالي من تم طردهم في الفترة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٤ يتراوح ما بين ٢٥٠٠-٥٠٠٠ مستأجر (Cohen 1987, 128). علاوة على ذلك، ارتفع إيجار الأرض سريعا إلى نصف إنتاج المحاصيل، وتزايد الضغط من أجل تحويل المراعي إلى مناطق زراعية بسبب إدخال الميكنة الكثيفة. ولم يتم تشجيع المستأجرين من أجل تحسين جودة أراضيهم. بل على العكس، فعندما كانوا يحسنون من جودة الأراضي يزدون من عائد المحصول، كان ملاك الأراضي يزدون بالإيجار بالمقابل (Cohen 1987).



باختصار، أدى انتاج السع النقدية على حساب إنتاج سلع البقاء على المستوى المحلي، وميكنة الزراعة، والافتقار إلى إصلاحات زراعية فعالة إلى التدهور البيئي. لقد تم الانقاص من قدر المعرفة التقليدية، ولم يكن هناك سوى مجال محدود للتكيف مع الشروط الفردية والمحلية. يذكرنا هذا أن بعض برامج التنمية الحديثة التي صممت بلامبالاة قد أبطلت أو دمرت مباشرة الاستخدام التقليدي للأرض الصالح بيئياً وكما دمرت البنى المهنية باسم التقدم العلمي.

### ٣-٢ المعرفة البيئية المحلية وبرامج التكيف الهيكلي

يؤثر الضغط الناجم عن برامج التكيف الهيكلي على المعرفة البيئية المحلية واقتصاد البلدان النامية، بسبب الانحياز للشركات عابرة القومية. فحسب روبنسون Robinson تتدخل برامج التكيف الهيكلي الدول النامية سعياً إلى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بوصفه شرطاً مسبقاً أساسياً لنشاط رأس المال العابر للقومية (مقتبس في Mulugeta 1999). فوقاً لما تم عرضه تسعى الليبرالية-الجديدة لرسم صورة عن الازدهار الاقتصادي الذي جلبته للعالم منذ الثمانينيات بفعل الملكية الخاصة والأسواق الحرة القائمة على المنافسة. فقد صادق البنك الدولي وصندوق النقد الدول على أهداف النظرية الكلاسيكية-الجديدة للتنمية. ويؤكد أنصار هذه المؤسسات أن السياسة الحكومية المشوهة في السبعينيات والثمانينيات هي المسؤولة "عن سلسلة من المشكلات المترابطة (في بلدان العالم الثالث) (مثل ركود الانتاج، المديونية، والعجز في ميزانية الدولة)" (Brohman 1996, 28). وهكذا، فبالنسبة لليبراليين الجدد ليس ثمة طريق إلا اقتصاد السوق الحر.

في عام ١٩٩١، توافقت الإصلاحات الهيكلية في إثيوبيا مع مقترحات اقتصادية الكلاسيكية-الجديدة. وكما هو الحال في البلدان النامية الأخرى، تأثرت الحكومة الانتقالية في إثيوبيا بالشروط السياسية للمانحين الغربيين. فقد كان مطلوباً من القادة الجدد إعطاء اهتمام لقضايا حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والحكم الجيد، والتعددية السياسية والديمقراطية من أجل ضمان كل أنواع الدعم. فمنذ البداية، أجبرت الحكومة الانتقالية على قبول برامج التكيف الهيكلي لمؤسسات بريتون وودز وغير ذلك من السياسات. وقد أعلنت عن السياسة الاقتصادية للمرحلة الانتقالية في عام ١٩٩١. وتمثل الهدف على المدى الطويل في استراتيجية تصنيع معتمدة على تنمية زراعية والتي تستلزم تحول هيكلي من أجل تحقيق نمو زراعي عالي يمكن أن يعقبه نمو

صناعي. وحسب بيفيكادو ديجيفي Befekadu Degefe "في سبيل قبول مخائب مؤسسات بريتون وودز، فقدت إثيوبيا القدرة على ابداع سياستها الاقتصادية، منذ الأقطار التي سبقتها وتلك التي في سبيلها إلى ذلك" (1999، 291). أيضا صرح مولوجيتا أبيبي Mulugeta Abebe قائلا "يبدو أن التكيف قد اعطى صناع القرار الأجانب ليس فقط نفوذاً اقتصادياً ولكن أيضاً امتيازات سياسية للتدخل في شؤون إثيوبيا" (1999، 71).

وقد تم صياغة ورقة إطار السياسة الشاملة (Policy Framework (PFP Paper لعامي ١٩٩٢/٩٣-١٩٩٤/٩٥ والموافقة عليها من قبل الحكومة الانتقالية ومؤسسات بريتون وودز. وقد تضمن برنامج الإصلاح ثلاث مراحل: التثبيت، الإصلاح الهيكلي، ومزيد من الإصلاح الهيكلي (PFPI, 1992).

وبناء على ذلك، اتخذت الحكومة الانتقالية التدابير التالية: تخفيض قيمة العملة؛ وإدخال نظام تحرير سعر الصرف الأجنبي وإعادة هيكلة للشركات العامة؛ وإعلان قانون الاستثمار والعمل؛ وتحرير سعر عدد من السلع؛ وتحرير تعريفات طرق النقل؛ وإزالة كل الضرائب على الصادرات فيما عدا تلك المفروضة على البن؛ وتقليص المعدل الأقصى للرسوم المفروضة على الواردات؛ واستحداث ضريبة على الدخل الربعية ورفع معدلات الفائدة على أن تطبق بشكل منتظم على القطاعين العام والخاص؛ والإعلان عن قانون تقاسم الدخل بين الحكومة المركزية والمناطق؛ وإصدار قانون جديد للتعاونيات؛ وإصدار أنون بنكية ومالية؛ والإعلان عن قانون بإنشاء بنوك وشركات تأمين خاصة (Eshetu 1994, 316-17). وتنص المادة رقم ٤٠ من دستور إثيوبيا بشأن الأرض على أن "يُعتبر الحق في تملك الأراضي الريفية والحضرية، وكذلك جميع الموارد الطبيعية، محصوراً بشكل مطلق في الدولة والسكان الإثيوبيين، ولا يجوز أن تعرض للبيع أو لأي وسيلة أخرى من وسائل نقل الملكية".

وقد انتقلت الحكومة الحالية ومانحوها على ورقة إطار للسياسة لعامي ١٩٩٦/٩٧-١٩٩٨/٩٩. وتأمل الحكومة تحسين إدارة الضرائب من خلال توسيع قاعدة للضرائب على الدخل، وخفض نمو الإنفاق ليكون أقل من النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي GDP، وتحسين فعالية الإنفاق.

لقد أدانت حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بسبب اتخاذها بعض التدابير الإيجابية. حيث حسنت البيئة من أجل فعالية القطاع الخاص داخل اقتصاد سوق تنافسي. فقد شجعت مناطق مختلفة على تعزيز التنمية الزراعية. وعلى أي حال،

فقد كان لتطبيق برامج التكيف الهيكلي بعض النتائج السلبية. وقد أكد بعض الكتاب ومن أنلوا إلى معلومات أن ملكية الدولة للأراضي لم توفر شروط الأمن الخاصة بالملكية والبواعث من أجل أداء أفضل. أما التملك الحر للأراضي فسوف يوفر الأمن الخاص بالملكية، كما سيوفر بواعث قوية للفلاحين من أجل استثمار أراضيهم، وسيعمل على أن تكون التعاملات التجارية في الأراضي أكثر سهولة وكفاءة (Dessaiegn 1994).

ومع ذلك، فليس بالضرورة أن تؤدي حقوق الملكية الخاصة إلى معالجة المشكلات البيئية. فقد يفرط الملاك في استخدام الموارد. وقد أظهرت بعض الدراسات أنه في بعض الحالات مجتمعة، نجحت السلطات اللامركزية في حماية إنتاجية الموارد (Hanna et al. 1996, 9). وهكذا، بالنسبة للبيئة الطبيعية فإن القضية ليست ماذا ينبغي أن تكون عليه حقوق التملك: خاصة أم مجتمعية أم ملكية دولة. فالقضية هي كيف ترتبط حزم الحقوق المختلفة ببعضها، من الخاصة إلى المجتمعية إلى الوطنية إلى الدولية، ومن المحلي إلى الإقليمي إلى الكوني، ذات صلة ببعضها، وكيف تربط البشر ببعضهم، وتربطهم ببيئتهم الطبيعية التي يعتمد عليها التطور الاجتماعي والاقتصادي (Hanna et al. 1996, 9).

لقد بنت إجراءات اللبرلة الاقتصادية وكأنها خلقت بواعث من أجل إنتاج وتصنيع وتسويق البن. إن سياسة خفض العملة وما ترتب عليها من تحديد معدل التبادل على أساس المزاد auction-based قد رفعت من عوائد التصدير من منظور العملة المحلية وأسعار استلام البن من المزارع رأساً farm gate (Alemayehu 1999). وعلى مستوى المزرعة، يجري تشجيع ملاك الأراضي الصغار بواسطة الأسعار الأفضل عند الاستلام من المزرعة لزيادة رقعة البن المنزرعة ومن أجل تعظيم الإنتاج من خلال استخدام خبرات العلوم الزراعية الحديثة.. وثمة مؤشرات على أن الفلاحين قد خصصوا مزيداً من الأرض للزراعات الجديدة من خلال التخلي عن محاصيل أخرى (Itana 1999, 90). إن الرغبة في توسيع إنتاج البن على حساب المحاصيل الأخرى سوف يكون له نتائج مدمرة للبلاد على المدى الطويل. علاوة على ذلك، يجري التخلص من مخلفات محطات إعداد الثمار بحرية وبدون أية سيطرة. إن مقادير البن المغسول والمعالج من خلال المحطات التي تلقى في الأنهار سوف تؤدي إلى تدهورها، أيضاً تصبح حياة البشر والحيوانات في خطر نتيجة استخدام الأنهار الملوثة (Itana 1999, 91). لقد أخبرني البعض في



إليوبابور، غرب إثيوبيا، مؤكدين أن العديد من الفلاحين في السنوات الأخيرة أزالوا الغابات الطبيعية لإيجاد سبيل لزراعة البن. أيضا أكدت دراسة عبد الرحمن أمي Abdurahman Amme التي أجريت على مقاطعتين في مرتفعات هارارغي Hararghe بشرق إثيوبيا أن الفلاحين بعد للبرلة شجعوا انتاج المحاصيل النقدية، مثل البن والتفاح على حساب المحاصيل الغذائية. وبالمثل، بعد فحص انتاج مجموعة مختارة من مزارع الانتاج المنزلي في مقاطعتي جوما Gomma ومانا Manna في منطقة جيما Jemma بغرب إثيوبيا، سجل تاي Taye أيضا أنه نتيجة للبرلة زاد توجه الفلاحين نحو انتاج البن (انظر جدول رقم ١)

جدول رقم ١: أثر التحول في الثروة على عينة الأسر من المنتجة

بعد الإصلاح	قبل الإصلاح	
٠,٦٢٦٥	٠,٤٨٦٧	أراضي المزروعة بنبات البن (بالهكتار)
٤٩٧,٦١	٢٠١,٠٠	نبات البن (no.)
٣٠,٤٩	١٩,١٩	العمالة المأجورة (MDS)
٣,٠٨	٢,٢٠	الزواج (تكراره)
٤٥٢,٥١	٤٢٥,٣٥	انتاج البن (كم/الهكتار)
٢,٠٦	١٨,١٠	الرش ضد مرض برى الذى يصيب نبات البن (كم)

المصدر: بيانات مسح أجراه تاي Taye (١٩٩٧)

قد يعترض شخص ما بالقول أن السياسات الليبرالية كان لها آثار إيجابية على انتاج المحاصيل الغذائية وعلى اقتصاد إثيوبيا. وتؤكد البيانات الرسمية الحكومية هذه الرؤية. وبعد فحص أداء الاقتصاد الإثيوبي خلص بيرهانو Berhanu وسيد Sied إلى أنه "من خلال المقاييس المعيارية لأداء الاقتصاد الكلى كان أداء الاقتصاد الإثيوبي معقولا إثر تولى الجبهة الإثيوبية الشعبية الثورية الديمقراطية EPRDF الحكم منذ سبع سنوات مضت" (46, 1999). فقد سجلا أن الناتج المحلى الإجمالى GDP الحقيقي قد نما بمتوسط ٤,٧ بالنسبة للسنوات السبع الأخيرة (انظر الجدول رقم ٢).

علاوة على ذلك، ثمة زيادة في الأراضي والمنتجات الزراعية بعد الإصلاح (انظر جدول رقم ٣). ومع ذلك، فقد استمرت إثيوبيا في استيراد الغذاء (انظر الجدول رقم ٤). يضاف إلى ذلك، يعتمد البلد على المساعدة الغذائية لسد الفجوة بين الطلب والإنتاج المحلي. ويتراوح الحجم السنوي للمساعدة الغذائية من الحبوب بين ٢,٣% إلى ٢٦% من إجمالي الإنتاج المحلي على مدار الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦ (Alematehu 1999, 31). علاوة على ذلك، على الرغم من أن مؤشرات الاقتصاد الكلى تظهر أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد في المتوسط بالنسبة للفرد منذ ١٩٩٢، فإنه لم يؤد إلى تقليص الفقر في إثيوبيا (Abebe 1999, 20).

وحتى لو افترضنا أن البيانات الحكومية صحيحة، فمن الواضح أن الإصلاحات الاقتصادية لم تحسن الأوضاع المعيشية لفقراء الريف، حيث يعتبر الأثر الاجتماعي لهذه الإصلاحات سيئاً. فقد أدى تخفيض العملة ولبرلة الأسعار إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. وقد تأثر العديد من السكان بسبب ارتفاع أسعار معظم السلع التي تستخدم لتباعد في المنافذ التجارية الحكومية (مثل الصابون والملابس الخ)، وبسبب تفاقم تدنى الدخل نتيجة تطبيق سياسات التكيف الهيكلي. وقد تم فصل الآلاف من البشر من وظائفهم الحكومية. فعلى سبيل المثال، توقفت أنشطة الشركة الإثيوبية العامة للبناء والتشييد Ethiopian Building and Construction Corporation Authority وهيئة النقل البحري Marine Transport Authority، وتم تسريح نحو ٢٥,٠٠٠ عامل (Eshetu 1994). بالإضافة إلى إنهاء توظيف حملة الشهادات الجامعية في المؤسسات العليا الأمر الذي فاقم من مشكلة البطالة.

جدول (٢): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في مختلف القطاعات، ٩٢/٩٧ - ٩٨/٩٧

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد	خدمات أخرى		الخدمات		الصناعة		الزراعة		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	سنة
	معدل النمو	كثافة متروية من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	كثافة متروية من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	كثافة متروية من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	كثافة متروية من الناتج المحلي الإجمالي		
٦,٧-	٥,١-	٢٢,٠	٢,٥-	١٢,٨	٧,١-	٩,١	٢,٧-	٥٦,٨	٢,٧-	٩٢/٩٩٩١
٩,٠	١٤,٧	٢٢,٥	٢٢,٢	١٢,٣	٢٨,٤	١٠,٤	٦,١	٥٣,٨	١٢,٠	٩٢/٩٩٩٢
١,٦-	٨,٩	٢٤,١	٦,٢	١٢,٩	٧,٠	١١,٠	٣,٧-	٥١,٠	١,٦	٩٤/٩٩٩٣
٢,٩	١١,٠	٢٥,٢	٦,٤	١٤,٠	٨,١	١١,٢	٢,٤	٤٩,٧	٦,٢	٩٥/٩٩٩٤
٧,٤	٢,٩	٢٤,١	٩,٠	١٢,٧	٥,٦	١٠,٧	١٤,٧	٥١,٥	١٠,٧	٩٦/٩٩٩٥
٢,٤	٦,٩	٢٥,٥	٩,٤	١٤,٢	٧,٩	١٠,٩	٣,٤	٥٠,٥	٥,٦	٩٧/٩٩٩٦
٢,٦-	٧,٩	٢٦,٣	٨,٣	١٥,٣	١٠,٩	١٢,٠	٧,٦-	٤٦,٤	٠,٥	٩٨/٩٩٩٧
١,٦	٧,٢	٢٤,١	٨,٤	١٢,٩	٨,٧	١٠,٨	١,٩	٥١,٤	١,٧	المتوسط

المصدر: Behanu Nega and Seid Nuru (1999:31)

تقديرات

يستخدم متوسط النمو الحقيقي للناتج القومي الإجمالي لسنوات ٩٢/٩٧ - ٩٣/٩٧ (أي باستبعاد للعام ٩٢/٩٩٩١ والذي كان عام عدم استقرار سياسي) ٦,١% ومما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد نحو ٣%



يظهر البرهان في طرحنا هذا أن تحسن وتراجع للمخرجات الزراعية قد تأثر بشكل كبير بالظروف المناخية أكثر من الإصلاحات الاقتصادية. فالأمطار الجيدة تؤدي إلى حصاد جيد نسبياً بينما يؤدي سوء الظروف المناخية والجفاف إلى تراجع الانتاج الزراعي. وفي مقدمة ذلك، أثر التناقض الوفير للموارد الأجنبية على الأداء الاقتصادي للحكومة الجديدة.

جدول رقم ٣ : تقديرات انتاج المحاصيل الرئيسية بواسطة الفلاحين ذوي الملكية الخاصة (في موسمين مقدرة بالآلاف قنطار)

السنة	الحبوب	قنطار	البقول الزيتية	إجمالي
قبل الإصلاح				
٨٥/١٩٨٤	٢٨٧٢٧	٤٨٢٨	١٠٤٦	٤٤٦١١
٨٦/١٩٨٥	٤٤٢٧٨	٤٦٠٥	١١٥٣	٥٠٠٣٦
٨٧/١٩٨٦	٦٢٧٧٥	٥٧٤١	١٠٨٩	٦٩٦٠٥
٨٨/١٩٨٧	٥٩٥٧٠	٥٩٤٠	٨٨١	٦٦٠٩١
٨٩/١٩٨٨	٥٧٤٧٢	٥٩٥٣	٨٩١	٦٤٣١٦
٩٠/١٩٨٩	٦١٣٨٣	٦٧٤٩	٩٨٣	٦٩١١٥
٩١/١٩٩٠	٥٧١٣١	٩٩٦٨	٣١٤١	٧٠٢٤٠
بعد الإصلاح				
٩٢/١٩٩١	٥٥٦٠٣	٩٧٠٢	٣٠٥٧	٣٨٣٦٢
٩٣/١٩٩٢	٧٠٦٣٩	٨٤٢٥	١٢٤٠	٨٠٣٠٤
٩٤/١٩٩٣	٦١٩١٢	٧٥٠١	١١٠٧	٧٠٥٢٠
٩٥/١٩٩٤	٦٥٨٩١	٧٩٤٧	١١٧٢	٧٥٠١٠
٩٦/١٩٩٥	٩٣٦٥٤	٨٦٦٢	١٩٦٣	١٠٣٢٧٩
٩٧/١٩٩٦	٩٣٥٩١	٨٦٠٩	٢١٦٨	١٠٤٣٦٨
٩٨/١٩٩٧	٧٤٣٤٩	٧٣٢٣	١٨١٧	٨٣٤٨٩

المصدر: وزارة التنمية والتعاون الاقتصادي (MEDaC)، ١٩٩٩.

جدول رقم ٤: نسبة الواردات وفقاً لأصناف البضائع

السنة	الغذاء	السيح	الآلات ومعدات النقل	منتجات المصانع	منتجات الترويل	بضائع أخرى	إجمالي الواردات (مائليون بر)
قبل الإصلاح							
١٩٨٦	٢١,٤	١,٥	٣٢,٢	٢٢,٦	٩,١	١٣,٢	٢٢٧٨,٧
١٩٨٧	١٠,٨	١,٧	٤١,٧	٢٤,٦	١٠,٤	١١,٤	٢٢٧٩,٤
١٩٨٨	١٤,٥	٠,٨	٢٩,٩	٢١,١	٩,٩	١٤,٨	٢٢,٤٦,٠
١٩٨٩	٨,٧	١,٧	٣٣,٦	٣١,٩	١١,٣	١٢,٩	١٩٦٧,٢
١٩٩٠	١٢,٥	٢,٠	-	٢٣,٦	١١,٩	١٢,٦	٢٢٢٥,٧
١٩٩١	٤,٠	٢,٠	٣٨,٨	٢٥,٢	١٩,٢	٩,٧	١٠٨١,٧
بعد الإصلاح							
١٩٩٢	١١,٤	٤,٩	٢٤,٧	١٧,٠	٣٠,٤	١١,٧	٢٢٥١,٨
١٩٩٣	١٠,٨	٢,٣	٢٤,٧	٢١,٠	٢٥,٨	٥,٥	٤٠٧٤,٩
١٩٩٤	١٨,٤	٢,٧	٢٥,١	٢٢,٢	٢٢,٧	٧,٦	٦١٤٧,٠
١٩٩٥	١١,٢	٢,٦	٣٠,٥	٢٠,٢	٢٢,٦	١٢,٩	٨٠٨٦,٦

المصدر: أحصيت بواسطة أليمايهو جيداً Alemayehu Geda (١٩٩٩) من بيانات الرسوم الجمركية.

وعلى الرغم من أن الحكومة حاولت تحسين بيئة الاستثمار من خلال اتخاذ تدابير ليبرالية، فقد اجتذبت فقط عدداً محدوداً من المستثمرين. ويلاحظ بيرهانو نيجا Berhanu Nega أن كمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا تعتبر قليلة. فوفقاً لكلامه، يعتبر النقص في الطلب، وعدم القدرة على منافسة الواردات الرخيصة، والنقص في رأس المال، وصعوبة الحصول على الأرض بتكلفة معقولة، وعدم الكفاءة البيروقراطية تعتبر العوائق الرئيسية أمام الاستثمار الخاص في إثيوبيا (Berhanu 1999). أيضاً، خلق موقف الحكومة إزاء الملكيات التي أمنتها السلطة السابقة شكوكاً حول مصير المستثمرين. وهكذا، "ظل معظم القطاع الخاص متركزاً في مجال التجارة والخدمات بالأساس بسبب أن مخاطر هذه الأنشطة تظل ضمن الحد الأدنى حيث يضع

المستثمرون أنفسهم على أصولهم الثابتة في شكل بضائع أو أموال طوال الوقت" (Befekadu 1994, 37).

أيضا، قوضت برامج التكيف الهيكلي ظهور وتطور تراكم محلي لرأس المال من خلال اقتصاد معتمد على السوق. لقد حول التشديد المفرط على الاستيراد-التصدير معظم الأنشطة الاقتصادية بعيدا عن القطاعات الإنتاجية، وربما أعاق، بالتبعية، نمو مجموعة رأسمالية حيوية (Mulugeta 1999). ويمكن لنظام السوق الحرة أن ينزع الطابع التصنيعي عن الاقتصاد. "من الممكن التفكير في كيف يمكن أن تبقى الصناعات في ظل المنافسة العالمية للحادة" (Befekadu 1999, 292). وبالمثل، فقد أعاق تصدير السلع الأولية، واستيراد البضائع الأجنبية الرخيصة، والمساعدة الخارجية محاولة تطوير تكنولوجيا محلية في إثيوبيا. وكذلك، فإن "الارتباط بالاقتصاد العالمي من خلال الاعتماد على الصادرات لتوفير العملة الأجنبية لدفع الدين قد خلق وضعاً أصبحت فيه الدولة الأفريقية تدار من خلال التجارة عوضاً عن أن تدير هي التجارة. ونتيجة لذلك، تخضع البلدان النامية للمحاسبة من قبل الدائنين والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية والدول المصنعة أكثر من شعوبها (Fantu 1996, 150). ويجب أيضاً ملاحظة أن من نتائج سياسة التكيف الهيكلي أنها تدفع الدول المرهقة بالديون إلى قبول صناعات ملوثة للبيئة (Yearly 1996).

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المواقف السلبية للشعوب إزاء الصناعات اليدوية أدت بالتساوي إلى إعاقة تطوير تكنولوجيا محلية في إثيوبيا. فالناس تعتبر صناعات الأدوات والصناعات اليدوية من المنبوذين اجتماعياً. والأمر المثير للسخرية أنه على الرغم من مواقفهم هذه، إلا أن الناس تستخدم أعمالهم. فعلى وجه الخصوص، اعتاد الحكام الاحتفاظ بالحرفيين المهرة، والخطاطين، والعازفين ضمن حاشيتهم بسبب أعمالهم المفيدة (Assafa 1996). وكما قال آتیه Atteh بشكل مقتنع "في كل أفريقيا تم تصميم صناعة العديد من الأدوات والصناعات اليدوية من خلال نظام الإنتاج المحلي" (1992.012). ولكن "انحرافاً نظرياً نشأ عن طريق التفاعل بين أفريقيا وأوروبا من خلال الاستعمار السياسي والثقافي والتكنولوجي أدى إلى عدم الاستفادة من المعرفة والتكنولوجيا المحلية الضرورية لسبل العيش والنمو والتنمية المعتمدة على الذات (Atteh 1992, 13). ويضيف آتیه: "إن تحويل هذه المواقف بواسطة القادة والنخب الأفريقية مما يمكن من الاعتراف بقيم وإمكانيات شعوبهم واستخدامها كبؤرة لتخطيط تنموي مستدام، يعتبر ضرورياً على وجه السرعة. وتعتبر المعرفة الوطنية



المحلية الميراث الوحيد الذى يمكن من خلاله للأفارقة-ريفيين وحضريين- أن يستعيدوا بها ذاتهم بحق. إن التنمية التى تعتمد على مجرد نسخ انجازات الآخرين بينما تبخس انجازاتهم هى فى الحقيقة تخلف. فهى انكار لجذور المرء وتاريخه ( 1992, 13).

إن انسحاب الدولة من الشؤون الاجتماعية والبيئية ليس انتقالا مفيدا. إن التدخل من قبل دولة فعالة مطلوب من أجل تحسين الظروف البيئية والبشرية، ومن أجل تجنب الآثار السلبية للسوق الحرة التى ترفع سعر السلع الزراعية وغيرها من السلع الاستهلاكية. ولا يعنى هذا أن السوق الحرة عديمة الفائدة بشكل كامل. على العكس، يعتبر اقتراح الليبراليين الجدد بتقليص قصور الدولة وعدم كفاءتها أمرا مرغوبا فيه. ففي بعض الحالات، قد يكون لحواجز السوق تأثيرات إيجابية على البيئة. "إن المجتمع قد يصل بفعالية أكبر إلى الأهداف البيئية... من خلال إعادة هيكلة حواجز السوق عوضا عن تعيين الموارد مباشرة. الحواجز من أجل تقليص التلوث... خطط معتمدة على التجارة للملوثات للبيئة ... على سبيل المثال... قد تكون أفضل بكثير من مقاربات "الأمر-السيطرة" command-control لتقليص التلوث" (Sagoff 1998, 551). وعلى الرغم من ذلك، فإن تعيين الموارد لمن يعرض أعلى ثمن من خلال السوق قد لا يحل المشكلات البيئية والتنموية. "ويمكن للتدخل الاختياري والمنسق من قبل الدولة أن يحول الأسواق لأن تكون أكثر فعالية بما يخدم سلسلة من أهداف التنمية (Brohman 1996, 329). ويحتاج سكان الريف أيضا مساعدة من الدولة بخصوص الخدمات التى لا تستطيع الإدارة المحلية توفيرها على المستوى المحلى. وتتضمن هذه الخدمات توفير المساعدة التقنية، الائتمان الزراعى، توزيع عادل للموارد النادرة، دعم البحوث الزراعية والمنظمات الريفية.

كما أن لتدخل الدولة دور عظيم لاقتصادات البلدان الضعيفة مثل إثيوبيا. "لا ينبغي على الدولة أن توفر القيادة السياسية فقط، بل عليها أيضا توفير القيادة الاقتصادية. فعليها أن تلعب دور رجل الأعمال والمنتج لرجال الأعمال الخاصين" (Befekadu 1994, 40). فمن الصعب على المنتجين المحليين منافسة الواردات التى تغرق الأسواق المحلية نتيجة لإزالة القيود الكمية والتعريفات الكبيرة. فالقطاع الخاص الضعيف فى حاجة لدعم من الدولة.

### ٣-٣ المعرفة البيئية المحلية وحقوق الملكية الفكرية

يفترض، في ظل قانون براءة الاختراع في البلدان الصناعية، استبعاد المعرفة البيئية المحلية من مجال براءة الاختراع. ويعنى هذا أنه ليس من المفترض أن ينظر إلى اكتشاف منتج من الطبيعة والمعرفة المرتبطة به على أنه "الابتكار". وحسب أنطونى ستينسون Anthony Stenson وتيم جراى Tim Gray فإنه "فيما يتعلق بالمعرفة التقليدية، ليس هناك قانون واحد للإبداع، فهذه المعرفة ليست اكتشافا لفرد أو مجموعة من البشر، ولكنها نتاج قرون من الخبرة الجماعية .. في تلك الحالة لم يكن هناك على الإطلاق شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص لهم حق الملكية الخاصة لهذه المعرفة" (190, 1997). فثمة اعتراف قليل القيمة من قبل البلدان والشركات الغربية بالمعرفة الخاصة بمختلف النباتات التى تستخدم كأساس للعقاقير المعتمدة على النبات فى الصناعات الدوائية. فالمصدر الذى يشكل معرفة السكان الأصليين بعد مشاعا وفى متناول اليد. وبالتالي، فإن إعتبار البشر مبدعين، يمكنهم من تحقيق أرباح والحفاظ عليها من خلال حماية الملكية الفكرية. وهكذا يبدو أن كل قيمة يجسرى اختزالها فى أسعار السوق، وكل نشاط بشرى يختزل فى كونه تجارة. ويؤدى هذا بدوره إلى إنكار إبداع البشر الآخرين ممن لا يستهدفون تحقيق أرباح ولكنهم يشجعون التبادل الحر للأفكار كأساس للإبداع. ويعنى هذا لماذا يجادل بوزى Posey ودانفيلد Dutfield بأن "حقوق الملكية الفكرية قد تكون فى خدمة المجتمعات المحلية، ولكنها بالأساس غير كافية وغير ملائمة لتوفير الحماية والتعويض الضرورىين للحقوق الفردية والجماعية للسكان الأصليين ذات الصلة بمعرفتهم وثقافتهم ومواردهم. إن هذه الحقوق، فى حقيقة الأمر، أقرب لأن تكون ضارة بمصالحهم (Posey and Dutfield, 1996, 94).

وقد سمحت حقوق الملكية الفكرية حديثا ببراءات الاختراع فيما يتعلق بالكائنات الحية. لقد اجتذبت التكنولوجيا الحيوية الامتياز على المستوى الجديدة للحياة والبحث الكونى الشره عن البذور والنباتات المحلية لبراءة الاختراع والسوق، مع تأثيرات مدمرة على الزراعة والبيئة وحقوق الإنسان فى الأقطار النامية. وكما يصرح آتفيلد Attfield: "بينما تتحمل البلدان النامية كلفة الوقاية، فإنها نادرا ما تكون قادرة على جنى الأرباح الاقتصادية المرتبطة بذلك. فهذه الأرباح تذهب إلى صناعات التكنولوجيا الحيوية، التى تسوق المنتجات التجارية للتنوع البيولوجى لأغراض زراعية ودوائية وأغراض مشابهة. ولكى تفعل ذلك فإنها تعتمد من أجل الوصول إلى التنوع البيولوجى

وبصورة متكررة على معرفة المجتمعات المحلية، وغالبا بدون أن تدفع لهذه المجتمعات ولا لبلدانها" (1999, 141).

وقد استُخدمت البلدان الصناعية الاتفاقيات التجارية الدولية متعددة الأطراف مثل الجات ومنظمة التجارة العالمية لبسط سلطتها في حقوق الملكية الفكرية على النباتات والحيوانات والكائنات المجهرية (Nijar 1996, 75). كذلك، مكنت الهندسة الوراثية البشر من تطوير كائنات جديدة متنوعة من خلال تحويل الجينات ذات الصفات المرغوبة إلى سلالات مناسبة. فقد طورت البلدان المتقدمة، على وجه الخصوص، كائنات جديدة متعددة الجينات اعتمادا على الجينات التي حفظت بواسطة الفلاحين والسكان الأصليين لقرون. وبعد تحويلات طفيفة لسلالات نباتية محلية، مقاومة للجفاف والحشرات، يعتبرها مربو السلالات النباتية وجامو الجينات ابتكاراتهم الخاصة.

وكما لاحظ جودفري تانتجوا Godfrey Tangwa (1999)، فعلى الرغم من أن "اتفاقية التنوع البيولوجي" و "مشروع الجينوم البشري" قد قصد بهما معالجة حفظ واستغلال التنوع البيولوجي لكوكبنا، فعلى المستوى العملي للتنفيذ، يمكن ببساطة ترجمة العولمة إلى الغربية Westernization، بافتراض تاريخ وحقيقية النفوذ الصناعي-التكنولوجي الغربي، واستعمار غير الغربيين، والسيطرة وعدم الحساسية إزاء كل ما هو ليس غريبا.

لقد ضغطت الشركات بقوة من أجل سياسات غذائية وزراعية في البلدان النامية، بحيث تحول عملية الزراعة من إنتاج محاصيل الغذاء للاستهلاك المحلي باتجاه المحاصيل النقدية المعدة بالأساس للتصدير. فقد صرح ويتني ماكلان Whitney Macmillan، رئيس شركة كارجيل Cargill قائلاً: "ثمة اعتقاد خاطئ بأن الاحتياج الزراعي الأكبر في البلدان النامية هو تطوير القدرة من أجل إنتاج غذاء للاستهلاك المحلي. هذا مضلّل. فالبلدان عليها أن تنتج ما تستطيع أن تنتجه بصورة أفضل وتُتاجر فيه. إن الزراعة من أجل البقاء ... تشجع سوء استخدام الموارد وتدمر البيئة" (Kneen 1995, 78). وكارجيل هي شركة خاصة في الولايات المتحدة.

تستخدم الشركات عابرة القومية حقوق الملكية الفكرية لتفرض مطالب على الممارسات المحلية المستخدمة في البلدان النامية. فأنواع الأحياء المحورة جينيا تخضع لحقوق براءات اختراع. وقد وضعت اتفاقية بورة أورجواي حقوق براءة الاختراع الخاصة بالنباتات المنتجة تقليديا ومحليا في قبضة الشركات عابرة القومية. إن



الشركات التي تمتلك براءات الاختراع العالمية لسلاسل البذور تطلب من الفلاحين أن تدفع لهم مبلغاً من المال مقابل شراء بذورهم. وبموجب بنود حقوق الملكية الفكرية المتضمنة في الجات والناقذة بواسطة اتفاقية التجارة العالمية، أحياناً ما ينظر إلى تبادل البذور كممارسة تجارية غير شرعية على الرغم من أن المزارعين الفلاحين لهم حرية تبادل البذور لأجيال. ولوضع الأمور في اتجاه آخر، لا يسمح للفلاحين باستخدام البذور لأغراض متتالية ما لم يدفعوا ضريبة عن حقوق الملكية. وتعتبر السلاسل المنتجة حديثاً ملكية مطلقة للمجموعات صاحبة براءة الاختراع. وليس للفلاحين حقوق في الاستفادة من العائد المتولد من خلال الاستغلال التجاري لمثل هذه الاكتشافات. وتريد الشركات عابرة القومية أن تحول الفلاحين من كونهم مربين منتجين لبذورهم من جديد إلى مستهلكين لها.

علاوة على ذلك، تعتبر القواعد المتضمنة في الجات حديثاً بناء على اتفاقية أورجواي والخاصة ببنود حقوق الملكية الفكرية وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة موانئاً للشركات عابرة القومية. فإن حقوق الملكية الفكرية تم تكييفها لكي تغلق الباب أمام المنافسة وتشجع الاستهلاك السلبي للتكنولوجيا الأجنبية في الجنوب، لصالح الشركات عابرة القومية" (Grain, October 1998: 14). وتمكن حقوق الملكية الفكرية للشركات من خصخصة والحصول على براءة اختراع لأشكال الحياة، بما في ذلك النباتات والموارد الجينية الأخرى لبلدان "العالم الثالث". فمواد حقوق الملكية الفكرية في الجات ١٩٩٤ تضمن حقوق تملك المنتجات المنتجة في معامل الغرب من معرفة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية .. فقط النموذج الصناعي الشمالي للابتكار هو المعترف به؛ ويستبعد من ذلك النظام التراكمي الجماعي للابتكار الخاص بالمجتمعات التقليدية بموجب بنود حقوق الملكية الفكرية" (Nijar, 1996: 88-89). وهكذا "إذا لم نراجع بنود حقوق الملكية الفكرية، فعلى البلدان النامية أن تدفع فرق قيمة على تنوعها البيولوجي الخاص، وسوف ترى بذورها وقد سبقتها إليها الشركات متعددة الجنسية وبراءات الاختراع الضارة" (Grain, October 1998: 13). أما تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة فتخلص إلى بعض التدابير غير الشرعية والتي توظفها بعض البلدان، وبشكل بارز البلدان النامية، بحيث تشجع الشركات عابرة القومية على إنشاء روابط مع شركات محلية.

ومن ناحية أخرى، أصبحت براءات الاختراع المملوكة للأجانب في الصيد من البلدان النامية، عائقاً أما التنمية التكنولوجية المحلية. فملاك براءة الاختراع الأجانب يستخدمون حقوقها لتجنب المنافسين المحليين.

من الجدير بالملاحظة أيضاً عدم وجود حماية قانونية لأصحاب المهن القسمة على أنظمة المعرفة المحلية في إثيوبيا. وفي الحقيقة، أعلنت الحكومة الحالية عن المستثمرين والابتكارات الصغيرة والتصميمات الصناعية في عام ١٩٩٥. لكن هذا القانون نفاذ بالابتكار يفتر إلى الاهتمام بابتكارات الفلاحين. ويوصفه نسخة من قانون الدول للصناعة، فإنه لا يعترف بمساهمات الفلاحين. فعلى الرغم من معرفتهم التراكمية، لا يتلقى الفلاحون مقابل أو حوافز اقتصادية مناسبة بالتالي. وبدلاً من ذلك، فإن لشركات الخاصة والمتقنين الأجانب والإثيوبيين ينهلون من معرفة موارد الفلاحين بحرية، ويطالبون بالحماية القانونية لهذه المعرفة بدون الاعتراف بحق العديد من الفلاحين والقيادات الدينية الإثيوبية. فعلى سبيل المثال، حصلت جامعة توليدو Toledo على امتياز البحوث الإثيوبية ذات الصلة بشجر الصابون Soapberry والذي يستخدم كشامبو ومنظف في أفريقيا. (RAFI 1994, 7) وقد استغلت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية الشعبية الإثيوبية المستند من الفلاحين والذي يعود بـ ٥٠ مليون دولار على الولايات المتحدة كل عام (Kloppenburg 1988, 168). لكن لا ينفق أي شيء من هذه الأموال لدعم الفلاحين الذين طوروا هذا المحصول من الأصل. أيضاً استغلت الدانمرك جينات مقاومة جلبتها من شمال أفريقيا، وإثيوبيا وجنوب آسيا (SEEDLING 1984, 2). كما أن الشركات الأمريكية الخاصة غرض امتيازها على نبات التيف *Teff* وهو نبات إثيوبي محلي. وحسب تيوتيزهان Tewolde Berhan ، "لقد أخذ نبات التيف من منطقة ديزي Dese {شمال إثيوبيا} وتم زراعته في الولايات المتحدة لموسم واحد. وهو الآن يتمتع بحماية في مكتب براءة الاختراع في الولايات المتحدة بواسطة شركة نبات التيف الأمريكية *Teff Corporation of America* ... وهكذا فإن فلاحى منطقة ديزي سوف يخرقون القانون إذا هم ببساطة استثمروا في زراعة نبات التيف الخاص بهم" (Tewolde Berhan). وبالمثل سجل بعض الكتاب الهنود أن "الأشكال البازغة للملكية الخاصة في المعرفة وأشكال الحياة تهدد استمرار تنوعنا البيولوجي والمعرفة المرتبطة بها للخاصة بالفقراء الذين يشكلون ثلثي المجتمع الهندي" (Shiva et al. 1997, 4). ويعتبر هذا الشكل من التهديد شائعاً في العديد من البلدان النامية.

ويجب ملاحظة أن تكنولوجيا جديدة مصممة لكي تحكم قبضة صناعة البذور على انتاج البذور سوف تؤدي في نهاية الأمر إلى إضعاف دور عامة المربين وتقوية الاندماج بين الشركات في مجال صناعة البذور على المستوى الكوني" ( RAFI 3, 1998, Mar/Ap). ويشير هذا إلى أن الشركات عابرة القومية وبعض البلدان الغربية قد طورت كائنات جديدة عابرة للجينات transgenic اعتماداً على الجينات التي تم حفظها بواسطة الفلاحين والسكان الأصليين لقرون من الزمان. وبعد تحويلات طفيفة لسلالات نباتية محلية، والتي تقاوم الجفاف والحشرات، يعتبرها مربى السلالات النباتية وجامعي الجينات ابتكاراتهم الخاصة.

وقبل أن تدخل اتفاقية التنوع البيولوجي حيز النفاذ، قام بعض الأشخاص والمنظمات بنقل مواد حيوية ذات فائدة تجارية من إثيوبيا وإيداعها في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر جدول رقم ٥). ووفقاً للقانون، ليس لإثيوبيا الحق في امتلاك هذه المواد. وعلى إثيوبيا أن تدفع للمودعين من أجل أن تعمل حق المطالبة بالملكية الفكرية إزاء أي من هذه المواد.

إن ما تم إعلانه حتى الآن يكشف عن أن الفلاحين في إثيوبيا لم يستفيدوا من النشاط الاقتصادي العالمي الحالي. فقد تركوا خارجه. وقد تم الانتقاص من معرفتهم عن طريق عملية العولمة. وبالمثل، فإن أثر العولمة على مناطق أخرى من أفريقيا جاء سلبياً. فحسب عبد الرزاق مصطفى Abdul Raufu Mustapha "بالنسبة لمعظم سكان الريف في هوسلاند Hawsaland.... فإن التغير في ظل العولمة شمل كل شيء، وهو مقحم، وسلبى إلى حد كبير.

جدول رقم (٥) المواد الحيوية ذات النفع التجاري المأخوذة من إثيوبيا والمودعة في الولايات المتحدة الأمريكية ومستبعدة من اتفاقية التنوع البيولوجي.

US Pat	Material	Depositer	ATCC
	Skin of patient with lepromatous leprosy	J. Delville	35526
	Skin of mouse with lepromatous	J. Delville	35530
	Skin of mouse with	J. Delville	35530



	lepomatous leprosy		
	Helianthus annuus	NCPBP	19866
claim	Slaine lake	Dianippon Ink & Chemicals	53843
	Abyssinian banana, Ensete ventricosum	N. J. Palleroni	49084
	Plantago lanceolata	M. P. Starr	23382
	Ricinus communis	NCPBP	19317
	Coffea arabica	J. Kranz	36327
	Human, Wollo province, 1972	WRAIR/WHO Lishmania Reference Center	50119
	Human, Begemeder, 1965	WRAIR/WHO Lishmania Reference Center	50127

المصدر: American Type Culture Collection, Folio Infobases, November 1992.

#### ٤ - مقاومة العولمة

نمة أشكال عديدة لمقاومة العولمة في البلدان النامية. على سبيل المثال، في عام ١٩٧٩ طالبت منظمة الوحدة الأفريقية إجراء أبحاث طب الأعشاب في سرية لمنع الشركات متعددة الجنسية من تطوير عقاقير جديدة وإعادة بيعها للبلدان النامية بأسعار عالية (Hanlon 1979). علاوة على ذلك، اعتبر الفلاحون العاديون في أفريقيا أن الدولة هي العائق الرئيسي أمام التنمية. لقد اكتشف الفلاحون موقفهم الضعيف وخلصوا إلى أنه: من الأفضل لجميعهم تجنب الدولة والانسحاب داخل مجتمعاتهم المحلية على أساس موارد الرزق المحلية ومن خلال الانخراط في فعل جماعي من أجل إيجاد استراتيجيات بديلة للحياة (Fantu 1996, 157). فبدأ العديد من الفلاحين تجنب محاصيل التصدير وإنتاج محاصيل غذائية للاستهلاك المحلي (Fantu 1996). ففي كينيا، على سبيل المثال، تجاهل الفلاحون كلية في الغالب إنتاج البن والشاي، وعبر مزارعو السكر عن غضبهم بسبب الموقف العدائي الملحوظ من قبل المشتريين الرسميين تجاههم من خلال الاستخفاف بمحاصيلهم (Kimenyi 1996). أيضاً، صرح إرنست ماليا Ernest Malya بأن فلاحى كالينجارو في تنزانيا قد تأثروا بسياسات الحكومة. وبدأ الفلاحون، في الفترة

بين منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات، في قطع أشجار البن كرد على الأسعار المنخفضة التي حصلوا عليها من مبيعات البن. وكانوا مهتمين بإنتاج محاصيل الغذاء للاستهلاك المحلي والبقاء أكثر من إنتاج المحاصيل النقدية للسوق العالمية. والسبب الرئيسي وراء هذا التحول يتعلق بسياسة الحكومة فيما يخص الأسعار، والتي صممت من أجل تعظيم الفائض الذي يستقطع من الفلاحين ووجود أسواق محلية مواتية للسلع الغذائية (Mallya 1996). أيضا سجل زي جاريو Zie Gariyo (1996) في أوغندا أن السكان المحليين بدأوا في تحدى منطق القوى الخارجية مثل البنك الدولي/صندوق النقد الدولي وأجندتهما للتنمية الموجهة على أساس السوق وذلك من خلال خلق مؤسسات ومنظمات محلية تكون مفيدة للسكان.

وبالمثل، يلتقى السكان الأصليون، ومستخرجو المطاط والبيثيون، ونشطاء آخرون من مختلف أنحاء العالم في التاميرا Altamira في البرازيل وأجبروا البنك الدولي على تأجيل تمويل حدود مائية لإنتاج الكهرباء عام 1989. وقد دعا للاجتماع الكيابو Kyapo وهي أمة للسكان الأصليين في البرازيل (Benjamin and Tiessen 1993, 253). ليس فقط في التاميرا، ولكن أيضا النضال ضد استغلال النفط في الأمازون الإكوادوري؛ وفي نضال جيمس باي كرى James Bay Cree ضد التنمية الكثيفة لتوليد الطاقة الكهربائية من الماء في أراضيهم، وفي عام 1994 مع ثورة الزابيتستا Zapatista في تشياباس Chiapas بالمكسيك، شكل السكان الأصليون تحالفات متعددة الأعراق والقوميات لمكافحة بعض أكثر تركيزات السلطة ورأس المال في الكوكب" (Benjamin and Tiessen 1993, 253). فضلا عن ذلك، منذ قمة الأرض، حاول السكان الأصليون من مختلف أنحاء العالم معارضة حقوق الملكية الفكرية. فمن بين آخرين، طالب السكان الأصليون-القبليون في الغابات الاستوائية بحقوق مصونة لملكيتهم الفكرية فيما يتعلق بامتيازاتهم. "حيث أننا نقدر بشكل كبير معرفتنا ومعتقداتنا التقليدية بأن تكنولوجياتنا الحيوية يمكن أن تقدم اسهاما هاما للبشرية، بما في ذلك الدول "المتقدمة"، فإننا نطالب بحقوق مصونة لملكيتنا الفكرية، وأن نتحكم في تنمية وتداول هذه المعرفة (اقتباس في Posey et al. 1995, 894). علاوة على ذلك، لحتج المنتدى المشترك للسكان الهنديين ضد العولمة، باعتبار أن ثمة "إعادة استعمار" للهند بواسطة الشركات عابرة القومية (Martinez-Alier 1997). كما أحرق الفلاحون الهنود للمحاصيل المحورة جينيا التي تمت زارعتها في الحقول (Inez-Ainger 1999).

فوق ذلك، فإن أنظمة التبادل المحلي LETS تعارض العولمة. فهذه الأنظمة يفترض أنها شكل من المقاومة المحلية شديدة التلقائية للعولمة والتي يحاول من خلالها أعضاء المجتمعات المحلية معالجة عدد من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية (Glover 1999).

باختصار، فإن السكان الأصليين والفلاحين في أنحاء العالم المختلفة يواجهون عملية للعولمة، المدفوعة بواسطة الشركات عابرة القومية والبلدان الرأسمالية الغربية. فهم يحاولون حماية مواردهم ومعرفتهم.

#### ٥- خلاصة

لقد غيرت عمليات العولمة من حالة العالم. وتعتمد البنية التحتية للتعاملات الكونية على تكنولوجيات الاتصالات/المعلومات. فقد أدت نهاية المنافسة ثنائية القطبين للحرب الباردة وغيرها من العوامل التاريخية والاجتماعية إلى علاقة جديدة بين الدول، مثل الأقاليم والعولمة. وتم فهم ما يطلق عليه الأقاليم الجديدة كعملية متعددة الأبعاد للتكامل الإقليمي والذي يشتمل على عناصر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

لقد قيل أن الحركة البيئية للسوق الحرة والليبرالية الجديدة تحاول إظهار الرخاء الذي عاد به على العالم. ووفقا لمؤيدي هذه الحركة، فإن هذه السوق قادرة على حفز كل من النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

ومع ذلك، فإن عينات من الأثر البيئي للتجارة الحرة وحرية حركة رأس المال التي تم عرضها في هذه الدراسة تكشف عن أن معظم حالات التجارة الحرة على المستوى الكوني ليست مواتية لحماية البيئة. إن العولمة تتطوى على آثار ثقافية واقتصادية مدمرة للفلاحين في البلدان النامية. وكما قيل في النقاش السابق، فإن الفلاحين الإثيوبيين لم يستفيدوا بكل ما في الكلمة من معنى من عمليات العولمة. فقليل من المواطنين هم الذين استفادوا من الخدمات الكونية. فالعولمة لا تبدو كعملية دمج ومشاركة، والتي لا يمكنها أن تنتعش بدون مشاركة كل سكان العالم. وكما قال هيملنك Hamelink بحق "أيضا كان شكل المباركة، بالنسبة للعديد من البشر فإن تنمية "العولمة المفتتة" لا تعنى إلا استمرار حالة تبعية واستغلال وفقر" (1994, 110).

ويفترض هذا الفصل من الكتاب ومساهمات العديد من البحاثة أن العلاقة بين التجارة الحرة وحماية البيئة في حاجة إلى إعادة النظر من قبل الأطراف المعنية.



ومطلوب من العاملين في مجالى البيئة والتنمية أن يتعاونوا فى المسائل المتعلقة بالتنمية وإحياء البيئة والحفاظ على جودتها.

وكما يؤكد أتفيلد Attfield "لا يجب أن نعتبر أن العولمة سيئة بشكل كامل (على سبيل المثال تتيح الانترنت للبشر ذوى الشواغل الأخلاقية فى مختلف الأقطار أن يتواصلوا وينسقوا فيما بينهم بسهولة)، وكذلك فهى ليست جيدة بشكل نموذجى (فعلى سبيل المثال، هى المسئولة لحد ما عن التدمير المتسارع للعديد من الغابات، ولا شك أنها المسئولة عن العديد من برامج التكيف للهيكلى الضارة" (197، 1999). لقد أكدت على أن عمليات العولمة سوف يكون لها أثر غير مسبوق على الفلاحين الإثيوبيين. وقد يساعد اقتصاد المعرفة information economy الفلاحين على تحسين جودة محاصيلهم والبيئة الطبيعية.

أيضا أجادل بأن المعرفة البيئية المحلية ذاتها لا يمكن أن تكون دواء لجميع الأمراض. فمن الضروري دعمها من قبل القوى المحلية والكونية. فالأحداث المحلية لها آثار كونية. وهكذا، ينبغى على جهود التنمية وحماية البيئة على المستويين الإقليمى والكونى أن تضم الممارسات والخبرات والمعتقدات المحلية للبشر. ومن المهم ملاحظة أن البيئة تشكل دائما اهتماما أساسيا لسكان الريف فى البلدان النامية، وقد قاموا بمحاولة معقولة من أجل إستخدام الموارد الطبيعية فى بيئتهم المحلية بطريقة مستدامة بيئيا. لقد اكتسب الفلاحون المعرفة للمجربة محليا والخاصة ببيئتهم المتغيرة وطريقة الحياة. وهكذا، فإذا استمرت القوى الكونية والإقليمية المختلفة، والدول، والبيئيين، وسكان الريف فى العمل سويا، وتعهدوا بذلك عقلا وقلبا وروحا، فسوف يكون فى مقدورهم حث تنمية صالحة بيئيا.

## هوامش

١- استخدم مصطلح "معرفة السكان الأصليين" Indigenous فى هذا الفصل بشكل متبادل مع للمعرفة "التقليدية" Traditional و"المحلية" Local فى الإشارة إلى تلك المعرفة والمعتقدات المتركمة والمستورثة من جيل لجيل. لقد نشأت معرفة السكان الأصليين وتطورت وتكيفت مع الظروف البيولوجية والإيكولوجية والمناخية والاجتماعية الاقتصادية. إن التفاعل بين عدد غير محدود من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والأبيولوجية والبيئية والمناخية والحيوية والطبيعية وغير ذلك من المتغيرات قد ساهم فى تنمية معرفة السكان الأصليين. وتحيل المعرفة التقنية للسكان الأصليين إلى المعرفة والخبرة التقنية للبشر حول البيئة. كما أنها ديناميكية وتشتمل على

المعرفة المتولدة داخليا وتلك المستعارة والمبتناة من الخارج. ولا يعتر الفلاحون مجرد مستقبل سلبي لو نقل غير فعال للثقافة. على العكس، فالنشر يعتبرون حافطين وحراس للثقافة من خلال نقلها عبر الأجيال. وفي عملية النقل هذه، فإن البشر ليس مجرد أداة حفظ بل إنهم مبدعو ثقافة. وبالتالي قد يتم التخلي عن كل أنماط الحياة أو تحويلها تماما. وهكذا، لا يمكن لسمات الثقافة أن يتم تثبيتها أو تعريفها مرة وللكبد كما لو كانت غير قابلة للتغيير.

٢- أنشئت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) عام ١٩٤٧ من خلال ٢٢ دولة من الدول الأوروبية المصنعة وأمريكا الشمالية من أجل إبعث التجارة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تجنب الحواجز و "وتحريف" التجارة الدولية.

وفي عام ١٩٨٦، نشن نحو ١٠٠ قطر مفاوضات دورة أورجواي للجات من أجل تقليل الحواجز التجارية الوطنية، وصياغة اتفاقية متعددة الأطراف للمستويات الدنيا لحماية حقوق الملكية الفكرية. وقد عملت مفاوضات أورجواي الخاصة بالجات إلى توسيع أجندة الجات لتشمل الاستثمار، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وتجذب الانتباه إلى الهدف الغامض الخاص بإزالة الحواجز التجارية "التقنية" و "تلك غير المتعلقة بالتعريف" ( Athanasiou 1999, 499). ولأول مرة ناقشت الدول الموقعة حقوق الملكية كقضية تجارية في الجات. وكانت حقوق الملكية في الماضي شأنا وطنيا. وأصبحت للتراما دوليا في منتصف التسعينيات. وبالتالي، فقد تم تضمين حقوق الملكية في الجات، مثل اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية TRIP. وقد تقرر مفاوضات دورة أورجواي في ١٩٩٤. وأنشئت منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ لإدارة ومتابعة تنفيذ اتفاقية الجات.

## المراجع

Abdurahman Amme. 1995. Coffee supply response in the Hararghe highlands. M.Sc. thesis, Department of Economics, Addis Ababa University.

Abebe Shimeles. 1999. Addressing the problem of poverty in Ethiopia and policy options. Economic Focus 2, no. 5:19-20.

Alemayehu Geda. 1999. Trade liberalization and the coffee sub-sector: Some implications for the food-sector. A study prepared for Action Aid Ethiopia, November, Addis Ababa.

Anderson, T. and Donad R. Leal. 1991. Free market environmentalism. Oxford: Westview Press.

\_\_\_\_\_. 1998. Free market environmentalism. In *Environmental ethics: Divergence and convergence*, edited by Richard G. Botzler and Susan J. Armstrong, 527-539. Second Edition. Boston: McGraw-Hill.

Amesen, Odd Eirik. 1996. Essentialising the local identity and place in the new Federal Ethiopia. Paper presented at the Conference on Globalization and Localisation: The Quest for Local Level Development Alternatives, 12-14 March, Addis Ababa, Ethiopia.

Assafa Endeshaw. 1996. Intellectual property policy for non-industrial countries. Aldershot: Dartmouth Publishing.

Athanasiou, Tom. 1999. The second coming of free trade. In *Environmental ethics, concepts, policy and theory*, edited by Joseph Desjardins, 497-502. London and Toronto: Mayfield Publishing Company.

Atteh, Oluwayomi David. 1992. Indigenous local knowledge as key to local level development: Possibilities, constraints and planning issues in the context of Africa. Leiden: Technology and Social Change Programme in Collaboration with Leiden Ethnosystems and Development Programme (LEAD).

Attfield, Robin. 1999. The ethics of the global environment. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Befekadu Degefe. 1994. Strategies and macroeconomic policies for the private sector in Ethiopia. In *The Ethiopian economy: Problems and prospects of private sector development*, edited by Getachew Yoseph and Abdulhamid Bedri Kello, 31-50. Addis Ababa: Addis Ababa University Press.

\_\_\_\_\_. 1999. Globalization and Ethiopian economic development. In *The Ethiopian economy: Performance and evaluation*, edited by Alemayehu Geda and Berhanu Nega, 285-294. Proceedings of the Eighth Annual Conference of the Ethiopian Economy. Addis Ababa: Ethiopian Economic Association.

Benjamin, Craig and Rebecca Tiessen. 1993. Indigenous peoples in and against the global economy. *Labour, Capital and Society* 26, no. 2: 252-261.

Berhanu Abegaz, ed. 1994. *Essays on Ethiopian economic development*. Aldershot: Avebury.

Berhanu Nega. 1999. Foreign investment in Ethiopia. *Economic Focus* 2, no. 3: 7-16.



Berhanu Nega and Seid Nuru. 1999. Performance of the Ethiopian Economy, 1991- 1998. In *The Ethiopian economy: Performance and evaluation*, edited by Alemayehu Geda and Berhanu Nega, 19-48. Proceedings of the Eighth Annual Conference of the Ethiopian Economy. Addis Ababa: Ethiopian Economic Association.

Brenton, T. 1994. *The greening of Machiavelli: The evolution of international environmental politics*. London: Earthscan Publications Ltd.

Brohman, John. 1996. *Popular development: Rethinking the theory and practice of development*. Oxford: Blackwell Publishers.

Cohen, John M. 1987. *Integrated rural development: The Ethiopian experience and the debate*. Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies.

Daly, H. E. 1996. Free trade, capital mobility and growth versus environment and community. Public lecture delivered on 26 September at The ISS, The Hague.

Dessaegn Rahmato. 1994. Land tenure and land policy in Ethiopia after the Derg. In *New Trends in Ethiopian Studies: Ethiopia 94. Papers of the 12th International Conference of Ethiopian Studies*, edited by H. G. Marcus, 260-84. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press.

Douglass, Mike. 1998. Beyond dualism: Rethinking theories of development in a global-local framework. *Regional Development Dialogue* 19, no. 1: 1-18.

Eshetu Chole. 1994. *New Trends in Ethiopian Studies: Ethiopia 94. Papers of the 12<sup>th</sup> International Conference of Ethiopian Studies*, edited by H. G. Marcus, 311-334. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press.

Ethiopia: Policy Framework Paper (PFP1), 1992/93-1994/95. 1992. Prepared by the Transitional Government of Ethiopia in Collaboration with the Staff of the IMF and the World Bank. September, Addis Ababa.

Ethiopia: Policy Framework Paper (PFP2), 1993/94-1995/96. 1993. July 15, Addis Ababa.

Ethiopian Government Policy Framework Paper for 1996/97-1998/99. 1997. (Presented for the Consultative Group). Addis Ababa.

Fantu Cheru. 1996. New social movements: Democratic struggles and human rights in Africa. In *Globalization: Critical reflection*, edited by James H. Mittelman, 145- 164. Boulder and London; Lynne Rienner Publishers.

GAIA/GRAIN. 1998. TRIPs versus CBD: Conflict between the WTO regime of Intellectual Property Rights and sustainable biodiversity management. *Global Trade and Biodiversity in Conflict*, no. 1 (April): 1-11.

—. 1998. Intellectual Property Rights and biodiversity: The economic myths. *Global Trade and Biodiversity in Conflict*, no. 3 (October): 1-15.

Gariyo, Zie. 1996. Democratising village life through Local Government Councils (LCS) and People's Organisations (POS): Experiences from Uganda. Paper presented at the Conference on Globalization and Localisation: The Quest for Local level Development Alternatives. 12-14 March, Addis Ababa, Ethiopia.

Glover, D. 1999. Defending communities. Local exchange trading systems from an environmental perspective. *IDS Bulletin* 30, no. 3: 75-82.

Gray, J.I. 1994. *Beyond the New Right: Markets, government and the common environment*. London and New York: Routledge.

Guimar-aes, Joa-o P. de Campos. 1998. Planning for resource poor regions in a globalising world. *Regional Development Dialogue* 19, no. 1:22-40.

Hamelink, Cess J. 1994. *Trends in world communication: On disempowerment and self-empowerment*. Penang: Southbound and Third World Network.

Hanlon, J. 1979. When the scientist meets the medicine man. *Nature*, no. 279:284- 285.

Hanna, Susan et al. 1996. Property rights and the natural environment. In *Rights to nature: Ecological, economic, cultural, and political principles of institutions for the environment*, edited by Susan Hanna et al., 1-10. Washington, D. C. and Covelo, California: Island Press.

Hawken, P. 1993. *The ecology of commerce*. New York: Harper Business.

Homberg, J. et al. 1993. *Facing the future: Beyond the Earth Summit*. London: Earthscan Publications.

Hufbauer, G. C. and J. J. Schott. 1993. *NAFTA: An assessment*. Washington: Institute for International Economics.



Inez-Ainger, K. 1999. In India, peasants are burning crops, mocking their leaders and dying: Here's why. *Guardian* (27 January): 4-5.

ItanaAyana. Economic liberalization and the performance of the coffee sub-sector in Ethiopia. In *The Ethiopian economy: Performance and evaluation*, edited by Alemayehu Geda and Berhanu Nega, 73-92. Proceedings of the Eighth Annual Conference on the Ethiopian Economy.

Jong, Niek de and Rob Vos. 1995. Regional blocs or global markets? A world accounting approach to analyze trade and financial linkages. *Review of World Economics* 131, no. 4: 748-773.

Kammeier, Hans Detlef. 1998. Editorial introduction: Development, environment, and management: Old and new challenges for planning practice and education in Asia. *Regional Development Dialogue* 19, no. 1: III-XI.

Kloppenbiyg, Jack Ralph. 1988. *First the seed: The political economy of biotechnology, 1492-2000*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kneen, B. 1995. *Invisible giant: Cargil and its transnational strategies*. Halifax: Fernwood Publishing.

Koehn, P. 1982. African approaches to environmental stress: A focus on Ethiopia and Nigeria. In *International dimensions of the environmental crisis*, edited by R. N. Barret. 253-298. Boulder. Colorado: Westview Press.

Kupchella, C. E. and M. C. Hyland. 1993. *Environmental science: Living within the system of nature*. Prentice Hall International, Inc.

Mallya, Ernest T. 1996. Liberalisation, cooperatives and the peasants: The case of Kilimanjaro. Paper presented at the Conference on Globalization and Localisation: The Quest for Local Level Development Alternatives in Africa. 12- 14 March, Addis Ababa, Ethiopia.

Marshall, Brent K. 1999. Globalization, environmental degradation and Ulrich Beck's risk society. *Environmental Values* 8, no. 2: 253-275.

Martinez-Alier, J. 1997. The merchandising of biodiversity. In *Varieties of environmentalism: Essays from North and South*, 109-127. London: Earthscan.

Ministry of Economic Development and Cooperation (MEDaC). 1999. *Survey of the Ethiopian economy*. Addis Ababa: MEDaC.

Mistry. P. S. 1995. Open regionalism: Stepping stone or millstone toward an improved multilateral system? *Regionalism and the global economy: The*



case of Latin America and the Caribbean, edited by J. J. Teunissen, 11-25. The Hague: Forum on Debt and Development.

Mulugeta Abebe. 1999. An insight into globalization: North-South gap and market based economy: Lessons and/or policy options for Ethiopia. In The role of professional management in the transition to good governance and market oriented economy in Ethiopia, edited by Meheret Ayenew and Berhun Alemayehu, 45-76. Proceedings of the Fourth Annual Conference on Management in Ethiopia. Addis Ababa.

Mustapha, Abdul Raufu. 1996. Zamani Riga: Globalization and localization in Hawsaland. Paper presented at the Conference on Globalization and Localization: The Quest for Local Development Alternatives in Africa. 12-14 March, Addis Ababa, Ethiopia.

Nederveen Pieterse, Jan. 1997. Going global: Futures of capitalism. *Development and change* 27: 367-382.

Negusse Woldemicael. 1984. A review of agrarian reform and rural development in Ethiopia. Ardu Publication, no. 25. Assella.

Newell, Peter. 1999. Introduction: Globalization and the environment: Exploring the connections. *IDS Bulletin* 30, no. 3: 1-7.

Nijar, Gurdial Singh. 1996. In defence of local community knowledge and biodiversity: A conceptual framework and essential elements of a rights regime. In *The movement/or collective intellectual rights*, edited by Solomon Tilahun and Sue Edwards, 71-117. London: The Gaia Foundation.

Posey, Darrell and Graham Dutfield. 1996. Beyond intellectual property: Towards traditional resource rights for indigenous peoples and local communities. IDRC/WWF-CH.

Posey, Darrell A. et al. 1995. Collaborative research and intellectual property rights. *Biodiversity and Conservation* 4: 892-902,

Rural Advancement Foundation International (RAFI). 1994. The benefits of Biodiversity. Occasional Paper Series 1, no. 1 (March).

\_\_\_\_\_. 1998. The terminator technology. RAFI Communique (March).

Sagoff, Mark. 1998. Free-market versus Libertarian environmentalism. In *Environmental ethics: Divergence and convergence*, edited by Richard G.

Botzler and Susan J. Armstrong, 540-553. Second Edition. Boston: McGraw-Hill.

Salau, A. T. 1992. Global environmental change: A research agenda for Africa. CODESRIA Working Paper 2.

SEEDLING. 1984. ICDA seeds campaign (now GRAIN). October, Amsterdam  
Shiva, Vandana et al. 1997. The enclosure and recovery of the commons. New Delhi: Research Foundation for Science, Technology and Ecology.

Slater, David. 1995. Challenging Western visions of the global: The geopolitics of theory and North-South relations. *The European Journal of Development Research*. 7, no. 2: 366 - 388.

Stahl, Michael. 1974. Ethiopia: Political contradictions in agricultural development. Stockholm: Raben and Sjogren.

\_\_\_\_\_. 1992. Environmental rehabilitation in the Northern Ethiopian highlands: Constraints to people's participation. In *Grassroots environmental action: People's participation in sustainable development*, edited by D. Ghai and J. M. Vivan, 281-303. London: Routledge.

Stallings, B., ed. 1995. Global change, regional response: The new international context of development. Cambridge: Cambridge University Press.

Stenson, Anthony, and Tim Gray. 1997. Cultural communities and intellectual property rights in plant genetic resources. In *Justice, property and the environment: Social and legal perspective*, pp. 178-193. Aldershot and Brookfield: Ashgate.

Tangwa, Godfrey B. 1999. Globalization or Westernisation? Ethical concerns in the whole bio-business. *Bioethics* 13, nos. 3 and 4: 218-226.

Taye Yadeta. 1997. Measuring and assessing distortions in coffee commodity system: The case of Jimma, Ethiopia. M.Sc. thesis. Department of Economics, Addis A'baba University.

Tewolde Berhan Gebre Egziabher. 1999. Development research issues and agendas in Ethiopia. In *Proceedings of the twenty-fifth anniversary symposium on issues of development research in Ethiopia*, edited by Tegegne Gebre-Egziabher and Addis Tiruneh. Addis Ababa : Addis Ababa University Press.

The Constitution of the Federal Republic of Ethiopia. 1994. Unofficial English translation from the Amharic original.

Transitional Government of Ethiopia. 1991. Ethiopia's economic policy during the Transitional Period. Addis Ababa.

Transitional Government of Ethiopia. 1995. Proclamation No. 123/1995. A Proclamation Concerning Inventions, Minor Inventions and Industrial Designs. Addis Ababa. 10 May.

Weizsacker, E. V. Von. 1994. Earth politics. New Jersey: Zed Books.

Workineh Kelbessa. 1997. Oromo indigenous environmental knowledge: Implications for development. M.A. thesis. Institute of Social Studies, The Hague.

\_\_\_\_\_. 1998. Traditional Oromo attitudes towards the environment: An argument for environmentally sound development. Research report submitted to OSSREA.

Yamin, Farhana. 1999. Biodiversity, ethics, and international law. In *Environmental ethics, concepts, policy and theory*, edited by Joseph Desjardins, 486-497. California, London, Toronto: Mayfield Publishing Company.

Yearley, Steven. 1996. *Sociology, environmentalism, globalization: Reinventing the globe*. London, New Delhi: Sage Publications.



## القسم الثالث

### القضايا الثقافية وقضايا

### التعليم والنوع الاجتماعي

---



## الفصل الخامس عشر

### الحركة القومية اللغوية الأفريقية وخطاب العولمة

بقلم: إنيانى ك. سيمالا  
قسم اللغة السواحيلية – جامعة ماسينو- كينيا  
ترجمة: يسرى مصطفى

#### ١- مقدمة

ثمة شعور ينتشر بين الباحثين المهتمين بالعولمة في أفريقيا يتمثل في أنه نتيجة للتوسع في شبكات ولغات الاتصال الكونية، فإن نمط السلوك، والتفضيلات اللغوية لسكان القارات قد تصبح مماثلة لما في الشمال بصورة كبيرة. وقد تؤدي عولمة متوحشة وقاسية تمثل فقط لقانون المنافسة، إلى استبعاد عدد كبير من البشر من المجتمع. وبالتالي، فقد تم التأكيد على ضرورة أخذ الحذر من هذه العولمة التي تستوعب كل شيء، وذلك من خلال حركات مضادة تركز على اللغة من أجل تعزيز الهويات اللغوية المستقلة والحفاظ عليها.

ويناقش هذا الفصل الحركة القومية اللغوية الأفريقية African Linguistic Nationalism بعد العولمة. ويركز على الأصول والمعتقدات، والأسس الأيديولوجية والترتيبات المؤسسية المترتبة على ذلك، والتي صاغها المثقفون الأفارقة في سياق بحثهم عن حلول مشتركة لمأزق لغاتهم. فمن الطبيعي إثارة مسألة الفكر اللغوي الأفريقي في فترة تغير اجتماعي سريع، وتوحد سياسي متنام، ومنظورات كونية. لقد تمت معالجة الحركة القومية اللغوية الأفريقية كمرحلة في تاريخ أفريقيا الثقافي



والفكرى، وكجزء من المكون الثقافى لبرنامج النظام العالمى الجديد فى الإصلاح السياسى والاقتصادى.

## ٢ - العولمة واللغات الأفريقية

بينما قام البحاثة من مختلف الاتجاهات بمناقشة وتحليل عناصر محددة للعولمة مثل الأسواق، والموارد المالية، والتجارة، والسياحة، والصحة، والتعليم، والسكن، والأمن السخ، لا يوجد الكثير مما تم فعله إزاء مواجهة ومساءلة اللغة كمؤسسة اجتماعية. وتعتبر الطريقة التى تم بموجبها فصل اللغة عن القضايا الاقتصادية جزءا من الأسباب التى تفسر مثل هذا التهميش.

يتضمن هذا الخطاب حول العولمة عنصرا لسطوريا قويا لحد كبير. والأمر ذو الدلالة هو أن العولمة كانت ومازالت مستمرة فى فرض أثر عميق، واقعيا وأسطوريا، على الحياة والتنمية المعاصرة (Sawyer 1998, 6). وفى حين أن السمة المحورية للعولمة هى الدمج المتزايد للتنظيمات الاقتصادية والأنشطة المالية عبر الحدود، فإن العولمة ذاتها، كظاهرة، تشغل حيزا اجتماعيا وتكنولوجيا وسياسيا مما يعينها كأحد أشكال الظاهرة بين سلسلة أحداث وحركات ونوازع متعددة. وقد ركزت القوى المسيطرة للعولمة، فى المراحل الأولى، على ضمان الحصول على مواد خام رخيصة من "الأطراف" (Matsepe-Casaburri 1998, 1). أما فى مرحلتها الراهنة، فإنها تركز على علاقات القوى وبناء نظام مهيمن. إن نسل أنواع العولمة الآن يرتدى زيا وصف من قبل العديدين بأنه نتاج أزمة السبعينيات الاقتصادية التى دفعت للبحث عن حلول من خلال سياسات اقتصادية مثل برامج التكيف الهيكلى التى انتشرت بواسطة المؤسسات المالية الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين. وممع ذلك، حسب جينز Giddens (١٩٩٠)، فمن الخطأ الاعتقاد أن العولمة تتعلق فقط بالنظم الهائلة، مثل النظام المالى العالمى. فالعولمة لا تتعلق فقط بما هو "خارجى"، أى ما هو بعيد عن الأفراد، فهى أيضا ظاهرة "داخلية" تؤثر على الجوانب الشخصية والخاصة فى حياتنا.

لقد تم تعيين مكونات العولمة بوصفها كعالم معتمد على بعضه البعض (Giddens 1990; Featherstone 1990; Aina 1997; ) وبوصفها نظاما عالميا جديدا (Ake 1992; Giddens 1999; Anyang'Nyong'o 1993; Matsepe- Casaburri 1998)؛ بوصفها تقسيما عالميا جديدا للعمل واقتصادا عالميا لا متكافئ

ومستقطباً (Harvey 1989; Ghai 1992; Amin 1992, 1993a, 1994)؛  
وبوصفها عالماً لتدفقات الأفراد، والثقافات، والأفكار، والأموال، الخ (Aina 1997)؛  
وبوصفها بزوغ التكنولوجيا الجديدة (Graffin and Khan 1992; Amin 1993b). ويميز بونيت Bohnet من ناحيته أربعة أشكال من العولمة: ثقافية وسياسية  
وليكولوجية واقتصادية - كل منها متشابك مع الأخرى بقوة. ويتفق جين (4, 1999)  
مع هذه الرؤية، حيث يرى العولمة بوصفها سياسية وتكنولوجية وثقافية، وكذلك  
اقتصادية. فحسب رؤيته، من أوجه عديدة ليست العولمة كما نعيشها، جديدة ولكنها  
ثورية. فقد تأثرت قبل كل شيء بالتطورات في أنظمة الاتصالات والتي تعود فقط إلى  
لواحق الستينيات.

لقد شهد العالم استبدالاً لنظام تسيطر عليها الشفافة orality، بثورة عميقة في  
التقنية والأجهزة والتي جرى من خلالها جمع وحفظ ونشر للمعلومات والمهارات  
والأفكار. لقد لعبت التكنولوجيات دور المرشد في الاتصالات عبر القومية، فهي كونية  
في سيطرتها ومنطقها. وفي قلب نظام الاتصالات الكونية يقع التغير التكنولوجي  
والمعايير الجديدة الناجمة عن التنافس. وكان لهذه التطورات أثر هائل على أفريقيا،  
والتي تواجه الآن مآزق عديدة. فالشمال هو المنتج والمستهلك والمصدر الأكبر  
للمعلومات على مختلف أنواعها. ولكونه "مجتمع المعلومات" الأكثر تقدماً، فقد كان له  
بالغ الأثر على أفريقيا من خلال تأثيره الإعلامي. فإلى جانب وسائل الاتصال مثل  
الراديو والتليفزيون والأقمار الصناعية، هناك السفر والصحافة والكتب والفنون  
والتعليم والمؤتمرات الدولية والمساعدة التقنية وما هو أكثر من ذلك. والأمر ذو الدلالة  
الكافية لكي نسلم به هو أن دور اللغة في مجمل هذه العملية ليس انعكاساً سلبياً غيره  
من التغيرات الاجتماعية.

إن الحدود التي تفصل بين المجتمعات المحلية والقومية والإقليمية آخذة في التآكل.  
فأنظمة الاتصال الجديدة تخترق كل بيت وشاحنة ومكان عمل، و تحيط في الغالب بكل  
فرد يومياً. ويشجع هذا النظام العالمي المعولم تجنيس المجتمع والحضارة. ففي الواقع،  
تعتبر الاتصالات الكونية أداة تعمل على إحداث انكماش سريعاً للعالم حتى يكون قرية  
صغيرة. وبافتراض أن حركة العولمة يجري تحقيقها على أساس توسيع سيطرة  
خصوصيات معينة على حساب الأخريات، أو على أساس الاجماع والقبول العام  
للمعيار الكونى، فلا شك أن عولمة اللغة، بوصفها عنصراً محورياً في الثقافة، تعد  
أمراً محتوماً. فالعولمة الثقافية بصدد تمثل عالمي للقيم الثقافية من خلال تكنولوجيا

الاتصالات والإعلام والسياحة وأنماط الاستهلاك، وكذلك التبادل الدولي للأفكار (Bohnet 1999, 12).

وفى حين لوحظ أن اللغة تعتبر سبيلنا لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات، فإنها ليست ببساطة مجالا محايدا للتواصل. فاللغة تجعل من فهم العالم وإعطائه معنى من خلال توفير إطار إدراكى للمفاهيم أمرا ممكنا. فمن خلال استخدام مثل هذا الإطار تشكل الكلمات والمعانى التى نفسر بها العالم، ونتمثلها فى عقولنا، ونحدث عنها وتبادل المعلومات مع أناس آخرين. إن مجمل معرفتنا وخبرتنا بالعالم تتم من خلال اللغة كوسيط. فالطريقة التى ننظم بها معرفتنا ونمفصل بموجبها خبرتنا هى عملية تفسيرية تحدث بالأساس من خلال التواصل فى اللغة. وهكذا، فإن اللغة تمثل إبداعا وممارسة ونشاطا اجتماعيا، والتى هى أكثر من مجرد طريقة للتفكير فى الأنشطة الاجتماعية الأخرى أو وصفها، ولكنها طريقة لتشكيل وإدارة والتفاوض حول كل أشكال العلاقات الاجتماعية من الأسرة للمواطن، ومن الدولة إلى المجتمع العالمى الأوسع. ويعتبر مجتمعنا المعاصر فى مرحلة من التحول السريع. فما يحدث هو عملية تتأقف acculturation واسعة المجال. وتعتبر كل من المعلومات والاتصالات بمثابة الدم الذى يجرى فى عروق الحياة وجوهر زخمها. وبالمعنى اللغوى، ثمة صراع داروينى بازغ تخوضه اللغة من أجل البقاء. وفى الحقيقة، يؤكد بعض المراقبين أن قنوات الاتصال المتزايدة بشكل سريع سوف تقضى فى نهاية الأمر إلى لغة واحدة سائدة. فمن حيث المبدأ ينبغي على العولمة اللغوية أن تسمح بوسائل اتصال أفضل. ومع ذلك، فإن الخطر هو أن تعنى إزالة الحواجز اللغوية فى الوقت ذاته إزالة للحماية وبالتالي زيادة الاستضعاف. ويقود هذا بالأساس إلى فقدان الهوية اللغوية الأصيلة. فعلى مدار التاريخ، ساد عدد محدود من اللغات، وأحيانا لغة واحدة. فقد أصبحت اللاتينية للغة المشتركة lingua franca لأوربا خلال الحكم العسكرى فى روما. ولمئات الأعوام بعد انهيار الامبراطورية الرومانية، ظلت اللاتينية هى وسيلة الاتصال فى السياسات، والدراسة، والدين والثقافة. وحتى عام ١٩٧٠، اقتربت اللغة الفرنسية من أن تكون اللغة الدولية السائدة، على الأقل فى العلاقات بين الحكومات والتجارة والفنون. وعلى الرغم من أنها لا تزال تستخدم بشكل واسع، إلا أنها مستمرة فى فقدان تأثيرها لصالح الانجليزية، والتى بدأت، منذ الحرب العالمية الثانية، تتخذ بشكل متزايد وظيفة اللغة العالمية السائدة.



ارتبطت العولمة، فى شكلها العصرى، بالتحديث. وبالنسبة للعديد من مراقبى الظاهرة المتشككين، فإنها تعنى تغريب الثقافة والمؤسسات التعليمية والمعتقدات والممارسات. فهى تستلزم الانتقال من المحلية إلى الكونية كوجه من أوجه التغير العام الأكبر من الخصوصية إلى العالمية. كان لهذه العملية تأثير مباشر على سياسات الحكم الأساسية، بما فى ذلك اللغة. وعلى الرغم من أن العولمة يمكن أن توفر لبعض البلدان فرصا للنمو، فهى تشمل أيضا على ما يعرض جهود بلدان أخرى فى اتخاذ قرارات مستقلة بشأن السياسات للخطر. وثمة اهتمام ضئيل حظيت به آثار هذه العملية على دور وسيادة الدولة وغيرها من المؤسسات الأساسية، وعلى ملائمة القيم والمعايير الثقافية للتكامل الاجتماعى وبناء الأمة.

لقد وجدت أفريقيا نفسها غارقة فى ديناميكيات كونية لتنمية تحركها قوى السوق، وهذا ما أدى بشكل متواتر إلى كسر الحواجز ليس فقط الاقتصادية ولكن أيضا الإيديولوجية والسوسيو-ثقافية. لقد بدأت الهوية، التى حاولت البلدان الأفريقية فى الماضى حمايتها بحرص شديد، فى التغير بقدر ما تصبح هذه المجتمعات جزءا من الاقتصاد السياسى الكونى. فقد باتت القضايا الداخلية ترتبط بما يحدث فى الأمم الأكثر قوة. وبكلمة، أصبحت البلدان الأفريقية بشكل متزايد معتمدة على الشمال. وينبغى فهم أن علاقات التبعية لا تستوجب بالضرورة أن يسيطر الشمال الغنى على أفريقيا مباشرة؛ فيكفى أن يتخذ القادة و/أو النخب الأفريقية مواقف وقيما ومصالح متساوقة مع تلك التى فى البلدان الغنية. وبفحص دور الدولة فى الإصلاح الاجتماعى فى سياق للعولمة، من المهم اعتبار أن الأشكال الجديدة لتبعية البلدان الأفريقية للشمال قد تؤدي ببساطة إلى أشكال أكبر من الاستضعاف للغوى. ولهذا نعتبر على وجه الخصوص أن كل لغة هى ممارسة اجتماعية تعكس علاقات القوة والسيطرة والإيديولوجيا داخل المجتمع.

وينبغى أن ينظر إلى الأوضاع الاجتماعية للغة فى أفريقيا على أساس أنها تتشكل بفعل مواقف البلدان الغنية. وتعتبر الولايات المتحدة المنتج والمعالج والمصدر الأكبر للمعلومات فى العالم. ومن ناحية أخرى، أصبح الاتحاد الأوروبى فاعلا كونيا هاما. وتكشف الورقة الخضراء Green Paper حول "العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسيفيك على مشارف القرن الحادى والعشرين" عن هدف الاتحاد الأوروبى فى التأكيد على هويته على المستوى الدولى. تمارس هذه البلدان القوية تأثيرا

تجنيساً على الأفكار والثقافة واللغة، والتي تُخترق بعمق وعى البشر حول العالم، وخاصة في أفريقيا.

فمن الواضح أن قوى العولمة والليبرلة التوأمتين هما عمليتان ذاتا تأثير قوى مما يؤدي إلى تهميش القارة. ولعملية تطريف القارة [أى وضعها فى الأطراف] هذه تداعيات اجتماعية-اقتصادية مناوئة تُضاف إلى أعباء الحياة اليومية. ومن قبيل الحكمة أن تسعى أفريقيا لتحمي ذاتها من أشكال العولمة التي تفرض حلولاً تتجاهل العناصر التاريخية والثقافية والسيكولوجية المميزة للظروف القومية والمحلية. فلا ينبغي أن تعنى العولمة التماثل. فسأى إصرار على "سحب" القوة أو للتأثير من المجتمعات والقوميات المحلية نحو المجال الكونى سوف يؤدي حتماً إلى إحياء الهويات الخاصة بالثقافة المحلية. فالنزعات للقومية المحلية تنشأ كرد على الميول العولمية، حيث تضعف سلطة الدول-الأمة القديمة (Giddens 1999).

### ٣- الحركة القومية اللغوية الأفريقية

#### ٣-١ محاولة للتعريف

إن محاولة لتعريف ماذا تكون بالضبط الحركة القومية اللغوية الأفريقية (ALN) قد لا يكون هذا مكانها. وذلك لسببين: أولاً، أن هذه الحركة تعتبر مفهوماً جديداً ليس له دائماً معنى واضح، على الرغم من أن آثاره الراهنة والمستقبلية لا يمكن تجاهلها. ثانياً، أن الحركة القومية ظاهرة معقدة ومتغيرة لم يجر تعريفها مطلقاً بطريقة إيجابية أو جازمة. علاوة على ذلك، فإن المفهوم متداخل بعمق فى الانقسامات الأخرى: الاجتماعية والسياسية والفلسفية. وتتميز الحركة القومية بأنها حركة اجتماعية تتضمن مجموعة من المطالب هدفها وضع مصالح أمة الفرد أو قوميته فى المقدمة. وبسبب كونها حساسية فكرية وأخلاقية، فإن الحركة القومية تعد القاعدة الاصطلاحية للشعور السياسى المعاصر.

وهكذا، تعتبر الحركة القومية الثقافية المصدر الروحي الذى تتشكل منه الروح الشعبية واللغة والمصالح الاجتماعية الاقتصادية لمجموعة من البشر ويجد تعبيره الصادق على المستويات الفنية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي، يمكن فهم الحركة القومية اللغوية الأفريقية على أساس كونها حركة ثقافية واجتماعية، يكون التركيز على اللغات المحلية بالنسبة لها قضية مركزية. فهى قولم للتفكير الاجتماعى السياسى وتعبير عن الحماسة الوطنية حيث تناضل من أجل الحقوق اللغوية. وهى سبيل لنف...

الشعور القومى الأفريقى بحيث تتجنب القارة التهديد بالانقراض للغوى. فقد ظهرت العقول الجسورة لتؤكد وتدافع عن حقوق اللغات الأم لسكان أفريقيا الأصليين. تعد المشكلة اللغوية فى حقيقتها مشكلة ثقافية، أو حتى بشكل أكثر عمومية فإنها مشكلة اجتماعية. وبالتبعية، تشكل هذه الحركة نضالا اجتماعيا، ونضالا من أجل فرص لغوية متساوية. وعلى الرغم من أن الحركة القومية الثقافية هى دائما جزء من الخبرة الأفريقية، فمع حلول العولمة الحديثة، أصبح هذا الموقف القومى هاما بدرجة خاصة من أجل مرحلة ساهمت فى خلق مزاج من الاستبطان والتحليل المكثف للذات داخل أفريقيا، مزاج ليس جديدا ولكنه مكثف ومعقد. إن النظام الدولى المعاصر للدول-الأمم فى القارة يواجه بقسوة ليس فقط من قبل العولمة الراديكالية، ولكن من قبل ظاهرة بازغة تعرف كنزعة قومية لا دولتية non-state nationalism. ولأن اللغة مكون أساسى للهوية القومية، فهى تشجع النزعة القومية. ويتعين الطابع الوجودى الكلى للدول متعددة الإثنيات، وحتى السيادة النسبية للدول متعددة القوميات داخل القارة، يحاول تحليلنا أن يصل إلى فهم أعمال مضامين الحركة القومية اللغوية فى مجتمع أفريقى حديث ومعولم.

### ٣-٢ مبادئ الحركة القومية اللغوية الأفريقية

ثمة العديد من العوامل التى تم اعتبارها مؤثرة على الحركة القومية اللغوية الأفريقية وداعمة لها. فالقوميون أنصار اللغة يفكرون مليا فى العلاقة بين الدول واللغة، وفى النهاية بين الثقافة والديمقراطية. ويعتبر الإنصاف للغوى هو الدافع وراء هذه الحركة، مع موضوعاته للداعمة الخاصة بالوعى للغوى والتعددية اللغوية. فالقوميون يعتقدون أن دراسة اللغات الأفريقية يمكن أن توفر الأساس من أجل إحياء سياسات اللغة القومية والتى تسعى إلى تنمية اللغات الأصلية. وبوصفهم من أنصار التعدد، فهم يعتقدون فى السياسات الشاملة التى تسلم بالاختلافات اللغوية والحاجة إلى تطويرها وتشجيعها. كما أنهم يقرون بحرية اللغة؛ الأمر الذى يعنى أن لكل مواطن الحق فى الاستفادة من اللغة الأمثل التى تلائم مصالحهم وعاداتهم. لقد علم سلفنا أطفالهم؛ وقد نفخوا فيهم روح احترام تراثهم؛ وعلموهم قيمة وجلال الولاء لأعرافهم القومية ولغة مجتمعاتهم المحلية. وبقدر ما حكم آباؤنا مجتمعاتنا، بقدر ما قلت معاناة اللغة الأفريقية ونأت عن الانهيار. وقد تصاعدت الصعوبات فى هذا الصدد أولا عندما سقطت سلطة الحكم فى أفريقيا فى أيدي الأوروبيين. فقد وظف الأوروبيون كل الوسائل



التي بحوزتهم لجعل لغاتهم هي اللغة الشائعة في كل جزء اخترقوه، وقد كان ممكنا إخضاع باقى اللغات مرة وللأبد.

منذ أن كانت اللغات أدوات ناقلة للغزو، فقد امتلكت الحق في أن تكون لغة الإدارة والتعليم. وبدافع من المفهوم الأوربي "أمة واحدة، لغة واحدة"، مارس الاستعماريون سياسات رسمية للنكلزة Anglicization والفرنسة Frenchification [أي فرض اللغتين الإنجليزية والفرنسية]. ومن أجل تثبيت لغاتهم، نشر الإمبرياليون الأساطير التي لا تصمد أمام التدقيق والفحص. على سبيل المثال، القول بأن اللغات الأفريقية قد أهملت ظاهريا بسبب أنها غير ناضجة وتفتقر إلى القدرة على التطور. ويجادل البعض بأن اللغات الأفريقية لا يمكن أن تستثمر لأنها عديدة جدا، وصغيرة جدا، وانتشارها الجغرافي محدود جدا. وثمة العديد من البشر الذين يعتقدون بصدق في هذه الحجج، إما بسبب سوء نية أو عن جهل أو بسبب الاثنين معا.

إن القول بأن اللغات المحلية غير ناضجة وغير ملائمة، ما هي إلا تأكيدات مخجلة وأكاذيب مهينة. فمعظم اللغات الأفريقية ملائمة تماما لدراسة العلوم؛ وهي تمتلك ألفاظها الأصلية التي تمكنها من التعبير عن معظم إن لم يكن كل الاكتشافات الجديدة بدون الحاجة إلى أن تستعير بكثافة من اللغات الأجنبية. فالسهولة في تكوين الصيغ، التي تسمح لهذه اللغات أن تحتوى على مفاهيم معقدة داخل كلمة واحدة، تعتبر أيضا ملائمة بدرجة كبيرة لهذا الغرض.

وتعد محاولات إضفاء المشروعية على التمييز ضد اللغات الأفريقية بمزاعم ملفقة برهانا على الظلم المفرط. فلغة شعب ما لا يمكن أن تكون شيئا هينا بالنسبة لهذا الشعب؛ ولا ينبغي أن تكون كذلك بالنسبة لحكومتهم، طالما أن ما تفعله هذه الأخيرة هو تمثيل الشعب، وأن سلطتها تمتد فقط إليهم. فكل لغة بالنسبة لناطقيها قيمة عليا ونبيلة، ولا يمكن للحكومات الوطنية ولا يجب عليها أن تقلل من قيمتها شأنها شأن البشر الذين ينطقون بها.

لقد أنتجت الجهود الإمبريالية من أجل توسيع استخدام اللغات الاستعمارية تحيزا لصالحهم. وكان لهذا أثر مباشر على الإدارة والتعليم، ومنذ أن أصبحت اللغات المحلية بدون قيمة ظاهرة، سرعان ما اعتبرت أحقر من أن تستخدم استخداما ذا بال، وأهملت. إن إهمال اللغة الأم في التعليم المبكر ليس عاملا بسيطاً في جعل هذا التحيز متجذرا أكثر وأكثر. فالتعليم يساهم باستمرار في تدمير الهوية الأفريقية. ليس فقط لأن التعليم لا يعطى لغاتنا حقها، بل أنه أعلن الحرب ضدها في العديد من الأماكن

والسبلدان. وفي الواقع، أن رغبة الأفارقة في تعلم اللغات الأجنبية واستعدادهم لذلك، قد أسئ استخدامهم بشكل مخجل وإلى حد بعيد. فسائرهم لا يعلمون لا الألمانية ولا الإنجليزية ولا الفرنسية، ومن يعرفونها فإنهم يفعلون ذلك بطريقة قاصرة. وفي الحقيقة أن غالبية المتعلمين في أفريقيا لديهم بغض شديد للغات المحلية. ويتمتع كل المتحدثين بلغات أوروبية في أقطارنا، وهم أقلية، بامتيازات ومزايا لأنفسهم بينما الطبقات الدنيا الأفريقية تجبر على الانصياع لهذه القيادة، وذلك على الرغم من حقيقة أنهم يشكلون أغلبية السكان في القارة، وهو الأمر الذي يعد أحد المذلات الكبرى التي يمكن أن تعانيها أمة.

ولا يعد تبني لغات أجنبية خرقاً لأكثر حقوق الأمة مكانة فحسب، بل أيضاً ممارسة تأثير هو الأكثر تعارضاً مع الأنماط والأعراف المحلية للسكان. والشئ الأكثر مهانة من بين تبعات هذا الوضع ينجم عن أن استخدام اللغة الأجنبية يقتل روح الأمة والتي، شأنها شأن الأعراف، وثيقة الصلة بلغة الناس. وفي الواقع، أن اللغة شاهد على وجود بشر؛ وبقدر ما تسود اللغة الأصلية المحلية في بلد ما، بقدر ما يستمر البشر في الوجود. فليس هناك شئ وثيق الصلة بالمبادئ الأساسية لوجود أمة ما مثل لغتها. إنها اللغة، التي تنتشر طرق تفكير مشتركة فيما بين طبقات المجتمع، والتي تميز بين مختلف البشر وبالتالي تشكل جنسياتهم. وهكذا، فالفرد الذي لا يعرف لغة قوم لن يقدر مطلقاً طبيعتهم ولن يكون في مقدوره أن يتبوأ موقعا جيدا يسمح له بالتعامل معهم على أساس العدل والرؤية الصائبة.

أيضا تعتبر اللغات الأجنبية ضارة بشكل ملحوظ على المستوى الثقافي العام، وتمنع العولمة من أن تصل إلى الطبقات الدنيا في المجتمع. فغالبا ما تعالج الموضوعات العلمية والتاريخية بلغات أجنبية، ولذا يجري حرمان عامة الناس من الوعي بهذه الرؤى الجديدة ذات الانتشار السريع وفهمها. فلا مرأى في أن اللغات الأوروبية تعتبر مفيدة فقط للقلّة القليلة؛ فماذا ينتظر بقية الملايين من الأفارقة ممن لن يفهموا أن يستخدموها؟ إن ما يجعل اللغات الأجنبية مستخدمة، وهو الأمر الملحوظ بشدة كنتيجة لضغط الإعلام الجماهيري، لا يمكن أن يستحث في البشر شيئا سوى ازدياد كل اللغات المحلية والإعجاب باللغات الأجنبية. إنه ذلك الحب للغات الأجنبية، والذي أصبح متصلا بالتدريج، والذي قاد الأفارقة إلى سوء الحكم على أنفسهم بشكل متزايد مع فقر في رؤيتهم لأنفسهم. وفي الواقع، ثمة عدد كبير من المواطنين الأفارقة الأرفع مكانة يشتركون في هذه النظرة المضللة بأن اللغات الأجنبية أعلى في مكانتها

من اللغات الأفريقية وتستحق أن تكون المفضلة لديهم. إن العديد من البشر قد أضرروا بشكل حنوني بسبب رفضهم لغاتهم الأصلية. فإن يكونوا حيلة بلغاتهم، يعنى أن ليس فى مقنورهم أن يكتشفوا ما فيها من جمال وقوة. وتعتبر نتائج هذا الاستخفاف مؤسفة. فمن بين ثماره تراجع الفنون والعلوم، وتراخى الروابط الاجتماعية، وإضعاف الشعور الوطنى. وعلى هذه الخلفية فإن أنصار إحياء اللغة الأفارقة يريدون وضع نهاية لهذا الإذلال والإهانة لكرامتنا الوطنية وإفساد العادات السلفية، والعداء الاعلامى وتهديد وجود مجتمعاتنا المحلية. فهم يعززون الذبول الثقافى للقارة الأفريقية إلى الانتقاص من قدر اللغات المحلية لصالح اللغات الأجنبية. ويشددون على أنه ليس فقط للحياة الاقتصادية هى التى تتأثر بالحياة الثقافية، ولكن للعكس أيضا صحيح: بمعنى، أن الرفاهية الاقتصادية تعد أساسا لتحسن الثقافى والنفوذ السياسى.

ومع ذلك، فإنهم فى حملتهم لا يقصدون القول بأن الأفارقة عليهم أن يهجروا الفرنسية والإنجليزية والألمانية. ألبته، ودعهم يقولون ما يشاءون. فبرغم كل شئ، فإن الحركة الاجتماعية فى زمن العولمة والكوزموبوليتانية تتطلب أن يستخدم الناس لغات كونية. ولكن بينما هم يتحدثون هذه اللغات الأجنبية، على الأفارقة أن يفتخروا بلغاتهم. عليهم أن يعتنقوا لغاتهم، وعليهم وهم يفعلون ذلك أن يتبعوا المثال الغالب لكل الأوربيين- الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين والروس والأسبان والألمان والبرتغاليين، والذين حولوا لغاتهم كوسائط للتعبير الأدبى. لقد قيل إن حب المرء لبلده يتضمن أيضا حبا لكل شئ على صلة به، كل الأشياء المعتادة والخاصة لساكنى هذا البلد، وتلك التى تميزهم عن غيرهم من الأمم، من بين هذه الأشياء للغة، المعانى الأخلاقية، الأديان، الأعراف، والآداب. وبالتالي، يرى القوميون المدافعون عن اللغة الأفريقية، أن الرد والانخراط فى هذه المهمة الحيوية هو من قبيل الواجب والعمل النبيل.

### ٣-٣ وضع المسألة اللغوية داخل سياق

ما هى أصول الحركة القومية اللغوية الأفريقية؟ يبدو أن محاولة تعيين تاريخ دقيق لظاهرة اجتماعية كهذه أمر بسيط ومن ثم غير كاف. ومع ذلك فإن كل نقطة تحول سوسيولوجية تحتاج إلى أن توضع فى السياق التاريخى والمناخ النفسى الذى ازدهرت بداخله. وبشكل عام، يمكن القول بأن الحركة القومية اللغوية الأفريقية جاءت لتتقدم مقاومة لاضطهاد اللغات الأفريقية. وهكذا، فإن الحركة يمكن أن تكون قد برزت فى السياق التاريخى الأفريقى وينظر إليها كجزء من هذا التاريخ. وفى الواقع، فإن



الإحيائية اللغوية قد وجدت، بدرجات مختلفة من القوة والكثافة، في عدد من الأقطار الأفريقية الآن. وبينما باتت مثل هذه الهوية حاضرا وحفظت بواسطة مختلف المؤسسات الثقافية والسياسية والحكومية، فإنها لم تكن كافية لكي تنتج حركة قومية.

ومع ذلك، فقد خلقت قوى العولمة البازغة أساسا وسببا وفرصة لنمو حركة قومية. فهذه القوى، التي انتقلت إلى المستوى المحلي وأثرت في السلوك الشخصي، أعادت تعيين القضايا الاجتماعية مثل اللغة. وهكذا، تطورت الحركة القومية اللغوية الأفريقية كرد على الاحتكاك الأوربي مع أفريقيا واستعمارها. وبكل المعاني، فقد أدخل الأوربيون قيمهم الثقافية، كما أدخلوا الأيديولوجيا والمفاهيم الأوربية الخاص بالتنظيم والسلوك الاجتماعي إلى أفريقيا. وقد أدت القيم الأوربية إلى خلق خاصية داخلية حديثة للحركة القومية اللغوية الأفريقية، وأثرت بحكم طبيعة الحالة ذاتها في تعيين هذه الحركة. علاوة على ذلك، خلقت مظاهر القيم الأوربية، والمدارس والكنائس، والعلمانية المعاصرة والمؤسسات السياسية والاقتصادية والتجارية، الشروط التي أملت النمط الذي تطورت بداخله الحركة القومية اللغوية الأفريقية.

وتعتبر الحركة القومية اللغوية، شأنها شأن الأشكال الأخرى للحركة القومية، عملية تتطور على مراحل. وفي القارة، تمتد جذور الحركة القومية اللغوية الأفريقية عميقا في الماضي ضمن مركب معقد من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية. وهكذا، قد ينظر إلى هذه الحركة كثمرة لتقاطع ما لا يقل عن أربعة حركات تقاطعت في الزمان والمكان وأنتجت دوامة حركت المطلب من أجل معرفة منظمة حول اللغات الأفريقية. وتعد الإمبريالية هي العامل الأكثر أهمية من بين هذه العوامل. أما القوة التاريخية الثانية فيمكن تفسيرها بصعود مبدأ الوحدة الأفريقية Pan-Africanism. والمعادلة الثالثة تتمثل في النضال الدولي من أجل حقوق السكان الأصليين. وأخيرا، تؤثر الآن المجموعات ذات المصلحة في اللغة الأفريقية وتوجه مسار الحركة القومية اللغوية الأفريقية. وقد ساعدت هذه العوامل على توفير مناخ لتمفصل المطلب الخاص باحترام اللغات الأفريقية.

وكان القرن التاسع عشر مرحلة تميزت بإغراق أفريقيا بطوفان الحضارة الغربية. وخلال العهد الإمبريالي، ساهمت قضايا عديدة في تمزيق الحياة الأفريقية. فقد تفاعلت للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبنوية لتقود إلى الحالة الاستعمارية. أما السبب البارز في الخلفية التاريخية والذي صعدت منه الحركة القومية اللغوية الأفريقية، فيمكن أن يعرف بوصفه تجربة الخضوع لما فهم على أنه اللغات الأجنبية المتفوقة

ثقافيا. كما أدى الموقف السياسى الأمر - والذي استخدم لإجبار الأفارقة على تبني اللغات الأجنبية - إلى ظروف وضعت عراقيل شديدة أمام قيمة تكوين هوية سليمة. وتميزت سياسات اللغة الأفريقية أثناء الاستعمار باغتراب وسخط وإسعين وجد تعبيره في صعود تيار الحركة القومية الثقافية واللغوية.

ويجب أن ينظر إلى ظاهرة الحركة القومية الثقافية، والتي تعتبر إحيائية اللغة منفصلة عنها، كرد فعل على سيكولوجية الاستعمار وفقا لتحليل فرانتز فانون، والذي يصف مجموعتين من التخييلات أشيعا من خلال المستعمر وغالبا لم تجر مواجهتهما من قبل المستعمر: الأول يشتمل على المستوطن، والذي يجلب العقل والتنوير والنظام والتقدم؛ والآخر يتعلق بالمحلي، والذي يعيش في عالم خرافي من التوحش أو البدائية، والظلام والقوضوية والتخلف. إن رد الفعل المتمرد، وإن يكن مهذبا، للأفارقة الفرادى على السلطات الاستعمارية التي حرمت اللغات الأفريقية كان نشوء الحركة القومية اللغوية الأفريقية.

وإلى جانب الاستعمار، هناك أيضا تطور آخر يعتبر محددًا في صعود الحركة القومية اللغوية الأفريقية. حدث ذلك مع بلوغ جيل جديد من الأفارقة ممن تعلموا في أنظمة التعليم الغربية حتى سن الرشد وقد باتوا راديكاليين بسبب الهوة بين الواقع والممارسة. وقد كانوا القوة الدافعة وراء الوحدة الأفريقية، والتي تعتبر بشكل متزايد أصل الحركات القومية وحركات التحرر. وأصبح هؤلاء المتقنون مجموعة كبيرة واضحة في اعتدال ولديها وعى جزئى بالذات. وقد زادت الحاجة إلى خدمات المتقنين بفعل التعليم العام ومعرفة الجماهير القراءة والكتابة. ووفرت الخلفيات الاجتماعية الحديثة سياقات مكنت المتقنين من صياغة هوياتهم اللغوية والسياسية. وقد برهن متقنون أفراد مثل نيريري على أنهم قادة سياسيون نموذجيين.

وبعد مؤتمر المنظمات - بين - للحكومية حول السياسات الثقافية في أفريقيا (١٩٧٥)، ومؤتمر وزراء التعليم للدول الأفريقية الأعضاء (١٩٧٦)، أفضل تعبير عن فكر وجهود الوحدة الأفريقية لمعالجة قضية اللغة، فكلاهما أوصى بزيادة استخدام اللغات الأفريقية. وعلى الرغم من أن برنامج عمل منظمة الوحدة الأفريقية الخاص باللغة من أجل أفريقيا OAU Language Plan of Action for Africa (١٩٨٦)، والذي صاغ خطة عمل ووضع التفسيرات بالطريقة ذاتها، إلا أن مسألة حقوق اللغة في أفريقيا لا زالت تعاني، من بين مشكلات أخرى، من التجاهل والغموض والعشوائية وعدم الاستقرار والقدرة على الفعل. وكما لاحظ فيليبسن Phillipson

(102, 1996) فإنه: "حتى لو خصصت الدول والمنظمات الدولية والإقليمية موارد بشرية ومالية كبيرة لهذا القطاع، فلا شك أن القادة الأفارقة لم يصبحوا بعد واعين بشكل كاف بما هو الجوهرى فى تعزيز اللغات الأفريقية وأهمية ذلك فى التطور العام للبلد". ويعتبر مثل هذا الوعي شرطاً لا بد منه من أجل انطلاقاً حقيقية لسياسة اللغة فى القارة.

وعلى الرغم من أن حقوق اللغة ظلت غالباً غائبة عن المشهد الكونى لزمن طويل، إلا أن المطالب الخاصة بها لم تغب مطلقاً. فدلماً ما ثارت مجتمعات الأقلية الإثنية، ولو أنها ثورة ذات طبيعة هادئة، من أجل الاعتراف بلغاتها وتطويرها. وفى أفريقيا، نضجت حركة حقوق اللغة الأصلية Indigenous Language Rights Movement فى الستينيات. ومنذ ذلك الحين، بات المدافعون عن حقوق اللغة يؤكدون على صعوبة الفصل بين اللغة والثقافة. وينظر إلى اللغة بوصفها خاصية إثنية وبالتالي فهى مثلها مثل اللون والعرق والدين والتاريخ المشترك. وبالنسبة لبعض المجتمعات المحلية، تعد اللغة شرطاً أساسياً لهوياتها. وهكذا، عندما يجبر أعضاء مجموعة إثنية ما على رفض لغتهم، فإنهم يصبحون مغتربين عن مجتمعاتهم المحلية. ومثل هؤلاء الناس يصبحون مهمشين، ويصبحون إزاء تجربة من التعامل مع ضغط نفسى واضطراب وصراع هوية بسبب أنهم يرفضون جزءاً هاماً من ذواتهم. يأتى ذلك فى سياق أن حقوق اللغة ليست مجرد حقوق إنسان، ولكنها أيضاً وبالأساس حق بموجب المولد birthright. على افتراض أن دولة ما توجد من أجل تعزيز رفاهية الفرد، فإن المواطننة تستلزم التمتع ببعض الحقوق والضمانات. إنها الرغبة هى التى تنفخ فى الوعي الإثنى الحياة إزاء اللغة ورفض أى دور متدنٍ ينسب لها. ويشكل هذا بدوره الآن أساس الحركة القومية الإثنية-اللغوية التى تشمل معظم أفريقيا.

أدى التحقق من وجود المشكلات الإثنية التى تنتسب إليها اللغة وارتباطاتها بالأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية فى كل مكان فى على سطح الكوكب، إلى جهود منظمة لمعالجة مسألة اللغة. فلم يعد من المثير للحساسية معالجة حقوق اللغة على أسس معدة لهذا الغرض. وبالتعبية، بدأت، برعاية الأمم المتحدة، معالجة القضية بوصفها جانب أساسى من حقوق الإنسان من قبل هيئات ووثائق رئيسية، بما فى ذلك اليونسكو والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدى إعلان الأمم المتحدة الخاص بالسكان الأصليين إلى تشوير الرؤى ووجهات النظر. فتعلن المادة ١٥ منه أن السكان الأصليين لا يملكون فقط الحق فى تعلم لغاتهم الأم، ولكن



لهم الحق أيضاً في تأسيس والتحكم في أنظمتهم التعليمية والمؤسسات التي توفر التعليم بلغاتهم بالطريقة التي تلائم أساليبهم الثقافية في التدريس والتعليم.

لقد برزت معظم المجموعة القومية الأيديولوجية الواعية بالذات في أفريقيا ما بعد الاستعمار. فهي تصهر النزعة القومية بالعداء للامبريالية مع تعهد للغات الأصلية. وقد بدأ هؤلاء المثقفون الأحرار التفكير في صياغة مقاربات جديدة لمسألة اللغة. ومن خلال ربط أنفسهم بهذه القضايا، بات في مقدورهم تطوير استراتيجيات وسياسات قسدت إلى دعم واسع لحملتهم. وهم يحاولون التأثير في قرارات الحكومات الخاصة باللغة من خلال الأنشطة الدفاعية والضغط.

على مدار السنوات القليلة الماضية، سيطر الجدل الخاص باللغة الأفريقية على كل مؤتمر في الأدب واللغة ذي صلة بأفريقيا وهذا الوضع في سبيله إلى الاستمرار وربما من خلال تأكيد أشد وأكبر خلال القرن الحادي والعشرين. فمبكراً منذ ١٩٦٧، بدأت كوكبة من الأفارقة في وضع عملية استبعاد للغات والآداب الأفريقية من الدوائر الحكومية الرسمية كالجامعات موضع التساؤل، مثل جوليوس نيريري Julius Nyerere، شيخ أنطا ديوب Cheikh Anta Diop، ديفيد ديوب David Diop، محمد اسماعيل، حزقيل مباليلي Ezekiel Mphahlele، وول سوينكا Wole Soyinka، بيتر نزاريس Peter Nazareth، جرانت كامينجو Grant Kamenju، بيو زيريمو Pio Zirimu، علي مزروعي Ali Mazrui، نجوجي وا ثيونجو Ngugi Wa Thiong'o. وعلى مدار سنوات، عبر العديد من الآخرين من المدافعين عن اللغات الأصلية عن آرائهم. ويعتبر الدافع لحجتهم أنه بقدر ما أصبح متعلمين أكثر على المستوى الفكري، فإننا أصبح بشكل متزايد معنيين بالتنوع اللغوي بشكل عام، وبمستقبل اللغات الأفريقية على وجه الخصوص، وكل هذا كجزء من تركيزنا الأوسع على أهمية التنوع الثقافي بوصفه أحد الشواغل العالمية. ويعتبر المفكران الكينيان، نجوجي وا ثيونجو Ngugi Wa Thiongo وعلي مزروعي Ali Mazrui، من أبرز نقاد التوازن اللغوي، الخاص بالتفاعل بين الموروثين المحلي والغربي في أفريقيا. فالأول يبرز وكأنه الرائد الأفضل للحركة القومية اللغوية الأفريقية. فهو يسلم بكونه "كونياً" بدون أسف والذي يعتقد في تحرير العالم من جدران النزعة القومية اللغوية الكونية المقيدة. فهو يجادل بأن نظاماً عالمياً جديداً لا يعدو أن يكون أكثر من هيمنة كونية للعلاقات الليبرالية الجديدة يعد كارثة تحيق بالبشر وثقافتهم. فيجب في مواجهة مطلب النظام العالمي الجديد المرتكز على الغرب، المطالبة بشكل مستمر

بنظام عالمي اقتصادي وسياسي وثقافي جديد وأكثر إنصافاً، داخل وبين الأمم، نظاماً عالمياً يعكس تنوع البشر والثقافات في العالم. ومن ثم للنضال من أجل للحريات الثقافية (Wa Thiong'o, 1993, xvi).

وكانت مناقشات نجوي واثيونجو Ngugi Wa Thiong'o قد كُتبت بلغته المحلية Gikuyu، ولكنها ترجمت لاحقاً للإنجليزية لتيسير نقلها. فهو يسعى للبرهنة على أن اللغات الأفريقية ليست خارج نطاق الشؤون العالمية؛ فهي تعد في مركز التيار الرئيسي الذي جعل العالم على ما هو عليه الآن. وبالتالي، ثمة مبرر للتحرك نحو تعددية لغوية بوصفها حوامل شرعية لإبداعات البشر: "أنا معني بالحاجة إلى تحويل المركز من موقعه المزعوم في الغرب نحو فضاءات تعددية في كل ثقافات العالم. ذلك الموقع المزعوم الذي يسير على هدى مصطلح المركزية الأوروبية (1993, xvi).

ومن ناحيته، يجادل سمير أمين (١٩٨٩) بأن المركزية الأوروبية هي ظاهرة ثقافية تتعلق بثوابت ثقافية مميزة غير قابلة للاختزال والتي تشكل المسارات التاريخية لمختلف البشر. وهكذا تعتبر المركزية الأوروبية مضادة للعالمية، بما أنها لا تهتم بالسعي نحو قوانين عامة للتطور البشري. ولكنها تقدم ذاتها بوصفها كونية، بزعم أن تقليد النموذج الغربي من قبل البشر كافة يعد الحل الوحيد لتحديات العصر.

وعلى الرغم من وجودها في كل المجالات، فإن رؤية العالم المرتكزة على المركزية الأوروبية تتجلى، على وجه الخصوص، في اللغات والآداب. فوفقاً لمزروعي ومزروعي (1989, 1)، تطور هذه الوضع نتيجة لعاملين مترابطين: الأول، فشل المجتمعات الأفريقية في أن تكون توسعية من حيث الحدود، والثاني، فشل الشعوب الأفريقية في أن تكون قومية بشكل كاف فيما يتعلق باللغة.

ويميز على مزروعي (1998, 43-46) على الأقل خمس حزم للمركزية الأوروبية اللغوية. الحزمة الأولى تتمثل في نزعة أوروبية تصنيفية والتي قسم من خلالها اللغويون الأوروبيون لغات العالم على أساس عرقي. وكان هذا باعثاً على دراسة اللغات على أساس عرقي مما أدى إلى افتراض غير علمي بأن لغات الأعراق "الأدنى" كانت لحد ما بدائية مقارنة بلغات الأعراق "الأرقى". وتتبع اللغات الأفريقية المجموعة الأولى، بينما تنتمي اللغات الأوروبية للمجموعة الثانية.

والحزمة الثانية التي عرفها مزروعي هي النزعة الأوروبية ذات الصلة بالمصطلحات حيث تم تسمية جميع العائلات اللغوية من قبل الأوروبيين انطلاقاً من

خصائص حددها الأوربيون. ونتيجة لذلك، فقد استمرت مصطلحات التصنيف اللغوي ذات طبيعة مركزية أوربية بشكل طاع.

المنحى الثالث للمركزية الأوربية اللغوية هو كونها ظاهرة دلالية. ويحيل هذا، على وجه الخصوص، إلى ميل اللغات الأوربية إلى استخدام مصطلحات مثل "أرواحية" animism، "قبيلة"، "بدائى" لوصف العالم الأفريقى، ولربط هذه المصطلحات بصور سلبية. وبالنسبة للغة الإنجليزية، جادل مزروعى بأنه بسبب أصولها كلفة نوى للبشرة البيضاء، فقد راكمت موروثا تخيليا ألصق بالسود معانى سلبية.

ويمكن أن تكون المركزية الأوربية ظاهرة إملائية أيضا. فقد نفذ المبشرون والباحثون الأوربيين مهمة هائلة عندما بدأوا تكوين اللغات الأفريقية. فقد استخدموا الحرف اللاتينى لإنجاز هذه المهمة. لقد قام المبشرون بإضفاء الطابع اللاتينى على اللغات الأفريقية بحيوية بالغة حتى للغات مثل الهاوسا Hausa والسواحلى Kiswahili والتي هى قريبة جدا من الخط العربى. أما إضفاء الطابع العربى على اللغات الأفريقية فلم يلق ترحيبا من المبشرين الأوربيين على الإطلاق والتي ساووا بينها وبين عملية الأسلمة، وبالتالي إلحاقها بالدين الإسلامى.

وأخيرا، يعين مزروعى المنحى السكانى للمركزية الأوربية اللغوية. ويحيل هذا إلى أن التوسعية اللغوية الأوربية والسيادة اللغوية على البشر والأمم والجنسيات الأخرى، قد أدى بشكل متزايد إلى استسلام العالم للغات الأوربية بوصفها الوسائط الأولى أو الإضافية. وفى داخل المجال الكونى، عملت اللغات الأوربية على خنق وتهميش اللغات الأخرى مع احتمال أن تسبب إبادة لغوية Linguicide.

وهكذا، بناء على ما سبق قد يكون من الصعب القول بدقة متى وأين برزت الحركة القومية اللغوية الأفريقية. ولكن المؤكد هو حقيقة أن هذه الحركة تعد مسألة دولية. ولكونها لغات مهانة فهى الرابطة التى توحد المناضلين فى هذه الحركة. إنه التحرير اللغوى الأفريقى والذى باتجاهه يصيغ أنصار الحركة القومية اللغوية الأفريقية استراتيجياتهم ويبدلون أنفسهم بالمعنى الواقعى من أجل تعزيز لغاتهم.

### ٣-٤ تجليات الأيديولوجيا

ينقسم الإحيائيون اللغويون فى أفريقيا إلى نوعين: أيديولوجيين ومثاليين. كما أن أهداف الحركة القومية أبعد من مجرد السعى إلى فرض إصلاح دستورى. فهى فكرة



عامّة، غرضها توفير أفضل ما يمكن من شروط من أجل تنمية المجتمع المحلي والاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل. ويعتبر تكوين مجتمع مفتوح وديمقراطي ومسئول اجتماعيا وعادل بمثابة الهدف النهائي للحركة القومية؛ وكذلك خلق مناخ يستطيع فيه كل فرد أن يكون نفسه، الشرط أن يحظى الأفراد بفرص متساوية من أجل تنمية قدراتهم بصورة كاملة وسليمة.

ومن منظور الحركة القومية اللغوية الأفريقية، يعتبر الميراث الثقافي الأصلي والألسن المحلية عناصر تكوينية هامة للهوية الأفريقية، بقدر تأكيد هذه الهوية في مواجهة اللغات الأجنبية، فإنها من تكون عرضة للضياع في عملية أوربة كاملة. وتسعى الحركة القومية إلى معالجة الضغوط السوسيوثقافية والسياسية والاقتصادية في أفريقيا والتي تعد نتيجة للعولمة. وتتاضل الحركة القومية اللغوية الأفريقية لتجاوز هذا الوضع من خلال تقوية وإدامة وخلق مجموعة مؤسسات قادرة على الحد من التهميش. وهي تعتق أيديولوجيا مضادة، تعزز قيم اللغات الأصلية. وتطور الحركة على الدول قوة البشر، للفكرية والمادية، إلى حدّها الأقصى من خلال الوسائل الوحيدة المتاحة: لغة البشر.

وهكذا، أصبح واضحا أن الحركة القومية اللغوية الأفريقية تتميز بثلاثة عناصر: أولا: "الإحياء" restoration، أى الأمل في استعادة النظام اللغوى القديم الذى كان موجودا فى الماضى؛ ثانيا: الاعتراف الرسمى باللغات القومية؛ ثالثا، تعزيز هذه اللغات. وبالمعنى البرجمائى، تعتبر النزعة القومية اللغوية الأفريقية، بوصفها حركة، برنامجا جماعيا لتوحد الأفارقة باتجاه هدف التحرر اللغوى، كقوة مضادة لنمط الاقصاء اللغوى الذى ظهر فى العالم كنتيجة للعولمة. فهم يحثون الفكرة التى تعد اكتشافا واعترافا بأن التعددية اللغوية توفر الأساس لسياسة اللغة القومية والتى تعتبر شاملة وديمقراطية وغير قسرية.

وعلى الرغم من أن اللغة فى قلب الحركة القومية اللغوية الأفريقية، فإن النضال ليس مجرد قضية لغة بمفردها. فهو صراع اجتماعى وسياسى وأيديولوجى كذلك. وفى إطار سعيها لتحقيق أهدافها، تحاول الحركة القومية اللغوية الأفريقية الحصول على التعويضات التالية سواء منحتها إياها الحكومات الوطنية بالاعتراف بالحقوق اللغوية للشعوب، أو من خلال التأثير فى للرأى العام: أولا، التعليم باللغات الأم فى المدارس؛ ثانيا، طباعة كتب باللغة الأم؛ ثالثا، تشجيع الكتاب الأفارقة فى مجال العلوم والفنون؛

رابعاً، التشجيع المتحمس لتطوير وتعزيز المسرح الأفريقي؛ وأخيراً استخدام اللغات الأفريقية في المحاكم.

وتحظى اللغات الأجنبية بحب وتقدير القوميين من أنصار اللغات الأفريقية طالما لا تستهدف قمع اللغات المحلية. الأمنية فقط أن يتعهد الأفارقة لغاتهم بالعناية، بالتوازي مع رعاية اللغات الأجنبية، والتي يتوقعون أن يكونوا قادرين على التحدث بها بطلاقة. وتتوجه الحركة القومية اللغوية الأفريقية إلى المجال السياسي بمطالب إلى الحكومات من أجل اتخاذ تدابير عاجلة وإيجابية تتعلق باللغات الأصلية في القارة. ومن المتوقع أن تمنح اللغات المحلية حقوقها الكاملة.

ومن أجل التعبئة لخدمة قضيتهم، يوظف المدافعون عن اللغات الأفريقية أساليب متنوعة. فعلى سبيل المثال، يكتبون وينشرون مقالات حادة اللهجة ضد الاستخفاف باللغة الأم. وأولئك الذين هم في المقدمة يستخدمون العديد من الهيئات المسؤولة عن توليد وتعبئة أنشطة الحركة القومية اللغوية الأفريقية. وهي تشمل على الصحافة، أنظمة التعليم، مجموعات المسرح، والجمعيات اللغوية. ومن خلال هذه المؤسسات يظهر المتقنون ويعملون كجماعة اجتماعية منظمة. عموماً، فإنهم يناضلون من أجل تطوير قواعد نحوية جديدة ومحسنة، وخاصة فيما يتعلق بقواعد الإملاء. وكذلك، يتكفلون بإدخال اللغات الأفريقية في المسرح. وسوف يجعل هذا وضع اللغات في مواقع متميزة أمراً ممكناً، وقد يستحث قلوب البشر على الاعتراف بها كممتلكات قومية على درجة كبيرة من الأهمية.

لقد تطورت الحركة القومية اللغوية الأفريقية إلى أيديولوجيا ديناميكية تطويرية والتي يمكن أن تستخدم بفاعلية في النضال ضد قوى القهر والاستغلال. فقد ضمت الكتاب الذين تماهوا مع اللغات الأفريقية وحاولوا التعبير عما يعتبرونه ثقافة ومميزات اللغات، مؤكدين عادة على حيوييتهم في مواجهة التحقير والقمع السابقين. ومن خلال إبراز المسألة اللغوية في السياسات الأفريقية، غيرت الحركة القومية اللغوية الأفريقية بشكل قوى وضع اللغات الأفريقية عما كانت عليه من ثلاثة أو أربعة عقود ماضية.

لقد كانت الحركة القومية قوة حيوية في تحويل سياسات اللغة عبر القارة. وبينما لم تحدث أفعال مثيرة، فقد أثرت الحركة بعمق في الرؤى الخاصة باللغة الأفريقية. كما أن الاهتمام باللغات الأفريقية وتطور القارة أثر في المشاريع اللغوية. وفي الواقع، اتسعت القاعدة الاجتماعية للحركة القومية اللغوية الأفريقية وعملت الحركة على تعزيز وعي لحد ما بين الغالبية للعظمى من الشعوب الأفريقية. ومن الحركة جاءت

المساهمة الكبرى والأكثر إيجابية: أى وعى البشر. لقد خلقت الحركة القومية مناخا وإطارا ذهنيا يمكن بداخله أن يخدم التعهد إزاء اللغات الأفريقية. ومن خلال دورها فى انتزاع اللغات الأفريقية من النسيان والازدراء بها، فقد ساهمت الحركة القومية اللغوية الأفريقية فى رفع مقام وسمعة التراث الأفريقى.

#### ٤ - الخلاصة

حاول هذا الفصل تقديم تحليل وصفى لعملية تساعد الأفارقة على مواجهة التحيز اللغوى الطاغى. فقد حاول تعيين القوى التى تدعم نموجاً واحداً للحركة القومية الآن. ويظهر هذا الفصل التكامل بين الثقافة والسياسات فى فكر الحركة القومية اللغوية الأفريقية. وما تم التأكيد عليه هو الطبيعة المزدوجة للحركة القومية، فهى تشكل فكرة مثلما تشكل حركة.

لقد ظهرت الحركة القومية اللغوية الأفريقية كميل فكرى للمتقين الأفارقة مكنهم من الوعى بنواتهم كأصحاب هوية. لقد نشأت كنتيجة للاستعمار. وهى تطالب بتغيير وإصلاح سياسات اللغة فى أفريقيا، خاصة الآن حيث يواجه العالم سيطرة أيديولوجيا العولمة. لقد برزت سيناريوهات عديدة فى المشهد اللغوى. وقد تشهد أفريقيا تدهورا فى قدرة الدولة على إدارة سياسات اللغة كثن للدور الأكثر ديناميكية الذى تلعبه فى المجتمع العالمى. وبعد هذا على وجه الخصوص مطلوباً لمرونة حدود الأيديولوجيات اللغوية. لقد أقرت البلدان الأفريقية بأن لغاتها فى مازق عميق، ولهذا فإن تجديدها يعتبر على درجة قصوى من الأهمية.

ولذا تطالب الحركة القومية اللغوية الأفريقية بتغيير وإصلاح سياسات اللغة. ولا ينكر مؤيدوها أن اللغات الأوربية تستخدم بشكل واسع، وبالتالي فلا غنى عنها بالنسبة للمجتمع. وكذلك فهم لا يعارضون معرفة اللغات؛ بل أنهم فى الحقيقة يشددون على فائدة تعلم لغات أجنبية. ولكنهم يؤكدون بأنه يجب على المرء ألا يستخف أو يبطل استخدام لغته، فمعرفة مستفيضة غالباً ما تكون شرطاً مسبقاً وأساسياً لدراسة لغة أجنبية؛ فهى الوحيدة التى يمكن أن تكون فى المقام الأول. وبينما هم يتقبلون العولمة، ينبغى على الأفارقة أن يظلوا أفارقة.



- Aina, T. A. 1997. Globalization and social policy in Africa: Issues and research directions. Dakar: CODESRIA.
- Ake, C. 1992. The New World Order: A view from the South. Lagos: Malthouse Press for Centre for Advanced Social Science.
- Amin, S. 1989. Eurocentrism. New York: Monthly Review Press.
- \_\_\_\_\_. 1992. The empire of chaos. New York: Monthly Review Press.
- \_\_\_\_\_. 1993a. The post-war cycle (1945-1992). The African Journal of Political Economy, pp. 87-94.
- \_\_\_\_\_. 1993b. The future of global polarization. Africa Today 40, no. 4: 5-86.
- \_\_\_\_\_. 1994. Re-reading the post-war period: An intellectual itinerary. New York: Monthly Review Press.
- Anyang'Nyong'o, Peter. 1993. The history of development co-operation: Appraisals and proposals for a new approach. African Journal of Political Economy, pp. 1-8.
- Bohnet, M. 1999. Thoughts on the future of development policy. Development and Cooperation, no. 1:10-13.
- Conference of Ministers of Education of African Member States. 1976. Lagos.
- Featherstone, M., ed. 1990. Global culture: Nationalism, globalization and modernity. London: Sage Press.
- Ghai, D. 1992. Structural adjustment, global integration and social democracy. Discussion Papers No. 37. Geneva: UNRISD.
- Giddens, A. 1990. The consequence of modernity. Stanford: Stanford University Press.

Giddens, A. 1999. Runaway world. Reith Lecture Series on Globalization. London: BBC World Service.

Griffin, K., and A. R. Khan. 1992. Globalization and the developing world: An essay on the international dimensions of development in the post-cold war era. Geneva: UNRISD.

Harvey, D. 1989. The condition of post-modernity: An enquiry into the origins of cultural change. Cambridge: Blackwell.

Inter-Governmental Conference on Cultural Policies in Africa. 1975. Accra.

Matsepe-Casaburri, I. L. 1998. Globalization and the African renaissance. Paper presented at the 9th General Assembly, CODESR1A, Dakar, 14-18th December.

Mazrui, A. A., and A. M. Mazrui. 1998. The power of Babel. Oxford: James Currey.

Phillipson, T. 1996. Cultural imperialism. Oxford: Oxford University Press.

Sawyerr, A. 1998. Globalization and social sciences in Africa. Paper presented at the 9th General Assembly, CODESR1A, Dakar, 14-18<sup>th</sup> December.

Wa Thiong'o, Ngugi. 1993. Moving the centre: The struggle for cultural freedoms. London: James Currey.





## الفصل السادس عشر

### **من بانيات إلى عاملات غير ماهرات تغريب دور النساء في بناء البيوت في بوتسوانا**

بقلم: فوستين تي. كالابامو  
قسم العلوم البيئية - جامعة بوتسوانا  
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

#### المقدمة

من خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بدور كل من الذكر والأنثى في المجتمعات الرعوية المتوطنة، مثل "ماساي" في كينيا و"تزانيا"، "جالولى أورما" في كينيا، "ندبيلي" في زيمبابوى، "باسوثو" في ليسوتو وبوتسوانا وجنوب أفريقيا - يتضح لنا أنه بينما يكون الرجال وبمساعدة الأولاد الكبار مسئولين عن مهام الصيد والرعى والعناية بماشية الأسرة، فإن النساء، إلى جانب الأدوار المنزلية المعتادة، يتحملن مسؤولية بناء البيوت وزراعة محاصيل الحبوب في قطعة الأرض المملوكة للأسرة بجوار بيتهن، ويساعدن في ذلك البنات إلى جانب الأولاد الصغار. غير أن دراسات حديثة (Talle 1987, Ensminger 1987, Larsson 1989 a & b, Mafico 1991, Eldredge 1993) قد أوضحت أن التقسيم التقليدى للعمل بين الرجال والنساء لم يعد موجوداً. إذ إن الرجال في المجتمعات الرعوية المتوطنة قد أصبحوا يمارسون الزراعة وبناء البيوت أيضاً إلى جانب دورهم التقليدى في رعاية الدواب.

يحاول هذا الفصل استكشاف ووصف الأدوار التقليدية والجديدة التي تلعبها النساء في عملية بناء البيوت. ويبدأ الفصل بمناقشة نظريات ومفاهيم تقسيم العمل بين الجنسين الاجتماعيين في المجتمعات الرعوية المتوطنة، مع التركيز على حالة بوتسوانا. ثم يحاول الباحث تشخيص الأدوار الناشئة للنساء في عملية بناء البيوت

الحديثة في بوتسوانا، مع أخذ بلدة "لوباتسي" كدراسة حالة. وأخيراً نبحث كيفية وإلى أى مدى كان تأثير تلك الأدوار الجديدة على النساء، وكذلك فحص الأسباب التي قدمها المشاركون في صناعة البناء للتغيرات التي حدثت فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات النوعين الاجتماعيين.

## ٢- الإطار النظري

تناولت النظريات والمفاهيم الخاصة بتقسيم العمل أو تحديد المهام الخاصة بالرجال والنساء في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية - تناولت عناصر وتفسيرات عديدة مثل: الحتمية البيولوجية، التخصص في العمل، المجالين العام والمنزلي، عمل الرجال من أجل النقود وعمل النساء من أجل الحرية، عقد علاقات النوع الاجتماعي، والتعليم.

تتبنى الحتمية البيولوجية على أن النساء أضعف بدنياً وذهنياً من الرجال، وهو ما يؤدي إلى إعطائهن مكانة أدنى من الرجال. ومن ثم فإن أدوار النساء تفرضها الطبيعة وتشريحهن الجسماني، مثل ولادة الأطفال ورعاية الشئون المنزلية للأسرة (Mies 1986: 45). وتتأني الحتمية في هذه النظرية من جينية هذا التشريح، وهو ما يفترض أن التقسيم الجنسي للعمل أمر مقدر من الله، ومن ثم فهو مطلق وغير قابل للتغيير. بيد أن تقسيم المهام بين الرجال والنساء والأطفال يختلف من مجتمع لآخر، ومن جيل لآخر في المجتمع الواحد (Homborgh 1993, Meena 1992, Buswell 1989).

أما نظرية التخصص في العمل فنقول بأن أفراد الأسرة المعيشية يتخصصون فيما بينهم في المهام التي يستطيع كل منهم أن يقوم بها على أفضل وجه لحساب الأسرة وفائدتها وبالنيابة عن الآخرين في جماعة الأسرة. فتقوم النساء والفتيات بالأعمال غير العنيفة أو الشاقة، حيث تترك هذه الأعمال للرجال والأولاد. ولا شك في وجود صلة قوية بين نظرية التخصص ونظرية الحتمية البيولوجية، إذ إن القدرة على القيام بالأعمال ترتبط بالطبيعة التشريحية لكل من الرجال والنساء وحيث "يتم النظر إلى مهام النساء كمهام قد حددتها لهن طبيعتهن" (Mies 1986: 46).

كذلك ترتبط أطروحة المجالين العام والمنزلي ارتباطاً ما بالنظريتين السابقتين، حيث ترى أن النساء هن اللاتي يتحكمن في معظم المهام والممتلكات المستخدمة في الأنشطة المنزلية، مثل: رعاية الأطفال، الطهي، إنتاج الطعام، بناء البيت وصيانته. بينما يهيمن الرجال على أنشطة المجال العام مثل الصيد وتربية قطعان الماشية.

وكمحصلة عامة يميل الرجال إلى القيام بالأعمال التي تأتي بالنقود أو الثروة، بينما ترتبط النساء بواجبات لا تأتي بأكثر من فوائد غير مالية، مباشرة أو سريعة.

وبالنسبة لأطروحة تعاقدات ونظم تقسيم النوع الاجتماعي فهي تشكك وترفض الربط بين الأدوار والمهام المسندة لكل جنس اجتماعي وبين الطبيعة الفسيولوجية لكل من الرجال والنساء. إذ تتبنى تعريفاً للنوع الاجتماعي بوصفه تعاقدًا اجتماعيًا يحدد أدوار الذكور والإناث، وتختلف هذه البنية من مجتمع لآخر، بل وتختلف عبر الزمن في المجتمع الواحد، كما ترى هذه النظرية أن مهام الرجال والنساء تتحدد على أساس الأدوار الاجتماعية، وهي بدورها معرضة للتفاوض وإعادة التحديد عبر الزمن. وهكذا يتم تعريف عقد أو تعاقد النوع الاجتماعي بأنه "اتفاق غير مكتوب بين آحاد الرجال والنساء، ومبنى على تصورات خاصة بالكيفية التي يجب أن يتصرف بها كل منهم". (Lee- Smith 1997: 70, Larsson and Schlyter 1995: 213-215) وتنظم عقود النوع الاجتماعي الأدوار والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء على المستوى الشخصي ومستوى الأسرة المعيشية والمجتمع، وهي ما تشكل معاً منظومة عامة لتقسيم النوع الاجتماعي. "وبدوره، تخلق هذه المنظومة تصورات واضحة لواقع الأشياء ولما يجب أن تكون عليه". (Larsson 1995: 53).

أما أنصار نظرية التعليم فيرون أنه في الوقت الذي تصاغ - خلال فترة التنشئة الاجتماعية ومن خلال وسائل الإعلام - الأفكار الخاصة بما يجب أن يفعله كل من الرجال والإناث، فإن التعليم يتكفل بترسيخ هذه الأفكار على مستويات ثلاثة: مؤسسية وسلوكية ومحتوى التعليم (Brion 1994: 173-195). ويتحدد المستوى المؤسسي بعلاقات القوة في الفصل الدراسي ومؤسسات التدريب وإمكانية نفاذ كل من الذكور والإناث إلى التعليم الرسمي. ويهيمن الذكور على إدارة مؤسسات التعليم والتدريب وكذلك مواقع اتخاذ القرار فيما يتعلق بقضايا التعليم، ونتيجة لهذا يصبح التعليم أكثر انحيازاً ضد الإناث. كما تؤدي الغلبة الساحقة للذكور في تولى المواقع التدريسية والإدارية الكبرى إلى حرمان البنات من الحصول على نموذج من نوعهن. أما المستوى السلوكي فيتمثل في اختلاف التوجيه التعليمي لكل من الأولاد والبنات الصغار، فبينما يوجه ويشجع الأولاد على أن يصبحوا مهندسين ومعماريين... الخ، لا يشجع البنات على الأمل في الشيء نفسه، وإنما يوجهن إلى تعليم يعتقد أنه مناسب لهن مثل التدبير المنزلي والتمريض... الخ. أما على المستوى الثالث والخاص بالمحتوى



التعليمي فيتمثل في أن المناهج والأمثلة واللغة المستخدمة في التعليم تعزز من التمييز القائم على التقسيم السائد للنوع الاجتماعي.

### ٣- المنطقة المدروسة

تم استخلاص المادة المقدمة في هذا الفصل من تقارير عن دراستين أجراها الباحث في بلدة "لوباتسي" في الفترة ٩٥-١٩٩٩. وقد أنشئت "لوباتسي" عام ١٩٠٩، وهي الآن تحتل الترتيب الرابع بين المراكز الحضرية في بوتسوانا. وتقع "لوباتسي" على بعد ٧٠ كيلو متراً جنوب "جابروني"، وبلغ تعدادها السكاني أكثر من ٢٦ ألف نسمة عام ١٩٩١. وقد وقع اختيار الباحث على هذه البلدة لأنها مركز حضاري قديم، وأكثر تعبيراً عن الحياة الحضرية اليومية من بلدات أخرى نشأت حديثاً حول المراكز التعدينية مثل "أورابا" و"سيلبي" - فيكوي و"جوانينج" و"سوا". كذلك تضم "لوباتسي" ومدينة "فرانسيستون" أعلى نسبة من الأسر المعيشية التي تقودها إناث. ففي عام ١٩٩١ كان عدد هذا النوع من الأسر يمثل ٣٧% من إجمالي عدد الأسر المعيشية، كما أن أكثر من ثلاثة أرباع هذا النوع تقوده أمهات عازبات.

### ٤ - منهج البحث

أجريت الدراسة الأولى عام ١٩٩٥ بهدف اكتشاف مدى اشتراك النساء في صناعة البناء على المستوى الوطني، وفي "لوباتسي" بوجه خاص، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية والمنشورة والمقابلات المعمقة مع مقاولين وعاملات بناء في ستة مواقع للبناء في "لوباتسي". أما الدراسة الثانية فقد أجريت في شهرى مايو ويونيو ١٩٩٩ لجمع بيانات كمية لتحديد مدى استمرار الظواهر والقضايا المثبتة في نتائج الدراسة الأولى. فتمت مقابلة ٢٦٩ من أرباب الأسر المعيشية في المناطق التي تبنى بيوتها بجهدهما الذاتي، واقتصرت المقابلات على الأسر المعيشية التي بنت وحدات سكنية على أراضي مملوكة لها وبمساعدة العمل المأجور أو التطوعي أو بدونهما.

### ٥ - الأدوار التقليدية للنوعين الاجتماعيين

#### ١/٥ تعريف "التقليدي"

يعرف "أوليفر" (Oliver 1989: 45) التقليد بأنه "...كل ما يكون مملوكاً لمجتمع في زمن معين، وكان موجوداً بالفعل قبل أن يأتى الأعضاء الحاليون، والذي لا يكون

نتاجاً خالصاً للعمليات الطبيعية في العالم الخارجي أو نتيجة مطلقة للضرورة البيئية والفسولوجية...". ومن الواضح أن هذا التعريف يستبعد القوى فوق الطبيعية، أي المرتبطة بالإله. ويشدد "أوليفر" على أن "إرساء وصيانة التقليد يتطلب انتقال عناصره الجوهرية من أعضاء الجماعة إلى أيدي من يأتي بعدهم..." (Oliver 1989: 53)، وهو ما قد يتم بالمعنى الحرفي للكلمة أو بالتصوير أو بالمثل والممارسة. وكما يلاحظ "رابوبورت" (Rapoport 1987) فإن التقليد نقيض لما هو حديث ومعاصر، وهو عادة ما يستخدم بشكل متداخل مع مصطلحات أخرى مثل: أهلي، قومي، عرقي، محلي، شعبي، بدائي... الخ. ومن ناحية أخرى فإن التحديث يعتبر مرادفاً للتغريب والعولمة والتدويل.

## ٢/٥ الأدوار التقليدية للنوعين الاجتماعيين في بناء البيوت

النساء هن المسؤولات تقليدياً عن بناء البيوت اللازمة لأسرهن، وذلك في المجتمعات الرعوية المتوطنة في مختلف أنحاء أفريقيا. فبالنسبة لنساء "ماساي" (في كينيا وتنزانيا) نجدهن "يبنين بيوتهن بأنفسهن، وتعتبر المرأة هي المالكة حقها لبيتها. إذ إن بناء وتجديد والحفاظ على البيت هو من صميم عملها ومسئوليتها" (Talle 1987: 64-65). بل إن الشباب والرجال غير المتزوجين في هذه الجماعة ينتسبون إلى بيوت أمهاتهم ويقيمون بها، أما الرجال المتزوجون "فيوزعون أوقاتهم على بيوت زوجاتهم للنوم وتناول الطعام وفق ما يترأى لهم... ولا يمكن للرجال أن يدخلوا بيتاً أبداً بدون إعلام مالكوته... فالموئل المعتاد للرجال يوجد خارج البيت، في الحظيرة أو خلف شجرة في طرف مزرعة البيت" (Talle 1987: 65).

ونعد الأدوار التقليدية للنوعين الاجتماعيين عند قبيلة "جالولي أورما" التي تعيش بجوار نهر "تانا" في كينيا مماثلة إلى حد بعيد للأدوار ذاتها عند "ماساي". فقد كانت كل زوجة في "جالولي أورما" مسئولة عن بناء وصيانة بيتها، وعن أسواره وحظائره إن وجدت" (Ensminger 1987: 37)، فقد كن ينفقن وقتاً أطول من نظائرهن في أي مكان آخر في بناء البيت والاعتناء به. وفي كل مجمع كن يبنين بيوتاً عديدة للنوم والطهي واستقبال الزوار، فضلاً عن الملاجئ المؤمنة ضد الريح والتي كانت تستخدم في أمسيات الحياة الاجتماعية وكملجئ دائم لصغار الحيوانات والأطفال (Ensminger 1987).

أما وسط "ياسوثو" في ليسوتو فإن الدور التقليدي للرجال والأولاد يتمثل في رعاية الماشية الكبيرة بينما تعتنى النساء بالخنازير والماعز والأغنام والطيور الداجنة (Eldredge 1993). ويعد بناء البيت مسئولية النساء عند "ياسوثو" فهن يقطعن الأعشاب والسيقان اللازمة للتسقيف ولبناء السور العتسى المحيط بفناء المنزل. كما يشيدين البيوت فوق الأوتاد المتقاربة، ثم يقمن بطلائها من الخارج والداخل بملاط يصنع من خليط من الروث والطين" (Eldredge 1993: 27) أما بالنسبة لنساء "ندينلي" في زيمبابوي فإن مهام بناء البيت كانت مقسمة تقليدياً بين الرجال والنساء، حيث تبنى النساء الحوائط انطينية ويعرشن الأسقف، بينما يقوم الرجال بنصب السقف على الأعمدة (Mafico 1991: 43).

### ٣/٥ الأدوار التقليدية في بناء البيوت في "تسوانا"

مثلن مثل نظرائهن في المجتمعات الرعوية المتوطنة الأخرى، وعلى ضوء ثقافة "تسوانا" العريقة، تتحمل النساء أيضاً مسئولية بناء البيوت وصيانتها. فكن حسب "لارسون" (Larsson 1989 a& b: 507, 1990: 94-96) يجمعن التراب الطيني والرمال وروث البقر والمياه، حيث يتم خلطها وصنع قوالب الطوب منها، كما يستخدم الخليط نفسه كملاط. كذلك تقوم النساء بقطع فروع الأشجار ورفع السقف، ويجمعن الأعشاب والحشائش اللازمة لتعريش السقف، وأخيراً يقمن بتزيين الجدران. وظل كل بيت يعرف تقليدياً باسم الزوجة التى تقيم فيه حتى لو كان الزوج يقيم معها (Schapera 1943: 86). كما كانت النساء مسئولات أيضاً عن زراعة المحاصيل بمساعدة أطفالهن، والاعتناء بالماعز والأغنام وغيرهما من الماشية الصغيرة. أما الرجال فكانوا مسئولين عن تربية الماشية الكبيرة والصيد والدفاع عن القبيلة.

وأثناء الفترة الاستعمارية أصبح بناء البيت التقليدي عند "تسوانا" نشاطاً مشتركاً حيث أصبح الرجال مسئولين عن قطع الأعشاب وجلبها للبيت، وإقامة الأسقف وتعريشها (Larsson and Larsson 1984: 96-97, 1989a: 509-515, 1990: 63) واحتفظت النساء بمسئولية واجبات أخرى مثل خلط القوالب وبناء وتزيين الحوائط والأرضيات. وقد كان الرجال والنساء يقومون بالعمل بأنفسهم أو بطلب المساعدة من أهل والأصدقاء (Larsson and larsson 1984: 100). ومما يسهل الحصول على هذا العون المتبادل أن يتم تقديم الطعام والشراب لمن يقومون بالمساعدة فى عمل البناء. وتقوم النساء بصنع الجعة وطهى الطعام. هذا وقد لاحظ "مافيكو"



وحدود نوع مماثل من التعاون التبادلي بين النساء والرجال والجيران عند "تدبيلي" في رينسابوي، فيقول إن "من السمات الدائمة لعملية البناء أن كل فرد في المجتمع كان يعرف أنماط بناء البيوت، وحتى كيف يتم بناؤها أما الاختلاف بين المشتغلين فقد كان يتعلق بحسب بدرجة امتلاك المهارات (Mafico 1991: 44).

## ٦- الأدوار المعاصرة للنوعين الاجتماعيين

### ٦/١ من رعاة ماشية إلى بناء وملاك بيوت

لاحظت دراسة صدرت عام ١٩٨٧ (Talle 1987: 65) أن بعض الرجال الأغنياء عند "ماساي" قد بدأوا - على العكس من الماضي - يملكون بيوتاً للاستخدام الشخصي، وخاصة للترفيه والترحيب بالضيوف الغرباء من الذكور. وتختلف بيوت رجال "ماساي" اختلافاً ملموساً عن تلك التي تمتلكها النساء، فبيوت الرجال تبنى من حوائط بطوب القوميد وأسقف بها أسياخ حديدية. كذلك كانت بعض النساء الثريات يقمن باستئجار حرفيين - من أصل غير "ماساي" غالباً- لبناء بيوت ذات حوائط أسمنتية أو بالطين والأعمدة الخشبية والأسقف المدعمة بالكمرات الحديدية (Talle 1987: 74-75). بيد أن "تكلفة العمل ومواد البناء عادة ما تكون مسئولية الرجال الذين يعتبرون أنفسهم - وليس زوجاتهم - ملاكاً للبيوت الأسمنتية. ويرمز إلى هذا الوضع من خلال قفل ومفتاح يحمله المالك معه أو يتركه أمانة في يد زوجته التي يثق بها أكثر من غيرها" (Talle 1987: 75).

. رغم أن بناء البيت كان مسئولية للزوجة تقليدياً وسط "باسو" في ليسوسر "حدث في القرن التاسع عشر أن بدأ بعض رجالهم يبنون البيوت بقطع الأحجار، ومن ثم أصبح البناء عملاً خاصاً بالرجال أساساً" (Eldredge 1993: 27). ولاحظ البعض أنه على الرغم من أن إنتاج الطوب الطيني ظل عملاً خاصاً بالنساء في ناحية "جورج" القريبة من العاصمة لوزاكا في زامبيا، فإنه كان من الحالات الاستثنائية أن تقوم المرأة بصنع قوالب الطوب التي يدخل في تركيبها الأسمنت (Schlyter 1988: 117). كما يلاحظ الباحث نفسه أن الانتقال من الطوب الطيني إلى الأسمنت قد قلل من مدخل العمل النسائي في البناء المنزلي، ومن ثم أصبح مدخلهن هامشياً تقريباً حيث يقمن بتنظيم العمل من خلال شراء الرمل والأسمنت وترتيب نقلهما واستئجار الحرفيين المهرة من صناعات الطوب (Schlyter 1988: 17).

## ٢/٦ حالة بوتسوانا

تبين الدراسات الحديثة (Larsson 1989, Kalabamu 1996) والتقارير الإحصائية أن النساء في بوتسوانا الآن نادراً ما يشاركن في أنشطة بناء البيوت، أو في صناعة البناء على وجه العموم. فعلى سبيل المثال، هيمن الرجال على صناعة البناء التي استوعبت عام ١٩٩١ حوالي ١٥,٣% من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً. وشكل النساء ١٢,٣% من السكان المشتغلين بأنشطة البناء. كما هيمن انرحال أيضاً على الزراعة والوظائف الحكومية والعمل في المناجم والأنشطة التعدينية، بينما هيمنت النساء على الخدمات التعليمية والصحية وتجارة الجملة والتجزئة إلى جانب الأنشطة المنزلية (Kayira 1995: 6).

توظف صناعة البناء ١٩,٩% من قوة العمل النشطة اقتصادياً في المناطق الحضرية (CSO 1994: 11). ومرة أخرى كانت النساء أقل تمثيلاً، حيث شكلن ١٠,٥% فقط من المشتغلين بصناعة البناء في المراكز الحضرية السبعة. كما أن غالبية النساء (أكثر من ٥٠% في بعض المدن) المشتغلات قد عملن في وظائف الخدمة المنزلية.

ولا تعتبر ظاهرة هيمنة الرجال على صناعة البناء قاصرة على المناطق الحضرية. إذ إن النساء في المناطق الريفية في بوتسوانا لا يشاركن في بناء البيوت الحديثة "وهو الأمر الذي لم يعط الرجال وضعياً رمزية جديدة فحسب، وإنما أعطاهم أيضاً عملاً مدفوع الأجر" (Larsson 1990: 92). كما يلاحظ الباحث أن المهارات والأساليب الجديدة باستخدام مواد البناء الحديثة (مثل الشدات الحديدية والطوب المحروق وبلوكات الرمل والأسمنت) قد حولت هذا العمل إلى حرفة أصبحت "عمل الرجل" وحده. وبالطبع فقد واصلت النساء في المناطق الريفية من بوتسوانا بناء وإعادة بناء وصيانة بيوتهن فيما يزيد عن ١٠٠ ألف وحدة سكنية ريفية بنيت بمواد البناء التقليدية. غير أن هذا العمل غير مسجل مثل الأنشطة التي تنظم جماعياً.

## ٧- أدوار جديدة للنوعين الاجتماعيين في بناء المساكن

### ١/٧ صناعة البناء

ورد في إحصاء السكان والمساكن عام ١٩٩١ أن ٨٤ امرأة فقط، أي ٢,٢% من قوة العمل النسائية النشطة اقتصادياً في "لوباتسي"، يعملن في صناعة البناء (جدول رقم ١). هذا ويعمل أكثر من نصف قوة العمل النشطة اقتصادياً في قطاعين اثنين:

الخدمات المنزلية (٢٧,٨%) وتجارة الجملة والتجزئة (٢٣,٣%). كما تعمل النساء في قطاعات هامة أخرى مثل: الصناعات التحويلية (١٢,١%)، التعليم (١٠,٨%)، الحكومتين المركزية والمحلية (٦,٥%)، الصحة (٦,٣%).

ومن ناحية أخرى فإن صناعة البناء كانت القطاع الثاني من حيث نسبة تشغيل الذكور في "لوبياتسي" حيث لم يسبقها إلا القطاع التحويلي (جدول رقم ١). فقد استوعب الأخير ربع قوة العمل الذكورية النشطة اقتصادياً، بينما لم تستوعب صناعة البناء سوى قرابة الخمس (١٩,٣%). أما العمل في الحكومتين المركزية والمحلية فلم يستوعب سوى ١٠,٧% من الذكور الناشطين.

جدول رقم (١)  
توزيع المشتغلين من حيث النوع والقطاعات  
في "لوبياتسي" عام ١٩٩١

القطاع	ذكور		إناث	
	عدد	%	عدد	%
*الزراعة	١٨٠	٢,٩	٦٨	١,٧
*التعدين والمحاجر	٥٨	١,٦	٢٣	٠,٦
*الصناعة التحويلية	١٥٨٠	٢٥,٠	٤٧٣	١٢,١
*المياه والكهرباء	١٠٨	١,٧	١٦	٠,٤
*الساء	١٢٢٣	١٩,٣	٨٤	٢,٢
*تجارة الجملة والتجزئة	٨١٢	١٢,٨	٩١٢	٢٣,٣
*النقل والاتصالات	٣٤٨	٥,٥	٤٣	١,١
*خدمات تجارية	٣٩٠	٦,٢	١٤٣	٣,٧
*الصحة	١٣٥	٢,١	٢٤٦	٦,٣
*التعليم	٢١٩	٣,٥	٤٢١	١٠,٨
*خدمة منزلية	٢١١	٣,٣	١٠٨٨	٢٧,٨
*الحكومة المركزية والمحلية	٦٨٢	١٠,٧	٢٥٣	٦,٥
*خدمة المجتمع المحلي وغيرها	٣٣٩	٥,٤	١٣٩	٣,٥
المجموع	٦٣٢٦	١٠٠,٠	٣٩٠٩	١٠٠,٠

Source: CSO 1994 a: 28.



ومن بين الشركات الست التي قام الباحث بمسحها عام ١٩٩٥ وجد أن شركتين منهما لم توظفاً أنثى واحدة (الجدول رقم ٢). فحسب أقوال كبير عمال الشركة (د) تعتبر هذه الشركة أن من صميم سياستها عدم توظيف النساء. أما كبير عمال الشركة (هـ) فقد أرجع نقص عدد المشتغلات إلى العمل الشاق الذي يتطلبه حفر الأساسات، وكانت الشركة قد بدأت للتو العمل في الموقع. ومن بين ٧٠٠ مشغل في مواقع البناء الستة لم نجد سوى ١٩ امرأة فقط بنسبة ٢,٧%، ومن بين التسع عشرة امرأة عملت اثنتان فقط في الأعمال الكتابية حيث كلفنا بإمساك السجلات الخاصة بساعات العمل والمدفوعات النقدية.. الخ. و"صنفت" عاملتان أخريان ضمن عمال الدهان، وثالثة كمستدربة على الدهان، أما بقية الإناث العاملات (١٤ عاملة) فقد كن عاملات يقمن بخلط المونة ومناولة الطوب للبنائين... الخ.

وقد كان لدى الشركة (ب) خطة لتشغيل من ٤ إلى ٦ عاملات للمساعدة في تنظيف البيوت قبل تسليمها لشاغلها الجدد.

### جدول رقم (٢)

#### المشتغلون في مواقع البناء (حسب النوع)

اسم الشركة*	الإناث المشتغلات				المشتغلون الذكور	الإجمالي
	أعمال كتابية	أعمال دهان	أعمال بناء	إجمالي	المشتغلون الذكور	الإجمالي
الشركة (أ)	١	-	-	١	٨٢	٨٣
الشركة (ب)	-	٢	-	٢	١٧٢	١٧٤
الشركة (ج)	١	١	١	٣	٤١	٤٤
الشركة (د)	-	-	-	-	٢٣١	٢٣١
الشركة (هـ)	-	-	١٣	١٣	٧٦	٨٩
الشركة (و)	-	-	-	-	٧٩	٧٩
الإجمالي	٢	٣	١٤	١٩	٦٨١	٧٠٠

\*تم إخفاء أسماء الشركات لأغراض الثقة.

المصدر: دراسات ميدانية.

## ٢/٧ بناء البيت بالجهد الذاتى

على النقيض من العمليات التقليدية لبناء البيوت بالجهد الذاتى فى بوتسوانا، أوضحت البيانات المستخلصة من الدراسة التى قام بها الباحث عام ١٩٩٦ أن الأسر المعيشية فى الحضر لا تعتمد بقوة على عمل الأسر ذاتها فى بناء بيوتها الخاصة. فغالباً ما تلجأ الأسر المعيشية الحضرية إلى استئجار عمال مهرة وغير مهرة للعمل لحسابها. وتكاد مشاركة أفراد الأسرة المعيشية تنحصر فى صناعة بلوكات الأسمنت ورشها بالماء وخلط المونة الرملية - الأسمنتية ومناولة الطوب للبنائين وغيرها من الأعمال اليدوية المحضنة. ومن بين ١٦٩ أسرة معيشية تمت دراستها وجد أن ٤١ أسرة منها (بنسبة ٢٤%) قد استخدمت العمال الأجراء للقيام بالعمل بأكمله، أى أن أحداً من أفراد الأسرة لم يشترك فى بناء بيتها.

أما بالنسبة للأسر التى شارك أفرادها فى العمل، فقد كانت مشاركة الذكور أعلى من مشاركة الإناث. ففى ٤٠% من الـ ١٢٨ حالة شارك الذكور فقط من أفراد الأسرة فقط فى عملية بناء البيت، بينما شارك الذكور والإناث معاً فى ٣١% من الحالات (أنظر الجدول رقم ٣). وقد كانت مشاركة الإناث أعلى فى الأسر المعيشية التى لا يوجد بها زوج، حيث فى أغليبتها كانت المرأة هى ربة الأسرة. بينما كانت معدلات مشاركة الذكور أعلى فى الأسر ذات العيش المشترك بين الرجل والمرأة والأسر الزوجية والأسر التى يوجد بها أرامل. ومن الملفت أن كلا النوعين قد عمل بمعدل أكثر مما متوقع فى الأسر التى وقع الطلاق أو الانفصال بين الزوجين فيها.

**جدول رقم (٣)**  
**المشاركة البدنية في بناء البيت حسب الجنس**  
**والحالة الزوجية (%)**

الحالة الزوجية لرب الأسرة	مشاركة أفراد الأسرة المعيشية في البناء الفعلي للبيت الخاص بالأسرة				الإجمالي
	الذكور فقط	الإناث فقط	كلا النوعين	غير مبين	
- أعزب	٢٩,٠	٤١,٩	٢٢,٦	٦,٥	١٠٠ (٣١)
- عيش مشترك	٥٤,٥	١٨,٢	٢٧,٣	-	١٠٠ (١١)
- متزوج	٤١,٧	١٨,٨	٣٥,٤	٤,٢	١٠٠ (٤٨)
- انفصال/ طلاق	١٦,٧	١٦,٧	٦٦,٦	-	١٠٠ (٦)
- أرمل	٤٦,٩	٢١,٩	٢٨,١	٣,١	١٠٠ (٣٢)
إجمالي	٣٩,٨	٢٥,٠	٣١,٣	٣,٩	١٠٠ (١٢٨)

\* ملحوظة: الأرقام بين الأقواس تبين التكرار الإجمالي (بالعدد).

ورغم أن النساء لا يشتركن غالباً بشكل يدوي في أعمال بناء المساكن الحضرية فإن معدل مشاركتهن يرتفع عند إنجاز التشطيبات النهائية (الطلاء، الديكور، تركيب النجارة والأعمال الخشبية والتنظيف..) حتى أنه يتساوى تقريباً مع معدل مشاركة الرجال. كما يوضح الجدول رقم (٤) أن النساء نشيطات أيضاً في اقتراح الأفكار ببناء بيوت أسرهن المعيشية، وكذلك في اتخاذ القرارات الخاصة بحجم البيت وتصميمه. غير أن الهيمنة تظل للرجال في جميع القرارات الخاصة ببناء المسكن بالجهد الذاتي. ورغم أن النساء قد يتقدمن بطلب تخصيص الأرض فإن الرجال مثلوا أكثر من نصف الطلبات. وبالنسبة للأخيرين فإنهم بمقتضى الممارسات التقليدية تخصص لهم الأرض وتصبح مملوكة لهم. وجدير بالملاحظة أن "وكالة الاسكان بالجهد الذاتي" SHHA تهيمن على عملية اتخاذ القرار، وبشكل خاص فيما يتعلق بتصميمات وأحجام البيوت، حيث تمثل ٢٠,١% و ١٢,٤% على التوالي.



جدول رقم (٤)  
اتخاذ القرار في عملية بناء البيت بالجهد الذاتي

القرار	الأب/الروح	الأم/الزوجة	الأب/الروح الزوجة	الأطفال	وكالة السكان بالمجهود الذاتي SHHA	آخرون	إجمالي
من مادر باقتراح بناء مسكن جديد للأسرة؟	٢٨,٥	٣٠,٢	١٣,٦	٧,٢	٤,١	٦,٥	١٠٠
من اتخذ القرار النهائي بإنشاء البيت؟	٤٣,٢	٢١,٩	١٨,٣	٦,٦	٣,٠	٧,١	١٠٠
من يتقدم بطلب الأرض؟	٥٦,٨	٢٧,٢	٥,٣	٢,٤	غير معلوم	٨,٣	١٠٠
من قرر حجم المرل؟	٣٠,٨	٢٩,٠	١١,٢	٨,٨	١٢,٤	٧,٧	١٠٠
من قرر تصميم المرل؟	٢٩,٦	٢٦,٦	٧,٧	٨,٢	٢٠,١	٧,٧	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية.

وباستثناء الأسر المعيشية التي تقودها إناث، فإن المساهمة المالية للمرأة في بناء البيت تكاد تكون معدومة في الغالب، ويرجع هذا أساساً إلى أن غالبية النساء هن ربوات بيوت ومن ثم لا يحصلن على دخول منتظمة. وكما يوضح الجدول رقم (٥) فإن أموال إنشاء البيت تأتي من أطراف متعددين في الأسرة المعيشية (الأب، الأم، الأبناء) ومن آخرين مثل الأقارب والأصدقاء الحميمين. وقد مولت الزوجات ٨,٥% و ١٤,٩% من نفقات شراء مواد البناء ودفع أجور العمال على التوالي.

**جدول رقم (٥)**  
**المساهمة المالية في عملية بناء البيت**  
**بالجهد الذاتي (%)**

النشاط	الأب/الزوج	الأم/الزوجة	كـ الأبوين/الزوجين	الأباء	اعضاء الأسرة المعيشية والأخرون	الإجمالي
للمساهمة في شراء مواد البنا	٢٥,٤	٨,٣	٢٢,٧	٥,٤	٣٧,٣	١٠٠
للمساهمة في دفع أجور العمال	٣٢,١	١٤,٩	١٧,٣	٧,٨	٢٨,٠	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية

وفيما يلي يتعلق بالإشراف على عملية البناء ودفع أجور العمال نقداً وتقديم الطعام والشراب للبنائين كانت معدلات مشاركة النساء أعلى من الرجال (أنظر الجدول رقم (٦)). فبالنسبة للإشراف على العمال المأجورين كانت معدلات مشاركة المرأة (كزوجات وبنات) ٥٦% مقارنة بـ ٢١% للرجال (بمن فيهم الأولاد). كما كان دور المرأة في تقديم الطعام والشراب بنسبة ٧١% مقارنة بـ ٤% عند الذكور.

وباختصار نلاحظ أنه على النقيض من المعتقدات المستقرة بشأن بناء البيوت بالجهد الذاتي، لا تعتمد معظم الأسر المعيشية على العمل الأسري المجاني (وإنما تعتمد على العمل المأجور) في بناء مساكنها الخاصة. ويتم استخدام العمل الأسري في أداء مهام بسيطة مثل خلط ورش قوالب الطوب وحفر الأساسات وتقليب المونة. ثانياً، وعلى العكس من ممارسات "تسوانا" التقليدية، نادراً ما تشترك النساء في أعمال بناء البيت بالجهد الذاتي. إذ غالباً ما ينحصر العمل البدني للإناث في الأسرة المعيشية في صناعة قوالب الطوب. ثالثاً، إن المساهمة المالية للنساء محدودة للغاية في هذه العملية. رابعاً، إن بناء المساكن بالجهد الذاتي في المناطق الحضرية يتأثر تأثيراً قوياً بالسياسات الحكومية وقرارات موظفيها (موظفي "وكالة الإسكان بالجهد الذاتي" في حالتنا) وخاصة فيما يتعلق بتصميم المسكن وحجمه. خامساً، على الرغم من فقدان النساء لمكانتهن كمعماريات وبانيات، فقد حافظن على دورهن كمقدمات لخدمات

الطعام والشراب للعمال والبناء، فضلاً عن اكتساب أدوار جديدة مثل إدارة أعمال البناء بالجهد الذاتى والإشراف عليها.

جدول رقم (٦)  
إدارة عملية البناء بالجهد الذاتى (%)

النشاط	الأب/الزوج	الأم/الزوجة	كـ الأبوين/الزوجين	الأولاد	البنات	أعضاء الأسرة للبنات والأخرون	إجمالي
من يشرف على العمال الأجراء؟	١٤,٦	٤٧,٩	٦,٦	٦,٦	٦,٠	١٨,٦	١٠٠
من يدفع نقداً للعمال الأجراء؟	٢٥,٤	٣٥,٥	١٣,٦	٥,٣	٨,٩	١١,٢	١٠٠
من يقدم الطعام والشراب للبناء؟	٢,٤	٥٦,٠	٢,٤	١,٨	١٥,١	٢٢,٣	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية

#### ٨- نتائج التغيرات فى أدوار النوعين الاجتماعيين

كان تهميش النساء أحد النتائج الرئيسية الثلاث لتغير أدوار النوعين الاجتماعيين، فقد تراجع دور النساء فى عملية بناء البيوت من دور المصمم والبانى الرئيسى إلى دور المشارك السلبى أو العامل غير الماهر فى أحسن الأحوال. ورغم مسئولية النساء تقليدياً عن توفير المساكن لأسرهن، فإن حوالى ٤٨% من المستجوبين فى دراستنا الميدانية يعتقدون أن هذا الدور مسئولية الرجال، بينما يرى ٢٧% أنه واجب مشترك، وقالت نسبة صغيرة جداً أنها مسئولية الأولاد والبنات، حيث جاءت الإجابة ٣% و ١% على التوالي. ولم ير إلا ١٥% من المستجوبين فى "لوباتسى" أن بناء مسكن



الأسرة لا يزال مسئولية النساء. وهكذا فإن دور النساء في توفير المسكن قد تم تهميشه عملياً وذهنياً على السواء.

أما النتيجة الرئيسية الثانية فهي انتشار البطالة وسط النساء. فكما ذكرنا سابقاً لا يتم اللجوء إلى النساء في أنشطة البناء إلا كملجأ أخير، أي حينما لا يكون هناك رجال يمكن إشراكهم. وتؤدي هذه التفرقة (المقبولة اجتماعياً) إلى المزيد من تهميش مكانة ودور النساء في المجتمع، بالإضافة إلى حرمانهن من فرص العمل وتوليد الدخل. وكانت محصلة هذا أن النساء قد شكلن ثلثي إجمالي الباحثين عن عمل في "لوباتسي" (CSO 1994: 25-26). وقد كان ما يزيد عن ٩٣% من النساء غير الناشطات اقتصادياً مستغربات في العمل المنزلي. كما أن حوالي ٢٨% من النساء الناشطات اقتصادياً في "لوباتسي" يعملن كخادمات منازل.

وكانت النتيجة الرئيسية الثالثة هي التدهور النسبي لمواصفات المساكن عند الأسر المعيشية التي ترأسها إناث. ورغم أن معظم المساكن في المناطق المدروسة قد بنيت بمواد حديثة فإن المستوى العام للبيوت التي بنتها نساء - وخاصة الناضجات منهن والأكبر سناً - كان منخفضاً جداً مقارنة بالبيوت التي أقامها الرجال. وتضطر النساء إلى الاعتماد بقوة على أولادهن ومعارفين الرجال لزيادة جودة مسكنهم. وأكثر من هذا تعاني مساكنهن من انخفاض جودة المرافق التحتية. فعلى سبيل المثال كان ٢٠% فقط من مساكن الأسر المعيشية التي ترأسها إناث هي التي توجد بها مراحيض صحية، بينما كانت النسبة ٣١% في مساكن الأسر المعيشية التي يرأسها رجال، وينطبق الشيء نفسه على المياه النظيفة والتيار الكهربائي.

ولقد جاءت النتائج السابقة انعكاساً جزئياً لانخفاض الدخل وسط الإناث وعجزهن عن بناء بيوتهن باستخدام قوة عملهن الخاصة. إذ أصبح عليهن أن يكافحن لكسب الدخل حتى يتمكن من دفع أجور البنائين الذكور.

#### ٩- لماذا حدث التغير في أدوار النوعين الاجتماعيين؟

قدم المستجوبون الذين أجرينا مقابلات معهم في "لوباتسي" أسباباً مختلفة لتفسير تحول مسئوليات بناء البيوت من النساء إلى الرجال. وقد جاء التباين الأكبر في الإجابات وسط المقاولين كأصحاب عمل بالدرجة الأولى، والأسر المعيشية كمالك يبنى مسكنه.

## ١/٩ آراء المقاولين

وردت عوامل ثلاثة رئيسية وراء انخفاض أعداد النساء في مواقع البناء، وذلك على لسان القائمين على إدارة شركات البناء. أولاً: زعموا أن أعمال البناء تتطلب حيداً شاقاً لا يمكن إتجاره على نحو حيد إلا بواسطة الرجال، وقالوا إن أفضل الأعمال التي يمكن أن تقوم بها النساء في هذا الصدد هي أعمال التنظيف ثم الطلاء بدرجة أقل. ثانياً: قالوا إنه لا توجد نساء ماهرات يمكن تشغيلهن في حالة الحاجة إليهن. ثالثاً: قالوا إن النساء لا يأتين بأنفسهن إلى موقع الإنشاء ويطلبن العمل. بيد أن أحد الملاحظين في موقع إنشائي قال إن شركته قد وظفت ثلاث عشرة عاملة لأنها لم تتمكن من استخدام عمال رجال للحلول محل عمال آخرين تركوا الشركة في نهاية الشهر السابق. كما أقر ملاحظ آخر بأن شركته قد مرت بتجربة مماثلة حينما كانت تعمل في "جابوروت" عامي ٩١-١٩٩٢، حيث اضطرب الشركة وقتها إلى تشغيل عاملتين (محل عامل ذكر) في مهنة بناء. كما يتضح أن "لوباتسي" نفسها قد شهدت خلال عامي ٩٦-١٩٩٧ نقصاً في العمال الرجال بسبب حدوث طفرة غير عادية في أنشطة البناء. وخلال هذه الفترة تعاقدت "هيئة إسكان بوتسوانا" مع أكثر من ست شركات لبناء ما يزيد على ٤٢٠ بيت في البلدة. ومثلما حدث في "جابوروني" اضطرو المقاولون - بالمعنى الحرفي للكلمة - إلى تشغيل عاملات إناث.

وحينما سئلوا عما إذا كانت العاملات أقل كفاءة من الرجال ولا يمكن الاعتماد عليهن، اتفق المقاولون والملاحظون على أن العاملات كن أكثر جدية في العمل من الرجال. وقالوا إن معظم العمال الرجال يريدون الحصول على أجرهم في نهاية كل يوم، كما أنهم يتغيبون عن العمل مع نهاية كل شهر. والنساء أكثر استعداداً لتقبل النقد من الرجال ولا يفرطن في افتعال الأعذار السخيفة عن أخطائهن في العمل مثلما يفعل الرجال. وكما قال موظف بإحدى الشركات: "النساء لا يتسببن في أية متاعب".

## آراء المستجوبين من الأسر المعيشية

أرجع حوالى نصف المستجوبين من الذين يبنون المساكن بالجهد الذاتي، أرجعوا التغيرات في أدوار النوعين الاجتماعيين إلى إدخال مواد البناء غير التقليدية والأدوات الحديثة (أنظر الجدول رقم ٧). وقد عبروا عن هذا العامل بأشكال مختلفة:

قالت سيدة متزوجة: "النساء قادرات على أن يبنين بأنفسهن بيوتاً تقليدية وليست حديثة. فقد جبلن على معرفة فن البناء بأيديهن بدلاً من استخدام تجهيزات البناء

الحديثة. وفي الفترة الاولى من دخول البناء الحديث كان الرجال في أغلب الأحوال هم من ذهبوا لتلقى التدريب على الفنون الحديثة، بينما لم تكثر النساء بهذا".

وقالت سيدة أخرى متزوجة: "الأدوار مختلفة. فالرجل لا يستطيع العمل بيديه مع الطين. كما أن مواد البناء الحديثة (وخاصة الأسمنت) تتلف الأيدي ولا يمكن التعامل معها باليد، ومن ثم فإنها تحتاج إلى أدوات لا تستطيع النساء التعامل معها".

أما العامل الثاني من حيث درجة التكرار (حيث ورد في ربع إجابات المستجوبين تقريباً) فهو التحديث واستقدام اتجاهات وأنماط جديدة في الحياة. قال لنا طبيب تقليدي: "لقد تغيرت الاتجاهات الآن بسبب التطور وارتفاع المعدلات الاقتصادية". ونتيجة لهذا فإن "الإسكان الحديث يتطلب الكثير من المال" على حد تعبير زوجين لنا.

وكان العامل الثالث في التكرار هو التغير في تصميمات وأحجام المساكن. وقد قال لنا زوجان من "وودهول": "إن الإسكان الحديث صعب. إذ إن مساكن تسوانا ليست كبيرة، بينما المساكن الحديثة تكون كبيرة عادة بحيث لم يعد بإمكان المرأة بناؤها بنفسها".

جدول رقم (٧)  
العوامل المسئولة عن التغيرات في  
أدوار النوعين الاجتماعيين في مجال الإسكان (%)

النوع	العوامل المذكورة						إجمالي
	تغير مواد وتجهيزات البناء	تصميمات وأحجام المساكن	التحديث وأنماط الحياة الجديدة	البيانات والترانسج والقواعد الحكومية	املاك البناء لفرد لديها لاستثمار عالم	عدم وجود وقت لدى الاء لاء مكن	
أش	٥٣,٩	١٠,٢	٢٠,٣	٨,٦	٣,١	٣,١	١٠٠ (١٢٨)
ذكر	٣٤,٦	١١,٥	٣٨,٦	٧,٧	٣,٨	٣,٨	١٠٠ (٢٦)
الانسان	٥١,٥	١٢,٢	٢٤,٢	٦,١	٣,٠	٣,٠	١٠٠ (٣٣)
اجمالي	٥٠,٨	١٠,٧	٢٣,٥	٨,٠	٧,٨	٣,٢	١٠٠ (١٨٧)



•ملحوظة: الأرقام بين القوسين تشير إلى إجمالي المضاعف التكرارى.  
أما بالنسبة للسياسات الحكومية وتنظيمات البناء والقواعد والتوجيهات الخاصة بالتطوير فقد جاءت فى المرتبة الرابعة من حيث التكرار بين العوامل المسئولة عن تغيير أدوار النوعين الاجتماعيين. وفيما يلى بعض النماذج من إجابات المستجوبين فى هذا الصدد:-

قال زوجان "إن تنظيمات وكالة الإسكان بالجهد الذاتى تقيد حرية النساء فى بناء بيوتهن (بالطين)".

قالت سيدة متزوجة: "إن المجلس لا يعطى الاعتبار الواجب للإسكان التقليدى الذى يتعرض للانكماش المتواصل، ولهذا لم تعد النساء يشاركن كثيراً فى أعمال البناء".

قالت سيدة أخرى متزوجة: "إن الحكومة تتحكم فى كل شىء يتعلق بالبيئة. لم يعد بإمكاننا قطع الأشجار والأعشاب أو استخدام التربة فى البناء".

وقال زوجان يعولان اثنى عشر فرداً: "إن الحكومة لم تعد تسمح بالإسكان التقليدى. وقد توسلنا إليهم ألا يزيلونه حيث إنه يجمعنا بالكاد".

وقالت سيدة غير متزوجة: "إن أى شىء نفعله اليوم يحتاج إلى المال. ووكالة الإسكان بالجهد الذاتى لن تسمح لنا بالبناء باستخدام الطين. وحتى إن سمحت لنا بذلك فإن الناس سوف يشرعون فى هذا على الفور بينما سوف يواصلون الادخار حتى يتمكنوا آخر الأمر من بناء البيت الذى يريدون العيش فيه".

كما ذكر المستجوبون عاملين آخرين يتصلان بالقدرة الاقتصادية والمسئوليات. فالنساء قد يملكن النقود لاستئجار العمال، ولكنهن قد لا يجدن الوقت الكافى لبناء المنزل. وقد حصل هذان العاملان على ٧% من إجابات المستجوبين. وبينما قالت إحدى السيدات: "إن معظم النساء فى المدن يشعرن بأن لديهن المال الكافى لتشغيل رجال فى بناء مساكنهن"، ترى سيدة أخرى أن "المرأة ليس لديها وقت للقيام بهذا لأنها مستغرقة كلية فى شئون الأطفال والمنزل".

وكما هو مفهوم فإن هذه العوامل المذكورة لم تحصل على الوزن نفسه فى إجابات المستجوبين من النوعين الاجتماعيين. فبالنسبة للمستجوبات كانت الأولوية للتغيير الذى طرأ على مواد البناء ثم التحديث، أما بالنسبة للمستجوبين الذكور فقد كانت الأولوية لعامل التحديث ثم تغيير مواد البناء وتجهيزاته (أنظر الجدول رقم ٧). أما العوامل الأخرى فقد حصلت على مرتبة متماثلة عند النوعين.

تري "لارسون" أن اشتراك الرجال في عملية بناء المساكن أثناء الحقبة الاستعمارية لم يؤد إلى حدوث انقطاع في أنساق السكن التقليدية من حيث المغزى والقيمة وتنظيم الفضاء. وترجع هذا الاستمرار إلى بقاء سبل المعيشة القائمة على الزراعة من أجل الكفاف أو البقاء والتي وسمت الريف البوتسواني قبل الاستقلال. كما تذكر أن منظور واستخدام الفضاءات ظلا على حالهما لأنها يتحددان بأعراف تسوانا - وهما تعبير عنها بنفس القدر - والتي كانت شديدة الحيوية (Larsson 1989: 509, Hardie 1980).

بيد أن بوتسوانا خبرت مؤخراً عملية توسع حضري سريع. فعند الاستقلال عام ١٩٦٦ لم تعرف بوتسوانا سوى ثلاث بلدات صغيرة هي: "فرانسيستون" و"لوباتسي" و"جابوروني"، بلغ إجمالي سكانها حوالي ٢١ ألف نسمة أو ٤% من إجمالي سكان البلاد. أما وقت التعداد الأخير الذي أجري عام ١٩٩١ فإن عدد البلدات قد ارتفع إلى تسع وارتفع إجمالي سكانها إلى ٢٩٧,٤ ألف نسمة يشكلون ٢٢,٤% من إجمالي سكان القطر. وهناك أيضاً حوالي ٣٠٩,٥ ألف نسمة يعيشون في مناطق حضرية لم تُعتبر بلدات رسمياً. أي أن إجمالي السكان الحضريين قد بلغ ٦٠٦,٩ ألف نسمة بنسبة حوالي ٤٦% من إجمالي السكان. وتشير التقديرات الحالية إلى أن ٥١% من إجمالي السكان يعيشون في المراكز الحضرية (CSO 1997: 52).

هذا وقد أغرى تحول بوتسوانا من اقتصاد البقاء الريفى إلى اقتصاد السوق، أغرى "لارسون" (Larsson 1989, 1990) بإرجاع تغيرات أدوار ومسؤوليات النوعين الاجتماعيين في مجال الإسكان إلى دخول الاقتصاديات النقدية وحجرة العمال الذكور للعمل في جنوب أفريقيا، إلى جانب تناقص أهمية الماشية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء هذا التحول الاقتصادي تنظر "لارسون" إلى تغير اهتمامات ومسؤوليات الإسكان باعتباره تحولاً من المجال المنزلى الذى تتحكم فيه النساء إلى المجال العام الذى يهيمن عليه الرجال. وقد هجر الرجال تربية الماشية بسبب تراجع أهميتها في المجتمع.

وتعتبر "إلدرج" (Eldredge 1993) أن تغير أدوار النوعين الاجتماعيين في مجال البناء في ليسوتو جزء من عملية المفاوضة بين الرجال والنساء في سياق ظروف اجتماعية-اقتصادية متغيرة. وترغم أن هذه التغيرات قد جاءت بالفائدة إلى كل من الرجال والنساء على السواء. فعلى سبيل المثال أدى نقل مسؤوليات بناء البيت

إلى الرجل، أدى إلى نقص عبء العمل الملقى على عاتق النساء وسمح لهن بالحصول على وقت أكبر للانشغال بنشاطات أسرية هامة أخرى، مثل زراعة المحاصيل وجمع أخشاب الوقود، مع الأخذ في الاعتبار التراجع الذي حدث أيضاً في الموارد الطبيعية والمنتجات الحيوانية. وفي ليسوتو تزايد امتلاك الرجال للمحاريث وغيرها من الآلات الزراعية لزيادة الانتاج الغذائي. وترى الباحثة المذكورة أنه رغم ما أنت إليه هذه العملية من تحويل زراعة الأراضي الزراعية إلى مجال خاص بالرجال، فإنها أدت إلى تقليل عبء العمل عن المرأة (Eldredge 1993: 36-38). وهكذا يبدو أن "إلدرديج" تقترب بوعى أو غير وعى من نظرية تعاقب النوع الاجتماعي.

وإن كان علماء آخرون قد أرجعوا الفوارق الحالية بين النوعين الاجتماعيين في أفريقيا إلى حقبة الاستعمار ونظام التعليم الذي جاء معه ليحل محل الأنساق والقيم الوطنية (Mangena 1996). فيرون أنه بينما كان الرجال يتعلمون المهارات المهنية مثل البناء والنجارة والعمارة والمحاسبة، انحاز التعليم الرسمي للنساء نحو التركيز على القراءة والكتابة والحساب بالإضافة إلى الحياكة والطهي والغناء والتدبير المنزلي، ومؤخراً التمريض والتدريس (Datta 1996: 5-6, Mafela 1994: 87-93).

وهناك من الدلائل ما يؤكد أن النسق التعليمي مسئول إلى حد بعيد عن الوضع الحالي بالنسبة لاكتساب كل من الفتى والفتاة مهارات البناء في بوتسوانا. فإذا أخذنا "مركز لواء لوباتسي" كمثال نجد الأولاد يهيمنون على تعليم حرف البناء، بينما البنات يتركزن في الأعمال الإدارية (الجدول رقم ٨). وبالإضافة إلى ذلك فإن الأولاد يشكلون قرابة ٧٩% من عدد المتدربين في مراكز التدريب المهني (Government of Botswana n.d. : 41) وييسن العدد القليل من الفتيات المتدربات كانت الأغلبية (٥٠%) متركزة في الأعمال الإدارية والتجارية وأشغال النسيج.



### جدول رقم (٨)

المسجلون في "مركز لواء لوباتسي" عام ١٩٩٥

المهنة	ذكور	إناث	إجمالي
* مهارات إدارية وتجارية	٩	٢٢	٣١
* أعمال السباكة	٢٤	٥	٢٩
* التشييد والبناء	٥٥	-	٥٥
* النجارة	٥٣	٦	٥٩
* الكهرباء	٢٤	٦	٣٠
الإجمالي	١٦٦	٣٩	٢٠٥

المصدر: سجلات إدارة المركز

وكما لاحظنا من قبل فإن المستجوبين من كل من المقاولين وأرباب الأسر المعيشية يرجعون هامشية مشاركة النساء في صناعة البناء الحديث إلى الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى استخدام أدوات وتجهيزات ومواد بناء غير تقليدية. وفي الحقيقة أنه حتى النساء المشتغلات في هذه الصناعة ينظرن إلى أنفسهن كمتهديات على مجال خاص بالرجال، ومن ثم يرغبن في التحول إلى أعمال نسائية - كما يقال - مثل التمريض والخياطة. كما ورد الحديث أيضاً عن الفوارق البيولوجية في إجابات المستجوبين فيما يتعلق بمجال البناء بالجهد الذاتي أيضاً، كما أوردوا عوامل أخرى (مثل تغيرات مواد وتجهيزات البناء وأنماط الحياة واستخدام النقود ... الخ) يشار إليها عادة بالتحديث.

وتعد كل التفسيرات السابقة سطحية ومتحيزة للرجل. فإذا كانت النساء على هذه الدرجة من الضعف فكيف يتأتى لهن خلط المونة الأسمنتية ومناولة البنائين؟ وهل هناك فرق كبير في المثقة بين بناء حائط من القوالب الأسمنتية وبين بناء البيوت التقليدية؟ إن المنطق كان يرجح - خاصة وفق ثقافة "تسوانا" - أن تهتم النساء أكثر من الرجال على مهن وأعمال البناء والتشييد والهندسة المدنية والمقاولات والنجارة.. الخ. ولكن لماذا لم تكتسب النساء المهارات الجديدة؟ ولماذا تحولت مسؤوليات البناء إلى الرجال؟ أزعج أن الإجابة عن تلك الأسئلة تكمن في انهيار التقاليد والهيمنة الكلية تقريباً للتعليم والتكنولوجيا والثقافة والقيم الغربية. لقد تم إهمال مهارات البناء التقليدية (والتي ورثتها النساء المعاصرات عبر الأجيال) في أنشطة البناء الحديث. ورغم أن المستوطنين والسلطات الاستعمارية الأوربية هم الذين بدأوا عملية التغريب هذه، فإنها

لا تزال موضع دعم وترحيب النخبة القائمة على تصميم وتنفيذ برامج الإسكان، مثل مشروع الإسكان بالجهد الذاتى فى "لوباتسى". لقد رأت النخبة أن التخريب هو مرادف التنمية، فهم يريدون أن تكون أماكن الإقامة فى بوتسوانا وفى كل مكان فى أفريقيا مماثلة لما فى أوروبا، حتى أن نساء النخبة السوداء يردن بدورهن أن يظهرن ويتصرفن مثل نظيراتهن البيضات فى أوروبا.

## ١١ - خلاصة

لقد أدى تحول المجتمعات الرعوية المتوطنة إلى مجتمعات حضرية غربية الطراز، أدى إلى اندثار الأدوار التقليدية للنوعين الاجتماعيين. ومع إدخال مواد البناء الجيدة والمهارات والقيم المكتسبة من الخارج، أصبح الرجال هم المسيطرين على بناء وصيانة البيوت، وهو المجال الذى كان تقليدياً من مسئولية المرأة. وهو التغير الذى بادر به المستوطنون البيض، ولكنه أصبح أيضاً موضع تشجيع صناعات السياسة والتنفيذيين الحاليين. وهى العملية التى همشت فيها المرأة، حيث لم تعد النساء قوة يعتد بها فى مجال بناء البيوت. كما أن غزو الرجال للمجال المعترف به تقليدياً للنساء قد أسهم أيضاً فى انتشار البطالة والفقر وسط النساء فى المناطق الحضرية.

إن النساء بحاجة إلى استعادة أدوارهن السابقة والعودة إلى صناعة البناء، ليس فقط كقطاع يولد عدداً كبيراً من فرص العمل فى الاقتصادات الحديثة، وإنما أيضاً لتعزيز استقلالهن عن الرجال خاصة فى ظل تزايد أعداد الأسر المعيشية التى تترأسها إناث. ومن المهم بنفس الدرجة تعبئة جميع الرجال، والنساء من أجل المشاركة الكاملة فى عملية بناء الأمة، بما فيها، تنمية الإسكان وأنشطة البناء. ومن الخطوات الأولى فى هذا الصدد أن تبادر النساء بتسجيل أسمائهن فى مؤسسات التدريب (معاهد، جامعات، مراكز تدريب، فرق بناء...) وبأعداد كبيرة. كما يتوجب على المجتمع أن يفكك الذهنية المستوردة التى تفترض أن البناء بجميع أنشطته لا ينجز على نحو أفضل إلا على أيدى الرجال. ويجب تغيير هذه الذهنية من خلال تغييرها على مستويات الأسرة والجماعة المحلية والمعهد والمدرسة. وينبغى على كل من المقاولين والمعلمين والمدرسين والمديرين وكل من له صلة بمجال البناء أن يعيدوا تثقيف أنفسهم وينظروا للناس كما هم وفى مجموعهم، وليسوا مجرد رجال مفيدون ونساء عاجزات.

## المراجع:

Bourdier, Jean-Paul, and Nezar Alsayyad, ed. 1989. Dwellings, settlement and tradition: Cultural perspectives. Lanham: University Press of America.

Brion, M. 1994. Snakes or ladders? Women and equal opportunities in education and training for housing. In: *Housing women*, edited by R. Gilroy and R. Woods. London: Routledge.

Buswell, C. 1989. *Women in contemporary society*. Hampshire: Macmillan.

Central Statistical Office (CSO). 1994a. *Summary statistics on small areas Vol. 1*. Gaborone: Government Printer.

\_\_\_\_\_. 1994b. *Census 1991: Employment indicators*. Gaborone: CSO.

\_\_\_\_\_. 1997. *Population projections, 1991-2021*. Gaborone: Government Printer.

\_\_\_\_\_. n.d. *Administrative/technical report and national statistical tables*. Gaborone: Government Printer.

Datta, K. 1996. *Historical observations on the impact of gender on labour migration in Botswana*. University of Wales, Migration Research Unit Paper No. 12.

Eldredge, Elizabeth. 1993. *Women in production: The economic role of women in the nineteenth century Lesotho*. ISAS Working Paper No. 5. Roma, Lesotho.

Ensminger, J. 1987. *Economic and political differentiation among Galole Onna women*. *Ethnos* 1-2: 28-49.

Hardie, G. J. 1980. *Tswana House and Settlement: Continuity and change in expressive space*. Ph.D. Thesis, Boston University.

Hombérgh, H. 1993. *Gender and environment in development*. IDR, Amsterdam.

Gilroy, R., and R. Woods. 1994. *Housing women*. London: Routledge.

Kalabamu, F. T. 1996. *Women labour in the construction industry in Lobatse*. *African Urban Quarterly* 11,1.

Kayira, C.G. 1995. *Labour force, employment and unemployment in Botswana*. Paper presented at the 1991 Census Dissemination Seminar held on 1-4 May, 1995 at Sheraton Hotel, Gaborone.

Larsson, A. 1989a. *Traditional versus modern housing in Botswana: An analysis from the user's perspective*. In *Dwellings, settlement and tradition: Cultural perspectives*, edited by Jean-Paul Bourdier and Nezar Alsayyad. Lanham: University Press of America.



\_\_\_\_\_. 1989b. Women householders and housing strategies: The case of Gaborone, Botswana. Gaborone: National Swedish Institute for Building Research.

\_\_\_\_\_. 1990. Modern houses for modern life. Lund: University of Lund.

\_\_\_\_\_. 1995. Theoretical and methodological considerations. In: Gender research on urbanisation, planning, housing and everyday life, edited by Sithole-Fundire et al. Harare: Zimbabwe Women's Resource Centre and Network..

Larsson, A., and V. Larsson. 1984. Traditional Tswana housing. Stockholm: Swedish Council for Building Research.

Larsson, A., and A. Schlyter. 1995. Changing gender contracts and housing conflicts. In: Gender research on urbanisation, planning, housing and everyday life, edited by Sithole-Fundire et al. Harare: Zimbabwe Women's Resource Centre and Network.

Lee-Smith, D. 1997. My house is my husband. Ph.D. Thesis, Lund University, Sweden.

Mafela, L. 1994. Domesticity: The basis for missionary education of Botswana women to the end of the 19<sup>th</sup> Century. Botswana Notes and Records 26: 87-93.

Mafico, J. C. 1991. Urban low income housing in Zimbabwe. Aldershot: Avebury.

Mangena, J. M. O. 1996. Eurocentric development and the imperative of women's emancipation in Sub-Saharan Africa. Ph.D. Thesis, University of Amsterdam.

Meena, R., ed. 1992. Gender in Southern Africa: Conceptual and theoretical issues. Harare: SAFES Books.

Mies, Maria. 1986. Patriarchy and accumulation on a world scale: Women in the international division of labour. London: Zed Books Limited.

Oliver, Paul. 1989. Handed down architecture: Tradition and transmission. In Dwellings, settlement and tradition: Cultural perspectives, edited by Jean-Paul Bourdier and Nezar Alsayyad. Lanham: University Press of America.

Rapoport, Amos. 1989. On the attributes of tradition. In Dwellings, settlement and tradition: Cultural perspectives, edited by Jean-Paul Bourdier and Nezar Alsayyad. Lanham: University Press of America.

Republic of Botswana. 1992. Annual Report of the Brigades Development Centre. Gaborone: Ministry of Education.

Schapera, I. 1943. Native Land tenure in the Bechuanaland Protectorate. Cape Town: Lovedale Press.

Schlyter, A. 1988. Women households and housing strategies: The case of George, Zambia. Stockholm: The National Swedish Institute for Building Research.

Sithole-Fundire et al., ed. 1995. Gender research on urbanisation, planning, housing

and everyday life. Harare: Zimbabwe Women's Resource Centre and Network.

Talle, A. 1987. Women as heads of houses: The organisation of production and the role of women among the pastoral Maasai in Kenya. *Ethos* 1-2: 50-80.

## الفصل السابع عشر

### المحلى والكونى إضفاء الطابع النوعى على التعليم فى السودان

بقلم: إدريس سالم الحسن

قسم الأنثروبولوجيا - كلية الاقتصاد - جامعة الخرطوم السودان

ترجمة: يسرى مصطفى

#### ١- مقدمة

حتى مجئ سلطة الانقاذ إلى الحكم فى السودان عام ١٩٨٩، لم يكن عدد الطلاب فى ست جامعات يتجاوز الـ ٣٨ ألف طالب، وكانت نسبة الإناث من بينهم ٣٢,٥% فقط.

وتظهر أرقام، عام ٢٠٠٠، أن فى السودان ٢٧ جامعة حكومية و ٢٣ جامعة وكلية ومعهداً خاصاً، أى بمعدل زيادة ٧٠٠% خلال عشر سنوات. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع عدد الطلبة إلى ٢٠٧,٠٠٠ من بينهم ٦٠% من الإناث. وبينما يمكن أن يعزى مباشرة زيادة المؤسسات ومعدلات انخراط الطلبة فى هذا المستوى من التعليم إلى منظومة أيديولوجيات السلطة الحالية بشكل عام وسياسات التعليم بشكل خاص، فقد حدثت بعض النتائج غير المتعمدة مثل زيادة أعداد الطالبات. ومع ذلك، فعلى ما يبدو أن حالة بسيطة تحولت إلى موقف اجتماعى معقد يشتمل على عمليات محلية وكوبية. ويحاول هذا الفصل تقديم خطوط عامة حول العوامل والعمليات التى ساهمت فى صياغة الأوضاع الاجتماعية الجديدة.

وسوف يستعرض هذا الفصل نقاشاً حول التطورات الاجتماعية الاقتصادية الحديثة فى السودان؛ وأيديولوجيا الدولة ذات "التوجه للتحديثى" والموقف السياسى للدولة إزاء قضايا النوع Gender؛ وأثر هذا الموقف على وضع المرأة فى التعليم



نعمتي؛ والتأثيرات الفعلية والمحتملة للانخراط الكثيف للنساء في معاهد التعليم  
امتنوسط على الأسرة خاصة وعلى العلاقات والعمليات الاجتماعية بصورة عامة. ولن  
يكتمل النقاش الخاص بالسبنايو الحالى بدون إعطاء بعض الاهتمام، على الأقل،  
للروابط والعوامل الخارجية (الكونية) التى تمس الوضع المحلى: إن قوة دفع المحلى  
نحو الكونى هى فكرة بلوغ "الحدثة". وقد تم الاعتقاد بأن التعليم يمثل أحد العوامل  
الرئيسية لتحفيق ذلك. وقبل السعى إلى حل تعقيدات الموقف، ثمة حاجة لبعض  
الايضاحات النظرية.

## ٢- العولمة، التحديث والتعليم

تعنى العولمة تكثيف الزمان والمكان من خلال التقدم التكنولوجى، وقد مكن  
الإعلام وكل أشكال الاتصال نافذة المفعول (أو تمنى لها أن تفعل ذلك) حرية مرور  
الأفراد والسلع والأفكار ورأس المال بدون قيود تفرضها الحواجز الوطنية أو الثقافية  
أو الاجتماعية أو السياسية. ومن حيث الجوهر، تحدد الشروط المسبقة لاختفاء الدولة-  
الامة حرية الحركة الكاملة للعناصر سالفة الذكر واكتمال قوة الشركات عابرة القومية  
غير مقيدة بقيود السيادة الوطنية. وحتى الآن، يركز معظم النقاش الخاص بتأثيرات  
العولمة على الجوانب السياسية والاقتصادية بينما حازت الجوانب الثقافية، حتى وقت  
قريب، بمعالجة غير متكافئة. ومع ذلك، يمكن تحسين هذا الوضع عندما نسلم بأن  
السلع هى فى التحليل الأخير منتجات ثقافية وأن رأس المال يتعامل مع أعمال ثقافية  
(إعلام، أفلام، صحف، كتب، ومواد تعليمية أخرى الخ)، وأن حركة البشر الكثيفة  
تستلزم روابط ثقافية تتجسد فى أنماط مختلفة من السلوك الاجتماعى وأنماط الحياة.

وبدون الدخول فى قضايا شائكة حول أصل العولمة، وطبيعتها (إذا ما كانت  
أيدولوجيا أم عملية واقعية)، وعلاقتها بالإمبريالية والتغريب والأمركة الخ، فإن ما  
يعنينا هنا هو أن العولمة لا تعمل بدون "وحدات معالجة مركزية" central  
processing units تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على المستويات الدولية  
والإقليمية والمحلية. وبالنسبة للتعليم، توفر مراكز التعليم الرئيسية فى أوروبا وأمريكا  
رسائل ومواد حول ماهية التعليم الملائم فى عمليات العولمة. ومن خلال الإعلام،  
خاصة الانترنت، تصل هذه الرسائل والمواد إلى ملايين المتطلعين فى العالم الثالث،  
بما فى ذلك السودان. والآن فى الخرطوم، فإن خدمات الانترنت متاحة فى المراكز

الجامعية والنفاقية والمقاهى الالكترونية ومكاتب الأعمال الحكومية والخاصة، وفي المنازل.

وإذا كانت العولمة تزعم بشكل غير مبرر بأن ثمة شراكة متساوية في كافة أشكال المعاملات بين المجتمعات والأقطار، فإن ما بعد الحداثة تعترف بحق الآخر في الوجود والتعبير عن هويته (Stones 1996; Johnson 1995). يلتقى المفهومان في أنهما يفترضان منطقيا بشكل مسبق تآكل الحواجز والعوائق التي تحول دون بزوغ أشكال جديدة للتفاعل. وبينما تعتبر الحدود والقيود بالنسبة للعولمة ذات طبيعة سيامية واقتصادية بالأساس، فإن ما بعد الحداثة تشغل ذاتها بالأساس المعرفى epistemological foundation للفكر الغربى، سواء نظريا أو منهجيا (مثل العقلانية، الوضعية، فكرة التقدم وما شابه). وعلى سبيل المفارقة، فعلى الرغم من التباينات في الأساس الفلسفى لكلا المفهومين - العولمة وما بعد الحداثة - فإن النتيجة النهائية المنطقية لكليهما تفتح الباب واسعا للتأثيرات الخارجية من خلال ضعف الدولة- الأمة. وفي حالة ما بعد الحداثة، ومن خلال تأكيدها على النسبية المطلقة، فإنها تمجد قيمة كل الثقافات والهويات. من ثم فإن ما بعد الحداثة تتخذ موقفا ميالا إلى تأكيد الاختلافات الثقافية، بما فى ذلك الاختلافات الإثنية (Kuncizak 1997, 16). وفى أفريقيا، حيث أن الدولة بالأحرى ضعيفة، فإن الاختلافات الإثنية تفرض تهديدات حقيقية للاستقرار الوطنى وتجعل الدولة دائما أضعف. قد يؤدى هذا فى نهاية الأمر إلى تأثيرات خارجية سلبية (اقتصادية وسياسية وثقافية) بسبب عملية العولمة. وكل من العولمة وما بعد الحداثة لا تشدد على المسائل الكيفية والأخلاقية، ولكن عوضا عن ذلك، فهما أكثر اهتماما بالمبادئ المحددة الكمية واللاتقافية. لقد تم هذا من خلال الاعتراف وتشجيع المجموعات العرقية ووحدات المجتمع المدنى الأخرى كما هو الحال فى أفريقيا، مرة أخرى بدون إمعان النظر كثيرا فى طبيعة تلك المؤثرات الخارجية (الامبريالية، الغربية، الأمريكية الخ) وتأثيراتها (التهميش والدمج) يمكن وصفها بأنها خالية من الاهتمامات الكيفية، وتشدد بالأحرى على مبادئ معينة كمية ولا ثقافية. بكلمات أخرى، ما يعتبر هاما بالنسبة لهما هو الشكل والكثافة (أو الكمية) وليس محتوى العمليات الاقتصادية والثقافية. وتعتبر النزعة الاستهلاكية الكونية خير مثال على ذلك. فتعتبر المكدلة McDonaldization دائما تلخيصا للنزعة الاستهلاكية (Ritzer 1996, 442-3).

من خلال الأدوات القوية للأنظمة الإعلامية والتعليمية فإن كل الخصائص والتوجهات المذكورة أنفا المستقاة من النماذج الإرشادية Paradigms للعلمة وما بعد الحداثة تفترض سيادة تفكير للمجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات. إن الروابط المحلية-الكونية تجرى إدامتها من خلال برامج دولية (مثل برامج التكيف الهيكلي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان) والشركات عابرة للقومية بكافة أنواعها، بمساعدة التكنولوجيا فائقة التقدم في أنظمة النقل والاتصال. علاوة على ذلك، في حالة أفريقيا والبلدان الأخرى المستعمرة سابقاً، لا زالت السياسات الاستعمارية الإدارية والسياسية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص التعليمية، تبقى على الروابط بين الطرفين ومن ثم تحفظها وتعززها. فعلى سبيل المثال، يتم إرسال طلاب الدراسات العليا إلى جامعات المستعمرين السابقين (مثل إنجلترا وفرنسا)، ويجري طلب ممتحنين خارجيين، ومقيمي برامج الخ من قبل معاهدهم للتعليمية. وفي السودان، لا يزال يوجد تعاون أكاديمي قوى بين بعض المعاهد التعليمية السودانية (مثل جامعات الخرطوم والجزيرة وجوبا) ونظائرها الأوروبية والأمريكية (على سبيل المثال في النرويج والسويد وألمانيا) (Malik 1998). وتشتمل العوامل الداعمة الأخرى، الوجود الهائل للسودانيين ذوي الكفاءة المهنية في أوروبا والذين مازالوا يحتفظون بعلاقة وثيقة بأعضاء العائلات الممتدة التي خلفوها وراءهم. وفي السنوات الحالية، شيدت مثل هذه العلاقات تحسناً ملحوظاً بفضل التقدم في وسائل الاتصال في السودان. والآن، يذهب الآلاف من الشباب السوداني المتعلم في مختلف مستويات التعليم إلى مقاهي الانترنت المتزايدة بوفرة كبيرة (في مسح حديث للمؤلف أظهر أن حنדהا يزيد على ٣٠ مقيي في الخرطوم الكبرى)، ومن خلالها يتواصلون مع القضايا الكونية مثل البيئة، والأزياء، وكرة القدم، وأغاني البوب، والموضوعات الاقتصادية والسياسية ذات الأبعاد الكونية؛ أو أنهم ببساطة ينخرطون في مواقع "المحادثة الإلكترونية" chat. ليس هذا فقط، فالكثير منهم لديهم وله بالعيش في أوروبا وأمريكا كما يبرهن على ذلك تزايد تقديم الطلبات على "يانصيب" الحصول على تأشيرات الهجرة إلى الولايات المتحدة. فدائماً ما تحمل الصحف اليومية إعلانات حول مكاتب وهيئات الهجرة المنتشرة الآن في الخرطوم. وبسبب للقيود الثقافية والاجتماعية، فإن الشباب الذكور لديهم فرص أفضل لتحقيق هدف للعيش في الخارج مقارنة بالنساء.

إن الحداثة Modernity بوصفها نمط حياة تختلف عن "التحديث" Modernization، الذي يتضمن منافسة الغرب من خلال اقتفاء خطواته لارتقاء سلم



التقدم. يشير المفهوم السابق إلى أنه قد تأثر بالأساس من خلال الاعلام والذي يتطلب أقصى إحاطة بالأفكار، ويؤثر على الوعي وطرق التفكير والعيش (Kunczik 1997, 29;3). ومن خلال هذا خلق الإعلام شعورا وتخيلاً ورغبة للعيش في مكان ما آخر، خاصة في أمريكا، كنتيجة للتمثيلات ذات التوسط الجماهيري والمنسجة تكنولوجيا حول أنماط الحياة الغربية. إن دينامية الروابط بين الريفين الذين يقطنون "أرض الأحلام" وأولئك الذين يتطلعون للهجرة قد أمسكت بها مقولة أبادوراى Appadurai الوافية "فضاءات الشتات" (1996). تختلف هذه الدينامية عن التحديث في أن هذا الأخير كان هدفاً أيديولوجياً والذي أعلنت النخبة الحاكمة في مرحلة ما بعد الاستعمار (خاصة في أفريقيا) أنه كان الهدف الذي يرغبون في تحقيقه. ولانتمركز للنموذج الذي أطر هذا الهدف على مراحل التصنيع التي أدت إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الغرب من خلال إصلاحات تكنولوجية ومؤسسية. ومن ثم فقد تم النظر إلى التحديث على أنه برنامج عمل لبناء الأمة. ومن ناحية أخرى، ترتبط الحداثة بشعور أكثر عمومية من قبل الشباب المتعلم في المقام الأول للوصول إلى معايير حديثة للحياة. وللحداثة بعد كوني، حيث تربط الكوني والمحلي من خلال تمثيلات الاعلام وفضاءات الشتات وتصل إلى المستمعين المحليين المتعلمين. ومرة أخرى فإن القضية هنا هي أن هذه التمثيلات ليست "مميزة ثقافياً" بمعنى الربط بين للقيم الثقافية المعيارية وقواعد العلاقات الانسانية. ويعتبر هذا، كما سنناقشه لاحقاً، تبايناً صارماً مع "التوجه التمديني" المعلن من قبل سلطة الانقاذ، من أجل إحياء ديني حقيقي و "أصيل" لتحقيق "الخصوصية الثقافية". وكان إصلاح النظام التعليمي على قائمة جدول أعمال برنامج التوجيه المفروض. وكان التعليم المتوسط مستهدفاً من خلال سياسة ذات شعبتين وهي الأسلمة والتعريب.

وفي السنوات الأكثر حداثة، أصبح التعليم واحداً من ثلاثة مؤشرات رئيسية لتقييم التنمية البشرية (أي مع طول العمر وبخل الفرد) (UNDP 1999). ومع ذلك، مازال الجدل مستمراً حول كيفية تحديد الدور الدقيق وحصة التعليم في المساهمة في التنمية. يعود جزء من صعوبة فعل هذا إلى حقيقة أن التعليم يلعب أدواراً مميزة حسب السياقات التي يعمل بداخلها في مختلف المجتمعات. مرة أخرى، فإن التعليم يعد عاملاً واحداً في تشكيل رأس المال البشري (ثمة عوامل أخرى تتضمن الصحة، رأس المال، التعليم الخ). ومن ثم، فمن الخطأ اختزال الأثر التراكمي للرأسمال البشري في عنصر واحد فقط. أيضاً، يعتمد الكثير من مساهمات التعليم على أوجه أخرى مثل البنية

الأساسية؛ مستوى التكنولوجيا؛ سياسات الحكومة؛ مستوى ومحتوى النظام التعليمي؛ الموارد المخصصة للعملية التعليمية من حيث الكيف والحجم؛ الكفاءة؛ الفرص المتاحة أمام المتعلمين؛ للتوازن على مستوى النوع، الخ.

تعتبر كل هذه الأشياء شروطاً ضرورية ولكنها غير كافية لتفسير الحاجة للتعليم؛ فثمة عوامل أخرى اجتماعية/سيكولوجية يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ويعتبر العامل الرئيسي من بينها هو كيف يستوعب المجتمع المكاسب الاجتماعية والفردية للتعليم وتطلعات أعضائه للسعي من أجل هذه المكاسب الواقعية أو المستوعبة (Ibrahim 1998). ومن ثم قد يوجد تناقض بين الأهداف التعليمية المقصودة من قبل الحكومة والآثار غير المقصودة الخاصة بالحاجة إلى التعليم. فثمة حاجة لأن تستلهم الإدراكات والتطلعات الاجتماعية كاملاً من خلال قضايا محلية؛ وقد يكون للروابط الكونية جزء هام في هذا الصدد، كما سبق تفسير ذلك. وهذا على مستوى التعليم العالي على وجه الخصوص. وتظهر رموز، وتصورات، وتمثيلات الحداثة على أنها أكثر إغراء لطلاب التعليم المتوسط. وثمة شيان يجب ملاحظتهما هنا: الأول، تعتبر قيمة تحقيق تطلع في حالة السودان، على سبيل المثال، مميزة نوعياً؛ الثاني، لا يجرى إنتاج التصورات والتمثيلات الكونية مباشرة كما هي ولكنها بالأحرى تكون مشروطة ومختبرة ومعاد توليدها من خلال الظروف التاريخية والمحلية الخاصة بإعادة إنتاج هذه التصورات والتمثيلات (Bourdieu 1990, 55).

تواجه المجتمعات الإسلامية تحديات هائلة داخلية وخارجية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي الوقت ذاته، تتاضل هذه المجتمعات بشأن كيفية تحقيق حداثة بدون أن تصبح "غربية"، بمعنى، أن تصبح جزءاً من العالم الحديث وفقاً لفهمها الخاص لمعنى الحداثة الذي يركز على خبرتها التاريخية وجذورها الثقافية وعملية معينة من "إعادة التفكير وإعادة التفاوض وفي بعض الأمثلة إعادة ابتكار المجتمع التقليدي ولكن بواسطة أساليب فريدة" (Weiss 1994, 127). وتعتبر للنساء في مركز هذه العملية باعتبار أن القيود المفروضة عليهن وعلى حركتهن تعتبر مسألة محورية في النظام الاجتماعي المسلم من خلال مفاهيم الاحترام والعار والشرف، بمعنى أن النساء يمثلن رمزا اجتماعيا. ومن ناحية أخرى، تنتهك التأثيرات الثقافية حرمة القيم الثقافية بواسطة إعلام الأقمار الصناعية، والأشكال الأخرى من الاتصال الإلكتروني، والتعليم الحديث (في أشكاله الغربية)، والسفر، والهجرة، الخ.

ولكونه، بشكل كبير، مجتمعا إسلاميا، فقد مر السودان بالعمليات ذاتها الموجزة أعلاه. وأبعد من ذلك بكثير بسبب الحظر السياسى والاقتصادى المفروض من قبل "الغرب" (تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية) على السودان بعد اتهامه بالأصولية الدينية والإرهاب. وداخليا، تبنت الدولة أيديولوجيا جديدة كمبدأ مرشد للحدثة، مع احتفاظ المرأة بموقع مركزى داخل تلك الأيديولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن "مشاريع اقتصادية رأسمالية كثيفة، وظهور مشاريع اقتصادية متعددة الجنسية، وظهور شركات وهيئات متعددة الجنسية، وتنمية اقليمية غير منتظمة، وهجرة عمالة، ضبط realignments السلطة الإثنية، والتطورات فى الثقافة الامبريالية .. اثرت بعمق على الترتيبات الخاصة بالنوع" (Hale 1996, 106-7). ونتيجة ذلك فقد تم دفع المزيد من النساء من أجل السعى وراء الدخل وفرص جديدة داخل القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية. إن انعكاس هذا على زيادة الطلب على التعليم على كل المستويات، ولكن فى التعليم المتوسط على وجه الخصوص، يعد أحد الوسائل الهامة فى هذا الصدد. وقد مكن هذا بدوره النساء من الوصول إلى الأخبار العالمية والقضايا الكونية ومتابعتها (مثل حقوق الإنسان، الحريات الشخصية، الديمقراطية الخ). ومن خلال الاستقلالية الاقتصادية والتعليم تأخذ أعداد متزايدة من النساء على عاتقهن التزامات أسرية كانت فى السابق مسئولية الرجل، وفرضن أنفسهم فى وقت وجيز (Weis 1994, 133-35). لقد شكلت أفعال وردود أفعال النساء الفردية والجماعية على التجارب اليومية للأدوار الصراعية أوضاعهن الجديدة فى المجتمع بغض النظر عن أيديولوجيا الدولة أو مفهوم الرجال للحدثة.

لقد عبر مفهوم الانعكاسية أو الاستجابية الآنية reflexivity عند جينز Giddens عن التفاعل النظرى الخاص بالعمليات والترابطات بين الكونى والمحلى، من ناحية، والمجتمع والذات، من ناحية أخرى: "إن التحول فى هوية الذات والعولمة .. هما قطبان لجدلية المحلى والكوكبى فى ظروف... الحدثة. كما أن التغيرات فى الجوانب الأساسية للحياة للشخصية ... مرتبطة مباشرة بتأسيس روابط اجتماعية ذات نطاق واسع جدا ... وللمرة الأولى فى تاريخ البشر، يجرى تشبيك العلاقة بين "الذات" و "المجتمع" فى وسط كوكبى (اقتباس فى Ritzer 1996, 434). وتتضمن الاستجابية الآنية اختبار وإصلاح ثابت للممارسات الاجتماعية فى ضوء المعلومات الواردة حول طبيعة تلك الممارسات وتغير خاصيتها (Ritzer 1996. 434). ويجادل جينز بأن العالم الحديث يعتبر استجابى جدا، وأن تلك الاستجابية للحدثة تمتد إلى صميم الذات.



وتعتبر الذات منتج لكل من استكشاف الذات وتطور علاقات اجتماعية أساسية ترتكز على عملية التقريد. وهكذا فإن البشر يعملون بأنفسهم لخلق أشكال اجتماعية جديدة غير محددة بمواقعهم البنيوية الاجتماعية، وتعتبر العلاقات والشبكات الاجتماعية المشكلة حديثاً استجابية لأنه جرى إنشاؤها والحفاظ عليها وتجديدها بشكل ثابت من خلال الأفراد (Ritzer 1996, 438) ولا تتطابق هذه العلاقات مع الخطط أو الأيديولوجيات الكبرى (Crow 1997, 155).

ثمة أمل في ضوء التصريحات المقارنة والنظرية المصاغة سابقاً، أن يجرى تفسير للعائد الاجتماعي المترتب على تزايد أعداد النساء السودانيات في مؤسسات التعليم العالي.

### ٣- أيديولوجيا وبرامج التنظيم المدني

في يونيو ١٩٨٩، قامت الجبهة الوطنية الإسلامية، الهيئة السياسية والجناح السياسي للحركة الإسلامية، بانقلاب على السلطة الديمقراطية في السودان بالتعاون أنصارها في الجيش السوداني. وكان التبرير الذي أعطى لهذا الانقلاب هو التدهور المستمر في الظروف الاقتصادية والسياسية العامة في البلد، وأن الأمن السوداني قد تعرض للخطر بسبب الحرب الأهلية الطويلة بين الشمال/الجنوب. وقد تم نزع الشرعية عن الأحزاب السياسية الأخرى، بعد إدانتها بعدم المسؤولية وغياب الرؤية مما أدى إلى تسردى الوضع في السودان. علاوة على ذلك، بسبب أن الأحزاب السياسية المحظورة لم يكن لديها أية برامج تنمية ظاهرية، فقد وصلت الخدمات الاجتماعية والترفيهية إلى حالة من الانهيار الكامل، مع تكرار انقطاع التيار الكهربائي والمياه بشكل يومي. كما وصلت خدمات الصحة والنقل إلى درجة الانهيار. بالإضافة إلى ذلك، فقد شهد عام ١٩٨٥ كوارث طبيعية شديدة مثل الجفاف والفيضانات والتي تسببت في حدوث مجاعات وفشل المحاصيل. كما ازدحمت المدن، خاصة الخرطوم، بملايين المعدمين والنازحين والعاطلين عن العمل - وهكذا فقد ساهموا أكثر في تسردى للظروف المعيشية المتردية بالفعل. وقد أدى ارتفاع الأسعار، وانخفاض الانتاجية، وتدنى الدخل الفعلي إلى أن تكون الحياة غير محتملة في الغالب. فقد بات من الصعب الحصول على السلع الأساسية حتى لو كان المال اللازم متوافراً. ولكل هذه الأسباب، فقد قبل العامة الانقلاب وهلوا له.

ولكى تحشد مزيداً من الدعم، دعت سلطة الإنقاذ وعبأت المهنيين للمشاركة فى سلسلة من الاجتماعات القطاعية المتخصصة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ومن أجل السلام، تحت ما أسمته "الحوار الوطنى". وقد تم إدراج الرؤى والأفكار المنبثقة عن تلك الاجتماعات القطاعية فى الاستراتيجية الوطنية السودانية الشاملة، والتى حددت الأهداف والخطط والبرامج من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وإعادة بناء النظام التعليمى. وقد كانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى أن تكون العمود الفقرى للحياة الاجتماعية والثقافية الشامل الذى كانت فلسفته تقوم على التجذر محلياً. وقد تمثلت مبادئ مرشدة مثل الاعتماد على الذات والاكتفاء للذاتى من خلال سياسة عدم قبول مساعدات أو منح أجنبية، والاعتماد على الموارد المحلية، خاصة بالنسبة للغذاء؛ ومكافحة النسخ الأخلاقى والاجتماعى والثقافى. كل هذا كان قد تم تلخيصه فى شعار "أأكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع". وعلى المدى الطويل فقد كان ثمة تصور بأن يكون السودان نموذجاً لكل البلدان النامية التى تأخذ طريق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية المستقلة عن الغرب (SCNS 1992, 5-13). وقد شغل التعليم حيزاً هاماً فى تحقيق الأهداف المتضمنة فى الاستراتيجية الوطنية السودانية الشاملة.

لقد تم النظر إلى التعليم العالى على وجه الخصوص بوصفه رأس الحربة لأى جهود تنموية أو تغير اجتماعى بشكل عام. فالمتعلمون هم النموذج لباقى المجتمع، أو أنهم من خلال المواقع التى يشغلونها يكونون قادرين على التأثير فى السياسات والخطط من أجل تحويل المجتمع من خلال الإدارة والمعرفة وغيرها من القدرات المكتسبة كنتيجة للتدريب المكثف. وبالنسبة لمخططة الاستراتيجية الوطنية السودانية الشاملة، يجب إدخال تغيرات بنوية فى التعليم العالى إذا ما أريد لهذه الاستراتيجية أن تكون على مستوى التحولات الاجتماعية المرغوبة. وقد اعتبر النظام التعليمى السابق على سلطة الإنقاذ غير ملائم لتحقيق ذلك، فقد تم نمذجته، فى نظرهم، على أساس الفلسفة التعليمية الغربية. ومثل هذا التوجيه لا يساعد إلا على جعل المتعلمين مغتربين عن شواغل مجتمعهم فحسب. ويمكن النظر للإصلاحات المخططة كسياسة تعليمية عامة للدولة لى تعكس وتقى باحتياجات وتطلعات الناس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية التى تركز على نموذج للتنمية واسع غير غربى. كما اعتبر مثل هذا التعليم أداة تحرر هامة من التأثيرات الكوكبية السلبية والتى هى اقتصادية بالأساس ولكنها تتسحب على المجالات الاجتماعية والثقافية الأخرى وتؤدى إلى التحلل

الاجتماعى. على سبيل المثال، فى حالات عديدة كان لبرامج التكيف الهيكلى آثار مدمرة على التناغم والتكامل الاجتماعى، خاصة إذا نظر إليها من زاوية المساواة فى علاقات النوع بوصفها أحد الأنسجة الداعمة فى مجتمع متوازن ومتكامل. وعلى الرغم من أن سلطة الانقاذ رفعت شعار التوجه التمدنى بوصفه تطلعا نحو تنمية مضادة للغرب (ومضادة للعولمة)، فإنه بالحكم على الوضع من خلال الممارسة، يصبح من الواضح أنه معقد إلى حد كبير.

٤ - الظروف الاجتماعية الاقتصادية الراهنة والمرأة فى التعليم العالى  
بداية من الثمانينيات، بدأت الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى السودان فى التدهور فى كل المجالات تقريبا (انظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١) التراجع الاقتصادى فى السودان

ملخص الخطة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى GDP (%)	٧,٤	٦,٠-	١٢,٠-	٥,٠-
تضخم سعر المستهلك (%)	٦٤	٨٠	١٥٠	١٧٥
تسليم الصادرات Exports (US mn) fob	٥٤٥	٥٥٥	٤٢٥	٥٠٠
تسليم الواردات Imports (US mn) fob	١,٠٥١	١,٢١٦	١,٣٢٥	١,٤٥٠
ميزان العملات A/C (US mn)	١٥٢-	٣٩٠-	٥٠٠-	٤٧٥-
إجمالى الدين الخارجى (US bn)	١٣,٠	١٣,٢	١٣,٤	١٣,٦

المصدر: Wohlmuth 1994.204

وقد طور Wohlmuth هذا أكثر: فمنذ نهاية السبعينيات وصاعدا يلاحظ المرء تراجعا فى المخرجات الصناعية واستخدام القدرة الصناعية، وتدهور فى مجمل الأداء التنموى والإنشاج، وعدم استقرار كبير فى المنتجات الزراعية، وضعف القدرة على



الاندثار وتراجع معدلات الاستثمار (Wohlmuth 1994,204). وبينما كان معدل النمو الاقتصادي في الثمانينيات يساوي ١%، فقد كان المعدل السنوي للزيادة السكانية ٢,٩%؛ ووصل المعدل السنوي لانخفاض الأجور الحقيقية ١,٩% ( Abdel Gaffar 1992). أدى كل هذا إلى فشل أنظمة الخدمات (التعليم، الصحة، النقل، الطاقة)، وزيادة معدلات البطالة، وتوردي الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية بشكل عام (Wohlmuth 1992.204-8).

يضاف إلى هذه الحالة من التراجع العام في مستويات المعيشة، أن الجفاف والفيضانات قد دمرت القاعدة الانتاجية الهشة. وقد نجم عن هذا الوضع المركب عددا من الأشياء. فقد تحرك الملايين من النازحين نحو المراكز الحضرية المتدهورة بالفعل؛ وانخرط المهنيون من أعضاء الطبقة الوسطى المتعلمة الحضرية في الهجرة الخارجية الكثيفة نحو الخليج وأوروبا وأمريكا وأماكن أخرى. ويعتبر غالبية هؤلاء المهاجرين من الذكور، أو إناث صاحبن عوائلهن من الأزواج والآباء والأخوة والأبناء. على سبيل المثال، زاد عدد المهاجرين للخارج لمختلف البلدان من ٧٦١٢ عام ١٩٩٠ إلى ٦٦٠٨٣ عام ١٩٩٨ (Sudan Strategic Report 1997. 1998). أثر هذا على قضية النوع من ناحيتين على الأقل: العلاقات الاجتماعية بوجه عام والعلاقات الأسرية على وجه الخصوص فيما يتعلق بمسؤوليات النساء والتزاماتهن وكذلك حرية الحركة النسبية لهن. فالنساء الآن في موقع المنافسة من أجل مواقع العمل المتاحة، وقد حسن هذا من فرص الارتقاء المهني. (انظر جدول ٢).

جدول ٢: توزيع الطلاب في جامعة الخرطوم، ٩٩/١٩٩٨

الكلية	ذكور	إناث	نسبة الإناث
العلوم الطبيعية والتكنولوجيا	٧٩٠	١٣٦٥	%٦٣
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٣٦٠	٧٣٤	%٦٧
المجموع	١١٥٠	٢٠٩٩	%٦٥

المصدر: Abdul Malik 1999, 93.

وبكلمات أخرى، أصبحت النساء الحضريرات بشكل عام، وعلى وجه الخصوص المستلمات من الطبقة الوسطى، متواجدات ونشطات في المجتمع السوداني بصورة أكبر. حدد هذا قبضة العلاقات الاجتماعية القائمة على سيادة الذكر والمؤسسة على

مبادئ المجتمع الأبوي. ويعتبر جزءاً من وظائف الدولة السيطرة على الموارد البشرية والطبيعية وعلى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات لصلة بملكيتها وتوزيعها. وتعد الأجهزة الأيديولوجية للدولة الأداة الرئيسية في التأثير على هذه الأخيرة. وهكذا، تعتبر الثقافة أدوات وهدفاً لعمليات الدولة. وفي السودان، لا يجرى موضعة النساء فقط، وخاصة في إطار فعاليتين الجديدة، ليعملن كـ "حاملات للثقافة، ولكن للأخلاق أيضاً" (Hale 1996, 177). وزاد هذا أيضاً بسبب العناصر الدينية للقوية (محور أيديولوجيا الدولة). ولكن شأن كل الأيديولوجيات، فإنها لا تخلو من تناقضات على مستوى الممارسة، كما سنلاحظ في حالة النساء في التعليم العالي.

لقد صدر قانون "النظام العام" the Public Order Law عام ١٩٩١ في ولاية الخرطوم لمنع الإزعاج العام، ومصطفى الشعر للذكور من العمل في صالونات تصفيف الشعر للنسائية، والخروج على الآداب (الملابس والسلوك)، التشبه بالجنس الآخر واستخدام لاقتات تحمل أسماء مرفوضة دينياً، والدعارة، والتلوث، والتعامل مع الصحة الغذائية، والمخدرات، الخ. وفي الحقيقة فقد تم تطبيق القانون، الذي يبدو أنه يغطي حيزاً كبيراً من الأشياء، لكي يفرض انساقاً مع أيديولوجيا التوجه الحضاري من خلال التعامل مع أشكال من السلوك الاجتماعي غير ملائمة وحماية الآداب والأخلاق العامة. وقد أوكل تنفيذ قانون النظام العام إلى شرطة خاصة من خلال ما عرف بحملات "المظهر العام" و"انضباط الشارع" والتي تبدو أنها تستهدف صغار البائعات (بائعات الطعام، وخاصة الشاي والبقول السوداني)، الطالبات والموظفات اللاتي ينظر إليهن على أنهن يرتدين بغير احتشام، المتجولين ليلاً والمتسكعين، مصطفى الشعر وخياطي الملابس النسائية، مصنعى الخمور المحلية، الإناث المترددات على المواقف والأماكن العامة، الخ. ويطلب من الإناث الموقوفات أن يؤمن ضماناً ذكر قبل إطلاق سراحهن. وتظهر احصاءات البوليس عام ١٩٩٨ أن عدد الضامنين بلغ ٩١٧٦ (Babiker 2000, 54). وتشمل العقوبات أيضاً الحبس، والجلد، وإبلاغ الوالدين والمدارس وغير ذلك من المعاملة القاسية. وتشير بعض التقارير غير الرسمية إلى أن النساء - بما في ذلك الطالبات - يشكلن عدداً هاماً من ضحايا قانون النظام العام لأسباب متذكر لاحقاً.

في الواقع إن لحركة المرأة في السودان سجلاً مثيراً. فقد بدأت في الأربعينيات، وكانت بقيادة النساء للحضرية المتعلقات، خاصة في أم درمان، واحدة من المدن التي تشكل الخرطوم الكبرى، والتي كانت تقطنها عائلات من الطبقة الوسطى ذات

هبة وصيت في الغالب. وكانت النساء السودانيات قد اكتسبن حق التصويت عام ١٩٥٩، ولكنهن استُطعن للتصويت بالفعل عام ١٩٦٥. قبل وبعد ذلك، دخلن سوق العمل كعاملات وموظفات، ومهنيات (محاميات وطبيبات ومهندسات الخ). وقد كفل لهن دستور الحقوق والحماية عبر الأجيال. ومنذ الستينيات، نحتت النساء في شغل مواقع وزارية وبرلمانية وغيرها من المواقع السياسية، كما شاركن بفاعلية في النقابات العمالية والانتخابات والحملات السياسية وعمليات الضغط، والإضرابات والاحتجاجات (Hale 1996, 185). وعلى الرغم من هذا السجل، فحتى عام ١٩٨٩، تشير الإحصائيات في مجال التعليم أن فرص انخراط واستمرار وإكمال النساء مستويات التعليم الأساسي والثانوي والمعاهد كانت أقل بكثير من تلك المتاحة لنظرائهن من الذكور (Samia 1999; Nafisa 1999). ففي الخمسينيات، كانت نسبة الطالبات من إجمالي عدد الطلاب على المستوى الجامعي ٣٪، وارتفعت هذه النسبة إلى ١٥٪ عام ١٩٧٦، و٣٧,٧٪ عام ١٩٨٩، و ٦٠,٩٪ في ١٩٩٩-٢٠٠٠ (Abdu 1999. 62; Ministry of Higher Education 2000.55). وفي جامعة الخرطوم على وجه الخصوص، كانت نسبة الإناث في العام الجامعي ١٩٩٨/٩٩ ٦٥٪ (Abdul Malik 1999.93).

إن هاتين الصورتين، أي إنجازات النساء السودانيات وقانون النظام العام الذي يستهدفهن، يظهران على أنهما متناقضين. وقد ازداد هذا تعقيدا بسبب الزيادة الدرامية في عدد النساء في مؤسسات التعليم العالي، إلى الحد الذي جعل منهن أغلبية كما سبق الإشارة. وسوف نحاول تفسير الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادة، وخصائصها، والظروف التي تعيش في ظلها الطالبات، والتأثيرات المحتملة لمثل هذا الاتجاه المتنامي بزيادة أعداد الخريجات الجامعيات على المجتمع ككل.

#### ٥- النساء في التعليم العالي

بدأ تاريخ التعليم الرسمي للمرأة في عام ١٩٠٧ مع إنشاء أول مدرسة ابتدائية للإناث في رفاة. وبحلول عام ١٩٢٠، تلاحا مدارس ابتدائية أخرى؛ وشهد العام التالي افتتاح كلية أم درمان للمعلمات. وفي العقود الذي تلت ذلك (حتى عام ١٩٤٥)، كان في أم درمان مدرستين للتعليم المتوسط ومدرسة ثانوية للبنات. وكانت بعض هذه المدارس تدار من قبل مبشرين. وشغل معظم خريجات الجيل لأول مواقع في مجالات الصحة والتعليم والمحاماة والإعلام والعمل الاجتماعي ومناصب سياسية،



انسح (58-63, 1999, Abdu). وفي الستينيات كانت نسبة الطالبات ٣% فقط قبل أن ترتفع إلى ١٥% عام ١٩٧٦، وظلت حتى الثمانينيات تحت ٥٠%. وفي جامعة الخرطوم، التي تقع في المرتبة الأولى، ارتفعت نسبة الإناث في العام الأكاديمي ٩٦/١٩٩٥ إلى ٥٢% ثم إلى ٦٤,٥% في ٩٩/١٩٩٨. وفي جميع الجامعات البالغ عددها ٤٣ جامعة مسجلة عام ٩٩/١٩٩٨، كانت نسبة الإناث إلى مجموع الطلبة المسجلين لدخول الجامعات ٦٩,٦% (Ministry of Higher Education 2000). ومع ذلك فإن تقدم المرأة في مجال التعليم ليس فقط مسألة عددية ولكنه أيضا مسألة كفية. ففي امتحان دخول للجامعة في كل السودان عام ١٩٩٦، كان هناك سبع مدارس للإناث من بين أفضل عشرة مدارس سجلت أعلى الدرجات ذلك العام؛ وفي عام ١٩٩٧ كان هناك ست مدارس؛ وفي عام ١٩٩٨ ارتفع العدد إلى ثمانى مدارس (65.66, 1999, Abdu). كما ارتفع عدد الإناث المؤهلات لدخول الجامعة من عام ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ بنسبة ٣٣%. ويتعارض هذا مع انخفاض الأعداد والنسبة المطلقة في حالة الأولاد (Suad 1999). ويجب ملاحظة أن هذا قد حدث في سياق القفزة من ثلاث جامعات عام ١٩٨٩ إلى ثلاث وأربعين جامعة عام ١٩٩٩، وفي نفس الفترة، من ٣٨,٠٠٠ طالب مؤهل للدراسة الجامعية إلى ٢٢٧,٠٠٠ (Akbar al Youm 1999). وفي العام الجامعي ٩٩/١٩٩٨، كان في مدينة الخرطوم وحدها ١٧٢,٤١٥ طالبا (أي نحو ٧٥% من طلاب المعاهد المتوسطة في الخرطوم)، كان من بينهم ٩٨,٩٣١ (أي ٥٧%) إناث؛ وتم تصنيف ٥٦% من الإناث كـ "فقيرات". وتوجد نحو ٦٦% من كل مؤسسات التعليم العالي في الخرطوم، وتضم نحو ٧٥% من الطلاب في السودان؛ ويعتبر ٧٧% من الطالبات في السودان في الخرطوم.

يعتبر تركيز طلاب ومؤسسات التعليم العالي في الخرطوم جانبا فقط للتوزيع غير العادل للخدمات بين المركز والأطراف في السودان. وقد ارتبط هذا بالفعل بالكوارث الطبيعية وتلك التي بفعل البشر (الجفاف والحروب والصراعات الخ) التي تدفع الناس لكي يأتوا إلى الخرطوم بحثا عن الأمن وشروط معيشة أفضل. ويمكن أن يعزى تصاعد مؤشرات انخراط الإناث في التعليم لعدد من العوامل. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة هائلة في الهجرة الخارجية بين الشباب الذكور (Center for Strategic Studies 1998). وتكشف التقارير أنه، في السنوات الثلاث الأخيرة، هاجر نحو ١٣,٠٠٠ من الشباب السوداني إلى هولندا فقط؛ ٤,٠٠٠ منهم في عام ١٩٩٩ وحده. معظمهم أكمل إما تعليمه الثانوي أو الجامعي ولم يجد أى فرصة عمل

(Al-Ray al-Am 2000). عامل آخر يتمثل فى تجنب تأدية الخدمة للوطنية العسكرية، والتى عليهم أن يؤدوها قبل السماح لهم بالتسجيل فى الجامعة أو الحصول على أى وظيفة عامة أو خاصة. ففى بعض الأحيان، يرسل أولئك الذين يؤدون الخدمة الوطنية إلى مناطق القتال شرقى أو جنوبى السودان حيث الحرب ما زالت دائرة. ويحتد البعض منهم، على غير إرادتهم، كمحاربين متطوعين ملبيين نداء "الجهاد". مرة أخرى، فإن العديد من الشباب يرغبون فى الذهاب للخارج حتى يستطيعوا مساعدة أسرهم لمواجهة الظروف المعيشية المتردية، أو من أجل الصورة الكونية التى يضمرونها حول "الحياة فى الخارج" وإمكانات النجاح فى أرض الأحلام.

ومن ناحية أخرى، ساهم الوعي بأهمية تعليم الإناث بصورة إيجابية فى زيادة أعدادهن. ويمكن أن تكون النتائج النفسية والاجتماعية من وراء الحصول على درجات تعليمية عاملاً آخر إلى جانب المنافسة الشديدة بينهن. علاوة على ذلك، فقد وجدت النساء العاطلات عن العمل أنه من العمل إلى حد كبير أن يقعن فى المنزل مهملات، وبسبب زيادة هجرة الشباب للذكور للخارج، فقد أصبحت فرص الزواج صعبة. ومع التحلل الذى أصاب نسيج العائلة الممتدة، لم يعد ينظر إلى الأقارب (خاصة البعيدين) على أنهم مفيدون. وأن تكون طالبة فهو سبب جيد لعدم استقبال الضيوف غير المرغوب فيهم. وثمة ملاحظة أخرى مصاحبة لظاهرة زيادة عدد الطالبات وهى الحجم الكبير للبائعات والإداريات من الطبقة المتوسطة فى الأعمال الخاصة أو العامة اللاتى التحقن بالتعليم العالى من خلال برامج منتظمة أو من خارج الجامعة بينما هن يعملن.

## ٦- طالبات التعليم العالى وسبل العيش

ليس فقط طالبات ريف وضواحي الخرطوم هن اللاتى من الصعب تدبير شئونهن خلال الجامعة ولكن أيضاً طالبات الخرطوم. فبالنسبة للأخيرات، تعتبر المواصلات مكلفة جداً (تقريباً نصف الدخل الشهرى لطبيب حديث التعيين، أى ٥٥٠٠ جنيه سودانى). هذا بالإضافة إلى الوقت والجهد اللذين يضيعان للوصول إلى الفصول الدراسية. ويفسر هذا لماذا يرغب العديد منهن أن يسكن فى نزل طالبات خاص أو حكومى بالقرب من جامعاتهن. وبالنسبة لمن يأتين من خارج الخرطوم، فإن نزل الطالبات يمثل الخيار الأفضل. فى الماضى، كانت الإقامة عند الأقارب أو أحد أعضاء العائلة الممتدة شائعاً جداً؛ ويعنى هذا، مع ذلك، أن هذا الوضع لم يعد قائماً بعد بسبب

الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها معظم السودانيون. فآية أعباء إضافية تسبب ارتباكاً لكل الأطراف. أيضاً، تخشى الطالبات، أنه في حالة الإقامة مع عائلات مضيضة أن يحد ذلك من حركتهن، أو يعرضهن للسؤال عن سلوكهن، خاصة إذا عدن إلى المنزل في وقت متأخر.

وثمة أنواع عديدة لنزل الطالبات: المدن الجامعية الجديدة (٣١ وحدة - ١٨ للإناث و ١٣ للذكور) تستوعب ٢٢٤٤٣ طالبا وطالبة (تشكل الإناث ٦٢%)؛ المدن الجامعية القديمة وتزيد عن ٨٢ وحدة، ٤٢ منها لـ ١٢,٠٨٧ طالبة، و ٤٠ وحدة لـ ٨٠٨ طالب (تشكل الإناث ٥٨%)؛ أما المساكن الخاصة المؤجرة من قبل مجموعة من الطلبة فهي ٨٥ وحدة للذكور يسكنها ٢,٦٥٨ طالبا و ٦٩ وحدة يسكنها ٦,٩٧٢ من الإناث (٧٢%)؛ وحدات تحت إشراف جمعيات الطلبة وهي ٨٧ وحدة لـ ٣,٧٣٤ رجلا و ١١ وحدة ٦٩٤ امرأة (١٦%)؛ وحدات سكنية تصنف كـ "أخرى" ودي ١٤ لعدد ١,٢٨٠ ذكرا و ٢٢ لعدد ١,٥٧٠ أنثى (٥٥%) (NFSC 1999, 4). وتدار المدن الجامعية من خلال الصندوق الوطني لدعم الطلبة وهو منشأ من قبل الحكومة (تغير حديثا إلى الصندوق الوطني لرعاية الطلبة)، والذي يعد هيئة شبه مستقلة. وتعتبر المدن الجامعية لجنس واحد فقط، بغض النظر عن المناطق التي يأتون منها، وبها القليل من الأنشطة الثقافية والرياضية. ومع ذلك تدفع الطالبات تكاليف معيشتهم ويغطي الصندوق فقط جزءاً غير ذي بال من التكاليف اللازمة لاحتياجاتهن الفعلية (٧%) (Association of University Female Student Care 1996, 23). وسواء أقمين في نزل عام أو خاص، فإن الطالبات الإناث يخضعن لمراقبة وتحرش من قبل الحراس أو الجيران في الحي السكني. وهن يحتقرن، أو في بعض الحالات، يجري تبليغ شرطة النظام العام عنهن إذا عدن متأخرات. ولا يسمح لهن باستقبال زوار ذكوراً أو إناثاً ويمنعن من إقامة الحفلات حتى خلف الأبواب الموصدة. وإذا اخترقن هذه القواعد، فإنهن يتعرضن لإجراءات عقابية قاسية وسريعة مثل الفصل من الجامعة أو الطرد من النزل. إن أخلاقهن بشكل عام موضع استياء وينظر إليهن على أنهن بدون أوصياء.

يقدر أن ٨٥% من الطالبات يأتين من خلفيات أسرية فقيرة، الأمر الذي يعني أن القليل الذي يحصلن عليه قد لا يحصلن عليه بانتظام. بعضهن يعشن على وجبة واحدة في اليوم، وهن معرضات للأمراض، ويعانين من الأنيميا (٣٥% منهن يعانين من نقص في الهيموجلوبين بنسبة ٥٠%)، وغير قادرات على دفع مصاريف المواصلات



والكتب والملابس أو غيرها من الأشياء التي يحتجن لها من أجل الدراسة. ويجبر بعضهن على بيع الأشياء القليلة التي يملكنها (مثل هدايا أو حلى) لشراء علاج أو ضروريات مشابهة. وفي دراسة أجرتها جمعية رعاية طالبات الجامعات رفض ٤٢% من العينة الكشف عن مصادر دخلهن (AUFSC 1996, 14). وقد اعترف بعضهن بأنهن يقبلن الخروج والهدايا من رجال غرباء. وفي تقرير رسمي للمجلس الوطني (البرلمان)، صرح وزير التخطيط الاجتماعي أن غالبية من تم القبض عليهن من النساء القاصرات كن طالبات جامعات، وما خلق شجارا كبيرا أن الوزير أجبر على تغيير أقواله قائلا أن الفئة التي يعينها هن زوجات المهاجرين الذين يعملون في منطقة الخليج بالأساس تاركين أسرهم خلفهم.

وقد أصبح الإعلام والمنتديات الأخرى ساحة صراع بين اتهامات ومواجهة الاتياعات والجدل والروى حول الطالبات في الجامعات. وكما ذكرنا مبكرا، فإن النساء يتم موضعتهن بوصفهن حاملات الثقافة والأخلاق. وحتى نضيف إلى ذلك، فإن درجة عالية هي احتمال مزيج خطر ومتفجر. وصف مسلسل تليفزيونى يسمى الشيماء طالبة جامعية قنمت من خارج الخرطوم. وقد انتقلت لتعيش مع زميلة أخرى في حجرة خاصة مؤجرة داخل بيت أسرة بعدما لم تستطع الاستمرار في العيش مع عائلة خالها. وبطريقة ما وقعت في شرك شاب ميسور الحال استغل حاجتها للمال ورغبتها في أن تظهر في صورة مثل زميلاتها في لدراسة. وتنتهى القصة بحادث سيارة مأساوى تذهب ضحيته هي وصديقتها المستهتر الذى غرر بها. وكانت هناك نقاشات ساخنة واسعة حول هذا المسلسل وإذا ما كان يعكس فعلا الحياة الحقيقة للطالبات من خارج الخرطوم اللاتى يعشن في العاصمة. وطالبت أصوات غاضبة من جانب النساء تقديم اعتذار من قبل كل المسؤولين عن هذا العرض؛ وهددت بعض النساء برفع قضية تشويه سمعة. ولم يتوقع أحد أن يكون الصندوق الوطنى لرعاية الطلبة هو ممول هذا المسلسل لأنه قد تكتم الأمر. وأصبح هدفهم واضحا، بعد أشهر، عندما بدأوا حملة تمويل بناء مزيد من النزل وتوسيع برامجهم في المساعدة من أجل حماية الطالبات من مخاطر أن يكن بمفردهن.

وعلى سبيل المفارقة، فبعد وقت قليل من عرض المسلسل، تعرضت طالبة للقتل بشكل غامض وبطريقة وحشية وألقى بجثتها في النهر. ويعيش والدها في مدينة بعيدة عن الخرطوم. وعلى الرغم من أن لها أخا متزوجا يعيش في الخرطوم، إلا أنها فضلت الإقامة مع زميلاتها في شقة مؤجرة. وكان المشتبه فيهم سمسرة منازل يعدون

الطلبة والطالبات بتوفير منزل مناسب مقابل نحو ٦ ملايين جنيه (أى نحو ٢,٥٠٠ دولار أمريكى). أما حقيقة الحائنة لم يكشف عنها حتى الآن. ولكن هذا لم يمنع الإناث من المجئ للدراسة فى الخرطوم والإقامة بمفردهن؛ وليست هناك تقديرات دقيقة بالنسبة لعدد الطلبة والطالبات الذين يقيمون أو يقمن فى وحدات سكنية خاصة مؤجرة.

#### ٧- أثر التعليم العالى على حياة النساء

لا يعنى التعليم العالى مجرد الحصول على شهادة. فقد أصبح الذهاب إلى الفصل الدراسى أو حضور البرامج الدراسية أو التحضير للامتحان أعذاراً مشروعة لأن يبقين خارج المنزل أو أن يعدن متأخرات. فمن الشائع الآن أن ترى طالبة فى المواصلات العامة فى وقت متأخر حتى الساعة الحادية عشر مساءً، وهو شئ لم يكن ممكناً التفكير فيه قبل ذلك بسنوات قليلة. كما أن عيش النساء بمفردهن بدون سلطة رجل كان شيئاً لا يسمع عنه أحد. وتم تقليص الأعمال الروتينية والمهام المنزلية بسبب عذر الانشغال. وتعتبر النساء الآن أكثر احتكاكاً بالخبرات المباشرة بدون تدخل الرجل كوسيط. ونتيجة لذلك، أصبحت النساء مستقلات واثقات بأنفسهن. وتكشف الملاحظة المباشرة للطلبة أن الطالبات بشكل عام هن الأكثر عملية وتصميماً مقارنة بنظرائهن من الذكور. فغالبية مكاتب التصوير الضوئى والصف ندار بواسطة طالبات صاحبات أعمال.

#### ٨- أثر زيادة عدد النساء فى التعليم العالى على الحياة الجامعية

بسبب أثر التوجهات المذكورة سابقاً، فإن للمرأة حصة كبيرة فى استقرار الجامعة. فقد أصبح عنف الطلاب فى الحرم الجامعى أقل من السابق. كما أن توقف سبل التعليم زاد من التكلفة المالية والاجتماعية (بمعنى إلى أين الذهاب، وما الذى يجب فعله). ولأنهن أكثر عدداً، فهن يلاحظن أكثر فى الفصول الدراسية والمكتبات والكافيتريات، والمدرجات الخ. وتعتبر علاقتهن بالأقلية من زملائهن الذكور منفتحة ومباشرة على خلاف تلك التى كانت بين الأجيال الأقدم عندما كانت العلاقات أكثر انفصالاً. وثمة البعض منهن يتحدثن عن العلاقات "المنحازة" مع أعضاء هيئة التدريس الذكور صغار السن، ومن ثم إمكانية حصولهن على المواد الدراسية.

وعلى الرغم من أن العدد الكبير من الخريجات على المجتمع بشكل عام لا يمكن استيعابه الآن، إلا أن هناك بعض المؤشرات العامة حول ذلك. وسوف يكون الأثر

المباشر على المراكز الحضرية بشكل عام والخرطوم على وجه الخصوص. وهذا جراء ثلاثة أسباب: (١) كما ذكر سابقاً، فإن ٧٧% من النساء في مؤسسات التعليم العالي بعشن في الخرطوم؛ (٢) من الواضح أن غالبية الخريجات غير راغبات في العمل خارج الخرطوم؛ (٣) على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين خريجي وخريجات الجامعة بشكل عام (٢٩% بالنسبة للإناث و ١٦% بالنسبة للذكور) (Ministry of Man Power 1996)، إلا أن فرص العمل أكبر في الخرطوم. أدت هذه الحقيقة الأخيرة إلى ظاهرة اجتماعية جديدة. فبعد التخرج، تحاول النساء بشكل عام إحضار شقيقاتهن وأشقائهن الأصغر سناً لمواصلة التعليم في الخرطوم، وبعد فترة ينتهيّن بإحضار الوالدين إلى الخرطوم أيضاً. لذا، فقد تغير نمط الهجرة، فيتشكل الآن من ربط الأسرة بكاملها من أجل تحسين ظروف المعيشة من خلال الحصول على تعليم أفضل. وكما هو الحال بالنسبة للطبقة الوسطى الحضرية، يمكن للمرء أن يتوقع، أن فرص الهجرة خارج السودان تكون أكبر، سواء من خلال الزواج أو الاتصالات العائلية.

وتنافس النساء الآن بشكل متزايد على المهن الراقية، في مناصب الإدارة والتعليم. وتعتبر الحركة بطيئة ولكنها ثابتة. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة الباحثات المساعدات ٨,٦% في ١٩٨٥/٨٦، ارتفعت إلى ٣٦,٣% في ١٩٩٣/٩٤؛ وكانت نسبة الأساتذة الإناث في المراكز العلمية صفر% في ١٩٨٥/٨٦، ولكن في ١٩٩٢/٩٣، أصبحت ١٤,٢%؛ وكانت نسبة الطبيبات في مستشفى الخرطوم في ١٩٨٨/٨٩، ٢٩,٩%، والتي ارتفعت إلى ٣٦,٤% في ١٩٩٣/٩٤؛ وتشكل نسبة الصيدلانيات في وزارة الصحة السودانية ٥٣,٦% من إجمالي قوة العمل داخل في الوزارة (Abdul Malik 199, 96-8; Sumia 1998). وإلى الآن، ليس في مقدورنا التفكير في تأثير هذا التغير على هيئة العمل في المجتمع. وعلى أي حال، سوف يعتمد ذلك على وضع فرص العمل ومدى ملائمة الفروع والتخصصات التي تشغلها النساء. ويعتمد هذا بدوره على إمكانية توسيع القطاع الخاص واحتياجاته وهل سوف يكون لدى النساء الفرص والموارد لإقامة أعمالهن الخاصة.

يشير النقاش الذي أجراه المؤلف مع الخريجات إلى الآتي: اجتماعياً، أن أعداد غير المتزوجات ممن هن في سن الزواج يزداد بسرعة مزعجة لعدة أسباب. يمكن النظر إلى سنوات طويلة من الدراسة من أجل الدرجات العليا (إلى جانب عوامل أخرى) كعامل يساهم في كنتيجة للموقف المذكور. وتشعر المرأة غير المتزوجة بأنها



أكثر ميلا إلى مزيد من الدراسة (كتبرير مقبول لحرية الحركة)، ولكن سنوات أخرى في التعلم تعنى أنها تكبر في السن ومع الدرجة العالية تقل فرص الزواج. وتحت هذا الضغط، تبدأ المرأة ذات التعليم العالي في قبول أزواج محتملين أقل في مؤهلاتهم منها (وفي بعض الحالات يكونون أميين تماما)؛ أو أن تكون الزوجة الثانية أو الثالثة؛ أو أن تقبل الزواج من فئات اجتماعية كانت في السابق غير مقبولة لأسباب ثقافية. وتعتبر علاقات الذكور/الإناث الآن أكثر سيولة من السنوات الماضية (كأن يضحكون ويأكلون سويا)؛ وفي بعض الحالات يمتد التخفف أبعد من حدود الجامعة. ويدفع الفقر الشديد الطالبات إلى الدخول في تجربة علاقات خاصة لم تكن مقبولة في السابق. وقد تم تسهيل هذا التغير من خلال حرية الحركة، وتنمية الشخصية المستقلة، وإنهيار العديد من روابط الأسرة الممتدة، وغموض الحياة في عاصمة يقطنها خمس ملايين نسمة.

وليس في مقدور الأقارب المقيمين في الخرطوم تقديم العون المادي والاجتماعي للطلبة المياجرين لأنهم أنفسهم يعانون من التزامات اقتصادية واجتماعية خاصة بهم. ومن ثم فليس في مقدورهم فرض أي نوع من المعايير الاجتماعية أو الأخلاقية إزاء من هم أو هن خارج التزاماتهم الاجتماعية.

وتعتبر العناية الشخصية والعناية بالمظهر ظاهرة أخرى بين الطالبات، والتي تنقل كاهلهن. فعدم قدرتهن على شراء العطور ومستحضرات التجميل وأدوات الزينة الغالية وما شابه أدى إلى ظهور نوع من التجارة حول أماكن تجمعاتهن مثل مستحضرات التجميل والعطور التي يجري إعدادها في الحال. فمن الشائع الآن بيع العطور "المخلوطة" منخفضة القيمة وتأجير الملابس. وبوصفها مركزاً كوزموبولتانياً، فيمكن للمرء أن يجد في الخرطوم كل أنواع الماركات والأزياء العالمية. ويظهر الطلبة من أبناء وبنات العائلات الميسورة أو أولئك الذين يعمل آباؤهم في بلاد النفط الغنية أنماط حياة غير متاحة للباقيين، الأمر الذي يعنى ضغطاً مضاعفاً على المجموعة الأخيرة لشراء منتجات رخيصة.

## ٩- خلاصة

ما حاولنا وصفه يعد وضعاً بالغ التعقيد والتناقض نجم عن الزيادة غير المقصودة في أعداد الطالبات في التعليم العالمي. ويعتبر هذا الموقف نتاج عوامل عديدة خارجية وداخلية. فقد أعطت الضغوط السياسية والاقتصادية للخارجية على السودان مصداقية

للأيدولوجيا الداخلية الخاصة بالاعتماد على الذات والتي لم تترجم إلى حقيقة واقعية. ويعتبر على الأقل أحد نتائج الأيدولوجيا الدينية للسلطة السودانية هو توسيع مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي ارتفعت معه نسبة الالتحاق لأكثر من ٥٠٠% خلال عشر سنوات. وعندما ينظر إلى ذلك في علاقته بالتضخم غير المقصود في أعداد الطالبات، وأن النساء هن حاملات المبادئ الأخلاقية، نبداً في تقدير تعقد الموقف. وللحصول على صورة كاملة، على المرء، مع ذلك، أن يضع في حسابه الاتجاهات الثقافية الكونية، وأنماط الهجرة الداخلية والخارجية، والمجاعات والحرب الداخلية، وعدم التوازن في تنمية القطر، وخطط واستراتيجيات الحكومة التي قادت إلى تدني الخدمات، خاصة الصحة والتعليم، والسياسات التعليمية (خاصة التعليم العالي). لقد تم تكثيف ديناميات بعض هذه العوامل من خلال العمليات الكونية والإعلام والاتصالات الكونية، مثل هجرة الشباب للذكور؛ برامج الانترنت؛ أنماط الحياة والأزياء. ومع ذلك، فإن الحاصيلة النهائية للتفاعل بين التأثيرات المحلية والكونية يمكن أن تكون شيئاً ما يتحدى الأيدولوجيات والسياسات المحلية. وفي السودان، فإن الصورة أبعد من أن تكون واضحة.

#### المراجع

Abdu Mukhtar Musa. 1999. Sudanese woman in a changing world. Khartoum: Dar Al-Sharia Series Press.

Abdul Malik Mohamed A. Rahman. 1999. Sudanese woman and science and technology (in Arabic). Journal of Higher Education and Scientific Research I, no. 1 (August): 85-102.

Anon. 2000. Youth Migration. Al-RayAl- 'Am. (24 January).

Appadurai, Arjun. 1996. Modernity at large. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Association of University Female Students Care (AUFSC). 1996. Khartoum: International Africa University Press.

Babiker Al-Khidr. 2000. The role of policemen in social control (in Arabic). Thesis submitted to the High Police Academy, Khartoum.

Bourdieu, P. 1990. The logic of practice. Ritchard Nice, trans. Stanford : Stanford University Press.

Centre for Strategic Studies (Sudan). 1998. Annual Report. Khartoum.

Crow, Graham. 1997. Comparative sociology and social theory: Beyond the three worlds. London: Macmillan.

Hale, Sondra. 1996. The New Muslim Woman in Sudanese National Islamic Front and the invention of identity. *The Muslim World*'86, no. 2: 176-199.

Ibrahimi Al-Nur. 1998. Higher education in the Sudan: From elitism to mass numbers (in Arabic). In *Proceedings of the conference on the state and future of higher education in the Sudan*, edited by Mohamed Al-Amin Al-Tom, 291-338. Cairo: Association of Sudanese Academics.

Johnson, Allan G. 1995. *The Blackwell dictionary of sociology*. Oxford: Blackwell.

Kunczik, Michael. 1997. *Media giants*. Bonn: Freidrich Ebert Stiftung.

Mahasin A. Gadir Al-Safi, ed. 1999. *Women in Omdurman* (in Arabic). MoB Central of Sudanese Studies. Omdurman: Omdurman Ahlia University.

Ministry of Higher Education. 1999. *Educational statistics of 1998-1999*.

Khartoum: Statics Office, Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Malik, M. O. A. 1998 *External academic links*. Khartoum: Khartoum University Press



Ministry of Higher Education and Scientific Research. 1999. Basic science in the Sudan in the present and future. A country paper presented at the conference on basic science for development in Eastern and Southern Africa, Arusha, Tanzania, March 1-3.

\_\_\_\_\_. 1999. Admissions policies for higher education institutions in the Sudan, 1924-1999. General Administration of Admissions.

Ministry of Man Power. 1996. Survey of migration and labour force in the Sudan. Khartoum: Ministry of Man Power.

Nafisa al-Milake. 1999. On the development of women's education in Omdurman (in Arabic). In: Women in Omdurman (in Arabic), edited by Mahasin A. Gadir Al-Safi, 15-37.

National Fund for Student Care (NFSC). 1999. Project for supporting university students. Khartoum: NFSC - General Secretariat, Ministry Higher Education, Sudan.

Ritzer, G. 1996. Modern sociological theory. 4th edition. Montreal: McGraw Hill.

Samia Al-Hadi Al Nagar. 1999. Women of Omdurman and their progress (in Arabic). In: Women in Omdurman (in Arabic), edited by Mahasin A. Gadir Al- Safi, 38-46. MoB Central of Sudanese Studies. Omdurman: Omdurman Ahlia University .

Stones, Rob. 1996. Sociological reasoning. London: Macmillan.

Suad Ibrahim Isa. 1996. Progress of higher education in the Sudan, 1898-1987. Khartoum: Khartoum House Press.

Sudan Comprehensive National Strategy. 1992. Khartoum: Centre for Strategic Studies.

Sumaia Abu-Kashawa. 1998. Sudanese women in science and technology. Unpublished paper.

UNDP. 1999. Human development report. Oxford: Oxford University Press.

Weiss, A. 1994. Challenges for Muslim women in a postmodern world. In: Islam, globalization and postmodernity, edited by Akbar Ahmed and Hastings Donnan. London: Routledge.

Wohlmuth, K. 1994. Alternative economic strategies for the Sudan. In: Short-cut to decay: The case of Sudan. Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies, edited by Sharif Harir and Terje Tevdt, 204 - 247.

## الفصل الثامن عشر

### **التعليم الخاص والاعتماد على الذات في تنزانيا**

بقلم: جوزيفات م. روجيما ليرا  
جامعة دار السلام، تنزانيا  
ترجمة: يسرى مصطفى

#### **١- دور القطاع الخاص في التعليم**

عادة ما يتم التسليم جدلاً بأن الدولة ملزمة بتوفير التعليم الملائم للمواطنين (Cranmer and Browne 1956). وفي الاقتصاد السياسي المركزي، تعتبر الدولة المسئول الوحيد عن توفير التعليم لمسيبين. أولاً، أنها السلطة الوحيدة التي تمتلك الموارد اللازمة أو الوسائل اللازمة لحشد هذه الموارد بما أن كل وسائل الإنتاج تخضع لسيطرة الدولة. ثانياً، يعتبر للتعليم سلاحاً هاماً في معركة كسب قلوب وعقول الصغار ولذا لا يمكن تركه في أيدي القوى الخاصة غير المسيطر عليها.

وحتى في الاقتصاد السياسي اللامركزي، لازالت الدولة تحظى بنصيب الأسد في قطاع التعليم. والسبب يتعلق بوجود الدولة، فإن أهمية توفير الخدمات الاجتماعية (خدمات التعليم والصحة) تأتي في مرتبة تالية بعد حفظ القانون والنظام. وهذا لا اعتبارين، أولاً: أن القطاع الاجتماعي ينظر إليه باعتباره وسيلة هامة من أجل تسوية التفاوتات التي تنشأ بفعل نشاط الاقتصاد الخاص. فإذا تركت هذه الخدمات تحت رحمة السوق بشكل كامل، فإن قسماً كبيراً من المجتمع سوف يتم إهماله تماماً. ثانياً، من الضروري، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، ضمان أن الاقتصاد يجري إمداده بشكل ثابت بقوة عمل جيدة الإعداد. وهي الدولة التي في مقدورها، من خلال الضرائب، توفير كمية كبيرة من الموارد للاستثمار في رأس المال البشري لصالح المجتمع ككل؛ وتستطيع المنظمات الخيرية والشركات الخاصة أن توفر فقط دعماً لجهود الدولة.



وبشأن دور الدولة فى التعليم، ثمة منظور أقل تحزبا تطور فى إعلان الأمم المتحدة العالمى لحقوق الإنسان، والذي ينظر فيه إلى التعليم على أنه حق أساسى. كما أن مسئولية الدولة عن ضمان هذا الحق قد وجد تعبيراً له فى العديد من الاتفاقيات، مثل اتفاقية منع التمييز فى التعليم واتفاقية حقوق الطفل (UNESCO 1993).

تعتبر البيانات المقارنة حول المؤسسات التعليمية فى العالم التى تحكمها الدولة أو أطراف من خارجها من الأمور صعبة المنال. ربما يكون هذا بسبب التأثير البائل للدولة، وبما أن "مساهمة قطاع الفاعلين من خارج الدولة عادة ما تكون غير موثقة أو موضع تقدير" (Galabawa 1994, 35). على أى حال، يبدو أن هذا يوضح أن القطاع الخاص ليس فى مقدوره تحدى الدور الذى تقوم به الحكومة فى توفير سبل التعليم (UNESCO 1993). وحتى فى حالة خضوع جزء كبير من المدارس فى بلد ما للمؤسسات الدينية والمنظمات الخيرية، فغالبا ما تتكفل الحكومة بالجزء الرئيسى من التكلفة اللازمة لإدارة مثل هذه المدارس من خلال المنح الحكومية أو برامج يعاد دفع نفقاتها reimbursement schemes. باختصار، فإن المدارس التى تدار بدون دعم من الدولة، وخاصة، تلك التى تعود بأرباح على ملاكها تعد قلة قليلة.

ومع ذلك، فإن للمدارس الخاصة قدرات مميزة. فهى توفر تنوع واختيار فى قطاع عادة ما يكون محتكرا من قبل الدولة. ومن أجل استمرارها، فعليها التركيز على الجودة والفاعلية. وتعد المدرسة الخاصة النموذجية صغيرة مقارنة بالمدارس العامة وتحقق استفادة أفضل من الموارد: تشير البيانات المقارنة بين مدرسة حكومية نموذجية و مدرسة ثانوية خاصة جيدة فى هايلاند فى إرينجا أن ٢٩ مدرسة يومية من نوع مدرسة هايلاند الثانوية تعادل فى سعرها مدرسة داخلية واحدة من المدارس الحكومية الداخلية عالية الجودة (Tanzania Ministry of Education) اقتباس فى (Galabawa 1991, 42).

وعموما، على أى حال، فإن الوضع الحالى فى تنزانيا لا يتطابق بشكل تام مع هذه الأنماط العامة. وكجزء من تجربة التحول الاشتراكى، فقد كان اشتراك الهيئات غير الحكومية بشكل رئيسى فى التعليم قد تم إلغاؤه فعليا مع تأميم المدارس بواسطة قانون التعليم رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩. وقد استغرق الأمر تسع سنوات قبل أن تسمح الحكومة للهيئات غير الحكومية بأن يكون لها دور فى توفير سبل التعليم. لقد سمح قانون التعليم الوطنى رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء مدارس خاصة فقط إذا "اعتتبت بتقديم تعليم وطنى فى مجال التعليم الفنى فقط" (قسم ٢٣)، بمعنى الزراعة، التدريب

المهني، التجارة، الاقتصادات المنزلية. فتح هذا الشرط الباب على مستوى التعليم الثانوي فقط، في حين احتفظت الدولة باحتكارها الكامل لمستوى التعليم الابتدائي. وظل هذا الوضع سارياً حتى عام ١٩٩٥ حيث صدر تعديل قانون التعليم والذي سمح للهيئات الخاصة أن تلعب دوراً كبيراً على مستوى التعليم الابتدائي، أي بعد ستة وعشرين عاماً من حظر هذا النشاط.

ثمة وجهان لحالة تنزانيا للشاذة مقارنة بالأنماط السوية في أنظمة التعليم. فعلى مستوى التعليم الثانوي، فقدت الدولة سريعاً موقعها كموفر وحيد للخدمة. وبحلول عام ١٩٨٦ ضمت المدارس الثانوية الخاصة مزيداً من التلاميذ مقارنة بالمدارس الحكومية (Masudi 1999, 25). ولكن الجانب المعتم من الصورة يتمثل في الدليل الثابت بأن هذه المدارس الخاصة تعتبر فقيرة من حيث الجودة (Masudi 1999). ولا يجب، في ظل الظروف الطبيعية، أن توجد مثل هذه المدارس - لأنه لن يلتحق بها أي تلميذ.

ويوجد هذا للوضع الشاذ في تنزانيا بسبب أن الدولة تخلت عن دورها المتوقع كموفر رئيسي للتعليم. فمستويات الاتفاق الحكومي على هذا القطاع لا تتجاوز ٥% من متوسط إجمالي ميزانية الدولة، فليس هناك، بالأساس، أية موارد لصيانة المرافق الموجودة، فخلت الساحة لإنشاء مدارس جديدة. وفي مثل هذه البيئة شحيحة الموارد زادت حصة مشاركة المدارس الخاصة (على الأقل كمياً) بسبب يأس طالبي التعليم. فبسبب يأسهم من حصول أطفالهم على قدر من التعليم، يحاول الآباء أي شيء وكل شيء - دروس خاصة، مدارس خاصة، مدارس في دول أجنبية الخ. وخلال الخمس سنوات الماضية، منذ أن تم السماح للهيئات الخاصة أن تدير مدارس ابتدائية، ثمة ارتفاع ثابت في أعداد هذه المدارس، وفي بعض الأحيان تم تشبيهها بأنها تنمو كـ "الفطريات" (Rubagumya 1997). ومع ذلك، فإن ما نشهده يعد بمثابة رسالة واضحة جداً للدولة بشأن الأثر الناجم عن الفراغ الذي خلفته بسبب فشلها في القيام بما كان متوقعاً منها في الاستثمار في مجال التعليم. وفي حين يوجد شك حول قدرة الهيئات غير الحكومية (مؤسسات دينية، وأوقاف خيرية، وقطاع خاص) على سد الفجوة الناجمة عن انسحاب الدولة من قطاع التعليم، فلا يزال مهماً جداً لاختبار السبل والوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة التحدي.

## ٢- الإطار المؤسسي

### ٢-١ إطار التشريع والسياسة التعليمية

يُعتبر وجود إطار قانون وسياسي موثي من العوامل الحاسمة في تقديم مساهمة هامة للتعليم من قبل القطاع الخاص. ويعتبر الدور الحكومي مطلوباً على ثلاثة مستويات.

أ. على مستوى السياسة التعليمية، تحتاج الحكومة أن تقدم إشارات واضحة بشأن التماسك والتنبؤ وتجنب التناقضات. وثمة حالتان تفسران هذه النقطة. الأولى تتعلق ببيئة التعليم. فقد صدرت وثيقتان أساسيتان من وزارة التعليم والثقافة ذاتها، سياسة التعليم والتدريب ETP، للسياسة الثقافية (*Sera ya Utamaduni*)، وتضمنتا موقفين متناقضين إزاء هذا الموضوع الهام. وفيهما الاتفاق على أن تكون الانجليزية مادة إجبارية بداية من المرحلة الابتدائية وحتى المدرسة الثانوية. وبينما تحافظ وثيقة سياسية التعليم والتدريب على الوضع الراهن من خلال إقرار اللغة السواحيلية للمستوى الابتدائي والإنجليزية للمستوى الثانوي والمعاهد، فإن الوثيقة الثانية تعلن عن مشروع شامل يجعل من السواحيلية لغة التعليم في كل مراحل التعليم والتدريب. إنه لمن المحير أن نتخيل أن الوزارة ذاتها هي التي ستقوم بشكل متماشك بتنفيذ السياستين.

تتعلق الحالة التوضيحية الثانية بالضجة المرتبطة باستخدام وصف "نولي" لتوصيف بعض المدارس. فعلى الرغم من أن الحكومة شنت حملة ضد استخدام ذلك النعت دون الوفاء بالشروط المناسبة (*Taifa letu 1998*)، فإنها ذاتها التي شجعت استخدامه من الأصل. فقبل صدور القانون بتعديل قانون التعليم عام ١٩٩٥، كان توفير سبل التعليم الابتدائي بمثابة احتكار للحكومة المحلية. ولم يكن هناك سوى استثناءات قليلة، التي سمح لها بأن توجد من خلال إعفاء خاص، مدرسة تتجانباً الدولية ومدرسة موسى الدولية ومدرسة القديس قنسطنطين. ومع تزايد ضغط القطاع الخاص من أجل فتح مدارس ابتدائية، تكبرت وزارة التعليم سبيلاً لاستخدام الغموض التشريعي بشأن المدارس الدولية. فبموجب النشرة رقم ED/USJ/1992/17/30 الصادرة في ٢١ أكتوبر ١٩٩٢، تم السماح، بشروط، لإنشاء مدارس غير حكومية ابتدائية على أن تكون الانجليزية لغة الدراسة، وأن يتم تصنيف هذه المدارس كـ "مدارس دولية". وبالتالي أصبح النعت علامة على "مدارس اللغة الانجليزية"، ومن خلال ربطه بمعان تتعلق بالجودة، أصبح شعاراً ملائماً للدعاية.



ب. على مستوى القواعد والتوجيهات للوزارية، ثمة حاجة لأن تتوقف الحكومة عن فرض مواصفات تفصيلية على مقدمى التعليم الخاص. فبينما تحتفظ الحكومة بسلطة وضع المعايير الدنيا، فإنها فى حاجة لأن تسمح بحيز كاف من أجل تنوع وإبداع محتمل للمدارس الخاصة. إن مثل هذه الحرية هى التى يمكن من خلالها توقع توفير حافز للتغيير فى المنهج ومجمل إدارة النظام التعليمى. على سبيل المثال، أحد شروط تسجيل مدرسة ثانوية غير حكومية هو أن يوفر المالك إقامة لهيئة التدريس. يضع هذا الشرط قيودا على تطوير حزمة معاشات مرنة لكى تلائم ظروف كل وحدة. أيضا يخلق انطبعا بأن الباعث وراء ذلك هو جعل شروط التسجيل صعبة بصورة متزايدة، وخاصة عندما يلاحظ أن الحكومة تسجل مدارسها بدون تنفيذ هذه الشروط.

ت. على مستوى الشروط القانونية، من البديهي أن ثمة تمييزاً واضحاً قد تم وضعه بين الشروط الملزمة والملائمة لكل المدارس وتلك التى تطبق على المدارس الحكومية فقط. وسوف يتم تقييد جهود القطاع الخاص الواهنة من خلال إطار تنظيمى هو بالفعل مفصل ومركزي جدا حتى بالنسبة للمدارس الحكومية. مثال ذلك ما يتعلق سلطات اللجان المدرسية. فبينما يعتبر من الملائم لإدارة المدارس الحكومية أن تعهد إلى لجنة مدرسية، فإن هذا الشرط يعتبر بلا معنى بالنسبة للمدارس غير الحكومية، ما لم يشكل مالك المدرسة هذه اللجنة.

وثمة عدد من الفقرات المقيدة فى القانون الذى يحكم التعليم. أولى هذه الفقرات تتعلق بسلطة وزير التعليم بشأن توحيد المصروفات الدراسية فى جميع المدارس غير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم توجيه النصح لملاك المدارس ألا يعتمدوا على المصروفات من أجل إدارة مدارسهم. وللأسف يعتبر هذا الملحق الإدارى الأكثر إثارة كموقف يتعلق بالسياسات لأنه يقف ضد الهدف الاجتماعى والتعليمى العالق بالذهن بتعزيز الاعتماد على الذات. فما تريده الحكومة فعليا هو أن يدير الملاك مدارسهم من خلال التسول أو الإغداق عليها بأموال من مصادر دخلهم الأخرى. ولكن قد يكون التفسير المناسب لسياسة الاعتماد على الذات (التي تغيرت فى قانون ١٩٩٥ إلى "روح الاعتماد على الذات") هو أن تكون كل مدرسة غير حكومية، فى هذا السياق، مكتفية بذاتها؛ وأن يكون على أولياء الأمور توفير موارد كافية لتسيير الدراسة؛ ولا يزال جيدا أن تخصص موارد تنمية بشكل منفصل. ويعتبر هذا الموقف وجها تقنيا لحد كبير من منظور المشاركة فى التكلفة، بما يتضمنه ذلك من إقدام أولئك القادرين على دفع أكثر بقليل من أجل تعليم أبنائهم من خلال المدارس الخاصة. ولكنهم لا يزالون

يدفعون الضرائب التى تمول المدارس الحكومية، والتى ينبغي أن تحظى بتنفيذ وتحسين معدلات الالتحاق وجودة المردودات.

يعتبر تثبيت المصروفات مسألة شعبية وليس هناك سياسى يود أن يعرض سيرته (أو سسيرتها) للخطر بسبب هذا. فهو يأسر العامة بما أنه يتنافى مع إضفاء الطابع التجارى على التعليم. وثمة توجيه وزارى بشأن تعديل معدلات المصروفات، تم فيه الإعلان عن هذه الرؤية وحذر المخالفين من العقاب:

ترتكز المشاركة فى المصروفات على القسم ٥٧ من قانون التعليم رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ والذي تم تعديله بقانون ١٩٩٥. ولذا فإن هذه المعدلات يجب أن تطبق بواسطة ملاك المدارس. علاوة على وجوب وقف الميل، لدى بعض المدارس الخاصة، لطلاب مساهمات إضافية من الآباء بدون إذن مكتوب من مفوض التعليم، على أساس وعود زائفة بتقديم خدمات إضافية... فإن التعليم يجرى تقديمه كخدمة وليس كمشروع تجارى (Ministry of Education and Culture 1996;).

وقد كرر نائب وزير العمل، السيد وليم لوكوفى William Lukuvi الموضوع ذاته حديثاً. فوفقاً لتقرير نشر فى *Majira*، قال:

لقد تم مناشدة المدارس الثانوية المملوكة للآباء وأشخاص ومنظمات دينية من أجل تحسين شروط ومعايير التعليم فيها والتوقف عن إدارتها باعتبارها مشاريع مولدة للدخل .. وقال أن الملاك قد أداروا المدارس بطريقة تجارية بدون اعتبار لما يقدم من تعليم.

ثلاثة ملاحظات بالترتيب. أولاً، أن التمييز المفترض بين نشاط خدمى ("huduma") ونشاط تجارى ("biashara") يعتبر فارغ المحتوى. ولكن الافتراض الأساسى والرسالة المقصودة أن التعليم يعتبر خدمة ينبغي توفيرها للمستفيدين مجاناً أو بأقل من التكلفة الحقيقية (أى منحة من مقدم الخدمة). وسوف يلاحظ أنه إذا لم يكن مقدم الخدمة حكومة تستخدم عائد الضرائب، أو مؤسسة خيرية تتوصل بشكل غامض لتبرعات أناس آخرين أسخياء، فليس هناك من يقدم الخدمة ويكون فى مقدوره الاستمرار طويلاً فى تقديم خدمة مجانية أو على سبيل المنحة."

ثانياً، من قبيل التناقض رفض قبول حقيقة أن مالك المدرسة لديه أو لديها حق مشروع فى المطالبة بعائد مناسب لاستثماره أو استثمارها. فبينما قد تم فعليا قبول أن المجتمع يستفيد من الاستثمار فى التعليم، وأن الفرد المتلقى للخدمة يستفيد أكثر (Psacharopoulos 1985)، فمن غير المعقول إنكار أحقية مقدم الخدمة فى بعض

المكاسب. وإذا لم يتم قبول هذا المطلب الشرعى فعليا، فسوف تظل الهيئات الخاصة حذرة إزاء التعهد بمقادير كبيرة من الموارد للتعليم.

ثالثا، ليس هناك شك فى أن الممارسة التجارية الذكية تعطى اهتماما كبيرا لجودة المنتج/الخدمة، وسوف يفشل المشروع التجارى إذا ما تجاهل عنصر الجودة. لذا، إذا ما تساوت الأشياء الأخرى، يجب علينا أن نتوقع أن مدرسة تدار بمبادئ تجارية صحيحة سوف تكون على درجة من الجودة.

وبالطبع، فإن هذا التوقع يفترض وجود مستوى كافٍ من الحرية فى السوق. ولكن ثمة تشوهات عديدة جدا فى السوق تعوق التحسين وتسمح لمتوسطى الجودة أن يتواجدوا. وجزئنا، تلعب الدولة دورا تنظيميا كسلطة مسئولة عن الجودة. ولكن أداة تثبيت المصاريف تفسد السوق: فهي لا تشجع على التحسين من خلال مطالبة كل مقدمى الخدمة بأن يتقاضوا للقدرة ذاته من المصروفات بغض النظر عن جودة الخدمة التى تقدم؛ وهى تتجاهل أساليب الحصول على موارد كافية لتأمين الجودة؛ كما أنها تنفر المستثمرين الرئيسيين من خلال تداول الرسالة بأن ليس صحيحا أن تتكسب بينما أنت تعلم للناس.

وثمة قيد قانونى آخر يثبط المبادرة الخاصة فى التعليم ذلك المتعلق بقانون الضرائب. ففي بعض جوانبه، يعتبر موقف سلطات الضرائب من التعاملات المالية للمدارس الخاصة، نقضا لرؤية العامة والسياسيين. فيعتقد جامعو الضرائب أن المدارس التى تدار بحس تجارى سليم تجمع أموالا وأن عليهم جمع المزيد لأنها تترجم إلى دخل للضرائب.

يحتاج قانون الضرائب القائم إلى مراجعة جادة من أجل الاحتمال الخلاق لتحرير المبادرة الخاصة فى التعليم من القيود. إن الاستثمار فى البنية الأساسية لمدرسة يتطلب مبالغ كبيرة. ومع ذلك فإن مثل هذه النفقات المالية ليست قابلة لأن تقطع من الضرائب. على سبيل المثال، إذا نظمت مدرسة مناسبة ما لجمع أموال وجمعت ٢٠ مليون شلن تنزاني Tshs لبناء فصل، فإن عليها أن تدفع ٣٠% (أى نحو ٦ مليون شلن) للحكومة كضرائب. تعتبر بنية ضرائب كهذه عقبة أمام تطور رأس المال وسوف يكون ضررها على قطاع التعليم أكثر من نفعها. وقد كان عملا دالا من الآباء التنزانيين أن يتواتروا على إرسال أطفالهم إلى مدارس خاصة فى البلدان المجاورة، ولكن المدارس التنزانية لا تستقبل أى طلاب أجانب. ففي تلك البلدان تعتبر الشواغل



المثارة هنا من قبيل الأمور المسلم بها. ففي أوغندا على سبيل المثال، فإن الاستثمارات الخاصة بالتعليم يجرى استقطاعها من الضرائب.

لا توجد تقديرات موثوق منها حول حجم الموارد التي تتفق على تعليم أطفال تنزانيا في البلدان المجاورة. وثمة ما يقال عن أن الأطفال يشغلون مقاعد كل الرحلات الجوية والأتوبيسات ذاهبين إلى كينيا و أوغندا أو عائدين منها في العطلات. وفي مذكرة وزعت بشكل خاص على مدراء المدارس غير الحكومية في سبتمبر ١٩٩٨، أعلن ستيف موريا Steve Mworio أن هذا التدفق في رأس المال يساوي ٥١ مليون شلن تنزاني سنوياً، أي ما يساوي نحو مرة ونصف من ميزانية وزارة التعليم عام ١٩٩٩ التي تبلغ ٣٥ مليون شلن. والأمر غير المشكوك فيه هو أن ثمة موارد داخل القطر يمكن أن تستخدم أو تتعش قطاع التعليم بفاعلية.

## ٢ - ٢ المدارس المعززة Aided Schools

أحيا تعديل قانون التعليم ١٩٩٥ فئة المدارس المعززة ولكن لحد كبير لم يلق هذا النص القانوني اهتماماً مناسباً للاستفادة منه. وقد لوحظ سابقاً الفاعلية النسبية للقطاع الخاص مقارنة بعدم فاعلية قطاع التعليم الحكومي. وبالمقاييس إلى مستويات ما قبل ١٩٦٩ - فإن المجتمع في وضع يؤهله لأن يحظى، بشكل أكثر اتساعاً، بخطة المنح الحكومية الموجبة لنفقات مدرسية معينة متكررة. وهذا قد ينطبق على الرؤية الخاصة بالخطة الرئيسية للتعليم الأساسي: "في المناخ المالي الصعب حالياً، فإن المجال الرئيسي لتحسين عوائد التعليم يكون من خلال كفاءة وفاعلية الإنفاق" ( Tanzania Govt. 1997.2).

وبالنسبة لمخطط المدارس المعززة حتى تعمل بسلاسة، فإن مناخاً من الثقة المتبادلة يحتاج لأن يجرى تعزيزه بين الحكومة وموفري التعليم الخاص.

## ٢ - ٣ لغة التعليم

يعتبر الموقف الفصامي داخل وزارة التعليم والثقافة فيما يتعلق بقضية اللغة التعليمية بمثابة مظهر للتوتر غير الصحي والمواقف المرتبكة داخل المجتمع التنزاني حول هذه المسألة الخاصة. فحتى عام ١٩٨٠، كان من المتوقع بشكل عام أنه خلال بضعة سنوات من التعليم على كل المستويات (من الابتدائي إلى الجامعة) ستكون السواحيلية هي لغة التعليم. وقد وصل هذا للتوقع ذروته مع الاقتراح الفعلي للجنة

الرئاسية للتعليم (١٩٨٢) بأن يكون عام ١٩٨٥ بداية التحول على المستوى الثانوي. ولكن حدث أثر عكسي تماما عندما رفضت الحكومة اقتراح اللجنة وأعدت تأكيد ما هو قائم بالفعل. ومنذ ذلك الحين ثمة ارتداد كبير على حساب السواحيلية (Rubagumya 1990).

وقد صبت القوى المناصرة للسواحيلية جام غضبها على الفشل الظاهر و/أو عدم رغبة الحكومة في إعلان قرار بشأن السواحيلية وتنفيذه. ونادرا فقط ما تتفق مواقف الآباء والتلاميذ مع دلالتها المباشرة (Rubagumya 1993). في الواقع، يبدو أن الجدل حول لغة التعليم الملائمة لن يسفر عن قرار مرض يتعلق بالسياسات لأن المناصرين ليس لهم حصّة في الموضوع. وأحيانا يصبح الجدل شخصيا: على سبيل المثال، اقترح شخص ما أن اللغويين أنصار اللغة السواحيلية في جامعة دار السلام كانوا قد أبدوا اهتمامات لأنهم قد يحصلون على عقود ترجمة وإنتاج المواد التعليمية المطلوبة.

منذ ثلاثين عاماً، اقترح مؤتمر رؤساء التعليم الثانوي أن تكون الإنجليزية لغة التعليم في المدارس الابتدائية (Daily News, 1987). وفي ذلك الوقت كان سهلا تجاهله بوصفه نوعا من الحنين للوطن أو التوق إليه من قبل الجناح المحافظ من المتعلمين من ساكني المستعمرات. وقد تجاسرت مجموعة من المتعلمين واللغويين المعنيين على الاعلان بأن التحول إلى اللغة السواحيلية على مستوى المدرسة الثانوية ليس من قبيل *إذا/ وإنما متى* (Rubagumya 1990). والآن، قد لا يكون بعضنا بهذه الجسارة على التنبؤ بحظ السواحيلية في التعليم.

أين كنا مترددين؟ ومع ذلك فدائما ما كان هناك معسكران - واحد للسواحيلية وآخر للإنجليزية - ولم تكن قوة حجة أي منهما هي عادة المحدد لاتجاه الجدل اللغوي. بالأحرى، فقد كانت الأجندة توضع وفقا لسياق الاقتصاد السياسي الأوسع. وسوف يلاحظ أن رؤية مجتمع متطور ومعتز باعتماده على الذات ومساواتي هي التي أنتجت السياسات والتوقعات المناصرة للغة Kiswahili في الستينيات والسبعينيات. ولكن الصعوبات المعيشية التي شهدتها سنوات الثمانينيات، والتحرر من أوهام التجربة الاشتراكية وانهايار الشيوعية أدى إلى فقدان الرؤية المرشدة وروح الثقة في النفس. ومع قوى العولمة المسلحة بثورة تكنولوجيا المعلومات، بات من الصعب بشكل متزايد لحالة السواحيلية أن تحظى بأذان صاغية. وقد تم رسم الإنجليزية بسهولة شديدة

بوصفها لغة "القريبة العالمية" وتم اعتبار سماعين عن السواحيلية كوطنيين قصار النظر وضيقى الأفق.

وفى السياق الراهن، تبدو المدارس الابتدائية الخاصة الجديدة وكأنها تعطى نفوذا لمسيكر أنصار الانجليزية. وتشير المعلومات المتاحة أن ليس فى مقدور مدرسة خاصة تعتمد على المصروفات أن تستمر ما لم تستخدم الانجليزية كلغة تعليم. فببساطة لن يرسل الآباء أطفالهم لمدرسة خاصة تستخدم السواحيلية. وعامة فإنهم لن يقبلوا أية اقتراحات تتعلق بنظام مختلط داخل المدرسة، مؤكدين على أن وجود حيز لاستخدام السواحيلية سوف يقوض "الجهود البازغة لتغليب الانجليزية".

ثمة ثلاثة مخاطر فى هذا التطور، الأول أنه، بجانب التكلفة، سوف تصبح لغة التدريس بشكل متزايد عامل عزل فى المجتمع، الأمر الذى سوف يؤدى بدوره إلى تقويض ركائز أمة متماسكة. وسوف يزيد هذا الوضع إذا ما تم النظر، سواء صدفة أو عمداً، إلى جودة التعليم فى ارتباطه باللغة الانجليزية كوسيط للتعليم<sup>iii</sup>. ويتمثل الخطر الثانى فى أنه بسبب الأهمية غير المتكافئة التى يعلقها المجتمع على سيادة اللغة الانجليزية، فقد يتم التضحية بالأهداف الأوسع للتعليم من خلال تدافع الدارس من أجل أن يظهروا للآباء مدى السرعة التى يمكنهم من خلالها جعل التلاميذ يتحدثون الانجليزية بطلاقة. ولا يعتبر هذا الخوف بدون أساس. فالبرهان المستند على الروايات يوحى بأن ملاحظات الآباء حول جودة المدارس الجديدة تنسب بشكل ثابت جزءاً خاصاً من هذه الجودة إلى الانجاز فى اللغة الانجليزية. أما الخطر الثالث فهو أن الحكومة قد تسعى إلى اختصار المشكلات المحدقة بقطاع التعليم بإعلان الإنجليزية لغة التعليم بداية من المرحلة الابتدائية. يبدو هذا وكأن كل طفل فى المدرسة سوف يحظى بفرصة متساوية لتعلم الانجليزية بينما يجرى صرف انتباه العامة عن الاحتياجات الملحة لأن يحظى التعليم باستثمار أساسى. ومنذ سنوات قليلة سعت لجنة مدينة دار السلام لأن تفعل هذا بالضبط أى، إعادة تقديم الانجليزية كلغة التعليم فى مدارس المدينة. وفى ذلك الوقت أعاقت وزارة التعليم هذه النقلة (East Africa 1998).

### ٣- خلاصة

ثمة ثلاث نقاط تستحق التذكير بها. أولاً: يحتاج الاستثمار العام فى التعليم أن يرتفع بصورة جذرية وبشكل عاجل. ثانياً، لن يكون فى مقدور القطاع الخاص أن يحل محل الحكومة فى توفير سبل التعليم ولا يجب أن يتوقع منه ذلك. ومع ذلك فإن إطاراً



قانونياً وسياسياً مشجعاً يعتبر أساسياً لهذا القطاع حتى يقدم مساهمة كبيرة ذات فاعلية وكفاءة. ثالثاً، قد أصبح الفشل في حل قضية لغة التعليم مؤشراً أساسياً على غياب رؤية وطنية بعيدة النظر وغياب الحس بالنقطة في الذات والذي قد يشكل نقطة الانطلاق نحو المشاركة في الاقتصاد العالمي.

## الهوامش

(i) لا يمكن لأي أحد أن يدعى قانونياً بأن مصطلح "تولي" يشكل بذاته علامة تجارية. فحركة المدارس الدولية أهداف خاصة بشأن تعزيز الحركة الدولية والنظام عبر الثقافات والتسامح. وكانت قد ظهرت إلى الوجود بفعل محاولات تلبية الاحتياجات التعليمية لأسر أعضاء السلك الدبلوماسي المتركزين في جنيف ونيويورك (Leach 1969). ويسعى تدخل وزارة التعليم إلى منع التشويه من خلال هذه المدارس في نظر العامة. وبالنسبة للمدارس الصغيرة التي تنقل إلى ميزة المؤسسات الرسمية، مثل المنظمات الدينية، ليس هناك طريق مختصر نحو شهرة جاهزة. أما المدارس الجديدة فبسبب أنها تراكمت بعض التاريخ من خلال العمل الشاق وبعض الحظ، فسوف تؤسس ذاتها كمراكز لتعليم جيد بدون الاستعانة بنعت "تولي".

(ii) يعتبر بعض التفكير المتناقض المتعلق بإضفاء الطابع التجاري على خدمات التعليم مدركاً بصورة باهتة من خلال الوثائق الخلفية الخاصة بخطة التعليم الأساسي الرئيسية؛ تعتبر وزارة التعليم والثقافة حالياً هي المسؤولة عن توفير خدمات التعليم أساساً. ومطلوب من المدارس العامة والخامسة أن تستخدم هذه الخدمات، بغض النظر عن الجودة والتكلفة على أسس غير تنافسية. ومن أجل تعزيز الجودة ..... ثمة خيارات غير جذرية هي:

- قد يمكن إضفاء الطابع التجاري على خدمات مختارة في صلتها بالدعم المالي السنوي (on phasing-out basis)، وهذه الخدمات تتضمن parastatals، مفتشين inspectorate، لجنة خدمة المدرسين TSC، المجلس الأعلى للامتحانات بتزانيا NECTA، مؤسسة تيزانيا للتعليم TIE، الخ

- في إطار التنافس مع عمليات التفتيش الحكومية، يمكن تشجيع عمليات خاصة مشابهة، تطوير منهاج تعيين المدرس، الخ

- أن تشترى سلطات المنطقة والمدارس/الكليات هذه الخدمات على أساس تعاقدات سنوية/ نصف سنوية (Tanzania Government 1997, 4-5; التشديد في الأصل).

(iii) يزعم ماجمبي S. Maghimbi أن أداء المدارس التي تستخدم اللغة الانجليزية أفضل من المدارس التي تستخدم اللغة السواحيلية (UHURU 2000). وثمة شك في أن يكون هناك دليل قاطع

بشأن الأساس الذي يقوم عليه هذا التأكيد. ولكن قد يساعد على ذلك إذا ما تم الإعلان عن نتائج الامتحان النهائي للمدرسة الابتدائية بدلا من العملية السرية الحالية الخاصة باختيار التلاميذ للالتحاق بالمدرسة الثانوية. فهذه العملية لا تنصح عن شيء لاحقا بشأن الأداء النسبي للمرشحين والمدارس. ويلاحظ أن الاختيار يرتبط بالحصة النسبية للمنطقة. ولكن إذا ما كان هناك إعلان عن النتائج، لكان في مقنن المدارس الخاصة أن تختار تلاميذها.

## المراجع

- Cranmer, J. F., and G. S. Browne. 1956. Contemporary education: A comparative study of national systems. New York: Harcourt, Brace & World.
- Daily News. 1987. Dar es Salaam. (19 October). East African. 1998. Nairobi. (2-8 February):6.
- Galabawa, J. 1991. Financing education in Tanzania: Strategies during the Economic Recovery Programme period. East African Journal of Education 1, no. 2:41-50.
- \_\_\_\_\_. 1994. State and non-state financing of primary schools in Tanzania. Papers in Education and Development, no. 15: 35-50.
- Leach. R. J. 1969 International schools and their role in the field of international education. New York: Pergamon.
- 'Majira. 1999. Dar es Salaam. (17 May).
- Masudi, A. 1999. The predicament of private education in Tanzania. Papers in Education and Development, no. 20: 18-36.
- Ministry of Education and Culture 1995. Education and Training Policy. Dar es Salaam.
- \_\_\_\_\_. 1996. Mabadiliko ya Karo kwa Shule na Vyuo vya Ualimu vya Binafsi. ED/E,10/70/10.
- Mwambapa, T. E. M. 1999. An analysis of education quality in selected private primary 'International Academies' in Tanzania. M.B.A. dissertation, University of Dar es Salaam.

---

Psacharopoulos, G. 1985. Returns to education: A further international update and implications. *Journal of Human Resources* 20, no. 4: 584-604.

Rubagumya, C. M., ed. 1990. *Language in education in Africa: A Tanzanian perspective*. Clevedon: Multilingual Matters.

\_\_\_\_\_. 1993. *The language values of Tanzanian secondary school pupils*. Ph.D. Thesis, University of Lancaster.

\_\_\_\_\_. 1997. Language as a determinant of the quality of education in Tanzania. *Journal of Linguistics and Language in Education* 3: 81 -93.

Stewart, F. 1996 Globalisation and education. *International Journal of Educational Development* 16, no. 4.

Taifa Letu. 1998. Dar es Salaam. (20-26 September).

Tanzania Government. 1969. *Education Act No. 50*. Dar es Salaam: Government Printer.

\_\_\_\_\_. 1978. *National Education Act No. 5*. Dar es Salaam: Government Printer.

\_\_\_\_\_. 1982. *Mfumo wa Elimu ya Tanzania 1981-2000: Ripoti na Mapendekezo ya Tume ya Rais ya Elimu*. Dar es Salaam.

\_\_\_\_\_. 1995. *Education Amendment Act*. Dares Salaam: Government Printer.

\_\_\_\_\_. 1997. *Basic Education Master Plan: Medium Term Strategic and Programme Framework, 1997-2000*. Dares Salaam.

*ilucracy and Development in Africa*

Tsang, M., and W. Taoklam. 1992. Comparing the costs of government and private primary education in Thailand. *International Journal of Educational Development* 12, no. 3: 177-190.

Uhuru. 2000. Dar es Salaam. (16 February). UNESCO. 1993. *World Education Report Paris*.



## قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية ١٩٨٧-٢٠٠٢

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبراهيم يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠.
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر - نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الاسلام السياسى، للجهة الإسلامية القومية فى السودان ١٩٩٠.
١٢. محمد عبید غباش، من لا يعرف شينا فليكتب، خريشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٣. ألنت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة مواردة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهلالي وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية: أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.

١٨. المسألة انقلابية واترراعية في مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكاري أوكمان، العمال والحركة السياسية في مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
٢٠. إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢١. أحمد يوسف أحمد: منطق العمل الوطني- حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٢. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٣. أحمد محمد البدوي، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢
٢٤. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٦. دارام جاي (تحرير)، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.
٢٧. مايكل دراكو (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول، ١٩٩٤.
٢٩. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية في حرب السويس، ١٩٩٤.
٣١. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٢. علي عبد القادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمي شعراوي وعيسى شيفجي، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي، ١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي: ندوة مهداة إلى فولد مرسى، ١٩٩٤.

٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر ١٩٩٤.
٣٧. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٣٩. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤٠. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٦.
٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مديولى ١٩٩٦.
٤٢. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مديولى ١٩٩٦.
٤٣. سيد البحرلوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٤. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٥. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٧.
٤٩. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٨.
٥١. عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر



- مشارك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .
٥٢. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار في بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالي، ١٩٩٨.
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير) ، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٤. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر، لقوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.
٥٦. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٧. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية في الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٨. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٥٩. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦٠. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٩.
٦١. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل-١٩٩٩.
٦٢. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٣. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، الورقة الثانية-بفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٠ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٥. أحمد مختار منصور،

٦٦. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٦٧. مصطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى. نشر مشترك مع دار مديولى، ٢٠٠١.
٦٨. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مديولى، ٢٠٠١.
٦٩. سلسلة كتب شهادات ورؤى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.
٧٠. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧١. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٢. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.
٧٣. فيتينو بيكيلي، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٤. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٧٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٧. أكيكي بى مواجو وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر

مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٧٩. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدني وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.

٨٠. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعند من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٨١. د. عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٢. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك، مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٨٣. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٨٤. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

٨٥. عبد الحميد حواس، أوراق فى الثقافة الشعبية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

٨٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.

٨٧. منحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربى، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

### كراسات المركز

١- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.

٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيروسترويك، ١٩٨٨.

٣- أشرف حسين، بيليجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.

٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.

٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩.

٦- موسى ليون وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيروسترويك فى عيون الآخرين،



١٩٩٠

- ٧- نادر فرجاني، الأزمة العربية الكبرى
- ٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه في الوطن العربي، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
- ٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
- ١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
- ١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
- ١٢- أحمد صالح، الانترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
- ١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
- ١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
- ١٥- عريان نصيف (تحرير)، التشريع للتعاون في مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
- شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى للجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد ١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد ٢ (مارس ٢٠٠٠) مجلد ٣ (أكتوبر ٢٠٠٠) مجلد ٤ (أكتوبر ٢٠٠١) مجلد ٦ (٢٠٠٣) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.

#### كراسات كوديسريا

- ١- أوكواندا نولى، الصراع العرقى في أفريقيا ١٩٩١، .
- ٢- ايبر هو تشغول، الجيش والعسكرية في أفريقيا، ١٩٩١.
- ٣- ديساليجن رحمانو، منظمات الفلاحين في أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
- ٤- جيمى أديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة في أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.
- ٦- م . مامداني ،آخرون، للحركات الاجتماعية والعلمية للديمقراطية في أفريقيا.
- ٧- ثاندريكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية في أفريقيا .

- ٨- مومار ديوب، ممانوديو، تداول للسلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٩- أرشى مافيجي، الأمر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة في أفريقيا، ١٩٩٣.
- ١٠- سليمان بشير ديانى، المسألة الثقافية في أفريقيا، ١٩٩٦.
- ١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشوق عليها، ١٩٩٦.
- ١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير في أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء في أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٤- تادى آكين أنيا، العولمة السياسية الاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٥- مامانو ضيوف، نيرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
- ١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
- ١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة في أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
- ١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
- ١٩- تشيكلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
- ٢٠- سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

## سلسلة دراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

### أ- التنمية بالمشاركة

- ١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
- ٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
- ٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
- ٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
- ٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
- ٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات وما بعدها.
- ٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
- ٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.

٩- الأخلاقيات والمساءلة في الخدمات العامة الأفريقية.  
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال في أفريقيا.

١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.  
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .  
ب- سلسلة التنمية بالمشاركة  
١- دراسة حالة فى ناميبيا.  
٢- دراسة حالة فى أوغندا.  
٣- كيف تؤثر للمنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.  
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتدخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

٥- دراسة حالة فى جامبيا.  
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.  
ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية  
١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.  
٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .  
٣- مناهج تطوير للمنظمات الأهلية للمشروعات .  
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.  
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

٦- إدارة المشروعات الصغيرة  
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة  
٨- دور مؤسسات المجتمع للمدى فى منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

## النشرات

١- نشرة البحوث العربية  
من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثالث عشر صيف ٢٠٠١.  
٢- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد



- الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الثالث والأربعون، يناير ٢٠٠٣.
- ٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية  
من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير - مارس ٢٠٠٢.
- ٤- نشرة منتدى العالم الثالث بدار.
- العدد الأول يوليو ١٩٩٦ - العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.
- ٥- نشرة المنتدى العالمي للبدائل - العدد الثالث - فبراير ٢٠٠٢.

## تحت الطبع .

- ١ - ثقافة وسائل الإعلام وتشكيل الهوية.
- ٢ - المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.
- ٣ - التعليم العالي والتنمية.
- ٤ - سنوات اليسار في مصر.
- ٥ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٦ - الجمعيات الأهلية الإسلامية - حالة السودان - الجزائر - تونس - المغرب.
- ٧ - المرأة في القطاع غير الرسمي.
- ٨ - الحريات الفكرية في شمال أفريقيا.
- ٩- حدود التغيير في جنوب أفريقيا.
- ١٠-العولمة: رؤية الشعوب.
- ١١-العولمة: رؤية أفريقية.
- ١١-المياه.







**Globalization, Democracy,  
and Development in Africa**  
**Challenges and prospects**

**Edited by**  
**Taye Assefa**  
**Severine M. Rugumamu**  
**Abdel Ghaffar M. Ahmed**

**Organization for Social Science Research  
in Eastern and Southern Africa**

**Arab Research Center  
For African Studies & Documentation**

Bibliotheca Alexandrina



0466336